

2009

المنطقة المتوسطة

إعادة النظر في التنمية الريفية
في بلدان البحر المتوسط



SciencesPo.
Les Presses

المنطقة المتوسطة

09

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط
الخطة الزرقاء

Électre-Bibliographie cataloguing (in conjunction with the Sciences Po Library)

Mediterra 2008. The Future of Agriculture and Food in Mediterranean Countries / International Centre for Advanced Mediterranean Agronomic Studies. – Paris: Presses de Sciences Po, 2008.

ISBN 978-2-7246-1065-9

ISSN 1960-8527

RAMEAU:

- ⇨ Agriculture: Méditerranée (région)
- ⇨ Alimentation: Méditerranée (région)

DEWEY:

- ⇨ 338.1: Économie de la production agricole (produits agricoles)
- ⇨ 630: Agriculture – Généralités
- ⇨ 363.3: Protection de l'environnement – Problèmes sanitaires

يحظر قانون الملكية الفكرية لعام 1957 النسخ للاستخدام الجماعي دون تصريح من المالك الأصلي. (النسخ للاستخدام الشخصي فقط هو المصرح به).

وبناء على ذلك نؤكد أن إعادة إنتاج العمل الحالي سواء جزئياً أو كلياً ممنوع دون التصريح بذلك من المحرر أو المركز الفرنسي لتنظيم حقوق النسخ وعنوانه: (CFC,3 rue Hautefeuille, 75006, Paris)

المنطقة المتوسطة

التفكير من جديد في التنمية الريفية
في المنطقة المتوسطة



المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط
الخطة الزرقاء

الخطة الزرقاء

الخطة الزرقاء هي بمثابة مركز للفكر think tank ومرصد متوسطى من أجل البيئة والتنمية المستدامة. وهي أيضا مركز للنشاط الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة العمل المتوسطية. وكانت الدول المطلة على البحر المتوسط قد قامت بوضع الخطة الزرقاء. فضلا عن تمويلها وإدارتها بالتعاون مع الإتحاد الأوربي.

وينصرف اختصاص الخطة الزرقاء -حسب تعريف المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد في مدينة سبليت Split في عام 1977- إلى تطوير التعاون الإقليمي. من أجل بناء وإتاحة رصيد من المعرفة. بغية تيسير القيام بتنمية مستدامة صديقة للبيئة.

وتطرح الخطة الزرقاء تحليلات استشرافية بشأن البيئة والتنمية. كما أنها مرصد متوسطى للتنمية المستدامة. وهي واحدة من مراكز دعم المفوضية المتوسطية المعنية بالتنمية المستدامة (MCSO)

الرئيس: لوسيان شابا سون.

المدير: هنرى-لوك ثيبولت.

www.planbleu.org



CIHEAM

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط.

يعتبر المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط. الذي أنشئ في عام 1962 -بناءً على مبادرة مشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمجلس الأوروبي- المعروف اختصاراً باسم سيام CIHEAM -منظمة حكومية دولية تضم ثلاث عشرة دولة عضواً من حوض المتوسط. هي [البنيا. والجزائر. ومصر. وأسبانيا. وفرنسا. واليونان. وإيطاليا. ولبنان. ومالطه. والمغرب. والبرتغال. وتونس. وتركيا].

ويتكون مركز سيام من أمانة عامة مقرها باريس. وأربعة معاهد زراعية متوسطة (MAI). توجد في باري [إيطاليا]. وثمانيا [اليونان]. ومونبلييه [فرنسا]. وسرقسطة [أسبانيا].

إن مركز سيام -وهو يتابع رسالته الأساسية الثلاثية الأبعاد [تعليم - بحوث - تعاون]- قد حظى بالاعتراف بعلو كعبه ورسوخ قدمه في مجال الأنشطة التي يقوم بها. وهي: الزراعة المتوسطة. والأغذية. والتنمية الريفية المستدامة.

الرئيس: عبد العزيز موجو

الأمين العام: برتراند هيرفيو

<http://www.ciheam.org>

General Secretariat 11 rue Newton, 75116 Paris, France
Tél: +33 (01) 53 23 91 00
Fax: +33 (01) 53 23 91 01
secretariat@ciheam.org

MAI Bari Director: Cosimo Lacirignola
(ITALY) Via Ceglie 9, 70010 Valenzano, Bari, Italy
Tel.: +39 (080) 4606 111
Fax: +39 (080) 4606 206
iamdir@iamb.it
www.iamb.it

MAI Chania Director: Alkinoos Nikolaidis
(GREECE) P.O. Box 85, 73100 Chania, Crete, Greece
Tel.: +30 (2821) 03 50 00
Fax: +30 (2821) 03 50 01
alkinoos@maich.gr
www.maich.gr

MAI Montpellier Director: Vincent Dollé
(FRANCE) 3191, route de Mende, 34093 Montpellier, France
Tel.: +33 (04) 67 04 60 00
Fax: +33 (04) 67 54 25 27
sciuto@iamm.fr
www.iamm.fr

MAI Zaragoza Director: Luis Esteruelas
(SPAIN) Apartado 202, 50080 Zaragoza, Spain
Tel.: +34 (976) 71 60 00
Fax: +34 (976) 71 60 01
iamz@iamz.ciheam.org
www.iamz.ciheam.org

الفهرست

11	تمهيد
13	المشاركون
15	قائمة الاختصارات
21	مقدمة
21	• النهيم على الأراضى والتعطش إلى المياه: النظم الزراعية تتعرض للضغط
22	• التنمية الزراعية والريفية : أولوية سياسية
30	• من أجل تنمية مستدامة للنظم الزراعية وعالم الريف
30	• الصياغة المشتركة للتقرير

الفصل 1

63	الحفاظ على الموارد الطبيعية
44	• الخبرة المتوسطة - ثمرة آلاف السنين
53	• الموارد المائية: التوازن السريع التغير
53	• بيئة ملوثة، حياة متدهورة
53	• إدارة مناطق المراعى
53	• صرخة تحذير من أجل التنوع الحيوي
53	• نماذج التنمية تحتاج إلى التكيف

الفصل 2

63	مراجعة استراتيجيات المياه
83	• إدارة افضل للطلب على مياه الزراعة
83	• المياه الفعلية: فكرة لتوجيه السياسات الزراعية؟
83	• من اجل رؤية عالمية شاملة للمياه

الفصل 3

107	النظم الزراعية والتأقلم مع التغير المناخي
112	• صورة بانورامية لقطاع الزراعة والموارد المائية
116	• الاتجاهات المناخية الأخيرة والتوقعات المستقبلية

- 123 • استراتيجيات التأقلم مع التغير المناخي
- 125 • إجراءات التأقلم مع التغير المناخي
- 128 • توصيات للزراعة في مواجهة التغير المناخي
- 128 • التعاون الإقليمي: ضرورة ملحة

الفصل 4

مكافحة التضخم

- 135 • تعريف التصحر. والعمليات الطبيعية المتعلقة به
- 136 • متابعة التصحر والبيئة
- 142 • الأساليب الفنية لمكافحة التصحر
- 146 • الاستجابة المؤسسية: متابعة وتقييم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة
- 154 • مكافحة التصحر
- الاستراتيجيات العامة والإجراءات التي اتخذت منذ عقد السبعينيات
- 159 • من القرن الماضي
- 136 • الحلول الاجتماعية
- 136 • أطر استراتيجية جديدة لمكافحة التصحر

الفصل 5

تنمية المناطق المحلية وسكانها.

- 165 • الوضع الراهن: سياسات التنمية الريفية والمناهج المحلية في البلدان
- 165 • المتوسطة
- 175 • السياسات والمناهج المحلية : نظرة عامة
- 186 • بعض الأفكار حول المشاكل المشتركة
- 186 • مفهوم التنمية المحلية
- 186 • التنمية الريفية والإقليمية

الفصل 6

الحياة الريفية

- 193 • عالم الريف: حقائق جمعية
- 204 • عدم كفاية إعادة التوازن الجغرافي
- 207 • أين مكانة الزراعة في البيئة الريفية؟.

- 211 لا نهاية للفقير.
- 211 المزارع الصغيرة هي الغالبة الآن وكذلك العمل الأسري
- 211 تقدم محرز في الخدمات. ولكن مناطق الظل باقية
- إنعاش عملية التنمية في المناطق الداخلية من البلاد. والعمل على انفتاح
- 211 المناطق الحبيسة في الشمال
- 211 التحديات الجديدة التي تواجه المناطق الريفية

الفصل 7

- 231 **إدارة الأراضي الجماعية وأراضي المراعي**
- 231 المراعي الجماعية في التاريخ الزراعي
- 237 إدارة المراعي في قفص الاتهام
- 249 تغييرات كبرى في نظم الإنتاج
- 251 السياسات الرعوية
- 251 ما هو مستقبل الأراضي الجماعية؟.

الفصل 8

- 255 **تحسين الحوكمة في الريف**
- 256 عاصفة من الإصلاحات في مواجهة تحديات العولة
- 258 ظهور أشكال جديدة من الحياة الريفية في شمال المتوسط
- 262 الزراعة. والحيازات الصغيرة، وأهمية سكان الريف في جنوب وشرق المتوسط
- 263 الواقع الريفي اختبار للسياسات الأوروبية
- استراتيجيات التنمية الريفية في بلدان الجنوب : الموقع المركزي للزراعة
- 264 وتخفيف حدة الفقر
- 273 من مناطق «التعمير» في الشمال إلى مناطق «المعيشة» في الجنوب
- 274 مستقبل الحياة الريفية في منطقة المتوسط

الفصل 9

- 277 **تنوع الأنشطة الريفية.**
- 277 المناطق الريفية في شمال المتوسط: التعدد الوظيفي والتنوع
- 301 المناطق الريفية في جنوب وشرق المتوسط: ازدهار وطرق جديدة للتأقلم
- 301 الزراعة أولاً وقبل كل شيء

الفصل 10

309	قياس التنمية الزراعية والريفية
310	تعريفات
318	بعض النتائج
322	خفطات بخصوص الحسابات والتفسيرات

الفصل 11

339	تقييم أثر الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة
341	تذكير بالإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة
348	التغذية الراجعة الأولية للخبرة في التنمية الزراعية والريفية
354	السبيل إلى التقاء سياسات التنمية
399	فهرست الوثائق

تم وضع التقرير السنوى الحادى عشر لـ "سيام" Ciheam-المنطقة المتوسطة 2009- فى سياق نهج إقليمي إبداعى، وهو يتميز بسمة خاصة، ألا وهى توحيد الجهود التى تبذلها سيام-المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة فى حوض البحر الأبيض المتوسط- والخطة الزرقاء ومركز النشاط الإقليمي لخطة العمل المتوسطة (MAP)، الذى يعتبر المنتدى الوحيد للتعاون الذى يضم كافة البلدان المطلة على البحر المتوسط تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

وقد تأسست تلك الشراكة على علاقة عميقة الجذور -أصبحت الآن راسخة مستقرة- بين كلتا المؤسستين اللتين تشكلان الآن نواة لالتقاء رسالتى التفكير والعمل لكلتا المؤسستين لخدمة التنمية فى منطقة المتوسط. وكان مركز سيام، والخطة الزرقاء، يعملان فى إطار من التعاون الوثيق منذ عام 2005، حيث كانا يتوخيان، بصفة خاصة، إعطاء مضمون للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، تلك الاستراتيجية التى أقرتها البلدان المطلة على المتوسط والمجموعة الأوروبية فى عام 2005، ويتفقان على إصدار هذه المطبوعة عن المنطقة المتوسطة، حيث تركز على متابعة وتقييم سياسات التنمية المستدامة فى المناطق الريفية.

واقناعاً منهما بأن التغير المناخى، والإدارة المسئولة عن الموارد الطبيعية، والديناميكيات الإقليمية الجديدة، هى بعض المتغيرات الأكثر حسماً فى نظم الزراعة المتوسطة وعالم الريف، فقد عمداً أولاً إلى دراسة الأوضاع المتناقضة للتنمية الريفية المستدامة فى منطقة المتوسط، وقاما بوضع هذا المؤلف خطوة خطوة حول سلسلة من الموضوعات المتعلقة بدراسة الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية من ناحية دواعى الاستدامة.

ومع عودة قضية اللأمن الغذائى من جديد إلى صدارة الأخبار العالمية، أصبحت الزراعة مرة أخرى الشغل الشاغل لاستراتيجية الدولية. وهكذا، فليس من المستغرب، أن يتبع التقرير المتوسطى لعام 2009، هذا الاتجاه، موضحاً أن استنزاف موارد المياه والأراضى، وهشاشة النظم الزراعية، سوف تكون بكل تأكيد الظواهر الأساسية فى القرن الحادى والعشرين التى لا يمكن التنبؤ بسواها، وتكمن إحدى الرسائل الأساسية لهذا التقرير فى العبارة التقريرية التالية، وهو عبارة بسيطة، ولكنها أساسية: لن تكون هنالك تنمية ريفية فى منطقة المتوسط بدون سياسات ديناميكية، ولن تكون هنالك تنمية زراعية بدون انتعاش ريفى.

وبفضل النهج المتعدد المعارف الذى يجمع بين البحوث الملتزمة والصراحة العلمية، استطاع كثير من الخبراء على شواطئ المتوسط جميعاً، الخروج بأفكار إبداعية فى القضايا الواسعة المطروحة. ونحن نتقدم لهم بجزيل الشكر والامتنان على ما بذلوه من جهود، وما النتائج التى عُرِضت فى هذا التقرير، إلا واحدة من مراحل كثيرة فى الممارسة المعقدة، والضرورية فى نفس الوقت، المعنية بالتفكير فى مستقبل عالم الريف، وكيفية تطوير النظم الزراعية بحيث تتواءم مع المشكلات البيئية. وأخيراً، فإن التقرير المتوسطى لعام 2009، يطلق العمل بشأن

تعريف النماذج الجديدة للتنمية الزراعية والريفية فى المنطقة المتوسطة، وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت لاستكشاف هذا التحدى بطريقة علمية.

بيرتراند هيرفيو

الأمين العام لمركز الدراسات الزراعية المتقدمة

لمنطقة البحر المتوسط (سيام).

هنرى-لوك ثبيولت

مدير الخطة الزرقاء

تصدير النسخة العربية

هذا هو التقرير العاشر في سلسلة إصدارات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط والخامس منذ بدأت ترجمته للغة العربية عام 2004. وكما هو واضح من تصدير الأمين العام للمركز الدولي سيام، فإن هذا التقرير يحتل مكانة خاصة لأنه يرنو إلى المستقبل ويضع له تصورات يوصى بأخذها في الاعتبار للاستفادة بها سواء من جانب واضعي السياسة أو أصحاب الأعمال أو الأكاديميين المعنيين بالتنمية في قطاع الزراعة والقطاع الريفي، خاصة في العالم العربي والبحرمتوسطي.

وقد تم إصدار هذه النسخة كالأعوام الأربع السابقة تحت إشراف محررها أ.د. محمد حلمي نوار، والتي تمت ترجمتها عن النسخة الإنجليزية من التقرير على يد الأستاذ/ محمد محمد غزال والفريق المعاون له. وتمت تجهيزات الطباعة والطباعة بشركة ستيتشن للاستثمار والتنمية الصناعية (ش.م.م).

محرر النسخة العربية

أ.د. محمد حلمي نوار

كبير مستشاري مركز بحوث ودراسات

التنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

المشاركون

اللجنة التوجيهية

المحررون العلميون:

بيرتراند هيرفيو، الأمن العام لسيام

هنرى-لوك ثيبولت، مدير الخطة الزرقاء

لجنة الصياغة:

أناريتا أنطونيللى (سيام-معهد الزراعة المتوسطة، بارى)

عمر بوسعود (سيام-معهد الزراعة المتوسطة، موبلييه)

بيير بلان (سيام - الأمانة العامة)

جان بول شناساتى (المعهد الوطنى للبحوث الزراعية - بو-إم-آر- لامينا، فرنسا)

بيير إيكارد

جان دى مونتجولفييه (الجريف، فرنسا)

فلورنس بنتوس (الخطة الزرقاء)

باتريزيا بوجلييزى (سيام - معهد الزراعة المتوسطة، بارى)

التنسيق الفنى:

سيباستيان أبى (سيام - الامانة العامة)

المؤلفون:

- أناريتا انطونيللي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، باري)
 عمر بوسعود (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه)
 نبيل بن خطرا (مرصد الصحراء والسهل)
 عبد الله بن سعد (معهد البحوث الزراعية، تونس)
 محمد بليندا (الخطة الزرقاء)
 آلان بوربوز (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه)
 جيان شيشنة (معهد الزراعة والبيطرة، جامعة الحسن الثاني، المغرب)
 جان-بيير جيرو (الخطة الزرقاء)
 رونالد جوبير (المعاهد العليا لدراسات التنمية، سويسرا)
 ساندرين جوفير (مرصد الصحراء والسهل)
 جريجورى لازاريت (استشارى)
 فلورانس بنتوس (الخطة الزرقاء)
 باتريزيا بوجليزى (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، باري)
 ميلانى ريكوبيه ديجاردان (مرصد الصحراء والسهل)
 جاييل ثيفيه (الخطة الزرقاء)
 ماحى ثابت عوول (جمعية البيئة والبحوث المناخية، الجزائر)

مؤلفو الرسائل العلمية القطرية:

- تهانى عبد الحكيم (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه، فرنسا)
 لحسن أحواط (وزارة الزراعة، المغرب)
 فيليسا سينا ديلجادو (جامعة قرطبة، أسبانيا)
 أدريان سيفيشى (جامعة تيرانا الزراعية، ومركز الدراسات الريفية، ألبانيا)
 سوزانا جورجوفيتش - ميلوسوفيتش (وزارة الزراعة، صربيا)
 أيهان إلمى (الجمعية التركية لصناعة البذور، تركيا)
 على إيرلماظ (تركيا)
 روزا جالاردو - كوبوس (جامعة قرطبة، أسبانيا)
 ديمتريس جوسسيوس (جامعة تيسالى، اليونان)
 خليل حرانى (طالب دكتوراه، سيام - معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه)

جميل حسانيه (المعهد الوطني للتونسي للزراعة، تونس)
 آلان لوجوف (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)
 فرانسيسكو مانتينو (المعهد الوطني للاقتصاد الزراعي، إيطاليا)
 عادل مولاي (طالب دكتوراه، سيام - معهد الزراعة المتوسطة، مونتبلية)
 اندرياس سيلر (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)
 ماحي ثابت عوول (جمعية البيئة والبحوث المناخية، الجزائر)
 زينب طامه ماشيت (استشارية، المغرب)

خبراء تم استطلاع آرائهم في موضوعات معينة:

جان بونال (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إيطاليا، جيرالدين كامارا (إيفاب IFAP الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين)، إيلينا بريان (EEA الوكالة الأوروبية للبيئة، الدنمارك)، كريستينا شيريكو (وكالة الاستخبارات المركزية، إيطاليا) أولجا ركريستوبولو (جامعة نيسالي فولوس، اليونان)، فيتو جيسينيوللي (الفاو، إيطاليا)، يوجين كلانسي (جامعة أصدقاء الأرض في أوروبا، ميدنت، بلجيكا)، ماري هيلين كوليون (البنك الدولي للولايات المتحدة)، لوك دا سونفيل (الخطة الزرقاء)، إيانيس فراسلس (جامعة تيسالي - فولوس، اليونان)، ديميتري جاكى (جامعة تيسالي فولوس، اليونان)، بارباروس جونجيل (جامعة اسطنبول، تركيا)، فاطير جورس (طالب دكتوراه جامعة مونتبلية (1))، منى حيدر (مركز دراسة الموضوعات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان)، عبد الله حرزيني (استشاري، المغرب)، مانوبل جوست (كلية العلوم السياسية، جامعة ليون، فرنسا)، برودروموس مارد أكيس (جامعة تيسالي - فولوس، اليونان)، جيوفاني مانيوتي (أجندة الإيطالية المحلية، إيطاليا)، محمد نوار (كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر)، جان إيف أوليفية (DIACT الوفد الوزاري المشترك المعنى بإعداد وتنافسية الأقاليم، فرنسا) فرانسوا ريتشارد (وكالة التنمية الفرنسية، فرنسا)، برنارد رو (المعهد الوطني للبحوث الزراعية، فرنسا)، زبير سهلي (جامعة بليدة، الجزائر)، دانيلا سكيارا (ليجا ميبنتي، إيطاليا)، باتريزيا تارتارينو (الرابطة الدولية للغابات المتوسط، إيطاليا)، فرانسوا فاليراند (جامعة تيسالي - فولوس، اليونان)، ماتيلدا وولز (جامعة تيلاسي - فولوس، اليونان).

الترجمة من الفرنسية:

كارولين جـ لوان، بتر جوزلينج، ريبكا بيتس.

قسم الخرائط:

باتريس ميترانو (جغرافية - مختصة بالخرائط)، أورور كولومباني (فنى خرائط)، مرسم الخرائط التابع لكلية العلوم السياسية، باريس.

قائمة الاختصارات

AB	الزراعة العضوية.
ADS	شبكة التنمية الاجتماعية (وكالة التنمية الاجتماعية-المغرب).
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية.
Agence BIO	الوكالة الفرنسية للتنمية وتشجيع الزراعة العضوية.
AIACC	تقييم أثر التغير المناخي والتكيف معه.
AMAP	رابطة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.
ANCC	الوكالة الوطنية المعنية بالتغير المناخي [الجزائر].
ANKA	وكالة التنمية اليونانية.
APIA	وكالة الترويج للاستثمار الزراعي [تونس].
ARCE	جمعية بحوث البيئة والمناخ.
AUEA	جمعية المنتفعين بمياه الري [مصر].
Capmas	الجهاز المركزي للتعبنة العامة والإحصاء [مصر].
CECOS	مركز دراسة النُظف والحفاظ عليها [التلقيح الصناعي].
CGEM	الاتحاد المشروعات في المغرب.
CNCC	الاتحاد الوطنية للتغير المناخي [المغرب] / المجلس الوطني للتغير المناخي [تونس].
CNSTCC	اللجنة الوطنية العلمية والفنية المعنية بالتغير المناخي [المغرب].
CNTS	المركز الوطني لتقنيات الفضاء [الجزائر].
CRDA	المركز الإقليمي للتنمية الزراعية [تونس].
EAFRD	الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية.
ENGREF	الكلية الوطنية للهندسة الريفية، وموارد المياه، والغابات.
ESDS	الاستراتيجية الأوربية للتنمية المستدامة.
FDRMVTC	صندوق التنمية الريفية وتنمية الأراضي من خلال الحيازة [الجزائر].
FEMISE	المنتدى اليورو-متوسطي للمعاهد الاقتصادية.
FLDPPS	صندوق مكافحة التصحر، وتطوير الزراعة-الرعية، ومناطق الاستبس.
FNIIH	الاتحاد الوطني لأصحاب الفنادق [المغرب].
FNRDA	الصندوق الوطني لتنظيم الزراعة والتنمية الزراعية.
Fonal	الصندوق الوطني للإسكان.
GIP	مجموعة المصالح العامة.
GIS	نظام المعلومات الجغرافية.

GIS Sol	مجموعة الاهتمامات العلمية المعنية بالأراضي.
GTZ	وكالة التعاون الألمانية.
HCELCD	المفوضية العليا للمياه والغابات، ومكافحة التصحر [المغرب].
Icona	المعهد الوطني للحفاظ على الطبيعة.
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
INAO	المعهد الوطني لعلامات المنشأ.
INAT	المعهد الوطني التونسي للعلوم الزراعية.
INEA	المبادرة الوطنية المغربية للتنمية البشرية.
INDH	المعهد الوطني للاقتصاد الزراعي.
INE	معهد الإحصاءات الوطنية.
INRA	المعهد الوطني للبحوث الزراعية.
IPCC	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتغيرات المناخية.
IRESA	معهد البحوث والتعليم العالي الزراعي.
ISIS	التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية.
LAG	مجموعة العمل المحلي.
LSPPC	شراكات التضامن المحلية بين المنتجين والمستهلكين.
MAAPC	وزارة الزراعة والأغذية وحماية المستهلك [ألبانيا].
MADA	الوكالة الألبانية لتنمية المناطق الجبلية.
MADR	وزارة الزراعة والتنمية الريفية [الجزائر].
MAPA	وزارة الزراعة، والثروة السمكية، والأغذية [أسبانيا].
MARH	وزارة الزراعة والموارد المائية [تونس].
MARM	وزارة البيئة، والمناطق الريفية، والبحار [أسبانيا].
MDCI	وزارة التنمية والتعاون الدولي [تونس].
MEDD	وزارة البيئة والتنمية المستدامة [تونس].
MOAN	الشبكة المتوسطة للزراعة العضوية.
MSSD	الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.
Odesypano	مكتب تنمية المناطق الحراجية-الرعية للإقليم الشمالي الغربي [تونس].
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
Onagri	المركز الوطني للزراعة.
ONH	المكتب الوطني للزيت [تونس].
ONS	المكتب الوطني للإحصاء [الجزائر].

OSS	مرصد الصحراء والسهّل.
OTEDD	مرصد البيئة والتنمية المستدامة [تونس].
PACFS	الزراعة على النطاق الصغير العائلي أو الاجتماعي [تونس].
PAT	الريف المضيف للسياح [المغرب].
PDO	حماية علامة المنشأ.
PGI	حماية السمة الجغرافية.
PNDA	الخطة الوطنية للتنمية الزراعية [الجزائر].
PNDAR	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية [الجزائر].
PPDR	مشروع التنمية الريفية المحلية [الجزائر].
PPDRI	مشروع التنمية الريفية المتكاملة [الجزائر].
RDO	السمة المسجلة للمنشأ.
ROSELT	شبكة مرصد المتابعة الأيكولوجية المحلية في الأجل الطويل.
SAGE	الخطة الرئيسية لتنمية وإدارة المياه.
SASS	خزان المياه الجوفية في الصحراء الشمالية الغربية.
SEMCs	دول جنوب وشرق المتوسط.
SME	المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
SPI	المؤشر القياسي لهطول الأمطار.
TGS	ضمان الأصناف الغذائية التقليدية الخاصة.
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.
UTAP	الاتحاد التونسي للزراعة والثروة السمكية.
UTICA	الاتحاد التونسي للتجارة والصناعات الحرفية.
WEF	الصندوق العالمي للبيئة.



مقدمة

مراجعة لا بد منها

في عامي 2007، 2008، اكتشف العالم من جديد الأهمية الاستراتيجية للزراعة من حيث صلتها بقضيتين تمثلان قلقاً بالغاً. ألا وهما: القدرة علي اطعام سكان العالم الذين يتزايدون باضطراد. وصعوبة ضمان المخرجات المستدامة في سياق التغيرات المناخية المتسارعة، واستنزاف الموارد الطبيعية. ومنطقة البحر المتوسط ليست استثناء من هذا الهم الزراعي العالمي. بل إنها في الحقيقة محصلة كافة التوترات المحيطة بالزراعة، وبصفة أكثر تحديداً، دورها في المناطق الريفية التي لا زالت تعج بكثافة سكانية عالية، فضلاً عن أن مستوي التنمية فيها ضعيف في معظم البلدان المتوسطة.

لقد قام المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط (Ciheam)، بالاشتراك مع "الخطة الزرقاء" (Blue Plan)، بتحليل الديناميكيات المعاصرة لعالم الريف في منطقة البحر المتوسط. لبحث أوضاع تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وأيضاً لإلقاء نظرة جديدة علي السياسات الجاري استحداثها الآن في المناطق الريفية. والهدف من وراء ذلك، زيادة الوعي بالمشكلات والتحديات الكبرى المرتبطة بالتنمية المستدامة في منطقة المتوسط. وتقديم حجج مقنعة بشأن ضرورة المراجعة المتعمقة للمناهج بغية تطويع النظم الزراعية المتوسطة والمناطق الريفية تبعاً للتحديات الجديدة في هذا القرن. وعلى الرغم من أن المنطقة المتوسطة لم تعد النواة الاقتصادية الجغرافية للعالم، إلا أنها لازالت، رغم ذلك، مركزاً للعلاقات الدولية، حيث نجد كافة الظواهر العالمية من تناقضات ديموجرافية، وفجوات اجتماعية، وتباينات اقتصادية، وخلافات جيواستراتيجية، مجتمعة كلها في تلك المنطقة بل ومتداخلة.

إن التوترات البيئية، وتهميش المناطق الريفية، والاضطرابات الغذائية، رغم أنها تكاد تكون غير منظورة، إلا أنها مؤشرات على قصور التنمية الذي يؤثر علي حوض البحر المتوسط، كما أن آثار تلك المؤشرات تترك بصماتها علي الحياة اليومية للناس.

النهج على الأراضي والتعطش إلى المياه: النظم الزراعية تتعرض للضغوط.

في جنوب وشرق المتوسط، تقع المناطق بالفعل تحت القبضة الحديدية للجفاف والقحولة، وما العجز المتزايد في المياه إلا دليلاً علي أن استغلال المياه قد بلغ مدها. كما أن الاتجاهات المناخية المتوقعة -وأقل ما يقال فيها ببعث على القلق- يمكن أن تنهك الهبات الطبيعية من الموارد المحدودة للغاية. بل إنه في الدول الواقعة على الشاطئ الشمالي، التي حبتها الطبيعة بموارد مائية أفضل، أصبحت القضية الآن تتعلق بجودة المياه فيها.

وخت ضغط بعض الممارسات الزراعية. والتوسع العمراني الحضري. أصبحت الأراضي الزراعية تتآكل بالتدريج، وهي ظاهرة تبعث على القلق، ولا سيما في جنوب وشرق المتوسط. حيث نجد ندرة في الأراضي الزراعية. في الوقت الذي نجد فيه أن الزيادة السكانية في القطاع الريفي والزراعي. تتجه إلى تقليص متوسط مساحة الأراضي الزراعية في كل مزرعة. ونجد أن عدداً هائلاً من المزارع الصغيرة تصارع مجرد البقاء، وهي تقوم بدور " الوفاية الاجتماعية" لنسبة كبيرة من سكان الريف. بينما نجد أن الوحدات الزراعية ذات النطاق الكبير ورأس المال الكثيف، تقوم باستخدام العمالة ذات المستوى الأدنى إلى حد ما. وفي شمال منطقة المتوسط نجد أن ازدواجية الزراعة -وهي ليست صادمة بدرجة كبيرة- أصبحت واقعاً ملموساً، وأصبحت تتعرض فعلياً لنوع من العقوبات من جانب السياسات العامة، حيث إن حجم المساعدات المخصصة للمزارع كان يرتبط ارتباطاً شديداً بحجم المزرعة لسنوات عديدة.

بل إن ما هو أكثر من ذلك. أن السكان الزراعيين ذوي العائد الضعيف بصفة عامة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى في المجتمع. يعيشون في المناطق الريفية حيث تكون التنمية بطيئة الخطى في معظم الأحيان. وهذه المناطق الهامشية التي تعاني أحياناً من ضعف الاستعداد والعتاد، ضعيفة الصلات أيضاً ببقية المناطق. وتعاني من عدم الإنصاف في مجال التنمية ومن ثم فهي تنمية لا يمكن أن تتمتع بصفة الاستدامة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يستطيع المرء حقاً أن يتحدث عن تنمية طويلة الأجل في ظل تلك الظروف؟ إن عالم الزراعة وعالم الريف في منطقة المتوسط يجتازان الآن. أزمت اجتماعية، واقتصادية، وبيئية لم تستطع السياسات العامة حسمها كلياً. علي أن هذين العالمين لا يمكن أن نغفلهما حتى ولو من الناحية الديموجرافية وحدها. ولكن، بغض النظر عن حجم السكان، فإن المجتمع بأسره مهموم بقصور التنمية الزراعية والريفية. ولقد أظهرت الأزمة الغذائية الأخيرة، في حقيقة الأمر -وهي الأزمة التي ضربت عدة أقاليم في العالم ولم تستثن منطقة المتوسط- مدى أهمية مسألة الزراعة والغذاء من أجل مستقبل العالم.

التنمية الزراعية والريفية: أولوية سياسية:

وقبل أن تتضح خطورة تلك الأزمة بمدة من الزمن، قامت بعض الجهات الراعية الدولية الكبرى، في الحقيقة، بوضع هذه المسألة في قمة الأولويات علي أجندتها، بعد أن كانت قد تجاهلتها لمدة عقدين من الزمان. وهذا ما قام به البنك الدولي، الذي كرّس تقريره السنوي لتلك القضايا، وكان عنوان ذلك التقرير ينطوي علي إبحاء واضح: "الزراعة من أجل التنمية"، وهو العنوان الذي يبرز ضرورة تدعيم القطاع الزراعي كمحرك أساسي لتخفيف حدة الفقر.

وفي المنطقة السياسية المتوسطة قيد النشوء الآن، لا يمكن أن ننصوّر تحقيق مزيد من التقدم، ما لم نوجه الاهتمام إلى تلك القضايا، وإلى المسارات الممكنة للتحسين. إن قضايا الزراعة، والغذاء، والبيئة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية للسكان. حتى إن التقارب بين شواطئ المتوسط يمكن أن يتعرض للخطر. ما لم تحتل تلك القضايا المكان اللائق بها في حسابات السياسة العامة علي الصعيدين الوطني والإقليمي. ولقد أصبح اتخاذ الإجراءات لتشجيع النمو المتوازن علي تلك الشواطئ المختلفة أكثر ضرورة من أي وقت مضى. متى تمت إزالة الشراك المتعلقة بخصائصها السابقة، وسوف تصبح الفكرة الجديدة " البحر بحرنا" ممكنة ومجدية.

إذا، وإذا فقط. أصبحت "الأرض أرضنا" أيضا، وأصبحت أفقاً مشتركا لنا جميعا.

وتلتزم "سيام" و"الخطة الزرقاء" التزاما راسخاً بتلك القضايا. وعلى هذا كان من الأمور المشروعة. بل والأساسية حقا. في وقت تزايدت فيه حدة تلك المشكلات. قيام ذلك الطرفين الفاعلين في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط. بتوحيد خبراتهما المتكاملة. من أجل طرح تقييم للتنمية الزراعية والريفية في المنطقة. ويعتبر هذا العمل. في حقيقة الأمر. استمرارا للتعاون. الذي بدأ في عام 2003. بخصوص شكل البيئة والتنمية وفقا للخطة الزرقاء. والذي أفضى إلى نشر تقرير رئيسي في عام 2005.¹ وكان "سيام" يقوم في نفس الوقت. باستكمال تقرير بشأن التنمية الريفية المستدامة في منطقة المتوسط.²

وهذا التزام في الأحداث لم يكن محض صدفة. ذلك أن التنمية الريفية قد بدأت الظهور في الشمال باعتبارها العمود الثاني للسياسة الزراعية المشتركة. (تنفيذ أجندة 2000) وكانت بلدان جنوب وشرق المتوسط تقوم بوضع سياسات طموحة لصالح عالم الريف (استراتيجية 2020 في المغرب. واستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر. وبرامج التنمية الريفية المتكاملة في إطار الخطة التاسعة والخطة العاشرة في تونس. واستصلاح الأراضي في مصر. ومشروع جنوب وشرق الأناضول في تركيا. وما إلى ذلك). وعلى هذا. فقد ظهرت التنمية الريفية كقضية أساسية على كلا شاطئى المتوسط. ولكن مع اختلاف الأسباب والدواعي اختلافا كبيرا.

وعلى الرغم من أن نظام الإنتاج الزراعي الكثيف. الذي استقر في دول الاتحاد الأوروبي. قد حقق الغرض الاقتصادي منه (كفالة الأمن الغذائي). إلا أن نتائج النشاط البشري (تصحّر المناطق الريفية). فضلا عن النتائج بالنسبة للأقاليم مثل الصحة الإنسانية والبيئة (ارتداد الأراضي إلى الطبيعة. وأقول مناطق المناظر الطبيعية العامة. وتلوث التربة والمياه). وقد أصبحت تلك النتائج واضحة منذ منتصف السبعينيات. وأما بالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط. فإن التعجيل بعملية التحرر الاقتصادي. بفعل برامج المواءمة الهيكلية في الثمانينيات. قد أدخلت في النظام الزراعي "ذى المستويين" مشروعات زراعية تنافسية وعالية الربحية من ناحية؛ ومن الناحية الأخرى. نظاما للمزارع العائلية الصغيرة الحجم والمنخفضة العائد. والتي واجهت أخطارا طبيعية مثل الجفاف المتواتر. وعدم الأمان. بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. وعدم وجود معدات كافية. واحتياجات التمويل. والمعاناة من سحب خدمات الدعم من قبل الإدارة الزراعية. وكانت استراتيجيات البقاء التي تم إقرارها لحماية السكان من الفقر واللاأمن الغذائي (وممارسة الدخول في عدة أنشطة مختلفة. وتنوع المحاصيل. والانتقال إلى المدن. أو الهجرة إلى دول أخرى) كلها محاولات -ومحاولات مأساوية في بعض الأحيان- لمواجهة هذا القصور في تنمية المناطق الريفية في الجنوب.

وتتلاقى تقييمات هذين التقريرين بشأن أوضاع المجتمعات والاقتصادات الريفية في البلدان المتوسطية. وهي تبرز الاتجاهات السكانية الرئيسية في بلدان الشمال والجنوب. وهي اتجاهات متعارضة في معظم الأحوال (حيث تشهد الاتجاهات السكانية انخفاضا في الشمال تعقبه

1. جـبنوا. أكومو (الجزائر) «المنطقة المتوسطية: إطلالة الخطة الزرقاء على البيئة والتنمية» مطبوعات دي لوب- لاتور دي إيج. 2005.

2. بـهيرفيو (الجزائر): «الزراعة- المتوسطية 2005: الزراعة. والثروة السمكية. والأغذية. والتنمية الريفية في المنطقة المتوسطية». التقرير السنوي لسيام (2005) سيام- معهد الزراعة. المتوسطية. مونتيليبية. 2005.

" نهضة ريفية"، تقابلها زيادة سكانية في الجنوب). وتحدث تلك التقييمات عن الأحوال الاجتماعية (إعادة الترتيب في الشمال فيما يتعلق باستراتيجيات الإسكان، والفقر وعدم المساواة في الجنوب) والتغيرات الاقتصادية (ازدهار في الأنشطة غير الزراعية في الشمال. إزاء الدور الكبير للنشاط الزراعي في الجنوب). ومعوقات النمو في الاقتصاد الريفي. وقد أكدت التقييمات علي تنوع المناطق الريفية المتوسطة وكذلك علي هشاشتها. وأخيرا أجرى تقييم مبدئي للسياسات الريفية بناء علي المعيار الجديد للتنمية المستدامة الذي أدرجته معظم بلدان جنوب وشرق المتوسط ضمن استراتيجياتها. كما تم إدماج الأفكار الإبداعية المؤسسية والتنظيمية بخصوص الأساليب الجديدة للإدارة الرشيدة في المناطق الريفية. في صلب السياسات العامة، التي تدعو إلى مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية، وإلى اتخاذ إجراءات لإقامة شراكات بين العام-الخاص، والأخذ بمنهج "القاعدة إلى القمة". كما أنيط بالسياسات العامة أيضا واجب تطوير المناطق الريفية. ويمكن القول بشكل أكثر تحديداً بأن الأهداف الرامية إلى مواجهة التحديات في تلك المجالات، كانت تنجم حول ثلاثة خطوط عمل رئيسية هي: العمل علي تحسين الأحوال المعيشية لسكان الريف، والعمل من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والعمل من أجل تعزيز الاقتصاد الريفي عن طريق تنويع وتشجيع الأنشطة غير الزراعية والنهوض بها. ولما كانت سنوات عديدة قد انقضت منذ نشر هذين التقريرين، فقد بات لزاما إجراء تقييم جديد لخطط العمل بمعرفة "سيام" و"الخطة الزرقاء".

من أجل تنمية مستدامة للنظم الزراعية وعالم الريف:

ثمة حقيقة إضافية كبرى يتعين علينا إبرازها، ألا وهي أن الأمم المتحدة - أو بشكل أكثر تخصيصاً خطة العمل المتوسطة - قد اعتمدت في شهر نوفمبر 2005 "الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة"، وتبرز تلك الاستراتيجية- التي أقرتها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة من أجل حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر المتوسط. في دورتها الرابعة عشرة في مدينة بورتوروز (بجمهورية سلوفينيا) في عام 2005، الحاجة إلى "ضرورة حماية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية" والعمل على "إدماج هدف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية في عملية العولمة". ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن القضايا الاجتماعية (الفقر، والبطالة، وإتاحة الخدمات الأساسية، والأمية، والمساواة بين الجنسين) تشكل "قلقا كبيرا"، وأوضحوا أن قطاعات بأسرها في المجتمع الريفي، في حكم المهمشة، في منطقة جنوب وشرق المتوسط. ولهذا، تنوخي الاستراتيجية ضمان "إقامة توازن بين إشباع احتياجات الناس، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة". وإذا ما اعتبرنا تلك الحقائق بمثابة الأساس الذي ننطلق منه، لتحديدت على الفور أربعة أهداف رئيسية، ترمي إلى تشجيع التقدم صوب الاستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي مجال الإدارة الرشيدة.

هدف 1: ينصرف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع وتعزيز الأصول المتوسطة، حيث تدعو الاستراتيجية إلى "استخلاص التدفقات التراكمية للقيمة المضافة من الموارد الطبيعية والثقافية الفريدة للمنطقة، بينما تعمل في نفس الوقت علي استكشاف مسارات جديدة للنهوض بعمليات الإبداع، والمهارات، والثقافة"، وتدعو الاستراتيجية إلى العمل على تطوير أنشطة جديدة في قطاع الخدمات، وإلى توزيع الأنشطة بشكل أكثر عدالة بين

مختلف الدول، من أجل توفير فرص عمل في كل دولة، وفرص لتحقيق الدخل.

هدف 2: ويرمي إلى الحد من الفوارق الاجتماعية عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الطابع الثقافي المتميز لكل مجتمع. ويعتبر العمل على تنمية الموارد البشرية وتشجيع قدرات جميع الأطراف الفاعلة المختلفة "ذا أهمية حاسمة" في هذا السياق. وتعتبر الاستراتيجية أن "حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، والتقدم المستدام، لا يمكن أن يتحقق طالما أن نسبة كبيرة من السكان يعانون من الأمية، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية"، وتقر تلك الاستراتيجية، بالأهداف الإنمائية للألفية التي تتوخى تحسين الأحوال المعيشية للناس، وتشجيع المساواة بين الجنسين.

وينصرف الهدف 3: إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتمنح الاسبقية "لحماية الموارد الطبيعية (المياه والأراضي)، والتنوع الحيوي، وتشجيع الخبرات التقليدية، وحماية التراث الثقافي والمظاهر الطبيعية، والحد من التعرض للأخطار الطبيعية (مثل الفيضانات، والحرائق، والجفاف، والتغير المناخي).

وأخيرا الهدف 4: وينصرف إلى تكليف الحكومات بمهمة تحسين الإدارة الرشيدة على الصعيد المحلي والإقليمي، والوطني، حيث تتطلب التنمية المستدامة على نطاق واسع، إدارة رشيدة روحها: "المكاشفة، والمشاركة، والمساءلة، والفعالية، والترابط"، ويمكن تحقيق تلك الأهداف التي سبق حديدها من خلال إدارة رشيدة أكثر فعالية، يساندها تعريف الناس وتبصيرهم بقضايا التنمية المستدامة، وتقديم برامج تدريب ملائمة لهم، وكذلك المشاركة الديناميكية لمتخلف الأطراف الفاعلة.

وعلاوة على ما سلف، فإنه لما كان تشجيع التنمية المستدامة الزراعية والريفية قد أصبح الآن أحد المجالات السبعة من مجالات أولويات العمل التي قررتها الأطراف المتعاقدة، فإن مؤشرات الأولويات قد حددت من أجل متابعة وتقييم السياسات العامة، كما تم التعرف على الإجراءات والخطوط التوجيهية في هذا الشأن.

الصياغة المشتركة للتقرير:

ذلك كان الإطار التحليلي، وهو أساس التفكير لدي اللجنة التوجيهية المشكلة من موظفين وخبراء ينتمون إلى المؤسساتين: ("سيام" و"الخطة الزرقاء")، وفي البداية جرى اختبار للمؤشرات المتكاملة لسياسات المتابعة والتقييم، في ضوء هذا الإطار، وكان الهدف هو ضمان المتابعة العامة للتقدم المحرز صوب التنمية المستدامة في منطقة المتوسط، ويتعين التأكيد على أن الإمكانيات البحثية التي جمعت -بفضل شبكات البحوث التابعة "لسيام" و"الخطة الزرقاء"- قد تم الاستفادة منها إلى حد كبير في هذا العمل المعني بمؤشرات التنمية الريفية المستدامة، وبناء على ذلك التفكير بشأن كيفية تقييم التنمية الريفية في منطقة المتوسط، قام شركاء الدراسة بتحليل التقدم المحرز في هذا المجال، من ناحية الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة (وهي: الموارد الطبيعية، والاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والإدارة الريفية الرشيدة)، ولقد استدعى الخبراء لإجراء الدراسات الوطنية آخذين في الحسبان جميع تلك الجوانب، وعلى هذا، تم

استطلاع أحوال ما لا يقل عن عشر دول هي: الجزائر، والبنانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، ومصر، وفرنسا، والمغرب، وتركيا، واليونان، وتونس.

وهذا يوضح حجم الجهد الذي بُذل. لكي نتفهم تماماً أوضاع التنمية الريفية في منطقة المتوسط، ولكي نتفادى رص المقالات إلى جوار بعضها البعض، مهما كانت وجهتها، ولتيسير التحليل المقارن لتلك الدراسات، طرحنا النتائج في شكل مقارنة في الفصول المخصصة للأعمدة المختلفة للتنمية الريفية: لقد جرى استخدام المادة التي تم جمعها في كل بلد من البلدان موضوع الدراسة، كأساس لبناء فصول الكتاب حول الموارد الطبيعية، وإدراج الأقاليم في سياسات التنمية الريفية، واحتياجات الناس، والإدارة الرشيدة المحلية والتنوع الثقافي.

ولقد ارتئى أيضاً أنه من الملائم وضع دراسات إقليمية بشأن التحديات البازغة التي أصبحت تواجهها البلدان المتوسطة الآن، ولهذا عمد المؤلفون إلى إبراز التغيير المناخي، الذي أصبح يؤثر تأثيراً واضحاً على استدامة النظم الزراعية والريفية، وعلاوة على ذلك، فإن ثمة فصلاً خاصاً بشأن ظاهرة التصحر المرتبطة بالتغيير المناخي، ولكنه عاجلها بشكل جزئي فقط. وبالمثل فقد ارتئى أيضاً أنه من الملائم تحليل كيفية النظر إلى عملية تقسيم المناطق الريفية، في الدول فرادي، وما إذا كانت إدارة المناطق الحراجية لا تهم لمنطقة البحر المتوسط بأسرها، إلا أنه قد كان من المهم إيلاء الاهتمام للمسألة في بلدان المغرب والمشرق لوجود امتدادات شاسعة من المناطق الحراجية فيها.

وارتئى أخيراً، أن تهذيب مؤشرات التنمية أصبح أمراً لازماً كمسألة تقتضيها الضرورة العاجلة، من أجل أولئك الذين يريدون متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها مفوضية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، من حيث صلة تلك القرارات بالموضوعات المعنية بها. وقد خصصنا الجزء الأخير من هذه الدراسة للنقد الموجه إلى وسائل قياس استدامة التنمية.

لقد حدد هذا التقرير لنفسه هدفاً ينصرف إلى صياغة مسح يتعلق بالتنمية الريفية والزراعية في منطقة المتوسط، على أن يتسم هذا المسح بالشمول والتحليل قدر المستطاع، والهدف هو أننا نعتزم الانطلاق إلى آفاق أبعد، وبعد فهم الضرورة الملحة للقضية الاستراتيجية في منطقة لا تقل استراتيجية عن غيرها، فإن ما يصبو إليه "سيام" و"الخطة الزرقاء" - أن يكون عملهما أساساً للتفكير والعمل من جانب صانعي السياسات والأطراف الفاعلة في بلدان المنطقة، الذين باتوا يدركون أن السياسات الزراعية والريفية لا بد أن تشكل نواة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتوسطة.

الفصل 1

الحفاظ على الموارد الطبيعية

فلورانس بنتوس (الخطة الزرقاء).

إذا أريد للزراعة المتوسطة، البقاء والاستمرار، فإنه يتعين عليها -شأنها شأن الزراعة العالمية- التغلب على ثلاث التحديات: الزيادة السكانية والأمن الغذائي- وحماية الموارد الطبيعية والبيئية- وتفاقم ندرة الوقود الأحفوري.

لقد كان ميزان التجارة الزراعية لبلدان المتوسط بعيداً عن المسار المرجو منذ 1970. وكانت القدرات الانتاجية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى مساندة وتدعيم. وعلى أية حال، فإن المخاطر كانت تنصرف إلى تركيز الجهود والموارد على الأقاليم الأكثر ازدهاراً، وإغفال التعمير للأجل الأطول. ولقد ولى زمن اختيار نوع الزراعة، وإنما أصبح العمل الآن يدور حول التعرف على جميع الديناميكيات المحلية لتنظيم الإنتاج والاستفادة منها. وهي النظم التي يمكن أن تكون موجودة في كل مكان. وانطلاقاً من أسس بيئية لازمة، لا بد من التأكيد من جديد على مكانة الزراعة في المناطق التي تتعرض فيها لمعوقات ظالمة، والسعي إلى إدراجها ضمن السياسة العامة بالشكل الذي تستحقه. ولا يمكن أن تكون هنالك تنمية زراعية بدون ديناميكية ريفية. كما لا يمكن أن تكون هنالك تنمية ريفية بدون زراعة مزدهرة.

وعلى أية حال، فإن ضرورة الاستمرار في زيادة كل من الغلة والمناطق الزراعية، في ظل ظروف مناخية غير مضمونة، وفي مواجهة أزمة الطاقة، يثير قضايا تتعلق بإتاحة الموارد وتجديدها- دورة المياه أو الكربون، وخصوبة التربة، والحفاظ على الغابات، والتوازنات الطبيعية (التلوث البيئي، وفقدان التنوع الحيوي، والحفاظ على المجتمعات الريفية)، واستخدام الأراضي، ثم الصحة العامة.

وتكمن الحلول في تحديث أشكال التدخل الحكومي، وتعزيز السياسات الزراعية، وإصدار القوانين الرامية إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتكيف مع التغير المناخي، والسماح لسكان الريف بحرية إدارة مواردهم الخاصة (المحاصيل، والأراضي الخ). وينطوي التدخل الحكومي كذلك على دعم البحوث في مجال التنمية الزراعية ذات القيمة الإيكولوجية العالية من خلال المزج الناجح بين المعرفة العلمية، والخبرة المحلية، وتعليم المجتمع.

الخبرة المتوسطة – ثمرة آلاف السنين:

تعاني المنطقة المتوسطة من معوقات هائلة، تتعلق أساساً بتخفيف الأعباء، والمناخ ورقعة الأراضي المحدودة، والموارد المائية المحدودة وتوزيعها غير العادل في المنطقة. وكان ترويض الموارد، وغزو الأراضي، مهمة قديمة قدم التاريخ، شغلت حضارات كثيرة في المنطقة، وكانت ثمار آلاف السنين من الجهود المبذولة: تراكم ثروة من المعرفة العلمية رداً على التحديات الضخمة التي واجهت الزراعة، ورفع مستوى إدارة المياه إلى شكل من أشكال الفنون، ولقد تأسست ثقافة مادية وروحية رائعة الفخامة، امتدت من الأندلس العربية إلى منطقة البحر المتوسط بأسرها.

وفي حدود الصحراء، مكنت عبقرية سكان الواحات وقوة بأسهم من إدارة ندرة المياه بإتقان الأساليب العبقريّة لتوزيع المياه، ونظم الإدارة التي قامت عليها المجتمعات المائية حقيقية (Wittfogel, 1964). وكانت الجهود التي بذلها السكان بأشكال عديدة وأساليب مختلفة للتكيف مع ظاهرة الجفاف والقحولة قد سمحت لهم - بفضل أساليب الري التقليدية التي تقوم على نظام شبكات المياه الريفية المحدودة النطاق - بالعيش في انسجام مع البيئة والحفاظ على نوع من التوازن الغذائي.

ومع ذلك ظلت الزراعة في منطقة المتوسط تعتمد على الأمطار أساساً. ومُجد أن نسبة كبيرة من المناطق الريفية (المناطق المرتفعة والهضاب الجافة) تترك للغابات والثروة الحيوانية. إن الأخطار البيئية التي تعرضت لها تلك المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ترجع إلى استغلال السكان لها منذ قرون طويلة. وهي مناطق وعرة، يعيش فيها البدو الرحل جنباً إلى جنب مع السكان المستقرين الذين لا يحبون الأرحال. في مناطق محددة بحدود منذ العهد العثماني، وحدودهم هي مناطق سقوط الأمطار، ولكن هذه الحدود ليست منيعة، بمعنى أنها ليست حدوداً مغلقة بإحكام، وتدهور تلك المناطق قديم، وهو دليل على مقاومة الضغوط البشرية المتزايدة، وهي أقوى من الفروض التي تقوم عليها بعض برامج التنمية، وحالة تلك البيئات، إنما هي نتاج للآليات الدائمة التي استطاعت من خلالها المجتمعات المحلية التكيف مع الأوضاع، فضلاً عن مرونة تلك المجتمعات في التشبث بالأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية.

ولم تعد لمناطق الاستبس نفس الوظيفة، لأن الابتكارات التكنولوجية أدت إلى زيادة ضخمة في الإنتاج الزراعي في الأزمنة الحديثة، وإلى إقامة علاقة جديدة مع الأسواق الحضرية. ولا تزال مناطق الاستبس تمثل قيمة كبيرة للتنوع الحيوي، وخصوصاً ذلك النوع الذي ينشأ عن رعاية الثروة الحيوانية التي تؤكد على مرونة البيئة الطبيعية، مع عدم إغفال أهمية آثارها الواسعة، بصفة عامة، ويتوقف التحدي الحقيقي في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعلى بيئة صالحة للإنسان، على ما تتمتع به البيئة والناس الذين يعيشون فيها من إمكانيات.

الموارد المائية: التوازن السريع التغير:

الحاجة إلى زراعة أكثر كثافة:

أثناء القرن العشرين، وصلت أساليب الري التقليدية إلى منتهائها. واقترن الانفجار السكاني الناجم عن التقدم في الطب، والتحسين في الأحوال المعيشية، بأنماط جديدة من الاستهلاك. وتم تطوير أشكال جديدة من الري بناءً على الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية التي أدت إلى تجميع كميات ضخمة من المياه عن طريق المشروعات الهيدروليكية العملاقة، وغزو مناطق شاسعة كانت متروكة حتى ذلك الحين إما للزراعة المطرية أو للزراعة الصحراوية.

وعلى هذا فقد تضاعفت المساحات المروية في الدول المتوسطة في غضون أربعين عاماً، حيث بلغت ما يربو على 26 مليون هكتار في عام 2005 أو 21% من جملة الأراضي المنزرعة (الخطة الزرقاء، 2008). وفيما كانت الأراضي الزراعية أو الدائمة المحاصيل تميل إلى الثبات بصفة عامة، أو حتى إلى الانخفاض خلال الفترة من 1961-2005، فإن معدل متوسط الزيادة السنوية من الأراضي المروية لم يتغير.

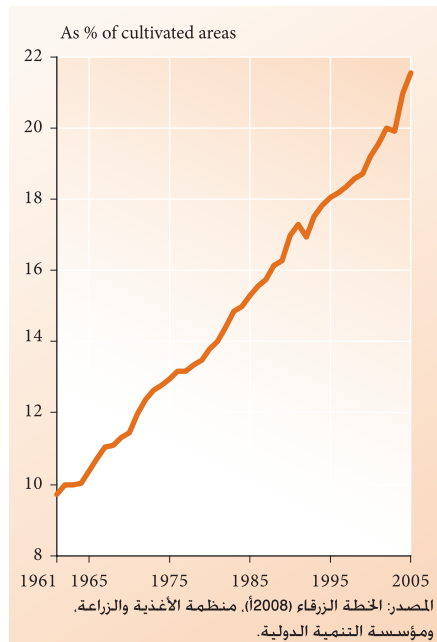
وفي مصر. كانت الزيادة الملحوظة في الإنتاج الزراعي وفي الإنتاجية الزراعية. ترجع إلى تكثيف الزراعة في المناطق المنزرعة، وإلى زيادة رقعتها في ظل سياسة تحويل الأراضي الصحراوية إلى أراضٍ زراعية. وقد سمح المشروع العملاق للتنمية المائية، وهو مشروع سد أسوان العالى، من خلال التحكم في مياه الفيضان وتخزينها، بتوفير مورد منتظم ودائم لمياه الري، وساعد على توسيع رقعة الأراضي المروية (التوسع الأفقي)، فضلاً عن الزراعة الدائمة. فإنه ساعد أيضاً على التحول من زراعة محصول واحد إلى زراعة محاصيل أو ثلاثة في السنة الواحدة (التوسع الرأسى).

ولهذا، كانت المساحة الزراعية والمحصولية، ضعف المساحة الزراعية الفعلية 14.55 مليون فدان (6.1 مليون هكتار) بعد أن كانت 8.47 مليون فدان (3.55 مليون هكتار) على التوالي¹ وهذا يدل على المستوى العالى لتكثيف الزراعة المصرية والذي يقدر فيما بين 1.71 - 2.00 في عامي 2004-2006. وأما عن المساحة الزراعية الكلية فقد ارتفعت من 2.5 مليون هكتار في عام 1990 إلى 3.5 مليون هكتار في عام 2004، وثالث² هذه الزيادة أراضي صحراوية مستصلحة.

وفي الجزائر، فإن النمو في المساحات المروية كان أكثر تواضعاً، وقد تسارعت وتيرته منذ سنة 2000، فارتفعت من 620 687 هكتار، أي 7.4% من الرقعة الزراعية المستغلة في عام 2004، إلى 803 880 هكتار أي 5.9% من الرقعة الزراعية المستغلة في عام 2006³ وكانت المساحة المروية في عام 2004 مقسمة على النحو التالي: 56 000 هكتار من الأراضي تتمتع بالري على نطاق واسع، 554 000 هكتار بها مشروعات ري صغيرة أو متوسطة، أما الري في شمال البلاد فينقسم إلى فئتين، يفرق بينهما حجم المساحة وطريقة الإدارة؛ فهناك مساحات كبيرة تديرها مكاتب الري الإقليمية، وما عدا ذلك يصنف على أنه مشروعات ري صغيرة يديرها مباشرة القائمون على تشغيلها (Zella, 2007).

وهذه المكاسب في المناطق المروية تلاشي بالكاد العجز في إنتاجية الأراضي، وتظل الزراعة في الجزائر في وضع مهتز إلى حد كبير بسبب

شكل بياني 1 إجمالي المساحات المروية في بلدان البحر المتوسط 1961-2005



1. الإحصاءات الزراعية 2004.

2. تتفاوت المساحات المقدره للأراضي الزراعية الجديدة حسب مصدر البيانات، حيث نجد بعض البيانات تشتمل على جميع الأراضي خارج منطقة الدلتا والوادي منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بينما لا تتضمن بيانات أخرى المساحات التي جري العمل عليها قبل عقد السبعينيات من القرن الماضي وتسمى الأراضي الأخيرة "الأراضي الجديدة السابقة"، وعلاوة على ذلك، تنخرط عدة جهات في تنمية الأراضي مما يسفر عن بيانات مختلفة بين الجهات المختلفة، وعلى سبيل المثال، تختلف بيانات تقارير الإحصاءات القومية عن إحصاءات وزارة الزراعة.

3. وهذا معناه زيادة سنوية في المساحة المروية بمقدار 36 639 هكتار في السنة (الإحصاءات العامة للزراعة، 2001، وزارة الزراعة والتنمية الريفية، 2006).

جفاف المناخ، والتقلبات الشديدة في هطول الأمطار. فالسنة الزراعية 2001-2002 شهدت فترة جفاف كان لها أثرها الخطير على إنتاج الحبوب، حيث انخفضت بنسبة - 27% مقارنة بعام 2000-2001، 40% من محصول الطماطم، - 14% من زيت الزيتون، بين 2001-2002 (بدراني، 2003). وعلى العكس من ذلك، زادت انتاجية الأراضي في إيطاليا من 1.68 عن الفترة من 1983-1981 إلى 2.24 عن الفترة من 2000-2002.

كما نجد أن المغرب أيضا معرضة للتقلبات الشديدة، حيث نجد أن متوسط نصيب الفرد من المياه في السنة 1 000⁽³⁾، مع وجود تقلبات شديدة في مكان وزمان هطول الأمطار، بما في ذلك هطول الأمطار من سنة إلى أخرى. كما نجد أن ما يزيد عن 70% من الموارد المائية السطحية القابلة للاستغلال مقسمة بين ثلاثة أحواض، ولتعبئة تلك الموارد، قامت الدولة بإنشاء ما يزيد عن 100 سد ذات طاقة تخزينية كلية تناهز 16 مليون متر مكعب، ولكن الأمر يتوقف في النهاية على الظروف المناخية.

التكنولوجيا تسارع إلى إنقاذ البيئة

كان الري هو الجهة المستفيدة من دعم الدولة في الجزائر، باعتباره عاملاً من عوامل الزراعة الكثيفة بتعين تشجيعه، ولزيادة الإنتاج الزراعي. قام "البرنامج الوطني الجزائري للتنمية الزراعية" (NADP) بوضع تصور - ضمن أمور أخرى - لتنمية الأراضي غير المنتجة طبيعياً، والتوسع في المساحات المروية، مع الالتزام بتحسين كفاءة الري طبقاً "للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة" MSSD. وتقوم تلك الاستراتيجية على الجمع بين ثلاثة عناصر: التكنولوجيا الجديدة، وطرق الري، ووضع تعريف للياه، ولا يزال سعر المتر المكعب من المياه، وهو 0.018 من الدولار سعراً تافهاً (Zella, 2007)، ولكن مساحة قطعة الأرض المروية يجب أن تزيد عن 50 هكتاراً من أجل الميكنة، ولكي تكون الاستثمارات الأخرى صالحة ومجدية.

وتغطي قطع الأراضي هذه 22.7% فقط من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة، ولا تزال عملية الري بالراحة gravity هي الطريقة الرئيسية المستخدمة (5 هكتار من بين كل 7 هكتارات مروية). وحتى لو كانت طريقة الري حديثة، إلا أن الري يتم عادة بطريقة تقليدية، بمعنى عدم حساب احتياجات الحاصيل إلى المياه، أو مستوى التجهيزات، أو إدارة الري.

وفي تركيا، أصبح اللجوء إلى الري بالرفع أولوية مطلقة، إلا أن 8% فقط من المساحة المروية، تشتمل حالياً على هذا النوع من الري، أما المساحة الباقية فيتم ريهها باستخدام نظام الري بالراحة.

ونتيجة للسياسة الطوعية للدولة -وإذا وضعنا في الاعتبار المشكلات البيئية- يخصص تطوير الري في تونس بحوالي 4% فقط من المساحة الزراعية المستغلة، ومن غير المرجح أن تزيد تلك النسبة عن 5% طبقاً للتقديرات التوافقية. ولهذا أصبح ترشيد استخدام المياه في تلك المساحة المروية ضرورة لا بد منها، حتى ولو كانت قدرٌ بالفعل 30% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، والحيواني والنباتي، ومن المفترض أن تصل تلك النسبة إلى 50% بحلول عام 2010.

وفي شمال المتوسط، نجد أن المشكلة مطابقة، حيث نجد أن أسبانيا بدأت تعاني الآن من عجز

مائي كبير. وخصوصاً في الشرق. وما ذلك إلا نتيجة حتمية للظروف المناخية المعاكسة. وهذه المشكلات هي مشكلات بنيانية باضطراد. الأمر الذي يعني نقصان المياه المتاحة للاستخدام الزراعي. وخلال الفترة من 2000-2005 كانت الاحتياطيات المائية تتراوح ما بين 45.3%-67% من طاقة التخزين. على الرغم من عدم وجود أية مشكلة للاستعاضة. ومع ذلك فإن لدي أسبانيا إمكانات هائلة لتوفير المياه عن طريق تحديث نظم الري. ويدعم ذلك الخطة الوطنية للري في أسبانيا. حتى عام 2008، والتي يشارك في تمويلها "الصدوق الأوروبي لضمان الزراعة والإرشاد الزراعي" (EAGGF). وخلال الفترة من 2000-2006، دعمت الخطة أعمالاً شملت 1.6 مليون هكتار. باستثمارات قدرها 2.5 بليون يورو. وحققت وفورات مائية قدرت بـ 2.9 كيلو متر مكعب في السنة (أي ما يزيد على 5% من طاقة التخزين الكلية في البلاد). وحققت تلك الوفورات أساساً عن طريق تحويل 55.5% من المساحة المروية إلى نظام الري بالضغط pressure irrigation. والحد من الفاقد في إمدادات المياه ونظام التوزيع. إن السعي إلى تحقيق الكفاءة المثلي في الاستخدام المياه. يضمن اتساقها إلى حد كبير مع توجيهات البرنامج الأوروبي المعني بالمياه.

ومع زيادة الأراضي الخاضعة للري (وخصوصاً في شمال إيطاليا). وظهور مشكلات عجز المياه وخصوصاً في مناطق الجنوب والوسط. أصبح الاقتصاد في المياه أيضاً هدفاً لخطة الري الوطنية في إيطاليا. وهي خطة تقوم أساساً على زيادة كفاءة نظم الري. والتقدم في نظام الإمداد بالمياه. والتحسين الشامل في جودة الموارد المائية. والمشكلة الرئيسية هي مشكلة عدم كفاءة نظام الري. وهي ترجع إلى جوانب فنية مختلفة (شبكات الري وشبكات الأنابيب. ومصدر الإمدادات الخ) وإدارة الري (الأساليب والبرمجة. وقصور التخطيط في فترات انخفاض المياه الخ) واختيار المحاصيل غير المناسبة عند ندرة المياه).

الري. والموازنة بين الري وحسن التقدير

قد يترتب على اللجوء المتزايد إلى الري-بغية الوصول بربحية المحاصيل إلى ذروتها مع زيادة العائد الاقتصادي-آثار معاكسة في الأجل الطويل. من شأنها تدمير الموارد الطبيعية مع الزمن. وقد تم الإعلان عن زيادة نسبة 52% في الطلب المستقبلي على المياه مقارنة بعام 1995- في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD). ويمكن اعتبار حجم المياه المستهلكة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة (AGDP) -المؤشر (AGR_C13)- مؤشراً إلى العائد الاقتصادي على المياه المستخدمة. في هذا الشأن. ومع ذلك. فإنه من الصعب تفسيره. لأنه قد يعكس بسهولة مستوى المعدات وتحديث الإنتاج الزراعي في البلاد (المحاصيل المروية/ المحاصيل الإجمالية. وأو الكفاءة الفنية لاستخدام المياه) حيث التغير في الاستراتيجيات تحت تأثير عوامل السوق أو الإجراءات الحكومية (تخفيض الدعم. تسعير المياه. الخ) أو التغيرات في إتاحة الموارد.

وعلاوة على ذلك. فإنه بدلاً من حساب نسبة حجم المياه المستهلكة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة المروية وحدها. يتم نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة برمتها. وعلى هذا. فإنه حيث يمثل إنتاج الزراعة المروية في تونس حوالي 30% من قيمة الإنتاج الزراعي. أو ما يوازي

799 دينار تونسي. فإن المؤشر ارتفع من 0.89 م³/دينار تونسي للناج المحلي الإجمالي في الزراعة إلى 2.96 م³/دينار تونسي للناج المحلي الإجمالي في الزراعة المروية في عام 2004¹ وفي الجزائر- وعن طريق حساب نسبة الكميات المستهلكة من المياه إلى الإنتاج المحلي الإجمالي في الزراعة يقف المستوي عند 0.21 متر مكعب/ دولار أمريكي (إدارة الإحصاءات الزراعية ونظم المعلومات). (DSAS1,2004). وفي مصر. عند 2.5م³/ دولار في عام 2004² طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). وكان المعدل في فرنسا 0.1794م³ في نفس السنة. ويوضح الجدول التالي النتائج التي حققها البرنامج الوطني للري في أسبانيا (NIP).

جدول 1 حجم المياه منسوبة إلى الناج المحلي الإجمالي في الزراعة، بالمتر المكعب / دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
متر ³ / دولار	1.1	0.97	0.91	0.85	0.82	0.81	0.76

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (INE).

وفي فرنسا. أصبح استخدام مياه الري يبدو مستقرًا الآن. وكانت الحوافز تُعَرَض على الفلاحين بموجب البرنامج السداسي للتنمية الريفية 2007-2013. مثل الإجراءات الزراعية - البيئية لتحويل المساحة المروية إلى المحاصيل الجافة. أو "الخطة الحضرية من أجل البيئة" التي يبدو أنها تعمل على تحسين نظم الري الفردية من أجل الحد من الفاقد (الري بالتنقيط).

وتساهم السياسات الأوروبية الوطنية المختلفة في الإدارة الكمية المثلى للموارد المائية. ويسمح نظام المراسيم الإطارية التي تصدر عن رؤساء المراكز الإقليمية. بتوضيح القيود على النظام المقصور للري. وتحديد المنطلقات الأساسية لعملية الري- للفلاحين بتوقع فترات الجفاف. ومن ثم تعديل دورة المحاصيل. وتعديل مواعيد البذار. ويشتمل قانون المياه والبيئة المائية الصادر في 30 ديسمبر سنة 2006. على عدة نصوص تنوحي تشجيع الإدارة الجماعية لمياه الري في المناطق التي تشهد عجزا مائيا مزمنا. وتشجيع الاستخدام الاقتصادي للمياه. عن طريق فرض ضريبة "ري". يمكن أن تتدرج حسب حالة مورد المياه.

موارد المياه محدودة، رغم كل شيء:

تركيا ليست من دول العجز المائي. إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المستغلة. حسب التقديرات الأخيرة. 1.500م³ في السنة. وفي عام 2004. كان هناك 43 مليون هكتار- أي ما يزيد على نصف المساحة الإجمالية للبلاد- مخصصة للزراعة. منها 4.9 مليون هكتار أراض مروية. وثمة احتمالات لري مساحات أخرى تناهز 8.5 مليون هكتار. وفي الوقت الراهن. يستخدم القطاع الزراعي بالفعل 74% من الموارد المائية. وطبقا لتوقعات "المعهد الوطني للإحصاء" (Turkstat) فإن حجم الإجمالي السنوي المتاح من المياه سوف يناهز 1000م³ للفرد في المتوسط في عام 2030. والذي سوف يضيف بلا شك إلى الضغوط على تخصيص الموارد المائية بين القطاعات في بعض أقاليم البلاد. على الأقل.

وفي المغرب. تستوعب الزراعة أكثر من 80% من استهلاك المياه. ولكن هذه الحصص تأخذ اتجاهها

1. 29.7 بليون م³ مقابل 11.7 بليون دولار.

2. 29.7 بليون متر مكعب مقابل 11.7 بليون دولار.

3. تعرف ندرة المياه عندما يكون متوسط نصيب الفرد 500م³ في السنة.

نزولياً طفيفاً. وإذا كان التوازن بين موارد المياه التي يمكن جمعها، وبين الاحتياجات المائية، يعطي فسحة من الأمل لإشباع تلك الاحتياجات حتى سنة 2020، إلا أن تلك التوقعات يجب ألا تحجب التفاوتات الضخمة بين الأقاليم فيما يتعلق بحظها من المياه. حيث إن بعضها يبرز الآن بالفعل عجزاً هيكلياً في المياه. يتطلب في بعض الأحيان نقل كميات ضخمة من المياه على نطاق واسع. بل أكثر من هذا، فإن 40% من سكان الريف لا يزالون محرومين من الوصول إلى مياه الشرب النقية، وأن 14% فقط يصلون بشكل كافٍ إلى تلك المياه، بينما نجد أن بقية السكان يحصلون على المياه من موارد لا تتمشي مع المعايير الوطنية.

وأما عن الأراضي، فنجد أن احتياطي الأراضي، في كثير من الدول المتوسطة، محدود شأنه شأن المياه، وتتراوح نسبة الأراضي الزراعية، في الغالب، ما بين 15%-25% من المساحة الإجمالية (الجزائر، وقبرص، وإسرائيل....)، بينما النسبة أكثر من 50% في سوريا وتونس وتركيا مع إدراج المناطق الرعوية ضمن تلك النسبة، وبينما نجد أن المساحات المنزرعة في الدول المتوسطة تكاد تكون ثابتة خلال السنوات الأخيرة، فإن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، على العكس، قد انخفض إلى النصف منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي. وفي مصر، ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأراضي انخفاضاً شديداً ولا يزال، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادته: 0.25 فدان (أي 1.050 م²) للشخص في المتوسط في عام 1960، ثم 0.13 فدان (أي 546 متر²) في سنة 2000، 0.118 فدان (495 م²) في 2004، ومن المتوقع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى 0.09 فدان (378 م²) بحلول عام 2017¹ ومن ثم تصبح مسألة إنتاجية الأراضي، وتدهور التربة، والتصحر، مسألة بالغة الخطورة.

التصحر البطيء والمضطرد

سوء إدارة الأراضي، والأراضي المفقودة

إن مؤشر فقدان الأراضي الزراعية (المعروف باسم مؤشر AGR_PO2) هو مؤشر لقياس التغيرات في مساحة الأراضي الزراعية، التي تخضع لمختلف أنواع الضغوط أو استغلال التربة مثل: التآكل، والتملح، والتحول إلى مناطق صناعية، وإزالة الغابات، وهجر الأراضي الخ. وعلى أية حال، فإن ذلك المؤشر، يقدم نتيجة صافية يمكن أن تحجب الديناميكيات المتعارضة التي تلاشي بعضها البعض. وعلى هذا، نجد أن مصر حققت مكسباً شاملاً في الأراضي الزراعية (انظر الفصل 10) بينما تتراوح الأراضي الزراعية المفقودة ما بين 0.3% إلى 0.6% في السنة².

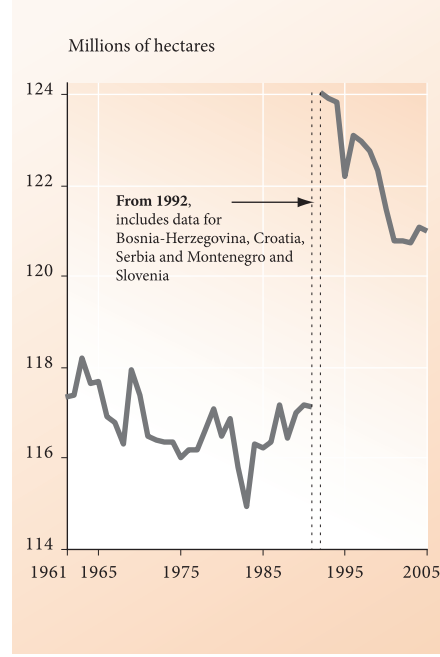
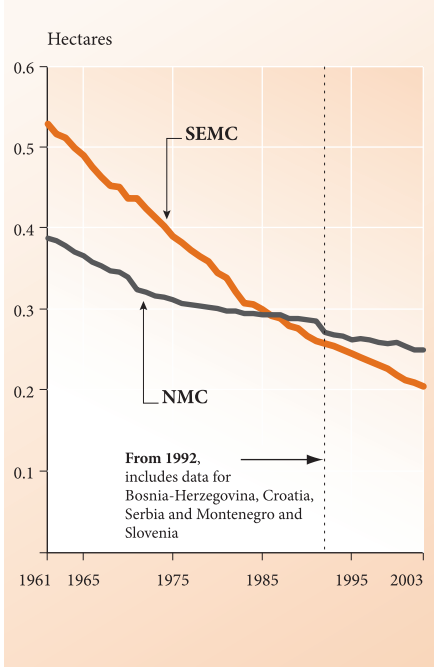
وبلغ متوسط هذا المؤشر 59 000 هكتار في السنة أثناء العقد الأخير في الجزائر³ وما بين 000 15 - 20 000 هكتار في السنة في تونس. وفي المغرب، تقدر الخسائر السنوية - بسبب عوامل التعرية - بحوالي 100 مليون طن، تؤدي إلى خسارة في السعة التخزينية للسدود من خلال عملية الترسيب (Silting) 50 مليون متر³ في السنة، مما يؤثر على حوالي 60% من الأراضي الزراعية المستغلة (أي حوالي 5.5 مليون هكتار).

1. البنك الدولي: مصر: تقرير التنمية البشرية، 2005 ص 159.

2. يتوقف الأمر على ما إذا كنا نأخذ بتقرير وزارة البيئة، أو تقرير البنك الدولي: مصر تقرير التنمية البشرية (البنك الدولي، مصر، تقرير التنمية البشرية، 2004).

3. التقرير الوطني للجزائر بشأن تطبيق اتفاقية مكافحة التصحر، 2004.

شكل بياني 2 إجمالي المساحات المنزرعة في **شكل بياني 3 متوسط نصيب الفرد من**
الدول المتوسطة 1961-2005 (بالمليون هكتار) الأراضي الزراعية في الدول المتوسطة -2003
1961 (بالهكتار)



وفقدان الأراضي الزراعية ظاهرة قديمة إلى حد ما في مصر. ولكن تسارعت وتيرتها خلال العقود الأربعة الماضية، تحت التأثير المتراكم لأعمال الإنسان و/أو الطبيعة. والتوسع الحضري هو المشكلة الرئيسية، ويضاعف منها أساليب الري، وتفتت الأراضي القديمة في الوادي والدلتا. حيث تقدر المساحة التي تشغلها قنوات الري والحدود بين قطع الأراضي الزراعية بحوالي 20% من مساحة الأراضي الزراعية. ثم إنه بسبب الزيادة السكانية أخذت المدن والقرى تتوسع باستمرار على حساب مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية.

ووجد نفس الشيء في تونس. ذلك أن مساحة الأراضي المفقودة بسبب التوسع العمراني على أطراف مدينة تونس الكبرى، والمدن الساحلية الرئيسية، يقدر بحوالي 4 000 هكتار في السنة. ولا يزال التوسع مستمراً في تآكل الأراضي الزراعية، بسبب التوسع المنفصل في المدن، من ناحية، وبناء المساكن الخاصة من الناحية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الأراضي التونسية " تعرض تنوعاً ملحوظاً في التربة". وإن زراعتها منذ آلاف السنين باستخدام أساليب الإنتاج التي لا تُلقَى بالألّا في أغلب الأحيان، إلى الظروف البيئية، قد جردتها باضطراد من كثير من خصوبتها ومن قدرتها الإنتاجية الأصلية. وعلى الرغم من عدم دقة الأرقام، وندرتها، فإن الأراضي المفقودة في تونس كانت تقدر في عام 1998 بـ 13 000 هكتار نتيجة نحر المياه، 7 000 هكتار نتيجة تعرية الرياح (وخصوصاً زحف الرمال).

ويعتبر التصحر نتيجة لضعف المنظومة الحيوية والاستزراع الكثيف للأراضي الزراعية بشكل

يجاوز قدرة المنظومة الحيوية مع التعامل معه. والتصحّر لا يعني حالة زحف الصحراء، وإنما يعني فقدان المضطرد في إنتاجية الأرض. وتضائل الغطاء النباتي بسبب النشاط البشري في المناطق الجافة. وهذه الظاهرة - بهذا المعنى - تعاني منها منطقة البحر المتوسط بأسرها. ففي أسبانيا، انخفضت مساحة الأراضي المنزرعة من 18 753.2 ألف هكتار إلى 17 844.2 ألف هكتار فيما بين انخفضت المساحة الزراعية في اليونان بمقدار 214 500 هكتار خلال نفس الفترة (انظر جدول 2) وفي فرنسا، تقدر الأراضي الضائعة بـ 31 000 هكتار فيما بين 2000-2006.

جدول 2 فقدان الأراضي الزراعية في اليونان خلال الفترة من 1995-2005 بمئات الهكتارات.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
38 017	38 578	38 452	38 718	38 934	39 139	39 153	39 257	39 365	39 544	39 704	إجمالي المساحة الزراعية
26 697	27 228	27 128	27 439	27 697	27 866	27 970	28 226	28 409	28 654	28 851	الأراضي الزراعية
531-	100	311-	258-	169-	104-	256-	183-	245-	197-		الفاقد من الأراضي الزراعية

المصدر: الإدارة الوطنية للإحصاء في اليونان (NSSG).

وفي اليونان، لوحظ توسع في الأراضي المنزرعة حتى عقد التسعينيات من القرن الماضي. على حساب مناطق واسعة من أراضي الرعي، والأراضي الحراجية وخصوصاً في مناطق التلال؛ وفيما بين 1995-2006 كان فقدان الأراضي الزراعية لا يزال محدوداً (في حدود 4%)، وبالنسبة للأراضي الزراعية فقد كانت المسألة ملحوظة بدرجة أكبر (7%) بل ربما كانت أقل من التقديرات الحقيقية لأن الإحصاءات الخاصة بالأراضي المهجورة، غالباً ما تتأخر، لأن ملاك تلك الأراضي، في أغلب الأحوال، لا يعلنون أنهم لم يعودوا يزرعونها.

وفي الحالة الأخيرة، فإن الإقلاع عن زراعة الأراضي، أو التغييرات في الأساليب الفنية والاقتصادية، هو السبب الكامن وراء تدهورها، ولأنه لوحظ، في نفس الوقت، التوسع في زراعة الأشجار، بل أكثر من ذلك. شهدت الأراضي الزراعية التي تتركز في مناطق السهول والتلال في اليونان، تدهوراً في جودتها وغلتها في السنوات الأخيرة، ويرتبط ذلك بالإفراط في استغلال أراضي السهول (التلوث، والتعرية)، والزراعة على سفوح التلال (ارتشاح التربة).

أما تملح الأراضي، من الناحية الأخرى، فهي عملية ترتبط ارتباطاً أساسياً بالري في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة؛ وهي تختص بالمساحات المروية الكبيرة فضلاً عن المزارع الصغيرة. وقد ترتفع نسبة الملوحة نتيجة الأساليب الخاطئة في الري، وقد يرجع الأمر في بعض الأحيان - إلى النظام الإنتاجي برمته (أي اختيار المحاصيل، والوسائل الفنية...)، الذي يساء اختياره بالنسبة لتلك البيئة الطبيعية. وفي مصر، تعتبر زيادة الملوحة، نتيجة الزراعة الكثيفة للأراضي، وسوء حالة شبكات الصرف الزراعي، وتؤدي أشكال معينة من الملوحة إلى تدهور خصوبة التربة، بل

وفقدان تلك الخصوبة بطريقة لا يمكن تعويضها، ومن ثم تؤول إلى التصحر. وفي المغرب، فإن ما يزيد عن 30 000 هكتار، قد تضررت ضرراً بليغاً من جراء تلك العملية، وفي دراسة أجريت تحت إشراف "البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في الري والصرف" اتضح أن ثمة خطراً يهدد حوالي 500 000 هكتار بسبب زيادة الملوحة.

معرفة الأراضي وأساليب حمايتها

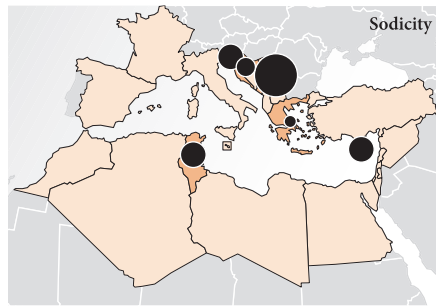
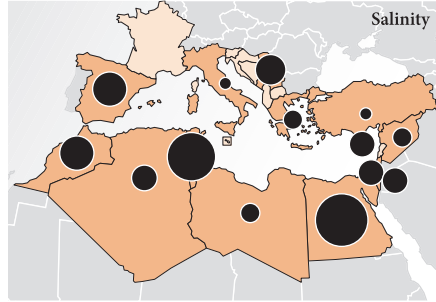
تعتبر ظاهرة التعرية والتحات في الأراضي-الراجعة أساساً للأحوال المناخية والأنشطة البشرية- إحدى المشكلات الرئيسية للبيئة في أسبانيا، وتوضح المخصصات الوطنية للخرائط في الدول التي تحدث فيه هذه الظاهرة¹ بأن كثافة تلك العملية قد تجاوزت الحدود المقبولة فيما يناهز نصف المساحة الزراعية في البلاد (23 مليون هكتار، بمتوسط 12 طناً من المواد للهكتار في السنة)، وتتعرض نسبة 12% من البلاد (6 مليون هكتار) لعملية تعرية بالغة الخطورة، تقدر بأكثر من 50 طن للهكتار في السنة؛ وتقع معظم مناطق التعرية هذه، في الأحواض الهيدروجرافية وهي ذات مناخ متوسطي قارى.

ولقد أدت خطورة المشكلة إلى وضع برامج وإجراءات مختلفة-بغرض حماية التربة، من بينها برنامج إجراءات دعم التنمية الريفية الأفقية 2000-2006، الذي ينص على إجراءات تعويضية من بينهما خطر استغلال الأراضي على امتداد خط الانحدار

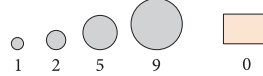
العميق للأراضي والمناطق المندهورة، واتخاذ بعض الإجراءات الزراعية البيئية مثل توسيع رقعة الإنتاج الزراعي، وتشجير الأراضي الزراعية، ودعم الخدمات الاستشارية التي تتوخى النهوض بالسلوكيات البيئية في المزارع.

وفي أسبانيا -ونتيجة لتطبيق شروط محددة- نجد أن النسبة المئوية المخصصة لمحاصيل المناطق الجافة (مثل الزيتون، والكروم، واللوز الخ) أكبر منها في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. وحيث أن أسبانيا تقع في هضبة مرتفعة، فإن تلك المحاصيل تساعد على الوقاية من عوامل التعرية والتحات عندما تكون هناك إجراءات مناسبة للتعامل معها. والحفاظ على المظاهر الطبيعية للأراضي والتنوع الحيوي. وفي عام 2003، قدمت وزارة البيئة الأسبانية "برنامج العمل الوطني

خريطة 1 المناطق العالية الملوحة أو القلوية في عدة دول متوسطة



As percentage of total are of the country



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأراضي [يناير 2009]

1. الخرائط التي أعدت فيما بين عامي 1985-2002 بمعرفة المعهد الوطني للحفاظ على الطبيعة (ICONA)، ثم بمعرفة وزارة البيئة بعد ذلك..

لمكافحة التصحر" وهدفه تحديد العوامل والإجراءات العملية لمكافحة الجفاف والحد من آثاره بحيث تكون في أضييق نطاق ممكن.

وفي تونس، تقوم وزارة البيئة والتنمية المستدامة بإجراء دراسة الآن. بشأن "نشوء عوامل التصحر". وهي ترجع بالفعل إلى انخفاض تدفقات المواد الصلبة من الجاري المائية من 49 جرام/ لتر إلى 27 جرام/ لتر. ولكن هذه الخسارة في التربة أخذت تقل الآن بفضل مشروعات الحفاظ على التربة والمياه (حيث جرى معالجة 1.3 مليون هكتار في أراضي أحواض جميع المياه)، وتحسين أساليب تربية الثروة الحيوانية. وكذلك تكييف التركيب المحصولي بطريقة أفضل مع الأراضي. كما تم تثبيت كثير من الكثبان الرملية الرئيسية، وخصوصاً في منطقة "قبلي" "وسوق الأحد" من أجل حماية الواحات والبنية الأساسية للنقل، وخصوصاً في جنوب تونس.

وفي مصر، صدر العديد من القوانين لمنع الآثار المدمرة لتجريف الأراضي الزراعية من أجل صنع طوب البناء -وبعد حظر إقامة المباني على الأراضي الزراعية- إلا في ظل شروط متشددة للغاية- فإن الفشل النسبي لسياسة العقاب، قامت السلطات العامة بتباعد سياسة لتنمية الأراضي. عبيء مدى العشرين عاما الماضية، الغرض منها إنشاء مدن "تابعة" جديدة لمواجهة الطلب الشديد على المساكن، ولإعداد خطة التنمية الأراضي حول كل قرية والتي حدد الحيز العمراني للمستقبل.

وتلعب التربة دوراً أساسياً في مكافحة الانهيارات الأرضية، وحماية التنوع الحيوي، وتشكيل المناظر الطبيعية العامة، وامتصاص الكربون. وترتبط المشكلات المتعلقة بالجودة والبيئة ارتباطاً وثيقاً بطريقة استغلال الأراضي. وكان التدهور المتواتر للأراضي الزراعية المستغلة في إيطاليا في السنوات الأخيرة (6.5% في الفترة من 1982-2003) يشمل أساساً أراضي الأعشاب الدائمة والمراعي (26%) ومن الناحية الأخرى، تتعرض الزراعة لضغوط شديدة للغاية بالقرب من المراكز الحضرية (وخصوصاً مناطق السهول، والمناطق الساحلية، والوديان) مما أدى إلى تحويل أشد الأراضي خصوبة إلى استخدامات غير زراعية، وقد ترتبت على ذلك آثار ضارة بالتربة لا سبيل إلى إصلاحها.

وفي كثير من المناطق الزراعية -وخصوصاً السهول والمناطق الساحلية ذات الزراعة المتخصصة- نجد أن مخاطر التلوث، وتلوث التربة، أعلى من غيرها من المناطق. ونجد أن الفوسفور الزائد مثلاً، والناج عن الأسمدة العضوية والمعدنية، هو السبب في تغير التوازن الميكانيكي والعضوي للتربة ونلاحظ أن التركيزات العالية (أكثر من 30 كيلوجرام للهكتار) توجد في المناطق الشمالية من إيطاليا، وهي المناطق التي شهدت أيضاً أكبر تخفيضات في حجم الأسمدة خلال السنوات الست الماضية.

وتعتبر عمليات النحر بسبب المياه، وانخفاض المواد العضوية في التربة، من أعلى المخاطر في المناطق الجبلية بالإضافة إلى مناطق زراعة الغابات، وفي إيطاليا، يقدر متوسط الخسارة في التربة 3.11 طن للهكتار في السنة، بل إنه أكثر من ذلك في بعض المناطق في الجنوب، حيث يعتبر الوضع هناك حرجاً، وأخيراً، فإن هجر الأنشطة الرعوية، وعدم الاهتمام بالغابات، مقترنا بالإدارة غير المستدامة للغابات، قد أدى إلى تفاقم مخاطر النحر بسبب المياه، وحرائق الغابات.

وعادة ما تتطلب الزراعة المتوائمة بيئياً -شأنها شأن الزراعة البيولوجية- الحد من النفايات الملوثة، وتتطلب أيضاً ممارسات أقل كثافة وأقل تدميراً من ناحية التعرية والتآحات، وفقدان المادة العضوية، مثل استخدام الأسمدة الخضراء. ولتحويل الاتجاه إلى الوجهة الأخرى فى السنوات الأخيرة، قامت إيطاليا، فى عام 2005، بتخصيص 7% من المناطق الزراعية المستغلة UAA -أو ما يوازي 1.067 مليون هكتار- إلى الزراعة البيولوجية، أكثر من نصفها عبارة عن مروج خضراء، ومراعي، ومحاصيل أعلاف مخصصة جزئياً أيضاً للتربية الحيوانية البيولوجية. ويلاحظ المرء أيضاً، تنمية متواترة للأساليب الزراعية المبسطة التي يمكن أن تُحد من مخاطر تشقق التربة، والانهيارات الطينية.

وهذا هو الحال أيضاً فى فرنسا، حيث جُدد، فى عام 2001، أن هناك 1.5 مليون هكتار لم يتم حرثها للزراعة، ولكن إذا كانت تلك الأساليب تُحد من تكلفة الوقت والجهد، إلا أنه من الصعب التعامل مع المسارات الفنية، التي قد تتطلب المزيد فى معالجة صحة النبات، وفى فرنسا، جُدد أن معرفة ومتابعة جودة التربة، هي نتاج برامج وطنية أساساً تتعلق برسم خرائط للأراضي فى البلاد بأسرها، وأن هناك شبكة قياس لجودة التربة، وتطورها، وقاعدة بيانات لتحليلات التربة، وتعتبر جماعة الاهتمام العلمي بالتربة " (GIS-SOI) -والتي تدير تلك البرامج- مسؤولة عن تصميم، وتوجيه، وتنسيق العمل المعنى بوضع قائمة جغرافية لأنواع الأراضي، ورصد عملي جودتها، وتضع تلك المجموعة نظاماً للمعلومات، وتقوم بتطوير وإدارته بحيث يلبى اشتراطات السلطات الوطنية، والسلطات العامة الأوروبية، والمجتمع بأسره، وتقوم بصفة خاصة، بالتأكد من صحة البيانات وصحة النتائج التي حصلت عليها، والتنسيق مع البرامج الأوروبية المماثلة.

ضجيج زائف بخصوص الثروة الحيوانية: هل هي مذمومة أم محمودة؟

التغير المناخي: إن درجة حرارة الصيف الشديدة، وحالات الجفاف المتواترة، سوف تؤثر على نمو النبات، وما لم تتغير الممارسات، سوف يتفاقم أثرها على الزراعة، وارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1°⁹ مئوية معناه انتقال المحاصيل بمسافة 180 كيلو متر إلى الشمال، وإلى مسافة 150 متراً من حيث الارتفاع، وسوف تتأثر الثروة الحيوانية أيضاً، لأن المراعى والتركيب المحصولي للأعلاف تتسم بحساسية شديدة إزاء أي عجز فى المياه، وسوف يتزايد العجز فى الأعلاف أكثر وأكثر فى فصل الصيف، كما سوف تبدأ فترات الرعى مبكراً فى الربيع وتستمر فترة أطول فى فصل الخريف.

ولما كان الرعى الجائر يساعد على تعرية التربة، ويحد من قدرة التربة على امتصاص المياه، فإن الحفاظ على قطاعان الماشية مسألة ضرورية، فى نفس الوقت، كوسيلة لمنع تشقق التربة، والتحكم فى النمو الخضري حول القرى، ويساعد وجود قطاعان الماشية أيضاً على الحد من قسوة اندلاع النيران وانتشارها فى منطقة المتوسط، ومع التغير فى ممارسات تربية الثروة الحيوانية، فإن أحمال الشرائح الرعوية (مؤشر Co3 _ AGR) لا يوحى بضغط حقيقية على البيئة أو على قدرتها على الانتعاش واستعادة صحتها.

ولم يتم حساب ذلك المؤشر فى الجزائر منذ عام 1996، وكانت الثروة الحيوانية الموجودة فى مناطق الاستبس الرعوية فى ذلك الحين تقدر بما يعادل 103 170 19 رأس من الأغنام، وكانت الأحمال الحقيقية على الـ 15 مليون هكتار، موضوع الدراسة، 0.78 هكتار لكل رأس غنم

معادل. بينما كانت إمكانيات أحمال الرعى تدور حور 8 هكتار لكل رأس غنم معادل. أى أكثر بمعدل عشرة أضعاف الأحمال الفعلية على الشرائح الرعوية.

وفى تونس. ووفقا لتقديرات مكتب الثروة الحيوانية والرعى. تبلغ الاحتياجات الحيوانية حوالى 5.5 مليون وحدة أعلاف (FU). وتبلغ الموارد المتاحة من الأعلاف فى السنة المطيرة حوالى 5 مليون وحدة أعلاف. بينما تبلغ فى السنة "الجافة" حوالى 4 مليون وحدة أعلاف. الأمر الذي يعكس عجزا يتراوح ما بين 0.5 مليون- 1.5 ملون وحدة أعلاف. أما موارد الرعى فى الغابات -وفقا لقائمة الحسابات الوطنية- فكانت تقدر 5.7 مليون هكتار. مقسمة على النحو التالى: 970 000 هكتار من الغابات الطبيعية القادرة على أن تجدد نفسها. 470 000 هكتار من البرسيم الحجازى (alfalfa). 4 620 000 هكتار من المراعى الطبيعية.

وفى أسبانيا. فإن مناطق "الدهيسه"- وهى مراعى شبة طبيعية تتميز بأهميتها الإيكولوجية كمثال جيد على التوازن الإيكولوجى بين حجم قطعان الثروة الحيوانية (معظمها خنازير أيبيرية وأغنام) وبين الغابات المتوسطة التي تتميز بأنواع من جنس السنديان [مثل شجر الآس البرى. وشجر البهش (الفلين) وشجر السيزال الخ]. وقد ارتفعت كثافة الثروة الحيوانية فى اسبانيا من 0.43 وحدة ثروة حيوانية إجمالية GLU للهكتار فى عام 1995 إلى 0.85 وحدة للهكتار فى عام 2005.

وفى اليونان. جُذ أن هناك 9 ملايين رأس. 5 ملايين رأس. من الأغنام والماعز على التوالى. وهى تمثل 7% -من الحيوانات المجترة- من الثروة الحيوانية الإجمالية GLU فى البلاد. ويُجذ أن 77% من المزارع بها أغنام. ويُجذ أن 77% من الحيوانات فى مناطق وعرة أو جبلية حيث ترتفع نسبة الماعز إلى 81%. وتتميز الغالبية العظمى من تلك المزارع بنظام فضفاض يقوم على الاستغلال الرعوى لشرائح واسعة من الأراضي المملوكة للدولة أو الأراضي المشاع. ولقد شهدت السنوات العشر الماضية عملية إعادة تنظيم مع انخفاض حاد فى عدد المزارع (بنسبة 40%). ولكن عدد الحيوانات لم ينخفض. ومن الملاحظ. انخفاض جودة الرعى. فى اليونان. حيث إنها الآن توفر احتياجات القطعان لفترة تتراوح ما بين 3-5 أشهر فقط [مارس-أبريل حتى يونيو ويوليه] ما يضطر معه الفلاحون إلى اللجوء إلى الأعلاف أساساً والمواد الغذائية المشتركة. وبشكل أكثر دقة. توفر المراعى فقط 40% من الاحتياجات السنوية للأغنام. و80% للماعز. مع وجود تفاوت بين الشمال (65%)، والوسط (45%)، والجزر (30%). وفى العقد الأخير. لاحظنا أن تربية الأغنام تتزايد فى المناطق الأكثر تفضيلاً بدلاً من المحاصيل الأقل دعماً. فى أعقاب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة. حيث أخذت شكل تربية شبة كثيفة [200-1500 رأس من الأغنام] فى مراعى واسعة النطاق بدرجة معقولة ومفتوحة الاتساع. وتقوم بزراعة جزء من الأعلاف المطلوبة. على أن ظهور الممارسات المبتكرة لحماية الأراضي. أو إدارة مناطق الرعى المشاع. لا تزال محدودة وقاصرة على بعض التجارب العلمية. وخصوصاً فى المناطق الطبيعية البكر Natura عام 2000.

وفى تركيا. يُعْتَبَر الرعى الجائر هو سبب تدهور المراعى والرعى. التي تمثل ما يناهز 15.9% من المساحة الكلية للبلاد. وقضى القانون الصادر فى عام 1998. بتثبيت حدود دقيقة للمراعى. وأطلق سلسلة من المشروعات بغرض تحسين عملية الرعى وإدارتها. ولقد حددت الدراسات عملية توزيع الأعلاف حسب مسارات الرعى. ووفرت الأعلاف بحيث تخفف الضغط على الموارد الطبيعية. من خلال زيادة كميات الأعلاف وجودتها. والحد من عملية تعرية التربة.

جدول 3 مشروعات إعادة تأهيل المراعى والرعى فى تركيا 2000-2007

السنة	عدد المشروعات	المنطقة المعنية (بالهكتار)
2000	6	680
2001	7	881
2002	33	6 811
2003	24	9 771
2004	198	70 379
2005	158	90 011
2006	98	53 181
2007	139	55 029
الاجمالى	663	286 743

المصدر: وزارة الزراعة والشئون الريفية.

وتعتبر تربية الحيوانات فى المراعى ذات تأثير محدود فيما يتعلق بتلوث المياه [النترات والمبيدات، والجراثيم الخ]. إلا أن إنتاج محاصيل الأعلاف يدخل فى بعض الأحيان فى عملية تلويث المياه فى السهول. ويُجد أن صغار منتجي الجبن هم فى معظم الأحيان مصدر تصريف العادم فى المجارى المائية.

بيئة ملوثة، حياة متدهورة

مسئوليات الزراعة

منذ عام 1980، كانت الظاهرة الملحوظة هى العمل على زيادة غلة الهكتار إلى أقصى حد ممكن. من خلال التخصص، وتكثيف زراعة المحاصيل. ويوضح الشكل البياني 4- أن الزراعة الكثيفة قد أدت إلى زيادة فى كميات الأسمدة المستخدمة فى العقود الأخيرة فى معظم الدول المتوسطة، وإن كان قد ظهر نوع من التراخي العام فى استخدام الأسمدة فى المدة الأخيرة. ذلك أن استخدام مستلزمات الإنتاج فى الزراعة قد يزيد من مخاطر الأثار السالبة على صحة الإنسان، وعلى البيئة، وخصوصا عندما تزيد كمية الخصبات عن قدرة المحاصيل والأراضى على امتصاصها.

ومن بين دول جنوب وشرق المتوسط، تعتبر تركيا ومصر أكبر دولتين مستهلكتين للأسمدة بمعدلات تجاوزت الآن نظيرتها فى أسبانيا وإيطاليا، ولكنها أقل من فرنسا. ففي مصر، ارتفعت كمية الأسمدة المستخدمة من 131.2 كيلو للهكتار فى عام 1970-1971 إلى 404.3 كيلو للهكتار فى عام 1989-1990. وبصفة عامة، فإن الزيادة فى الكميات لم تتراجع بالنسبة للأنواع الثلاثة من الأسمدة المستخدمة فى الزراعة فى مصر من عام 1988-2004، حيث زادت

الأسمدة النيتروجينية بنسبة 45.8% [من 657 000 طن إلى 958 000 طن] وأسمدة البوتاسيوم بنسبة 108% [من 34 000 طن إلى 71 000 طن]. والأسمدة الفوسفاتية بنسبة 92.6% [من 000 286 طن إلى 551 000 طن].

وتنفرد الجزائر باستخدامها المتواضع نسبيا من الأسمدة بالمقارنة بجيرانها في منطقة المغرب العربي. وكانت الزراعة الجزائرية قد استهلكت 155 000 طن من الأسمدة في عام 2003. بينما تقدر الاحتياجات من الأسمدة- بالنسبة لمساحة محاصيل الحبوب في البلاد والتي تناهز 2.5 مليون هكتار بما يقدر بـ 410 500 طن في السنة¹ وقد بدأ الانخفاض الملحوظ في استهلاك مستلزمات الإنتاج في الزراعة مع إصلاح 1987. بسبب الارتفاع الضخم في أسعار الأسمدة [في غضون 5 سنوات تضاعفت أسعار الأسمدة النيتروجينية والفوسفورية والبوتاسيوم 17 ضعفا] (Mesli, 2007). وعدم توفر عرض بعض مستلزمات الإنتاج بشكل كافٍ. وعدم وجود حملات للترويج لمستلزمات الإنتاج. ويمكن أن نلاحظ الآن انتعاشا على استحياء منذ عام 1999 لعملية استخدام الأسمدة. وربما يرجع ذلك إلى الدعم المقدم للأسمدة².

وفي تركيا، يبدو أن استخدام الأسمدة قد استقر في السنوات الأخيرة. حيث كان الاستهلاك 5.3 مليون طن في عام 2000. 5.2 مليون طن في عام 2005. وفي فرنسا اتّسمت مقننات الأسمدة المستخدمة للهكتار، بالثبات. منذ عام 1990. ولقد أصبحت الزراعة في أوروبا الآن أكثر وعياً من ناحية البيئة، وخصوصا بعد منح المساعدات التي تقدّم بشرط الالتزام بالأوامر التوجيهية الأوروبية التسعة عشر. والالتزام بالشروط الزراعية والبيئية الملائمة، فضلا عن الدعم المالي لإجراءات حماية البيئة. ونجد أن التحدي الرئيسي الآن. ينصرف إلى مكافحة انتشار التلوث. وهي مسألة أضحت أكثر تعقيدا لأنها تنطوي على خيارات فردية وجماعية.

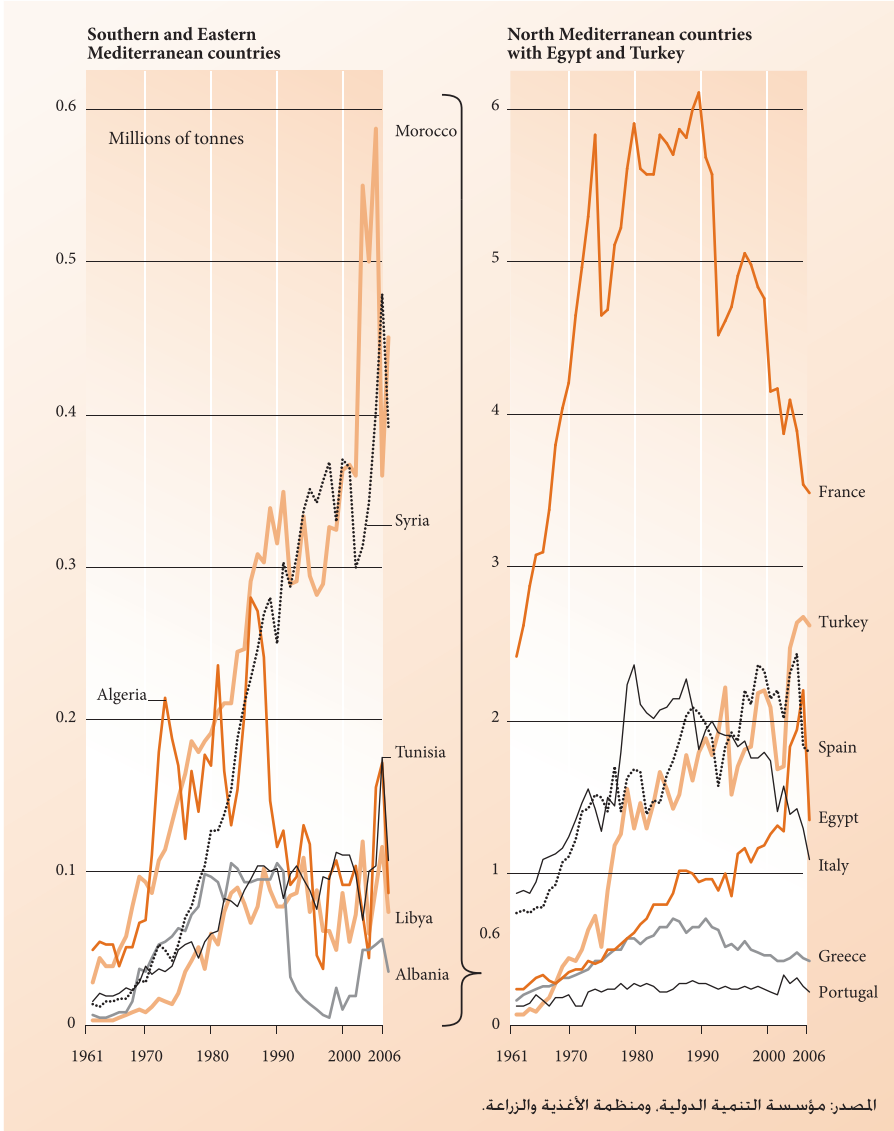
ويعتبر التلوث بالنيترات أحد الأسباب الرئيسية لندهور جودة المياه في المناطق الريفية. وهي مشكلة موجودة لدى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي أسبانيا. تبلغ نسبة "المناطق الحساسة للنيترات" 12.6%. وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة 44.1% (في المتوسط) الموجودة في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويلاحظ أن مناطق شمال إيطاليا حيث تستخدم الأسمدة بكثافة عالية. هي المناطق الأشد تضرراً بسبب مشكلات جودة المياه. حيث يبلغ متوسط تركيز النيتروجين 40.06 كيلو للهكتار في عام 2000 [22.04 كيلو في جنوب البلاد].

إن كميات الأسمدة المستهلكة كنسبة إلى الناتج الزراعي الإجمالي [AGR_C10]_AGDP. يعكس بشكل كبير كفاءة الإنتاج الزراعي في ربوع البلاد. أكثر مما تعكسها الكثافة الزراعية. وهو مماثل مؤشر الغلة الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأسمدة. ولكن ينبغي توخي الحذر في تفسير ذلك المؤشر. لأن القيمة التي يسفر عنها. قد تكون نتيجة الاختيار الرشيد في الممارسات. والتغيرات في أسعار السوق. وانخفاض القوة الشرائية للسكان. بل أكثر من ذلك. قد لا يأخذ هذا المؤشر في الحسبان السماد العضوي الذي قد يمثل معظم مستلزمات الإنتاج في المزارع الصغيرة الكثيفة العمالة. على أن هذا المؤشر قد تحسّن إلى حد كبير [أسبانيا. وإيطاليا. وفرنسا. واليونان] منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

1. بحيث تكون الكمية 72 كيلو نيتروجين. 27 كيلو من الفوسفات. 65 كيلو من البوتاسيوم (منظمة الأغذية والزراعة. 2005).

2. تخفيض قيمة الضريبة المضافة بشأن مستلزمات الإنتاج الزراعية إلى 7%

خريطة 4 استهلاك الأسمدة 2005-1961



وفي تونس، قُدِّر المؤشر في عام 2002 بـ 50 طن للمليون دينار تونسي [طن /مليون دينار تونسي]، بالنسبة للكمية الإجمالية التي بيعت في ذلك العام، وقدرها 102 000 طن. وطبقا لبيانات "منظمة الأغذية والزراعة" (FAO)، فإن الخمسين طنا كانت مقسمة على النحو التالي 27 طنا أسمدة نيتروجينية، و20.5 طنا أسمدة فوسفاتية، و2.5 أسمدة بوتاسيوم. وفي الجزائر، يقدر المتوسط بـ 18.6 طن/ مليون دولار [بالنسبة إلى 155 000 طن يتم بيعها سنويا]، وهو رقم

يتناقص منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وفي مصر¹، وبناء على بيانات عام 2004- نجد أن المعدل يتوقف عند 137 طن/ مليون دولار [بالنسبة لإجمالي مبيعات 1.6 مليون طن]. وفي فرنسا، وصل المعدل إلى 226 طن تقريبا/ مليون دولار [أرقام الاتحاد الوطني لأصحاب مصانع الأسمدة UNIFA 2005]. بينما هبط المعدل في أسبانيا من 107.39 طن إلى 78.34 طن/ مليون دولار فيما بين 1995-2006.

جدول 4 كميات الأسمدة المباعة حسب الناحج الزراعي المحلي الإجمالي في أسبانيا بالطن/ مليون دولار

السنة	أسمدة نيتروجينية	أسمدة فوسفاتية	أسمدة كالسيوم	الإجمالي بالطن / مليون دولار
1995	1.79	29.79	24.26	107.39
1996	2.06	27.46	22.12	106.15
1997	1.86	26.21	24.47	97.5
1998	1.75	29.2	23.19	103.38
1999	1.9	29.3	22.94	108.05
2000	2.24	24.77	20.62	100.94
2001	1.85	25.19	19.31	91.15
2002	1.7	24.7	20.04	86.64
2003	1.96	23.8	19.19	89.71
2004	1.83	23.35	20.53	86.71
2005	1.81	21.53	17.34	77.76
2006	2.14	19.55	16.87	78.34

المصدر: وزارة الزراعة والثروة السمكية والأغذية - ومعهد الإحصاءات القومية (INE).

وفيما يتعلق بمبيدات الآفات، نجد أن دول شمال المتوسط [فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، البرتغال، اليونان] تستهلك أيضا أكبر الكميات. وعلى الرغم من أن الظاهرة تتراجع عموما منذ 1990 في الدول المتوسطية بأسرها، إلا أن إيطاليا تنفرد بانخفاض يزيد على 150%، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة، ولكن هذا الاتجاه لا يُترجم بالضرورة إلى تحسن ملحوظ في العائد الاقتصادي على استخدامهما مَقاساً بكمية مبيدات الآفات المستهلكة إلى الناحج الزراعي المحلي الإجمالي (مؤشر_AGR_C11).

وفي تونس، كان هذا المؤشر يقدر ب 173 طن/ مليون دينار تونسي [وكان متوسط الاستهلاك السنوي 420 000 طن أثناء الخطة العاشرة 2002-2006]. وفي الجزائر، كان المتوسط 1.63 طن/ مليون دولار (بالنسبة 557 000 طن في السنة)، ونجد هنا- على خلاف دول شمال المتوسط.

أن المبيدات الحشرية هي الأكثر استخداماً (260 7 طن في عام 2004)، ومبيدات الحشائش (799 طن) تحتل المرتبة الرابعة بعد مبيدات الفطريات (3 749 طن). ومبيدات القُراد أو القُمَّل (acaricides) (780 طن). وهذا أمر يجب أن نتوقعه بالنظر إلى جفاف المناخ (ALPHY, 2004). وبناء على بيانات 2004 في مصر¹ وصل هذا المعدل 0.34 طن / مليون دولار (بالنسبة إلى الكمية الإجمالية المباعة وقدرها 4000 طن. ولكنها سجلت انخفاضا ملحوظا خلال 20 عاما)² وفي فرنسا. وصل المعدل تقريبا إلى 1.8 طن/ مليون دولار (الاتحاد الفرنسي لحماية المحاصيل UIPP, 2004). بينما ارتفع في أسبانيا من 0.13 إلى 0.22 طن/ مليون دولار فيما بين 1995-2003. وفي تونس. ارتفع استخدام مبيدات الآفات-فيما بين عام 2000- 2005- ارتفاعا طفيفاً من 33 543 طن إلى 44 337 طن.

جدول 5 كميات مبيدات الآفات المباعة حسب الناحج المحلي الإجمالي الزراعي في تركيا. بالطن من المادة الفعالة.

2006	2005	2004	
6 668	4 539	4 861	مبيدات الحشرات
5 228	3 060	2 875	مبيدات الفطريات
4 023	3 193	3 328	مبيدات الأعشاب
551	493	468	غيرها
16 470	11 285	11 532	الإجمالي

المصدر: Global BKU Pazari ve Ar-Ge. Dr Murat Kantarci -Dr. S.Kefi-Turbitak Website

الخطورة على الصحة

إن مدة وجود مخلفات مبيدات الآفات في سلسلة الغذاء الإنساني. وفي البيئة يمكن أن تتراوح ما بين عدة أسابيع إلى ما يقرب من ثلاثين عاما. وتتفاوت المخاطر تفاوتاً ملحوظاً من منتج إلى آخر حسب الخصائص النوعية (السمية، وطول مدة الوجود الخ). للمواد الفعالة، وطريقة عرضها (التي تتوقف على كيفية استعمالها)، وتعتبر مؤشرات مبيدات الآفات أدوات مفيدة يمكن أن تساعد صانعي القرارات على متابعة وتقييم السياسات والإبلاغ عن المخاطر المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات.

وفي إطار التوجيه الإداري للمجلس رقم 676/91/الاتحاد الأوروبي. الصادر في 12 ديسمبر 1991. بخصوص حماية المياه من التلوث بالنيترات من مصادر زراعية. حددت أسبانيا-من خلال المجتمعات المحلية ذات الاستقلال الذاتي- مناطق حساسة وضعت لها أكواد (codes) للممارسة الجيدة. وبرامج عمل. وبرامج مكافحة. وقامت بتنفيذها. وفي فرنسا. كانت النتائج المشجعة ترجع جزئياً إلى القيام بكثير من الإجراءات بشأن الوقاية من الأخطار الصحية والأخطار على صحة النبات. وإدارة تلك الأخطار الكامنة في الإنتاج النباتي. كما يجري الآن تطوير نظم الاستزراع

1. البنك الدولي. تقرير التنمية البشرية. 2005. تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء 2007.

2. البرنامج الإيماني للأمم المتحدة(UNDP): تقرير التنمية البشرية. 2005. توضح البيانات الرسمية خلال الفترة من 1988-2004 انخفاض كميات مبيدات الآفات المستخدمة من 950 طن في السنة. وهو انخفاض بنسبة 16.74% في متوسط الكميات المستخدمة من 17 000 طن إلى 1900 طن في عام 2004 (المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. يونيو 2006). وعلى الرغم من المبالغة في تقدير ذلك الانخفاض إلا أن المصادر الدولية أكدته.

التي تقتصد في استخدام منتجات صحة النبات. وتطبيق مبادئ الحماية المتكاملة (بما فيها دورة المحاصيل الزراعية، والمسار الفني لكل مصدر، وترشيد عمليات المعالجة الخ). هذا ويجري تقديم بعض الحوافز المالية، طبقاً لمواصفات النتائج من حيث تخفيض استخدام منتجات صحة النبات.

ويؤكد عدد من الدراسات والتقارير (World Bank, 2007- Ramadan 2006) على الصلة بين تلوث البيئة، وتأثر جودة المياه، والفقر، والصحة العامة. وفي مصر، يلاحظ أن وصول السكان إلى مياه نظيفة مشكلة حرجة، ولقد تأكد ذلك في المظاهرات الأخيرة لبعض سكان القرى في الدلتا، والمياه ملوثة من المنبع (النيل)، ومعالجة المياه غير كافية، وشبكات توزيع المياه متدهورة. ومنذ تصنيع الدلتا في الخمسينيات من القرن الماضي (وخصوصاً صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية) جُدد أن حوالي 4000 مصنع تقوم بصرف مخلفاتها في نهر النيل (12% صرف معالج، 14% صرف معالج جزئياً، 74% صرف غير معالج على الإطلاق)، يضاف إلى هذا، التلوث الناتج عن الزراعة، وصرف النفايات الصلبة في قنوات الري. وعلى هذا، فإنه في شهر يناير- وهي الفترة التي تشهد أعلى درجات التلوث في فرع رشيد (وهي أحد فرعين يشكلان دلتا النيل) حيث جُدد أن تلوث المياه يبلغ 20 ضعف الحد المسموح به من التلوث، ويؤدي ذلك إلى نفوق آلاف الأسماك، وفوق هذا وذاك، أثبتت الاختبارات التي أجريت على عينات من مياه الشرب، ارتفاع معدلات المعادن الثقيلة في المياه بنسب تتراوح ما بين 5-10 أضعاف المعدلات المسموح بها، بل إن تدهور جودة المياه يتفاقم بسبب عدم وجود شبكة للصرف الصحي، وتهالك شبكة مياه الشرب بسبب قديمها.

معالجة النفايات الصلبة في مصر

لمدة تناهز عشر سنوات، شهدت مصر شكلاً من أشكال التلوث المتواتر المرتبط بعدم وجود وسائل معالجة النفايات الصلبة، ولا سيما نفايات الإنتاج. ومع التوسع المستمر في استزراع الأرز في الدلتا كل سنة، يتم حرق كميات كبيرة من قش الأرز بمعرفة الفلاحين. وهذا التصرف يتسبب في وجود غلالة من الدخان (عادة ما يطلق عليها الناس والصحافة الوطنية «السحابة السوداء» والتي تغطي مساحات واسعة من الدلتا ومدينة القاهرة لبضعة أيام، وعلى الرغم من الآثار السيئة لتلك السحابة على السكان، وعلى الصحة في الأجل الأطول، إلا أن السلطات العامة لم تتخذ الإجراءات العملية لوقف هذا التصرف أو الحد منه، بل إنها لم تقم بإجراء أية بحوث لإيجاد حلول بديلة مثل تصنيع القش، وإعادة تدويره.

ويُقدر متوسط الخلفات الزراعية التي تنتجها قرية زراعية صغيرة يقطنها 3 000 نسمة في الدلتا، بـ 740 طناً في الدورة الزراعية الواحدة، كما تبلغ مخلفات المنازل 1.5 طن يومياً. وللإهمال في جمع تلك الخلفات الصلبة ومعالجتها، آثار سلبية على جودة وكمية مياه الري، وعلى صحة السكان؛ ثم إن التلوث يلحق أضراراً بالقرى الواقعة عند نهايات الترع.

إدارة مناطق المراعى

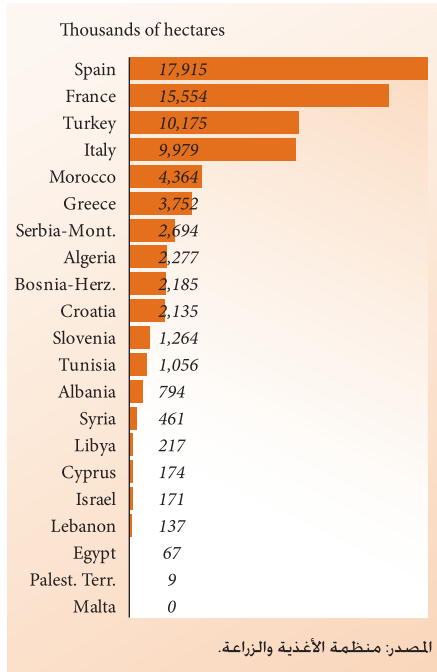
من المفضل - في منطقة البحر المتوسط - دراسة مناطق الأحراج، وليس الغابات وحدها، ففي أسبانيا، واليونان، وتركيا وغيرها من أراضي الأحراج (أراضي الأشجار الخفيفة وتعرف بأسماء

matorral, garrigue, maquis. أو مناطق الاستبس الحراجية). وهي تمثل حوالى نصف المساحة الإجمالية للأراضي الحراجية، وفى شمال إفريقيا، حوالى الثلث.

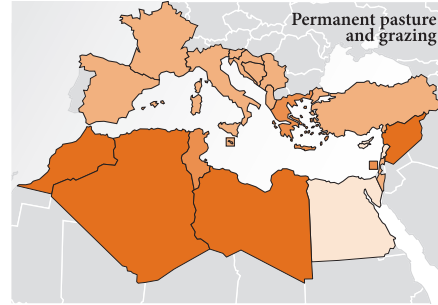
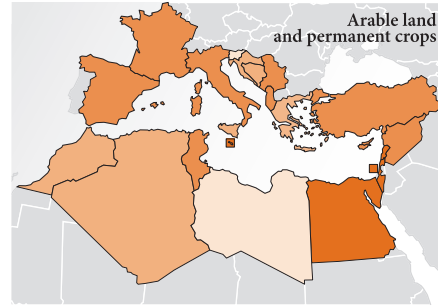
الاستنبات

يُجد أن الموقف اليوم على كلا شاطئى- المتوسط، شديد التباين. ففى جميع دول شمال المتوسط، يُجد أن الغابات تتسع بسرعة سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد الأشجار الخشبية. ويرجع ذلك إلى الحد من الزراعة الذي انعكس- أثناء القرن العشرين- فى الانصراف المتزايد عن

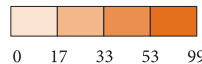
شكل بياني 5 مناطق الغابات 2005 بالآلاف الهكتارات



خريطة 2 نسبة الغابات، والمناطق الشجرية والأراضي الزراعية فى منطقة المتوسط 2005



Percentage



Note: base 100 represents the total area by State

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والخطة الزرقاء.

الزراعة وتربية الحيوانات فى معظم الأراضي الهامشية التي أصبحت غير مريحة فى سياق أسواق الزراعة الواسعة. كما تعظم نمو المناطق الشجرية بسبب إعادة عملية الاستنبات الطبيعي حيث قامت إدارة الغابات بإعادة زراعة الغابات من جديد.

وفى أسبانيا، ارتفع معدل تشجير الغابات (مؤشر AGR_C19) من 23.3% إلى 35.01% فيما بين الجرد الأول للغابات [1974-1965] والجرد الثالث [2006-1997]. وفى فرنسا، يُجد

أن المعدل أعلى في المنطقة المناخية للمتوسطة [43.4%] عنه على المستوى الوطني [29%]. وفي إيطاليا، فإن تقديرات النتائج الأولية للجرد الوطني للغابات ومخزون الكربون (IFNC)¹ للمساحة الكلية لموارد الغابات: 10.7 مليون هكتار² وتغطي مناطق الغابات 35% من أراضي إيطاليا [منها 9.05% غابات، 9.5% مناطق شجرية أخرى] أو ما يوازي 5% من إجمالي الأوروبي. وفي السنوات العشرين الأخيرة شهدت تلك البلاد نمواً مضطرباً بمعدل 7.2% مما أدى إلى زيادة المساحة الكلية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام 1920.

وعلى النقيض من ذلك، نلاحظ أن مناطق الغابات في دول جنوب وشرق المتوسط لا زالت تتعرض لضغوط هائلة تتمثل في تطهير الأراضي الهامشية من الغابات وزراعتها، والرعي الجائر، والاستغلال المفرط للأخشاب في الوقود، وعلى أية حال، فإنه يبدو أن الوضع قد أستقر منذ عدة سنوات في كثير من الأماكن، ويصدق ذلك على تونس. حيث نجد أن الضغوط البشرية والحيوانية على مناطق الغابات أعلى من المتوسط الوطني العام³ ولكن يبدو أن تلك الضغوط أخذت تتراجع بسبب الجهود المكثفة في عملية التشجير، والتي كانت تتراوح ما بين 000 5 - 6 000 هكتار سويًا حتى منتصف الثمانينات من العقد الماضي، ثم تراوحت المساحة المشجرة ما بين 15 000 - 21 000 هكتار في السنة أثناء الخطة العاشرة 2002-2006، وفي نفس الوقت، ارتفع معدل النجاح (وهو عبارة عن عدد المحاولات الناجحة/ عدد الشتلات x 100) من 5% - 70%. ولقد أدت جهود تشجير الغابات والمناطق الرعوية إلى ارتفاع معدل التشجير (مؤشر AGR_C19) من 9.6% في عام 1994 إلى 12.5% في عام 2006⁴ وإذا استمر الحال على هذا المنوال، لوصول معدل التغطية الشاملة إلى 16% في عام 2011، ولتجاوز 18% بحلول 2015-2020. وفي الجزائر، يبلغ المعدل 11% - مع استبعاد الصحراء- (ميزالي 2003)، وينصرف هدف الحكومة من خلال خطة التشجير الوطنية (NRP) إلى تحقيق نسبة 18% من الآن وحتى 2020.

وفي المغرب، تغطي الغابات مساحة 9 مليون هكتار، ولكنها تتراجع بمعدل يقترب من 31000 هكتار سنويًا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: الطلب الشديد على منتجات الأخشاب، وقطع الأخشاب للوقود بمعدل يفوق معدل إعادة الاستزراع، وموت 40% من الأشجار قبل بلوغها مرحلة النضج، وتطهير الأرض من الغابات مباشرة، والرعي الجائر، والتوسع الحضري. ولقد اتخذت عدة إجراءات للحفاظ على تلك الموارد، وتجديدها، وتنميتها، ولكن تلك الإجراءات لا تزال غير كافية، على أن الدروس المستفادة من تلك الأوضاع قد أدت إلى الأخذ بنهج جديد متكامل شامل تشاركي ينصرف إلى إدارة الموارد والأراضي والحفاظ عليهما، ويجدر بنا التنويه ببرنامجين رئيسيين للتدخل هما: برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (NAP 2001)، والخطة الوطنية لإدارة المساقط المائية (1995)، ومن المخطط تشجير 15%-20% من المساحة المستهدفة كل سنة، ولكن معدل التشجير الحالي يقف عند 9% فقط. ومنذ 8 سنوات، أقرت اللجنة العليا للمياه والغابات، خطة رئيسية لتشجير الغابات وترمي إلى إعادة تشجير 50 000 هكتار في السنة، ولكن الهدف لم يتحقق، حيث إنه في نهاية عام 2004 بلغ إجمالي المساحة المشجرة 553 590 هكتار أو حوالي 5.5% من المساحة الإجمالية للغابات، وكان تشجير الهكتار الواحد

1. www.infi.it

2. أضيف 218 000 هكتار من أشجار الفاكهة إلى مناطق الغابات التجارية (مثل أشجار الحور Poplar، وأشجار الجوز Walnut وأشجار الكرز Cherry، وأشجار البلوط Oak)، وزارة البيئة والتنمية المستدامة، التقرير الوطني بشأن حالة البيئة، 2006.

3. وزارة البيئة والتنمية المستدامة، التقرير الوطني بشأن حالة البيئة، 2006.

4. وزارة البيئة والتنمية المستدامة، التقرير الوطني بشأن حالة البيئة، 2006.

يتكلف ما بين 6 000 - 10 000 درهم، ولكن الموارد المخصصة لعملية التشجير انخفضت من 200 مليون درهم أثناء عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى 80 مليون درهم في عام 2006.

البعد الاقتصادي للغابات

يمكن أن ينتج الهكتار الواحد من الغابات في المناطق المعتدلة (أو غابة متوسطة تتوفر لها مياه كافية) من 10-20 طناً سنوياً من المادة البيولوجية الجافة نصفها من الأخشاب التي تتراكم في الأشجار، ونصفها من مادة أخرى تتبع دورة سنوية. أما الغابات المتوسطة " العادية فهي عموماً أقل إنتاجية بكثير (من 1-10 طن من المادة الجافة للهكتار في السنة).

إن الإنتاجية المنخفضة للغابات الإيطالية (3م³ فقط إنتاج الهكتار في السنة). الاستخدام المحدود للأخشاب (حوالي 10 مليون متر³) يضع إيطاليا في ذيل ترتيب البلدان الأوروبية. ويعزى هذا الوضع جزئياً إلى صغر متوسط حجم مزارع الغابات نسبياً (أقل من 7 هكتار) الأمر الذي يحول دون الإدارة المثلى. وكما أن 65% من الأخشاب المنتجة -وهي من نوعية رديئة- تستخدم كمصدر للطاقة. ولا يزال إنتاج الطاقة المتجددة من الكتلة الحيوية -التي تمثل 20% من الطاقة المتجددة المولدة في عام 2004 على الصعيد الوطني- يغطي فقط نسبة 2.5% من إجمالي احتياجات الطاقة مقارنة بنسبة 3.5% في المتوسط على صعيد القارة الأوروبية.

أما في دول شمال المتوسط. وعلى الرغم من احتمالات ظهور بعض المحاولات لإحياء عملية استخدام الخشب كوقود. ولو إلى حد ما. باستخدام طرق آلية متقدمة جداً (تصنيع الخشب على شكل قوالب)- فإن ارتفاع متوسط التكلفة عنها في غابات الأقاليم الأخرى الأيسر منالاً والأعلى إنتاجية يحد من تنمية الغابات. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو أن منطقة البحر المتوسط ليست بالمنطقة المناسبة تماماً لتنمية جيل قويّ ثان من الوقود الحيوي. أو سلاسل الكيمياء الحيوية التي تعتمد اعتماداً شديداً على الأخشاب¹ وعلى العكس، فإنه يمكن تطوير منتجات "مناسبة" لتلك الأوضاع.

وفي إيطاليا، نجد أن المشكلات ذات الطبيعة الفنية والاقتصادية والمالية لا تزال تعرقل استخدام الكتلة الحيوية (biomass) كمصدر من مصادر الطاقة. ومن المفترض أن يشجع تفعيل السلاسل التجارية القصيرة أو الأسواق المحلية. تنمية ذلك القطاع. وفي عام 2004، بلغت كمية الطاقة الحيوية المنتجة في إيطاليا 5 220 كيلو طن زيت مكافئ (ktoe) منها 1305 من النفايات، 3300 من الوقود الخشبي. وفي عام 2003، بلغ إجمالي الطاقة الحيوية المنتجة عن قطاعي الزراعة والغابات 434 كيلو طن زيت مكافئ، 1153 كيلو طن زيت مكافئ لكل منهما على التوالي.

إن انعدام الاستمرارية في سلسلة إنتاج الأخشاب في إيطاليا. يجعل القطاع يعتمد بشدة على الخشب الأجنبي المستورد. ولكن أثره على الميزان التجاري يتلاشى فقط عند ارتفاع مستوى تصدير السلع المصنعة (الأثاث). ومن الملاحظ أن نصيب إنتاج الغابات في القطاع الأولي لا يزال هامشياً إلى حد كبير. فخلال العشرين عاماً الماضية، لم يتعد متوسط قيمة إنتاج الخشب

1. في عام 2004، تم إنتاج 400 000 طن من الوقود الحيوي في فرنسا. ويتوقع قانون التوجه الزراعي. وقانون التوجه في الطاقة زيادة سبعة أمثال في المناطق المخصصة لمخاض الطاقة التي بلغت 301 000 هكتار في عام 2004، ولكنها ليست في الجزء المتوسطي من البلاد

الخام أكثر قليلاً من 1% من الإنتاج الإجمالي في القطاع الأولي، 1.45% من القيمة المضافة. وتمثل شركات تصنيع الأخشاب 3.7% من القطاع. كما أنها صغيرة النطاق (3-4 عاملين) ومع تواضع إنتاجية العمالة. فإن صناعة الأخشاب لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الريفي في مناطق المرتفعات. وهي تتيح امكانيات هامة متعددة للتنمية المرتبطة بالتقنيات النظيفة.

وفي تركيا. يعتبر قطاع الغابات قطاعاً بالغ الأهمية. حيث جُدد أن 14.7% من إجمالي سكان البلاد. 49.5% من سكان الريف يعيشون في قرى في الغابات. وأن حوالي 50% من الغابات الشجرية في تركيا هي غابات منتجة (225 مليون هكتار). أما الجزء الباقي فهو عبارة عن غابات فقيرة ومراعى. وأثناء السنوات الخمس عشرة الماضية، أنتجت غابات الدولة ما متوسطه 7 مليون م³ من الخشب الصالح للتصنيع في السنة، ويجرى استثمار 111 مليون دولار في القطاع كل سنة (كونوكشر. 2001) (779 برج مراقبة، وفرق مكافحة حرائق يتضاعف عددها أثناء مواسم الخطر. 142 776 كيلو متر من الطرق في الغابات. 8 899 كيلو متر من حواجز الحرائق.....).

وتلعب الموارد الغابية أيضاً دوراً استراتيجياً في حماية وتنمية البيئة. والتنوع الحيوي والمنظومة المائية. والجيولوجية. والمناظر الطبيعية. والتخفيف من التغير المناخي. وعلى الرغم من صعوبة تقييم وظائف الغابات من الناحية الاقتصادية. إلا أنها تحدد الطبيعة المتعددة المهام لتراث الغابات. وتوجه إدارة منظومة الغابات الآن باضطراد إلى الأنشطة الخدمية والأخذ بأساليب الإدارة المستدامة. وجُدد أن منظومة الغابات في أسبانيا متعددة المهام عادة. مع الغلبة الواضحة للمهام الايكولوجية والحماية في المناطق المتاخمة للبحر المتوسط. حيث جُدد أن الإنتاجية متدنية للغاية. ولكن على الرغم من انخفاض ربحية الإنتاج المباشر. إلا أن الأهمية البيئية لمناطق الغابات بمفهومها الواسع عظيمة للغاية. ولقد أدى انخفاض الربحية في حالات معينة. إلى هجر الزراعة وأعمال الفلاحة. مما أدى إلى قصور في أنماط تشجير الغابات. من خلال التأثير على مهامها البيئية وتهديد وجودها أمام انتشار الأمراض والحرائق.

التدهور. والحرائق. واستعادة البيئة لحيويتها

أظهرت المنظومة الحيوية لمناطق الغابات في البحر المتوسط. مرونة كبيرة على استعادة حيويتها في سياق الأحوال المناخية المستقرة في القرون الماضية. وقد استطاعت آنذاك العودة إلى أحوالها السابقة في غضون عدة عقود (من خمسين إلى مائة سنة للغابات. ومن عشر سنوات إلى ثلاثين سنة لأراضي الغابات الفقيرة scrubland) التي توجد بها أشجار maquis & garrigue حتى بعد أحداث صعبة مثل الحرائق أو الاستزراع المؤقت¹ واليوم. فقد استقرت حالة من التوازن الديناميكي بين الحرائق وإعادة البيئة الطبيعية لمناطق الغابات في أعقاب الحرائق. وعندما لا تكون الحرائق كثيرة الحدوث. يكون ذلك التوازن لصالح المناطق الغابية الآخذة في التوسع الآن في معظم دول شمال المتوسط بسبب التراجع في الضغوط على الزراعة والمراعى والغابات. ولكن ما الذي سوف يحدث في المستقبل عندما تكون مخاطر الحرائق أعلى. وصعوبات إعادة نشوء الغابات أكبر؟ إن السيطرة على الحرائق الكبرى سوف تكون أكثر أهمية وأكثر صعوبة في نفس الوقت. ويؤكد ذلك بعض الوقائع المزعجة في الفترة الأخيرة. حيث أتت

1. لو احترقت الغابة مرة واحدة في المتوسط كل مائة سنة. فسوف ترجع غابة كما كانت. ولكن إذا احترقت كل 20 سنة فسوف تندهر وتصل إلى درجة أرضي عشبية جافة. والحالة العكسية. إذا لم تحرق منطقة الغابات الفقيرة لمدة خمسين عاماً. فسوف تتحول تلقائياً وطبيعياً إلى غابة أما الظاهرة الوحيدة التي لا يمكن أن تعود سيرتها الأولى خلال قرن من الزمان. فهي عملية التعرية الشديدة. وهذه تحدث نادراً سبباً بعد الحريق. ولكنها تحدث بشكل متواتر في حالة تطهير أو حرق المناطق المنخفضة لسفوح الجبال.

الحرائق على 200 000 هكتار من الغابات في اليونان في صيف 2007، كما أتت النيران على 000 300 هكتار من الغابات في البرتغال عام 2003 الذي شهد موجة حارة شديدة. ولكن قد يبدو ذلك الأمر عادياً مع نهاية القرن (الخطة الزرقاء، 2008 ب).

وتتعرض الغابات في أسبانيا لمخاطر عالية من الحرائق. ولكن يمكن الحد من تلك المخاطر إذا تحسن التعامل مع مزارع الغابات عن طريق وضع إدارة مستدامة للغابات. واستغلال الكتلة الحيوية (biomass) أو مزارع التربة التقليدية للثروة الحيوانية. ولقد أصبحت تربية الثروة الحيوانية، واستغلال سلالات معينة تناسب تقليدياً مع بيئتها الأصلية. أساليب مفيدة تساهم بشكل فعال في التخلص من الأجام وضعف النمو في بعض المناطق. وهي تساعد على منع اندلاع حرائق الغابات. مع ما يصاحب ذلك من آثار إيجابية على نمو النباتات على سفوح التلال. والسيطرة على أنواع النباتات التي تتكاثر ذاتياً في المراعي الطبيعية والأراضي المراحة (fallowland) بفضل الضغط الانتقائي المبدول على أنواع خاصة من الحشائش.

أما الغابات في اليونان -التي تغطي 20% من مساحة البلاد وخصوصاً في المناطق المرتفعة- فتعرض مثلاً آخر للإدارة الملائمة. ولما كانت تلك المناطق ملوكة أساساً للدولة، فإنه حُكِّمها مبادئ وضوابط قانونية تحدد من احتمالات استغلالها. ولقد أدى هذا الوضع، مقترناً بانعدام الصيانة، إلى تعرض الغابات لدرجة عالية لمخاطر الحرائق التي تدمر بطريقة متواترة التراث الوطني للغابات. بل إن الوضع ازداد سوءاً في السنوات العشر الأخيرة (1999، 2003، 2007).

وتشير البيانات المستقاة من برنامج الكونكوفور للمتابعة (Conecofor) بشأن حالة الغابات في إيطاليا، إلى موقف يبعث على القلق: حيث لوحظ -من خلال نقاط المراقبة البالغة 255 نقطة (7 000 شجرة)- تساقط أوراق 40% من الحالات موضوع المراقبة. وتؤكد بيانات السنوات العشر الماضية فرط تساقط الأوراق في 18% من الأشجار في عام 1993 و36% في عام 2004. وتوضح السلاسل الزمنية (time series) لحرائق الغابات منذ عام 1980 -على الرغم من التقلبات الكبيرة بسبب التغيرات المناخية- تناقصاً بطيئاً في المناطق المعنية. ومن الناحية الأخرى، كان هناك زيادة في عدد الحرائق. ولكن يبدو أن الظاهرة قد استقرت في الآونة الأخيرة. وفي عام 2005، سُجِّلَ 8 000 حريق جديد. وأتت النيران على 47 500 هكتار من الغابات طبقاً لبيانات إدارة الغابات الإيطالية (إدارة غابات الدولة، (Corpo Ferestalle dello stato, 2006). ومن الأسباب الرئيسية لمشكلات الحفاظ على التنوع الحيوي للغابات في إيطاليا، انعدام التخطيط الاستراتيجي، ومشكلات الإدارة الصديقة للمنظومة الحيوية للغابات، وهجر الأنشطة الرعوية والإنتاجية، بسبب نزوح سكان المرتفعات.

وفي تركيا، تعتبر الممارسات القديمة للمجتمعات الريفية، هي السبب في الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية حيث يعتبر 50% من أسباب التدهور راجعة إلى تلك الممارسات. ولكن خلال الفترة من 1963-2004 أعيد تشجير 1.9 مليون هكتار، ويتوازى مع ذلك -وعلى الرغم من تلك الجهود- اختفاء 528 000 هكتار من الغابات بسبب الحرائق. كما تم استبعاد 473 000 هكتار من الأراضي التي تضمها منظومة الغابات، نتيجة للقوانين المختلفة. والقانون التركي لا يمنح عفواً عن الجرائم التي ترتكب في حق الغابات. ولقد قامت الدولة -بغرض منع اندلاع حرائق الغابات- باتخاذ خطوات لزيادة الوعي العام، وتحسين التنظيم الهيكلي للإدارات والمصالح الفنية وتعزيز قدراتها.

وعلى الرغم من زيادة أعداد الحرائق المختلفة، إلا أن الغابات تحقق مكسباً صافياً في جميع بلدان الساحل الشمالي للمتوسط بفضل عملية الإنبات الطبيعي دون الحاجة إلى إعادة التشجير صناعياً اللهم إلا في الحالات الاستثنائية. على أن الانتشار الكثيف لقطاعات الغابات بصفة عامة، يفسر من الناحية الأخرى، زيادة عدد الحرائق، ولهذا السبب، فإن الإدارة الحسنة للغابات والمناطق الشجرية أصبحت ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

الغابات واختبار التغير المناخي

ثمة سؤال فحواه: إلى أي مدى سوف تستمر الغابات في استعادة طبيعتها الحيوية -كما كان ملحوظاً في مواجهة مناخ معروف- في حالة التغير المناخي العالمي غير المواتي على أرجح الأحوال، للنمو النباتي في حوض البحر المتوسط. ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة العظمى في الصيف، وطول فترة موسم الجفاف، والاحتمالات الكبيرة لتعدد سنوات الجفاف المتعاقبة، سوف يزيد من عملية القضاء على النباتات، ومن ثم فإن عملية إعادة إحياء المنظومات الحيوية للغابات سوف تصبح أكثر صعوبة، بل سوف تخضع للصدفة، ولن تحدث بشكل ملائم إلا في السنوات المطيرة، أو بالأحرى، أثناء فترة تعاقب السنوات المطيرة. وهو الأمر النادر الحدوث حسب ما هو متوقع. وعلى الجانب العكسي، سوف تعيش الأشجار القديمة سنوات أطول وذلك لامتداد شبكة جذورها المتشعبة في تربة خالية، وبهذه الطريقة تستطيع تشكيل مخزون من البذور يكمن في باطن الأرض طوال سنوات الجفاف، إلى أن تعود السنوات المطيرة الملائمة للاستنبات. وعلى أية حال، فإنه مع تغير المناخ، سوف تستمر مخاطر الجفاف في التفاقم، وكذلك الحال بالنسبة لمخاطر الحرائق.

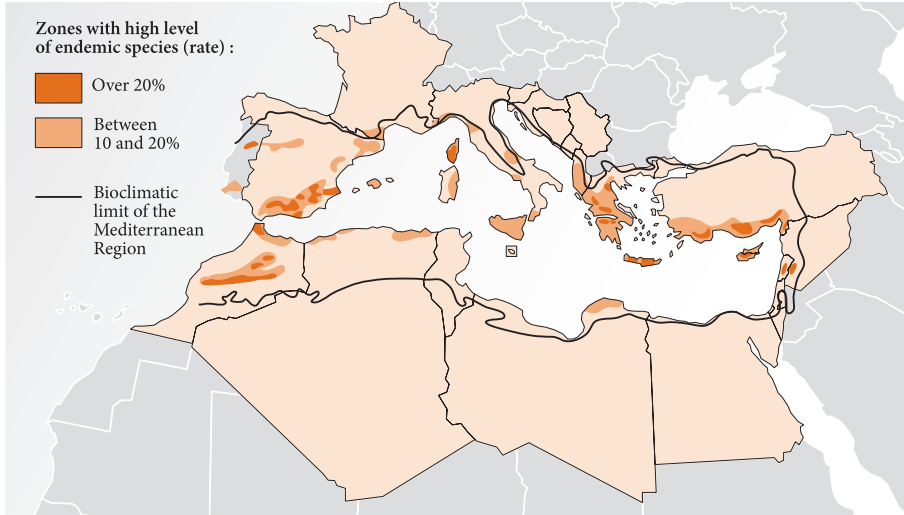
ومن جهة توزيع الأنواع (Species)، ولا سيما الحشرات، يمكن ملاحظة آثار ظاهرة الاحتباس الحراري الأخيرة خلال العشرين عاماً الماضية، بل يمكن لتلك الآثار أن تتفاقم في المستقبل. ففي فرنسا، يمكن أن يتغير الشكل الظاهري للغابات تغيراً ملحوظاً فيما بين الوقت الراهن وعام 2100. وطبقاً لدراسة أجراها المعهد الوطني للبحوث الزراعية (IRNA) وهيئة الأرصاد الجوية- فرنسا، فإن زيادة 2° مئوية في متوسط درجة الحرارة يمكن أن يسفر عن تضاعف المساحات الخاضعة لأنواع النباتات المتوسطة ثلاثة أضعاف، مثل أشجار الزيتون، وأشجار السنديان، ومختلف أنواع الصنوبر. وعلى أية حال، فسوف تغطي تلك المناطق بمظلة من صنوبر منطقة "اللانديس"، ونباتات المنطقة الجنوبية الغربية التي سوف تشهد زحفاً كبيراً.

وإذا كانت هناك خشية كبيرة على الغابات من التغيرات المناخية الحالية، فإنه لا بد، رغم ذلك، أن نوضح أنها مصدر مفيد للكربون لمنع آثار الصوبة الزجاجية [أو الاحتباس الحراري]. ومع ذلك فإن دورها محدود نسبياً بسبب إنتاجيتها الأولية المنخفضة، والتراكم الضئيل للكربون في تربة الغابات، وزيادة مخاطر الحرائق الراجعة إلى ارتفاع درجات الحرارة، ونقص هطول الأمطار [في فرنسا، يتم تخزين 14 مليون طن من الكربون سنوياً بفضل الغابات، و3 مليون طن في التربة].

صرخة تحذير من أجل التنوع الحيوي¹

إن التنوع الحيوي للأراضي المطلة على البحر المتوسط، والأعداد الضخمة من الأنواع (species) الوطنية، يجعل من المنطقة المتوسطية بوتقة مجتمعة للتنوع العالمي، كما أن تنوع المناظر الطبيعية -وهو نتاج لإقامة الإنسان ونشاطه- وتاريخ المنطقة، وتخلل الأراضي الزراعية، والمراعى والغابات، والتغيرات فى استخدامهما عبر الزمن، يعتبر من الأمور غير العادية التى تتميز بها المنطقة. ومن المفارقات الغربية أن الحرائق-بشروط أن تظل محدودة النطاق (عدة هكتارات على الأكثر)- تميل إلى أن تلعب دوراً إيجابياً، عن طريق إتاحة مساحات مفتوحة للارتداد فى وسط هذا الخليط من النباتات.

خريطة 3 منطقة المتوسط، الحرم الطبيعي والملاذ الآمن للتنوع الحيوي فى العالم، 2005



المصدر: الخطة الزرقاء: مقتبس من F.Medail, Quedail: "خليل النقاط الساخنة" من أجل الحفاظ على التنوع النباتي فى حوض البحر المتوسط، 14، حوليات حديقة "ميسورى" النباتية 84 (1)، 1997.

الضغوط المناخية والبشرية

فى ظل الظروف المناخية الشديدة القسوة، تستطيع بعض الأنواع (species) الاستفادة من تنوعها الوراثي حتى يمكن مع الأوضاع الجديدة، وحتى يستطيع لأفرادها أن تتطور فى الموقع وأن تعيش فيه، وعلى الرغم من امكانيات التطور هذه، فإن ثمة احتمالات كبيرة، أثناء القرن، بأن تشهد تحولات كبرى فى المناطق الجغرافية لمعظم تلك الأنواع بسبب التغير المناخى، وسوف يحافظ كل نوع من الأنواع على نفس المنطقة الحرارية- المائية.

أما المناطق الطبيعية فى مصر-باعتبار وقوعها أساساً فى الصحراء، مع وجود أجزاء منها فى الأراضي الرطبة أو منطقة البحيرات فى شمال البلاد- فإنها تتميز بالجفاف والقحولة، ولكنها

1. هارو Haro اصطلاح يشير إلى احتجاج قانوني له أثر توقيفي وكان ينطوي على مبلغ مالي فى الماضي، وبمقتضاه يستدعي أحد الأشخاص شخصاً آخر للمثول أمام القاضي ليشتكو في حقه مطالباً بتعويضات مدنية وفقاً للقانون ووفقاً للدعوى المقامة بسبب الاضرار لحقت به.

تتميز أيضا بنوعية معينة من الحياة الحيوانية والنباتية الهشة. وتمثل مناطق البحيرات 25% من الأراضي الرطبة في المنطقة المتوسطة ومنظومة حيوية فريدة من نوعها. تأوى إليها بعض الأنواع المائية (Agrawala et al., 2004). كما تعتبر تلك البيئة مؤثلاً طبيعياً (habitat) لأنواع مختلفة من الطيور ومعبرا لهجرة الطيور من شمال أوروبا إلى إفريقيا. وسوف تزيد ظاهرة الاحترار المناخي من ضعف تلك المنظومة الحيوية. لأن ارتفاع درجة حرارة المياه سوف يؤدي إلى اعتلال خطير في البيئة الطبيعية.

وفي حالة مصر- شأنها شأن أية مناطق أخرى- فإن الضغوط المناخية والبشرية تتصافر معا بحيث يمكن أن تتجاوز حدود المنظومات الحيوية للبحر المتوسط على استعادة حيويتها وقدرتها على تجديد نفسها. وفتح الباب على مصراعيه أمام تغيرات لا يمكن إصلاح آثارها. ولعل واحداً من أفضل السبل لمكافحة النتائج المدمرة للتغير المناخي -خلاف بروتوكول كيوتو- هو تجنب الآثار التراكمية. ومن ثم الحد من الضغوط الانسانية. وطبقا لما ذكره التقرير الوطني عن البيئة في مصر. فإن العوامل الرئيسية في تدمير المنظومة الحيوية وتهديد التنوع الحيوي تتمثل في عملية الصيد غير المشروع للطيور المهاجرة المتنوعة. وبعض الأنواع النادرة من الغزلان. والاستغلال الجائر للموارد النباتية. والتلوث من صنع الإنسان الذي يلحق الضرر بالأراضي الرطبة وبعض المناطق الصحراوية بسبب الأنشطة السياحية. ولقد قامت مصر بوضع استراتيجية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في المناطق الطبيعية. من خلال وزارة البيئة (التي انشئت في عام 1997) والجهاز القومي للبيئة (أنشئ في عام 1982). بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات في مجال البيئة (التنوع الحيوي. والتغير المناخي. والتصحر). والتنوع في المناطق الطبيعية. وتدور تلك الاستراتيجية حول أربعة خطوط تقليدية: إنشاء نظام لإدارة الموارد الطبيعية -وتدعيم القدرات العلمية والفنية المؤسسية- وتعبئة جميع الأطراف الفاعلة وخصوصاً المجتمع المدني- وتعزيز الإطار القانوني وتكييفه مع الظروف المحلية.

وصدقت فرنسا من جانبها على معاهدة التنوع الحيوي في عام 1994. وفي عام 2004 أقرت استراتيجية وطنية للتنوع الحيوي تشتمل على تطبيق خطط العمل القطاعية لصالح التنوع الحيوي. وقد تم وضع خطة عمل للزراعة لتعزيز نقاط التقارب الإيجابية بين الزراعة والتنوع الحيوي. والحد من أوجه التعارض بينهما. حتى يتسنى مواجهة تحديات الحفاظ على وجود زراعة مريحة وحماية وإدارة البيئة. والتنمية المتوازنة والمستدامة للمناطق الريفية. وتوخيا لهذا الهدف تركز الخطة على الشراكة. ذلك أنه يتعين على الفلاحين اتخاذ تلك الإجراءات بالتصافر مع الأطراف الفاعلة المحلية. وقطاع الأعمال الخاص. والجمعيات. والمجتمع المدني بصفة عامة.

وثمة خمسة مسارات رئيسية مقترحة من أجل تحسين اندماج التنوع الحيوي في السياسة الزراعية الفرنسية. وفي الممارسات الميدانية. هي: تشجيع الفلاحين وشركائهم على أن يضعوا التنوع الحيوي في الحسبان في المشروعات المحلية التي يقومون بها -ونشر الممارسات الزراعية التي ترعى التنوع الحيوي- وتحسين الأساليب التي لا تضر بالتنوع الحيوي -حماية وتعزيز الموارد الوراثية للزراعة والغذاء- ومراقبة تطور التنوع الحيوي في المناطق الريفية- من حيث صلته بأساليب الفلاحة -وتنمية وعي وقدرات الأطراف الفاعلة في قطاع الزراعة- والتعليم والبحث والتدريب لتحسين العلاقة بين الزراعة والتنوع الحيوي.

أثر الزراعة على التنوع الحيوي

خلال الفترة ما بين 1993-2003، لوحظ تناقص أراضي المراعى فى فرنسا بمقدار 600 000 هكتار، بينما لوحظ زيادة الأراضى المستزرعة بمقدار 60 000 هكتار فقط. وتبعث هذه الظاهرة على القلق، لأنها تؤدي إلى اضمحلال المناظر الطبيعية فى مناطق المرتفعات، وإلى زيادة مخاطر الحرائق فى منطقة المتوسط، والإضرار بالتنوع الحيوي. ومن الناحية الأخرى فإن تجنّب مناطق لـ "الحياة البرية"، واشتراط ترك قطاعات من الحشائش كأحد الشروط، يساهم فى الحفاظ على تلك المناطق كمناطق ملائمة للحياة البرية، ويسمح بمكافحة بعض الحيوانات وبعض الحشرات الضارة بالمحاصيل، ويحول دون التدهور الحالى لمؤشر وفرة أنواع الطيور المألوفة فى المناطق الزراعية. وعلاوة على ذلك، فقد سجلت زيادة تنوع المحاصيل المزروعة، فى عام 1996 كانت هناك خمسة أنواع تغطي 70% من المساحة المخصصة للقمح اللين، بينما فى عام 2001، كان هناك أربعة عشر نوعاً تغطي نفس النسبة من المساحة.

وتتميز شبه الجزيرة الإيطالية بتنوع حيوي واسع بسبب التنوع الهائل للبيئات الطبيعية فيها، التي ترتبط بالزراعة فى معظمها. ذلك أن المناطق الزراعية ذات القيمة الطبيعية العالية تغطي حوالي 2.8 مليون هكتار من الأراضى المستغلة أو 21% من الرقعة الزراعية بما فى ذلك مناطق الغابات ذات القيمة الطبيعية العالية، وهي تتركز أساساً فى المناطق المحمية (بما فيها منطقة Natura, 2000) والتي تمثل 20% من مساحة البلاد. وتغطي المروج الخضراء، والمراعى بصفة خاصة، نسبة تتراوح ما بين 20%-25% من تلك المناطق. وتلعب الزراعة عندما ترتبط بالمناطق الزراعية -الغابية ذات القيمة الطبيعية العالية، وخصوصاً مناطق (Natura, 2000)- دوراً هاماً فى الحفاظ على التنوع الحيوي، وعلى بنية المناظر الطبيعية التقليدية فى إيطاليا، والتنوع فى البيئة الريفية.

وهذا الوضع ليس استثنائياً، ففى أسبانيا نجد أن شبكة "Natura, 2000" تغطي مساحة تناهز 11.5 مليون هكتاراً¹ وهي تعادل ربع مساحة البلاد تقريباً، وتشمل 24.5% من مناطق الغابات. ووفقاً لبيانات 2005، نجد أن المناطق الزراعية المستغلة داخل منطقة "ناتورا 2000" تمثل تقريباً 24% من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة. [أي 6 مليون هكتار، 18.2% من شبكة الموائل الزراعية المناظرة التي تعتمد على أساليب الزراعة الخفيفة. ولهذا فإنه يبدو أن حماية التنوع الطبيعي فى أسبانيا قد أخذت فى الحسبان، عند وضع البرامج والإجراءات التفصيلية بخصوص قطاع الزراعة والمناطق الريفية. وتساهم الزراعة والثروة الحيوانية مباشرة فى حماية المناطق ذات القيمة البيئية الكبيرة، والبديل الممكن الوحيد للأنشطة الاقتصادية الأخرى فى القطاعين الثانوي والثالث (اللذين لهما آثار مدمرة، فى بعض الأحيان، على البيئة).

وفى إطار التنمية الريفية فإن الإجراءات البيئية الزراعية، والمبالغ التعويضية، وتشجير الأراضى الزراعية، يلبي أيضاً هدف حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية التي تهتم المجتمع. وقد استحدثت أسبانيا تلك الإجراءات فى إطار استراتيجية شاملة للتنمية الريفية ترمى إلى وضع نموذج للزراعة المستدامة المتعددة الوظائف، ونموذج حماية التراث الإيكولوجي. وقد بلغت ميزانية هذا البند -خلال الفترة من 2000-2006، 1 491 مليون يورو (قدم الاتحاد الأوروبي منها

1. هذا الرقم يقرب من 13 مليون هكتار، لو أدرجنا المناطق البحرية منها.

65% ضمن "مناطق الهدف الأول". 40% للمناطق الأخرى). ومن أجل دفع الفلاحين إلى الوفاء بتلك الشروط. وتيسير الأمور لهم. قامت وزارة الزراعة بوضع "دليل إرشادي بشأن المشروطة" يتيح لهم فرصة التشاور بشأن كل جانب من الجوانب الواردة في الدليل.

وعلى الرغم من ذلك. توضح كافة الدراسات الدولية. تراجعاً عاماً في التنوع الحيوي من جميع جوانبه (التنوع الوراثي. وتنوع الأنواع المنظومات الحيوية). وعلى الرغم من الأهمية الجوهرية للمنظومة الحيوية والخدمات التي تقدمها. إلا أن الأنشطة البشرية تؤدي الآن إلى ضياعها بوتيرة غير مسبوقه تصل إلى 1 000 ضعف المعدل الطبيعي لفقدان الأنواع. وكان المذنب الأكبر خلال الخمسين عاماً الماضية هو التحول الذي أصاب الموائل الطبيعية. ويرجع ذلك أساساً إلى تحول المنظومات الحيوية الطبيعية وشبه الطبيعية إلى أراض زراعية. ويعتبر أحد المحركات الرئيسية للتغير في المنظومات الحيوية الأرضية والمائية العذبة والساحلية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2008). تركز المحصبات. وخصوصاً النيتروجين. والفوسفور. ومعظمها من الأسمدة والنفايات الزراعية.

وسوف يصبح التغير المناخي بدوره أحد المذنبين الكبار المسؤولين على فقدان التنوع الحيوي الأرضي. كما سوف يشكل خطراً كبيراً للزراعة التي سوف تحتاج -لكي تتكيف مع الوضع الجديد- إلى اللجوء إلى التنوع الوراثي للمحاصيل والثروة الحيوانية. والخدمات التي تقدمها العناصر الأخرى للتنوع الحيوي الزراعي. واللجوء أيضاً إلى الحلول البديلة. وفي هذا الخصوص. يمكن أن تشكل النباتات العطرية والطبية بديلاً واعداً للمناطق الريفية في المغرب. وتقدر تلك الأنواع من النباتات ما بين 500-600 نوع. ويمكن لو استُغلت أن تسمح بتصدير 1 000 طن من الزيوت الأساسية والمستخلصات الأخرى. وحوالي 400 طن من الأعشاب الجافة. ولقد امتد الطلب. في الوقت الراهن. على منتجات التصدير في شكل نباتات جافة ضمن تجارة الأعشاب ومنكهات الأغذية. ومن فرنسا. إلى الولايات المتحدة. إلى اليابان. وأسبانيا. وسويسرا وألمانيا. وتوجد إمكانيات كبيرة من أجل تطوير نظامين للإنتاج. الإنتاج الطبيعي. والإنتاج الذاتي للنباتات. أما استخدام تلك النباتات في التداوي. أو تنكيه الأغذية فيرجع إلى ثقافة المجتمع وتفضيلاته. وفي المناطق التي توجد فيها تلك الموارد النباتية. يوجد الدافع من أجل التنمية المحلية. بشرط أن يتغلب زراعة ذلك النوع من المحاصيل على الصعوبات ذات الطبيعة الفنية والتنظيمية. والتي تبدأ بالتعليم والتدريب في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

حماية التنوع الحيوي

يعتبر مستوي التنوع الحيوي في اليونان واحداً من أعلى المستويات في الاتحاد الأوروبي. بمؤشر يقدر بـ0.55 مقابل متوسط أوروبي يقدر بـ0.43. وحد أقصى يبلغ 0.59 ويوجد سببان لذلك: أولاً. التدخل البشري كان تدخلاً هيناً نسبياً حتى الآن. وثانياً. أن معظم المنظومات الحيوية تقع -بحكم تضاريس البلاد- في المناطق الجبلية. الأمر الذي يساعد على الحفاظ على هذا التنوع الحيوي.

وقبل قيام الاتحاد الأوروبي بإقامة شبكة "ناتورا 2000" (Natura 2000). كانت المناطق المحمية تمثل فقط 3% من إجمالي مساحة اليونان. وعلى خلاف البلدان الأوروبية الأخرى. تم إدماج جميع تلك المناطق ضمن شبكة "ناتورا 2000" التي بلغت في عام 2006. 19.1% من المساحة الكلية

ليونان. ويمكن تفسير هذا الرقم المرتفع، إلى حد كبير، بأن البرنامج كان يُنظر إليه على الصعيد المحلي على أنه فرصة لتمويل إدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإنه من بين 359 منطقة مصنفة على أنها "ناتورا 2000"¹ يوجد 27 منطقة فقط أنشأت سلطات إدارية.

وتتمتع تونس بتنوع حيوي كبير من المنظومات الحيوية الأرضية بالمفهوم المناخي الحيوي والجغرافي. وبها أكثر من 250 منطقة من الأراضي الرطبة، طبيعياً أو صناعياً، ولا يشتمل ذلك على السدود والبحيرات في المناطق المرتفعة، ولحماية تلك المنظومات الحيوية الضعيفة، قامت تونس بإنشاء شبكة من المناطق المحمية تتكون من 8 محميات وطنية مفتوحة، 16 محمية طبيعية، فضلاً عن ثلاث مناطق محمية أخرى يجري تطويرها حالياً² وإذا كانت النسبة المئوية للمناطق المحمية (مؤشر AGR_C17) قد بلغت 10.6% في عام 2006، فإن هدف الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة حتى عام 2010 (منح 10% من المنظومات الحيوية صفة منطقة محمية) قد حُقق في تونس بالفعل.

جدول 6 المناطق المحمية في اليونان

المساحة / هكتار	عدد المناطق	
748	2	مناطق طبيعية محمية حماية كاملة
32 506	19	غابات ذات خصائص جمالية
4 323	5	محميات طبيعية
16 840	51	موانع طبيعية مصنفة
167 301	11	مناطق رطبة
34 087	2	مناطق مصنفة على أنها تراث عالمي للإنسانية
22 261	16	محميات التنوع الحيوي
346 908		الإجمالي
2 200 000	264	مناطق ناتورا 2000 (في 1998)

المصدر: وزارة البيئة والتخطيط والأشغال العامة.

حماية المواقع الطبيعية في تونس

من بين المناطق المحمية في تونس، محمية اشكيول الطبيعية في شمال البلاد، وهي محمية مسجلة بموجب ثلاث اتفاقيات دولية، وكانت تلك المحمية الوطنية -تتعرض لبعض الضغوط منذ بداية 1990 وحتى عام 2000، مع نباطؤ تدفقات المياه العذبة إلى البحيرة الموجودة في المنطقة، وتناقص مساحة المستنقعات بسبب أعمال التنمية الزراعية، التي أدت إلى زيادة ملوحة المياه، وتدهور المنظومة الحيوية في المنطقة، وانخفاض أعداد الطيور المهاجرة التي كانت تقضي فصل الشتاء في البحيرة، ولقد نُجحت الجهود المتضافرة للأطراف المعنية في

1. من بين 359 منطقة تتبع (Natura, 2000) اعتمدها القرار 2006/613/الإتحاد الأوروبي، تمتعت 239 منطقة بصفة "محل اهتمام المجتمع" وامتعت 151 منطقة بصفة "منطقة حماية خاصة"، 41 وامتعت 31 منطقة بالصفة المزدوجة.

2. وزارة البيئة والتنمية المستدامة، إدارة البيئة، 2006.

استعادة توازن المنظومة الحيوية، وإعادة تأهيل المنطقة. وفي شهر يوليو 2006، استبعدت من قائمة المواقع العالمية للتراث الطبيعي المعرضة للخطر، وتم استعادة الكثير من وظائفها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية والثقافية والترفيهية. وتعتبر الآن واحدة من ثلاث محميات وطنية تحظى بخطة تنمية من أجل تعزيز الإدارة المستدامة لهذه المناطق المحمية. وفي عام 2006، قامت الحكومة التونسية أيضا بإجراء تعداد لما يزيد عن 80 موقعا طبيعيا، سوف تصبح بالتدرج مناط اهتمام برامج الحماية كمواقع طبيعية لها أوضاع خاصة.

أما المناطق المحمية في الجزائر فتبلغ 11% من مساحة البلاد، تتمثل في 11 محمية وطنية منها 4 محميات مجال حيوي، 5 محميات طبيعية، 4 محميات يحرم فيها الصيد، 5 مراكز cynegetic، 26 موقعا للأراضي الرطبة، وتخطط البلاد، بحلول عام 2010، لإنشاء 4 محميات للحفاظ على الحياة البرية تبلغ مساحتها 620 000 هكتار، 5 محميات طبيعية تبلغ مساحتها 000 500 هكتار، 10 مراكز للثروة الحيوانية¹ وأما من ناحية المغرب، فإن المناطق المحمية يبلغ إجمالي مساحتها 113 156 كيلو متر مربع أي 16% من مساحة البلاد وتنقسم تلك المناطق ما بين محميات وطنية (National Parks)، ومحميات للمجال الحيوي، ومحميات بيولوجية (انظر جدول 7).

وفي تركيا، زاد هذا المؤشر بنسبة 76% تقريبا خلال الفترة من 1990-2004 ولا يزال ينمو بمعدل 5.61% في عام 2004، وفي أسبانيا، ارتفع المؤشر من 4.4% إلى 10.2% فيما بين 1990-2005² وفي إيطاليا، بلغ المؤشر 10%.

جدول 7 المحميات الوطنية، والمجال الحيوي، والمحميات البيولوجية في المغرب

محميات	الموقع	تاريخ الإنشاء	المساحة /هكتار
طوبغال	جبال الأطلس العليا	1942	38 000
طازيكا	تاز	1950	13 737
سوسى ماسا	أغادير وتزنيت	1991	33 800
إيريكي	زاجورا وطاطا	1994	123 000
الحسيمة	الحسيمة	2004	48 460
تلاستمان	شيفشاون	2004	58 950
إفران	افران	2004	51 800
مرتفعات أطلس الشرقية	ايراكديا وخنفرا	2004	55 525
كنيفيس	تان تان وطرفايا	2006	185 000
إجمالي			607 999

1. وزارة تنمية الأراضي والبيئة (التقرير الوطني بشأن حالة ومستقبل البيئة) 2003.

2. وزارة الزراعة والأغذية والثروة السمكية (MAPA): حقائق وأرقام بشأن الزراعة في أسبانيا.

المحميات الحيوية			
2 500 000	1998	الجنوب الغربي	المحميات الحيوية لشجر الأركان
7 200 000	2000	واحات جنوب المغرب	المحميات الحيوية لواحات جنوب المغرب
1 000 000		شبه جزيرة تنجاني	المحمية الحيوية القارية لمنطقة المتوسط
10 700 000			إجمالي
المحميات البيولوجية			
650	1974	المهدية جنوب غرب خنفرا	محمية سيدي بوغابة
7 000	1978	70 كيلو متر شمال غرب خنفرا	المحمية البيولوجية لمرجة الزرقا
7 650			إجمالي

المصدر: المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر

وفي مصر، فإن الاستغلال الجائر للغطاء الخضري، وجفاف بعض المناطق الرطبة، قد عرض كثيرا من المناطق الطبيعية للخطر. ومع ذلك، فإنه منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، اتخذت السلطات العامة سياسة حمائية أداتها الأساسية إقامة محميات طبيعية، واليوم توجد 24 محمية طبيعية تغطي 10% من مساحة البلاد (ومن المخطط له أن تبلغ 17% بحلول عام 2017)¹ وهي موزعة على النحو التالي: 10 محميات في المناطق الرطبة، 10 محميات في المناطق الصحراوية، 4 محميات في مناطق التضاريس الطبيعية (مناطق ذات تكوينات صخرية). ولقد ساعدت الإحصاءات التي أجريت في السنوات العشر الأخيرة، على وضع قائمة بالأنواع المختلفة النباتية والحيوانية، منها: 850 نوعاً مصنفاً على أنه نادر للغاية، 567 نوعاً مصنفاً على أنه نادر ويتعرض لخطر الاختفاء. ولقد أوضحت الإحصاءات أيضاً ثغرات في معرفة بعض النظم الحيوية، والحاجة إلى نظم معلومات وقواعد بيانات.

جدول 8 نسبة المناطق المحمية إلى إجمالي المساحة في تركيا في الفترة من 1996 - 2004 (%)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
5.16	4.96	4.90	4.72	4.72	3.70	3.65	3.61	3.6	3.4

ملحوظة: تختلف هذه القيم (اختلافاً ملحوظاً في بعض الأحيان) عن القيم المستمدة من مصادر دولية بسبب التعريفات والتصنيفات المستخدمة، والأوضاع القانونية المعنية، وما إذا كانت المناطق البحرية مدرجة أم لا.
المصدر: وزارة البيئة والغابات.

ولقد أطلقت مصر عدة مشروعات من أجل إحصاءات التراث الجيني وحمايته. أهمها منذ عام 2004. ما يلي:

- < مشروع بشأن حماية النباتات الطبية، والذي يشتمل على إجراء إحصاء عن النباتات المحلية والممارسات والاستخدامات الخاصة بها، وإنشاء قاعدة بيانات، ووضع قائمة بتلك النباتات.
- < مشروع بنك الجينات الغرض منه عمل مخزون من أصول النباتات المحلية الآخذة في الاختفاء، والحفاظ على التراث الوراثي لها.

جدول 9 إحصاء أنواع النباتات والحيوانات في مصر

عدد الأنواع	الفئة
980	البلاكتون الحيواني (العوالق)
440	العنكبوتات
10 000	الحشرات
132	الثدييات
91	الزواحف
515 منها 153 نوعاً نادراً على وشك الانقراض	الطيور
276	الشعاب المرجانية
73	الاسفنج
793	الاسماك
552	الرخويات
900	النباتات المائية المتوسط
13	النباتات المائية في البحر الأحمر
534	النباتات المائية النيل
765	النباتات الصحراوية
527	نباتات خاصة بسيناء

المصدر: وزارة البيئة، تقرير عن التنوع الحيوي والحميات الطبيعية في مصر، يولية 2006

وفي تونس، يعتبر إنشاء البنك الوطني للجينات في عام 2003، مكوناً أساسياً لحماية الموارد الجينية الحضرية والحيوانية. ودخل البنك حيز العمل في عام 2007، مع وجود معدات عملية قيمة لدي البنك، فضلاً عن طاقة تخزينية تبلغ 200 000 عينة، ويتركز نشاط البنك حول شبكة من المجموعات من الحدائق البيولوجية، حيث زاد عدد الأنواع المستزرعة فيها زيادة ملحوظة فيما بين 2004-2006. ومن مرتفعات المشروع، قائمة بأنواع نباتية وحيوانية، ولا سيما الأنواع المعرضة لخطر الانقراض، مثل أنواع معينة من الكمثري، والكلاب السلوقية، والحصان من فصيلة الموجد "Mogod" والأبقار النجدية، فضلاً عن وضع بيانات تفصيلية للتقرير الوطني

(الثالث) حول التنوع الحيوي، وتفعيل أحكام اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن التنوع الحيوي، وبرنامج واسع لرفع مستوي الوعي بشأن الحماية والتنمية المستدامة، وقيمة عناصر التنوع الحيوي. ولقد قامت عدة دول أخرى بوضع قوائم بالموارد النباتية والحيوانية [مؤشر AGR_C18]. ومن بين تلك الدول فرنسا والجزائر، حيث نجد جزءاً من البيانات المتاحة قد أعده فريق من الباحثين. وتقع مجموعة التنوع الحيوي في 21 مجلداً عن التنوع الحيوي برمته في الجزائر، وهي نتاج عمل ذلك الفريق البحثي.

ومنذ إقرار قانون حماية الموارد الجينية النباتية في اليونان عام 1990، فإنه يجري الآن بانتظام تحديث قائمة بالموارد النباتية والجينية، بمعرفة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بمدينة ثيسالونكي "Thessaloniki". ويجري الآن إنشاء بنك للجينات مواز للمعهد. وخلال الفترة من 1995-2005، ارتفع عدد الأنواع المسجلة في القائمة من 220 نوعاً إلى 650 نوعاً. بفضل العمل الميداني الذي أجري في جميع أنحاء البلاد، وكان البرنامج الوطني لإنشاء قاعدة بيانات وراثية-بتمويل من البرنامج التنفيذي للتنمية الزراعية 2000-2006- قد وضع تصوراً لقيام عدد كبير من البعثات. حتى عام 2007، بغرض تسجيل 4 000 نوع إضافي. وتقوم مختلف المؤسسات [مثل الجامعات وغيرها] بالمشاركة أيضاً في جمع الأنواع والحفاظ عليها. ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فإن "معهد الحبوب" في ثيسالونكي لديه مجموعة من 1 582 عينة من اليونان تتعلق بـ 57 نوعاً من الحبوب. كما أن "معهد الكروم" في أثينا لديه قائمة تكاد تكون مكتملة من أنواع الكروم في اليونان (567).

ومحاكاة للقائمة الحمراء للأنواع المهددة، الصادرة عن الأتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، أعدت البلاد -بناء على توجيهات من الجمعية الهيلينية للحيوانات- قائمة بالأنواع المهددة، بتمويل من البرنامج التنفيذي للبيئة. وتصنّف تلك القائمة 645 نوعاً حسب درجة مخاطر الانقراض، وفئات القائمة على النحو التالي: منقرض (نوع واحد)، منقرض في الحياة البرية، أنواع معرضة للخطر بشدة (17 نوعاً)، أنواع معرضة للخطر (25 نوعاً)، أنواع على هامش الخطر (53 نوعاً)، أنواع قريبة من التهديد (64 نوعاً)، أنواع ليس هناك قلق كبير بشأنها (444) وثمة فئتان أخريان تختصان بأنواع: إما أن البيانات عنها ناقصة، وإما أنه لم يتم تقييمها بسبب عدم وجود بيانات (41 نوعاً)، وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، إلا أن التقديرات تشير إلى أنه لم يُعرّف من أنواع الحيوانات إلا 25% منها فقط، في الوقت الذي لم يتم فيه إلا جمع معلومات محددة للغاية من حيث درجة الثقة، بشأن الكائنات الدقيقة والفطريات، وأن 700 نوع من الحيوانات، 900 نوع من النباتات فقط هي التي تتمتع بحماية القانون.

ويجري القيام بالأبحاث المعنية بالحفاظ على الموارد الطبيعية، بمعرفة المدارس الزراعية والبيئية أو الأقسام المتخصصة بالجامعات، والمؤسسة الوطنية للبحوث الزراعية والمراكز البحثية المتخصصة التابعة لها مثل (معهد الحبوب، ومعهد الكروم بمدينة أثينا، ومعهد الزيتون ونباتات المناطق الحارة شبه الاستوائية في "شانيا"، ومعهد بحوث الغابات، ومعهد المنظومة الحيوية للغابات المتوسطة الخ) تحت مظلة وزارة التنمية الريفية والأغذية، وهي تشارك جميعاً في برامج البحوث الوطنية والأوروبية (مثل برامج الاتحاد الأوروبي- الحياة الطبيعية، والبرنامج الإقليمي Interreg، وئاتورا 2000 الخ)، التي تعرض امكانية وضع قوائم وقواعد بيانات، وتنظيم أعداد كبيرة من البعثات الاستطلاعية في جميع أنحاء اليونان، وإجراء البحوث الرامية إلى العثور على مزيد من الموارد الوراثية مثل برنامج صيانة الحياة النباتية في البلقان وتنميتها، وهو

البرنامج الذي يتم تمويله بمعرفة البرنامج الإقليمي (Interreg IIIA programme)

ويشترك عدد من معامل الجامعات في اليونان في برنامج ناتورا 2000 (Natura 2000) وتحت هذه المظلة قامت تلك المعامل فيما بين 1994-1999 بإجراء احصاء، وتقييم، ووضع خرائط للمنظومات الحيوية في اليونان نباتية وحيوانية. ولقد سمح إنشاء الجامعات الإقليمية باستحداث أقسام جديدة تلعب دوراً فعالاً متزايداً في البحوث الرامية إلى الحفاظ على التنوع الحيوي. ولكن الأمر المؤسف، أن ميزانيات البحوث لا تنمو بنفس الوتيرة؛ صحيح أن الميزانية الوطنية المخصصة للبحوث المعنية بحماية البيئة وإدارتها، قد زادت ثلاث أضعاف تقريباً فيما بين 1995-2006، ولكن حصتها (4.5%) لم تزد. وإذا كانت البحوث المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية والمجالات الحيوية (biotopes) تمثل 11% من الأبحاث البيئية مقارنة بـ 5% في عام 1995، فإن نصيب الأبحاث المتعلقة بالموارد المائية قد انخفض خلال الفترة من 91% إلى 9%.

ووجد أن أسبانيا ملتزمة التزاماً شديداً بالحفاظ على التنوع الحيوي، وقد أعدت لنفسها قائمة بالموارد الجينية للنباتات والحيوانات المحلية، وبرنامجاً للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها. وفي عام 1996، وجد أن 13 من 17 مجتمعاً تتمتع بالاستقلال الذاتي، تحتفظ بمجموعات في شكل بنك للمورثات (germplasm) لدي مركز الموارد النباتية الوراثية التابع للمعهد الوطني للبحوث الزراعية والغذائية (INIA) باعتباره الوديع للمجموعات الأساسية ومركز بيانات- وتحتفظ جهات أخرى، مثل المجلس الأعلى للبحث العلمي (CSIS) والجامعات بمثل هذه البنوك، ويجدر التنويه بصفة خاصة بنك البستنة التابع لجامعة بولتي تكتيك في "بلنسية" Valencia، وبنك المورثات (germplasm) للموارد المحلية الأصيلة (autochthonous) التي تشتهر بها منطقة شمال وغرب أسبانيا، والبعثة البيولوجية في "جاليسيا". ويوجد الآن في أسبانيا بنك للمورثات (germplasm) للأنواع المستزرعة، وأكثر من 20 بنك محلي مخصصة لمخاصيل نوعية.

نماذج التنمية تحتاج إلى التكيف

ويمكن أن نلاحظ نوعاً من التماثل في تطور الإنتاج الزراعي وأساليبه في جميع البلدان المتوسطة. وإذا كانت آثار الظروف البيئية أكثر حدة في بلدان جنوب وشرق المتوسط، إلا أن الأسباب متشابهة على العموم. وكانت الزراعة الكثيفة للأراضي أثناء النصف الثاني من القرن العشرين تعتبر اتجاهها عاماً، ولكنها أصبحت الآن مصحوبة بهدف يشترك فيه الجميع، ألا وهو الحد من استخدام المدخلات، وتوفير الموارد الطبيعية وخصوصاً المياه. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة المناطق المروية - من حيث الكم والنسبة المئوية - ترتبط بتوفر الموارد المباشرة أكثر من ارتباطها بمستوى التنمية.

إن صعوبة الحفاظ على موارد الأراضي والمياه، كما وكيفا، أو تجديد هذين الموردتين بنفس معدل الزيادة السكانية يؤثر على كلا نشاطي البحر المتوسط. على الرغم من كتم الإجراءات الرامية إلى انتهاز الأساليب المثلى، والحد من الأثار الضارة على البيئة، مثل الأخذ بالتركيب المحصولي المتكامل أو الزراعة الاقتصادية، ومن الأمثلة التي تؤثر على المنطقة بأسرها: فقدان الأراضي الزراعية والتنوع الحيوي، أو بقاء مخلفات مبيدات الآفات في التربة والمياه.

ويجب إبراز الفروق من ناحية كفاءة الإنتاج والمعدات الزراعية بين بلدان الشمال. وبلدان الجنوب والشرق. والفوارق في مستوى المعدات أبرز ما تكون في إدارة المياه في المناطق المروية. وأن العجز الزمن في المياه. بطبيعة الحال. ليس هماً قاصراً على دول جنوب وشرق المتوسط ولكنها الفروق في درجة التقدم من حيث كفاءة استخدام المياه. هي التي لا تزال كبيرة. كما أن معدلات استهلاك مستلزمات الإنتاج [الأسمدة والمبيدات] تفصل بين بلدان المتوسط بمعنى أن معدلات الاستهلاك في دول الشمال تبلغ عشرة أضعاف نظيرتها في دول جنوب وشرق المتوسط باستثناء دولتين: مصر وتركيا. ولكن الانخفاض الملحوظ في استهلاك الأسمدة. خلال السنوات العشر الماضية. في دول الشمال. والانخفاض الطفيف في مستلزمات الإنتاج المتبقي إلى الـ (PIBA) يجب ألا يعمينا عن الجهود التي لازالت مطلوبة في هذا الشأن. وأخيراً. فإن كثافة الظاهرة التي أكدناها أعلاه. لا تقاس بنفس المقياس بين دول شمال المتوسط ودول جنوب وشرق المتوسط. ففي البلدان الأخيرة تم الوصول بالفعل إلى مستويات حرجة معينة. وأصبحت فكرة تعذر الإصلاح أو التعويض تسيطر على عملية استخدام الموارد. وتكاد تكون مرادفة لعدم تجديد المناطق القاحلة وشبه القاحلة [الطبقات الأحفورية. وملوحة التربة. وفقدان الخصوبة...]. وتفرق هذه الآثار بين الأقاليم المختلفة. ومن هنا تتطلب المنظومات الحيوية سياسيات نوعية قادرة على العمل دون إبطاء سواء بشأن العمليات المدمرة الحالية. أو بشأن تدعيم ومساندة عمليات النمو الذاتي.

مشاركة السكان المحليين والإدارة المستدامة للمناطق الريفية

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. ظهر نهج أكثر تشاركية في استراتيجيات وبرامج التنمية في أعقاب عقود من اتخاذ القرارات بطريقة مركزية. بما في ذلك نهج إصدار الأوامر والتعليمات من أعلى لأدنى دون أن يلقي بالأمر إلى السكان المحليين على أي مستوي من مستويات العمل. بدءاً من التصميم إلى التنفيذ ثم المتابعة والتقييم... وكانت النتائج المبشرة. بصفة عامة. للمبادرات الأولى قد شجعت على امتداد هذا النهج التشاركي في مجال الزراعة والتنمية الريفية إلى التنمية الحضرية أيضاً في إطار الأجندة المحلية 21.

ومن الأمثلة البليغة على ما تقدم "خطة دوار للتنمية" (1994) في تونس. في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد. ومن قبل. كان "مكتب التنمية الرعوية- الحراجية" للمنطقة الشمالية الغربية (ODESYPTANO) قد شارك في بعثات التنمية التي ركزت على المنطقة الجغرافية. لم يكن يأبه كثيراً بالعامل البشري. ثم جرت عملية "بحوث-عمل-تدريب" مع التعاون الألماني. على أربع مراحل: التعرف على احتياجات السكان في كل كيان جغرافي-اجتماعي. (أو ما يسمى بالدوار (douar). ومشاركة نوعية من جانبهم- الجدوي الفنية ومساهمة الخبراء-التخطيط- العودة إلى السكان والتفاوض مع الإدارة.

وفي المغرب. كان مشروع تنمية حوض الوادي الأخضر الذي تم تنفيذه فيما بين 1998- 2004. أحد الأعمال الأولى التي جرت في إطار الخطة الوطنية لتنمية مساقط المياه. وقد طَبَّقَ المشروع نهجاً تشاركياً على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على نطاق صغير. مبتعداً عن الإدارة على نطاق كبير. خلال فترة قصيرة. ومأسسة إجراءات المشاركة على مختلف الأصعدة المحلية.

ومن بين 40 خطة "دوار" للتنمية، تم تنفيذ 26 خطة منها. وكان السكان الذين امتدت إليهم آثار المشروع أكبر مما حُطط له أصلاً (14 000 مقابل 13 000 كانوا مستهدفين من الخطة). وكان قد تم تشكيل 26 لجنة تم تحويل 16 منها فيما بعد إلى جمعيات تنمية محلية معترف بها (LDA). وفي نهاية المشروع، حظيت المرأة ببعض المقاعد في مجالس إدارة سبعة من جمعيات التنمية المحلية. وكان قد تم التأكيد على استقلالية التنظيمات المحلية من جانب مبادرات التنمية خارج إطار المشروع. وكان المشروع نقطة انطلاق لبرنامج طويل الأجل هدفه تحسين مستويات معيشة السكان المحليين. على أساس مستدام، وحماية المرافق الفرعية الزراعية - المائية.

وتوضح تلك التجارب أن النهج الإداري لا يستطيع وحده إدارة هذا النوع من المشروعات وأن مهمة تعليمية كبيرة لا بد أن تسبق التنمية الاقتصادية. حقا، أن مستوى تعليم الفلاحين عامل أساسي في نجاح المشروعات التي تتطلب خليلاً لمسألة الاستثمار الجماعي "الفكري".

تدعيم التعليم وبحوث التنمية

من بين الحقائق التي أسفرت عنها الدراسات الوطنية التي جرت في إطار الشراكة بين "سيام" و"الخطة الزرقاء"، بشأن الزراعة والتنمية المستدامة في منطقة المتوسط. القصور - إن لم يكن الغياب التام- في معرفة الظواهر ذات الأهمية الإقليمية، التي تؤثر على السياسات العامة وتطوير المجتمعات. كما أن توقع الحصول على المعرفة التي تحققت في الشمال، على عواهنها، منزلق خطير، من الأهمية تفاديه.

وما يبعث على الدهشة الشديدة، أنه لا يُعرف الكثير عن مسألة على درجة كبيرة من الأهمية مثل مسألة التصحر. ويوضح انبثاق السياسات من الأعمال الكبرى وتطورها إلى برامج لمكافحة الهجرة والبطالة، وتضافر الفقر والتصحر اللذين يتمثل أثرهما الوحيد في استنزاف الأموال في ظل نهج متدنٍ لا يتوافق مع مشاركة السكان. ثم إن العودة مؤخرًا إلى أراضي المزارع الأسرية الصغيرة التي تأثرت من جراء العوالة، هي مبرر آخر لقيمة شبكة المراقبة المحلية لمناطق الأولوية التي تسعى المرصد إلى التعرف عليها. وإن تيسير وصول المجتمعات المحلية إلى تلك المرصد سوف يجعلها أدوات فعالة شأنها في ذلك شأن ربط أنشطتها بأنشطة البحوث الزراعية في مجال الغابات واستهلاك المياه مثلاً، والأساليب الفنية لمصائد المياه، وتخزينها بدلاً من تشجيع الاستهلاك الإضافي من المياه، وتغيير أساليب التعامل معها¹.

إن العودة إلى الأخذ بالنهج البراجماتي العملي بصورة أكبر، ينبغي، في نفس الوقت، أن تعيد تركيز السياسات على أولويات الأجل الطويل، وتحقيق المزيد الاستقرار، وأن تكون الأفكار المستخدمة لها أساس من الواقع. ومن حق المرء أن يتساءل عن مكان البحث، انطلاقاً من تأييد هذا التفكير، وتنفيذاً للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وبشكل أكثر عمومية، مكان منظومة الإبداع برمتها ونشر الابتكار، التي حمل رايتها القطاع الخاص في الشمال، وأن كانت موجودة في معظم الأحوال في الجنوب.

1. ومن بينها الحفاظ على الزراعة، وبنطوي على التوقف عن حرق التربة، وما يترتب على ذلك من بقاء فضلات المحصول في التربة بما يشجع على بعث الحياة في الأرض، وتسهيل تسلسل المياه، ومنع عملية جريانها.

إدماج البيئة في السياسات العامة

ينصرف أحد الأهداف العامة الأربعة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، إلى تحسين الإدارة الرشيدة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. عن طريق الأخذ بأدوات تسمح للأطراف المعنية بالمشاركة، والمناهج المحلية المتكاملة، ولا مركزية المسؤوليات. وتلك هي الأفكار التي طُبقت في إطار أعمال المجتمعات المحلية في إيطاليا منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وترجع الأشكال الأكثر إبداعاً للتدخلات العامة في قطاعات الاقتصاد والمجتمع إلى الدوافع التي قدمها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والإقليمية. مثل البرنامج الإقليمي. Interreg وبرنامج ليدر Leader، وبرامج التكافؤ، والمواثيق الإقليمية الخ مثلا من خلال الأخذ بأدوات جديدة. ووضع أهداف، وأساليب، وإجراءات من أجل التدخل في مجال التنمية المحلية وإن تأثير هذا النوع من المبادرات على المؤسسات الوطنية والإقليمية -من أجل تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية- تأثير كبير وعميق من ناحية أنه يبين نقاط ضعف الإدارة وقصورها يستحدث أفكاراً جديدة للتدخلات العامة.

وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، فإن أساليب التدخل المختلفة على الصعيد المحلي، تشترك في نهج يتركز في البحوث والإبداع، فضلا عن الدعم المالي الحاسم، وتعمل تلك الأساليب في حدود مجال واضح الأبعاد، متوائم مع قدرات المالية العامة، ويستخدم أدوات مختلفة للإدارة، ويعتبر احتياجات الزراعة أولويات، ويركز على مشكلات الريف وليس على المزارع، ويضم العناصر الفاعلة المحلية العامة والخاصة، وأخيرا، يدير الأموال بطريقة لا مركزية، بمعنى عدم الرجوع في القرارات إلى الحكومة المركزية.

ولقد ساعدت اللامركزية في أسبانيا وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي في التنمية، على تطبيق مبادئ توزيع الأدوار في التعاون، والإدارة المشتركة، الأمر الذي شجع المناطق الريفية على الاضطلاع بسلطة اتخاذ القرارات والإدارة التي كانت، من قبل، حقا خالصا للسلطة العليا في الدولة، بل ومساهمة المناطق الريفية في هيكلة وتقوية وترسيخ النسيج الاقتصادي-الاجتماعي في مناطق كانت مشرذمة في الماضي. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يشير إلى تحقيق النجاح في كل منطقة من المناطق، نظراً لتنوع الأوضاع، ووجود بعض الجوانب السلبية في عملية ظهور الديمقراطية في المناطق الريفية [Cena, Gallardo et Ortiz, 2005].

ومنذ عام 2000، اشتملت برامج التنمية الريفية على أهداف بيئية اتضحت في التدابير الزراعية-البيئية، والتدابير الخاصة بالغابات، ومشروطة المنظومة الحيوية، ووجود أسس استراتيجية بيئية، وقد استحدثت خطة التنمية المستدامة في الفترة من 2001-2006 في المحمية الطبيعية لوس الكورنوكاليس (Los Alcornocales) ثالث أكبر محمية في الأندلس، وكان ذلك بمثابة انتقال من النهج القطاعي الرأسي إلى الرؤية الإقليمية للسياسات والتنسيق الأفقي للأنشطة، والذي يتطلب التزاما من جانب الحكومة الإقليمية، وبأخذ في الحسبان المبادرات المحلية السابقة الوجود، وبهذا المعنى تعتبر خطة التنمية المستدامة خطة تشاركية، يتوقف نجاحها على اشتراك المجتمع المحلي في منطقة التأثير الاقتصادي-الاجتماعي للمحمية الطبيعية، وبصفتها تلك، أصبحت جزءاً من سياسات حماية الطبيعة وحماية الريف، وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، ولقد ساعدت البحوث الرائدة على تعزيز تلك العملية، بفضل الصلة بين الجامعات، ومراكز البحوث، والإنتاج المحلي، وكان الهدف النهائي

لخطة التنمية المستدامة تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للسكان في منطقة تأثير المحميات الطبيعية بطريقة تتوافق مع حماية البيئة. على اعتبار أن المنطقة الطبيعية المحمية إحدى الأصول الرئيسية في تنمية الاقتصاد المحلي.

المراجع

Aït Kadi (M.), Benoit (G.) and Lazarev (G.), "L'union pour la Méditerranée face aux crises alimentaire, de l'eau et du climat", paper written for the conference *Faire face aux crises de l'eau en Méditerranée. Quel rôle pour l'Union européenne?*, Paris, .Sciences Po, 29 May 2008, 27 p

Bedrani S. 2003. Développement et politiques agro-alimentaires dans la région .méditerranéenne. Algeria Report

Ceña, F., Gallardo, R. and Ortiz, D. (2005) *Rapport final portant sur l'étude institutions et organisations du développement rural en Espagne*. Project: PAR-PAA. Champ III: Développement rural et politiques agricoles dans le contexte de la mondialisation .IAMM

Cirad-INRA, "Pourquoi une prospective Cirad-INRA sur les systèmes agricoles et alimentaires mondiaux à l'horizon 2050?", Édito, Agrimonde, May 2008

Eurostat, Environmental Statistics in the Mediterranean Countries, Brussels, European Commission, 2006

FAO, 2005. Utilisation des engrais par cultures en Algérie. 56 p.

Konukcu (M.), *Forests and Turkish Forestry*, SPO, 2001.

Mesli M E. 2007. L'agronome et la terre. Editions Alpha. 279 p.

Mezali M, 2003. United Nations Forum on Forests. National Report. Algiers, 4 November 2003

Plan Bleu, *Les Perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée*, Sophia Antipolis, Plan Bleu, 2005, 428 p

Plan Bleu, *Les Perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée*. SophiaAntipolis, Plan Bleu, 2008a, 26 p

Plan Bleu, *Changement climatique e t énergie en Méditerranée*, part 3, chapter 9, study prepared for the EIB, Sophia Antipolis, Plan Bleu, 2008b

Plan Bleu, *Stratégie méditerranéenne de développement durable*, Athens, UNEP-PAM, June 2005

UNEP, *Biodiversity and agriculture. International Day for Biological Diversity*, Bonn, 22May 2008, 56 p

Wittfogel, (K.), *Le Despotisme oriental*, Paris, Éditions de Minuit, 1964.

National studies

Abdelhakim (T.), National Study - Egypt, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Ahouate (L.), National Study - Morocco, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Ceña (F.) and Gallardo (R.), National Study - Spain, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Civici (A.), National Study - Albania, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Elci (A.), National Study - Turkey, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Goussios (D.) (coord.), National Study - Greece, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Hassainya (J.), National Study - Tunisia, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Le Goff (A.) and Seiler (A.), National Study - France, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Mantino (F.), National Study - Italy, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.

Moulai (A.), National Study - Algeria, Plan Bleu-Ciheam, May 2008.



الفصل 2

مراجعة استراتيجيات المياه

جاويل ثيفيت (الخطة الزرقاء) ومحمد بليندا (الخطة الزرقاء)

تعتبر الموارد المائية في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط محدودة، وتوزع توزيعاً غير متكافئ من حيث المكان والزمان. وتستأثر ثلاث دول فقط هي فرنسا وإيطاليا وتركيا بنصف إجمالي كميات الأمطار بينما تحصل دول الجنوب مجتمعة على عشر كمية تلك الأمطار. وهناك عشرون مليون شخص في دول البحر المتوسط لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب وخاصة في المناطق الريفية في الدول التي تقع في الجنوب والشرق.

وفي سياق وجود عجز متزايد في المياه في جزء من المنطقة، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، فإن ذلك يجعل من الضروري القيام بتعديل سياسات إدارة المياه وسياسات القطاعات، وإدارة الاستخدامات المختلفة للمياه بصورة أكثر كفاءة، والاقتصاد في استخدام الموارد بدرجة أكبر، واستخدامها الاستخدام الأمثل، وذلك من أجل توفير احتياجات السكان، والاحتياجات الحالية والمستقبلية للتنمية. ومن هذا المنطلق، فإن الزراعة المروية والتي تعتبر المستهلك الأول للمياه، تكمن بها أكبر إمكانية للاقتصاد في استهلاك المياه في منطقة البحر المتوسط. وكوسيلة من الوسائل الخاصة "بافتسام" موارد المياه والتي تتوزع توزيعاً غير عادل في كل أنحاء العالم، وبخاصة في منطقة البحر المتوسط، فإن استراتيجيات المياه الافتراضية عن طريق بالتجارة الدولية في السلع الزراعية الأساسية، يمكن أن تساعد في التعامل مع أزمات المياه وسد أوجه العجز في المياه في هذه المنطقة.

اتجاهات الطلب على المياه في مجال الزراعة لا تتماشى مع

اتجاهات الموارد المتاحة.

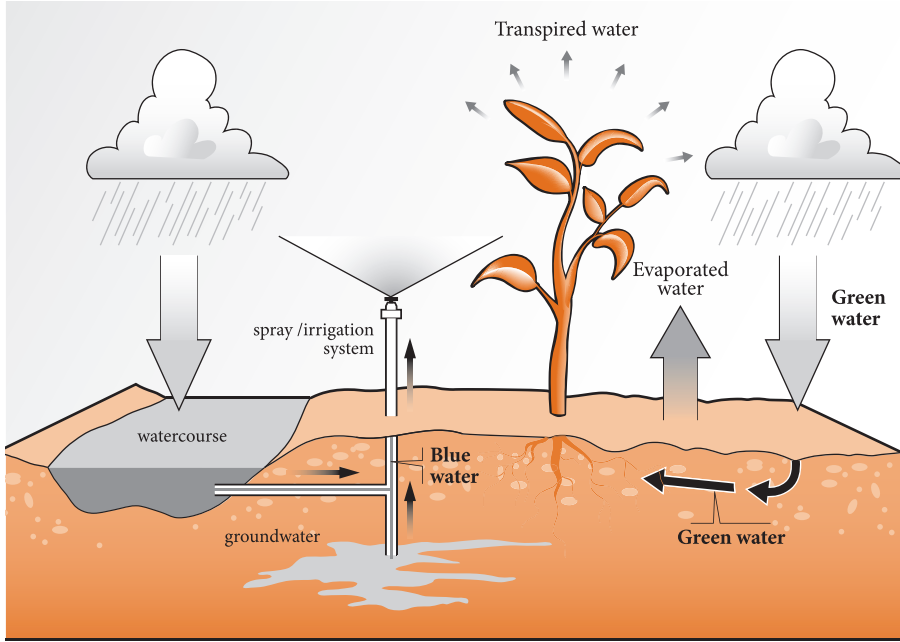
التوسع السريع في الري، وهو المستهلك الأول للمياه

من بين كافة أوجه استهلاك المياه في منطقة البحر المتوسط تستهلك الزراعة المروية أكبر كم من المياه: وفي ظل ضرورة مواجهة العجز في كميات المطر والطلب المتزايد على الصادرات وأو الطلب في دول جنوب وشرق المتوسط، تعتبر الزراعة المروية إحدى القوى المحركة الرئيسية للطلب على المياه: فهي تمثل نسبة 64% من إجمالي الطلب في عام 2005 (نسبة 45% في الشمال ونسبة 81% في جنوب وشرق المتوسط).

ويعرف إجمالي الطلب على المياه بأنه إجمالي كمية المياه الضرورية للوفاء باحتياجات مختلف المنتفعين: الزراعة لأغراض الري، والمنتفعين المحليين، والمنتفعين الصناعيين، وهكذا. إنه كميات المياه المستخلصة من الموارد (95% من الإجمالي) والإنتاج غير التقليدي (التحلية، إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، الخ) بالإضافة إلى واردات المياه، ويختلف الطلب عن استهلاك المياه النهائي من جانب المنتفعين، في أنه يتضمن كميات المياه المفقودة خلال عملية النقل والاستخدام.

ومن ناحية أخرى، فإن الطلب على المياه الزراعية هو مجموع الكميات المستخدمة في مياه الري (والتي يشار إليها حتى الآن بالماء الأزرق) والتي يتم الحصول عليها من المياه السطحية والمياه الجوفية، أو يتم جلبها إلى النباتات من خلال وسائل "صناعية". وهي تتضمن الكميات المفقودة في شبكات التوزيع بسبب التسرب والبخر وكميات مياه الأمطار التي تستهلكها النباتات بصورة مباشرة والتي تعرف بالماء الأخضر. (انظر الشكل 1)

شكل 1 المياه الخضراء، والمياه الزرقاء، ومياه النتج الناتجة عن المحاصيل.



إن الحصة النسبية للماء الأخضر، والماء الأزرق، في إجمالي استهلاك المحاصيل يمكن أن تتباين بصورة كبيرة. وتهدف الجهود الرامية إلى حشد الماء الأزرق إلى التغلب على المشكلات المتعلقة بالعجز في المياه، والتغير في كميات سقوط الأمطار. وهي تتطلب تكلفة أعلى من تكلفة استخدام الماء الأخضر. ويقدم لنا الجدول 1- نسباً تقديرية لحجم الماء الأزرق، والماء الأخضر، المستخدمين في أغراض الإنتاج الزراعي في منطقة البحر المتوسط. ويوضح الجدول 1- أن مياه الري يمثل نسبة 30% من إجمالي المياه التي تم حشدها من أجل الزراعة في كافة أرجاء منطقة البحر المتوسط. وان هذا المعدل يرتفع إلى أكثر من 50% في دول جنوب المتوسط.

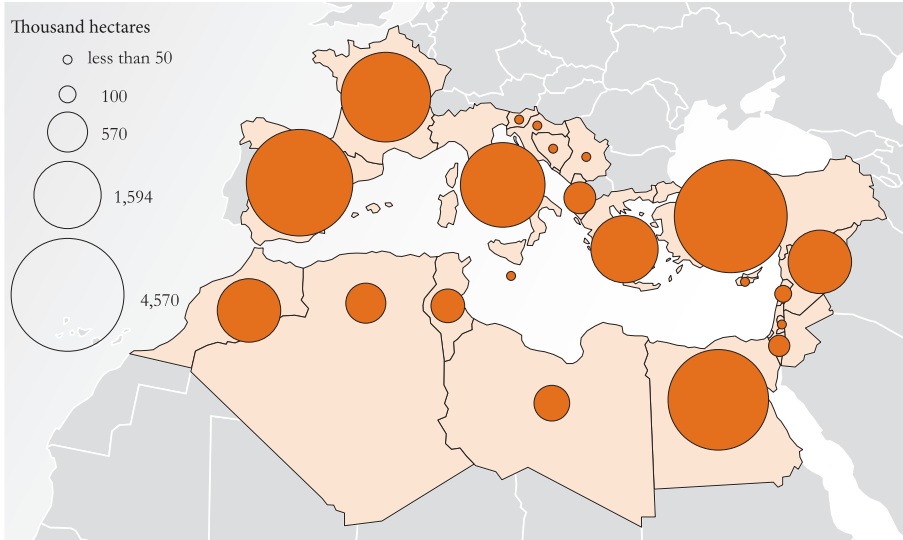
وقد تزايدت مساحة الأراضي المروية أكثر من الضعف خلال 40 سنة ووصلت إلى 24 مليون هكتار في عام 2005 (11 مليون هكتار في الشمال و13 مليون هكتار في جنوب وشرق المتوسط). وقد تم تسجيل أكبر زيادة في القيمة المطلقة في تركيا (3.1 مليون هكتار) وفرنسا (2 مليون هكتار) وأسبانيا (1.5 مليون هكتار) واليونان وسوريا ومصر. وقد تزايدت بصورة كبيرة في دول المغرب (1.53 مليون هكتار) والمغرب في المغرب و0.34 مليون هكتار في الجزائر).

جدول 1 حصتنا مياه الأمطار ومياه الري في الإنتاج الزراعي بمنطقة البحر المتوسط في 2005

الإجمالي	الأقاليم الفرعية لدول حوض المتوسط (تناول الدول ككل)			كميات المياه (كم ³ / سنة)
	جنوب	شرق	شمال	
182 %29	77 %52	47 %32	58 %17	الطلب على الماء الأزرق (الزراعة المروية)
447 %71	70 %48	101 %68	276 %83	الطلب على الماء الأخضر (الزراعة المطرية)
629 %100	147 %100	148 %100	334 %100	المياه المكرسة للإنتاج الزراعي (مياه زرقاء + مياه خضراء)

ملحوظة: تتضمن المناطق الفرعية الثلاثة الدول التالية:
- الشمال: فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، ألبانيا، اليونان، قبرص، مالطة.
- الشرق: تركيا، سوريا، لبنان، الأراضي الفلسطينية، إسرائيل.
- الجنوب: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.
المصدر: الخطة الزرقاء (بليندا- مارجات) 2008.

خريطة 1 المناطق المروية في البلدان المتوسطة. 2005.



وبالرغم من ضخامة حصة الأراضي المروية، فإنه يجب أن يتم النظر إليها من حيث نسبتها، لأنها تمثل 20% فقط من الأراضي الزراعية والمحاصيل الدائمة، ولازالت الزراعة المطرية والرعي يشغلان مرتبة هامة في دول البحر المتوسط. وُجد أن توزيع الأراضي التي تتم زراعتها بالري موزعة توزيعاً غير متكافئ في المنطقة¹.

< وتعتبر مصر، حيث يتم ري نسبة 100% من المساحة المزروعة، حالة فريدة. لذا فإن

1. المصدر الخطة الزرقاء: منظمة الأغذية والزراعة، إدارة الإحصاءات المائية.

القضية الكبرى المتعلقة بالتنمية الريفية تختلف في مصر عن باقي دول البحر المتوسط التي تسود فيها الزراعة على الأمطار وحيث تنتشر بها المراعي بصفة عامة.

< وتنخفض حصة الأراضي المروية فقط في دول شرق الأدرياتيكى (سلوفينيا، الجبل الأسود، كرواتيا، البوسنة والهرسك) فيما عدا ألبانيا.

< ترتفع نسبة المساحة المروية في غالبية الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط: إسرائيل (51% من الأراضي الزراعية والمحاصيل الدائمة) ألبانيا (51%) اليونان (42%) لبنان (31%) قبرص (29%) إيطاليا (25%) سوريا (25%) مالطه (22%) ليبيا (42%) أسبانيا (20%) تركيا (17%) المغرب (15%) فرنسا (14%) الأراضي الفلسطينية (9%) لكن 63% في قطاع غزة وحده) تونس (8%) والجزائر (7%).

وبالرغم من انتشار الري بالراحة في دول البحر المتوسط، تم بذل جهود كبيرة في السنوات القليلة الماضية من اجل تحديث أنظمة ري الأراضي. وذلك من خلال تطوير نظم الرش وتقنيات الري بالتنقيط. وتختلف نسبة الأراضي المزودة بالأنظمة الحديثة بالنسبة لإجمالي الأراضي المروية من دولة لأخرى. (انظر خريطة 2).

ويشير مؤشر استهلاك المياه في الهكتار المروي، والذي تم احتسابه بالنسبة لدول البحر المتوسط في الفترة من 2000 إلى 2005 إلى وجود حالات مختلفة اختلافا كبيرا (انظر خريطة 1). وتتراوح نسبة الماء الأزرق المستخدم في الري بالنسبة لكل هكتار بين حوالي 1 000 م³ (كرواتيا، فرنسا، سلوفانيا) إلى أكثر من 1 600 م³ (في مصر) سنويا. ويعتمد مؤشر الاستهلاك هذا على عدة عوامل مثل نوع المحصول، الأحوال المناخية (معدلات سقوط الأمطار، وتأثيرها على نتج المحاصيل) ونظام ري أنواع الأراضي، (أنواع متعطشة إلى المياه، وأنواع اقتصادية في استهلاك المياه) الخ.

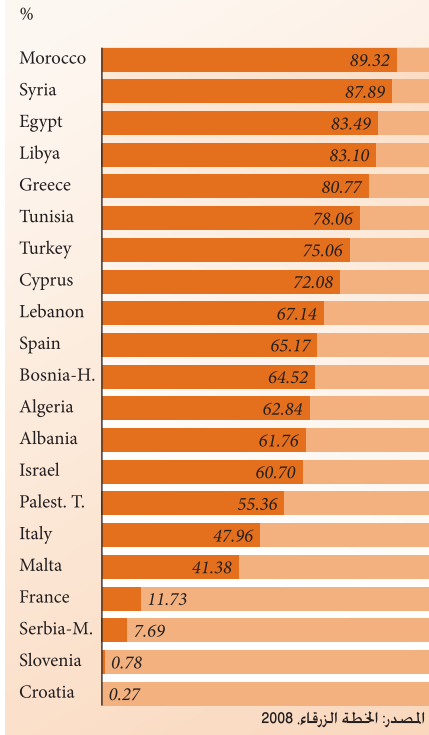
خريطة 2 حصة المساحة المروية والمزودة بشبكات الري بالرش، والرى بالتنقيط، 2005.



إن الكفاءة المادية لمياه الري، والتي تنجم عن كفاءة شبكات توزيع ونقل مياه الري من مصادرها والتي تمد قطع الأراضي الزراعية بالمياه، وتتراوح كفاءة نظام الفعلى لقطع الأراضي ما بين 35%-90% فى معظم بلدان البحر المتوسط (أنظر ملحق 1).

وبوضخ تحليل الطلب على الماء الأزرق وفقا لكل قطاع. أن الزراعة المروية فى غالبية الدول هي المستخدم الرئيسى لمعظم المياه، إلا فى الدول الواقعة شرق الأدرباتيكي. وفى فرنسا، تليها استخدامات المياه فى الشرب. ثم الاستخدامات الصناعية. ثم قطاع الطاقة (انظر شكل بياني 2).

شكل بياني 2 نصيب الطلب على مياه الري من إجمالي الطلب على المياه، 2005



شكل بياني 1 الطلب على مياه الري لكل هكتار فى مختلف الدول المتوسطة، 2005



أن تنمية المساحة الزراعية المروية -والتي تعتبر عملية ذات أهمية بالغة، بالنظر إلى الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تترتب عليها- لا بد أن تستمر فى الدول التي لازالت لديها موارد قابلة للاستغلال والتي لا زالت تخصص حصة كبيرة من مواردها العامة للمشروعات الهندسية الهيدروليكية الكبرى.

وفى الشمال، فإن الطلب على المياه المستخدمه فى الزراعة، سواء من ناحية القيم المطلقة أو النسبية، يجب العمل على تثبيته إلى حد ما نتيجة لثبات، أو حدوث زيادة طفيفة فى، مساحة

الأراضي المروية. ولكن من ناحية أخرى، فإن الرؤية العامة تشير إلى زيادة سريعة في الطلب على مياه الري، في الجنوب وبخاصة في شرق المتوسط: وبناء على دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة فإن مساحة الأراضي المروية يمكن أن تزيد بنسبة 38% في الجنوب لتصبح 9 000 000 هكتار وبنسبة 58% في الشرق لتصبح 8 000 000 هكتار بحلول عام 2030. إن سياسات التنمية الزراعية المتبعة في غالبية دول جنوب وشرق البحر المتوسط (تركيا، سوريا، لبنان، مصر، ليبيا، الجزائر والمغرب) تفسح المجال أمام التوسع في الأراضي المروية وزيادة معامل كثافة المحاصيل (عدد مرات الحصاد في الهكتار في العام الواحد)

والموقف في تركيا يستحق الدراسة بشيء من التفصيل، لأن مساحة الأراضي المروية في هذا البلد يمكن أن تزيد بمقدار 1.5 مليون هكتار تقريبا بدون استنفاد إمكانياتها. ويختص ثلث هذه الزيادة بمجال المناخ الحيوي للبحر المتوسط. وبخاصة خارج مناطق مصائد الأمطار في منطقة المتوسط، وتركيا التي تعتبر واحدة من أهم الدول في مجال الإنتاج الزراعي في المنطقة، من ناحية المساحة المنزرعة وإمكانيات زيادتها. سوف تخطى بأكثر من نصف المساحة بنصف الأراضي المروية التي يتم التوسع فيها، في الجنوب والشرق.

ووفقا لتوقعات الخطة الزرقاء، فإن الطلب على مياه الري يمكن أن يتزايد بحوالي 30 كم³ بحلول عام 2025 بما يصل إلى 210 ك³ تقريبا في السنة (أنظر شكل بياني 3). بيد أن مكاسب الكفاءة المتوقعة في استخدام مياه الري، والتزايد الملحوظ في الطلب على مياه الشرب، يمكن أن يحققا ثباتا في حصة الزراعة بالنسبة من إجمالي الطلب في دول شرق المتوسط. ويمكن أن يقلل هذه الحصة في الجنوب: ومن المتوقع أن تنخفض هذه الحصة من 81% من إجمالي الطلب على المياه في دول جنوب وشرق المتوسط (في 2005) إلى 75% (بحلول عام 2025) لصالح مياه الشرب.

الضغوط المتزايدة على مصادر المياه والمنظومة الحيوية

بحلول عام 2025، فإن ضغوط الطلب على الموارد المائية (مع أخذ كافة قطاعات الاستخدام في الحسبان) والمعبر عنها بمؤشر الاستغلال لموارد المياه المتجددة، توضح جغرافية "مستقبل المياه" والذي يتسم بالتناقضات، ويدعو للقلق في بعض الحالات (انظر خريطة 3). وفي بعض الدول نجد أن حجم المياه الذي يتم استخراجها يقترب من، أو يتجاوز، حدود موارد المياه المتجددة. وتصبح الأوضاع الحالية والمستقبلية مخيفة عندما يتم حساب المؤشر عند مستوى منطقة مصائد الأمطار في منطقة المتوسط وحدها، بدلا من حسابه على صعيد كل دولة على حدة.

وهناك حصة متنامية من الطلب، وبخاصة فيما يتعلق بالاستخدامات الزراعية، والتي يتم تلبيتها من خلال إنتاج ماء "غير مستدام" بمعدل يقدر بنحو 16 كم³ في العام، ويتم الحصول على 66% منها من خلال استخراج الماء الأحفوري و34% من خلال الاستغلال المفرط للمصادر المتجددة. لكن هناك أيضا ضغطا من حيث الجودة على الموارد، وترتفع نسبة المبيدات ومكونات النترات بصفة خاصة ارتفاعا شديدا في العديد من خزانات المياه الجوفية وبخاصة في الشمال.

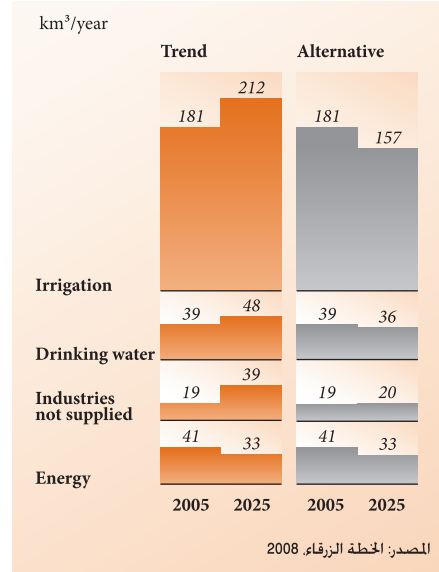
إن التوسع في مشروعات الري الكبرى يمكن أن يفسر الضغط على المنظومة وعلى الأنظمة

الحوية التي تدهورت حالتها بصورة كبيرة. كما أن من شأنه زيادة مخاطر ارتفاع نسبة ملوحة التربة. والتي تعتبر الشكل الأساسي لتدهور حالة الأراضي المروية. ومن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى استفحال المشكلة والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان. تسرب مياه البحر إلى خزانات المياه الجوفية الساحلية. واستخدام مياه ختوى على نسبة أملاح عالية في الري وارتفاع مستوى المياه الجوفية المالحة بسبب وجود خلل في أنظمة الصرف. ويجب على الدول وجمعيات الري أن تبذل جهوداً أكبر في هذا السياق للتمكن من إدارة المناطق التي تتم زراعتها عن طريق الري بصورة مستمرة. من خلال تطبيق. أو وضع تدابير تتعلق بإدارة الطلب على المياه. وتطوير أساليب الصرف. والتحكم في المدخلات. الخ.

وفي العديد من الدول. إذا استمر الاتجاه في استقطاب معظم الموارد المائية. ورؤوس

الأموال والتكنولوجيا. واستخدامها في جزء محدود من الأرض. فإن إنشاء مشروعات هندسية هيدروليكية كبرى من الممكن أن يزيد من حدة الازدواجية الداخلية مع الزراعة المطرية. ومع المناطق الجبلية الجافة. ولعلاج هذا الأمر. بدأت بعض الدول في اتباع سياسات أكثر توازناً من خلال الاستثمار في مشروعات مياه صغيرة ومتوسطة. أو من خلال تحسين إدارة الصرف الزراعي كما فعلت تونس. على سبيل المثال. من خلال مشروع "بحيرات الجبال الألف" الذي يجمع بين تحشد المياه السطحية والحماية من ظاهرة النحر المائي.

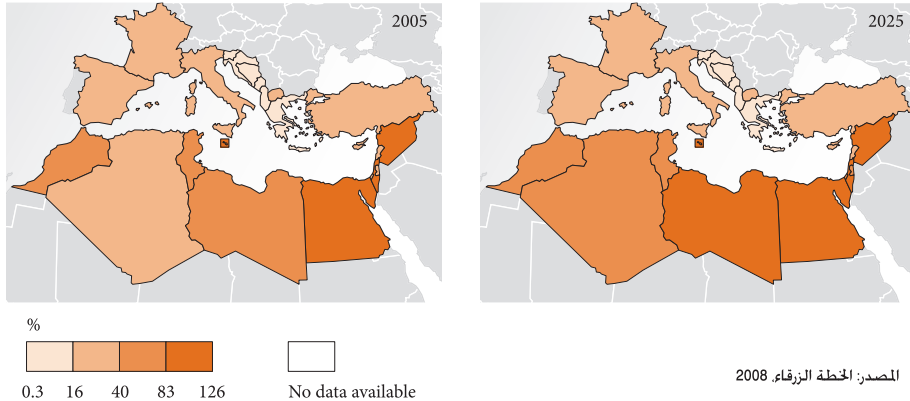
شكل بياني 3 الطلب على المياه حسب قطاع الاستخدام في المنطقة المتوسطة. والاتجاهات والسيناريوهات البديلة



تفاقم المشكلة بسبب التغيرات المناخية..

وسوف تؤدي نماذج درجات الحرارة. وسقوط الأمطار. إلى زيادة الضغوط الكمية والكيفية على

خريطة 3 مؤشر استغلال موارد المياه المتجددة الطبيعية. 2005-2025



الموارد المائية. وتعتبر منطقة البحر المتوسط التي تتعرض الآن بالفعل لأزمة مائية كبيرة معرضة لانخفاض في الموارد المائية التي يمكن حشدتها على السواحل الثلاثة جميعاً (يقدر الانخفاض بنسبة تتراوح ما بين 10%-40%) وإلى زيادة في احتياجات الزراعة من المياه.

وتشير بعض النماذج الهيدرولوجية المحلية التي تتضمن سيناريوهات مناخية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات تدفق الأنهار (Dankers, R., Feyen, L., 2008 a for southern Europe). ومن المتوقع حدوث انخفاض هائل في معدل التدفق. على سبيل المثال. في حوض نهر الرون. ونهر البو. ونهر ابرو. وأعلى نهر الأردن. (من المتوقع أن يصل معدل الانخفاض إلى حوالي 23% بالنسبة لنهر الأردن). ومن المحتمل أن تؤدي ظاهرة الاحتباس الحراري أيضاً إلى التأثير على نوعية المياه. لأن قدرة الأنهار على استعادة طاقتها بصورة ذاتية سوف تقل عند ارتفاع درجة الحرارة. ودرجة تركيز الملوثات نتيجة لانخفاض معدل التدفق. وزيادة معدلات الملوحة في المياه السطحية والمياه الجوفية. وسوف تتأثر المحاصيل التي تعتمد على الأمطار متأثراً مباشراً من خلال انخفاض نسبة الأمطار. كما ستتأثر المساحات المزروعة بالري بسبب نضوب الموارد المائية.

وفي نفس الوقت، فإن زيادة نسبة البخر مصحوبة بالتغيرات في معدلات هطول الأمطار ودرجات الحرارة سوف تؤدي إلى حاجة الزراعة إلى المزيد من الماء. حتى لو ظلت معدلات الإنتاج على ما هي عليه. وتشير التوقعات المبنية على دراسة حالات جرت في المغرب ومصر. إلى أن الإنتاجية الزراعية سوف تتفاوت بين 30% و5% في حالة المنتجات البستانية بحلول 2050. وأن الطلب على المياه من قبل المحاصيل الربيعية سيزيد بنسبة 2% ليصل إلى 4% في حالة الذرة وبنسبة 6% إلى 10% في حالة البطاطس. وفي المغرب، فإن نموذج Crop wat لتوازن المياه¹ المطبق على محاصيل الحبوب الشتوية تشير إلى انخفاض في الناتج بمعدل 10% في السنوات العادية و50% في سنوات الجفاف بحلول 2020 وانخفاض في الناتج الوطني في حدود 30%. وكلما تواترت الظروف المناخية الحادة في بعض المراحل الرئيسية لنمو المحاصيل (مثل الارتفاع الشديد في درجة الحرارة في أثناء موسم التزهير أو الأمطار في خلال فصل الاستنبات) وزيادة كثافة الأمطار. أو طول فترات الجفاف. فإن ذلك يزيد من إمكانية انخفاض ناتج المحاصيل الصيفية.

وسوف تؤثر حالات العجز المياه والجفاف. على دول جنوب وشرق البحر المتوسط بصفة خاصة. حيث تزيد الاحتياجات من المياه في السنوات القادمة. وذلك حتى يتسنى توفير مياه الشرب للشعوب إلى جانب توفير المياه اللازمة للزراعة. وسوف تكون التغيرات المناخية سبباً في جعل التحكيم أمراً لا مفر منه من أجل توزيع موارد المياه بين مختلف المنتفعين.

إدارة أفضل للطلب على مياه الزراعة

الاقتصاد بنسبة 25% من الطلب على مياه الري

وصلت إجراءات زيادة العرض. وهي الاستجابة التقليدية لزيادة الطلب على المياه. إلى ذروتها - أو هي في سبيل الوصول إلى ذروتها- وتواجهها عقبات متزايدة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في كافة دول البحر المتوسط تقريبا. وبالرغم من أن مجال حماية الموارد

1. قامت بوضعها منظمة الأغذية والزراعة في عام 1992 (http://www.fao.org/nr/water/infoces_databases_cropwat.html)

هو أحد المجالات الرئيسية التي يمكن تحقيق تقدم في إدارة المياه فيه (إجراءات لمكافحة التلوث أو زيادة الإمكانيات المستغلة زيادة هائلة، الخ) فإن إدارة الطلب على المياه قد ظهرت في السنوات العشر الأخيرة كقضية حاسمة فيما يتعلق بزيادة الكفاءة التي يمكن التوصل إليها، وهي تمثل كافة الإجراءات التي يمكنها أن تدعم الكفاءة الفنية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية في مختلف استخدامات المياه، مع مراعاة تحقيق الكفاءة في استهلاك المياه (تلبية احتياجات أكبر) وفي تخصيص المياه لمختلف الاستخدامات.

وفي التقرير الذي نشر تحت عنوان "منظور الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية في دول البحر المتوسط" (2005)، حاولت "الخطة الزرقاء" تقدير مدى الفاقد والاستخدام غير الكفاء للماء الأزرق في كل قطاع، واستخدام مجموعة من الفرضيات الطموحة، بإقرار الجميع، لكنها في نفس الوقت "عملية" وذلك لتقدير الفوائد التي يمكن تعويضها في كل قطاع. وفي كل منطقة فرعية من مناطق البحر المتوسط. وقدرت إمكانيات التوفير بحوالي 25% من الطلب الحالي على الماء، أي حوالي 70 كم³ من إجمالي الطلب البالغ 280 كم³ في منطقة المتوسط في عام 2005. وبحلول عام 2025 قدرت إمكانيات التوفير بحوالي 85 كم³ سنويا من إجمالي الطلب على المياه الذي يبلغ حوالي 330 كم³ سنويا. وبالرغم من أن هذه التقديرات يجب أن يتم النظر إليها بحذر بسبب ندرة الإحصاءات المتاحة، إلا أنها تشير إلى حجم التقدم الذي يمكن إحرازه فيما يتعلق بالكفاءة المادية المحضه لاستخدامات المياه.

جدول 2 تقديرات الفوائد التي يمكن استيعابها في الأقاليم الفرعية للبحر المتوسط، 2005.

إجمالي (كيلومتر ³ /سنة)	الصناعة	الري	مياه الشرب	الأقاليم الفرعية المتوسطة (يتم تناول الدول ككل)
	فرضيات الكفاءة المحسنة			
	تعميم إعادة التدوير إلى 50%	زيادة كفاءة الشبكة إلى 90% وزيادة كفاءة ري الأراضي إلى 80%	تحسين كفاءة الشبكة إلى 85% وتحسين كفاءة الانتفاع إلى 90%	
32.3	9.5	18.2	4.6	شمال
15.3	2.2	11.3	1.8	شرق
24.1	4.1	18.4	1.6	جنوب
71.7	15.8	47.9	8.0	إجمالي

ملاحظة: يتعلق هذا الجدول بالفوائد "التي يمكن استيعابها" فقط من وجهة نظر التقنيات المتاحة. للصدر: الخطة الزرقاء (Blinda & Thivet) (2008).

تمتلك الزراعة المروية إمكانيات كمية أكبر لتوفير المياه وهي تمثل 67% من إجمالي الإمكانيات المائية المعروفة في منطقة البحر المتوسط (وتعتمد الحسابات على تقليل الفوائد الناجمة عن النقل بمقدار النصف للوصول إلى نسبة 10% وزيادة كفاءة ري قطع الأراضي من 60% إلى 80%) لكن هذه الإمكانيات تتوزع توزيعها غير متكافئ. ففي الشمال، وُجد أن الفاقد يحدث بصورة

رئيسية في شبكات توزيع المياه الرئيسية، أما في الجنوب والشرق، فإن أساليب الري تعتبر من العوامل المسببة لذلك أيضا. وتعتبر إمكانيات توفير المياه في قطاع الزراعة أكبر بستة أضعاف من القطاعات المنزلية (الخطة الزرقاء، 2008 Blinda & Thivet). ويمكن توفير كمية مياه مقدارها 55 كم³ سنويا في دول البحر المتوسط ككل. وتصل بحلول عام 2025 (18 كم³ سنويا في حالة دول الشمال و37 كم³ سنويا في دول الجنوب والشرق) أي حوالي 26% من الطلب على مياه الري والمقدرة في سيناريو الاتجاهات لعام 2025 (أنظر الشكل البياني 3).

ولأن الماء "المهدر" يعتبر مكلفا فيما يتعلق بالتجميع والتوزيع، فإن عملية وفورات المياه سوف تحقق وفورات مالية أيضا. وفي ظل تكلفة توفير المياه التي يبلغ متوسطها 0.40 يورو لكل متر³، يمكن توفير حوالي 220 بليون يورو في 20 سنة. (أي بمتوسط 11 بليون يورو في العام). وبالإضافة إلى النواحي الاجتماعية والبيئية، فإن هناك مزايا أيضا تتعلق بالوفورات في الطاقة. وعندما يفكر المرء في أن استخراج ونقل الماء والري معا تكلف 1 كيلووات لكل متر³، فإن الوفورات في مياه الري وحدها سوف تحقق وفورات تناهز 55 بليون كيلووات بحلول 2025.

إن تحقيق الاستقرار في الطلب على المياه من خلال تقليل الفاقد وزيادة القيمة المضافة لكل متر³ من المياه المستخدمة يعتبر من الأهداف التي حظى بالأولوية في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، التي أخذت بها كافة دول المتوسط في 2005. وكانت فرضيات تحسين الكفاءة التي ذكرناها آنفا (تم تحقيق معدل 90% بالنسبة لكفاءة الشبكات و مستوى 80% بالنسبة لكفاءة ري الأراضي، وذلك فيما يتعلق بقطاع الزراعة) قد تم وضعها "كأهداف مرجوة" فيما يتعلق بتحسين كفاءة مياه الري على المستوى الإقليمي بحلول عام 2025. والأمر الآن منوط بكل دولة على حدة كي تضع أهدافا لها على الصعيد الوطني.

أدوات خاصة بإدارة أفضل للطلب على المياه في قطاع الزراعة

بالرغم من مساهمة العديد من المبادرات الخاصة والمحلية في تحسين إدارة الطلب على المياه، فإنها ليست كافية وحدها، إذا أردنا أن نجعل إمكانيات التوفير الهائلة التي ذكرناها آنفا واقعا ملموسا. وسوف تكون هناك حاجة إلى عمل عام مدروس في العديد من الحالات. وقد شرع عدد قليل من دول البحر المتوسط بصورة رسمية في تطبيق إجراءات لتحقيق هذا التطوير، وتركزت الجهود بصفة أساسية على حشد موارد جديدة. وبالرغم من أن إدارة الطلب على المياه تعتبر موضع اهتمام مشترك بين جميع الدول إلا أنه نادرا ما يترجم إلى أهداف كمية محددة.

وعلى أية حال، فإن التقارير الوطنية الخاصة بموضوع "مراقبة التقدم وتشجيع إدارة الطلب على المياه" والتي وضعتها 12 دولة أثناء التحضير الخاص بورشة العمل الإقليمية الثالثة حول المياه والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط (سرقسطة، مارس 2007) قد ألفت الضوء على التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنوات العشر الماضية في عملية تضمين إدارة الطلب على المياه في سياسات إدارة المياه، وفي بعض سياسات القطاعات، وبخاصة تلك التي تتعلق بالزراعة.

ويتزايد عدد دول البحر المتوسط -وغالبا ما تكون تلك الدول من الدول الأفقر مائياً (مثل إسرائيل ومالطة وأسبانيا وتونس والمغرب، الخ) - التي شرعت في هذا العمل، وقامت باتخاذ سياسات إدارة

مياه وطنية رسمية تجمع بين الوثائق التشريعية والتنظيمية والفنية والاقتصادية والمؤسسية وبين الإجراءات الخاصة بتعبئة الأطراف الفاعلية الرئيسية أو التخطيط لمزيد من تطوير هذه الأدوات. وقد تم تطبيق اللامركزية في أنشطة إدارة المياه. وتم تقسيمها إلى وحدات مثل أحواض الأنهار. وبمشاركة المنتفعين بشكل أكبر. وإعادة تحديد دور الدولة. وتفرض كل هذه التطورات إلى ظهور مثل هذه الاستراتيجيات. ويوضح الشكل (2) العديد من الأدوات الخاصة بإدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة. والتي تم تطبيقها في دول البحر المتوسط. وتتضمن هذه الأدوات الإجراءات الفنية الخاصة بتحسين كفاءة مياه الري. والأدوات الاقتصادية. والأدوات الخاصة بالعمل المنسق والتخطيط. والتي سنقوم بعرضها بشيء من التفصيل أدناه.

إجراءات فنية خاصة بتحسين كفاءة المياه المستخدمة في الزراعة

ساعد عدد من الإجراءات في تحسين إدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة في دول البحر المتوسط.

تحسين حركة المياه في المجاري المائية. فيما يتعلق بإدارة الأنظمة الهندسية المائية الكبرى (السدود. ومشروعات النقل والتوزيع). تم تسجيل تقدم كبير في السنوات الأربعين الماضية في مجال تنظيم التدفق الديناميكي. ووسائل الإدارة الأوتوماتيكية في المشروعات المائية التي جرى تطبيقها في بعض البلدان. وقد أظهرت هذه الوسائل كفاءتها في مقابلة العرض بالطلب. وجعلت من الممكن تقليل فاقد المياه إلى أدنى حد ممكن بفضل الإدارة. وقد بدأ العمل

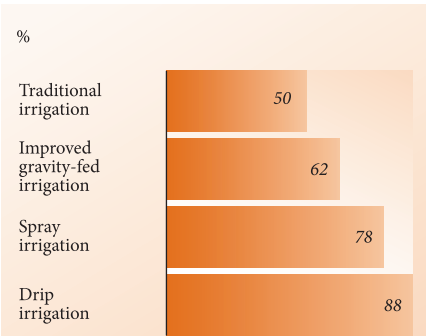
الشكل 2 الأدوات المختلفة لإدارة المياه الزراعية. المستخدمة في منطقة المتوسط



في اقدم الشبكات مثل شبكة ديورانس في فرنسا. على سبيل المثال، (من خلال وضع طبقة أسمنتية على القنوات، وعمل وصلات صرف والتحكم الأوتوماتيكي في بآخذ المياه) لتقليل الفاقد وتحسين كفاءة المياه.

تحسين كفاءة تقنيات ري قطع الأراضي: تم تقييم تقنيات ري قطع الأراضي وفقا للتقديرات الخاصة بمستوى أدائها. ويعتبر الري بالتنقيط عادة اكثر كفاءة. على سبيل المثال، من الري بالرش، والذي يعتبر بدوره اكثر كفاءة من الري بالغمر. (انظر الشكل البياني 4).

شكل بياني 4 كفاءة استخدام المياه حسب تقنيات الري المختلفة في سوريا، 2007



المصدر: عبد ربه، تقرير بشأن إدارة الطلب على المياه في سوريا، سرفسطة، معهد الزراعة المتوسطة، 2007.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا التصنيف لا بد أن يكون مشروطا. فالري بالغمر-حيث يخضع التدفق إلى ظروف البيئة الطبيعية فإنه يمكن أن يتجاوز 80%- يلعب دورا سائداً في عدد هائل من أحواض الأنهار، وبخاصة في أثناء فصل الجفاف. للحفاظ على البيئة المائية في نهايات الأنهار والحفاظ على حد ادنى من المياه في المجاري المائية. ومن الضروري ضمان تعديل المرافق بصورة مناسبة للتعامل مع كل حالة وخاصة طبيعة التربة ونوع المحصول.

الحد من هشاشة النماذج الزراعية، وأماط التركيب المحصولي المطبقة حاليا. إن عملية

الحفاظ على الإنتاج الزراعي وتطويره في حالات الجفاف مع الحفاظ على مصادر المياه يتطلب امتلاك الفلاحين وسائل إنتاج بديلة يضمنون بها تحقيق دخل لهم. ويمكن التفكير في العديد من الوسائل للحد من الطلب على مياه الري. أو استخدامهما الاستخدام الأمثل بشرط أن يكون العرض محدودا أو غير مؤكد: (1) إجراءات خاصة بتحسين المحصول أو النباتات التي تستخدم في الرعي (اختيار أنواع "اقتصادية في استهلاك المياه" أو أنواع تتحمل الجفاف) (2) مراجعة أساليب الاستزراع والزراعة البينية (انظر الجدول 3) (3) اختيار المحاصيل والاستغلال الأمثل لنظام الدورة المحصولية.

جدول 3 استراتيجيات الحد من احتياجات مياه الري من خلال إدارة المحاصيل وإدارة الزراعة البينية

الأثر على احتياجات المياه	أهداف وأساليب	الاستراتيجية
سلوك أفضل للمحصول فيما يتعلق بالجفاف. ولكن مع عدم تخفيض احتياجات الري تخفيضا كبيرا.	الحد من الفاقد في البخر وزيادة تخزين المياه إلى أقصى حد أثناء موسم زراعة المحاصيل: اختيار الأنواع المبكرة من المحاصيل أو الزراعة المبكرة.	الاقتصاد (في المياه)

نتائج مشجعة (الحفاظ على الربحية. ودورة الري الأخيرة دورة اقتصادية) مواصلة التجارب من أجل تأكيد المزايا على امتداد عدة سنوات. وفي مختلف الأقاليم.	تنظيم مراحل نمو النبات الأكثر حساسية لنقص المياه (مرحلة التزهير). اختيار الأنواع المبكرة من المحاصيل أو الزراعة المبكرة.	التفادي
استراتيجية مبررة للمحاصيل الصيفية غير المروية. مع السماح بتفاوت محدود في حالة المحاصيل المروية. حيث ينتظر الحصول على غلة عالية منها.	الحد من البخر أثناء فقرة نمو النبات من أجل الحفاظ على المياه غير المستخدمة حتى فترة تكوين الحبوب. اختيار أنواع من النباتات ذات قيمة قياسية معتدلة لمساحة الأوراق. أو ذات أداء مسامي منخفض.	التقنين

المصدر: (2007) Debaeke, Bergez, Leenhardt

وبالنظر إلى صعوبة اختيار نوعيات عالية الإنتاجية ومقاومة الجفاف في نفس الوقت. فإن الهامش الأكبر للتقدم يكمن في تغيير أنظمة الاستزراع (الأنواع المزروعة، ودورة المحاصيل) وفي تغيير مشروعات الزراعة مثل التنوع والتحويل. وهذه التغييرات هي في الواقع استراتيجيات يأخذ بها الفلاحون في حالة حدوث جفاف. أو قيود اقتصادية. عندما يتم التخطيط لها مسبقا تخطيطا يتميز بالكفاءة. حيث تتم زراعة محاصيل بديلة. وعندما لا يتوفر الري. فإن مفتاح التأقلم مع الجفاف يكمن في تنويع دورات المحاصيل وأنواعها لتوزيع المخاطر المناخية. وللحصول على حلول وقائية. ويجب أن يتم اختيار أنواع المحاصيل وفقا لنوع التربة ومخزون المياه.

وعلى مستوى المزرعة. يمكن استخدام تنويع قطع الأراضي المروية. وذلك من أجل تعديل الطلب الشامل على المياه بصورة أفضل. لتتناسب مع مدى توفر مياه الري (فيما يتعلق بالحجم والتوقيت) وأساليب الري. وربحية المحاصيل. ولا يعتبر الحد الأقصى من الري أفضل وسيلة دائما للربح؛ بل قد يكون من الأفضل تقليل ري عدد كبير من المحاصيل المعروف عنها أنها تتحمل الجفاف (مثل الذرة الرفيعة وعباد الشمس. الخ) ونشر الجدول الزمني للري من خلال إدخال محاصيل تمت زراعتها في بداية الربيع أو الشتاء (البقول والحبوب). وبهذا يتم استخدام الماء الذي يقل الطلب عليه في أماكن أخرى للاستفادة المثلى منه في الربيع.

إن الأخذ بنظام المحاصيل المختلطة في المناطق المروية يمكن أن يكون وسيلة زراعية علمية لزيادة القيمة المضافة لكل متر³ من المياه يستخدم من خلال الحد من الفاقد وتجنب الاستخدام غير الكفء لمياه الري المتأصل في زراعة المحصول الواحد. ومن خلال الإدارة المثلى للتسميد (مثل الجمع بين البطاطس ومحاصيل الأعلاف مثل الجلبان الحلو في تونس). وبالرغم من ذلك فإن تغيير نظام الدورة المحصولية وحده لن يكون كافيا للتكيف مع السياق الاقتصادي والتنظيمي الجديد في إدارة الطلب على المياه. طالما أن ربحية المحاصيل المروية تتوقف أيضا على تجهيزات الري التي يمكن أن تلائم تلك الربحية. أو منح المساعدات الزراعية. سواء كانت حوافز ري أو خلاف ذلك - وعلى ظروف السوق الخ.

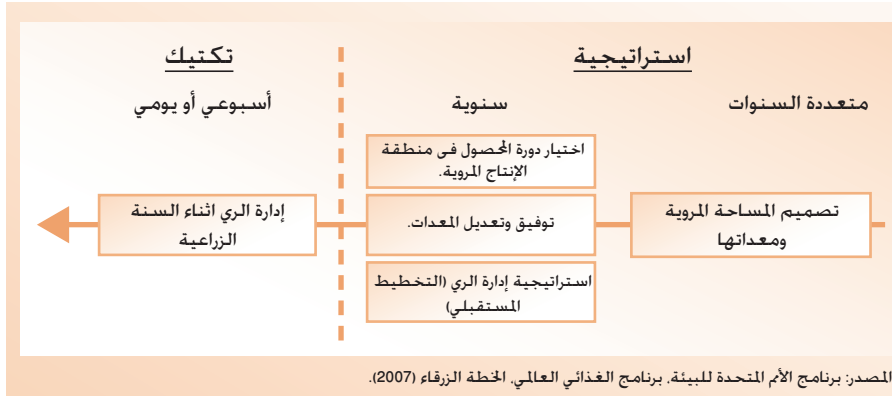
الري التكميلي. الري التكميلي هو توفير الماء الأزرق للمحاصيل في حالة قلة مياه الأمطار

في المناطق التي تعتبر فيها مياه الأمطار المصدر الرئيس للماء اللازم للنباتات. وقد أوضحت التجارب التي أجريت في الضفة الغربية وسوريا أن الري التكميلي يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي بصورة كبيرة. ويضمن دخلاً للفلاحين بصورة أفضل. وفي سوريا، فإن إنتاج القمح، الذي يبلغ حوالي 1.25 طن للهكتار في المناطق التي تعتمد في ريها على الأمطار يمكن زيادته إلى 3 طن للهكتار مع استخدام الري التكميلي. وإن إنتاجية المتر³ من ماء الري التكميلي أكبر بكثير من المستوى الذي يتم تحقيقه من خلال الري التقليدي، والذي يتطلب مدخلات مائية أكثر بسبعة أضعاف من التي يتطلبها الري التكميلي (Sbeih, ANERA 2007).

إن وضع جدول زمني للري يتميز بالكفاءة، والاقتصاد في استخدام المياه من خلاله، يتطلب التحول من مفهوم الغلة القصوى إلى مفهوم الغلة المثلى (من وجهة نظر الفلاحين، على مستوى الاقتصاد الجزئي، لكن ليس من ناحية الأمن الغذائي، على مستوى الاقتصاد الكلي)

استخدام أدوات لتوجيه وتخطيط الري: يمكن إدارة الري على عدة مستويات تتعلق بالزمان والمكان. على أن يتم تحقيق تقدم في ترشيد استخدام مياه الري، على كل مستوى من تلك المستويات، وذلك وفقاً للقيود المفروضة على ذلك المورد. أما على مستوى المزرعة، فسوف يتم تطبيق تلك الأدوات لتحسين عملية التحكم في الري قبل أو أثناء موسم الري (انظر شكل3).

شكل 3 اتخاذ قرارات الري في التوقيتات المناسبة على مستوى المزرعة.



وقد تم تصميم أدوات كمبيوترية لمساعدة الفنيين والفلاحين في حُسن اختيار دورات المحاصيل واستراتيجيات الري، والغرض، على سبيل المثال، هو الاتفاق مع القائمين بالري، ودراسة الاتجاهات المحتملة في المناطق المروية، عند إجراء أي تغييرات جوهرية تتعلق بالتشريعات الخاصة بالمياه، أو تسعير مياه الري، أو دعم المنتج، والسعي إلى أفضل قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بالري في حالة وجود معوقات متعددة على حجم المياه ونسبة التدفق. ويمكن تحديد مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بالظروف المائية لتحقيق الوفاء الأمثل بالمعايير الموضوعية مسبقاً، (بخصوص الهوامش الإجمالية، والغلة، وكفاءة استخدام المياه). وهناك أيضاً العديد من الأدوات المختلفة للتحكم في مدخلات المياه بصورة أكثر فاعلية أثناء موسم الري، مثل نشر المعلومات حول احتياجات المحاصيل من المياه، والأدوات التي تعتمد على التنبؤ بتوازن المياه، والأدوات التي تعتمد على تحليل صور الأقمار الصناعية، لتقديم الإرشادات للقائمين على الري.

وتساهم كافة هذه الأدوات في تعديل الطلب على المياه بحيث يتواءم مع العرض. وبعضها أسساً لاقتراحات حلول مثلي في حالة محدودية الموارد المائية بما يجعل من المقبول الحد من الطلب. ولا يزال هناك مجال للتقدم في عملية إدارة الري. لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تلقى الفلاحون المعلومات وتقبلوها واستخدموها. وهى المعلومات التي تنقل إليهم لأغراض إرشادية. وبهذا لا تكون المشكلة مشكلة زراعية خالصة أو فنية محضة. لأنها تتداخل مع كافة القطاعات بما في ذلك القطاع البشرى. والإجراءات الخاصة بتوفير التدريب ورفع مستوي الوعي.

حشد الأدوات الاقتصادية بصورة أكثر فاعلية

استخدام الأدوات الاقتصادية لا يزال محدوداً: بالرغم من النظر إلى الأدوات الاقتصادية (مثل التسعير. والحصص. والدعم. والضرائب. الخ) في غالب الأحيان على أنها أدوات أساسية في إدارة الطلب على المياه. فإنها لم تستخدم بعد على نطاق واسع في منطقة البحر المتوسط. وبخاصة في قطاع الزراعة. إلا أنها يمكن أن تساهم بشكل كبير في عملية تخصيص موارد المياه بصورة أكثر كفاءة على مستوي القطاع الواحد وعلى مستوي مختلف القطاعات فضلاً عن فعاليتها في إيلاء الاعتبار اللازم للمخاوف البيئية.

ومن بين مجموعة الأدوات الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي (انظر جدول 4) نجد أن التسعير أكثر الأدوات استخداماً. من منطلق أن الهدف الأساسي يظل تغطية تكلفة توفير المياه للمنتفعين. وعلى الصعيد الأوروبي. فإن التوجيه الإطارى بشأن المياه يفرض بصفة معينة بعض الإجراءات الرامية إلى استرداد التكلفة. أما الأدوات الأخرى. مثل الحصص. أو الدعم. فهي أقل انتشاراً أو أنها تستخدم مع التسعير.

وعلى أية حال. فإنه من المتوقع في بعض الدول أن تتضمن نظم التسعير حوافز خاصة لتحقيق إدارة متوازنة للموارد المائية (انظر جدول 5) مع الحفاظ على الأهداف الخاصة بتكثيف الزراعة المروية لأغراض الأمن الغذائي القومي. أو لتحقيق التوازن في ميزانية التسهيلات التنموية.

أما بالنسبة للنتائج. فإن هدف استرداد التكاليف -حتى لو كان على مستوى محدود- نادراً ما تحقق. وعلى وجه الدقة. فإن الأسعار في مجال الري وتغطية المنتفع لتكاليف التشغيل. ناهيك عن تكاليف الاستثمار. هي في أدنى مستوياتها. ومع ذلك تسعير المياه هو الذي يحقق أعظم إمكانية لتوفير المياه.

جدول 4 الأدوات الاقتصادية وحوافز الاقتصاد في مياه الري في منطقة البحر المتوسط

نوع الاداة	أمثلة من الدول المعنية	معدل حافز توفير المياه
التسعير	جميع الدول المتوسطة تقريباً	أداة الغرض منها أساساً استرداد تكلفة خدمة عرض المياه. ولكنها أيضاً بمثابة وازع لتوفير المياه. ويتفاوت الحافز تبعاً لهيكل أسعار المياه ومستواها (انظر جدول 5)

الحصص	قبرص، فرنسا، إسرائيل	تطبيق حد للاستهلاك لا يجب تخطيه، ولكن مع عدم التشجيع على الاقتصاد في المياه ما دامت في حدود الحصة، إلا بشروط خاصة.
المساعدات المالية (الدعم، والقروض الميسرة)	قبرص، أسبانيا، فرنسا، إسرائيل، المغرب، سوريا، تونس الخ	حوافز للاقتصاد في المياه، ومكافحة الفاقد، عن طريق تقديم المساعدات لشراء شبكات الري الحديثة الأكثر اقتصاداً في المياه، وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف الخ
رسوم استخلاص المياه (التلوث والمورد)	دول الاتحاد الأوروبي، إسرائيل، المغرب، تونس، الخ	حوافز محدودة للاقتصاد في المياه، مثل تخفيض معدلات الضريبة.
فصل مساعدات السياسة الزراعية المشتركة CAP (إصلاح 2003)	دول الاتحاد الأوروبي	يستهدف فصل المساعدات، الاستغناء عن جميع حوافز الري من خلال آليات السياسة الزراعية المشتركة (فيما يتعلق بالمساحات المروية المزروعة بالحبوب ومحاصيل بروتين الزيوت).
التدابير الزراعية البيئية (AEMS)	دول الاتحاد الأوروبي	استخدام تلك التدابير دليل على ندرة المياه في بعض المناطق، وهي تدابير طوعية ضئيلة الأثر، مالم يتم اتخاذ تلك التدابير بشكل جماعي بالنسبة لمصادر المياه.
الالتزام البيئي المتعدد الجوانب	دول الاتحاد الأوروبي	تعزيز التناسق والاتساق بين سياسات المياه والسياسات الزراعية، ومنح المساعدات الزراعية، شريطة الالتزام بحساب الكميات المستخلصة.

المصدر: تقارير قطرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الغذاء العالمي - الخطة الزرقاء (2007).

وفي معظم الدول التي تتوافر بها المياه بدون مقابل، أو حيث لا يمثل التسعير وزعاً كبيراً للاقتصاد في المياه (كما هو الحال مع السعر الموحد) لا تتوافر سياسات قوية لرفع الأسعار أو لتغيير نظام التسعير. إلا أن نظم التسعير التي تؤدي إلى اقتصاد أكبر في المياه -مثل نظام التسعير المقوم بالمقياس المتري، والذي يتطلب تركيب عدادات المياه- يمكن تركيبها في المناطق المروية الجديدة (أسبانيا، اليونان، لبنان). وبعض الدول التي تقوم بتطبيق هذا النوع من التسعير، تخطط لرفع الأسعار المجدولة (المغرب، تونس). وبعض الدول الأخرى مثل (قبرص، لبنان، وإسرائيل) تقوم بزيادة الأسعار من حين لآخر، وهو أسلوب يمكن من خلاله تحسين عملية استرداد تكلفة المياه.

جدول 5 تسعير مياه الري في المنطقة المتوسطة وحوافز توفير المياه.

معدل حافز توفير المياه	أمثلة من الدول المعنية	هياكل الأسعار
لا تشجيع	ألبانيا، مصر، الأراضي الفلسطينية.	لا يوجد
إلى جانب أسعار المياه المتدنية للغاية، ودعم المحاصيل المروية، يميل النظام إلى تشجيع التوسع في المساحة المروية، وزيادة الطلب على المياه الزراعية.	أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لبنان، سوريا.	السعر الموحد (للهكتار)
لا يشجع على توفير المياه بالنسبة لدورة محصولية معينة أو لأسلوب فني للري، ولكن يمكن استخدامه لعدم تشجيع ري بعض المحاصيل الشريفة إلى المياه (كالذرة والطماطم في تركيا مثلاً).	تركيا، إيطاليا	سعر موحد متدرج (حسب المحاصيل المروية وتقنيات الري).
سعر ثابت بناءً على المساحة المروية، وتشجيع ري الأراضي الخاضعة للتنمية، وسعر نسبي بناءً على حجم الاستهلاك الفعلي للمياه، وتشجيع الاستخدام الرشيد للمياه.	تونس (مناطق ري جريبية)، لبنان (مناطق جديدة في جنوب البقاع)	تعريف من قسمين
تشجيع توفير المياه (بناءً على مستوى الأسعار)	فبرص، أسبانيا، فرنسا، المغرب، تونس	التسعير المتماثل حسب الأحجام المترية
حافز قوي لتوفير المياه (يقوم على تصاعد السعر، ومستواه) داخل حدود الحصة المفروضة.	إسرائيل	التسعير المتصاعد حسب الأحجام المترية (نادراً ما يطبق على الري).

المصدر: Chohin-Kuper, Montginoul Rieu (2002), Country reports, UNEP-WFP-Blue Plan (2007)

تسعير مياه الري في تونس

تم اتخاذ بعض الإجراءات على مدى السنوات العشر الأخيرة لإصلاح نظام تسعير المياه فيما يتعلق نواحي ثلاث: شفافية سعر التكلفة، والمرونة (التسعير الإقليمي، التفاوت فيما يتعلق بالاستخدامات المحددة للمناطق المروية) والأهداف الوطنية المرتبطة بذلك (الأمن الغذائي). ومن عام 1990 إلى عام 2000، زادت أسعار المياه بصورة منتظمة بنسبة 9% سنوياً، وبُذلت جهود كبيرة في نفس الوقت لتركيبة عدادات مياه على مستوى المزرعة في كافة أنحاء البلاد.

وقد حَققت زيادة شاملة في تعريفه المياه بلغت حوالي 004% فيما بين 1990 و 2003 وأدى ذلك إلى استرداد حصة كبيرة من الزيادة في تكلفة تشغيل وصيانة نظام عرض بالمياه. وقد ارتفعت نسبة الاسترداد لهذه الفترة إلى مستوى يتراوح بين 75% و 90%. وبعد الوصول إلى الحدود النهائية لنظام التسعير الأحادي المعمول به، قامت السلطات العامة بوضع خطط للتحويل التدريجي إلى نظام التسعير الثنائي في مناطق الري الواسعة في الشمال. بهدف تحسين معدل استرداد تكلفة المياه، وتشجيع الزراعة المروية في الأراضي المزودة بالفعل بهذا النوع من الري.

وتوضح دراسة بعض الحالات، أن الزيادة في سعر مياه الري، لها تأثير كبير على الاستهلاك. ومن ذلك أن رفع سعر المياه في المنطقة المروية في «جبل عمار» في شمال البلاد بمقدار أربعة أضعاف قد ساعد على الحد من استهلاك المياه بمعدل الثلثين.

المصدر: حمداني، التقرير الوطني حول الجاه الطلب على المياه في تونس، منشور في -Chohin، NUE-PAM-Plan Bleu (2007)، (Kuper, Montginoul & Rieu (2002).

وهكذا فإنه حتى لو كان المقصود من رفع تعريفه المياه هو استرداد التكاليف بشكل أفضل، وأنه نادرا ما تستخدم التعريفه بغرض الاقتصاد في موارد المياه، إلا أنها مع ذلك تساعد في الدلالة على وجود عجز في المياه. ويمكن، مع ذلك، أن يكون لها تأثير محدود على إجمالي الطلب، حيث يتم استخدام موارد بديلة (استغلال المياه الجوفية) كما هو الحال في المغرب وتونس. ولتجنب هذا القصور، يجب تسعير كافة موارد المياه بالبلاد -السطحي منها والجوفى (إحدى الصعوبات تكمن في أن المياه الجوفية ليست دائما سلعة عامة).

وهكذا، فإن درجة مرونة الطلب على مياه الري بالنسبة لسعر المياه تعتمد، باختصار، على:

- < ما إذا كانت هناك بدائل من عدمه: ويكون رد فعل الفلاحين بالنسبة لارتفاع السعر أقل مرونة حيث لا تتوفر بدائل من ناحية موارد المياه المتاحة، أو إمكانية الأخذ بنظام الدورة المحصولية، أو حتى التوقف عن الزراعة.
- < تقنيات الري المتبعة: عادة ما تكون مرونة الطلب على المياه بالنسبة للسعر أقل في مناطق الري الحديث بسبب ارتفاع تكلفة تحسين الكفاءة الفنية بالمقارنة بالنظم السابقة.
- < أهمية تكلفة المياه بالمقارنة بالهامش الذي تقدمه المحاصيل المروية: وكلما ارتفعت القيمة المضافة لتلك المحاصيل، كلما أصبح الطلب على المياه غير مرن في حالة تغير السعر.
- < سمات التعريفه: طريقة تأثير زيادة سعر مياه الري على الاستهلاك على مستوى المزرعة تتوقف على السعر الأولي، ومدى ودرجة الزيادة المسجلة والطريقة التي تنفذ بها على مر السنين.

مرونة الطلب على مياه الري في ما يتعلق بالسعر - في حالة إسبانيا

مرونة الطلب على مياه الري فيما يتعلق بالسعر تعتمد على الفارق في الإنتاجية بين المحاصيل المرورية، والمحاصيل المطرية. وتوضح النماذج التي نُفذت في إسبانيا (بلانكو فونسيكا، 2007- انظر أدناه) انه في المناطق المرورية في حوض جواديانا أدي تسعير المياه بمعدل 0.03 يورو للمتر³ إلى إنخفاض في الطلب على المياه بنسبة 73%. وفي حالة ارتفاع التعريف لم تُرَوِ إلا أشجار الفواكه فقط. وفي المناطق المرورية في حوض "جواد الكوير" كان الطلب على المياه اقل مرونة بالنسبة للسعر في حالة انخفاض التعريف أو وصولها إلى مستويات متوسطة. لأن الفارق في الإنتاجية بين المحاصيل المرورية والمحاصيل المطرية، كان كبيراً.

المصدر: بلانكو فونسيكا (م). أدوات النماذج المتطورة الخاصة بالتقييم المتكامل لسياسات المياه والزراعة. الأعمال المقدمة في ورشة سرقسطة حول إدارة الطلب على المياه، من منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الغذاء العالمي، والخطة الزرقاء (2007).

الأدوات التي يجب استخدامها بحرص والمكملة لأدوات أخرى: بالرغم من أن الطلب على مياه الري يمكن إدارته بصورة أكثر فعالية من خلال الاستخدام الواسع للأدوات الاقتصادية، فإنه من الضروري توافر شروط معينة لكي تعمل هذه الأدوات بصورة مناسبة ومقبولة على المستوى الاجتماعي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن لا بد لهذه الأدوات من:

< أن تأخذ في الحسبان السياسات أو الخطط الوطنية الأخرى الرامية إلى تجنب الهجرة من الريف إلى المدن، بما يضمن إنتاجاً كافياً من الغذاء، الخ.

< أن تكون متوافقة مع مشكلات الدخل لدى الفلاحين، وحسب البلد، يمكن أن يعني هذا تقديم المياه مجاناً إلى الفلاحين، أو زيادة أسعار المياه بصورة تقل فعلياً عن اللازم، ووضع هيكل خاص بالأسعار مقترناً بحافز للاقتصاد في استهلاك المياه، وتطبيق نظام الحصص، الخ. ففي المغرب، على سبيل المثال، تذبذبت الزيادة في الأسعار على مر السنين، حتى إن معدل الزيادة ليس أعلى من معدل التقدم التكنولوجي في الزراعة.

إن امتلاك معلومات جيدة عن الوضع الخاص بعرض المياه والطلب عليها إنما يوفر أساساً سليماً لتكييف الأدوات الاقتصادية بصورة أكثر فعالية مع الأهداف المنشودة، وبما يساعد على تسهيل اختيار هياكل التعريف، توفر المعلومات السليمة عن حجم المياه المستهلكة في الإنتاج الزراعي، ورد فعل المنتفعين بالنسبة للأسعار والدخل، ومدى توفر موارد أخرى يمكن للمنتفعين من خلالها تفادي الإجراءات الاقتصادية، وبذلك فإن تطبيق وتكييف الإجراءات الاقتصادية يفترض مسبقاً وجود نظام المتابعة والتقييم يعتمد على عمليات المراجعة والتدقيق ومؤشرات الأداء - وهو نظام نادراً ما يتوافر في تلك الدول.

إن هذا الاستعراض للأدوات الاقتصادية، يكشف لنا أنها تستخدم في قطاع الري في منطقة البحر المتوسط، لكن ليس على نطاق واسع بعد، ويمكن أن تكون تلك الأدوات أكثر فعالية في تحسين إدارة الطلب على المياه، بالرغم من أنها لا تقدم حلاً جاهزاً منفرداً بالنسبة للأوضاع الشديدة التباين في الدول المعنية. وهناك العديد من الشروط التي يجب تلبيتها إذا أردنا لها أن تعمل بصورة ملائمة، والشروط الأولى هو تحديد أهداف واضحة، وإطار متسق، وضرورة توحيدها

مع الأدوات الأخرى.

إن أداة التعريفية، بصفة خاصة، لا يمكن أن تكفي وحدها لتشجيع المنتفعين. على الاقتصاد في استهلاك المياه، لأن مرونة السعر عادة ما تكون منخفضة، ولا يمكن للأسعار أن تكون قوة توجيه كافية. في حالة حدوث أزمة في الموارد، وهناك إجراءات أخرى مستخدمة بصورة مكتملة لها:

- < إجراءات تتعلق بالحوافز: حملات التوعية للاقتصاد في المياه، وتركيب عدادات فردية، واختراع معدات أكثر اقتصاداً في المياه.
- < إجراءات حكومية للسيطرة على الطلب: قيود على الاستخدام، وذلك لمسايرة الأزمات الاقتصادية أو العجز الهيكلي (من أمثلة هذه القيود: الحصص الإدارية التي تم فرضها في إسرائيل للحد من الطلب على مياه الري).

أدوات من أجل تنسيق العمل والتخطيط للأهداف المشتركة

إن الأدوات الرامية إلى تنسيق العمل والتخطيط، تشكل أساساً من أجل تحديد أهداف مشتركة، يمكن تطبيقها بمعرفة كافة الأطراف الفاعلة، ومن ثم تشكل قوة دفع حقيقية لتعزيز إدارة أفضل للطلب على المياه في قطاع الزراعة، وبين القطاعات المختلفة لاستخدامات المياه. ولا بد من تطوير هذه الأدوات على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد -على الصعيد الوطني، الإقليمي والمحلي.

وعلى الصعيد المحلي، فإن وحدات الإدارة اللامركزية -حول أحواض الأنهار أو الخزانات الجوفية مثلاً- تمثل أطراً مؤسسية ملائمة تعزز دور المحلية اللامركزية بحكم تبعيتها للإدارة المركزية. ويمكن لهيئات أحواض الأنهار أن تصبح أجهزة فعالة للوساطة السياسية في إدارة الطلب على المياه، إذا كان المنتفعون مقتنعين بشرعية تلك الأجهزة، وقدرتها على تفهم الأمور ووعيها بالاحتياجات الاجتماعية، واستقلاليتها، وشفافيتها، وسلطتها المهيمنة. إن جمعيات المنتفعين -وبخاصة جمعيات ري الأراضي الزراعية- هي أيضاً جمعيات تعمل طبقاً لقاعدة توافق الآراء، ويمكن من خلالها وضع قواعد فعالة وتطبيقها من أجل تعزيز إدارة الطلب على المياه.

وقد أوضحت الخبرة الواسعة في هذا المجال، مزايا اشتراك المنتفعين في إدارة الموارد المشتركة، ونتيجة لسوء أداء قوات شرطة المياه في معظم دول البحر المتوسط، ومحدودية الوسائل المتاحة، واستمرارية الممارسات غير المشروعة، تميل السلطات إلى الرقابة المحلية من خلال الإدارة الذاتية، وهو أسلوب أكثر فاعلية، من خلال نهج متسق للإدارة، وتتضح مزايا تلك المناهج، من خلال مناسيب المياه أو عقود الأنهار، أو المشروعات الرامية إلى تنمية وإدارة المياه، على مستوى الأحواض الرئيسية للأنهار، وهي المشروعات التي تتزايد الآن في منطقة المتوسط، والتي توضح بجلاء مزايا هذه المناهج الجديدة.

الاستفادة من النهج التي تشمل التركيز مع المستخدمين

تقوم مصر الآن بتطوير مشروعات لتحديث الري، والأخذ بنظام الإدارة التشاركية في المناطق المروية في وادي النيل. وبالإضافة إلى استخدام تقنيات تعتمد على المعدات الحديثة، وإدارة الري في الترع والقنوات من خلال التحكم المركزي، وتبسيط الشبكات، فإن تلك الإجراءات تعتمد أساساً على اشتراك منظمات المنتفعين في صناعة القرار، والإدارة والصيانة من خلال التعليم المكثف.

وفي المغرب، هناك أكثر من 600 جمعية منتفعين تم إنشاؤها منذ بداية تطبيق قانون جمعيات المنتفعين بالمياه الزراعية في عام 1990. وتضطلع تلك الجمعيات بإدارة شبكات الري في المناطق التي توجد فيها مشروعات صغيرة ومتوسطة للمياه، حيث تعتبر الإدارة التشاركية في شبكات الري ممارسة قديمة قدم الشبكات ذاتها. أما في المناطق التي توجد فيها مشروعات مياه ضخمة، فقد أصبحت جمعيات المنتفعين أيضاً منتديات فعالة لتنسيق العمل، بشارك من خلالها المنتفعون اشتراكاً فعلياً في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الشبكات (مشروعات الري، وصيانة وإصلاح الشبكات، وتعميم الأساليب الفنية للري، الخ) وكانت النتائج مواتية من حيث التكيف مع احتياجات المنتفعين، وإدارة الطلب على المياه.

وفي فرنسا، في أعقاب تطبيق قانون المياه، تم وضع خطة رئيسية لتنمية وإدارة المياه لكل حوض من أحواض الأنهار، تحدد الخطوط التوجيهية للإدارة والتخطيط لفترة تتراوح ما بين 10 و 15 سنة. وفي الأحواض الفرعية، توجد خطط فرعية مساندة للخطة الرئيسية، وهي الأداة الخاصة بإدارة وحماية الانتفاع بالموارد، وجاري تنفيذ الخطة الرئيسية لنهر دروم Drome منذ عام 1992. ويشارك جميع المنتفعين بالمياه في منطقة مصائد المياه، وتم وضع مخطط شامل للحد من الطلب على مياه الزراعة في كافة أرجاء المنطقة، من خلال منحية المساحات المروية ووضع بيانات زمنية لتصريف المياه، تعرض كمعلومات للقائمين على إدارة المياه.

المصادر: تقارير قطرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الغذاء العالمي، الخطة الزرقاء (2007).

ومع كل ما سبق فإن من الشروط التي لا غنى عنها لتحسين قدرات أجهزة الإدارة المحلية، الإجراءات القانونية والمالية بهدف تعزيز شرعيتها، وتدعيم وسلطة اتخاذ القرار، وفي نفس الوقت، إقرار المسؤولية الجنائية والمسائلة المالية لقيادات تلك الأجهزة، وشفافية عملياتها، ولا بد من الفصل فصلاً واضحاً بين مهام المتابعة والإدارة، وإن تزايد أعداد جمعيات الري في منطقة البحر المتوسط لا يمكن أن يؤدي إلى إدخال تحسينات على عملية إدارة الطلب على المياه إلا إذا تم إصلاح لوائح تلك الجمعيات، وأساليب تمويلها، وفي تونس، على سبيل المثال، تتمتع جماعات المصالح المشتركة - التي تقوم حالياً بإدارة حوالي 70% من المناطق العامة المروية - بالصلاحيات الكاملة لتنمية وإدارة مرافقها بصورة جماعية، ويسمح لها وضعها باسترداد الرسوم من المنتفعين، وتغطية نفقات التشغيل، لكن أحياناً ما يكون الأجر ضعيفاً عند تطبيق الإصلاحات الضرورية. وفي تركيا، هناك مشروع إصلاح تم تدشينه منذ 10 سنوات مضت لتمكين جمعيات الري من العمل بشكل مستقل في إطار مؤسسي وقانوني واضح المعالم، ومن ثم ضمان استمرارية الإدارة التشاركية للري، ولا يزال ذلك المشروع قيد التنفيذ حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة يمكن أن تساعد في تحسين إدارة الطلب على المياه في أحواض الأنهار، والمناطق المروية، إلا أن فاعليتها أيضاً تتوقف

إلى حد كبير على قيام المشاركة المحلية اللازمة، لبناء أدوات إبداعية لإدارة الطلب على المياه.

الاستفادة من النهج التي تشمل التركيز مع المستخدمين

إن برنامج «ادور» (Ador)، الذي تم وضعه لتعزيز إمكانية تتبع وإدارة الطلب على المياه في المناطق الريفية في وادي «إبرو» (Ebro) في أسبانيا، قد جعل من الممكن تحسين إدارة مياه الري. من خلال وضع مؤشرات لمراقبة استهلاك المياه (والتي يتم إدراجها على فواتير المياه الخاصة بالفلاحين). كما ساعد البرنامج على وضع حصص للعمل بها في حالة حدوث عجز في المياه. تفاديا للمنازعات، وضمانا للعدالة في الحصول على المياه. ويكمن نجاح تلك الأداة في أنها تعتمد على المشاركة، وتقوم بتجميع المنتفعين من قطاع الزراعة، والإدارة، والشركات الخاصة.

المصدر: Playan 2006: برنامج (Ador) لإدارة المياه في المناطق الريفية. عرض قُدّم في ورشة عمل سرقسطة. حول إدارة الطلب على المياه. نُشر بمعرفة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الغذاء العالمي، والخطة الزرقاء، (2007).

دوافع وشروط الإدارة الجيدة للطلب على المياه المستخدمة في الزراعة

من العقبات الرئيسية التي تواجه عملية التقدم في إدارة الطلب على المياه، أن أهمية القضايا المطروحة، والمزايا المرتبطة، ليست مفهومة جيدا لدى الأطراف الفاعلة المختلفة المعنية بالمياه، أو لدي عالم الزراعة، وغالبا ما يعتمد صناع القرار على تقنيات زيادة العرض. عن طريق بناء السدود، وتطوير أنشطة خلية مياه البحر أو المياه الجوفية المالحة -من أجل توفير مياه الشرب بصفة أساسية ولأغراض زراعية أيضا كما هو الحال في أسبانيا- بالإضافة إلى أنظمة نقل المياه، ولكن الأطراف المعنية لا تقدر آثار تلك الإجراءات حق قدرها، وتقلل من مصداقية الخيارات البديلة.

ولا يزال من النادر جدا إجراء عمليات تقييم منتظمة، مثل دراسات مقارنة التكلفة والعائد Cost-benefit والتي تقارن بين العديد من الخيارات، ومن خلال تقدير إمكانيات الوفورات في المياه على أساس تقديرات معينة، ومن خلال إدخال تكلفة الأثر البيئي للخيارات المختلفة، فإنه بما لاشك فيه أن إجراء دراسات من هذا النوع، هو بمثابة وسيلة لزيادة وعي صانعي القرار بخصوص الفرص المتاحة، وجدوى إدارة الطلب على المياه، ولأن هذه الدراسات تتم قبل القيام بعمليات الاستثمار، فإنها لا بد من أن توفر قاعدة للمقارنة بين الإجراءات الرامية إلى تعزيز وإدارة عرض المياه والطلب عليها، أو من خلال التخصيص الأمثل للمياه، سواء داخل القطاع الزراعي، أو بين مختلف القطاعات التي تستخدم المياه، ويتضح لنا، في الغالب، أن إدارة الطلب على المياه تنطوي على مزايا أكبر بكثير من الناحية الاقتصادية، من إجراءات تعزيز العرض، ولكن قبل تحسين مستوى الإدارة، فإنه لا بد من التأكد من حجم الطلب على مياه الزراعة-بما فيها المياه الزرقاء والمياه الخضراء- ولا بد من تحليل هيكل الطلب حتى يتم تحديد المناطق ذات الإمكانيات العالية أو الأكثر "ربحية" لكي يتم استغلالها.

وفوق هذا وذاك، فإن الحاجة إلى التوعية، وإدارة الطلب على المياه، سوف تتضمن حتما تغييرات بعيدة المدى في الأساليب وطرق التفكير، وتتطلب أيضا النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك، المشار إليها، ويكمن التحدي الحقيقي في نجاح دمج المناهج "التقنية" (حيث يكون التركيز على عرض البنية التحتية لتوفير المياه، والأساليب الفنية لري الأراضي، مثلا) والمناهج "الاجتماعية" (بغرض العمل مع كافة الأطراف الفاعلة وجمعيات المنتفعين الزراعيين، بهدف استغلال كل

متر³ من الماء لتحقيق أقصى فائدة ممكنة). وبصفة أكثر عمومية، فإن الهدف هو جعل الفلاحين - والمنتفعين ككل - الأطراف الفاعلة الأساسية، لأن المنتفعين ليسوا عملاء فقط- بل إنهم "مواطنون" مسؤولون أيضا عن إدارة ملكية الموارد المائية.

وإلى جانب إلى ذلك، فإن هذا التغيير "الثقافي" الفعلى في المنظور-الذي يقوم على دمج أهداف إدارة الطلب في صميم السياسات الزراعية، وفي صميم سياسات القطاعات الأخرى- يمثل المستوى الأول من الصعوبة وهي صعوبة ذات طبيعة مؤسسية، كما يمثل دمج تلك الأهداف في صميم الإجراءات التي يقوم بها مختلف الأطراف الفاعلة في منطقة ما، مستوى آخر من الصعوبات. ومن أجل التغلب على تلك الصعوبات، قامت بعض دول البحر المتوسط بإنشاء هيئات تنسيق، واستشارة، وتحكيم، بغية تسهيل عمليات التقييم والتنسيق. وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن تأخذ تلك الهيئات شكل لجان للمياه تضم أعضاء من مختلف الوزارات (كما هو الحال في الجزائر) أو مجالس وطنية للمياه (كما هو الحال في تونس والمغرب) وهي تعمل بصورة استشارية، لكنها بمثابة محافل لزيادة مستوى الوعي، ووضع المقترحات الخاصة بتنمية الإطار التنظيمي والتشريعي. وعلى المستوى المحلي، فإن أجهزة المياه الخاصة بأحواض الأنهار وجمعيات المنتفعين هي-كما رأينا- أجهزة للعمل المنسق، يتم من خلالها اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز إدارة الطلب على المياه.

وبالرغم من أن مختلف الأطراف الفاعلة يمكنها عرقلة تطبيق إجراءات إدارة المياه، وخاصة الفلاحون، الذين يسعون-شأنهم شأن المنتفعين الآخرين- إلى الحد من التكلفة المباشرة لما يحصلون عليه من المياه، إلى أقل مستوى، فإن السبب الأساسي للمقاومة يرجع، في غالب الأحيان، إلى الجهل بالمسائل محل الخلاف والجهل بإمكانية إحراز التقدم، ويمكن للإجراءات الرامية إلى رفع كفاءة استخدام المياه أن تمكنهم من تحديث الأساليب الفنية للري وزيادة دخل المزرعة، وهذا هو سبب الأهمية الشديدة للجهود المبذولة من أجل زيادة الوعي وتفسير الأوضاع. ثم إن توفير التدريب للمتخصصين في مجال الزراعة، والفنيين والمشتغلين في القطاع المائي بشأن أساليب وقضايا إدارة الطلب على المياه، يمكن أن يمثل دافعا رئيسيا لظهور استراتيجيات مائية جديدة أكثر تكاملا وأكثر اقتصادا في الاستهلاك. ولقد ساعدت الخطوات الإبداعية التي تم اتخاذها من جانب العديد من البلدان، على تطوير أساليب إدارة الطلب على المياه في المجال الزراعي.

التوعية والتثقيف في مجال توفير المياه في قبرص

في قبرص، جرى تنظيم حملات لزيادة الوعي العام من خلال الإعلانات، والمقالات الصحفية، وتعميم الكتيبات، والملصقات، الخ. وكان للبرامج الأسبوعية التي قامت بإذاعتها وزارة الزراعة عن طريق الإذاعة والتلفزيون والتي استهدفت الفلاحين، إلى جانب الإعلانات الخاصة بالاقتصاد في استهلاك المياه، نتائج مواتية للغاية.

وقامت وزارة الزراعة بتنظيم دورات تدريبية حول إرشادات الري وتخطيطه، الأمر الذي أدى إلى تحسين إدارة الطلب على المياه.

المصدر: (Iacovides 2007)، التقرير الوطني حول متابعة التقدم، وتعزيز سياسات إدارة الطلب على المياه في قبرص، وقد نشر التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الغذاء العالمي، والخطة الزرقاء، (2007)

وعلى هذا، فإن إدارة الطلب على المياه هي عبارة عن الجمع بين الأدوات والنوايا، وبشكل يساعد

على تحقيق مزايا كبيرة وبخاصة في مجال الري. وإذا أردنا تحقيق ذلك، فإنه لا من الأخذ بمنهج تقدمية، قابلة للتكيف في كل حالة حسب الظروف المحلية، كما لا بد من اشتراك المنتفعين إلى أقصى درجة، ولا بد من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لزيادة وعي صانعي القرارات بالقضايا المطروحة، كما أن تواصل هذه التغييرات «الثقافية» وامتدادها إلى دول البحر المتوسط الأخرى يتطلب مساندة وتأييدا على أعلى مستوى من الدولة، وهو تأييد يمكن من خلاله تقديم إطار استراتيجي متنسق (مثل الخطة الوطنية لتحسين كفاءة استخدام المياه والتي طبقتها إسرائيل، أو الاستراتيجية الوطنية في تونس للاقتصاد في مياه الري). ويعتبر مثل هذا الإطار ضروريا لتنسيق الجهود وتأكيد الالتزام المستمر مع الزمن.

وكانت توصيات ورشة العمل الإقليمية الثالثة، حول المياه والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط (سرقسطة 2007) والتي تم تقديمها إلى السلطات العامة الوطنية في دول البحر المتوسط، والتي أقرتها الدول الأطراف في اتفاقية برشلونة الموقعة في يناير 2008، قد أبرزت الحاجة إلى جعل إدارة الطلب على المياه إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية، واتخاذ إجراءات لتعزيز تلك الإدارة، والتنسيق بين مختلف عناصرها، فضلا عن إجراءات المتابعة والتقييم في السياسات القطاعية المختلفة - وخصوصا السياسة الزراعية - وسياسات قطاع الطاقة، والسياحة، والبيئة، وإدارة المناطق. وكان البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء الزراعة والثروة السمكية في الدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لحوض البحر المتوسط (سيام) (سرقسطة، فبراير 2008) قد أبرز ضرورة تبني نهج يركز على التحكم في الطلب وتحديث البنية التحتية، من أجل تحسين كفاءة إدارة الطلب على المياه في مجال الزراعة بالبحر المتوسط.

وإلى جانب إدارة الطلب، فإن إجراءات تنمية إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في قطاع الري تعتبر مجالا للاحتتمالات المفتوحة، حيث تقوم بعض الدول المتوسطية (أسبانيا، قبرص، مالطة، مصر، تونس، سوريا) باستكشاف الأمر وتشجيعه إلى حد كبير، بل إنه أصبح أولوية حكومية (كما هو الحال في إسرائيل وإيطاليا). ويتطلب هذا النظام أن يتم تخزين المياه قبل إعادة استخدامها، وأن تتم معالجتها بطرق موثوق بها قبل تخزينها، وإلا كانت المخاطر الصحية، وأخطار تلوث التربة، هائلة. لكن الأمر يتوقف في نهاية المطاف على قبول الفلاحين والمستهلكين.

يأخذ في الاعتبار إدارة الطلب على المياه في القطاع الزراعي

مقتطفات من توصيات ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول المياه والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، والتي قدمت إلى السلطات العامة الوطنية في دول البحر المتوسط:

- < لا بد من اعتبار إدارة الطلب على المياه إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية، ولا بد من اتخاذ إجراءات لضمان احتواء السياسات القطاعية المختلفة على عناصر هذه الاستراتيجية، وخصوصا السياسة الزراعية، فضلا عن إجراءات المتابعة والتقييم.
- < يجب وضع أهداف وطنية لتحسين كفاءة نقل المياه واستخدامها، ويجب حشد مختلف الأدوات والآليات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. (سواء كانت تلك الأدوات تنظيمية، أو معيارية، أو فنية، أو خاصة بتحديد الأسعار، أو مالية، أو تعاقدية، أو سوقية).

- < تشجيع مشاركة ومساءلة كافة الأطراف المعنية بإدارة الطلب على المياه (سواء كانت جهات عامة، أو أكاديمية، أو خاصة أو جمعيات) وبخاصة في حالة جمعيات المنتفعين الزراعيين.
- < يجب اتخاذ إجراءات لتشجيع الفصل بين الدعم الزراعي والإنتاج - وبخاصة الإنتاج الزراعي عن طريق الري - بغية التقدم نحو تحقيق الأهداف البيئية.
- < يجب بذل كل الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بين الجمهور، وتثقيف المنتفعين في مجال إدارة الطلب على المياه، من خلال البحث عن أساليب جيدة، في هذا المجال وتحديثها وتنفيذها وتطويرها وبخاصة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة في مجال الزراعة.
- < يجب تقييم أي تقدم يتم إحرازه في مجال إدارة الطلب على المياه، ويجب اتخاذ إجراءات وفقا لذلك مع مراعاة وضع إدارة المياه ضمن أنظمة معلومات المياه، وتوثيق المؤشرات المشتركة الملائمة

المصدر: الخطة الزرقاء (2007).

مقتطفات من البيان الصادر عن الاجتماع السابع لوزراء الزراعة للدول الاعضاء سيهيام (سرقسطة 4 شباط / فبراير 8002)

بالنظر إلى السمات الجغرافية والمناخية للبلدان المتوسطة، فإن تنمية القطاع الزراعي بها يعتمد إلى حد كبير على توافر موارد المياه اللازمة للري. ويعد تحفيز الزراعة المروية المستدامة والتنافسية، بمثابة عامل يمكن من خلاله زيادة الإنتاجية الزراعية، بما يعزز الأمن الغذائي ويرفع جودة الغذاء؛ وينمي الاقتصاد والقطاع الصناعي، ويلعب الري دورا اجتماعيا كبيرا في المناطق الريفية.

ولا يعتبر الماء مجرد عامل فحسب من عوامل الإنتاج الزراعي، ولكنه أيضا عنصر ضروري للتنمية البشرية والاقتصادية عموما. ويعتبر الحصول على مياه شرب تتوفر فيها الجودة من الأولويات التي لا بد من ضمانها، ويجب ضمان التناسق بين سياسة الموارد المائية والسياسة الزراعية، ويمكن توجيه الإنتاج الزراعي القائم على الري نحو إنتاج محاصيل متخصصة من أجل التصدير، أو إنتاج سلع غذائية رئيسية لإمداد السوق المحلية، وضمان الأمن الغذائي وجودة الأغذية. وإن هذين الخطين الإنتاجيين يخلقان عوامل خارجية إيجابية وسلبية، يجب أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات ذات الصلة، والتي تتضمن أيضا إجراءات خاصة بحماية وتشجيع المنتجات الخاصة بالأغذية المتوسطة، ولا بد أن تراعى خصائص البيئة وخصائص المناطق الطبيعية المرتبطة بتلك المنتجات.

ونظرا لأن الماء يعتبر من الموارد النادرة، فمن الحتمي وضع سياسات لرفع كفاءة إدارة المياه في الزراعة المتوسطة، ليس بهدف زيادة عرض هذا المورد فحسب -من خلال إجراءات تتضمن استغلال موارد بديلة- ولكن أيضا عن طريق وضع نهج يركز على التحكم في الطلب، وعلى هذا لا يمكن وضع سياسة ري ملائمة، ما لم تكن هناك مشاركة فاعلة من جانب المنتفعين وجمعياتهم، ولا يتأني تشجيع إجراءات تطوير الري، إلا إذا تم تشجيع الاستثمارات الخاصة وإجراءات تثقيف المنتفعين.

ويرتبط التوسع في الري بمدى توافر الموارد المائية وتأثيرها على البيئة. ويمكن أن يتمخض الإفراط في استخدام مياه الري عن تدهور حالة التربة، وظهور مشكلات الملوحة فيها، أو ارتفاع منسوب المياه الجوفية، والتصحر.

ويعتبر تبادل المعلومات وتنسيق الجهود بشأن آليات التعاون في هذه المجالات أدوات أساسية لوضع سياسات ري وطنية تتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية الخاصة بكل دولة.

المصدر: النص الكامل للبيان متاح باللغة الفرنسية على الموقع التالي www.ciheam.org

المياه الفعلية: فكرة لتوجيه السياسات الزراعية؟

على خلاف المياه، يمكن الاجتار في السلع الزراعية الأساسية، وتبادلها عبر مسافات طويلة. وعلى هذا تنشأ أسئلة حول الموارد المائية والغذاء على مختلف المستويات، ويمكن للتجارة الدولية في السلع الزراعية الرئيسية أن تؤثر على الإدارة المحلية للمياه إلى حد كبير. إن القياس الكمي لتدفقات المياه الفعلية المرتبطة بالسلع الزراعية الرئيسية التي تقوم باستيرادها أو تصديرها جميع البلدان المتوسطة، تبرز الأهمية الكمية لتلك التدفقات، مقارنة بالموارد المائية المتاحة في تلك البلدان، وميزة فكرة المياه الفعلية أنها يمكن أن تتخذ كأداة للتحليل، وصنع القرارات، عند إدارة العجز في المياه، كما يمكن أن تتخذ كأساس لتوجيه السياسات الزراعية.

أسلوب مجازي لتحفيز المناقشات حول أهمية الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي:

استخدام اصطلاح المياه كاصطلاح مجازي، أطلقه J. A. Allan (1993) لتوضيح كيف تقوم الدول التي تصارع المشكلات الكبيرة في المياه، وبخاصة في الشرق الأوسط بالتخفيف من تلك المشكلات من خلال تجارتها في السلع الزراعية مع بقية دول العالم، وهو الأمر الذي يوفر لها إمكانية الحصول بصورة غير مباشرة، ومرنة، وغير مكلفة نسبياً، على الموارد المائية المتاحة على المستوى العالمي، وإن الفكرة في ذاتها تطرح رؤية ثابتة للانتقال المتواتر من مرجعية الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، إلى مرجعية الأمن الغذائي.

وبهذا يتم نقل الماء افتراضياً، من الدول المصدرة للسلع الزراعية، إلى الدول المستوردة لها، من خلال التجارة في السلع، لأن إنتاج تلك السلع في الدول المصدرة يتطلب استهلاك كميات معينة من الماء، ويعتبر الماء الافتراضي المتضمن في السلعة المستوردة أو المصدرة كمية من الماء تم استهلاكها في فترة إنتاج هذه السلعة، وبالنسبة للسلع الزراعية، حيث تبلغ نسبة التجارة حوالي 90% في الماء الذي يتم الاجتار فيه بشكل افتراضي على مستوى العالم، فإن الماء الافتراضي هو الماء الذي تبخر بفعل المحاصيل، وبهذا يمكن التمييز بين عنصرين من عناصر المياه الافتراضية: الماء الأخضر الافتراضي الذي يأتي من مياه الأمطار، والماء الأزرق الافتراضي (انظر شكل 1).

وكانت فكرة المياه الافتراضية قد ظهرت في بداية الأمر في مساحة جغرافية محدودة، ولكنها اجتذبت بعد ذلك اهتمام مراكز ومنظمات البحث العالمية (بما فيها جامعة Delft، والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس العالمي للمياه)، وقد بذلت جهود

جبارة في مجال البحوث للتوصل إلى إحصاءات تتضمن أرقاماً تتعلق بتدفق المياه الافتراضية عبر دول العالم. لتقييم تأثير إدارة موارد المياه على الصعيدين المحلي والعالمي. وتم اقتراح عدة تعريفات وطرق حسابية عكست رؤى مختلفة للفكرة وتطبيقاتها.

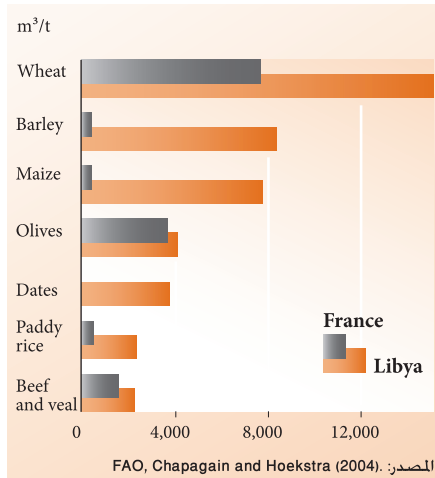
إنتاج 1 كجم من القمح في منطقة المتوسط، يتطلب كمية من المياه تتراوح ما بين 400 لتر- 8000 لتر من المياه:

كانت أول محاولة لحساب كمية تدفق المياه الافتراضية التي ترتبط بالسلع الزراعية المستوردة أو المصدرة من جانب جميع الدول المتوسطية الساحلية قد أجريت خلال الفترة من 2000 إلى 2004 (Fernandez 2007). وقد اعتمد اختيار السلع للتحليل على معيارين: أهميتها في تجارة المياه الافتراضية فيما يتعلق بدول البحر المتوسط، وقيمتها الاستراتيجية بالنسبة للأمن الغذائي. وكانت السلع التي وقع عليها الاختيار بناء على ما تقدم (القمح، الشعير، الذرة، فول الصويا، الزيتون، اللحم البقري) والمحاصيل التي تتميز بها دول بعينها (التمور بالنسبة للجزائر مثلاً) تمثل 70% من حجم الماء الافتراضي الذي تم الأجار فيه من خلال تجارة السلع الزراعية من وإلى دول البحر المتوسط.

وقد تم تحديد المحتوى الافتراضي للمياه في المنتجات الزراعية، من خلال محاكاة احتياجات المحاصيل من المياه باستخدام نموذج توازن المياه (CropWat) والذي يمكن من خلاله التمييز بين المدخلات من الماء الأخضر والماء الأزرق. وقد تم تحديد المحتوى الافتراضي للمياه في لحم الأبقار بحساب كمية الماء اللازم لإنتاج المحاصيل التي تشكل غذاء رئيسياً للحيوانات. ونظراً لأن تعريف مقطوعية الغذاء التقليدي لكل دولة اثبت انه معقد للغاية، فإن تحديد كميات تدفق الماء الافتراضي المتعلق بالتجارة في لحوم الأبقار كان يعتمد على العمل الذي قام به (Chapagain and Hoekstra) حول محتوى الماء الافتراضي في اللحوم، مع ذكر أرقام محددة لكل دولة من الدول المعنية.

شكل بياني 5 محتوى الماء الافتراضي لكل محصول، 2004

إن كمية المياه المستهلكة في إنتاج سلعة زراعية، تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف طبيعة السلعة، واختلاف الدولة المنتجة (انظر شكل بياني 5). فالظروف المناخية تؤثر على بحر المحاصيل، ويعتمد الإنتاج على العديد من العوامل الطبيعية، والفنية، والاجتماعية - الاقتصادية. وكمية المياه اللازمة لإنتاج 1 طن من القمح، تختلف مثلاً، من 450 متراً³ (في فرنسا) إلى 7850 متراً³ (في ليبيا)، والكمية اللازمة لإنتاج 1 طن من اللحوم البقرية هو عشرة أضعاف أعلى متوسط.



ولقد تم حساب تدفق الماء الافتراضي، الذي يدخل في تجارة السلع الزراعية التي وقع عليها الاختيار، على أساس الإحصاءات التجارية

لمنظمة الأغذية والزراعة (من والى دول البحر المتوسط) ومحتويات المياه الافتراضية لتلك السلع. وقد تم تقدير الواردات على أساس كميات الماء التي تحتاج إليها الدولة المستوردة كي تنتج ما قامت باستيراده. وبإتباع هذه المنهج يمكن تحليل تبعات تدفقات المياه الافتراضية على الموارد المائية. والأمن الغذائي. في الدول المستوردة. (والوفورات في المياه) التي حققتها تلك الدول عن طريق استيراد سلع زراعية بدلا من إنتاجها بنفسها. وتقييم تلك التبعات.

منطقة البحر المتوسط هي منطقة تستورد كميات كبيرة من المياه الافتراضية

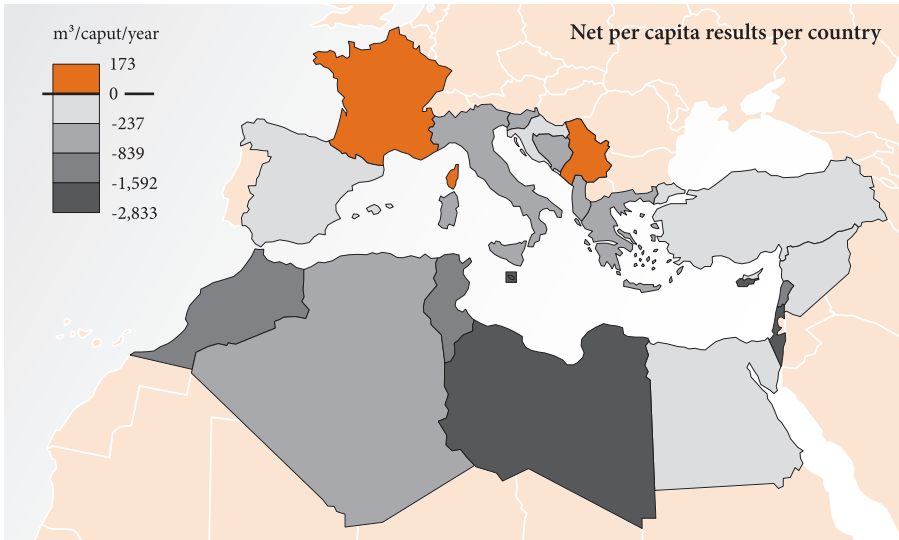
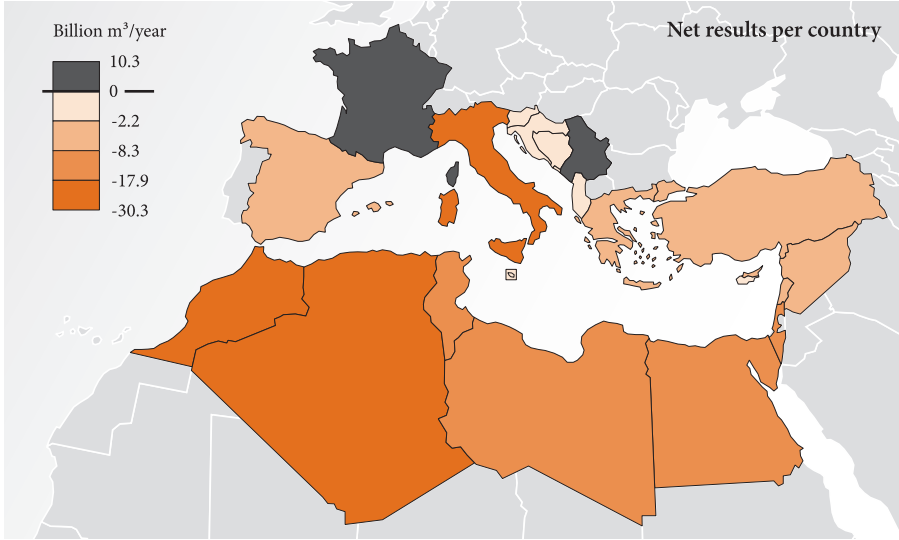
إذا ما أخذنا منطقة البحر المتوسط ككل. بدولها الساحلية الإحدى والعشرين. فإنها تعتبر مستوردا صافياً للمياه الافتراضية منذ عام 1990 من خلال تجارة السلع الزراعية مع بقية العالم. وتعتبر جميع الدول الموجودة في جنوب وشرق منطقة المتوسط دولا مستوردة. وتأتي ليبيا في الصدارة. حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الافتراضية 2 800 م³ في السنة. وإذا أخذنا كافة المنتجات التي تم تحليلها كأساس لدراستنا. فإن واردات المياه الافتراضية المرتبطة بالواردات الزراعية الصافية والخاصة بدول البحر المتوسط مجتمعة تصل حاليا إلى 140 كم³ في السنة. أي أكثر من 75% من طلب تلك الدول على مياه الري. وتعتبر فرنسا. وصربيا. والجيل الأسود. الدول الوحيدة التي تعتبر مصدرة صافية خلال الفترة من 2000 إلى 2004 (انظر خريطة 4). كما أن تدفقات استيراد وتصدير المياه الافتراضية الخاصة بالمنتجات النباتية (220 بليون متر³ سنويا) اكبر بكثير من تلك المتعلقة بالتجارة في اللحوم البقرية (20 بليون متر³ سنويا).

إن دول جنوب وشرق المتوسط ككل. باعتبارها دولا مستورة في حقيقة الأمر وهي حقيقة تؤكدتها الطريقة المستخدمة في تقييم واردات المياه الافتراضية- أمر مرتبط ارتباطا وثيقا بندرة الموارد المائية لديها. وفي بعض البلدان مثل مالطة وليبيا وإسرائيل وتونس والجزائر وقبرص نجد أن واردات المياه الافتراضية المرتبطة بالواردات من الحبوب وفول الصويا تزيد بكثير عن الموارد المائية الوطنية المستغلة. وكميات الماء المستهلكة على المستوى الوطني لإنتاج نفس المحصول (انظر شكل بياني 6) وبالرغم من ذلك. فهناك بعض البلدان التي تعاني من ضغط شديد على الموارد المائية. تقوم بتصدير حصة كبيرة من مياه الري لديها (سوريا وإسرائيل) (انظر خريطة 5).

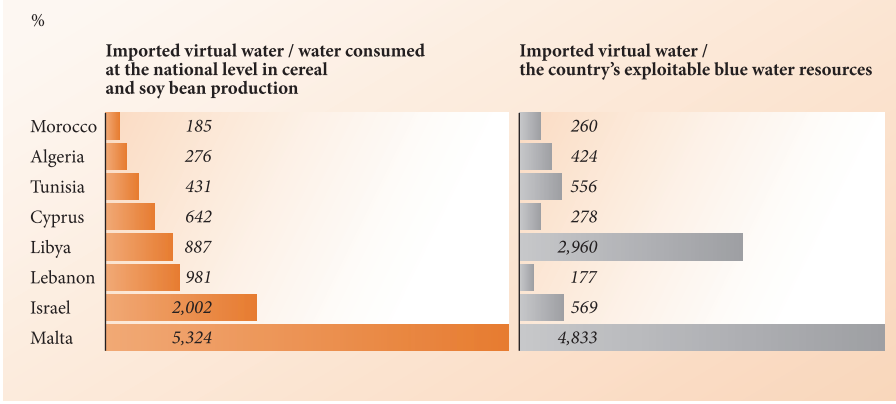
وقد أوضح تحليل حصص الماء الأخضر والأزرق والمياه الافتراضية. في إجمالي الطلب الكلي على المياه في الدول المتوسطية بالنسبة للزراعة والغذاء (انظر شكل بياني 7) وبالنسبة للطلب على الغذاء في تلك الدول (انظر شكل بياني 8) ما يلي:

- < أن الماء الأخضر والمياه الافتراضية تمثل الجزء الأكبر من الطلب على المياه في مجال الزراعة والغذاء في جميع الدول المتوسطية تقريبا. باستثناء مصر. (وبهذا فإن تلك الدول تمثل 80% من هذا الطلب على مستوى الدول المتوسطية).
- < أن المياه الافتراضية وحدها تغطي الشطر الأكبر من الطلب على الغذاء في مالطة. وليبيا. وإسرائيل. وقبرص. ولبنان.

خريطة 4 النتائج الصافية من تدفقات المياه الافتراضية، حسب كل دولة، والمتعلقة بتجارة الحبوب، وفول الصويا، والزيتون، ومنتجات المحاصيل النوعية، واللحم البقري والعجالي (البتلو)- متوسط الفترة من 2004-2000.

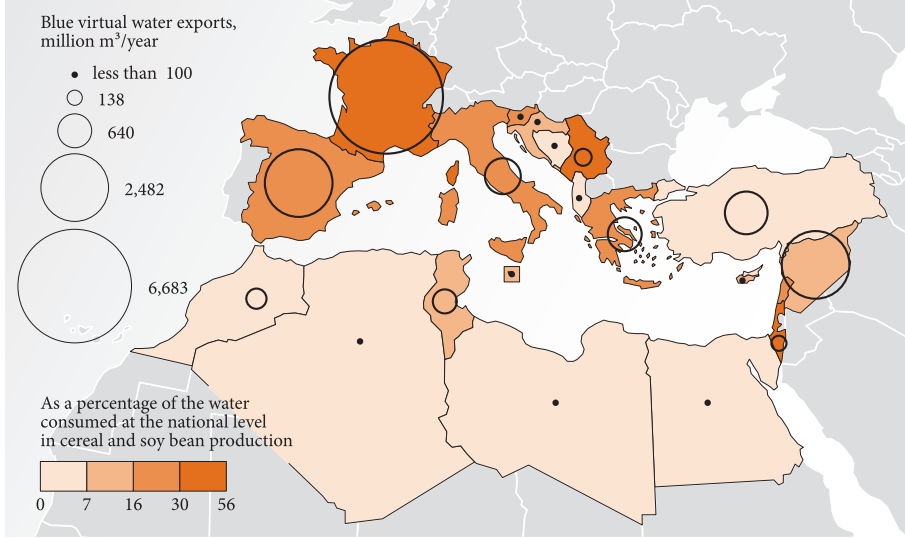


شكل بياني 6 واردات المياه الافتراضية المرتبطة ب واردات الحبوب وفول الصويا. متوسط الفترة من 2004-2000.



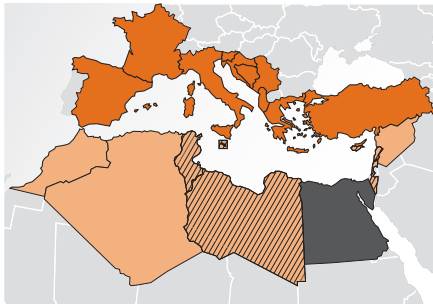
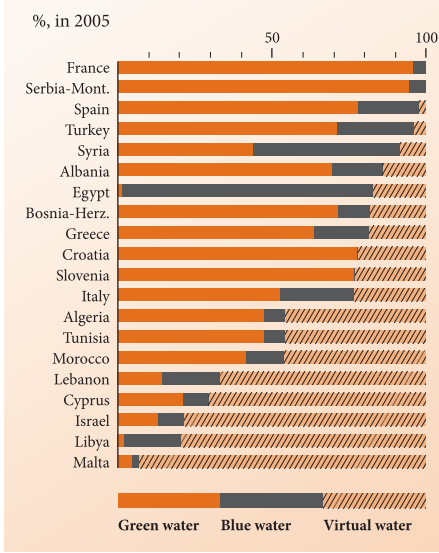
المصدر: منظمة الاغذية والزراعة. والخطة الزرقاء (2008).

خريطة 5 نصيب مياه الري للدول المتوسطية. الذي يتم تصديره عن طريق الصادرات الإجمالية للحبوب وفول الصويا. متوسط الفترة من 2004-2000

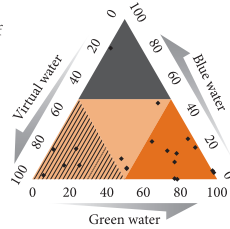


المصدر: منظمة الاغذية والزراعة.

شكل بياني 8 أنصبة المياه الخضراء، والزرقاء والافتراضية في الطلب الصافي على الغذاء، في الدول المتوسطية.

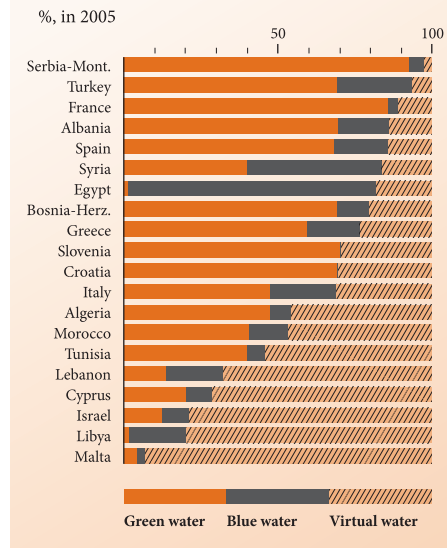


N.B.: The virtual water demand is equivalent here to the quantities of virtual water imported via gross imports of cereals, soy beans, olives, specific crop products and beef and veal over the 2000-2004 period. The respective shares of blue, green and virtual water are thus calculated in relation to the countries' overall water demand for agriculture and food, irrespective of the final destination of the agricultural commodities (consumed at the national level or exported).

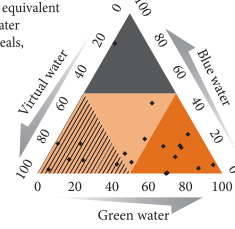


المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، والخطة الزرقاء (2008).

شكل بياني 7 أنصبة المياه الخضراء، والزرقاء والافتراضية في الطلب على المياه من أجل الزراعة والغذاء، في الدول المتوسطية.



N.B.: The virtual water demand is equivalent here to the quantities of virtual water imported via gross imports of cereals, soy beans, olives, specific crop products and beef and veal over the 2000-2004 period. The respective shares of blue, green and virtual water are thus calculated in relation to the countries' overall water demand for agriculture and food, irrespective of the final destination of the agricultural commodities (consumed at the national level or exported).



المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، والخطة الزرقاء (2008).

بالرغم من وجود انقسام حقيقي بين الدول الموجودة في شمال المتوسط. ودول جنوب وشرق المتوسط فيما يتعلق بصورة التجارة في المياه الافتراضية. فإن هناك بعض الاستثناءات المتعلقة بالعوامل الطبيعية. أيضا بالتجارة واستراتيجيات الأمن الغذائي والتي تؤثر على استخدامات المياه. وتدفقات المياه الافتراضية. وفي سوريا. كان لتطبيق خطة تنمية ضخمة للري -تعتمد بصفة أساسية على استغلال موارد المياه السطحية الخارجية من تركيا. وتتضمن تكثيف استخدام المياه الجوفية- أثر هائل في حدوث نمو كبير في الإنتاج الزراعي. وفي الصادرات في الفترة من 1990 إلى 2000. وبالرغم من محدودية الموارد المائية الداخلية لديها. وبخاصة محدودية موارد الماء الأخضر. فإن سوريا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة الدول المتوسطة المصدرة للمياه الافتراضية بسبب صادراتها من الحبوب. حتى لو كان صافي الميزان سلبيا خلال الفترة من 2004-2000. أما إجمالي صادرات المياه الافتراضية المرتبطة بتلك الصادرات (تعادل 160 متر³ للفرد في السنة) فيتكون بصورة أساسية من الماء الأزرق (حوالي 90%) وعلى هذا تتضح حدود الري (الرقم بالنسبة لدول المتوسط ككل 50%).

وتعتبر أسبانيا وإيطاليا مستوردين صافيين للمياه الافتراضية. إذا ما نظرنا إليهما ككل. في حين نجد أن متوسط نصيب الفرد من موارد المياه مرتفع نسبيا (2 700 م³ و 3 340 م³ للفرد في السنة لكل منهما على التوالي). وهو يقترب من المستوى المسجل في فرنسا (3 350 متر³ للفرد في السنة). أما أسبانيا. فهي تأتي في مقدمة الدول المصدرة للمياه الافتراضية في المتوسط. عندما يتعلق الأمر بالمياه الافتراضية الخاصة بتجارة اللحوم. حيث يستمد جزء كبير من هذا الحجم من واردات أعلاف الماشية.

المياه الافتراضية. أداة إضافية في عملية اتخاذ القرار.

كان الغرض من هذا العمل الأولي الذي يتم على المستوى المتوسطي. هو اختبار الأدوات المتاحة لتقييم تدفقات المياه الافتراضية وتحديد كمياتها. للبحث على التفكير وفتح باب النقاش. وتدعونا النتائج إلى إجراء تحقيقات متعمقة على كل دولة على حدة. ووفقا لنظرية المزايا النسبية. فإن فكرة المياه الافتراضية يمكن تسفر عن التأكيد على المكاسب المرتقبة من نقل المياه الافتراضية فيما يتعلق بكفاءة حشد موارد المياه. وتوزيعها. والانتفاع بها. ومن خلال استيراد السلع غذائية الأساسية ذات الأسعار المنخفضة في الأسواق العالمية. فإنه يمكن للدول التي تعاني من مشكلات في موارد المياه التخفيف من الضغوط على مواردها المائية وأو القيام بحشد مواردها المائية لاستخدامها اقتصاديا أمثل. إما في القطاع الزراعي من خلال التركيز على محاصيل الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى. من خلال تعزيز قطاعات أخرى مثل قطاع الصناعة أو السياحة. وتحقق وفورات المياه من تجارة المياه الافتراضية ليس في الدول المستوردة فحسب. ولكن على المستوى العالمي أيضا بناء على التفاوت في الإنتاجية بين الدول المصدرة والدول المستوردة. ويمكن أن يكون لنقل المياه الافتراضية أيضا نتائج بالنسبة للدول المصدرة. لأن حشد مواردها المائية بدرجة كبيرة. يمكن أن يسبب توترات بين المنتفعين وتدهورا في البيئة (من الأمثلة الدالة على ذلك الاستهلاك المفرط لمنسوب المياه الساحلية في جنوب أسبانيا لري الحاصلات البستانية للتصدير).

وعلى أية حال. فإن تحديد كميات تدفقات المياه الافتراضية يعتبر ذا أهمية تحليلية أساسا. وتوقف قيمته التقريرية على الإطار الذي تم اختياره للتحليل. أما بالنسبة للزراعة فهي أساسا وسيلة

لتوضيح التفاعل بين السياسات الزراعية والسياسات المائية، وتأثيرها على استخدام موارد المياه المختلفة في الدول. وتختلف درجة اندماج السياسات الزراعية في السياسات الإقليمية، والأهداف الخاصة بمجالات الأمن الغذائي. كما تختلف التجارة والبيئة من دولة لأخرى. وتحدد هذه العوامل نوع المؤشرات ذات الأولوية والمستوى الملأئم الذي يجب إجراء التحليل عنده. وعلاوة على ذلك فإنه يجب أخذ البعد الاجتماعي للزراعة في الحسبان. عند وضع استراتيجيات إستيرادية. ويجب تحليل تدفقات المياه الافتراضية وتأثيرها، في السياق الخاص بكل دولة، وعلى المستويات الملأئمة. وفي هذا الصدد، يتضح من فكرة المياه الافتراضية أن إدارة المياه، ومسائل توزيعها، لا تقتصر على مصادر المياه وحدها. حيث إن هناك عدداً من العوامل تحدد مستوى الانتفاع بالمياه عند مصادرها، وهي عوامل خارجية. "ومائية- اقتصادية" من حيث طبيعتها (Allan, 2003).

وأخيراً، فإنه لا بد من توضيح ميزة التفرقة بين الماء الأخضر، والماء الأزرق، في تجارة المياه الافتراضية لأنه بالرغم من اعتماد كل منهما على الآخر من الناحية الطبيعية، إلا أن لهما مدلولات مالية واقتصادية مختلفة، والأخذ بفكرة المياه الافتراضية يعيدنا إلى مناقشة كيفية توزيع المياه بين الزراعة المطرية والزراعة المروية، ومن خلال إلقاء الضوء على عملية نقل المياه الافتراضية وتحديد كمياتها- والتي أثبتت أنها وسيلة للمشاركة بحكم الأمر الواقع (de facto) في الموارد المائية الموزعة بصورة غير متساوية حول العالم، وخاصة في منطقة البحر المتوسط. فإن فكرة المياه الافتراضية، لهذا السبب، يمكن استخدامها كأداة إضافية من أدوات صنع القرار.

من اجل رؤية عالمية شاملة للمياه

في دول البحر المتوسط، تستهلك الزراعة حوالي ثلثي الطلب على الماء الأزرق وحوالي 90% من إجمالي الطلب على المياه، بما في ذلك الماء الأخضر الذي يتم الحصول عليه من خلال مياه الأمطار، والمياه الافتراضية التي يتم الحصول عليها من واردات الأغذية. وعلى هذا، فإن قضية المياه في منطقة المتوسط هي قضية زراعية، وقضية أمن غذائي في المقام الأول (والعكس بالعكس) وهو أمر يجب فهمه فيما يتعلق بإنتاجية المياه من الزراعة المطرية والزراعة المروية، واتجاهات النظم الغذائية، وتحسين الميزان التجاري في الأغذية- الزراعية إلى أقصى حد ممكن، وبالاختصار أهداف الأمن الغذائي للسياسات الزراعية، ولا يمكن تحديد هذه الأهداف إلا من خلال رؤية عالمية شاملة للمياه، تنأى عن المفهوم الكلاسيكي للمياه الزرقاء التي يمكن جمعها واستغلالها، وأن تُعنى بالأشكال الأخرى للموارد المائية: أي المياه الخضراء، والمياه الافتراضية، وفي بعض الدول المتوسطة حيث تغطي المياه الخضراء والمياه الافتراضية الجزء الأكبر من الطلب على الغذاء، نجد أن قضايا الري ذات طبيعة اقتصادية أو استراتيجية غالبية. ويصبح الهدف تحديداً هو تصدير السلع الزراعية التي لها قيمة مضافة عالية، أو التخفيف من الآثار السلبية لحالات الجفاف المتواترة.

لقد أرست أبحاث الخطة الزرقاء، قاعدةً لتقييم مدى الخسائر والانتفاع القاصر بالمياه الزرقاء، في كل قطاع من القطاعات، فضلاً عما يمكن إحرازه من تقدم -من خلال الإدارة المثلى للطلب على المياه والتي لا بد- من خلال الجمع بين الأدوات والأهداف- أن تصبح أولوية سياسية في المنطقة المتوسطة. ثم إنه يمكن الاقتصاد بنسبة 25% من الطلب على مياه الري ومن خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين كفاءة نقل المياه وري الأراضي.

لكن فكرة الاستخدام الرشيد للمياه، يجب أن يتم التوسع فيها لتشمل الزراعة المطرية بأسرها، التي تستخدم الجزء الأكبر من موارد المياه الطبيعية، ويمكن استخدام الماء الأخضر لتحقيق نتائج أفضل من خلال إجراءات الحفاظ على المياه والتربة، والعمل على إدارة مياه الفيضان، ومجاري السيول، وحصاد المياه، أو اتخاذ إجراءات خاصة بتكييف أنواع المحاصيل حسب احتياطات المياه في التربة.

إن التحليلات الاستراتيجية والاستشراعية التي تجرّبها الدول المتوسطة بغرض دراسة وسائل وأساليب تطوير المساحات المروية، وتسهيل التحكم حول توزيع موارد المياه داخل قطاع الزراعة، أو فيما بين قطاعات الاستخدام المختلفة - ومن ثم إدراج الاحتياجات البيئية- لا بد أن تأخذ في الحسبان، الفرص التي توفرها تنمية موارد مياه "غير تقليدية" مثل إعادة استخدام المياه العادمة (waste water) المعالجة، وعلاوة على ذلك، فإنه لا بد من العمل من أجل ضمان تأمين الواردات الغذائية في منطقة المتوسط، والتي تعتبر في طبيعة المناطق المستوردة للحبوب في العالم، لمواجهة العجز في المياه، ومخاطر الأمان الغذائي.

إن التأثير المتوقع للتغيرات المناخية على منطقة البحر المتوسط، يجعل تكييف السياسات المائية والزراعية للدول الساحلية من الأمور البالغة الأهمية، بحيث تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من مواجهة التحدي الثلاثي: إشباع الاحتياجات البشرية، والعمل على التنمية، والحفاظ على البيئة.

المراجع

Aït Kadi (M.), Benoit (G.) et Lazarev (G.) (Conseil général du développement agricole), *L'Union pour la Méditerranée face aux crises alimentaire, de l'eau et du climat. Dix propositions concrètes pour une Euro-Méditerranée durable*, Rabat, 2008

Allan (J.A.), "Fortunately there Are Substitutes for Water Otherwise our Hydro-Political Futures Would Be Impossible", in Overseas Development Administration (ODA), *Priorities for Water Resources Allocation and Management*, ODA, London, 1993, pp. 13-26

Allan (J.A.), "IWRM/IWRAM: A New Sanctioned Discourse?", Occasional Paper 50. SOAS Water Issues Study Group, London, School of Oriental and African Studies, University of London, 2003

Benoit (G.) & Comeau (A.) (Plan Bleu) (ed.), *Méditerranée, les perspectives du Plan Bleu sur*

l'environnement et le développement, chapter on "L'eau", La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube

.2005

Blinda (M.) & Margat (J.) (Plan Bleu), "Ressources et demandes en eau en région - méditer

ranéenne, situations et perspectives", communication presented to the 13th World Water

.Congress, Montpellier, 1-4 September 2008

Blinda (M.) & Thivet (G.) (Plan Bleu), "Facing water stress and shortage in the

.(Mediterranean", Blue Plan Notes, 4, 2006 (www.planbleu.org)

Blue Plan , *Les Perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée*, Sophia

.Antipolis, Blue Plan, 2008

Chapagain (A. K.) & Hoekstra (A. Y.), "Water footprints of nations", *Value of Water Research*

.Report Series, 16, Unesco-IHE, Delft, 2004

Chohin-Kuper (A.), Rieu (T.) and Montginoul (M) (2002), "Economic Tools for Water

Demand Management in the Mediterranean". Paper presented to the forum on "Progress in

.Water Demand Management in the Mediterranean", Fiuggi, 3-5 Oct. 2002

Ciheim, Déclaration finale de la VIIe réunion des Ministres de l'Agriculture et de la Pêche des

.(pays membres du CIHEAM, Zaragoza, 3-6 February 2008a (www.ciheim.org)

Ciheim, Mediterra 2008. The future of agriculture and food in Mediterranean countries, Presses

.de Sciences Po, Paris, 2008b

MEDITERRA 2009

Maquette_EN:Mediterra_2009_EN 13/03/09 7:59 Page 94

95

Dankers (R.) & Feyen (L.), Climate change impacts on river flow in Europe. Manuscript in

.preparation, 2008

Debaeke (P.), Bergez (J.-E.) & Leenhardt (D.) (INRA), Perspectives agronomiques et génétiques

pour limiter ou réguler la demande en eau d'irrigation, proceedings of the colloquium on

Gestion sociale et économique de l'eau, comment agir sur la demande", SHF, Paris," 17-

.October 2007, 2007 18

FAO, World Agriculture: towards 2015/2030, FAO, Global Perspective Studies Unit, Rome

.April 2000

Fernandez (S.) (ENGREF), Virtual water in the Mediterranean: an indicator to contribute to

analysing issues on water management and distribution? Presentation of the results of the

.(Blue Plan regional study, 2007 (www.planbleu.org)

Fernandez (S.) & Thivet (G.) (Blue Plan), "L'Eau virtuelle: quel éclairage pour la gestion

et

la répartition de l'eau en Méditerranée?", Les Notes du Plan Bleu, 8, 2008 (www.planbleu.org)

Hamdane (2007), Rapport national sur la gestion de la demande en eau en Tunisie, published

(in PNUE-PAM-Plan Bleu (2007

Margat (J.) (Plan Bleu), L'Eau des Méditerranéens: situation et perspectives, MAP Technical

.Report Series, Athens, 158, 2004

UNEP/WFP/Blue Plan (2007), Gestion de la demande en eau, progrès et politiques, proceedings

of the 3rd regional workshop on water and sustainable development in the Mediterranean

region, Zaragoza, 19-21 March 2007, MAP Technical Reports Series, 168, Athens, 2007

(www.unepmap.gr)

World Water Council, "E-Conference Synthesis: Virtual Water Trade - Conscious Choices

ملاحق

ملحق 1 كفاءة مياه الري في مختلف الدول المتوسطة.

الدولة	كفاءة النقل	كفاءة ري قطع الأراضي	الكفاءة الكلية
اسبانيا (ES)	81	76	62
فرنسا (FR)	90	78	70
إيطاليا (IT)	65	60	39
اليونان (GR)	80	70	56
مالطه (MT)	90	87	78
قبرص (CY)	95	95	90
سلوفانيا (SI)	90	60	54
كرواتيا (HR)	90	60	54
البوسنة والهرسك (BA)	90	70	63
البايا (AL)	68	70	48
إجمالي بلدان شمال المتوسط	75	69	52
تركيا (TR)	80	56	45
سوريا (SY)	80	69	55
لبنان (LB)	80	58	46
إسرائيل (IL)	83	90	75
مصر (EG)	80	47	38
ليبيا (LY)	90	70	63
تونس (TN)	80	72	58
الجزائر (DZ)	80	45	36
المغرب (MA)	83	58	48
إجمالي بلدان الجنوب وشرق المتوسط	81	54	44

المصدر: الخطة الزرقاء (2008).

الفصل 3

النظم الزراعية والتأقلم مع التغير المناخي

أعداد/ ماحي تابت عؤول، ورشيد بوسعود
(جمعية البيئة وبحوث المناخ، الجزائر)

بدأ القلق في الظهور حول التغير المناخي في بلدان المغرب العربي بعد أن ضرب الجفاف منطقة السهل (Sahel) في عام 1973. ومنذ ذلك الحين، توارت حالات جفاف شديد؛ وهي حالات تؤدي إلى ارتهاج عملية التنمية الزراعية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، بشكل متزايد، وتصبح مصدر قلق للدول والمجتمع العلمي والعديد من المنظمات مثل: (مؤسسة تقييم آثار التغيرات المناخية والتأقلم معها، والاتحاد الأوروبي للعلوم الجيولوجية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والمجلس الوطني للأبحاث العلمية، وصندوق حماية الحياة البرية (الخ)

وقد تم إحراز تقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة في فهم التغيرات المناخية، وتأثيرها من خلال المشروعات التي قام بها الصندوق الدولي للبيئة، والذي ساعد في بناء قدرات بلدان المغرب العربي لمكافحة الظاهرة (RAB/ 94/ G61 مشروع يديره المنتدى الاقتصادي العالمي) ويقدم الدعم الخاص بتجميع المحاطبات الوطنية الأولية والتي ورد ذكرها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالتغير المناخي، والتي تعهدت الدول الأطراف بتقديدها.

وتميل الإدارات الوطنية المعنية بالمناخ إلى تقديم بيانات، وليس دراسات، بشأن التغيرات المناخية في المنطقة. وكان العمل الذي تم إجازته في سياق المشروعات التي أدارها المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، أو معاهد الأبحاث الوطنية، والجامعات، ومختلف الجهات الاستشارية في المنطقة، قد وضع أساسا لما يلي:

- < تحليل الاتجاهات المناخية الأخيرة في الدول الثلاث.
- < إجراء توقعات حول المناخ في المستقبل.
- < تحديث التوقعات الاجتماعية والاقتصادية في المدى المتوسط.
- < وضع قوائم بانبعثات غازات الاحتباس الحراري، وتقييم المصادر المحتملة لتخفيف حدة هذه الانبعثات، واقتراح البدائل والإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المشكلة.
- < تقدير التأثيرات الكمية على الموارد المائية، والزراعة، والمناطق الساحلية، واقتراح بدائل وإجراءات خاصة بالتأقلم مع التغيرات المناخية.
- < تقييم التأثيرات النوعية للتغيرات المناخية على القطاعات الأخرى (الصحة، والطاقة، والمنظومة الحيوية، والمناطق الرطبة، الخ).
- < اقتراح إجراءات مؤسسية وتنظيمية لمواجهة التغير المناخي.

< القيام بدور فعال في أنشطة مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية UNFCCC حول التغير المناخي.

ويؤدى المناخ المتغير في بلدان المغرب العربي إلى تفاقم كوارث والويلات مثل: (الجفاف، التصحر، وانحسار الغابات، وتعرية التربة، والفيضانات، والموجات الحارة، وعودة ظهور الأمراض القديمة التي تتعلق بانتشار الفقر وندرة المياه)، التي تهدد الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي، ويتعين على المنطقة أيضا أن تواجه مشكلة وصول المهاجرين الأفارقة "الأشخاص النازحين لأسباب إيكولوجية" وهم ضحايا الكوارث الطبيعية والبيئية التي تدفعهم إلى اللجوء إلى مناطق جديدة أقل تعرضا للمخاطر. وتتضمن دراسة تأثير التغير المناخي في بلدان المغرب العربي أيضا التعامل مع القضايا المتعلقة باستدامة الموارد الطبيعية، وإجاءات أنظمة الزراعة، بالإضافة إلى تحليل القضايا السياسية والاجتماعية-الاقتصادية، موضوع الأخذ والرد، في مجال الأمن الغذائي واستقرار تلك الدول.

صورة بانورامية لقطاع الزراعة والموارد المائية

مقارنة بدول شمال المتوسط، تفتقر بلدان المغرب العربي الى الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية، ويتعين على كل هكتار اليوم إطعام ضعفي أو ثلاثة اضعاف عدد السكان الذي كان يطعمهم في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي. وفي عام 2003 كان متوسط مساحة الاراضي المنزرعة بالمحاصيل بالنسبة لكل عامل زراعي 3 هكتار في الجزائر و 2.2 هكتار في المغرب و 2.1 هكتار في تونس بالمقارنة بـ 12.5 هكتار في الاتحاد الاوربي، وتبلغ نسبة الفلاحين الذين تقل الحيازة لديهم عن 10 هكتار 73% من إجمالي عدد الفلاحين في تونس، وفي الجزائر 70%. وفي المغرب 82%. ويؤدي تفتيت الأراضي بهذا الشكل إلى انخفاض الإنتاجية، ويعرض الأوضاع الزراعية لمزيد من المخاطر. ففي تونس زاد عدد الحيازات الصغيرة التي تقل مساحة كل منها عن 5 هكتار، والحيازات التي تتراوح مساحتها ما بين 5-10 هكتار بنسبة 89%. 26% لكل منهما على التوالي، خلال الفترة من 1961-1994.

ووفقا للأرقام التي قدمتها الخطة الزرقاء (Benoit & Comeau, 2005)، كان متوسط الأنصبة السنوية من المساحة المخصصة للمحاصيل والكروم يتناقص بسبب الاجاءات المناخية في بلدان المغرب العربي (-9.6% في تونس، و-2% في الجزائر و- 1% في المغرب بالنسبة للمحاصيل و-5.0% في تونس، و-2.3% في الجزائر و صفر% في المغرب بالنسبة للكروم). أما مساحات مزارع الزيتون فقد أخذت في الزيادة (+6.0% في تونس، و +3.0% في الجزائر و +2.5% في المغرب).

وفيما يتعلق بجودة التربة في المنطقة، فإنها تندهور أيضا، ذلك أن التغيرات المناخية تُفاقم بوضوح من حدة عوامل التدهور الحالية (التعرية، وارتفاع نسبة الملوحة في التربة، وفقدان المواد العضوية، وتقلص مساحة الأراضي، والتصحر، وهلم جرا). وللأسف، فإن الأبحاث الحالية في بلدان المغرب العربي، مكرسة أكثر لموضوع استخدام الأراضي، أكثر من اهتمامها بمعرفة طبيعة الأراضي وكيف تؤدي وظيفتها، حيث إن هذه المعرفة أساسية لاستخدام الأراضي بكفاءة.

منظور متوسط المدى يثير القلق بالنسبة للأراضي

تؤدي حالة الأرض المتوسطة الجودة، مقترنة بالتوسع العمراني إلى الحد من إمكانية التوسع الزراعي المقيد الآن بالفعل، بسبب تصحر المناطق الريفية، والمناطق الجبلية، ومناطق الاستبس بسبب التغير المناخي، وتدهور النشاط الإنساني.

ويعتبر التوسع العمراني في بلدان المغرب العربي، من المشكلات التي تتطلب اهتماما خاصا من قبل السلطات العامة، والعناصر الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي الزحف العمراني على المناطق الساحلية، وهو أمر شائع الحدوث في جميع دول البحر المتوسط، إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للتوسع العمراني الملحوظ حول المدن الداخلية والقرى، بسبب الزيادة السكانية، وتزايد المضاربة من حدة الضغط على الأراضي، لأنها تؤدي إلى زيادة حالات شراء الأراضي من قبل أصحاب رؤوس الأموال، الذين يقومون باستخدامها في غير الأغراض الزراعية، وهي ظاهرة تمثل إحدى العقبات أمام الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي، ففي المغرب على سبيل المثال، وصل حجم انكماش المساحة المنزرعة بسبب انتشار العمران إلى 3 500 هكتار في العام ومن المقدر أن تتآكل الأراضي الزراعية بمعدل يصل إلى 70 000 هكتار أي 8.0% من الأراضي الزراعية المستغلة بحلول عام 2025، وقد تنكمش المساحة المنزرعة بمقدار 100 000 هكتار في الجزائر خلال نفس الفترة وبمقدار 25 000 هكتار في تونس. ويعتبر التراجع في المساحة الزراعية إلى جانب قضية الغذاء في بلدان المغرب العربي من القضايا التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، ففي حالة المغرب، والتي سيبلغ عدد سكانها 38 مليون نسمة بحلول عام 2020، سوف يصبح متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المستغلة 0.23 هكتار مقارنة بـ 0.34 هكتار في 2007، أي أنه سوف ينكمش بنسبة 32%. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإن التكلفة الاقتصادية يمكن أن تصل إلى 1.75 بليون درهم مغربي فيما يتعلق بخسائر الإنتاج، كما أن الأضرار الناجمة عن عدم صيانة المنشآت يمكن أن تصل إلى 2.24 بليون درهم مغربي¹.

بل إن ما هو أكثر من ذلك، أن عملية التصحر تمثل ظاهرة لا يمكن مقاومتها، خصوصا وأن وسائل مكافحة الظاهرة بوضعها الحالي، لا تزال محدودة للغاية، وأنه لا يمكن إلا من خلال استراتيجية واسعة النطاق إحداث تأثير على الاتجاه العام، حتى ولو للتقليل من حدة آثاره. وفي الجزائر، قام المركز الوطني للتقنيات المساحية (CNTS) بتقييم الظاهرة في مناطق الاستبس في البلاد في عام 1996 من خلال مسح شمل 13 مليون هكتار (70% من إجمالي مساحة الاستبس). وهناك 9 مليون هكتار تقريبا (أي حوالي 67% من المناطق التي قامت الدراسة بتغطيتها) تعتبر مناطق حساسة، أو ذات حساسية عالية، و 500 000 هكتار (أي حوالي 4% من المساحة التي قامت الدراسة بتغطيتها) قد تحولت إلى صحاري بالفعل. ووفقا للتقييم الذي أجراه في المغرب "عبد الله لعوبنه" (جامعة محمد الخامس) في عام 2001 على مساحة تبلغ 19 مليون هكتار تدهورت حالة التربة في أكثر من 17 مليون هكتار (94%) وكان التدهور متوسطا في 903 000 7 هكتار وشديدا في مساحة 8 316 000 هكتار، وفي تونس، فإن المنطقة الفاحلة في جنوب البلاد تواجه تصحرا شديدا، كما هو الحال في منطقة جفاره (Jeffara) حيث نجد أن الأراضي المتصحرة تغطيها كثبان رملية متحركة، ومنطقة نافزاوه (Nefzaoua) والتي تواجه ظاهرة اتساع الطبقات الملحية الرطبة (السبخة).

1. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ومصادر الأسماك، المعهد الوطني للعلوم الزراعية/ صندوق التنمية الزراعية، الرباط، المغرب، 2004.

بين تدخل الدولة والنهج التشاركي

كانت الدولة تقوم دائما بتوجيه السياسات الزراعية في بلدان المغرب العربي، من خلال القوانين الخاصة بالاستثمار في المجال الزراعي. وكان الاهتمام الرئيسي للسلطات العامة ينصب على تغطية الطلب المحلي بقدر الإمكان. لما يسمى بالأغذية الاستراتيجية؛ وقد برر ذلك تطبيق الإجراءات الحمائية، والدعم، والحوافز، وتنظيم السوق. وكان على المزارعين العمل بما يتماشى مع هذه الإجراءات بغية الحصول على مساعدات الدولة. ولا زالت الدولة تقوم بدور مسيطر لأسباب تاريخية، وحتى سنوات قليلة مضت. قَصرت الدولة دورها على إدارة الازمات (دفع تعويضات لزراع المحاصيل او تقديم الإعانات لمربي الحيوانات). وقد بدأت الدولة مؤخرا فقط بالانسحاب تدريجيا، مع تفويض المسؤولية أكثر وأكثر إلى زراع المحاصيل ومربي الحيوانات. وبالرغم من ذلك، وباستثناء بعض المزارع الكبيرة القليلة والتي تمتلك امكانات مالية كافية، فإن الغالبية العظمى من الفلاحين في بلدان المغرب العربي لا يمتلكون القدرة على تحديث مزارعهم أو التأقلم مع التغير المناخي. ويتعين على الدولة الاستمرار في التدخل لتوجيههم، وتشجيعهم على تحمل المسؤولية، وتقديم المساعدات الفنية والتنظيمية والتسويقية.

ويشار الى النهج التشاركي اليوم، على انه يتضمن مشاركة المجتمعات الريفية في مرحلة التخطيط لمشروعات التنمية. وبالرغم من وجود عدد كبير من الجمعيات الاهلية في المنطقة في الوقت الراهن، إلا أنها تلعب دورا ضعيفا، كما أن تأثيرها على المجتمعات الريفية محدود. ويقل عدد الجمعيات الاهلية التي تعمل في المناطق الريفية عنه في المدن، ويعاني كثير من تلك الجمعيات من محدودية وسائلها وقدراتها التنظيمية.

وفي الجزائر، تم تقديم الخطة الوطنية للتنمية الزراعية التي وضعتها الإدارات الفنية والمعاهد المتخصصة التابعة لوزارة الزراعة، الى الفلاحين أولا في الولايات السبع عشرة (في شرق ووسط وغرب البلاد) بهدف مناقشة مدى تقبل الإجراءات الفنية المقترحة. وتم تعزيز الشراكة على الصعيد المحلي من خلال انشاء لجان التنسيق بالولايات، والتي تتألف من مندوبين من الأجهزة الإدارية، والاتحادات، والشركاء الاجتماعيين والمهنيين. وبالرغم من ذلك، تواجه الاتحادات صعوبات في تنظيم نفسها، كما لا تستطيع الأجهزة المؤسسية دائما التعامل مع المشكلات المتصلة بنظام الزراعة بالمشاركة Joint Tenancy وصرف المياه الملوثة، أو إدخال محاصيل تتطلب قدرا أقل من المياه. وتعكف اتحادات المزارعين حاليا على تثبيت أوضاعها، لكنها تحتاج الى دعم وخدمات إرشادية لتستطيع القيام بالتوعية، وتقديم التدريب. ويلعب سكان المناطق الريفية دورا ماليا وماديا في أنشطة التنمية الزراعية، وإجراءات تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل، وإجراءات تجميع المياه، واتخاذ خطوات لتحسين مستوى معيشة المرأة الريفية. وتعتبر الحركة التشاركية ركيزة الجهود الرامية إلى تطبيق خطة التنمية الزراعية الوطنية.

وفي المغرب، قامت الدولة بتطبيق سياسة ري طموحة وهادفة، تم من خلالها ري اكثر من 1 مليون هكتار، وإن كانت المزارع الكبيرة هي التي استفادت بصورة اساسية. ولم تقم السلطات العامة فقط بتجميع المياه وإقامة تسهيلات خارجية، لكنها قامت أيضا بتمويل البنية الأساسية، ووضعت نظام دورة المحاصيل، وطورت الأساليب الفنية لزراعة المحاصيل. وقد وفر قانون الاستثمار الزراعي، الصادر في عام 1969، الدعم الدائم في الميزانية لهذه السياسة. ومع ذلك، فإنه من خلال تهميش مناطق الزراعة المطرية، والمناطق التي تغطيها مشاريع الري

الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة بالمساعدة على التركيز على ثنائية المظاهر الطبيعية العامة للزراعة - ونتيجة لذلك - إفقار شرائح كبيرة من سكان المناطق الريفية. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التصحيحية لعلاج تلك الحالة: فقد كانت مناطق الزراعة المطرية مستهدفة من قِبَل العديد من المشروعات التنموية المتكاملة المتعاقبة. بغرض تنمية زراعة المحاصيل في المناطق الجافة. وقد تم مؤخراً إطلاق مشروع ضخم لإعادة تأهيل مشروعات المياه الصغيرة والمتوسطة بمساعدة من البنك الدولي. ومنذ عام 1990، ومنذ وضع الخطة الوطنية لإدارة جمعات المياه. تم اتخاذ نهج تشاركي. وأصبحت المجتمعات المحلية تنخرط الآن بصورة أكبر في عملية حديد الأولويات.

وفي تونس. قامت الدولة بإتباع سياسة تحرير التجارة الزراعية منذ عام 1995 من خلال تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (جولة أوروغواي واتفاقيتها بشأن الزراعة): وقد تعهدت تونس بتخفيض الدعم الداخلي بنسبة 13% على مدى 10 سنوات اعتباراً من عام 1995 للقضاء على جميع الإجراءات غير الجمركية. والحد من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الزراعية بنسبة 24% خلال نفس الفترة. وفي هذا السياق. فإن تهيئة بيئة مواتية قد سمح لقطاع الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية بالازدهار. كما لاحظنا من خلال النمو السريع لبعض القطاعات (مثل اللحوم، الألبان، والأنواع المبكرة الظهور من الفاكهة والخضروات. الخ). كما تم اتخاذ إجراءات هامة مثل الاستثمار، والعمل على النهوض بقطاع الزراعة. وتعظيم الحرفية في العديد من سلاسل المواد الغذائية. وقد تم التخلص جزئياً من نظام الدعم مع تحرير أسعار السلع الزراعية.

كيف يمكن تقييم استراتيجية الدول المتوسطة للتنمية المستدامة؟

خلصت عملية تقييم استراتيجية الدول المتوسطة للتنمية المستدامة¹ إلى "أن الزراعة لا تزال تلعب دوراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً في دول جنوب وشرق المتوسط. بالرغم من انخفاض الانتاجية إجمالاً؛ ولا تولى السلطات اهتماماً كافياً بإدارة الموارد المائية والأراضي. إدارة تتسم بالكفاءة والاستدامة. ولا يزال عدد سكان الريف كبيراً. بالرغم من الهجرة؛ كما ان غالبيتهم فقراء ومستواهم التعليمي متدنٍ. أما النساء اللاتي يقمن بنصيب كبير من العمل في الزراعة. فإنهن مهمشات اجتماعياً. وفرصتهن محدودة في الوصول إلى الأدوات الاقتصادية والمالية. وهناك ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية. مع ما لذلك من عواقب وخيمة فيما يتعلق بتآكل مساحة الغابات، وارتفاع معدل التعرية، وتراكم الطمي أمام السدود. وانخفاض معدلات التدفق، والتصحر، وفقدان التنوع الحيوي فقداً غير قابل للعلاج. ويرى المعنيون أن الهجرة هي علاج هذا الفقر اللائب".

إن الصعوبات التي يواجهها الفلاحون، غالباً ما تكون ذات طبيعة تنظيمية أو ناجمة عن وجود اطار تشريعي لا يدعم انشطتهم. وبالرغم من ان التشريعات في بلدان المغرب العربي تسمح بإنشاء الاتحادات والجمعيات التعاونية. فإنها لا تُلْمَى سوى دعم محدود. وتفتقر الى الهياكل التنظيمية، ثم إن انعدام الوسائل، والنظام الضريبي معاً يحدان من مشاركة المنظمات الأهلية في مشروعات التنمية الريفية.

جدول 1 الإجراءات العامة والعوائق

م	الإجراءات العامة	العوائق المعروفة
1-	السجل العيني للأراضي	إجراءات طويلة ملة وعقبات كثيرة بسبب الافتقار الى الارادة السياسية
2-	تفتيت الأراضي وإعادة توزيعها	صعوبة في فصل نظام الزراعة عن نظام الملكية
3-	المعلومات وتنمية المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية	غياب أو شيوع قصور الأجهزة التشغيلية
4-	الاستثمار في مشروعات التحويل	طول إجراءات التعامل مع الطلبات وعدم وجود نظام مراقبة كاف للأموال المقدمة
5-	توجيه الائتمان وفقا لاحتياجات الفلاحين.	المركزية، إجراءات بيروقراطية ملة ومرهقة، رفض الطلبات المقدمة من مزارعين فقراء، لا تميز بسبب النوع، معيار حد السن (سن المزارعين) (أكبر من 50 سنة).
6-	التأمين	تم اتخاذ الخطوات الأولية لتطبيق هذا الاجراء لكن غابت المؤشرات الرسمية الخاصة بدفع التعويضات
7-	إجراءات لتحديث المزارع	مركزية الإدارة وغياب الشفافية
8-	الخدمات الإرشادية والبحوث والتنمية	الأجهزة الإدارية لا تناسب احتياجات المزارعين
9-	إنشاء منظمات للمنتجين	افتقار المجتمعات الريفية الى ثقافة المشاركة
10-	النهج التشاركي	تعارض المصالح والاختفاء التدريجي للنظم والسلطات التقليدية
11-	مشاركة المرأة	صعوبة اندماج ومشاركة المرأة بسبب وضعها الذي تفرضه التقاليد
12-	المعلومات والتدريب	البعد المكاني، والأمية، وغياب الحافز، وعدم توفر المدربين المهرة، ومؤسسات تدريب لا تتناسب مع الاحتياجات الريفية.

الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الدولية لمواجهة التغير المناخي

يجري تمويل تلك الإجراءات من قبل صناديق متعددة الأطراف (صندوق البيئة العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو الصناديق الثنائية (الصندوق الفرنسي من أجل البيئة العالمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبرنامج الولايات المتحدة للدراسات الريفية، والوكالة الألمانية للتعاون، والمنظمات غير الحكومية مثل: (صندوق حماية الحياة البرية WWF، أو تقييم اثر التغير المناخي والتأقلم معه AIACC)، وتتلاقى كل هذه الجهات على تعزيز استدامة الزراعة، والغابات، والمناطق الرطبة، بهدف الحفاظ على التنوع الحيوي، ومواجهة عدد من التحديات المشتركة، مثل:

- < الحفاظ على التنوع الحيوي ومكافحة تدهور الأراضي وعوامل التعرية.
- < توفير المراقبة الصحية، ومراقبة صحة النبات، وإقامة نظم إنذار مبكر.
- < بناء السدود لحقن الخزانات الجوفية بالمياه.
- < إعادة تأهيل بعض مناطق الغابات.
- < تنمية محاصيل أشجار الفاكهة.
- < تنمية المناطق الرطبة، ومنابع المياه، والحميات.
- < تحسين الزراعة المطرية (الحرث صفر) وتشجيع تنوع الأنشطة الزراعية والمناطق الزراعية- الرعوية.
- < حماية مناطق الواحات.
- < دعم ري المساحات الصغيرة.
- < تعظيم تنافسية قطاع الزراعة (تحسين جودة المنتج، والتوسع في رقابة التسيير الذاتي الدولية، ومعايير علامة المنتج).

ورغم أنه كان من الممكن تخفيف حدة الفقر من خلال تطبيق خطط المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لتمويل مشروعات معينة، إلا أن تلك المساعدات قد أخفقت، بالرغم من ذلك، في أن تؤدي إلى تغيير ديناميكي في قطاع الزراعة. ونادرا ما يتم إجراء تقييم موضوعي، من قبل جهات محايدة، للمشروعات التي تم تنفيذها في الإطار الدولي. وفي العديد من الحالات، لم تتم مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المشاريع؛ ونظرا لعدم مشاركة الجهات الراعية أو الإدارة في مرحلة متابعة المشاريع، لم تستمر تلك المشاريع، أما المبالغ التي تم تخصيصها، فقد أفادت الخبراء المسئولين عن إدارة المشروعات، والأجهزة الإدارية المحلية أكثر ما أفادت المجتمعات المستهدفة فعليا. كانت تلك الجهود قد استهدفت معالجة تدهور الموارد الطبيعية بدلا من تحسين الأحوال المعيشية للأشخاص الذين يعتمدون عليها، وينصرف الدور الذي لعبته الجهات الراعية إلى توفير الأموال أكثر ما ينصرف إلى متابعة أنشطة التنفيذ على أرض الواقع. ومراجعة كيفية استخدام هذه الأموال بصورة فعلية.

وتساهم المؤسسات والهيئات الدولية في تنمية الزراعة المستدامة في بلدان المغرب العربي من خلال تقديم مساعدات فنية ومالية. والغرض، مثلا، من مشروع المناخ والزراعة المتوسطية¹ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة/المركز الأوروبي للزراعة UCEA بشأن التغير المناخي والزراعة، هو تسهيل نقل المناهج التي وضعها البرنامج المتوسطي للمناخ والزراعة، CLLMAGRI بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؛ بخصيص:

- < وضع نماذج لسيناريوهات مستقبلية للمنظومة الزراعية في منطقة البحر المتوسط فيما يتعلق بالتقلبات والتغيرات المناخية.
- < الأساليب الفنية لتقييم كفاية الأراضي الزراعية على مختلف الأصعدة (من

1. - منظمة الأغذية والزراعة، والبرنامج المتوسطي للمناخ والزراعة CLIMAGRImed التابع للمركز الأوروبي للزراعة UCEA، وبرنامج SDRN/RA251S10010003 لإقامة شبكة بشأن التغير المناخي والزراعة في منطقة البحر المتوسط

الصعيد الحلي الى الصعيد الوطني) وذلك من اجل تقييم المخاطر المتعلقة بالتقلبات المناخية.

- < قياس مصادر تراكمات ثاني أكسيد الكربون CO² في منظومة أراضي المحاصيل.
- < تبادل المعلومات الحالية من خلال الانترنت حول تأثير التصحر على الانتاج الزراعي في منطقة البحر المتوسط.
- < "جودة وجانس بيانات الأرصاد الجوية".

الاتجاهات المناخية الأخيرة والتوقعات المستقبلية

الاتجاهات المناخية الأخيرة

تم اجراء تحليلات للأرصاد المتعلقة بدرجات الحرارة. وهطول الأمطار. على امتداد فترات طويلة في بلدان المغرب العربي الثلاث. وبصفة أساسية. في الدار البيضاء. وهران. وتونس؛ وقد خلصت جميعها الى ان درجة الحرارة مستمرة في الارتفاع. مع انخفاض هطول الأمطار. وفي المغرب. كان المتوسط السنوي لدرجة الحرارة قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا (بأكثر من 1 درجة مئوية) على مدى السنوات الخمسين الأخيرة. وانخفض معدل الهطول الكلي للأمطار بنسبة تزيد على 30% في خلال الفترة من 1978-1996. بالمقارنة بالفترة من 1961-1977. وكان المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في وهران قد ارتفع 1.5 درجة مئوية خلال الفترة ما بين 1926-2006 اي ضعف متوسط الارتفاع العالمي في درجة الحرارة 0.74 درجة مئوية. وعلى امتداد القرن العشرين (فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي) انخفض متوسط حجم هطول الأمطار سنويا بنسبة 15% تقريبا. كما تم تسجيل نفس الزيادة في متوسط درجة الحرارة السنوية في تونس في الفترة من 1950 الى 2004. مع انخفاض في معدل هطول الأمطار بنسبة تزيد على 20%.

وبالإضافة إلى اتجاهات درجات الحرارة وهطول الأمطار. فقد أصبح الجفاف. والفيضانات. والموجات الحارة من الأمور المتواترة. ويوضح تحليل حلقات النمو السنوي في الأشجار. ان ظاهرة الجفاف من الظواهر المتكررة دوريا في بلدان المغرب العربي. وأنها قد حدثت مرارا وتكرارا على مساحات شاسعة من الأراضي في النصف الثاني من القرن العشرين. وفي المغرب. ازداد تواتر الجفاف من حالة جفاف واحدة كل 10 سنوات في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى حالتين أو ثلاث حالات جفاف كل عشر سنوات (تم تسجيل سبع فترات جفاف عامة خلال الفترة من 1955-2004 وقد حدثت خمسة منها منذ 1975). وفي تونس. كانت هناك 23 سنة جفاف في الفترة من 1907 الى 1997.

كما أن ظاهرة الفيضانات أيضا أصبحت لا تقل إزعاجا عن ظاهرة الجفاف. فقد كانت هناك سنوات شهدت أمطاراً غزيرة خلال الفترة من 1975 الى 2004. مع هطول سيول من الأمطار تركزت في فترات زمنية قصيرة جداً من العام. حيث تساقطت مئات المليمترات من مياه الأمطار على المناطق الجافة. خلال أيام قليلة. ولم تسقط أمطار اخرى بقية العام. وهناك عوامل مثل قحولة الأرض. والتعرية الخطيرة. والسيول الجارفة. مصحوبة بعوامل بشرية مثل الإشغال غير المنظم للمناطق المجاورة لتجمعات المياه. بما يؤدي الى حدوث كوارث. وخصوصا

السيول الجارفة في حالة تساقط الأمطار الغزيرة (يناير 1990 في تونس، نوفمبر 2001 في الجزائر و نوفمبر 2002 في المغرب) مع تأثيرات كارثية على الأنشطة الاقتصادية، والبنية الأساسية، والإسكان، والإنتاج الزراعي.

وكان لهذه الاتجاهات المناخية العديد من التأثيرات الثانوية مثل: نقص جريان المياه، وتقلص الغطاء الجليدي، وتفاقم ظاهرة التعرية، وزيادة الطلب على المياه، نتيجة لارتفاع معدل البخر والنتح (بخاصة في المناطق المروية)، وتدهور جودة المياه بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار، وبسبب معدل ذوبان الملوثات من مياه الصرف، والنفايات الصلبة والسائلة، وقصر دورة حياة النبات (نتيجة للمناخ الدافئ)، وانحسار حشائش الحلفا (alfa) في اتجاه الشمال، وإحلال أنواع من النباتات أكثر تحملا للجفاف محل الأنواع الموجودة، وتزايد حالات التصحر البادي للعيان على حساب المناظر الطبيعية في المناطق شبه الجافة، وزحف الرمال الكبير بفعل الرياح من الصحراء في اتجاه الشمال، وتغير فترة هجرة الطيور المهاجرة، وزيادة تواتر حرائق الغابات (000 25 هكتار تلتهمها الحرائق سنويا في الجزائر والمغرب)، وعودة ظهور الأعشاب، وأمراض النبات والطفيليات.

توقعات مناخية.

قامت كل دولة بوضع سيناريو للتوقعات المناخية حتى عام 2020، 2050. في سياق الدراسات التي أجريت من أجل المشروع الاقليمي RAB/ G/ 31/ 94 والبلاغات الوطنية الأولية.

وقد ارتكزت التوقعات المناخية الجزائرية¹ على نموذج MAGICC (وهو نموذج تقييم التغير المناخي بسبب غازات الاحتباس الحراري) مصحوبا بالعوامل المهيمنة لسيناريو المناخ الاقليمي SCENGEN. وكانت التوقعات الموسمية لدرجات الحرارة حتى عام 2020 مقارنة بعام 1990، توضح زيادة سنوية في درجات الحرارة في مختلف أقاليم البلاد تراوحت بين 0.65 و 1.45 مئوية وانخفاض في معدل هطول الأمطار يتراوح ما بين 5% و 13%. ويمكن ان تنضاعف هذه التقديرات بحلول عام 2050. وسوف تكون المناطق الشمالية الغربية والمناطق الجنوبية الغربية من البلاد، هي الأكثر تضرراً، ومن المقدر ان يرتفع مستوى سطح البحر ما بين 38 سم و 55 سم بحلول نفس التاريخ.

وفي حالة المغرب²، كانت نتائج التوقعات الخاصة بالدولة ككل، والتي تركز على السيناريو المتوسط لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، تشير إلى اتجاه صاعد صعودا واضحا في المتوسط السنوي لدرجات الحرارة يتراوح ما بين 0.6-1.1 مئوية. اما التغير في معدل هطول الأمطار، من ناحية أخرى، ففتباين بصورة أكبر بكثير من تغيرات درجات الحرارة، وتتراوح بين أدنى انخفاض وقدره 12% في الحجم السنوي الى زيادة تصل إلى 4% في الأطراف الجنوبية من البلاد (إقليم الدخلة). ومن المتوقع حدوث انخفاض في متوسط الحجم السنوي لهطول الأمطار بنسبة 4% بحلول عام 2020 مقارنة بعام 2000 (انخفاض قدره 7- % الى صفر% في شمال البلاد، وانخفاض مقداره 7.5- % إلى زيادة 2.8+ % في الجنوب) (عليبو، 2000).

1. البلاغ الوطني الأولي من الجزائر
2. البلاغ الوطني الأولي في المغرب

أما تونس¹، فمن المؤكد أنها سوف تكون أكثر حساسية للتأثيرات المباشرة للتغير المناخي. وسوف تكون البلاد، بصفة خاصة أكثر عرضة لتهديدات الارتفاع المتزايد في مستوى سطح البحر، والذي قد يؤدي الى عواقب وخيمة على العديد من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على البحر أو الساحل، وعلى البيئة الطبيعية والحيوية الساحلية، وعلى مناطق إقامة الانسان.

وقد توصلت الدراسة التي أجريت على التغير المناخي فيما يتعلق بدرجات الحرارة وهطول الأمطار في تونس (2006 تقييم الآثار والتأقلم مع التغير المناخي (AIACC) الى النتائج التالية لعام 2100: انخفاض في معدل هطول الأمطار بنسبة إلى 20% وارتفاع متوسط درجات الحرارة 2.5 درجة مئوية (افتراض تشاؤمي)؛ وانخفاض في حجم هطول الأمطار بنسبة 5% وزيادة في متوسط درجات الحرارة 1.3 درجة مئوية (افتراض تفاؤلي) وانخفاض في حجم هطول الأمطار بنسبة 10%. وارتفاع في متوسط درجات الحرارة بمعدل 2 درجة مئوية (افتراض وسطي).

وهذه التوقعات على الصعيد الوطني، جري استكمالها من خلال الدراسات الدولية التي أجريت حول منطقة المغرب العربي ككل. وفي تقرير صانعي السياسات الذي أصدره فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (IPPC, 2007) حول الأسس العلمية الطبيعية، قام الفريق بوضع توقعات مناخية من خلال نماذج مختلفة تفرق بين المناخ - المحيطات على مستوى العالم، وأخذ متوسطات لها خلال عقدين: 2029-2020، 2099-2090. وفي الحالة الدراسية للعقد الأول، كانت الزيادة في درجات الحرارة تدور حول 1.5 درجة مئوية في سيناريوهات الانبعاثات الغازية الثلاثة (A2، A1B، B1) وفي حالة العقد 2099-2090 سوف تكون الزيادة في درجات الحرارة حوالي 3 درجة مئوية. مقارنة بالفترة من 1980-1999 في السيناريو B1، 4 درجة مئوية في السيناريو A1B، و 5 درجة مئوية في السيناريو A2. ومن المرجح أن ينخفض معدل هطول الأمطار في غالبية المناطق شبة المدارية التي تقع فيها بلدان المغرب العربي. ويقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، توقعات خاصة بمعدل هطول الأمطار للعقد 2099-2090، لموسمين هما الشتاء والصيف، ففي الشتاء، يتراوح الانخفاض في معدل هطول الأمطار ما بين 10% إلى 20% مقارنة بمتوسط الفترة 1980-1999 وفي الصيف سوف يكون الانخفاض حوالي 20%.

كما قام صندوق حماية الحياة البرية (WWF) بإعداد دراسة حول التغيرات المناخية في بلدان المغرب العربي (Giannakopoulos et al., 2005). وتعتمد الدراسة على السيناريوهات A2، B2 للانبعاثات الغازية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (IPCC)، ويركز على الفترة من 2031-2060 حيث من المتوقع خلال تلك الفترة ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم 2° مئوية مقارنة بالفترة من 1961-1990. يكون متوسط الزيادة في درجات الحرارة في بلدان المغرب العربي حوالي 2° مئوية على الجزء الأكبر من الساحل و 3° مئوية في الداخل في حالة سيناريو (A2) وسيناريو (B2).

وتعرض التوقعات أيضا الارتفاعات الموسمية في درجات الحرارة (متوسط درجة الحرارة، والصغرى، والعظمى):

1. البلاغ الوطني الأولي في تونس

- < في الربيع، ستكون الزيادة 1° مئوية إلى 2° مئوية على الساحل في تونس و 2° مئوية إلى 3° مئوية في المناطق الداخلية في الجزائر والمغرب.
- < وفي الصيف، ستكون الزيادة 2° مئوية إلى 3° مئوية على الساحل وستكون الزيادة 3° مئوية إلى 4° مئوية في المناطق الداخلية.
- < وفي الخريف، ستكون الزيادة 2° مئوية إلى 3° مئوية في كافة أرجاء المغرب العربي.
- < وفي السيناريو A2، سوف تكون هناك زيادة في عدد أسابيع الموجة الحارة وترتفع درجات الحرارة إلى أعلى من 35° مئوية (2-3 أسابيع على الساحل، 3-4 أسابيع على المناطق الداخلية، ومن 5-6 أسابيع في الجنوب).
- < وفي السيناريو A2 سوف يتناقص المتوسط السنوي لهطول الأمطار بنسبة 20% في المغرب، وبما يتراوح ما بين 10%-15% في بقية بلدان المغرب العربي. وفي السيناريو B2، سوف يكون هناك تناقص بنسبة 10% في شمال وغرب بلدان المغرب العربي، و 20% في جنوب شرق الجزائر وجنوب تونس.

آليات المراقبة العلمية التي أقيمت في كل دولة

تم إنشاء أجهزة في بلدان المغرب العربي للتعامل مع التغيرات المناخية على أساس علمي وفني:

ففي الجزائر¹ تم إنشاء الجهاز الوطني للتغير المناخي (ANCC) والهيئة الوطنية التي قامت بإنشائها آلية التنمية النظيفة (CDM) داخل وزارة الإدارة الجهوية والبيئة والسياحة.

وفي المغرب² فإن وزارة الإدارة الجهوية والتنمية العمرانية، والإسكان والبيئة، وبشكل أكثر تحديداً: إدارة البيئة، هي المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالتغير المناخي.

وقد خصصت الإدارة وحدة للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى لجنة قومية للتغيرات المناخية (CNCC) في 1996، ولجنة علمية فنية وطنية للتغيرات المناخية (CNST-CC) في 2001 ووحدة آلية التنمية النظيفة (CDM).

وفي تونس، تم إنشاء جهاز مؤسسي، يضم مجلساً قومياً للتغيرات المناخية، في وزارة البيئة والإدارة الجهوية (MEAT).

التأثيرات المختلفة والمتعددة للتغير المناخي

تأثير التغير المناخي على الأراضي

سوف يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم عوامل التدهور الراجعة إلى العامل البشري، والتي تحد من إنتاجية الأراضي، مثل عدم الاستخدام الملائم للأراضي، وإخلاء الأراضي من الأشجار وانحسار

1. المرسوم التنفيذي رقم 05-375 الصادر في 26 أكتوبر 2005
2. البلاغ الوطني الأولي الصادر في المغرب في أكتوبر 2001.

مساحات الغابات، وحرائق الغابات، وارتفاع نسبة الملوحة في التربة، والتعرية، والتصحر. وقد أدت التعرية، بالفعل، إلى تدهور المناطق الزراعية، ومناطق الغابات، كما ألحقت أضراراً بمناطق الاستبس - بصورة لا يمكن علاجها في بعض الحالات. وقد أدى ذلك، بدوره، إلى أحداث خلخلت في الحياة الرعوية التقليدية. وسوف تؤدي التغييرات المناخية إلى جعل معدل هطول الأمطار أكثر تقلباً، وسوف تجعل التربة والأنشطة الزراعية أكثر هشاشة. وسوف يكون السبب الأول والأهم في زيادة حدة البخر، زيادة درجات الحرارة، وانخفاض معدل هطول الأمطار، بما يؤثر بصورة سلبية على احتياطي المياه في التربة. وتوضح الدراسات، التي أجريت في الجزائر والمغرب¹ أيضاً، أن معدل تدفق المياه أخذ في التناقص، وعلاوة على ذلك، فإنه في فترات الجفاف، الراجعة إلى التغييرات المناخية، جف التربة وتصبح أكثر حساسية للتعرية بفعل الرياح، وخاصة عندما لا يكون هناك غطاء نباتي، أو عند حرث الأراضي الجافة لزراعة المحاصيل. ويمكن للأمطار الغزيرة أن تتسبب في تعرية شديدة للتربة بفعل المياه، عندما تحدث بعد فترات جفاف طويلة. ويمكن لسلسلة من درجات الحرارة المرتفعة (الموجات الحارة) أن تتسبب أيضاً في انخفاض خصوبة التربة بسبب ارتفاع معدلات التحلل، وفقدان المواد العضوية، مما يؤثر على دورة التغذية للتربة. ويؤدي الانخفاض في كمية تساقط الأمطار، أو زيادة البخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إلى زيادة نسبة ملوحة التربة التي تضررت بالفعل، وخاصة التربة السطحية، أو التربة التي تعاني من سوء الصرف، وأخيراً، فإن الأراضي الخصبة التي تقع على طول الساحل يمكن أن يبتلعها البحر نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. ومن المقدر أن تفقد تونس ما يزيد على 15 000 هكتار (في خليج تونس، وخليج الحمامات وجزر kerkenna)، وسوف تتأثر خزانات المياه الجوفية الساحلية أيضاً بارتفاع درجة الملوحة نتيجة تسرب مياه البحر إليها.

أثر التغيير المناخي على الموارد المائية

وإذا اتخذنا تلك التوقعات المناخية، المذكورة أعلاه كأساس، فإنه يمكننا الأخذ بسيناريو وسطي مع انخفاض بنسبة 10% في الموارد المائية المحتملة القابلة للاستغلال، وإذا أخذنا بسيناريو أكثر تطرفاً فإن نسبة الانخفاض سوف تبلغ 20%. وحيث إن نسبة الانخفاض في المياه تبلغ عملياً ضعفي معدل انخفاض هطول الأمطار، فإنه من المقدر أن تنخفض الموارد المائية المحتملة القابلة للاستغلال بما يتراوح ما بين 20% إلى 35% بحلول عام 2025. ويوضح جدول 2 آثار التغييرات المناخية بالتفصيل، ففي السيناريو المتوسط، يمكن أن تنخفض الموارد المائية القابلة للاستغلال بحوالي 20%. وفي السيناريو الأكثر تطرفاً، ستنخفض بنسبة 35%. ويمكن تلاشي أثر الانخفاض، بصورة جزئية، عن طريق معالجة المياه العادمة (waste water) وإعادة تدويرها (10% من الموارد المائية المحتملة القابلة للاستغلال) وتقليل الفاقد نتيجة للتسرب في شبكات التوزيع بنسبة 20% (وهذا الفاقد يقدر حالياً بحوالي 40%). ويمكن تعويض أثر التغييرات المناخية في حالة السيناريوهين من خلال اتخاذ إجراءات لتدوير المياه العادمة، وتقليل فاقد المياه المتسربة، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية (المياه المالحة، والمياه المحلاة). وسيتم التعويض عن الفاقد من خلال البخر والنتح بسبب ارتفاع درجات الحرارة، والفاقد نتيجة تراكم الطمي من خلال المياه التي نحصل عليها عن طريق إعادة تشجير مناطق جمع المياه، وحقن خزانات المياه الجوفية بمياه المطر.

1. وكالة الموارد المائية الوطنية، الندوة الدولية للجفاف بمدينة الجزائر، 1994. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (1998)

جدول 2 تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية المحتملة القابلة للاستغلال بحلول عام 2025 (بالبيليون متر مكعب)

انخفاض بنسبة 35%	انخفاض بنسبة 2%	الموارد المائية المستغلة المحتملة	
	السيناريو المتطرف وأثر تراكم الطمي (الإطماء)	السيناريو المتوسط والإطماء	
3.1	1.8	9.0	الجزائر
4.4	2.5	12.6	المغرب
1.4	0.8	4	تونس

المصدر: حسابات أجراها ماحي ثابت-عؤول تقوم على سيناريوهين (نسبة انخفاض 20% ونسبة انخفاض 35% في معدل سقوط الأمطار)

تأثير التغير المناخي على غلة المحاصيل

نظرا لأهمية الحبوب الغذائية في بلدان المغرب العربي الثلاث، قامت الجزائر والمغرب بدراسة أثر التغيرات المناخية على غلة القمح في الشتاء حتى عام 2020. في سياق البلاغات الوطنية الأولية. وفي هذه الدراسة، فإن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض المعدل الشهري لهطول الأمطار المذكورين في سيناريوهات المناخ، قد استخدما كمدخلات لنموذج المحاكاة (CROPWAT) الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، وسوف تؤثر التغيرات المناخية أيضا على الخضراوات: فقد تم حساب انخفاض المحصول بنسبة 10% الى 30% في الجزائر. وبنسبة 40% في المغرب بحلول عام 2030 (Bindi & Moriondo, 2005).

وفي الجزائر، أوضحت نماذج المحاكاة لثلاثة أنواع من المزارع (المثلي والعاوية والجافة) انخفاضا في الغلة بحلول عام 2020 يتراوح بين 5.7% الى 14% حسب المنطقة الجغرافية والسنة. ويوضح جدول 3- تناقصا في الغلة وفقا لسيناريو متوسط الانبعاثات الغازية حسب المعيار الدولي (Is92a) الصادر عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي باستخدام سيناريو (ECHAM TR) الخاص بالمناخ.

جدول 3 أثر التغير المناخي على إنتاج الحبوب الشتوية حتى عام 2020، الجزائر

متوسط السنة العادية		متوسط السنة الجافة		تناقص الحبوب الشتوية
10%		10%		
2020	Present	2020	Present	إنتاج الحبوب (بالمليون قنطار)
36	40	20	18	

المصدر: ماحي ثابت-عؤول. دراسة حول مدى التأثير والتكيف. تأثير التغيرات المناخية على إنتاج الحبوب الشتوية. البلاغات الوطنية الأولية. الجزائر.

وكانت العملية التي اتبعتها الخبراء المغاربة الذين قاموا بدراسة أثر التغيرات المناخية على الحبوب. هي نفس الدراسة التي أجرتها الجزائر. نظرا لأن الدراستين قد أجريتا في إطار نفس

مشروع المغرب العربي (RAB/ 94/ G31). وقد اوضحت نماذج المحاكاة التي أجريت، انخفاضاً في الغلة يتراوح ما بين 10% إلى 50%، حسب المنطقة الجغرافية والسنة.

جدول 4 أثر التغير المناخي على إنتاج الحبوب الشتوية حتى عام 2020. المغرب

متوسط السنة العادية		متوسط السنة الجافة		تناقص الحبوب الشتوية
10%		50%		
2020	Current	2020	Current	إنتاج الحبوب (بالمليون قنطار)
55	61	25	13	

المصدر: البلاغات الوطنية الأولية، المغرب.

في تونس (أبو حديد، 2006)، تم استخدام نموذج (DSSAT) لإعطاء صورة عن إنتاج الحبوب الشتوية مع ارتفاع درجة الحرارة 1.5° مئوية وانخفاض في معدل هطول الأمطار بنسبة 10%؛ وأوضحت النتيجة انخفاضاً في الغلة يتراوح ما بين 10% و 48% حسب المنطقة الجغرافية والسنة.

العوامل التي تحّد من غلة المحاصيل

ثمة عدة عوامل تحّد من غلة المحاصيل مثل: نقص المياه، والتقلبات الواسعة في معدل هطول الأمطار، في الموسم الواحد، وفيما بين المواسم، وتواتر الظواهر الحادة الكبرى مثل: (الفيضانات، الجفاف، الموجات الحارة)، وزيادة الملوحة، وظهور الآفات، وسوف يؤثر العجز في المياه، بسبب هبوط معدل سقوط الأمطار، والزيادة في البخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة، على منظومة الأراضي المروية وغير المروية. وقد يؤدي زيادة تعاقب فترات الجفاف إلى جفاف المحاصيل الزراعية، ونتيجة للموجات الحارة التي تحدث في أي موسم، سوف تتعرض النباتات لخطر الانكماش اثناء الفترات الحرجة في دورات الحصول، وسوف تنتقل الآفات (الجراد)، والطفيليات، والأمراض الأخرى في اتجاه الشمال، إن حرك الحدود المناخية-الزراعية في اتجاه الشمال سوف يجعل بعض المحاصيل عرضة للضعف، وفيما يتعلق بالزراعة المطرية، فإن مزارع الحبوب الغذائية ستكون أكثر عرضة للتهديد من مزارع الأشجار.

تحليل أثر التغير المناخي على تربية الماشية في المراعي الحرة وعلى الغابات

سوف تؤدي التغيرات المناخية الى تقليص انتاجية المراعي، وخاصة في مناطق الاستبس، حيث تتركز معظم الثروة الحيوانية في بلدان المغرب العربي، كما ستغير أيضاً من مدى ملائمة مناطق الانتاج الحيواني، وتؤثر على الحيوانات، والحشرات (زيادة العرق، والاجهاد بسبب الحر، والاحتياج إلى المياه بدرجة أكبر) وسوف تؤدي تلك التغيرات المناخية إلى نفوق الماشية اثناء الظواهر الحادة مثل (الجفاف، والفيضانات، والرياح العاتية) وسوف تزيد من معدل الإصابة بالأمراض مثل الليشمانيا (Leishmaniasis) والحمى المتموجة (brucellosis) واللسان الأزرق (blue tongue)، ومرض الخيل (horse sickness).

إن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وزيادة تواتر وحدة الجفاف، سوف يجعل الغابات أكثر ضعفاً، وسوف يضاعف بعض الأنواع الموجودة في الغابات من الناحية

الفسولوجية، بما يسبب موت الأشجار واقفة، وميلها للإصابة بالأمراض، وهجوم الطفيليات على الأنواع الضعيفة؛ فضلا عن اضطراب ديناميكية التجديد الذاتي الطبيعي للأنواع الموجودة بالغابات، واستنزاف الحياة الحيوانية. ويكمن الخطر الأكبر في الوقت الحالي، في حدوث حرائق الغابات على نطاق واسع، بما يؤدي الى تدمير الغابات. ومع ضياع 50 000 هكتار من الغابات في المتوسط سنويا (بالنسبة لبلدان المغرب العربي الثلاث مجتمعة)، فقد أصبحت غابات المنطقة عرضة للاختفاء على المدى المتوسط. ويمكن ان تكون التبعات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوضع كارثية بالنسبة للتوازن الإيكولوجي لبلدان المغرب العربي، وخاصة بالنسبة لسكان الشواطئ.

التغير المناخي ونزوح الفئات السكانية المستضعفة

يتوقف تأثر سكان الريف بالتغيرات المناخية، على مدى تعرضهم لمخاطر تغير الظروف الطبيعية وعلى قدرتهم على التكيف مع تلك التغير، التي ترتبط بدورها بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة (Brac de la Perriere, 2002, Nargisse, 2006). وكان تأثير التغيرات المناخية ملموساً بشدة في المناطق الجافة في السنوات القليلة الماضية. وقد أفادت المجتمعات المحلية بتعرضها لفترات جفاف حادة تخللتها فترات قصيرة من هطول الأمطار العنيفة. ويؤدي الجفاف الى حدوث انخفاض شديد في غلة المحاصيل. بما في ذلك بعض الأنواع المحلية شديدة القدرة على الاحتمال، وإلى هلاك الماشية، والتصحر، بسبب تدهور الغطاء النباتي والتربة، ويقترن ذلك بالتعرية بفعل المياه، والتعرية بفعل الرياح للأراضي الرملية التي يوجد بها غطاء نباتي متقطع ومتناثر.

وتشير تقديرات الخبراء الى فقدان آلاف الهكتارات من الأراضي نتيجة لعملية التعرية كل عام: 20% إلى 30% من الاراضي المزروعة والمراعي، ومن ثم فإنها تتعرض لخطر شديد. وتؤثر عملية التصحر تأثيراً سلبياً على تربية الحيوانات، التي تتراجع. كما تجبر الشباب على الهجرة إلى المناطق الحضرية. وفي المغرب (منظمة الأغذية والزراعة 2001)، فاقمت فترات جفاف التي حدثت سنة 1990، 1980 من حدة الهجرة من الريف الى المدن. حيث كان 200 000 شخص يهاجرون الى المدن الصغيرة والكبيرة، كل عام في الفترة من 1990 الى 1994 بالمقارنة بـ 000 167 سنويا في الفترة من 1982 - 1994. وهناك اهتمام متجدد حالياً في كل أنحاء بلدان المغرب العربي بتطبيق سياسات تنمية ريفية عادلة، عن طريق تعزيز الخدمات الأساسية في الريف، إلى جانب وجود العديد من المبادرات الجديدة التي تتضمن تطبيق خطط تنمية ريفية متكاملة تقوم على المشاركة، بهدف القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف.

وتؤدي زيادة حدوث الظواهر الحادة بصورة مضطربة، في مناطق الاستبس في بلدان المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية، مثل هبوب الرياح العاتية (تقوم بتحريك الرمال)، والجفاف، واستمرار الموجات الحارة (90 يوماً في عين صفره، بالجزائر، مع درجات حرارة بلغت 36° مئوية أو أكثر أثناء عام 1999) ووابل الأمطار، مما يؤدي إلى أخطار محدقة بحرفة الرعي التقليدية الكثيفة، واللجوء إلى الانتقال بقطعان الماشية والأغنام transhumance سعياً وراء الكلاً، ومع الخسائر المتكررة في الثروة الحيوانية (نقود الماشية)، المقترنة بسوء الأحوال بدرجة لا تطاق، يضطر صغار الفلاحين إلى هجر أراضيهم، والانضمام إلى صفوف المهاجرين الى المدن.

العمليات الخاصة بالتغير المناخي

تعتبر التقلبات المناخية، والاتجاهات السكانية، والأنشطة البشرية التي تؤدي إلى الاستخدام غير الملائم للأراضي من الأسباب الرئيسية للتصحّر. وبسبب الضغوط الاجتماعية-الاقتصادية، أيضا، فضلا عن عوامل سياسية معينة، أصبحت حماية البيئة قاصرة إلى حد كبير. وتميل فئات السكان، التي ضربها الفقر والعوز والتي تعتمد على الأرض من أجل البقاء، إلى استغلال الأراضي استغلالا مفرطا للحصول على الغذاء والسكني، والحصول على مصادر الطاقة والدخل. ونتيجة للتصحّر، تصبح الأرض عرضة للفيضانات، وزيادة الملوحة، وتدهور جودة المياه، وتمتلئ مجاري المياه والسدود بالغرين.

وتعتبر الزراعة إحدى الأنشطة البشرية التي تسبب التصحر. وتؤدي أساليب الري السيئة في المناطق الجافة في بلدان المغرب العربي إلى زيادة ملوحة التربة، مما ينجم عنه تحوّل بعض المساحات إلى أراضٍ بور. وكذلك، فإن الرعي الجائر بسبب كثرة قطعان الحيوانات وزيادة أعدادها، بصورة تفوق القدرة الطبيعية للمراعي على تجديد ذاتها. ثم إن البدء في تربية الحيوانات على هامش الأراضي الزراعية، مع وجود أساليب يمكنه لنقل الماشية والمياه، يؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي الذي يحمي التربة، وفيما يتعلق بإزالة الغابات بسبب قطع الأخشاب، وعمليات إخلاء الأراضي من الأشجار، وحرائق الغابات، فإن ذلك يضعف التربة، ويسبب فقدان الغطاء العضوي وفقدان التنوع الحيوي، ويؤدي ذلك، بدوره، إلى زيادة التعرية بفعل المياه والرياح. وتعتبر الأخشاب مصدرا للطاقة المنزلية في المناطق الريفية (فهي تستخدم في الإضاءة والطهي). إن التغيرات المناخية، والاستغلال الجائر الموارد الغابات الناجم عن النمو السكاني، والأنشطة البشرية، يمثل تهديدا خطيرا لأراضي الغابات، بينما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدل هطول الأمطار، بالإضافة إلى تواتر وتزايد حدة فترات الجفاف، بسبب التغيرات المناخية، إلى الجحولة دون تجديد الغطاء النباتي.

أثر كربون الغلاف الجوي على الخصوبة

إن زيادة تركيز الكربون يؤثر على امتصاص ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أثناء عملية التمثيل الضوئي، وإطلاق ثاني أكسيد الكربون من خلال النتج. وتؤدي التغيرات المناخية وزيادة تركيز الكربون إلى نوعين من ردود الفعل:

تفاعل أيضا إيجابي كبير يرتبط بالاحتباس الحراري: ارتفاع درجة الحرارة سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات تنفس النباتات والكائنات الدقيقة، وارتفاع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو.

تفاعل أيضا سلبي يتعلق بزيادة تركيز الكربون وارتفاع درجات الحرارة: زيادة تركيز الكربون سوف يحفز عملية التمثيل الضوئي ويزيد مخزون الكربون في المنظومة الحيوية.

والسؤال هنا يتعلق بما إذا كانت تلك التغيرات المناخية، وزيادة معدلات الكربون في الغلاف الجوي، لها أثر على الخصوبة في المنظومة الحيوية، وهو أمر يتوقف على التوازن بين هذين النوعين من التفاعلات، كما تلعب وفرة المياه دورا هاما في هذا الأمر، ويتعين علينا أن نوضح أن معظم

الأبحاث التي أجريت في انحاء العالم، حول تأثير تركيز ثاني أكسيد الكربون على النباتات قد تم إجراؤها في مختبرات أو في صوبات؛ ولذا، فإنه من الصعب تعميم هذه النتائج على الواقع. والظروف الأكثر تعقيدا في بلدان المغرب العربي. ويمكن ملاحظة العديد من النتائج التي تتعلق بأثر ثاني أكسيد الكربون:

- < أنواع النباتات ذات القدرة العالية على إفراز ثاني أكسيد الكربون. سوف تتمتع بمعدلات نمو عالية أكثر من تلك الأنواع ذات القدرة المنخفضة على إفراز ثاني أكسيد الكربون (معظم الأنواع التي تتم زراعتها ذات قدرة عالية على إفراز ثاني أكسيد الكربون).
- < زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون يسبب انسداداً جزئياً في فتحات المسام (Stomatal Pores) في الأوراق، ويقلل من عملية البخر في كثير من الأنواع. وهو ما يعنى الاقتصاد في استهلاك قدر ما من المياه.

مقارنة البيانات المناخية وخسائر أو مكاسب الانتاجية

تم اتباع منهجين: المنهج التجريبي، والمنهج الريكاردى (Ricardian)¹. ويقوم المنهج الأول على اتجاهات الانتاج الزراعي بناء على اتجاهات المناخ والخصائص الطبيعية-الحيوية للمحاصيل. أما المنهج الثاني فهو منهج نقدي يركز على اتجاهات الاسعار في كافة مراحل سلسلة الانتاج الزراعي.

وتؤثر ندرة موارد المياه والأراضي في بلدان المغرب العربي تأثيراً سلبياً على الزراعة. ويستند القسم التالي إلى النتائج التي تم الحصول عليها من دراسة اجراها (Robert Mendelson et al., 2000) على بلدان المغرب العربي مع التركيز على عام 2100. وكانت تلك الدراسة نتيجة ثلاثة توقعات مناخية: نموذج (MOY) الذي يستخدم متوسطات توقعات 14 نموذجاً من نماذج الدورات العامة (GCM) الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتغير المناخي (IPCC) والحسوبة باستخدام برنامج الحاسب الآلي (COSMIC) ونموذج (POLD) الذي يركز على نموذج (GENESIS) الخاص بتدفق مياه الكتل الجليدية بالبحار، ونموذج (UIUC) الذي قامت بتطويره جامعة إلينوي. ويقوم النموذج الأخير على فرضية الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، وانخفاض معدل هطول الأمطار في افريقيا، ومن ثم خسائر اقتصادية في الناتج الزراعي الإجمالي. ويتم حساب تكلفة التأثيرات المناخية من خلال نموذج التأثير العالمي (GIM) الذي يجمع بين مخرجات نموذج (COSMIC) ويقوم بحساب تكلفة التأثيرات على كل قطاع من قطاعات السوق. باستخدام دالتى الاستجابة البديلتين واللتين يتم قياسهما على أساس النماذج التجريبية القطاعية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لعدم قياس حساسية الزراعة في افريقيا للتغيرات المناخية، يعتمد هذا التحليل على دراسات حساسية المناخ أجريت في الولايات المتحدة. وتعتبر مجرد محاكاة مبدئية تجري في بلدان المغرب العربي؛ وقد أوردنا البيانات التي حصلنا عليها في الجدول 5.

1. نسبة إلى عالم الاقتصاد السياسي الإنجليزي ديفيدريكاردو (1772-1883) ويعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد. (المترجم)

جدول 5 تكلفة التأثير المناخي معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الزراعي (GAP) حتى عام 2100

النماذج القطاعية			النماذج التجريبية			
MOY % of GAP	UIUC % of GAP	POLD % of GAP	MOY % of GAP	UIUC % of GAP	POLD % of GAP	
2.96	4.85	1.58	22.83	30.58	18.20	الجزائر
1.42-	0.34-	3.47	26.08	31.93	20.51	المغرب
0.97	4.72	1.53-	41.67	58.19	29.58	تونس

المصدر: Mendelson et al., 2000.

إذا اتخذنا التوقعات المناخية حتى عام 2100 لنموذج (UIUC) والتي تفترض ارتفاعا في درجة حرارة مقداره 3.22 °مئوية، وانخفاضا في معدل هطول الأمطار بنسبة 10% - وهي تبدو نسبة منخفضة - فإن تكاليف الآثار السلبية على بلدان المغرب العربي الثلاث معبرا عنها بنسبة مئوية من إجمالي الناتج الزراعي وفقا لدالة الاستجابة التجريبية والقطاعية - والتي يمكن تقديرها كما يلي: ما بين 4.58% و 30.85% (متوسط 17.8%) بالنسبة للجزائر، وما بين 0.34% و 31.93% (متوسط 15.8%) بالنسبة للمغرب، وما بين 4.72% و 58.19% (متوسط 36.4%) بالنسبة لتونس. ويمكننا القول بناء على هذه النتائج: إن متوسط تكلفة أثر التغيرات المناخية سيناهز 25% من إجمالي الناتج الزراعي بحلول عام 2100.

ولا بد من تقدير التكاليف المحتملة لأثر التغيرات المناخية من أجل تخطيط الاستثمارات والعائدات المتوقعة بحلول تاريخ معين. وقد وُضعت النتائج التي تم الحصول عليها بالنسبة لبلدان المغرب العربي، في جدول 6.7.

جدول 6 تكلفة أثر التغير المناخي حتى 2100 بالبلون دولار

النماذج القطاعية.			النماذج التجريبية			GAP as GDP	GDP	GAB	
MOY	UIUC	POLD	MOY	UIUC	POLD				
1.07	1.75	0.57	8.24	11.04	6.57	2.68	1347.2	36.1	الجزائر
0.25-	0.06-	0.61	4.59	5.62	3.61	3.14	559.7	17.6	المغرب
0.07	0.34	0.11-	3	4.19	2.13	2.81	255.9	7.2	تونس

المصدر: Mendelsohn et al. (2000).

جدول 7 تقدير تكلفة أثر التغير المناخي معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2100

النماذج القطاعية			النماذج التجريبية			
MOY % of GDP	UIUC % of GDP	POLD% of GDP	MOY % of GDP	UIUC % of GDP	POLD% of GDP	
0.08	0.13	0.04	0.61	0.82	0.49	الجزائر

0.04-	0.01-	0.11	0.82	1.00	0.64	المغرب
0.03	0.13	0.04-	1.17	1.64	0.83	تونس

المصدر: (2000) Mendelsohn et al.

وتتوصل الدراسة إلى نتيجة فحواها أن بلدان المغرب العربي عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية. ويمكن أن يكون أثر التغيرات المناخية كبيراً إما في صيغة مطلقة، وإما بالتعبير عنه كجزء من إجمالي الناتج الزراعي (GAP). ويمكن النظر إلى التقديرات المعروضة على أنها متفائلة للغاية. مع فرضية أنها تستند إلى دالتي الاستجابة الخاصة بالولايات المتحدة، وهما تقومان على نظام زراعي يعتمد على كثافة استخدام رعوس الأموال، فضلاً عن كونه نظام قابل للتكيف إلى حد كبير. وإذا أخذنا نموذج (UIUC)، فإن تكلفة الأثار السنوية للتغيرات المناخية حتى عام 2100: ستتراوح ما بين 1.75 و 11.04 بليون دولار في حالة الجزائر. وستتراوح ما بين صفر و 5.62 بليون دولار في حالة المغرب. وستتراوح ما بين 0.34 و 4.19 بليون دولار في حالة تونس. وسوف يتم الإحساس بتلك الظواهر المناخية أكثر. لأن بلدان المغرب العربي تعاني-شأنها شأن البلدان النامية الأخرى- من ضعف الاستثمارات، وسوء توجيه الاستثمارات في الزراعة. ومن بين النتائج الأخرى، فإن الظاهرة الموجودة الآن، في أسواق المحاصيل الغذائية وتفاقم المعوقات بسبب التغير المناخي تؤدي إلى زيادة التبعية الغذائية؛ وسوف تخوم الشكوك على الصعيد القومي حول قدرة نظم الإنتاج على ضمان الأمن الغذائي.

استراتيجيات التأقلم مع التغير المناخي.

لا بد أن تسعى الاستراتيجيات التي تهدف إلى التأقلم مع التغير المناخي وراء عدة أهداف: الأمن الغذائي، وزيادة كفاءة استخدام المياه، ووضع الأثر المحتمل للتغيرات المناخية في الحسبان، والمشكلات الثلاثة التي تترتب على العولمة (الاستثمارات الأجنبية - والتجارة ونقل الأفكار من خلال المعلومات- وتكنولوجيا الاتصالات). وسوف يكون لنقل الأفكار أكبر تأثير، لأنه سوف تكون هنالك ضغوط على الحكومات لشحذ همتها من أجل تخفيف حدة الفقر، وتطوير البنية الأساسية في عالم الريف، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتأمين وحماية صحة الذين يعملون في الأرض. وتعتبر هذه الأفكار جزءاً من الأهداف الإثمانية للألفية التي شاركت فيها بلدان المغرب العربي. وتتطلب الإدارة الرشيدة مشاركة المجتمعات المحلية، ويقع على عاتق الدولة القيام بدور المنظم من أجل التوفيق بين المصالح المتعارضة للفلاحين والمستهلكين.

إن المشكلات التي تنوع بالقطاع الزراعي، ليست بالظاهرة الجديدة، وتكمن المشكلة في مدى تدخل الدولة، من ناحية -والذي لا يزال أقل من اللازم- لمكافحة تدهور الأراضي مكافحة فعالة، وضمان إدارة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، الغابات، المراعي) بصورة تتميز بالكفاءة، ومن الناحية الأخرى، وفي غياب رؤية شاملة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لا بد من وجود توافق بين الاستخدامات الزراعية للأراضي ونظم الإنتاج الفعالة، ولا بد أن تأخذ الاستراتيجية الزراعية في حسابها مدى تأثير الاقتصاد الزراعي بالتغيرات المناخية والقيود الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المرتبطة بالسياق الوطني، والقيود الإيجابية أو السلبية الخارجية التي تنتج عن عولمة الاقتصاد، وعن المنافسة في الأسواق الدولية بصفة خاصة. ولا بد أن تشمل أية استراتيجية على إدارة رشيدة، ومشاركة إيجابية من المجتمع المحلي، والنهوض بالعامل البشري من خلال

التدريب والتعليم والبحث العلمي والشراكة مع دول الشمال.

الأمن الغذائي

سوف ينصبّ تحليلنا على الحبوب الغذائية فقط، التي تمثل الغذاء الرئيسي في بلدان المغرب العربي. ومن المفضل أن يغطي إنتاج الحبوب في بلدان المغرب العربي 50% على الأقل من الاحتياجات من الحبوب الغذائية. لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي.

وتشير الحسابات إلى أن حجم الطلب على الحبوب في الجزائر سيصل إلى حوالي 10 مليون طن بحلول عام 2025؛ وهو ما يعنى إنتاج 5 مليون طن في سياق استراتيجية الأمن الغذائي المذكورة. وفي دراسة اجريت في سياق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، اتضح أن 1.2 مليون هكتار -من بين ستة ملايين هكتار مخصصة لزراعة الحبوب الجافة- صالحة لزراعة المحاصيل. وتقدر غلة الهكتار بـ25 قنطار؛ ويعنى هذا إمكانية إنتاج 3 مليون طن. ولذا، فإن هناك ضرورة لإنتاج 2 مليون طن أخرى من الأراضي المروية. ولما كانت غلة الهكتار من الحبوب، تبلغ 40 قنطارا للهكتار، فإن ذلك سيتطلب زراعة مساحة تصل إلى 500 000 هكتار من الأراضي المروية، أي 50% من إجمالي المساحة التي يمكن استغلالها في الزراعة بالري. وفي ظل مخاطر التغيرات المناخية، لا بد أن يرتكز هذا الخيار على توافر كميات كافية من المياه الجوفية لضمان الري في سنوات الجفاف، وإدارة الري المنضبطة. وعلى هذا، لا بد من مراجعة خطط إدارة المياه الجوفية، ووضع قوائم بخزانات المياه الجوفية، وإعادة تأهيلها. باستخدام الوسائل الفنية لحقن تلك الخزانات بالفائض من المياه السطحية، ومع تخصيص 1.2 مليون هكتار -من الستة ملايين هكتار السابقة- من أجل محاصيل الحبوب، فإنه يمكن تحويل 5 مليون هكتار تقريبا إلى إنتاج محاصيل التصدير ذات القيمة المضافة العالية. وهذا التحول لصالح المحاصيل الجديدة والمحاصيل الشجرية، الأكثر ربحية -والأقل حساسية للتغيرات المناخية- يعني أنه يمكن الاستعاضة عن اللجوء المتكرر إلى مساعدات الدولة والدعم بحسن استخدام الأراضي. كما أنه يمكن أن يساعد على استدامة التنوع الحيوي والحفاظ عليه من خلال تجنب زراعة الصنف الواحد، وتنمية أنواع النباتات المحلية.

مياه الري والمساحات المروية

من المفترض أن يتم الوصول إلى أقصى مساحة يمكن ربيها بحلول عام 2025، أي 1.66 مليون هكتار في المغرب و 1 مليون هكتار في الجزائر، و 0.51 مليون هكتار في تونس. وإذا أخذنا معدل ري عند 5 610 م³ للهكتار كأساس، فهذا يعنى أن احتياجات مياه الري سوف تصل الى 6.4 بليون متر³ في حالة المغرب، و 5.6 بليون متر³ في حالة الجزائر، و 2.8 بليون متر³ في حالة تونس. يوضح جدول 8- الموقف الحالي والمستقبلي الخاص بمياه الري والمساحات المروية.

جدول 8 نظرة مستقبلية لمياه الري والمساحات المروية بحلول عام 2025

المساحات المروية في عام 2025 (106 هكتار)	المساحات المروية في عام 2000 (مليون هكتار)	الري في عام 2025 (10 ⁹ متر ³)	الري في عام 2000 (بليون متر ³)	
1	0.51	5.6	3.9	الجزائر

المغرب	11.0	8.4	1.46	1.66
تونس	2.1	2.8	0.37	0.56

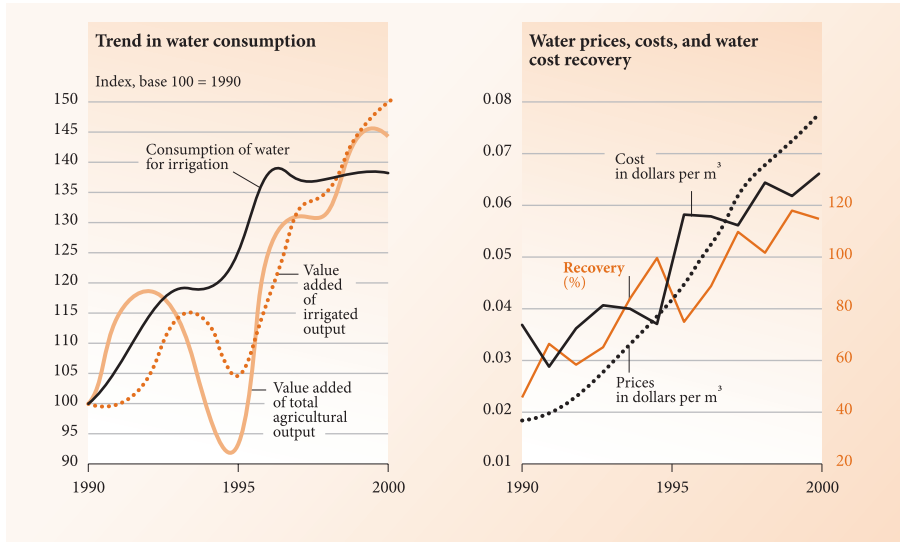
المصدر: تقييم أجراه ماحي ثابت وعؤول.

تنصرف الافتراضات التي تتعلق بتوزيع استهلاك المياه بحلول عام 2025 إلى أن الكميات التالية من المياه سوف تكون متاحة للاستغلال¹: 9 بليون متر³ في السنة في الجزائر. و 12.6 بليون متر³ في المغرب و 4 بليون متر³ في تونس. ويتعين تفسير التقديرات الخاصة بالمغرب من خلال مقياس برنامج استغلال المياه السطحية، الذي تم تطبيقه على مدى السنوات العشر السابقة، ومن خلال القيود الشديدة المتزايدة التي سيتم فرضها على استخراج المياه من خزانات المياه الجوفية، والتي تتعرض حالياً لاستغلال مفرط. وسوف يكون الموقف مصدر قلق بالنسبة للدول الثلاث في المغرب العربي بعد عام 2025، عندما يتم الوصول إلى أقصى حد ممكن للاستغلال.

آفاق الاستدامة

لا يمكن أن نتصور استدامة القطاع الزراعي بدون دخول مستدامة لسكان الريف. ولا يمكن أن تنفصل استدامة الموارد الطبيعية (المياه، والأراضي، والحياة الحيوانية، والحياة النباتية) عن الإجراءات الرامية إلى الوفاء باحتياجات المجتمعات المحلية، التي تعتمد في دخلها ومعيشتها على تلك الموارد. ولكن النتائج المختلطة، التي أسفرت عنها مشاريع التنوع الحيوي، يمكن تفسيرها بعدم اشتراك المجتمعات المحلية في إدارة هذا التنوع الحيوي.

شكل بياني 1 الاتجاهات في استهلاك المياه والتكاليف، في تونس، 1990-2000



المصدر: حمداني (2002).

ويعتبر صغار الفلاحين المكون الأساسي في مجال الزراعة في بلدان المغرب العربي. وسوف تتضمن التنمية الزراعية حتما، اتخاذ تدابير لتحسين ربحية المزارع الصغيرة، والنهوض

1. البلاغات الوطنية الأولية الصادرة عن الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بالغير المناخي « UNFCCC، 2002.

بالمجتمعات المحلية من خلال المواومة بين أنواع المحاصيل وأنواع الأراضي (إما بالتحويل. وإما باستخدام أنواع جديدة) والأخذ بمسارات فنية جديدة. واستحداث أنشطة جديدة على هامش الزراعة. أو أنشطة غير زراعية. لضمان التشغيل وتطوير هياكل المشاركة بين الفلاحين. وفي حالة المزارع المتوسطة والكبيرة. سوف تتطلب الاستدامة حتما الوصول إلى الإنتاجية المثلي. على أساس مدى توافر مياه الري وتنوع المحاصيل العضوية. والأخذ بمعايير الجودة. ووضع السّمة على السلعة المنتجة. وتطوير قنوات تصدير فعالة تنسم بالكفاءة والسرعة. من خلال الإدارة المثلي. وتوفير الوسائل الملائمة (منشئات التخزين. والحفظ. والنقل والمراقبة الدائمة للأسواق العالمية. الخ) والصكوك القانونية لتشجيع التجارة الحرة في إطار المفاوضات الإقليمية أو العالمية (في إطار الاتحاد الزراعي المتوسطي. والاتحاد الأوروبي. ومنظمة التجارة العالمية).

مشاركة المجتمعات المحلية وتطوير الخبرات التقليدية

من الأمور البالغة الأهمية تحقيق الاستقرار في عالم الريف. اذا أردنا وقف تدفق المهاجرين على المدن والدول الأجنبية. ولا بد من مشاركة المجتمعات المحلية في مشروعات التنمية في مرحلة التخطيط كي تأخذ في الحسبان اهتمامات تلك المجتمعات. والتعرف أيضا على أية قيود أو معوقات. من البداية. يمكن أن تعطل أو تجهض تلك المشروعات. إن المجتمعات ذاتها تمتلك مفاتيح نجاح المشروعات. إلا ان المشروعات لا تزال خاضعة للتخطيط من قبل السلطات المركزية أو الإقليمية. والتي غالبا ما تتغافل عما يمكن أن تقدمه للمجموعات المستهدفة من مساهمات. وفي كثير من الحالات. يتم تصميم المشروعات على أساس قطاعي على حدة. بينما يمكن تطبيقها أفقيا بحيث تتضمن عدة قطاعات ميدانياً. ويعدّ إغفال النواحي الاجتماعية-الثقافية أحد الأسباب الرئيسية للفشل. ويجب. من البداية. اتخاذ تدابير لزيادة الوعي. وتوفير الدوافع لدي "القطاع الثالث" وكسب تأييده. ونعني "بالقطاع الثالث" المجتمعات المحلية. واتحادات المنتجين. والمنظمات غير الحكومية. التي تؤدي مشاركتها إلى تعزيز فاعلية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. فضلا عن القدرة على حسم أي صراعات قد تنشأ. والمشاركة تمهد الطريق للديمقراطية والتنمية المحلية المستدامة.

إن مشاركة المجتمعات المحلية تفترض مسبقا احترام الخبرات التقليدية التي انتقلت من الآباء إلى الأبناء عبر أجيال وأجيال (كما هو الحال في زراعة الواحات. واستخدام القنوات في إدارة المياه). وتعد هذه المعرفة ناجحة عن تكيف الأنشطة الإنسانية مع ظروف المناخ والأراضي على مدى التاريخ. وعلى هذا يعتبر التنوع الحيوي الزراعي ثمرة أنشطة قامت بها عدة اجيال من سكان الريف. ومن ثم. فإنه من حق المجتمعات المحلية استخدام الموارد الوراثية المختلفة بكل حرية. بما في ذلك البذور التي قاموا بزراعتها عبر التاريخ. وتعتمد أساليب الزراعة لديهم على استخدام أنواع النباتات والحيوانات الشديدة التحمل. وإدارة الأساليب الفنية والموارد المتاحة التي تتناسب مع المناطق المحلية المختلفة. والزراعة التقليدية زراعة عضوية في الأساس. وهناك اهتمام حالي على مستوى العالم بالمنتجات العضوية ذات الهوية المتميزة الجاذبة. والتي تأتي من مناطق ذات سمات خاصة. ويتم انتاجها استجابة لطلبات المستهلكين المتطورة. ومع ذلك. فإن الخبرة التقليدية ليست مستعصية على التغيير؛ ولا بد أن تتطور وتستوعب نتائج النهضة العلمية والتكنولوجية. ولا بد من تقييمها بصورة دائمة بغية الحفاظ على الجوانب الإيجابية والتخلص من الجوانب السلبية منها.

نقل التكنولوجيا

لا بد أن يساعد نقل التكنولوجيا على تدعيم التنمية المحلية، من خلال تطبيق أدوات تعظيم جودة المنتجات المحلية، وزيادة فرص استدامة المزارع من خلال ربط نظم الإنتاج ومساعدة الأطراف الفاعلة على رفع كفاءتها المهنية. وحتاج الزراعة المحلية بصفة خاصة إلى تقنيات أفضل لإدارة الأراضي والموارد المائية، والثروة الحيوانية، كما تحتاج إلى إقامة نظم زراعية مستدامة وصالحة للبقاء، وخاصة من خلال استخدام أنواع من المحاصيل أكثر قدرة على مقاومة الكائنات الدقيقة الضارة، والأمراض، والجفاف. ومن خلال استخدام أساليب تعتمد على العمليات العضوية والإيكولوجية، سوف نتمكن من الحد من استخدام مستلزمات الإنتاج الخارجية، وخاصة الكيماويات الزراعية. وتشتمل تلك الأساليب على زراعة المحاصيل المقاومة للتعرية، وتحسين الغطاء النباتي الأخضر كسماد، مع عدم المساس به خلال فترة الراحة، والحفاظ على التربة، ومكافحة الآفات من خلال الاعتماد على التنوع الحيوي، والوسائل العضوية، باعتبار ذلك أفضل من استخدام المبيدات الحشرية.

وتعتبر أساليب زراعة المحاصيل المقاومة للتعرية (الحرث صفر) إحدى معالم النجاح الكبرى خلال العشرين عاما الماضية، في مجال الزراعة. وهناك أساليب أفضل لإدارة مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة، من شأنها جعل الزراعة المطرية أكثر قابلية للبقاء والاستدامة، من الناحية الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن مزايا التقنيات الحديثة تختلف من موقع لآخر، وعلى أية حال، فإنه لا بد من الأخذ بتلك التقنيات في سياق منهج تشاركي لامركزي يعضده العمل الجماعي من جانب الفلاحين والمجتمعات المحلية، وعلى الرغم من أن التقدم، المحرز في مجال التكنولوجيا الحيوية، يمكن أن يجلب مزايا ضخمة للمنتجين والمستهلكين، فإن الاستثمارات الحالية -التي يقوم بتفعيلها القطاع الخاص أساسا وتحكمها المصالح التجارية- لها تأثير محدود على إنتاجية القطاع الزراعي في الدول النامية. وغالبا ما تنشأ المصاعب على المستوى السياسي عندما يتطرق الأمر إلى إجراء إصلاحات، وإن التقدم التكنولوجي مثل التقدم المحرز في مجال الري المحكم (الاستشعار عن بعد) وتحسين جودة خدمات الري، يمكن أن يولد دعما سياسياً للإصلاحات بعد أن وصلت إلى طريق مسدود. ثم إن المنتجات الحائزة على شهادات إيكولوجية -في سياق المعارض التجارية مثلا- تمكّن المستهلكين من أن يدفعوا مقابل الإدارة المستدامة إيكولوجيا.

إدارة المخاطر

من الضروري الآن -أكثر من أي وقت مضى- تكريس الجهود لإدارة المخاطر، بدلا من اتباع منهج إدارة الأزمات، الذي كان سائدا حتى اليوم، وتعتبر بلدان المغرب العربي عرضة لدورات من الجفاف، والفيضانات، والموجات الحارة، التي يتزايد تواترها، وتقوم الدولة بتعويض الفلاحين الذين يتضررون من جراء الكوارث سواء في شكل تعويضات مالية (في حالة مزارعي المحاصيل) أو عن طريق تقديم أعلاف للحيوانات (في حالة مربي الحيوانات)، وفي قطاع الثروة الحيوانية، تقوم الدولة ببناء مخزون الأمان من الأعلاف، بغرض مكافحة الأزمات، وتستخدم وسائل النقل الميكانيكية لنقل المياه إلى الحيوانات في حالة حدوث جفاف، ويمكن لتلك المساعدات أن تؤثر تأثيرا سلبيا، مثلاً، على زراع المحاصيل، لأنها تتعارض مع الأهداف المعلنة لتحرير السوق، وتعنى أن المزارعين غير قادرين على مسايرة قوانين السوق، ويتعين على الدولة كمنظم، إقامة منظومة من الهيئات والأدوات من أجل إدارة المخاطر، وهذا منهج جديد سوف ينطوي حتما على إنشاء أنظمة مراقبة

وإنذار مبكر لحالات الجفاف والفيضانات. في هذا السياق قامت المملكة المغربية بإنشاء مرصد. مسئول عن إدارة حالات الجفاف. ويتعين تصميم آليات جديدة للرد على الكوارث. تعمل من خلال سلاسل الإنتاج وهيئات التأمين.

تنافسية المزارع الكبيرة في الأسواق الدولية

إن تنافسية المزارع الكبيرة ليست مجرد مسألة تتعلق بتحسين الإنتاج من حيث السعر والجودة. لكنها تتطلب أيضا خبرة وتنظيما في مجال التسويق. وتهيء الأصول المتمثلة في تنوع البيئة الطبيعية. وثراء التنوع الحيوي. والخبرات التقليدية. والقرب من الأسواق الأوروبية. فرصا للمزارع الكبيرة في بلدان المغرب العربي لتقوم بتنوع إنتاجها الزراعي. ويمكن لهذا التنوع تعزيز التنمية المتوالية للأنظمة التقليدية لزراعة المحاصيل الغذائية التي تغلب عليها محاصيل الحبوب. والاتجاه صوب نظم أكثر ربحية. وذات توجهات سوقية. وتطوير قدرات الموارد الطبيعية المحلية لتحقيق أقصى فائدة منها. وسوف تمثل عملية التنوع هذه أو عملية التحويل قفزة نوعية في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. وحماية البيئة؛ كما أنها تعتبر وسيلة ملائمة لتطويع الزراعة وفقا لمتطلبات الأسواق الزراعية العالمية ذات التوجهات الحرة. وهذا التنوع في المحاصيل أو التحول إلى محاصيل أخرى. ذو أهمية لإنتاج المواد الغذائية التي يتزايد الطلب عليها بصورة مطردة (الإنتاج المحلي الذي يحمل علامة الجودة. والمنتجات "العضوية". والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية). على أنه لا يمكن خلق هذه الديناميكية إلا من خلال الدعم المستمر من جانب الدولة والمجتمعات المحلية. ولا بد أن تركز الأبحاث أيضا على التعرف على منافذ جديدة للإنتاج وأساليبه الفنية. ولا بد من بذل الجهود لتوفير الخدمات الإرشادية للمنتجين لمساعدتهم على الابتكار. وتوفير المنتجات المستهدفة. وإقامة منظمات للمنتجين. وتوفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالتنافسية في الأسواق الدولية. فهناك نوعان من العوامل الدافعة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان: الأول هو العوامل الدافعة الاقتصادية الراجعة إلى العولة. والثاني هو العوامل الدافعة المناخية الراجعة إلى التغيرات المناخية.

لا يزال هنالك قدر كبير من عدم اليقين الكامن في عملية العولة. وإذا ما تأكدت نزعة التحرر. فإنه من الصعب التنبؤ بوتيرة سير العملية. الأمر الذي يقيد من رؤية الوكلاء الاقتصاديين الذين يترددون في القيام بالاستثمارات بسبب المخاطر الكامنة في فترة الاسترداد. وللحد من تلك المخاطر. يمكن للدولة اتخاذ إجراءات معينة لتعزيز القطاع الخاص وتشجيعه وتوجيهه نحو الاستثمار؛ وهو أمر مآله تمكن القطاع الخاص من دخول الأسواق العالمية (إجراءات للنهوض بخطط التحديث كما حدث في قطاع الصناعة. على سبيل المثال. والاستثمار العام في البنية الأساسية الزراعية). وهناك أيضا صراع الاستراتيجيات بين الدولة والفلاحين؛ فالدولة تتدخل كثيرا. لإبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة مثلا. وهذا يمثل عقبة أمام التفاعل الحر لآليات السوق ويضر بالفلاحين.

إن الحالات المناخية القاهرة على الأبواب: إنها تؤثر على أداء الدورة التجارية للاقتصاد الزراعي؛ ولذا فلا بد من أخذها في الحسبان. بدرجة أكبر. عند وضع السياسات الزراعية على أساس الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية الملحّة. إن المزارع المتوسطة والكبيرة في بلدان المغرب العربي تستخدم الري؛ وتتجه. بصفة أساسية. نحو التصدير. ومن ثم. فإن التغيرات المناخية تؤثر عليها بصورة غير مباشرة. وفي حالة الجفاف. تتعرض المزارع الكبرى لعقوبات من خلال فرض

قيود على استخراج المياه: ويتم استخدام غالبية المياه المستخرجة لأغراض الشرب. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إعاقة المسار الطبيعي لإنتاج المحاصيل. والذي يمكن أن يتعرض للانهايار. كما يمكن للفيضانات أن تلحق أضراراً بتلك المزارع. لكن بدرجة أقل مما تفعله الموجات الحارة التي قد تتلف المحصول. إذا ما حدثت أثناء مراحل حرجة معينة في دورة حياة النباتات. ومن ناحية أخرى. فطالما كان الاحتباس الحراري أكثر أهمية في دول جنوب المتوسط مما هو عليه في الدول الواقعة شمال المتوسط. فإن المزارع الكبرى في الجنوب تتمتع بالقدرة على إنتاج الخضروات والمواالح المبكرة: وهو أمر يمنحها ميزة واضحة في الأسواق العالمية.

التحديث الفني والتدريب

مع مزايا التعاون الدولي. يمكن لبلدان المغرب العربي الاستفادة من نتائج البحوث والتطوير حتى تستغل كافة أنواع المحاصيل لتحقيق أقصى فائدة منها. ولكن. لما كان الفلاحون في المغرب العربي من كبار السن. فإن الجيل الذي يخلفهم قد أصبح قضية هامة. ولا بد من إيجاد حوافز مثل (تخصيص الأراضي. وتقديم القروض. والخدمات الإرشادية) لتشجيع صغار الخبراء الزراعيين على تكريس جهودهم لقطاع الزراعة: وفي نفس الوقت. يتعين على الدولة تدعيم إجراءات التحديث في المجالات الفنية. والاقتصادية. والتجارية.

إجراءات التأقلم مع التغير المناخي

إن التباين الملحوظ في المناخ. في بلدان المغرب العربي. يحتم على الفلاحين القيام بإجراءات من شأنها الحفاظ على المزايا التي يتمتعون بها. والحد من الخسائر إلى أدنى مستوى ممكن. وتتباين إجراءات التكيف حسب حجم وبنية المزرعة. والمناخ الحيوي. والنفاد إلى الأسواق. ولا توجد وسيلة واحدة للتكيف: وما نحتاج إليه هو منهج عملي يرتكز على الخبرات المحلية وتراكم المعلومات والتجارب. ونظرا للطريقة التي تتطور بها النظم الاجتماعية-الاقتصادية (في السياق الوطني والدولي) ومسار تطور النظم الزراعية (يختار الفلاحون زراعة أكثر المحاصيل ربحية). فإن عملية الأخذ بإجراءات جديدة تصبح أكثر صعوبة. والاتجاه الحالي هو الأخذ بمنهج وقائي إما بتنوع. وإما بتحويل المحاصيل في المزارع. والانخراط في العديد من الأنشطة المختلفة من أجل تحسين دخل المزرعة. ويمكن أن تغطي هذه الأنشطة أنواعاً عديدة من فرص العمل والتشغيل. حسب الوضع الاجتماعي. الحالة الاجتماعية للفلاح. ومستوى الدخل الذي يوفره هذا العمل. ومدى انتظامه.

وبالنسبة لغالبية المزارع الصغيرة. فإن الدخل الإضافي الذي يتم الحصول عليه من الأنشطة الموازية للعمل الزراعي يعتبر أمراً لا غنى عنه للحياة. والتصدي لآثار الأخطار المناخية. وفي حالة المزارع المتوسطة الحجم. والتي تبدأ الآن في عملية التراكم الرأسمالي. فإن ضخ الأموال هو الذي يمكنها من التنمية. ومن وجهة النظر هذه. فإن تنوع الأنشطة وتنويع مصادر الدخل يعتبر خطوة أولى لتكثيف وتنويع الإنتاج. وفي حالة المزارع الكبيرة. يتم استثمار رأس المال الناجم عن الزراعة. في أنشطة أكثر ربحية. مثل صناعة المباني. أو العقارات. أو في الحصول على رأس في صورة أرض. كنوع من الأمان. وتستنتج بعض الدراسات أن المزارع المتوسطة الحجم هي أكثر المزارع قدرة على التكيف مع المعوقات الحالية.

وتوفر آليات التكيف الهيكلي. وإجراءات مواجهة التقلبات الدورية. وسيلة للرد على مشكلة التغييرات المناخية. وقد تم استحداث الآليات الأولى والأخذ بها. للتنبؤ بالتباين في الإنتاج في أعقاب التقلبات المناخية. بينما تنصرف الإجراءات الأخيرة إلى تدبير موارد لمواجهة الاحتياجات في الفترات العصبية.

الآليات الهيكلية

تختص هذه الآليات بتنوع المحاصيل والموارد النقدية. وشراكة المنتجين. وشراكات الاستثمار. وبناء المخزون. ومن خلال تنوع المحاصيل. يمكن الحد من مخاطر التغييرات المناخية وتخفيف آثارها. ويمكن الجمع بين مختلف أنواع الحيوانات والنباتات باستخدام أنواع وسلالات منتخبة من أصول تتميز بالصلابة النسبية. وقوة التحمل. جرى اختيارها بمعرفة أجيال متعاقبة من الفلاحين (القمح. الشعير. الأغنام. الخ). ومن خلال تدعيم هذا التنوع. يمكن الفلاحين الاستفادة من التكامل بين مختلف المنتجات. ويمكن للثروة الحيوانية. على سبيل المثال. أن تضيف قيمة للمنتجات الثانوية للحبوب. وفي سنوات الجفاف. يمكن تحويل محاصيل الحبوب-التي تزرع لإنتاج غذاء الإنسان- إلى علف للحيوان. وعلى هذا. تكون كتلة النبات المحصودة محدودة للغاية؛ وفي نفس الوقت يكون قد تم إنقاذ الحيوانات. ويؤدي تذبذب دورات الإنتاج المتنوعة إلى جعل النظام أكثر مرونة. لأنه يضمن. أولاً وقبل كل شيء. توزيع المخاطر. فضلاً عن إنقاذ النظام كلياً أو جزئياً. بالإضافة إلى مدّ فترات البيع والإنفاق؛ وهذا لا يتأتى إلا مع تنوع المنتجات. وتباع البقول أحياناً طازجة في شهري مارس وأبريل. على سبيل المثال. وهو ما يجلب أموالاً في وقت يصعب فيه الحصول على تدفقات مالية. ويتم تشذيب (تقليم) أشجار الزيتون بشدة في سنوات الجفاف حتى يمكن إطعام قطعان الأغنام. والحفاظ على الأشجار أيضاً. وكذلك فإن تطوير محاصيل القش والتبن والشوفان يتعلق بضرورة التدفق المالي أكثر من كونه يتعلق بنظم تنوع المحاصيل. أو الجمع بين تربية الحيوان وزراعة المحاصيل.

وترتكز الشراكة بين المنتجين على مبدأ التضامن: ذلك أنه عن طريق تضافر القوى قد يكسب المنتج أقل في سنوات الوفرة. إلا أنه يخسر أقل في السنوات العجاف. ويمكن المشاطرة في المخاطر بين الشركاء والحد من آثارها إلى أدنى مستوى ممكن. وإدارة المزارع بشكل أكثر مرونة. من خلال دفع الإنتاج بعد سنة من المحاصيل السيئة مع ضمان الحد الأدنى من الحصاد؛ والمساهمة الوحيدة المطلوبة هي الأرض. ومن وجهة نظر الشخص الذي يحصل على الأرض المساهم بها. فإن الشراكة في زراعة المحاصيل بمثابة وسيلة لزيادة المساحة الكلية المزروعة. دون حاجة إلى تكريس مبالغ كبيرة من المال: لأن كل ما يحتاج إليه الفلاح هو توافر مخزون من البذور ومعدات العمل. ويوجد هذا النوع من الشراكة في مجال تربية الحيوان. حيث يتم الاستحواذ على ماشية الفلاح. الذي يواجه صعوبات ويريد ألا يفقد حيواناته. أو مربي الماشية من غير المزارعين. الذين يريدون الاستثمار في مجال تربية الحيوان. ويتزايد اتباع هذا الأسلوب في تونس في قطاعات الزراعة الفرعية. وكذلك في مجال إدارة المياه في الأراضي المروية.

والشراكة في الاستثمار أقل انتشاراً؛ وهي تتعلق بكبار ملاك الأراضي الذين لا يقيمون بها. أو بمساحات شاسعة من الأراضي تديرها شركات تنمية زراعية. وفي المغرب. تتخصص شركة المعمورة المشهورة في منطقة القنيطره في إنتاج وتهييز وتصدير الفواكه والخضروات المبكرة النضج.

ويعتبر بناء المخزون أسلوباً تقليدياً لمواجهة الحالات الطارئة، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من موارد سنوات الوفرة لاستخدامها في السنوات الجافة. وقد كان هذا النظام واسع الانتشار في الماضي. كما يدل على ذلك وجود صوامع تحت الأرض في بعض المزارع؛ ولكن يبدو أنه أسلوب لم يعد يتبع كثيراً. ولا تزال المزارع الكبيرة للحيوانات تقوم بتخزين كميات كبيرة من الأعلاف لضمان تغذية قطعان الأغنام والماشية، ولا يزال هذا الأسلوب متبعاً في جميع بلدان المغرب العربي الثلاث، ولكنه يفترض مسبقاً توفر رأس المال.

إجراءات مواجهة التقلبات الدورية

التكيف وحده لا يكفي، فلا بد من أن يصحبه تطبيق آليات لمواجهة التقلبات الدورية، والتي يمكن من خلالها التوفيق بين الموارد والاحتياجات بصورة مستمرة. وتعتبر عملية التوفيق ضرورية، وخاصة في حالة محاصيل الزراعة الجافة والتي تكون أكثر عرضة للتغيرات المناخية الشديدة. أثناء فترتين معينتين خلال السنة الزراعية - الخريف (عندما يتم إنفاق نسبة 60% من حجم النفقات) والربيع. وتتجاهل القرارات، التي يتم اتخاذها في الخريف، سجل الطقس على مدار العام، وإنما تهتم بالمنطقة التي تلقى فيها البذور والمحاصيل التي تزرع؛ ويتوقف ذلك على الفائض النقدي المتحصل عن السنة الزراعية السابقة. ويتم تعديل القرارات على مدار السنة وفقاً لأحوال الطقس. على الرغم من أن تلك القرارات لا تزال تعتمد على النقد المتوفر لدى الفلاح. وتعتمد عملية الموازنة والتوفيق، على الجهود المتواصلة المبذولة للحد من الإنفاق أو زيادة السيولة أو الاثنين معاً. في نفس الوقت، وتتوقف الإجراءات الواجب اتخاذها على كيفية تأثير الأحوال المناخية على المنتجات الأكثر عرضة للتأثر.

ديناميكية التكيف أثناء مسار كل نوع من أنواع الإنتاج

وفقاً للمسح الذي أجراه أحد المراكز الإقليمية للتنمية الزراعية في منطقة القيروان بتونس، انخفض عدد مزارع الحبوب خلال السنوات القليلة الماضية من 3 500 إلى 2 000 مزرعة. وكان حوالي 1 500 فلاح قد اختاروا التحول إلى زراعة الحاصلات البستانية أو الجمع بين زراعة محاصيل الأعلاف وتربية الماشية. وتقوم المزارع، التي تتبع الأسلوب الأخير، ببناء مخزون من الأعلاف على مدى عدة سنوات، لضمان تغذية الحيوانات أثناء سنوات الجفاف. وتعد تربية الأغنام استراتيجية تكيف متميزة، لأن الأغنام تقاوم الظروف المناخية غير المواتية، ويمكنها استهلاك أنواع متنوعة من الأعلاف. ويعطي النموذج التونسي الموضح أدناه (وزارة الزراعة والموارد المائية MARH، 2005) صورةً للاجتهادات الرئيسية لكافة المحاصيل. وكما هو الحال في المغرب، يوضح النموذج انخفاض مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب والبقول وزيادة مساحة الأراضي المزروعة بالأعلاف والأشجار؛ ويوضح التكيف التلقائي الذي يقوم على عملية التحويل الجارية الآن بالفعل (انظر جدول 9).

جدول 9 اتجاهات استخدام الأراضي في تونس خلال الفترة من 1961-2003

الاتجاه 2003- 1995	2003		الاتجاه من 1995- 1961	1995-1994		1962-1961		المحاصيل
	%	المساحة بالألف هكتار		%	المساحة بالألف هكتار	%	المساحة بالألف هكتار	
23-	30	1 176.9	15-	38	1 531	92	1 810	الحبوب
88	10	417.7	6	5	219	9	35	الأعلاف
35-	2	65.8	28	3	102	4	80	البقوليات
9-	4	142.7	5	4	157	2	31	الحاصلات البستانية
38-	1	21.6	57-	1	35	0.4	81	محاصيل أخرى
8	54	2139.9	-	49	1 982.6	0.0	لا توجد بيانات	المحاصيل الشجرية
2-	100	3 958.6	205	100	4 026.6	100	1 964	الإجمالي

المصدر: وزارة الزراعة والموارد المائية MARH (2005).

وإذا ما نظرنا إلى بلدان المغرب العربي الثلاث مجتمعة، نجد أن مساحة الأراضي المخصصة لمحاصيل الحبوب تراوح مكانها، بل إنها تتناقص، ويستبدل بمحاصيل الحبوب المحاصيل الشجرية.

جدول 10 اتجاهات في المساحات المخصصة لزراعة الحبوب (بالهكتار)

1998	1990	1980	1970	
3 690 350	2 365 990	3 181 380	3 228 172	الجزائر
5 938 499	5 603 300	4 428 550	4 513 200	المغرب
1 240 000	1 427 730	1 307 200	1 272 700	تونس

المصدر: إدارة المعلومات الإحصائية بمنظمة الأغذية والزراعة.

نلاحظ درجة معينة من التخصص الجغرافي بين المنتجين في مجال تربية الحيوان (دقاتر دراسات وأبحاث فرانكفونية، الزراعة 2007). وفي تونس، وفي أعقاب سنوات الجفاف من 1998 إلى 2002، تركز مربو الحيوانات، الذين كانوا أقل تضرراً بالجفاف، في شمال البلاد، أما المربون القائمون بأعمال تسمين الحيوانات فقد تركزوا في المناطق الوسطى والجنوبية. ولكن بعد عامين من الوفرة (2003-2004)، اختار مربو الحيوانات المتواجدين في وسط وجنوب وسط البلاد، اتباع استراتيجية تكوين ثروة حيوانية من الأغنام أساساً، وفي المناطق المواتية في كل من المغرب وتونس، تجري أنشطة حقيقية لتخزين القش والأعشاب الجافة حسباً لحالات الجفاف، وعلى هذا، فقد حل انتقال الأعلاف محل انتقال قطعان الحيوانات، مع وجود مخاطر متوقعة كبيرة تتصل في جانب منها بتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج.

تحويل المزارع بسبب تغير المناخ أو توقع مثل هذا التغير

نظرا لتناقص حجم الموارد المائية التقليدية، التي يمكن حشدها، نتيجة للأحوال المناخية الأخيرة، وتواتر الظواهر الحادة (الجفاف والفيضانات)، تم استحداث سياسة لتحويل الأراضي في بلدان المغرب العربي الثلاث، وخاصة في حالة المحاصيل المطرية. ولكن، يتم بذل جهود مستدامة، بصفة أساسية، في مجال المياه لضمان ري المزارع في الظروف العادية، وفي الأحوال المناخية الجيدة، ولحماية مناطق الفروع المتصلة بمصادر المياه من الفيضانات الغرق بسبب الفيضانات.

وهناك اتجاه متمم للتحويل نحو إنتاج المحاصيل الشجرية (أشجار الموالح، أشجار الزيتون، الخ) في بلدان المغرب العربي، رغم أن الاحتباس الحراري يمكن أن يؤثر تأثيراً مباشراً على تلك المحاصيل، وخاصة خلال فترة التزهير المبكر، وتؤثر الأحوال المناخية، في هذه المرحلة، على المكونات الرئيسية لشكل محصول الفاكهة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الحساسية للقصيع، وتداخل عمليات التزهير، والتلقيح)، وتوضح بعض الدراسات، التي أجريت بصورة متوازنة، أن الانخفاض الفسيولوجي في البراعم قد حدث بسبب المناخ الشتوي المعتدل. وفي الجزائر اعتمدت وزارة الزراعة والتنمية الريفية (MADR, 2000)، خطة تنمية الزراعة الوطنية التي ارتكزت منذ عام 2000 على خريطة جغرافية للتوزيع السليم للمحاصيل وفقا لأحوال المناخ، والزراعة، والتربة. وهذا التوزيع هو أحد المعايير التي على أساسها يتم منح القروض في إطار هذا المخطط، وتتكاثر الأشجار والمحاصيل الأخرى بسرعة على حساب محاصيل الحبوب، وتبذل الجهود أيضا لوضع سمة السلعة (علامة الجودة) على المنتجات المعدة للتصدير.

وتقوم الحكومة المغربية (المفوضية الأوروبية، 2006) بإتباع سياسة لتطوير الزراعة تتضمن إجراءات لحماية الأنشطة الزراعية من المخاطر المناخية، وجعل المزارع أكثر تنافسية، بالتحويل إلى محاصيل أكثر تنافسية، بما في ذلك محاصيل الزراعة العضوية، وتقوم الحكومة، علاوة على ذلك، بتطبيق قانون معايير الجودة التي تم إقرارها في نهاية فبراير 2006 بغرض وضع علامة مسجلة لبلد منشأ والسمة الجغرافية الحمية، وبالإضافة إلى ذلك، فهناك عمليات تجرى الآن لخصخصة إدارة 56 000 هكتار، تتبع مشروعات من مشاريع الدولة، وتبذل الجهود الآن أيضا لتحسين قنوات التسويق، وإصلاح الأراضي، للحد من المعوقات المرتبطة بندرة الأراضي الصالحة للزراعة، والحد من تفتت المزارع.

وأخيراً، قامت تونس (AUDINET TUNISIE, 2007) بوضع خرائط زراعية إقليمية تقوم على أساس التكيف مع الأحوال المناخية، بغرض الحد من عدم انتظام الناتج الزراعي، والحد من آثار التغيرات المناخية على نمو قطاع الزراعة، وتحقيق معدل نمو أعلى، والمشاركة في جهود التنمية الوطنية مع ضمان استدامتها، في ظل ندرة الموارد الطبيعية وعدم ثباتها، وتزايد الطلب عليها بصورة مطردة، ويتمثل الهدف في تعزيز تنافسية السلع الزراعية على المستوى المحلي، وفي الأسواق الأجنبية، وإنتاج السلع وفقا لشروط الأسواق الأجنبية، التي تتمثل في معايير أكثر صرامة وأكثر تحديدا.

توصيات للزراعة في مواجهة التغير المناخي

الاستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات البيئية العامة

بالنظر إلى التفاعل بين الأنشطة الزراعية، والتي تسهم في زيادة تأثير غازات الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، ينبغي أن تستهدف الإجراءات التنظيمية للدولة توجيه قطاع الزراعة نحو الاستدامة، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية (ولحماية المياه من التلوث، والحفاظ على الأراضي من خلال مقاومة التعرية ومقاومة الملوحة، ومقاومة التماسك الشديد للتربة، والتدهور العضوي) والبيئة (تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحفاظ على التنوع الحيوي، ومكافحة التصحر). وإلى جانب النواحي الفنية للتنمية الزراعية، لا بد أن تستند الاستدامة إلى قيم اجتماعية - ثقافية محلية. ولا بد من إعادة هيكلة الزراعة من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى إحياء المناطق الريفية - والتي تم إهمالها لفترات طويلة في نهج التنمية السابق- من خلال مشاركة المجتمعات المحلية.

إن استدامة قطاع الزراعة سوف تتطلب حتما تنفيذ أنشطة للحد من الفقر، وإقامة نوع من الإنصاف بين المدينة والريف في الأحوال المعيشية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتطوير المعلومات والاتصالات التي تعين المجتمعات الريفية أكثر وأكثر على عرض مطالبها شأنها شأن نظرائها في المدن. إن التعددية الوظيفية لقطاع الزراعة تجذب الاهتمام إلى أوجه التعاضد والاعتماد المتبادل بين الزراعة والأنشطة الريفية الأخرى. ويمكن استغلال هذه الصلات من أجل إنعاش التنمية المستدامة لقطاع الزراعة والمناطق الريفية بوجه عام، ولا بد من قيام الأطراف الفاعلة بتنظيم صفوفها حتى يصبحوا شركاء حقيقيين للدولة، ويحققوا التنمية الزراعية المستدامة.

وفي سياق استراتيجية الأمن الغذائي، يتعين على الدولة تيسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الزراعة، بما في ذلك تنوع المحاصيل، مما يساعد على الوفاء باحتياجات الغذاء ونقل التكنولوجيا. ويتعين على الدولة أيضا ضمان التضافر والتنسيق الضروري بين الإجراءات التي يتم اتخاذها في سياق اتفاقيات ريو الثلاث (التغير المناخي، والتنوع الحيوي، وإجراءات مكافحة التصحر) ضمانا للاقتصاد في الوسائل البشرية والمادية، وتفاديا للفقد، ومنعاً لتشتت السلطة. وعلى الصعيد الدولي، لا بد من مراجعة المفهوم الحالي المتعلق بالنقاط الأساسية لكل اتفاقية، بحيث يتم تجميعها في كيان واحد من أجل زيادة الكفاءة، والاقتصاد، والشفافية، نظرا لأن تلك الاتفاقات الثلاث تختص بنفس المنظومة الحيوية.

السياسات العامة

يتعين على السلطات العامة إرساء أساس للنظم واللوائح الرامية إلى النهوض بجودة المنتجات الزراعية، وحماية البيئة، فيما تشجع الفلاحين على إدارة مواردهم بطريقة تتسم بالكفاءة والسلامة الأيكولوجية، وإذا أريد للبرامج العامة النجاح، فلا بد من الاعتراف بدور الفلاحين في الحفاظ على البيئة. وفي المرحلة الراهنة من التنمية في بلدان المغرب العربي، يتعين على الدولة القيام بتمويل عمليات تحويل المحاصيل؛ ومن ثم تنظيم الإنتاج، والبدء في عملية الإقلاع التدريجي عن الاستثمار، لإفساح الطريق أمام آليات تنظيم السوق. كما يتعين عليها إقامة آلية فعالة لتعويض المزارع الصغيرة في حالة وقوع كوارث طبيعية مثل:

(الفيضانات، والجفاف، واجتياح الجراد، والأمراض). ولا بد لها من تطوير البنية الأساسية والمرافق الداعمة (أسواق الجملة، ومراكز تخزين ضخمة، ومراكز تبريد، ووسائل نقل).

وإذا أُريد لهذه السياسات النجاح، فلا بد لها أن:

- < تأخذ في الحسبان الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها تحرير التجارة العالمية حتى تضمن نفاذ المنتجات الزراعية من بلدان المغرب العربي إلى الأسواق العالمية، عن طريق تطوير سمات الجودة والزراعة العضوية تبادياً لتداعي الأجهزة الاجتماعية والبيئية.
- < تشجع عملية التأقلم الفني والتجاري للزراعة في بلدان المغرب، بهدف زيادة القيمة المضافة، والاستغلال المستدام للمستلزمات الأكثر تعرضاً للتهديد. وهما: المياه والتربة.
- < حُدَّ من الفقر في المناطق الريفية، عن طريق إقامة بنية تحتية، وتوفير خدمات أساسية، وتنويع الاقتصاد، وتحسين الإدارة المحلية.
- < حُدَّ من الخسارة التي لا يمكن استعادتها، سواء في الأراضي الزراعية أو التنوع الحيوي، والوقاية من تدهور البيئة الطبيعية، وتمكين قطاع الزراعة من التأقلم بصورة أكثر فعالية مع التغير المناخي.

المستوى المحلي والقومي

لا بد من تعزيز النهج التشاركي، بدءاً من مرحلة تخطيط المشروعات، عن طرق اشتراك المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والفئات المستضعفة، وبخاصة الشباب، مع الأخذ في الحسبان أن الفلاحين كبار السن يشكلون أحياناً أكثر من 50% من العاملين في مجال الزراعة، ولا بد من إقامة آليات مالية، وفنية، ومؤسسية، وتنظيمية، لضمان مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه، بهدف تحقيق تنمية محلية مستدامة، ولا بد من بدء المشاركة اعتباراً من مرحلة تخطيط المشروعات، والاستمرار طوال مراحل دورة التنفيذ، وسوف تختص الإجراءات التي يتعين اتخاذها بما يلي:

- < تقديم سياسة ائتمانية ديمقراطية، تتكيف وفقاً لاحتياجات الفلاحين، ووضع إجراءات لتيسير التعامل مع أجهزة الائتمان (تسهيل نفاذ الفلاحين إلى الأدوات الاقتصادية)
- < اشتراك المرأة من خلال حوافز الائتمان.
- < مكافحة تفتيت الأراضي، وتشجيع إعادة التكتل، وبهذا يتم إعطاء أولوية لنظام الزراعة وليس لنظام الملكية.
- < تقديم الدعم للاستثمار في عملية التحويل، بما في ذلك إجراءات لامركزية أجهزة صنع القرارات، والتقريب بينها وبين المجتمعات المحلية.
- < شن حملات توعية لتشجيع المنتجين على إنشاء منظمات.
- < إقامة نظام تأمين تفاضلي على أساس مزارعي.
- < تحديث المزارع المتوسطة والكبيرة، على أساس معايير موضوعية، تتسم بالشفافية.

- < إنشاء أجهزة ريفية تمتد إلى جميع مناطق الريف، لضمان نشر المعلومات بصورة أفضل، والتدريب من خلال مشروعات القراءة والكتابة، وبرامج زيادة الوعي بشأن قضايا الإدارة المحلية. ولا بد للسلطات من الوصول إلى الفلاحين، بدلا من انتظار وصول الفلاحين إليها، ولا بد من دعم المشروعات من خلال المساعدات المالية، وتخفيف الأعباء الضريبية، ولا بد من وجود نظام يتميز بالكفاءة والشفافية، لنشر المعلومات من مستوى لآخر، من العاملين في الريف الذين يستخدمون الأرض، إلى الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية، بغرض تعزيز المشاركة وقبول الإبداع.
- < تطوير برنامج مستهدف للخدمات الإرشادية والبحوث والتطوير، لصالح الفلاحين، من خلال إنشاء فرق تشغيل يتعين عليها تقديم يد العون إلى الفلاحين طالما دعت الحاجة إلى ذلك، حتى يتسنى لهم اكتساب المهارات اللازمة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية (المحاصيل العضوية، النباتات الطبية).

المستوى الإقليمي

- قام الخبراء المتوسطيون بعقد العديد من المؤتمرات، وطرح بعض المقترحات، التي يمكن أن تمثل أساسا للتعاون بين دول شمال وجنوب المتوسط. ولا بد من نشر نتائج البحوث، التي أجريت - بشأن الأساليب الفنية القابلة للتطبيق والتي يمكن تطبيقها محليا وفقا لمتطلبات الزراعة، واستخدامات الموارد- على نطاق واسع ضمانا لاستدامة الزراعة والانتفاع بالأراضي.
- ولا بد أن يكون التعاون الإقليمي جزءا من النهج الرشيد المتبع في البرامج، والمشروعات، والإجراءات التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية حقيقية؛ ويمكن تقييم الإجراءات على أساس معايير تتضمن الرعاة، وأجهزة التنفيذ، والجماعات المستهدفة. ولا بد أن يستند هذا التعاون على:
- < الوعي-في أية مفاوضات يورو- متوسطة، في المستقبل- بخصوص مخاطر التسرع الزائد في تحرير السوق وضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الفئات المستضعفة من السكان.
- < المبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى إدراج هموم الزراعة ضمن البرامج والاتفاقيات اليورو-متوسطة في المستقبل.
- < استراتيجية إقليمية تهدف إلى تدعيم السلالات الزراعية المحلية، وتشجيع الاعتراف بجودة منتجات محلية خالصة، مثل: زيت الزيتون، والخضروات، والفاكهة، والتمور، والزهور، والقمح، والمنتجات الحيوانية.
- < بيئة إقليمية مواتية لمساعدة بلدان المغرب العربي على تصميم سمة لجودة مميزة للسلعة وانتهاج سياسات تسجيل المواد الغذائية والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن، وسياسات تسويق، والترويج للنظام الغذائي المتوسطي.
- < إجراءات للاستفادة من قدرات المجتمعات المحلية والأطراف الفاعلة، في عمليات التفاوض والإدارة الرشيدة، عن طريق تشجيع المبادرات والخطط المحلية الرامية إلى اشتراك المرأة إلى أقصى درجة في عملية اتخاذ القرارات.

- < إنشاء شبكات بين الدول المتوسطة لنشر وتطبيق ممارسات الزراعة المبكرة والمناسبة. والتي تستهدف بصفة خاصة الحد من استهلاك المياه، والأسمدة، والمبيدات الحشرية. مع تشجيع الزراعة العضوية وتشجيع السلالات الزراعية المحلية، والخبرات التقليدية، واستخدام الطاقة البديلة، واستعادة خصوبة التربة.
- < إجراءات لإعطاء دفعة لآليات التعاون الإقليمي في الدول المتوسطة (وخاصة شبكة منظمة الأغذية والزراعة "سيلفا ميدترنيا" للتعاون بين إدارات الغابات) وهذا يساعد على ضمان إدارة الموارد المتجددة بطريقة مستدامة، وتأخير استنفاد الموارد غير المتجددة، والحد من التلوث.
- < الاستشارات الإقليمية بين الدول المتوسطة بهدف تطويع الإطار القانوني الحالي وفقا لاحتياجاتها. وأن يضمن هذا الإطار السيادة الوطنية، فيما يتعلق بمجموعات الجينات، والتنوع الحيوي، والحق في التحكم في استخدام الكائنات المعدلة وراثيا.
- < تشجيع الشراكة في سياق الاستثمار في كافة مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي (الإنتاج، والتجهيز، والتخزين، وأسواق الجملة، ومخازن التبريد، والبنوك الزراعية، والتأمين الزراعي، والنقل، والتسويق)
- < إنشاء مركز إقليمي متوسطي للمناخ (CCRM) يقوم بتقديم خدمات المراقبة والإنذار المبكر (الجفاف، والفيضانات، والموجات الحارة، والتنبؤات الموسمية) ووضع سيناريوهات تفصيلية إقليمية مشتركة للمناخ، بغرض التخطيط للتكيف مع الأحوال المناخية في الأجل المتوسط والأجل الطويل. وسوف يستفيد هذا المركز من خبرات المراكز الأوروبية للنماذج المناخية، واستخدام معلومات الأقمار الصناعية.
- < التطبيق الإقليمي لبروتوكول كيوتو (Kyoto) بما في ذلك إنشاء "صندوق الكربون" الذي ينطوي على حشد الأموال والخبرات في اتجاه المتوسط باعتباره مجالا ذا أولوية. وتعتبر عملية التوقع والتطوير من القضايا الهامة في دول جنوب وشرق المتوسط. ويمكن للدول الأوروبية الحصول على حقوق الانبعاثات الكربونية بتكلفة أقل. (انخفاض كثافة الطاقة في بلدان جنوب وشرق المتوسط) عن طريق تمويل مشروعات التخفيف (الانفصام decoupling) ومن ثم المساهمة في التنمية المستدامة لبلدان المغرب العربي وحماية المجال الإيكولوجي. وسوف تتلقى دول جنوب وشرق المتوسط تحويلات، في المقابل، من شأنها تخفيف المعوقات المالية وتخفيض فاتورة الطاقة والبيئة لديها.

الإجراءات المؤسسية

تهدف الإجراءات المؤسسية إلى تحسين عمليات صنع القرارات والإدارة. ويقتضي الأمر تعديل بعض الأدوات الاقتصادية، وبصفة خاصة المؤسسات الريفية، وخدمات الادخار والائتمان، وأدوات تقييم مجموعة وظائف القطاع الزراعي، وتقييم الاستثمار، وأدوات النظرة البعيدة المدى. ولا بد أن توفر هذه الإجراءات الأساس الخاص بضمان التنمية المستدامة للموارد الطبيعية (المياه، والأراضي، والغابات، والمراعي)، عن طريق تخفيف آثار التغير المناخي، وكذلك تخفيف تلك الآثار على المناطق الريفية، والعمل على دخول بلدان المغرب العربي، بصورة فعالة، إلى السوق

العالمية (عضوية منظمة التجارة العالمية، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومناطق التجارة الحرة). وسوف يتم اتخاذ تلك الإجراءات لدفع التنمية المحلية قدماً، وتشجيع اللامركزية، وضمان الإدارة الرشيدة بغرض اطلاق ديناميكية حافز المشاركة، وصنع القرارات على الصعيد المحلي. والعمل على تحسين مستويات معيشة الفئات السكانية المهمشة (الجهود التي ترمي إلى الحد من الفقر، ووقف الهجرة من الريف إلى المدن). ومن خلال اللامركزية، يمكن تحسين إدارة الشؤون العامة والخدمات الحكومية بصورة فعالة على الصعيد المحلي، بما يمنح السكان تأثيراً متزايداً الأمر الذي يعني، بدوره، ميلهم المتزايد إلى المشاركة بشكل مسنول.

التنمية المستدامة للموارد الطبيعية

تتألف هذه الإجراءات من توضيح حالة الأراضي، وتسهيل نفاذ الراغبين في الاستثمار والعمل إلى الأراضي، ومحاربة المضاربات، وحماية الأراضي من التعرية، والملوحة، والتصحر، وحماية الغابات وإعادتها إلى ما كانت عليه، وإعادة تأهيل المراعي. وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

< وضع خرائط إقليمية تفصيلية عن الزراعة- المناخ، بناء على الموازنة بين الاستخدامات الزراعية للأراضي، ونظم الإنتاج الفعالة، الأمر الذي يهيئ وسيلة الوصول إلى العلاقة المثلى بين: الأرض-المياه- النبات.

< توضيح أوضاع الأراضي عن طريق اتخاذ اجراءات للقضاء على المشكلات المتعلقة بأوضاع حيازة الأراضي (الأرض هي العامل الحاسم للحصول على الائتمان)، والانتهاز من عمليات السجل العيني للأراضي عن طريق الأخذ بنظام المعلومات الجغرافية (GIS) من أجل المشاركة في المعلومات عن الأراضي الزراعية.

< تبسيط إجراءات الحصول على الأراضي من خلال إجراءات ترمي إلى لامركزية صنع القرارات إلى أقصى حد ممكن، وتعميم المعلومات حول إجراءات الحصول على الأراضي.

< السماح لغير القاطنين في بعض المناطق بالدخول إليها، واتخاذ إجراءات لتشجيع الكيانات الأسرية لضمان تماسك الجماعات التي تقوم بزراعة الأرض.

ويتعين على الدولة ضمان توفير مستلزمات الإنتاج (inputs) بأسعار معقولة وجودة مقبولة (البذور، ومنتجات مكافحة الآفات، والأسمدة، والمنتجات الأخرى) وتجنب انقطاع الإمدادات، وتطوير إجراءات التوعية والخدمات الإرشادية لضمان ترجيح استخدامها. وعلاوة على ذلك، لا بد من حشد موارد مياه جديدة للوفاء باحتياجات الري؛ ولا بد من اتخاذ بعض الإجراءات في نفس الوقت من أجل:

< إجراء دراسات متعمقة حول خزانات المياه الجوفية الرئيسية ومعدلات حجم استخراج المياه، فضلاً عن دراسات مراقبة استخراج المياه من هذه الخزانات.

< تشجيع استغلال التنقيب الجماعي.

< تشجيع استغلال السدود بمعرفة الاتحادات أو الجمعيات.

< إنشاء سدود صغيرة أو حواجز على سفوح التلال لإعادة ملء خزانات المياه الجوفية.

- < تشجيع استغلال موارد المياه غير التقليدية.
- < تطوير أنظمة ري اقتصادية للغاية من ناحية استهلاك المياه.
- < تطبيق نظام الري التكميلي (Tabet-Aoul, 2006) على نظم زراعة المحاصيل التي تعتمد على الأمطار - وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في بلدان المغرب العربي أن الري التكميلي بمعدل نشر 100م من المياه خلال الأيام العشرة الأخيرة من فبراير والأيام العشرة الأولى من مارس يمكن أن يضمن غلة شتوية متوسطة من الحبوب.

ولابد من إعادة تأهيل شبكات المياه عن طريق إحلال أنظمة القنوات المغطاة محل أنظمة القنوات المكشوفة لتقليل معدلات البخر المرتفعة. وعلاوة على ذلك، لا بد من تطبيق الأساليب الفنية الموفرة لمياه الري. وتعتبر عملية إعادة ملء خزانات المياه الجوفية بالمياه السطحية هي استراتيجية المستقبل. والتي تشير الشواهد إلى أنها استراتيجية واعدة للغاية في بلدان المغرب العربي، إذا تم اتباعها بصورة عقلانية رشيدة. ولكن ذلك يتطلب إدارة متكاملة لتجمعات المياه وإعادة التشجير بصورة ملائمة. لكي نتجنب رواسب التعرية. فضلا عن إنشاء سدود صغيرة على سفوح التلال لتكوين برك مياه صغيرة. لتكون بمثابة منطقة حماية للخزانات الجوفية. ونظرا لوجود العديد من خزانات المياه الجوفية الموزعة على كل بلدان المغرب العربي. فإن موارد المياه الموزعة توزيعا جغرافيا جيدا. متاحة. بشرط القيام استعاضة مخزون المياه الجوفية في تلك الخزانات بصورة ملائمة. وسوف تساعد التجربة التونسية في هذا الشأن على إثبات صحة هذا الخيار. والذي يمكن استغلاله -في حالة وجود فائض من مياه الأمطار الغزيرة- وتخزينه تحت الأرض. بحيث يمكن إعادة تأهيل الخزانات التي تم استغلالها استغلال مفرطا. وتجنب الفاقد الكبير في المياه من خلال البخر. وإتاحة الفرصة لتكوين الخزانات الطبيعية تحت الأرض. ومن ثم نوفر بديلا للاستثمارات الرئيسية المطلوبة لإنشاء السدود. وخطوط أنابيب نقل المياه.

التعاون الإقليمي: ضرورة ملحة

تتحرك الحدود الزراعية- المناخية الآن صوب الشمال. ولا عودة عن ذلك. وفيما يتعلق بدول المغرب العربي. فإن الأولوية لديها هي تثبيت مناطق الاستبس المتاخمة للصحراء لمنع تحرك الرمال صوب الشمال. وهي مشكلة عويصة. وبالمثل. لا بد من إعادة تأهيل المناطق الجبلية. والأراضي المندهورة. وتثبيتها. ووفقا لما دعت إليه منظمة الأغذية والزراعة (FAO). فإن التكيف مع التغير المناخي مسألة تتعلق بالإدارة المتميزة للأراضي. والمياه. والمحاصيل. وتربية الحيوان؛ ويتطلب ذلك إجراءات لتعزيز المؤسسات الريفية. التي يجب أن تحتل مكانة أفضل للتعامل مع الظواهر الحادة للتغير المناخي.

ونظرا لزيادة عدد السكان. واستمرار تدهور حالة الأراضي. فإنه لم يعد من الممكن الحفاظ على نظم إنتاج تقليدية غير قادرة على الوفاء باحتياجات سكان الريف. ولا بد من وضع سياسة وطنية لتطوير المناطق المحلية لمصلحة الريف. مع استحداث أنشطة جديدة غير زراعية توفر فرص عمل. وحث من الفقر. ومن الضروري تنويع الاقتصاد في المناطق الريفية. من أجل تحقيق الاستقرار السكاني. ومنع الهجرة من الريف إلى المدينة. ويقع على عاتق بلدان المغرب العربي.

تطوير المنظومة الصناعية لديها. بحيث يمكنها استيعاب الفائض من سكان الريف، الذين يمارسون الآن ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية.

إن الاستراتيجية الزراعية لا بد أن تكون جزءا من الاستراتيجية الشاملة المتكاملة للتنمية الاقتصادية- الاجتماعية. والخيار مفتوح الآن أمام الدول للاستثمار في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير الدعم المالي والفني للفلاحين. ولا يمكن لأهداف الاستدامة الريفية أن تتحقق إذا ظلت مؤشرات التنمية البشرية أقل من المعايير العالمية المقبولة.

إن التحديات، التي يتعين على الفلاحين في بلدان المغرب العربي مواجهتها لضمان استدامة أنشطتهم، تنطوي على ثلاثة جوانب: التحدي الأول يختص بالمياه والأراضي المهددة بالتعرية، والملوحة، والتلوث، والتصحر؛ أما التحدي الثاني فيختص بالسوق: إذ لا بد من تنمية الإنتاج وتطويره وضمان الحصول على دخل كاف. أما التحدي الثالث فهو تحدي تنظيمي وتشريعي، لأنه لا بد من تدعيم الأنشطة الزراعية، واستحداث أنشطة جديدة، وإذا كان لبلدان المغرب العربي أن تنمو وتتقدم، فإن يتعين عليها الانخراط بكل عزم وإصرار في التعاون على الصعيد الإقليمي، والصعيد المتوسطي، في مجالات البحوث ونقل التكنولوجيا، والجهود الرامية إلى إقامة مشروعات مشتركة، بالشراكة مع الدول المطلة على الشاطئ الشمالي، حتى يتسنى لها الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتلك الدول، وتحسين الإنتاجية الزراعية.

المراجع

AIACC, Assessment of Impacts, Adaptation and Vulnerability to Climate Change in North Africa: Food Production and Water Resources, Final Report n° AF 90, The International START Secretariat, Washington (D. C.), April 2006

Aït Amara (H.), "Les échanges Europe-Maghreb à l'épreuve du GATT", in M. Allaya (ed.), Les Agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000, coll. "Options méditerranéennes", série B, 14, Ciheam-IAMM, Montpellier, 1995

Allaya (M.) (ed.), Les Agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000, coll. "Options méditerranéennes", série B, 14, Ciheam-IAMM, Montpellier, 1995

Alibou (J.), "Impacts des changements climatiques sur les ressources en eau et les zones humides du Maroc", report presented to the Mediterranean Water Week, Athens, December 2002

Audinet Tunisie, Loi sur la carte agricole, 11 January 2007

Badraoui (M.), "Connaissance et utilisation des ressources en sol au Maroc", Centre national de documentation du Maroc, February 2006

Benbekhti (O.), Saifi (A.) & Boualem (B.), "De la Réforme agraire au développement rural, l'évolution des interventions en milieu rural", International Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Porto Alegre, 7-10 March 2006

Benoit (G.) & Comeau (A.) (eds.), Méditerranée, les perspectives du Plan Bleu sur l'environnement et le développement, Éditions de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 2005

Bessaoud (O.), Chassany (J.-P.), Abdelhakim (T.) & Nawar (M.), "Le développement rural durable en Méditerranée", in Ciheam, Agri. Med. Agriculture, fisheries, food and sustainable rural development in the Mediterranean region, Annual report 2005, Ciheam, Paris, 2005

Bindi (M.), Moriondo (M.), "Impact of a 2°C Global Temperature Rise on the Mediterranean Region: Agriculture Analysis Assessment", in C. Giannakopoulos, M. Bindi, M. Moriondo, P. LeSager & T. Tin, Climate Change Impacts in the Mediterranean .Resulting from a 2°C Global Temperature Rise, WWF Study, July 2005

Bourbouze (A.), "Pastoralisme au Maghreb: la révolution silencieuse", Revue .Fourrages, 161, 2000

Brac de la Perrière (B.), "Synthèse de la région Maghreb en Afrique du Nord", Growing Diversity Project, January 2002

Cahiers d'études et de recherches francophones. Agricultures, "Synthèse", 16 (4), July- August 2007

Ciheim, "Panorama stratégique et prospectif de la situation agricole et agro-alimentaire en Méditerranée", Étude COPEIAA, Ciheim, Paris, December 2006

Ciheim, "Sustainable Agriculture and Rural Development in Mountain Regions Project (SARD-M)", Mediterranean Region, Brief Summary, Bari, February 2007

Courade (G.) & Devèze (J.-C.) (eds.), "Agriculture familiale au Maghreb", Afrique contemporaine, 219, 2006

European Commission, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament on Strengthening the European Neighbourhood Policy, COM (2006) 726 final, Brussels, 4 December 2006

FAO Forestry Department, National outlook document - Morocco: "Moteurs du changement et tendances attendues", 2001

Giannakopoulos (C), Bindi (M.), Moriondo (M.), LeSager (P.) & Tin (T.), Climate Change Impacts in the Mediterranean Resulting from a 2°C Global Temperature Rise, WWF Study, July 2005

Hamdane (A.), "Évolution de la consommation d'eau et des coûts", Fiuggi Forum, Blue Plan, 2002

Hervieu (B.), "Agriculture: A Strategic Sector in the Mediterranean Area", Ciheim Analytic Note, 18, December 2006

Hervieu (B.), Capone (R.) & Abis (S.), "Changes and Challenges Facing Agriculture in the Maghreb", Ciheim Analytic Note, 16, October 2006

INFO/RAC-MAP, United Nations Environment Programme (www.inforac.org)

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Working Group I, Climate Change 2007: The Physical Science Basis, Fourth Assessment Report, Summary for Policymakers, February 2007

Jouve (A.-M.), "Évolution des structures de production et modernisation du secteur agricole au Maghreb", in A.-M. Jouve & N. Bouderbala (eds.), Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens: à la mémoire de Pierre Coulomb, coll. "Cahiers Options méditerranéennes", Ciheim-IAMM, Montpellier, 1999

Jouve (A.-M.), Belghazi (S.) & Kheffache (Y.), "La filière des céréales dans les pays du Maghreb: constante des enjeux, évolution des politiques", in M. Allaya (ed.), Les Agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000, coll. "Options méditerranéennes",

.série B, 14, Ciheam-IAMM, Montpellier, 1995

Mendelsohn (R.) (Yale University, New Haven [Conn.]), Dinar (A.) (World Bank) & Dalfelt (A.) (World Bank), Climate Change Impacts on African Agriculture, 12 July 2000

Ministry of Agriculture and Water Resources (Tunisia) & GTZ, Changements climatiques: effets sur l'économie tunisienne et stratégie d'adaptation pour le secteur de l'agriculture et les ressources naturelles, report on stage 1, 11 October 2005

Ministry of Agriculture and Rural Development (Algeria), Programme de reconversion agricole, Government Council, 8 March 2000

Nargisse (H.), Les écosystèmes agricoles et pastoraux. État des lieux et voies d'évolution, Centre national de documentation du Maroc, 21 October 2006

New Medit. Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment, 6 (1), 2007. Sadourny (R.), Le Climat de la terre, Paris, Flammarion, 2000

Skouri (M.), "La désertification dans le bassin Méditerranéen: État actuel et tendance", dans Ciheam-IAMZ, État de l'Agriculture en Méditerranée. Les sols dans la région méditerranéenne: utilisation, gestion et perspectives d'évolution, coll. "Cahiers Options méditerranéennes", Ciheam-IAMZ, Zaragoza, 1993

Tabet-Aoul (M.), Vulnérabilité et adaptation de l'agriculture au changement climatique en Algérie à l'horizon 2020, Association de recherche sur l'environnement et le climat (ARCE) d'Oran, Projet RAB/94/G31, 2000

Tabet-Aoul (M.), "Changement d'affectation et d'utilisation des sols et les ressources en eau", La lettre de Medias, 13 bis, March 2002

Tabet-Aoul (M.), Communication on the supplemental irrigation of winter crops, Workshop on sustainable development, IISD, CoP12, Nairobi, November 2006

UNDP, Changement climatique et ressources en eau des pays du Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie). Enjeux et perspectives, Projet RAB/94/G31, Rabat, 1998

Viegas (D. X.), Bovio (G.), Ferreira (A.), Nosenzo (A.) & Sol (B.), "Comparative Study of Various Methods of Fire Danger Evaluation in Southern Europe", International Journal of Wildland Fire, 9 (4), 1999

Viegas (D. X.), Pinol (J.), Viegas (M. T.) & Ogaya (R.), "Estimating Live Fine Fuels Moisture Content Using Meteorologically Based Indices", International Journal of Wildland Fire, 10 (2), 2001



الفصل 4

مكافحة التصحر

ميلاني ريكوبيه-ديجاردان (مرصد الصحراء والسهل (OSS)). اللجنة العلمية الفرنسية لمكافحة التصحر). ساندرين جوفريه (مرصد الصحراء والسهل). نبيل بن خضرا (مرصد الصحراء والسهل).

يعتبر التصحر-وهو الظاهرة التي تفقد معها التربة قدرتها على الإنتاج- قضية بيئية. فضلا عن كونه قضية تنمية (Cornet, 2002). ويرتبط التصحر بالنشاط الإنساني. والتغير المناخي. وليس هذا فحسب. بل إنه يرتبط أيضا بالتغيرات في التنوع الحيوي. وخصوصا في منطقة المغرب العربي (Hobbs et al., 1995). وعلى الرغم من أن المختصين يعتبرون التصحر في منطقة الاستبس في شمال إفريقيا (الجزائر والمغرب وتونس) مبعث قلق شديد. إلا أن اتساع مجال الإحصاءات المتاحة. وأنظمة المعرفة المستخدمة. فضلا عن غياب معايير مرجعية وطنية. يعتبر عقبات تعترض التحليل المنهجي للأجاءات في هذا المجال (Abaab et al., 1995).

على أن متابعة البيئة يعتبر تحدياً استراتيجياً أمام تنمية بلدان المغرب العربي كما تدل على ذلك مختلف الوثائق. وخطط العمل البيئية الوطنية التي تم وضعها منذ قمة ريو عام 1992. وترجمة تلك الخطط الآن إلى أعمال وإجراءات عن طريق أعداد متزايدة من المشروعات الرامية إلى إعادة تأهيل المناطق الحرجة critical zones. وإذا أردنا من تلك التسهيلات المعلوماتية وأن تكون فعالة. وأن تخدم عملية صنع القرارات. وأن تقدم مادة لرؤى التنمية الإقليمية. والوطنية. والدولية في الأجل الطويل. فإنها يجب أن تشمل قطاعات متعددة وأن تقدم مدخلات دورية منتظمة على الصعيد الإقليمي. والوطني. والدولي. وتلعب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD). دورا بالغ الأهمية في متابعة وتقييم عملية التصحر.

وفي بلدان المغرب العربي. فإن إجراءات مكافحة التصحر-التي حددتها ونظمتها الدولة بطريقة مركزية قد أدمجت مؤخرا في التنمية الريفية. أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول. وتقاس جهود الدول ومساعدتها لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة. على أساس قائمة المشروعات والبرامج التي انطلقت. وما انطوت عليه تلك الجهود من تكاليف. وعلى الرغم من المبالغ الضخمة التي أنفقت على برامج إعادة التشجير. وبرامج الحفاظ على المياه والتربة. إلا أنه من الصعب قياس مدى فعالية تلك المشاريع. ويرجع ذلك. من ناحية. إلى أن الميزانيات التي أنفقت فعليا. هي في الغالب أقل من المبالغ المرصودة في الخطة أصلا. الأمر الذي يجعل ما أسفرت عنه المشاريع من نتائج أقل من التوقعات. ومن الناحية الأخرى. هناك قصور في المعلومات الخاصة بأثر المشاريع على الأحوال المعيشية للفئات السكانية المعنية. وهذا هو الهدف الأساسي من مكافحة التصحر. وأخيرا. فإن التطورات الجارية في عالم الريف. والتي شهدت طوال عدة عقود تغيرات كبرى ولاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي. توحى بأن ثمة تغييراً في الأساليب والاستراتيجيات الوطنية من أجل مكافحة التصحر.

تعريف التصحر، والعمليات الطبيعية المتعلقة به

كيف يمكن تعريف عملية التصحر؟

تعددت تعريفات اصطلاح التصحر وتباينت* ولكن منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 1994، أصبح الاصطلاح ينصرف إلى المعنى التالي "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والمناطق الجافة وشبه الرطبة، وهو تدهور ناجم عن عوامل مختلفة، منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية".

وتنص الاتفاقية على أن تدهور الأراضي "يعني" انخفاض، أو ضياع، الإنتاجية البيولوجية، وحدّة المشاكل في أراضي المحاصيل المطرية، وأراضي المحاصيل المروية، والأراضي الحراجية، والمراعي، والغابات، الناجم عن استخدامات الأراضي، أو عن عملية أو مجموعة من العمليات الناشئة عن الأنشطة البشرية وأماط البيئة المعيشية، ومن تلك المشاكل: (1) تعرية التربة بفعل الرياح و/أو المياه، (2) تدهور الخواص الطبيعية، والكيمائية، والبيولوجية، والاقتصادية للتربة، (3) فقدان النمو النباتي الطبيعي الطويل الأجل (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، UNCCD، 1994).

إن السبب الرئيسي للتصحر هو تزايد الضغوط البشرية، أما التغيرات المناخية فإنها تؤدي إلى تفاقم الأضرار التي سببها النشاط الإنساني (Manguet, 1994). ومتى بدأ إجراء عمليات معنية، فإنها يمكن أن تستمر، حتى ولو أصبحت الأحوال البيئية مواتية مرة أخرى (سقوط الأمطار، مدخلات التخصيب الخ) وحتى لو قلت الأنشطة البشرية أياً.

وعادة ما تظهر عمليات التصحر وآلياتها، تدريجياً، من خلال التغيرات في تركيبة وبنية وأداء المنظومة الحيوية، ويمكن اعتبار النمو النباتي الطبيعي، والتربة، شئئين منفصلين تماماً، حتى ولو كانت هاتان الظاهرتان ترتبطان في الطبيعة ارتباطاً تاماً (Jauffret, 2001)، والتغيرات في الحياة النباتية تؤثر تأثيراً مباشراً على وظيفة التربة وتركيبها الميكانيكي، والعكس بالعكس.

ويمكن فهم آثار التصحر على عدة مستويات مختلفة:

< محلياً، من خلال فقدان قدرة التربة على الإنتاج، وتآكل خصوبتها (أنظر الإطار المعنون: "مراحل التصحر").

< وعلى مدى معين، تتولد عن التعرية بفعل الرياح ظاهرة تراكم الرمال في المناطق الجاورة، بينما تتسبب السيول في مشاكل الفيضانات واجتياح المياه في تدمير البنية الأساسية (وخصوصاً الطرق) وتفضي في النهاية إلى حركة هجرة دولية منفلتة.

التصحر في بلدان المغرب العربي - هل هي ظاهرة يتعذر معها العودة إلى الحالة السابقة؟

يعتبر شمال إفريقيا أحد الأقاليم التي أصبحت أكثر هشاشة، ويرجع ذلك إلى أثر المناخ الجاف عليه، وتأثير الأنشطة البشرية على البيئة الطبيعية، ومشكلات التصحر فيها أكثر حدة في

مناطق الاستبس على وجه الخصوص¹

مراحل التصحر

في حالة النمو الخضري الطبيعي للنبات (Vegetation) -التي تتعرض الان لضغوط متزايدة- فإن هناك عدة مراحل رئيسية للتدهور يمكن التعرف عليها قبل أن نصل إلي نقطة اللاعودة:

- < تغير في الكتلة الحيوية وفي تركيب الحياة النباتية، وهو تغير ناجم عن الدورات المناخية غير المتوقعة، والأحداث التي لم تكن في الحسبان (جفاف غير عادي، حرائق، أمراض الخ).
 - < تغيرات في تركيب الحياة النباتية flora بسبب ما تقوم به حيوانات الرعي، وبسبب الاستزراع: تراجع النباتات المستساغة، (أى التي تفضلها الحيوانات) لصالح الأنواع الأقل استساغة.
 - < إحلال نباتات ما بعد الحصاد محل أنواع الاستبس.
 - < انخفاض التنوع والإنتاجية.
 - < انحسار الغطاء النباتي الدائم، وتراجع الكتلة الحيوية للنبات، وتضاؤل حجم النبات، وتضاؤل قدرة البيئة الطبيعية على النمو والإكثار.
- ويمكن تصور هذه العملية وهي تمثل الاختفاء التدريجي للمجتمع الحيواني. (سواء كان مستأنساً أو برياً) في سياق عملية التصحر.
- أما تدهور جودة التربة- الذي يسير بالتوازي مع فعل المياه- فيحدث على ثلاث مراحل منفصلة:

1. التغير في شكل سطح التربة (الذي يتكون من قشرة رقيقة، وزحف الرمال الخ): وتدهور الأداء المائي (الانخفاض في اتاحة مياه الأراضي، وفي كفاءة استخدام المياه، وفي خاصية نفاذ المياه، وزيادة السيول الخ)، وتآكل الخصوبة (مستوي المادة العضوية ومدى القدرة على تبادل الأيونات الموجبة Cation).

2. تضاؤل الثبات البنيوي

3. نحر المياه، والتعرية بفعل الرياح.

4. تملح التربة بفعل الإنسان، نتيجة أساليب الري غير الملائمة التي تؤدي إلي جذب التربة.

وعلى هذا، فإن التصحر عملية مستمرة ومضطربة ويمكن أن تؤدي إلي تحول في البيئة الطبيعية لا سبيل إلي الرجوع فيه، وهناك حدود دنيا لكل مرحلة من المراحل، وهي حدود ترتبط بالسياقات المناخية، والجغرافية- الاجتماعية- الاقتصادية، والتصحر نتيجة سببها ظواهر طبيعية، وسوء استخدام الإنسان للأراضي والموارد الطبيعية، ولا يتأتى كبح ظاهرة التصحر أو وقفها إلا عن طريق تدخل الإنسان.

المصدر: مقتبس بتصرف من (Milton et al. (1994), Cornet (2000) - Jauffret (2001).

ويعتبر الجفاف (drought)-وهو عامل بنيوي في هذا الإقليم- ظاهرة طبيعية، تفاقم من أثر

1. تغطي مناطق الاستبس الجافة في الصحراء الشمالية مساحة تبلغ 630 000 كيلو مترًا تمتد من البحر الأحمر وقناة السويس شرقاً إلي المحيط الأطلنطي غرباً، ويتراوح معدل سقوط الأمطار السنوية في المتوسط ما بين 100-400 مم، وفقاً لخطوط التماطر (Isohyets).

الأنشطة البشرية وتطلق ظاهرة التصحر. ولقد مارس الإنسان أشكالاً من الضغوط الكثيرة المختلفة لتغطية احتياجاته المختلفة عن طريق استغلال الموارد النباتية من أجل تربية الحيوانات الأليفة بصفة خاصة - أغنام- ماعز- وزراعة المحاصيل. وجمع أخشاب الوقود (Jauffret, 2001). وفي بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كانت التقديرات تشير إلى أن 80% من الأراضي في الجزائر، والمغرب، وتونس تضررت من جراء التصحر (Dregne, 1984).

ونعرض فيما يلي أدناه، تطورات الأنشطة البشرية، في تونس ما قبل الصحراء منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، بغرض دراسة أسباب ونتائج تدهور الأراضي في مناطق الاستبس بتفصيلات أكثر. وكما هو الحال في البلدان الأخرى المطلّة على الشاطئ الجنوبي للمتوسط، فإنه من المعروف أن عملية الحراثة، والرعي الجائر، وإزالة الأشجار الخشبية، واستزراع الأراضي على الأطراف- وهى عرضة للتعرية- هي العوامل الرئيسية للتصحر في هذا الإقليم (Skouni, 1993).

والأثر الأوّلى لإجهاد التربة- وخصوصاً عن طريق الحرث بالمحراث المتعددة الأسلحة (Poly-disc) هو التدمير الكلي لأنواع نباتات الاستبس، ولا سيما الأنواع الدائمة، وإن اختفاء الغطاء النباتي، مقترنا بتقليب الطبقات العليا من التربة، يتمخض عن اتساع رقعة التعرية بفعل الرياح، وبهذه الطريقة يتم تدمير الإنبات الخضري الأصيل، وفي نفس الوقت تصبح الطبقات العليا من التربة رخوة وغير متماسكة (Floret & Pontanier, 1982).

وحيثما يتم الحفاظ على معدل مرتفع نسبياً من الأصول في الأراضي الحراجية (rangelands)، وهى في الغالب أراض غير منتجة، فإن ذلك أيضاً يتمخض عن انحسار الغطاء النباتي وخصوصاً من الأنواع الدائمة من النباتات، واستنزاف الأنواع المستساغة، ودك التربة وصلابتها، وفي بعض الحالات نمو أنواع غير مستساغة من النباتات، وتقدر قدرة المناطق الحراجية في تونس من ناحية الأصول أو الموجودات ما بين 0.15 و0.2 وحدة أغنام في الهكتار (Chaieb et al., 1991)، ومع نهاية عقد التسعينيات، زاد معدل الأصول زيادة سريعة حيث وصل إلى ما بين 0.25 و0.7 وحدة أغنام للهكتار (Genin, 2000)، وهى زيادة ارتبطت بالزيادة في الثروة الحيوانية وكذلك بالتوسع في المساحة الزراعية وما يترتب على ذلك من تقلص في مساحة الأراضي الحراجية (Le Floch, 1976) أما الآثار الضارة للرعي الجائر، والتي تستغرق وقتاً طويلاً في الظهور من تلك التي تتعلق بالحراثة، فقد أصبحت واضحة للعيان، وأسفرت عن التدهور السريع للغطاء النباتي للأحراج، وهذا من دواعي القلق.

وقد تمخضت عادة قطع أشجار الحطب والشجيرات الخشبية كمصدر للطاقة المنزلية (أخشاب الوقود)، عن اختفاء الأشجار العالية، وطبقة شجيرات الاستبس، ويؤكد بعض الخبراء (Floret et al. 1978) على الخطورة الحقيقية لتلك الظاهرة في هذا السياق، لأن اقتلاع الأشجار من جذورها يمنع البراعم والفاسائل -التي تنتج معظم الأخشاب من النمو مرة أخرى، مما يدفع الناس إلى اقتلاع الشجيرات الأصغر والأصغر، التي تنمو على مسافات متباعدة.

وتوجد عدة عوامل اجتماعية-سياسية تفسر هذه التغيرات، منها أن سياسات التنمية، على وجه الخصوص، قد شجعت على استزراع الأراضي على حساب المناطق الرعوية المشاع، دون قياس واضح لأثر تلك التنمية من حيث التصحر، ونتيجة لسياسات ثلاث، هي: توطين البدو

الرجل¹. وخصخصة الأراضي المشاع² (Auclair et al., 1996). والإدماج التدريجي لتلك المناطق في الاقتصاد الوطني (Auclair & Picouet, 1994). ولقد جرى تطهير المزيد والمزيد من أراضي الاستبس وزراعتها بمحاصيل الحبوب التي تم التوسع فيها بسرعة للوفاء بفرض مزدوج. ألا وهو: رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين. وإتاحة المجال أمامهم للملكية الخاصة.

ولقد أدت الآثار المتضاربة للجفاف. والضغط البشري المتزايدة على الأراضي والموارد النباتية في شمال إفريقيا. إلى ظهور صور عديدة لسوء أداء المنظومة الحيوية. وفقدان التنوع الحيوي في تلك الأقاليم. ويتميز شمال إفريقيا- بحكم المناخ السائد فيه- بأعداد هائلة من المناطق ذات المناظر الطبيعية المتنوعة والبيئات المختلفة. وعدة أنواع من المنظومات الحيوية التي يمكن تمييزها عن بعضها البعض. مثل: منظومة المناطق الساحلية. والمناطق الجزرية. والجبلية. والصحراوية. والوحدات. والمناطق الرطبة. ويقع جزء من مركز التنوع الحيوي المتوسطي- وبه ما يناهز 25 000 نوع من النباتات. 14 نباتا متوطنا- في إفريقيا (Quezel et al, 1999). وتشتمل الحياة النباتية في منطقة الاستبس بشمال إفريقيا. مثلا على 2 630 نوعا من النباتات المعروفة باسم نباتات منطقة الصحراء العربية. 60% منها تنتسب إلى المنطقة المتوسطة. 30% منها تنتسب إلى المنطقة المدارية. مع وجود 687 نوعا من النباتات المتوطنة. وتبلغ نسبة النباتات المتوطنة في شمال إفريقيا 26% (Le Houerou, 1995, 2001).

وبشير بعض الخبراء (Floret et al., 1994) إلى سلسلة من مشروعات البحوث التي أجريت في شمال وجنوب الصحراء. ويوضحون التالي: أن النشاط الإنساني الجائر في تلك المناطق يؤدي إلى استنزاف الغطاء الخضري الطبيعي لها. وإلى تدهور التربة (التعرية بفعل المياه والرياح) وتدهور النظام المائي للأراضي. والحد من كفاءة استفادة النباتات بالمياه. وهكذا. فإن نتائج تلك الأنشطة الجائرة تلحق الضرر بالموارد البيولوجية وإمكانات الأراضي. وهذا بدوره يؤدي إلى توقف الأنشطة البشرية في تلك الأراضي. بل وقد يُفضي إلى هجر السكان لتلك الأراضي والهجرة إلى مناطق أكثر رغدا. ثم إن تركز هذه الفئات من السكان في أقل المناطق قحولة -ولاسيما المناطق الجافة شبه الرطبة- يزيد من مخاطر التدهور البيئي لتلك الأقاليم التي كانت مستقرة نسبياً في السابق. مما يتسبب في إفقار عالم الزراعة (شبكة مرصد المراقبة الإيكولوجية المحلية الطويلة الأجل/ مرصد الصحراء والسهل. 1995).

وتتفاقم الآن ظاهرة التعرية في سهول زراعة الحبوب في وسط تونس. التي كانت بعيدة عن تلك الظاهرة من قبل. وكذلك على سفوح التلال والهضاب في البلاد. ويتواكب هذا الضغط البشري على الموارد الطبيعية مع زيادة تواتر الجفاف في شمال البلاد منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي كما يبدو لنا من المسح المناخي الذي أجراه المعهد الوطني التونسي للأرصاد الجوية عن الثلاثين عاما الماضية. بناء على بيانات سقوط الأمطار. حسب قياسات محطات الأرصاد الجوية³.

1. مقترنة بمعدل نمو طبيعي يبلغ 0.8% خلال الفترة من 1956-1994.

2. كانت الأراضي المملوكة ملكية خاصة تمثل 10.7% من المساحة الزراعية المستغلة. في عام 1970 ثم 67.5% في عام 1996.

3. في تلك الدراسات يتم حساب المؤشر القياسي للهطول (SP1). على أساس البيانات الشهرية المتاحة في المحطات. التي خُددت فترات الجفاف المسجلة منذ عام 1940 (في المحطات) في مختلف المناطق في تونس على امتداد فترات زمنية مختلفة (من شهر إلى سنة). ولقد زاد تواتر الجفاف عموما في جميع أنحاء البلاد منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي. ويجب ملاحظة أنه- على خلاف العشرين عاما الماضية- زادت مرات الجفاف نتيجة للظواهر الجوية. في محطات جنوب البلاد خلال الفترة من 2001-2006 (Laatiri, 2008)

متابعة التصحر والبيئة

”اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر“ ونظم معلومات التصحر.

في أعقاب قمة ريو Rio في عام 1992، أقر المجتمع الدولي ”اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر“ (UNCCD) في عام 1994. ويوجد الآن 193 دولة وقعت على الاتفاقية التي ينصرف هدفها الرئيسي إلى: مكافحة التصحر. وتخفيف آثار الجفاف في الدول التي تعاني من ويلات الجفاف و/ أو التصحر. وخصوصا في إفريقيا. من خلال اتخاذ إجراءات فعالة على كافة الأصعدة. يساندها في ذلك التعاون الدولي وترتيبات الشراكة. في إطار منهج متكامل متنسق مع الأجندة 21. بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة“ (UNCCD, 1994). وهذه الاتفاقية هي أساس الجهود المبذولة الآن لمكافحة التصحر في إطار منهج لا مركزي من القاعدة إلى القمة. يقوم على مشاركة الفئات المحلية من السكان¹.

وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ينطوي على وضع برامج عمل إقليمية ودون إقليمية لمكافحة التصحر. ولقد قام الاتحاد العربي المغاربي بوضع برنامج العمل الإقليمي الخاص به في عام 1999 كإطار للحوار. والتنسيق. والعمل. وتختص ثلاثة من المكونات السبعة لذلك البرنامج. بقياس الظاهرة ومتابعتها. ووضع قاعدة بيانات. ونظام لتعميم المعلومات بشأن التصحر في دول المغرب العربي. وتقييم وضع التصحر وديناميكياته. وإنشاء شبكة إقليمية من أجل المراقبة الدائمة للمنظومة الحيوية (الأمانة العامة للاتحاد المغاربي. 1999).

إن برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر هي أدوات استراتيجية لتطبيق الاتفاقية على الصعيد القطري. ويتم وضع تلك الأدوات وتنفيذها تحت المسؤولية الفردية لكل دولة. وتُعنى الأدوات الاستراتيجية بتطور الكثير من الجوانب المتعلقة بالتصحر. وتعني بصفة خاصة بتشجيع إنشاء نظم المعلومات بشأن التصحر (أنظر الإطار المعنون: خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر- أمثلة من الجزائر والمغرب وتونس).

برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر مثل الجزائر والمغرب وتونس

برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر هي الوثائق الاستراتيجية التي تضعها مختلف الدول على أساس تشاركي. متشياً مع مبادئ الاتفاقية. وينصرف فحوى تلك البرامج إلى:

- < شرح الإجراءات المتبعة في هذا النهج التشاركي. وعرض أشكال الحوار المستخدمة. مع التأكيد. في الغالب. على النهج المعني بدور المرأة.
- < إقامة صلة بين قضية التصحر بمعناها الواسع. وبين اتفاقيتي ريو (RIO) الآخرين (التنوع الحيوي. والمناخ). من زاوية التعاضد.
- < عرض للموارد الطبيعية والمشكلات والمعوقات في الدولة المعنية. والتعرف على عوامل التصحر. والقيام بجرد عام للظاهرة في كل إقليم من الأقاليم الكبرى. أو في كل نظام رئيسي من نظم استخدام الأراضي. وكذلك حسب الأراضي التي

1. لقد أعطت مشاركة السكان المحليين قوة دفع جديدة لخطّة العمل الرامية إلى مكافحة التصحر. والتي تم إقرارها في نيروبي في عام 1977 في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر. وتركيز المناقشات على مستقبل السكان المعنيين.

تعرضت للخطر والتصحر. واستناد الأرقام المذكورة في برامج العمل الوطنية. إلى كثير من الوثائق العلمية المختلفة سواء كانت وثائق متعلقة بالقطاعات أو المشروعات.

< وضع قائمة بالإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة التصحر. ووضع قائمة بتفاصيل عمليات التشجير الكبرى. ومشروعات الحفاظ على المياه والتربة. وكذلك مشروعات التنمية الريفية ومشروعات تدعيم المحاصيل وتربية الحيوان. وتحسين البنية الأساسية الريفية.

< عرض الأجهزة المؤسسية التي تم إنشاؤها لتيسير تنفيذ المشروعات. وخصوصاً الأجهزة اللامركزية. والهيئة القومية التي تم إنشاؤها بغية تنسيق أعمال مكافحة التصحر- استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. التي عادة ما تدخل ضمن أعمال وزارة البيئة.

< ذكر جميع الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي بعض الأحيان ذكر تقديرات تلك الإجراءات والتقدم بمقترحات بخصوص كيفية تمويل تلك الإجراءات. والشراكات المرجوة.

< توضيح ضرورة رصد حالة التصحر بشكل منتظم. ومتابعة وتقييم برامج العمل الوطني على أساس نظم المعلومات المنفذة. بصفة رئيسية.

المصدر: برامج العمل الوطني في الجزائر (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية 2004). والمغرب (الملكة المغربية) 2001. وتونس (الجمهورية التونسية 1998).

من مراقبة المنظومة الحيوية المحلية إلى الإدارة: شبكة مرصد المراقبة الإيكولوجية المحلية الطويلة الأجل:

بدأ إقامة شبكة مرصد المراقبة الإيكولوجية المحلية الطويلة الأجل (ROSELT/OSS) اعتباراً من عام 1994 فصاعداً. في المناطق الجافة على أطراف الصحراء. بغرض التنسيق والمواءمة بين أساليب جمع ومعالجة البيانات الإيكولوجية والاقتصادية- الاجتماعية¹. ومرصد المراقبة الإيكولوجية المحلية الطويلة الأجل (ROSELT) عبارة عن جهاز منظم لجمع ومعالجة وتحليل البيانات بشأن البيئة. بحيث يتسنى تبادل المعلومات. وتحديث المعرفة حول كيفية تطور وتفاعل النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. والغرض من ذلك تقديم معطيات لعملية صنع القرارات على نحو منظم يكون مفيداً ومفهوماً لصانعي السياسات والمديرين. وبالإضافة إلى رصد ومتابعة الجوانب المختلفة للتصحر (البيئة الحيوية. والتنوع الحيوي. واستخدامات الموارد الطبيعية. والمناخ) عن طريق طرح المؤشرات المستهدفة بصورة منتظمة. فإن موضوع تلك الشبكة ينصرف إلى فهم آليات التصحر. وتوقعها من خلال طرح آليات التنبؤ.

ومن أجل تقييم التغيرات التي سجّلت في المرصد الذي يراقب الحالة في منطقة الاستبس في السهول العليا لمنطقة جنوب- غرب وهران (الجزائر). وفي مرصد "منزل حبيب" (تونس) خلال

1. تتألف الشبكة التجريبية من 11 مرصداً في 10 دول هي: الجزائر. والرأس الأخضر. ومصر. وكينيا. ومالي. وموريتانيا. والمغرب. والنيجر. والسنغال. وتونس. وتضم شبكة ROSELT الآن ما إجماليه 30 مرصداً. ويتم تمويلها أساساً بمعرفة الوكالة الفرنسية للتعاون والبحوث. ووكالة التعاون السويسري.

الفترة ما بين 1970-2000، فقد أُجرى تحليل لبيانات متعددة، جرت فيه المقارنة بين خرائط لاستخدام الأراضي، تم رسمها في تواريخ مختلفة. وكلا هذين المرصدين يقع في منطقة سهول الاستبس في شمال إفريقيا. والبيانات التي يجمعها المرصدان بيانات مثلة لمشكلات التصحر التي نواجهها في ذلك الإقليم الفرعي. وتبرز المقارنة نفس الظواهر في كلا الموقعين:

< تدهور المناطق الرعوية (مناطق استبس حشائش الحلفا، ومناطق استبس Rhanterium suaveolens في تونس. مع انخفاض ملحوظ في مساحة المراعي في كلتا منطقتي الرصد.

< التغيير في المظاهر الخارجية للاستبس. والإنخفاض في جودة أراضي المراعي الاستبس نتيجة للتغيرات في التركيبة النباتية، وبصفة خاصة نتيجة لاختفاء الأنواع الجيدة للرعي (مثل الحشائش الدائمة) أو الأنواع ذات القيمة الاقتصادية العالية (مثل حشائش الاسبرتو esparto الموجودة في السهول التي يوجد بها مرصد الجزائر، وفي المناطق الجبلية التي يوجد بها مرصد تونس. وهي أنواع تستخدم في إنتاج الورق. ولكنها تتعرض للاختفاء كما قلنا (أو للاستنزاف الشديد). أو حل محلها أنواع أقل قيمة من ناحية جودة الرعي (مثل أنواع Lygeum spartum في الجزائر، و Astragalus Armantus في تونس).

اختفاء حشائش الحلفا في المرصد الجزائري

يقع المرصد الجود في منطقة الاستبس في السهول العليا جنوب- غرب وهران (الجزائر). في الجزء الغربي من السهول العليا لأراضي الاستبس، والتي تغطي مساحة 1 548 000 هكتار، وبها 12 بلدية تتسم بالنمو السكاني السريع. والتوسع الحضري: ويعيش 63% من السكان في وحدات إسكان مجمعة منذ عام 1988¹. ولا تزال تربية الأغنام هي النشاط الاقتصادي الرئيسي إلى حد كبير، حيث تمثل 80% من الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فإن ذلك النشاط يأخذ أجاها نزوليا، لأن 25% فقط من السكان العاملين كانوا يشتغلون بتربية الأغنام منذ عام 1998. مقارنة بـ 75% في عام 1966. ومن الناحية الأخرى، فإن زراعة المحاصيل أخذت في التوسع.

وتمثل محطات المراقبة الثلاث، الأنواع الرئيسية من أراضي الاستبس. كما تتعرض لمعوقات وقلائل كبيرة. وحينما أقيمت محطات المراقبة، كانت المظاهر الطبيعية لتلك المناطق تتميز بثلاث سمات رئيسية تتعلق بالأنواع الثلاثة السائدة من الأعشاب وهي: الاسبرتو esparto و(Lygeum spartum)، والحلفا (Stipa Tenacissima) والأرطماسيا البيضاء (Artemisia [Artemisia herba alba]).

ويكشف تحليل الاتجاهات في استخدام الأراضي خلال الفترة من 1978 إلى 2005، عن أن منطقة "الاستبس" قد شهدت تغيرات كبرى. سواء من ناحية تركيبة الحياة النباتية Flora أو من ناحية وحدات المظاهر الخارجية المختلفة. وكانت السمات البارزة في أراضي استبس الحلفا، انخفاض مساحتها من 520 000 هكتار في 1978 إلى 140 000 هكتار في عام 2004، والانخفاض في مساحة أراضي الأرطماسيا البيضاء [أصبحت 13 000 هكتار في عام 2004 مقارنة بـ 000 130 هكتار في عام 1978]. والانخفاض في مساحة حشائش الإسبرتو (حيث أصبحت 58 000

1. المكتب الوطني للإحصاءات، الجزائر.

هكتار مقارنة بـ 570 000 هكتار [ROSELT الجزائر 2005]، ويحجب هذا الانخفاض انخفاضاً آخر- ألا وهو كثافة الأنواع السائدة. ومقارنة بالوضع الذي كان سائداً في عام 1978، فإنه بحلول عام 2004، كانت الظواهر النباتية الطبيعية تتألف من الأنواع غير المطلوبة بشدة إيكولوجياً و/ أو الأنواع الأقل استساغة (حيث أشير إلي الاستبس "بالاستبس المتدهور") والتي حلت محل الأنواع السائدة السابقة. وفيما يتعلق بالغطاء النباتي، فإنه بحلول عام 2004 كان الغطاء الخضري العام أقل من 10% في 85% من منطقة المرصد. والصفة الغالبة على استخدام الأراضي في هذا المرصد هي صفة الأراضي الرعوية، وأنه يمكن تفسير التدهور الذي سُجِّل بأنه يرجع كلية- في حقيقة الأمر- إلي الرعي الجائر [أنظر خريطة 1].

وقد تسبب الرعي الجائر في تدمير نبات الحلفا، وهذا أمر مدهش لانخفاض استساغته، وكان هذا النبات يُستهلك بكميات كبيرة كنوع من "القش" العادي مخلوطاً بالأعلاف في شكل مركزات أعلاف خارجية (عيدود وجرأوي، 1992)، فضلاً عن الإفراط في استغلاله لتصنيع لبّ الورق. ولقد أدت الخسارة التي لا تعوض لنبات الحلفا -والتي تم الإفراط بها الآن- إلى انقراض أنواع عديدة من الأعشاب على المستوى المحلي، وهي الأنواع التي كانت مرتبطة إيكولوجياً بنبات الحلفا. وعلى الرغم من أن معظم الأنواع المشمولة ليست نادرة ولا هي معرضة للخطر، فإن ذلك "الانقراض"، رغم كل شيء، حدث إيكولوجي بالغ الدلالة، لأنه يشير إلى اختفاء منظومة حيوية برمتها بما فيها ظاهرة التجديد الحيوي 'biocenosis' والموارد الإيكولوجية المرتبطة بها.

ولم تعد بعض المنظومات الإيكولوجية في حالة توازن مع المتطلبات الإيكولوجية الاقتصادية الحالية، ويعتبرها الخبراء مجرد آثار أو بقايا نباتية قد تُفقد بطريقة يصعب معها استعادتها نتيجة للأزمات البيئية الكبرى، وكان انحسار نبات الحلفا في مناطق الاستبس الجزائرية سريعاً بالمقارنة بالاتجاهات الموجودة في المغرب وتونس (Le Houerou, 1995)، ومن المؤكد أن الاتجاهات الاقتصادية غير المواتية قد ساعدت على زيادة عملة الانحسار المُشار إليها. حتى إن عملية المقاومة/ المرونة التي أبدتها بعض الأنواع والمنظومة الإيكولوجية، لم تكن كافية، وهناك بعض الأنواع، أو المنظومات الأخرى مثل حشائش "الأرطماسيا" و"الإسبرتو"، أثبتت أنها أكثر قدرة على المقاومة.

ثبات ظاهرة التصحر في مرصد "منزل حبيب" في تونس

يقع مرصد "منزل حبيب" في السهول الدنيا في جنوب البلاد [على ارتفاع 34°00 و 34°20 شمال، وخط طول 9°15، و 9°15 شرق]، وتغطي مساحة 100 000 هكتار، وكان عدد السكان بها 700 11 نسمة في عام 1994، مقسمين إلي 1 818 أسرة. وبالإضافة إلي انخفاض هطول الأمطار في المنطقة، فإن ثمة معوقات بيئية أخرى ترجع إلي شحّة موارد المياه والأراضي، ويُجد أن التربة بصفة خاصة تستجيب لعملية التعرية، وهي محدودة الخصوبة، وتشتمل المجموعات النباتية الرئيسية على الأنواع التالية الموجودة في أراضي الاستبس:

1. جميع الكائنات الحية، والحيوانات، والنباتات، والكائنات الدقيقة الموجودة في مكن معين في فترة زمنية معينة. وتنشأ عملية التجديد الحيوي في إطار نمط حيوي معين، يُطلق عليه أحياناً النافذة الإيكولوجية، ويشكل النمط الحيوي، وعملية التحديث الحيوي معاً المنظومة الحيوية.

< رانثيريوم سوافيولينز *Rhanterium suaveolens* في الأراضي الرملية

< انثروفيتوم سكوباريوم *Arthrophytum scoparium* في الأراضي الطفلية

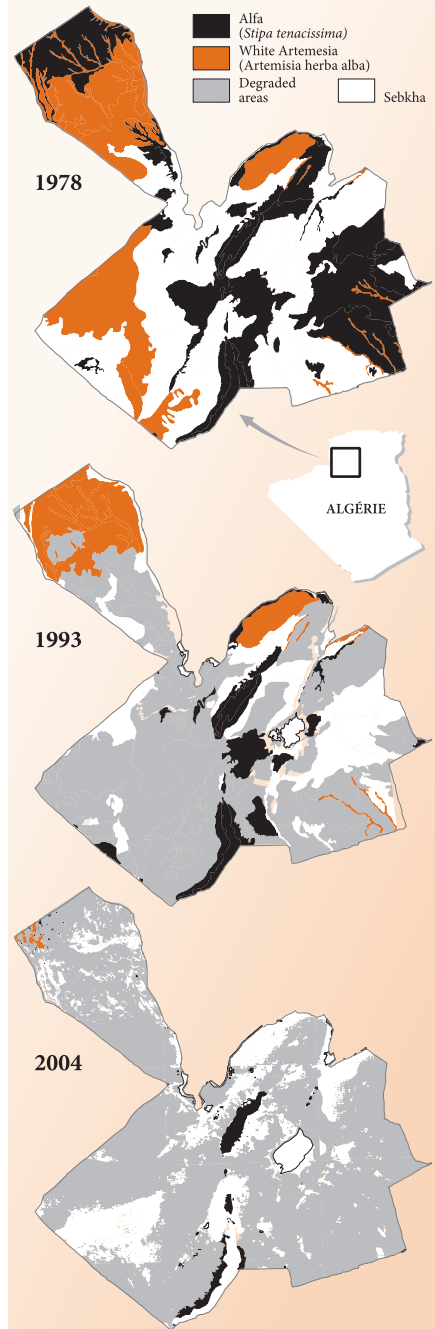
< ارطماسيا كمبستريس في مجتمعات ما بعد الحصاد التي خل محل أنواع الحشائش التالية: *Artemisia herba alba* steppe, and *Gymnocarpus decander* and *Atractylis serratuloides* on الأراضي المتشققة (الشرافي).

< حشائش *Stipagrostis Pungens* على الكثبان الرملية الثابتة.

وعلى المستوى الاقتصادي-الاجتماعي شهدت العقود الأربعة الماضية تغيرات كبرى. أثرت تأثيراً جذرياً على البيئة وكيفية استخدامها. وكذلك على أنماط الحياة وكيفية تكيف الأراضي. وحرير الاقتصاد. و «التحديث». والتوسع في الزراعة كلها عوامل تتعلق بالديناميكيات الإيكولوجية والاقتصادية-الاجتماعية في المنطقة.

وقد سُجلت تغيرات بعيدة المدى في المرصد. خلال الفترة من 1975-2000 (Le Floch et al., 2001, 1995, Jouffret, 2001). وقد أخذت مراعي "رانثيريوم سوافيولينز" في الأراضي الرملية تتناقص. إما نتيجة للزراعة. (وبصفة خاصة عن طريق عملية استقطاع مساحات من تلك المناطق) وإما بسبب الرعي الجائر. وقد ضاعت فعلياً مناطق استبس نوع الحلفا *Stipa Tanacissima*. أما مناطق استبس الأرتماسيا البيضاء فقد حدث فيها تحسن نتيجة حظر الرعي فيها. ولما تواترت عملية زراعة مناطق الاستبس. ظهر نوع جديد من الأرتماسيا وأصبح هو النوع السائد. وهو: *Artemisia Campestris* التي يمكن القول عنها بأنها من أنواع ما بعد الحصاد. وقد لوحظ أيضاً انتشار نبات *Astragalus Armatus*. ولكن

خريطة 1 اتجاهات استخدام الأراضي في مناطق الاستبس جنوب- غرب وهران. 2004- 1978



القيمة الرعوية الحقيقية لهذا النبات صفر. وفي الواقع العملي، فإن جميع مناطق الاستبس التي توجد بها مجار مائية، قد تم تطهيرها من الحشائش، وأصبحت محاصيل الحبوب تزرع الآن في الأراضي الرملية التي كان يُحافظ عليها من قبل من أجل التوسع في عمليات الرعي. وقد أدت هذه التغييرات في استخدام الأراضي، إلى تفاقم ظاهرة التعرية التي أصبحت واسعة الانتشار: التعرية بفعل الرياح في الأراضي الرملية، والتعرية بفعل المياه في الأراضي الطفلية. وبالإضافة إلى الأنشطة الزراعية الأخذة في التوسع، فإن الأشكال الرئيسية لاستخدام أراضي الاستبس هي الرعي في المناطق الحرجية التي تتناقض مساحتها بشكل مطرد. بسبب الرعي الجائر، وقطع الأشجار الخشبية والشجيرات لاستخدام كوقود في الأغراض المنزلية، كمصدر للألياف في الصناعات الحرفية.

وعلى أية حال، فإن مقارنة الوضع في عام 1978 ومثيله في عام 2004، يحجب، إلى حد ما، ما كان يجري طيلة ربع القرن الأخير. وكانت هناك، في الواقع، مرحلة "فعلية" للتدهور في شكل زحف هائل للرمال على المنطقة قيد المراجعة، ومع نهاية عقد الثمانينيات أخذ الغطاء النباتي يتناقض بشكل ملحوظ (Auclair et al., 1996). كما كشفت عن ذلك سلسلة صور القمر الصناعي لاندسات MSS و قد أمكن تثبيت هذه التعرية جزئياً نتيجة لأعمال التنمية الواسعة بتمويل من الدولة، وسوف ينمو الغطاء النباتي من جديد. في الأراضي المراحة على الأقل. وقد تظهر سلسلة من السيناريوهات المختلفة، فيما يتعلق بالأراضي "المستزرعة" على الأقل. ولهذا، فإن السؤال الذي يعنّ للأذهان، ينصرف إلى ظهور أو عدم ظهور ديناميكية جديدة بفعل الإجراءات "التصحيحية"، مقترنة بتنوع الأنشطة الاقتصادية للأسرة- لميل الناس إلى البحث عن عمل خارج المنطقة، وخارج القطاع الزراعي- وأية ذلك تناقص عدد السكان المسجلين في منطقة المرصد. وزيادة عدد المزارع الكبيرة التي تمارس الزراعة الكثيفة (Saghaier et al., 2008). وحسب ما ذكره الخبراء، تتميز تلك الديناميكية الجديدة، إلى حد ما، بإحلال بعض الأنواع، وانتشار نبات *Astragalus Armatus* على حساب نبات رانثيريوم سوافيولينز في مناطق الاستبس. وانتشار حشائش أرتاماسيا ألبا في الأراضي المراحة في مرحلة ما بعد الحصاد، ثم إن انخفاض مستويات الغطاء النباتي الدائم، ذو احتمال مؤقت في بعض البيئات البطيئة في استعادة أوضاعها الطبيعية السابقة، وتتيح لنا عملية التحديث المنتظم لخريطة تتابع النمو الخضري، والنظم الإيكولوجية طبقاً للمنهاجية المقترحة أعلاه، وضع أساس من أجل إقامة عملية جديدة لرصد الظواهر والاتجاهات في المناطق الجافة في تونس، بناءً على عملية الاستشعار عن بعد.

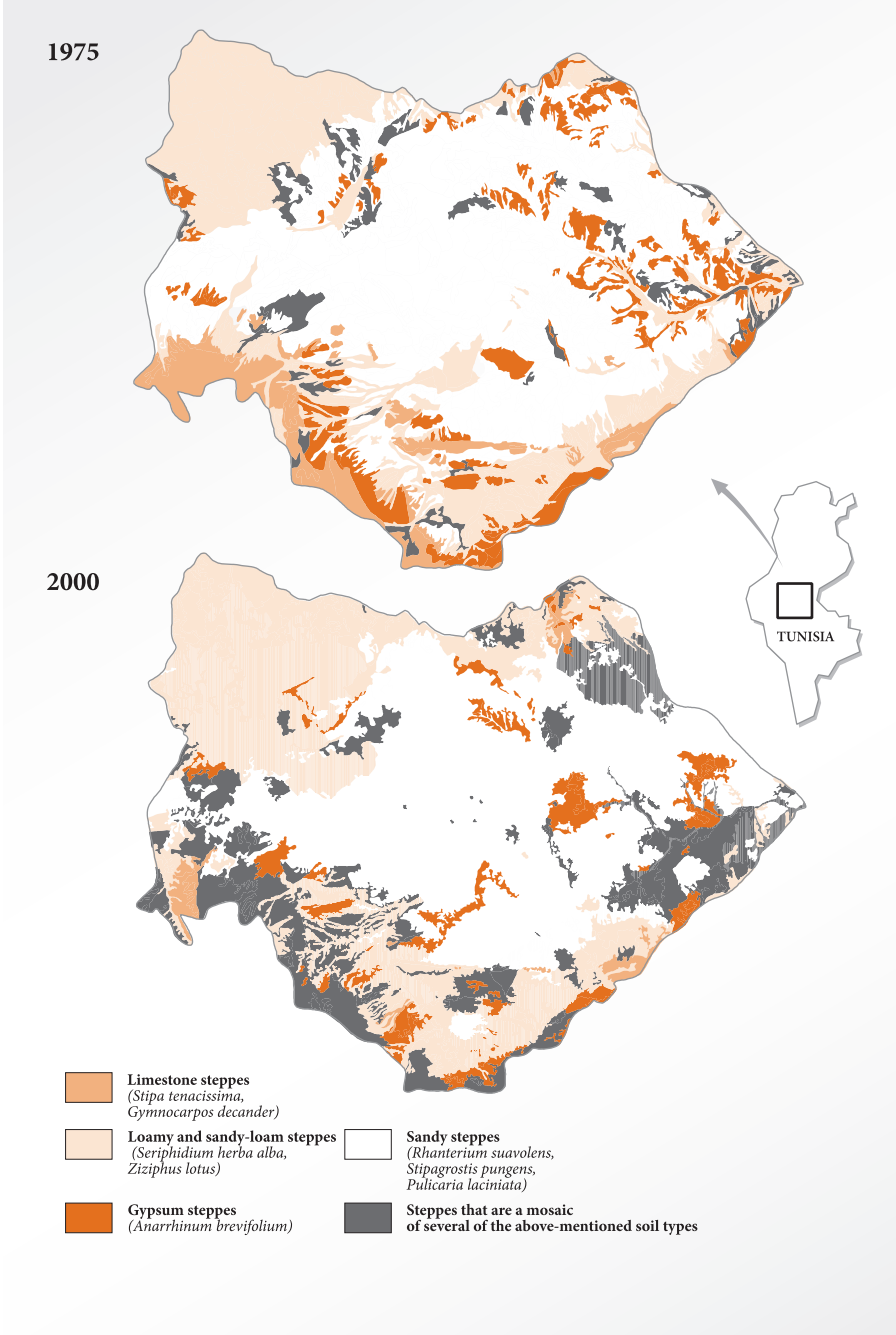
إن التغييرات البعيدة المدى في المنظمة الحيوية، التي تلحق الضرر الآن بمنطقتي المرصدين، إنما ترجع أساساً إلى الرعي الجائر، وإلى التوسع في استزراع تلك المناطق. ولقد حظت نفس الظاهرة في مرصد عويد ميريد Oued Mird في المغرب (باسين وآخرون، 2005)، ولكن في المرصد التونسي، أجمل التحليل المنقح تلك الظواهر في السلوك الأسرى، واستخدام الأسر للأراضي، وهو الاستخدام الذي يوضح استمرارية تلك الظواهر الجديدة، وإن كانت عملية التصحر قد استقرت بعض الشيء.

أدوات العمل المنسق من أجل وضع الخطط المحلية التفصيلية

لقد تطور عمل النماذج في إطار شبكة ROSELT الإقليمية-وخصوصاً في المرصد التونسي- بشأن تفاعل السكان والبيئة، والغرض من نظام المعلومات البيئية على الصعيد المحلي، إجراء

خريطة 2 منطقة "منزل حبيب":

صورة للمناظر الطبيعية التي أصبحت الآن متنافرة ومفتنة.



المصدر: حنفي (2000)، حنفي وجوفرية (2008).

عمليات محاكاة استشرافية عن أخطار التصحر (Loireau, 1998, Loireau et al., 2008). ويطرح النظام أسساً لتقييم المحاصيل، وتربية الحيوان، وأساليب جمع الأخشاب، وتحديد نسبة الموارد المستخدمة إلى الموارد المتاحة في المراصد، وذلك في إطار النماذج ذات المواقع المحددة. وتتيح عمليات المحاكاة المنفذة أساساً من أجل قياس أخطار التصحر. التعرف على أكثر المناطق عرضة لهذه الظاهرة، ونعرض فيما يلي أدناه نموذجين للمحاكاة بخصوص مرصد "منزل حبيب" في تونس. وفي النموذج الأول، يتم تقييم الأثر المصاحب للزيادة السكانية المستقرة (المساوية للزيادة المسجلة في الفترة من 1994-2004)، ومضاعفة نسبة الموجودات، والنموذج الثاني يبنه إلى أثر 4 سنوات من الجفاف، عن طريق تعديل المعايير المتصلة بالناج الزراعي. وحجم الكتلة الحيوية للنبات، وتوضح الخرائط الاستشرافية التي تم رسمها (انظر خريطة 3، 4) أنه في كلتا الحالتين توجد مخاطر عالية للتصحر في ما يزيد على نصف منطقة المرصد.

وقد أفادت هذه الأداة مؤخرًا كوسيلة من وسائل تنسيق الإجراءات عند وضع برنامج العمل المحلي لمكافحة التصحر في منطقة "منزل حبيب".¹

تقييم تكلفة التصحر في شمال إفريقيا

إن الدراسات التي أجراها البنك الدولي-والوارد ملخصها أدناه- قد قيّمت تكلفة تدهور الأراضي لكل دولة على حدة. وفي شمال إفريقيا انصبت تلك الدراسات على الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس. وقد استخدم إطار تحليلي مشترك على امتداد تلك الدراسات، وجرى التمييز بين نتائج ذلك التدهور بالنسبة للصحة وجودة الحياة من ناحية، وبالنسبة لرأس المال الطبيعي للبلاد من الناحية الأخرى، من جهة ستة عناصر بيئية هي: الماء، والهواء، والتربة، والغابات، والفاقد، والشواطئ؛ بالإضافة إلى البيئة العامة (المناخ، والتنوع الحيوي). ويركز هذا الجزء على الأضرار التي لحقت برأس المال الطبيعي للبلاد.

أما التقييم الاقتصادي فقد أُجرى على ثلاث مراحل: التعرف على أنواع الأضرار والآثار التي لحقت بكل فئة، وقياس تلك الأضرار كميًا ثم تقييم الأضرار نقديًا، وترجمة البيانات إلى لغة تجارية. بما يعني أن استخدام أثمان السلع الاقتصادية يقيّد نطاق الأخذ بكثير من العوامل في الحسبان، وكانت الخسائر الرئيسية التي درُست: الخسائر الزراعية، والخسائر في المياه، والخسائر في الأخشاب، والخسائر في المنتجات الأخرى للغابات خلاف الأخشاب. وقد عرضنا في الجدول 1- أدناه عوامل القياس الكمي والقيم المناظرة لها.

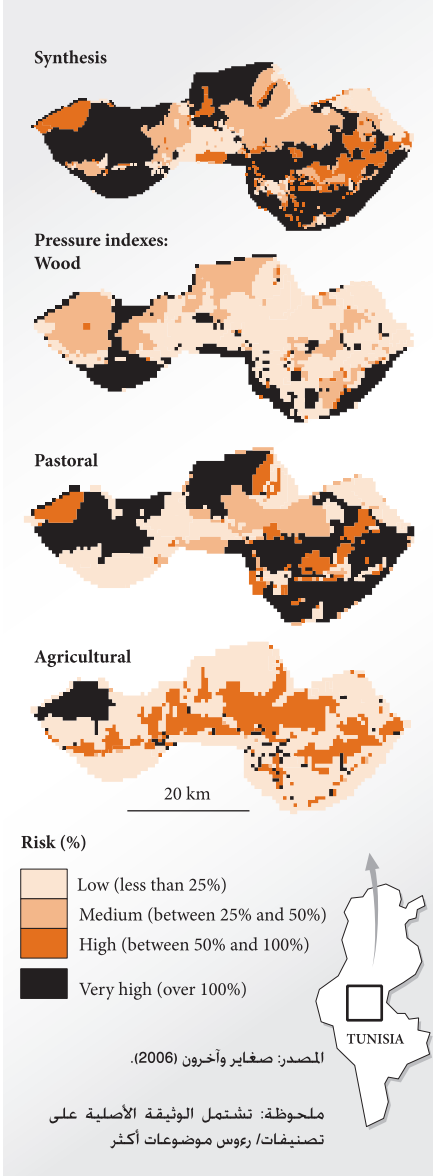
وقد بلغت تكلفة تدهور التربة حوالي 1% من الناجح المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر وحوالي 0.5% في المغرب وتونس. وقد استخدمت نفس الطريقة لوضع التقديرات الأربعة جميعًا (Requier-Desjardins & Bied-Charreton, 2006):

- < أن المساحات المتدهورة تم قياسها كميًا على أساس بحوث الخرائط والإحصاءات الوطنية والدولية (بيانات منظمة الأغذية والزراعة).
- < أن الخسارة في الإنتاجية قد تم تقييمها بصفة عامة على أساس آراء الخبراء أو استقراء بحوث القيمة العامة المحلية.

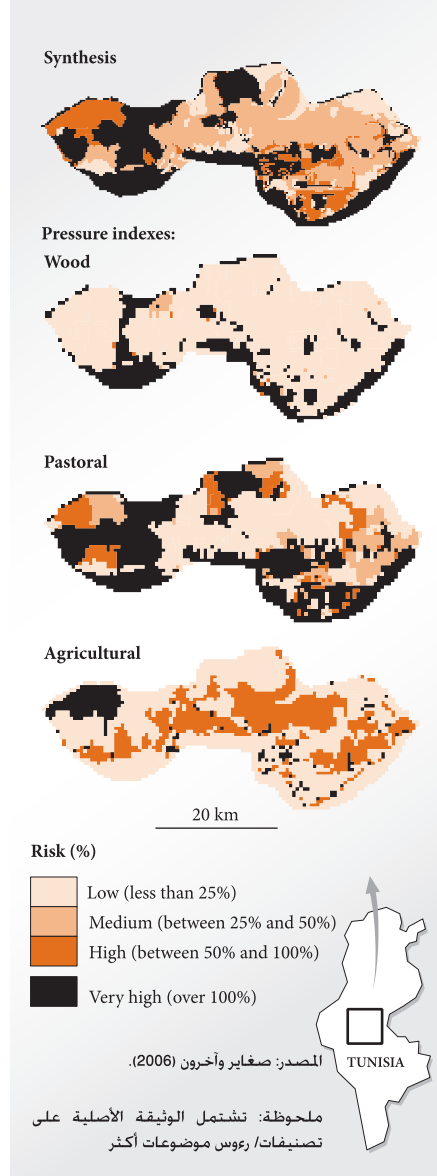
1. وردت هذه التجربة على موقع وزارة البيئة والتنمية المستدامة في تونس (www.environnement.nat.tn/indicateurs.htm)

< أن الخسائر السنوية تم ترجمتها بعد ذلك إلى قيم نقدية على أساس أسعار الحبوب- القمح والشعير- وأسعار الأخشاب.

خريطة 4 القياس المساحي لمخاطر التصحر،
سبتمبر 2006



خريطة 3 القياس المساحي لمخاطر التصحر،
سبتمبر 2006



والمعلومات المدرجة في حساب الأعمدة ليست متجانسة. ومن ذلك مثلاً أن تدهور المراعي في تونس ليس مدرجاً، والخسائر الزراعية المرتبطة بملوحة التربة في المغرب. قد ذُكرت. ولكنها لم تُقيّم (بالرغم من أن المساحة المروية تمثل 15.5% من أراضي المحاصيل)، وكانت الجزائر هي

الدولة الوحيدة التي اخذت في الحسبان أثر التوسع الحضري على حساب الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي. وتوضح هذه التفاوتات الموضوعية السياقية لعمليات التقييم (توافق رموس الموضوعات ومطابقتها لمقتضى الحال). والبيانات المتاحة للرصد البيئي (الإحصاءات الوطنية). والتقييمات هي تقييمات عامة من حيث طبيعتها. وهي حقيقة لم تأخذ في حسابها التنوع الواسع لنظم الإنتاج الزراعي في شمال إفريقيا؛ حيث إن عملية القياس الكمي تستند إلى المساحة المزروعة بالمحاصيل. وأهمها القمح والشعير؛ وجمعات النخيل في الواحات. وتربية الأشجار (وخصوصا أشجار الزيتون)؛ وغالبا ما حذفت المساحة المزروعة بالحاصلات البستانية التي تضررت أيضا من جراء التصحر- أو لا يتم إدراجها في أي تحليل كمي.

جدول 1 التأثير السنوي للتدهور البيئي على رأس المال الطبيعي 2003 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

تونس	المغرب	مصر	الجزائر	
				الأراضي
0.3-0.1	0.36	0.8-0.6	0.65	التعرية- الخسائر الزراعية
0.3	لا توجد تقديرات	0.6-0.4		الري- (الملوحة)
لا توجد تقديرات	0.05	لا توجد تقديرات		الأراضي- الأحرار
لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	0.3	التوسع الحضري
0.52	0.41	1.2	0.95	إجمالي الأراضي
0.06 إطماء السدود	0.03 إطماء السدود	0.1 خسائر في الثروة السمكية	0.62 خسائر في إطماء الشبكات	المياه
لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	جودة المياه- المنظومة الحيوية
ليست مؤثرة	0.03	لا توجد تقديرات	0.05	الغابات* الأشجار الخشبية والمنتجات غير الخشبية
لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	الغابات/ أخشاب الوقود
لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	0.01	الهواء/ الخسائر الزراعية
0.84	1.04	1.6	1.21 + 0.63 1.84	إجمالي رأس المال الطبيعي**

التنوع الحيوي العام وفي البيئة	0.21	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات	لا توجد تقديرات
البيئة العامة (كلوروفلورو كربون (2)	1.20	0.6	0.89	0.59
التكلفة الإجمالية***	7.01	5.4	4.59	2.69

* تقع معظم الغابات ضمن المنظومات الحيوية الجبلية والساحلية.

** بما في ذلك منطقة الساحل

*** الهواء، المياه، الأراضي، الفاقد، الغابات، المناطق الساحلية، البيئة العامة (المناخ والتنوع الحيوي)، التأثير على الصحة ورأس المال الطبيعي.

المصدر: البنك الدولي (2002، 2003). تقارير قطرية، ميناب (جمهورية الجزائر 2002) (sarraf, Larsen - Owaygen, 2004)

ويمكن أن تنطوي تكلفة التصحر أيضا على تكلفة تدهور الغابات من ناحية تناقص مساحة الغابات، وأنه لم يتم تحويل المساحات المعنية، وهذا يساهم في تعرية التربة وفحولتها. وتقوم التقديرات على التقييم النقدي لكميات الأخشاب الفاقدة-نتيجة لحرائق الغابات، وتسفر عن نتائج لا تمثل شيئا يذكر على مستوى الناتج المحلي الأجمالي. ولكن لم يتم تقدير أثر جمع أخشاب الوقود، على تدهور رأس المال الطبيعي، إلا أنه في المناطق الريفية، تعتبر عملية جمع الأخشاب مصدراً شائعاً للطاقة المنزلية، على الرغم من زيادة عدد الأسر التي تستخدم الآن غاز البوتان في الطهي وأغراض التدفئة والتسخين². وأخيرا، فإن فقدان التنوع الحيوي يمكن أن يكون أيضا جزءاً من تكلفة التصحر. ومع ذلك، فإن حساب التكاليف المتاحة في التقييم الجزائري يقوم على تقدير متوسط الإنفاق على إدارة محميات التنوع الحيوي، ومن ثم فإن النتائج لا تخص التصحر³.

ولو عبّرنا عن تكلفة تدهور الأراضي وحدها من حيث علاقتها بالنمو الزراعي السنوي في تلك البلاد، لا سنبعدنا 25% من النمو الزراعي بحكم تلك التكاليف (الخسائر الزراعية) إلا أن مساهمة القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان (حوالي 10% إلى 15%) وأن النسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة (تتراوح ما بين 20% إلى 45% حسب الدولة) وهي نسبة لا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها (البنك الدولي 2008).

وفي حقيقة الأمر، فإن تلك البحوث تقترح بعض الإجراءات لإعادة تأهيل البيئة، وهي إجراءات تنطوي على تكلفة أقل كثيرا مما ينطوي عليه التدهور، وتشتمل على استخدام الأساليب الفنية للحفاظ على المياه والتربة، وجودة المياه، وأساليب معالجة المياه العادمة، وخصوصا في الواحات، ومناطق تخوم الريف- الحضر⁴. وتستند التقييمات أساساً على التقديرات الموجودة في وثائق الاستراتيجية البيئية للدول، وخطط العمل، أو على استقرار البيانات المتاحة بشأن مشروعات معينة في البلاد بأسرها (أنظر جدول 2).

1. التحويل يعني تحويل المنظومة الحيوية إلى استخدام جديد، وهو يختلف عن إعادة التأهيل التي تستهدف استعادة التنوع الحيوي ووظائفه (Aronson et al., 1995).

2. في عام 2000، كانت أخشاب الوقود المجمع تمثل 30% من إجمالي استهلاك الطاقة في المغرب، 12% في تونس، 3% في مصر.

3. لا يوجد من حيث المبدأ نشاط بشري في تلك المناطق الحمية

4. التكاليف المذكورة لاستعادة الموارد المائية إلى وضعها الطبيعي تأخذ في الحسبان أيضا تكلفة إعادة تأهيل البنية الأساسية.

جدول 2 تكاليف عملية إعادة التأهيل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (السنوي)

المياه	التنوع الحيوي	الغابات	الأراضي	
0.70			0.94	الجزائر
0.44	لا توجد تقديرات		0.5 (التعرية) 1.5 (الملوحة)	مصر
0.33	لا توجد تقديرات	0.11	0.04 (WMP, 1995)	المغرب
0.35	0.02 (BDAP, 1998)	0.04	0.1 (NAP, 1995)	تونس

NAP: برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

WMP: خطة إدارة جمعات المياه.

BDAP: خطة عمل التنوع البيولوجي.

المصدر: البنك الدولي (2002, 2003) التقارير القطرية Metap (جمهورية الجزائر، 2002) (sarraf, Larsen - Owaygen, 2004)

الرصد الإقليمي لظاهرة التصحر: الحساسية إزاء التصحر في دول اتحاد المغرب العربي

تم وضع خريطة في عام 2003، بشأن الحساسية إزاء التصحر، وتغطي تلك الخريطة الاتحاد العربي المغاربي (MAU). وقد تم تصميم تلك الخريطة من أجل تقييم البيانات المتوافقة والمتاحة بالفعل، على مستوى الاتحاد العربي المغاربي، من أجل استخلاص مؤشرات عامة فعالة. وتتبع عدة أهداف عملية هي: تحديد مواقع المناطق المتجانسة الرئيسية من حيث الموارد الطبيعية، وتحديد المشكلات البيئية العابرة للحدود، وإبراز أخطار التصحر التي تهدد المناطق دون الإقليمية، وأخيراً، التعرف على مناطق الأولويات المستهدفة، من أجل اتخاذ بعض الإجراءات بشأنها في إطار خطط العمل الوطنية وبرامج العمل على المستوى دون الإقليمي. من أجل مكافحة التصحر، وكانت العوامل التي تشير إلى حساسية المنظومة الحيوية إزاء التصحر، والتي تم اختيارها لرسم تلك الخريطة هي عوامل طبيعية- حيوية (المناخ والتربة والنمو الخضري)، واقتصادية- اجتماعية (السكان، والتشغيل، والعادات والممارسات)، وكانت المنهجية المعتمدة تقوم على نهج ميدالوس Medalus¹ الذي يستند إلى المؤشرات الأربعة التالية: جودة الأراضي، وجودة المناخ، وجودة النمو الخضري، وجودة إدارة الأراضي.

وحيث لم يكن هناك معلومات قطاعية متاحة بشأن جودة مكون إدارة الأراضي، كما أن الجانب الاقتصادي- الاجتماعي لم يكن يؤخذ في الحسبان في النسخة الأولى من خريطة الحساسية هذه. وقد أبرزت الخريطة مدي الحساسية إزاء زحف التصحر من الشمال إلى الجنوب في المنطقة، وهو الأمر الذي لم يكن يبعث على الدهشة. ومع ذلك فقد أصبحت هذه النتيجة الآن موضوعاً خلافياً، خصوصاً وأن المناطق الشمالية في بلدان المغرب العربي أصبحت الآن مهددة أكثر من المناطق الجنوبية التي كانت قد تضررت من آثار الجفاف منذ عدة عقود.

حدود التقييم

التصحر ظاهرة متعددة الأبعاد تتعلق بقطاعات مختلفة في مجالات الزراعة، والغابات، وإدارة المياه، والإدارة البيئية، والتنمية الريفية، والتنمية البشرية (الاجتماعية). وعلى هذا، فإنه توجد إدارات عديدة مسئولة عن تقديم البيانات الضرورية من أجل تقييم ظاهرة التصحر.

1. Medalus: ومعناها التصحر في منطقة المتوسط واستخدام الأراضي. وقد أطلق هذا النهج في عام 1991 بدعم من الاتحاد الأوروبي. وهو يضع نماذج ومقاييس كمية لعلميات التصحر في منطقة المتوسط بغرض الوصول إلى فهم أفضل لنك العمليات ولا سيما في أسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال.

والتنسيق فيما بين تلك الإدارات مسألة أساسية. وأكثر البيانات التي يمكن النفاذ إليها من أجل إجراء التقديرات هي البيانات الطبيعية- الحيوية، والبيانات الأقل إتاحة هي البيانات الاقتصادية- الاجتماعية. ومن ذلك مثلاً أن تأثير التصحر على دخل الأسر ليس معروفاً. حيث لا توجد على وجه التحديد. إحصاءات مصنفة في تبويب عام للمزارع. ويمكن القول بأن إنشاء نظام للمعلومات على الصعيد الوطني بحيث يشكل أساساً لقياس الظاهرة الطبيعية. وترجمتها إلى لغة اقتصادية، عملية شديدة التعقيد¹. ومصادقية البيانات محدودة عموماً. ذلك أن عدم وجود نظام مرجعي، يفسد عملية التحقق وتفسير البيانات الموجودة (في أزمنة متعددة) هذا أولاً؛ وثانياً، أن اختيار النسبة المئوية للأراضي الزراعية والأراضي الرعوية المتضررة، مسألة حاسمة. وتورد المصادر المختلفة للأرقام نتائج تختلف اختلافاً شديداً بالنسبة لنفس الدولة. وتذهب بعض التقديرات إلى حد القول بأن 100% من الأراضي متضررة. وتطرح عدة درجات للتصحر. وخسائر متباينة للإنتاجية. وأخيراً، فإنه في تلك المناهج العامة لا تؤخذ في الحسبان بشكل كبير أساليب الزراعة - ذات الأهمية البالغة في ظاهرة التصحر- بل قد لا تؤخذ في الاعتبار على الإطلاق في عمليات التقييم المنفذة. وعلى هذا، فإن النتائج المقدمة هي تقديرات تم حسابها طبقاً لمنهجية متسقة نسبياً، على الصعيد دون الإقليمي، والتي تقدم نظرياً أساساً للمقارنة بين المناطق المختلفة في البلاد. ومع ذلك، فإن تلك النتائج النظرية تبدو مطابقة لمقتضى الحال، حيث إن الإحصاءات لا تختلف اختلافاً واسعاً من دولة لأخرى.

إن القياس الكمي للمناطق المتضررة من جراء التصحر، يوفر أساساً لإقامة الحجج لصالح الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى مكافحة ظاهرة التصحر. ويعتبر قياس التكلفة بصفة خاصة وثيقة مؤسسية، وأداة تفاوضية استراتيجية، يمكن من خلالها اجتذاب الأموال العامة، وأموال أخرى يمكن الحصول عليها من خلال التعاون الدولي، وبغرض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD. ويمكن أن يسفر ذلك عن مبالغة في تقدير المناطق المتضررة (Jaubert, 1997). ومن ثم مبالغة في التكاليف. خلاصة القول: إن التوافق على المصطلحات والمنهجية المتبعة، ذو أهمية بالغة من أجل رصد ظاهرة التصحر على المستوى الإقليمي.

الأساليب الفنية لمكافحة التصحر

الأساليب الفنية الرئيسية المستخدمة في بلدان المغرب العربي

اعتاد سكان الريف في بلدان المغرب العربي على استخدام أساليب فنية للحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها، ويعود بعض تلك الأساليب إلى العصور القديمة (Ben Ouedou et al., 2006) وقد حسنت تلك الأساليب مع الزمن، ووجدت حلول جديدة أيضاً نتيجة للبحوث والتجارب العملية، أو ابتكارات الفلاحين أنفسهم، ومنذ بداية القرن العشرين، طبقت تلك الأساليب الفنية من خلال الإجراءات والمشروعات التي تم القيام بها تحت إشراف الإدارات الفنية للدولة، المعنية بإدارة المناطق وبتخاذ الإجراءات لحماية البيئات الطبيعية (وخصوصاً البيئات الرعوية والزراعية)، وتشتمل إجراءات مكافحة التصحر أو الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على

1. على الصعيد العالمي، كانت الدراسة الوحيدة التي تم فيها تقييم التصحر من الناحيتين الطبيعية والاقتصادية، قد أجريت في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي (Dregne & chou, 1992) وقد قدرت الدراسة مستويات التصحر على أساس المناطق، ثم فصلته حسب كيفية استخدام الأراضي (زراعة مروية، زراعة مطرية، مناطق رعوية) بمقارنة النسبة المئوية للأراضي المتضررة بمستوى التصحر وحساب التكاليف المرتبطة بالتصحر باستقراء الدراسات الاقتصادية الجزئية حول تكاليف كل هكتار تبعاً لنوع استخدام الأراضي.

المياه والأراضي. على النقاط الأساسية التالية:

- < عمليات حظر الرعي بهدف تعزيز عملية التجديد الطبيعي للنباتات.
- < إنشاءات من أجل مكافحة التعرية بفعل المياه أو بفعل الرياح. مثل:
 - إقامة "الطوابي" كمكمل للرعى (حواف عالية حول الأراضي يتم إقامتها أحيانا باستخدام جذوع النخيل الجافة. أو ألواح من الألياف الاسمنتية) أو إقامة جسور (أسيجة أو سدود تبني من التراب ويتم تقويتها في مناطق منابع المياه وفي مصابها. مع وجود قناة مركزية لتصريف المياه) لحماية الأراضي المنزعة من التعرية بفعل المياه. بينما تعمل على تسرب المياه.
 - بناء حواجز من الحجارة الصلدة أو مصاطب على الأراضي المنحدرة.
 - الأشغال الخاصة بتجميع المياه (سدود صغيرة تستخدم في إقامتها شكاير الأتربة والرمال). والأشغال الخاصة بمياه الفيضان المستخدمة في الرى (سدود صغيرة تنصل بقنوات وترع). في الأودية من أجل تجميع وتصريف كميات المياه.
 - إنشاء مصدات للرياح Windbreaks باستخدام الواح من الياف الاسمنت بغرض الحد من زحف الرمال على مناطق الاستبس.
 - إنشاء مزارع من أشجار الأوكالبتوس Eucalyptus على امتداد الطرق من أجل مكافحة زحف الرمال على الطرق السريعة.
 - إنشاء مزارع من مختلف أنواع الأشجار بغرض تثبيت الكثبان الرملية المتحركة. ومن أنواع تلك الأشجار: Prosopis juliflora, Acacia horrida, Acacia ligulata, Acacia saligna, Calligonum sp., Tamarix sp والمعدل المطلوب لامتداد الجذور في الأراضي يزيد على 70% حتى يكفل هذا النوع من العمل بالنجاح.
 - حفر آبار للمياه لكي تغذي الخزانات الجوفية (ouessar et al., 2006).
 - < إجراءات لبناء احتياطي من الأعلاف يعقبة زراعة أنواع مختلفة - مثل الصبار اللافقاري والصبار الشوكي وكذلك نبات Atriplex nummularia الذي يُخلط في علف الحيوان. ويساعد على تخفيض الضغوط الرعوية على أراضي الاستبس.
 - < إنشاء مشاتل للأشجار بغرض العمل على مضاعفة الأنواع المحلية مثل: Acacia tortilis subsp. Raddiana, Rhus tripartitum, Periploca laevigata, Atriplex hatlmus subsp. schweinfurthii, and Retama raetam بهدف إعادة إدخالها إلى الموقع من جديد.

وتعمل جميع هذه الإجراءات على إعادة منطقة الاستبس إلى حالتها الطبيعية الأولى. من خلال عملية الاكثار الطبيعي [مع حظر الرعي]. وإعادة التأهيل من خلال زراعة الأشجار وأنواع معينة من شجيرات العلف التي تتحمل ظروف الجفاف. مثل: Cactus, Atriplex, Acacia

Agave, Prosopis, etc. وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق معدلات نمو عالية لهذه الشجيرات- مع معاملات كفاءة سقوط الأمطار- تتراوح ما بين 10-75 كيلو جرام للهكتار من المواد الجافة في السنة. لكل ملليمتر. وهو أعلى بـ 3-5 أضعاف من الكمية المسجلة في ظل نفس الظروف الإيكولوجية في أراضي الاستبس ذات التدهور المحدود نسبياً. ولابد أن نذكر في هذا السياق، أن إجراءات إعادة البذر في مناطق الاستبس لم تصادف أي نجاح يجدر ذكره. سواء في شمال إفريقيا أو في الشرق الأدنى. على الرغم من مئات المحاولات التي جرت في هذا الشأن. أما محاولات التخصيب فهي محاولات غير حاسمة. خصوصاً وأن معدلات القحولة مرتفعة. وحتى عندما يكون التخصيب مرغوباً فيه من وجهة النظر الفنية والبيولوجية، فإنه ليس مبرراً من الناحية الاقتصادية في حالة مراعي الاستبس .

وتستخدم الجسور والطوابي والسدود الصغيرة من أجل الزراعة ومن أجل حماية البنية الأساسية. وكذلك حماية المدن والقرى الموجودة في السهول والمتاخمة لمصادر المياه. وفي جنوب تونس على سبيل المثال. يستخدم نظام الجسور منذ أمد طويل من أجل زراعة الأشجار. وخصوصاً أشجار الزيتون. كما يستخدم أحياناً في بعض المحاصيل السنوية القليلة. وتفيد تلك الإنشاءات (السدود) في تجميع المياه الجارية على امتداد مناطق تجمع المياه. وتثبت جدواها بصفة خاصة في السنوات التي تكون فيها الأمطار شحيحة. وتعمل الطوابي على الحد من جريان المياه إلى درجة الصفر إنصري. 2002، وقد ذكر ذلك عويسر وآخرون. 2006]. ومع ذلك، فإن تلك الطوابي تفتقر إلى الصيانة، ثم إن تدهورها المستمر يمكن أن يساعد على التعرية. وتسمح أشغال استعاضة المياه، والري بالغمر Spate irrigation باستعاضة المياه الجوفية، والتحكم في مياه الفيضان والسيطرة عليها. والسماح للمياه بالتسرب في باطن الأرض. ولكن تقل السعة التخزينية للطوابي مع الزمن. بسبب تراكم ما حمله الرياح من رمال وأتربة. وما ينتج عن التعرية بفعل المياه. وتراكم الغرين الذي يترتب على ذلك. وتوضح الأبحاث التي أجريت على أحواض الأنهار أن القدرة على الاستعاضة تتناقص كلما تحرك المرء في اتجاه منابع المياه. وعندما لا تتم صيانة المرافق الفنية لمكافحة التصحر صيانة صحيحة. أو عندما يتم استخدامها بطريقة غير ملائمة، فإنها تصبح ذاتها قوي موجهة لنشر التصحر.

عوامل الكفاءة الاقتصادية

لقد دُرست وسائل وسبل مكافحة التصحر دراسة مستفيضة. وتم التوصل إلى إجراءات ملائمة وجرى تحسينها مع الزمن. ومع ذلك، فإن التحليلات التي أجريت عن الكفاءة كانت قليلة . أو على الأقل كانت المعلومات عن تلك التحليلات محدودة للغاية. إلا أنها تطرح أساساً لوضع المعايير من حيث أداء الممارسات في سياق معين. ومن حيث مردودية التكاليف¹. وحيثما جُري تلك التحليلات، فإنه عادة ما تقوم بها فرق من العلماء لمساندة المشروعات. ونقدم فيما يلي أدناه عرضاً لدراسة الجدوي التي أجريت بشأن مشروع الحفاظ على المياه والأراضي، في إقليم الجفارة في تونس. خلال الفترة من 1990-2000. كمثال توضيحي.

إن تجمع مياه "أوم زسار" oum zessar في شمال غرب إقليم الجفارة يغطي مساحة 33 600 هكتار من الأراضي المرتفعة نزولاً إلى السهل. ويوجد تجمع سكاني يناهز 25 000 نسمة. وتقدر

1. الناج، أو العائد. في المصطلح المالي. هو قدرة رأس المال على توليد الدخل- في أعقاب الاستثمار مثلاً.

كمية المياه المتجمعة بـ 4.7 مليون متر مكعب في السنة. ولقد نُفذت مشروعات تنموية كبيرة أثناء الفترة من 1990-2000 لوقف التعرية والتصحر. منها استثمارات قامت بها الدولة بلغ حجمها 9.86 مليون دينار تونسي. وقد تركز العمل أساساً على تطوير جمعات المياه (49%). وتعبئة موارد المياه (22%) وصيانة وتدعيم الأشغال الإنشائية القائمة (29%) [عويسر وآخرون، 2006]:

- < إنشاء جسور وطوابي وإنشاءات أخرى لمقاومة التعرية. تمتد عبر مساحة 7 000 هكتار.
- < إنشاء أكثر من 175 مشروع أشغال للاستعاضة، والري بالغمر.
- < تجهيز 10 آبار للاستعاضة.
- < أعمال إصلاح وصيانة. بشأن الأشغال القديمة لمقاومة التصحر. وزراعة الأشجار وخصوصاً أشجار الفاكهة التي يمكن من خلالها الحفاظ على 8 500 هكتار من الأراضي الزراعية وتقويتها.

وقد أخذ التقييم الاقتصادي الظواهر البيئية في الحسبان، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية [صغاير وآخرون، 2002] ¹ وقد اشتمل البحث على عينة ممثلة من 120 فلاحاً من زراع المحاصيل ومربيّ الحيوانات - استفاد 50% منهم من تلك الأشغال التنموية- من أجل إجراء تحليل التكلفة- الفائدة Cost-benefit analysis. وقد تم أولاً حساب العائد الاقتصادي، على مختلف الأساليب الفنية لإعادة تأهيل الأراضي وصيانتها [انظر جدول 3]: وحققت الجسور أفضل عائد، تليها الطوابي، ثم حواجز الأحجار الصلدة.

جدول 3 التباين في متوسط الناتج الزراعي بعد إجراءات مكافحة التصحر (بالدينار التونسي للهكتار).

حواجز الأحجار الصلدة	الطوابي	الجسور	
27	26	182	قبل الحفاظ على المياه والأراضي
68	173	515	بعد الحفاظ على المياه والأراضي

المصدر: صغاير وآخرون (2002).

ولحساب مردودية التكاليف. تقوم الدراسة بتقدير التكاليف المتغيرة [تكاليف الإنتاج من ناحية العمل، وعمليات الجرّ الميكانيكي أو باستخدام الحيوانات، والري التكميلي]. والمزايا المختلفة التي تحقّقها مشروعات الأشغال. ومنها:

- < زيادة الغطاء النباتي.
- < التوسع في مزارع الفاكهة، وزيادة حصاد الحبوب في المناطق المعالجة.
- < المساهمة في استعاضة المياه الجوفية.
- < تحسين نوعية الحياة للسكان المحليين.
- < تخفيف الفروق بين مختلف مناسيب الجري المائي.

1. استخدام نموذج الفاو والبنك الدولي FORCES-MOD. بنسبة خصم 10%

أما معدل العائد فيُحسب على امتداد فترة ثلاثين سنة. وتعتبر هي الفترة المثلى لتعظيم العائد على الاستثمار، حيث تتجاوز المزايا التي يحققها المشروع التكلفة اعتباراً من العام الثاني عشر. فصاعداً، ويغطي التحليل المالي جميع المنتجات التي لها قيمة سوقية. والمعدل الداخلي على العائد يكون منخفضاً نسبياً: 5.5%¹ والتحليل الاقتصادي الأول يقلل من تشوهات السوق [الدعم، والضرائب، الخ]. وهذا يجعل الاستثمار أكثر فائدة. لأن معدل العائد يرتفع إلى 13%. أما التحليل الاقتصادي الثاني [وهو أكثر شمولاً واتساعاً] فإنه يأخذ في الحسبان الحد من التكاليف المتعلقة بالأضرار [المقدرة] المفترض أنها حدثت للبنية الأساسية في حالة عدم تنفيذ تلك الأشغال. ويقدم ذلك التحليل معدلاً داخلياً على العائد يبلغ 18.44%. وإخيراً، فإن التحليل الاقتصادي الثالث [والأشمل] يأخذ في الاعتبار أثرين من الآثار المواتية غير السوقية [أو الآثار الخارجية] للأشغال التي ينطوي عليها المشروع. أحدهما يخص البيئة، وهو ينصرف إلى أثر استعاضة المياه الجوفية على التوسع في الزراعة المروية، والآخر يخص تحسين نوعية الحياة [تقدر بـ 5+ دينار تونسي للفرد في السنة]. ما يرفع المعدل إلى 26%.

ويتراوح معدل العائد ما بين 1-5 بناء على العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تقييم الآثار المواتية للمشروع. وهذه الدراسة عن مردودية التكاليف، تقدم لنا أساساً لتسجيل وقياس كافة المزايا التي تترتب على إجراءات مكافحة التصحر. من ناحية مساهمتها في الرفاهة المحلية [مستويات العيشة والحفاظ على الموارد الطبيعية] من حيث التعبير عنها منسوبة إلى تكلفتها. وتقتضي تلك الدراسة إجراء مسح علمي مكلف بعض الشيء، وإقامة منظومة للمراقبة والمتابعة، في إطار إجراءات متابعة وتقييم "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر". وقياس أثر هذه الإجراءات من ناحية الجودة، لأسباب تتعلق بالقدرة البشرية والمالية للأطراف المعنية.

الاستجابة المؤسسية: متابعة وتقييم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

الدافع الذي قدمته قمة ريو (RIO) في عام 1992

ظهرت المتابعة والتقييم في سياق دولي اتسم بنتائج مختلفة لعدة عقود من البرامج والمشروعات التي كانت تستهدف مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتي كانت تفتقر إلى التركيز. وكنوع من المتابعة لقمة ريو RIO 1992، اقترح كثير من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، العمل بشأن وضع مؤشرات بيئية. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD أولاً بتنسيق الدراسات التي تشكل أساساً لقياس الأداء في مجال إدارة البيئة، بغرض وضع تقارير قطرية مفصلة بشأن حالة البيئة، واقترح بعض المؤشرات التي تستند إلى إطار [الضغط- الدولة- الاستجابة] [منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1994]. وبعد ذلك، في عام 1995، أعدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة سلسلة من 134 مؤشراً، لكي تستخدمها الحكومات في الجهود التي تبذلها من أجل تقييم وتسجيل التقدم المحرز في تنفيذها للتنمية المستدامة؛ ولقد ساهم البنك الدولي مساهمة كبيرة في تلك الجهود، بالمبادرة التي

1. المعدل الداخلي على العائد (IRR)، هو نسبة الخصم التي تسفر عن قيمة حاضرة صافية تبلغ الصفر بالنسبة لسلسلة التدفقات النقدية في المستقبل [وعادة ما ترتبط بمشروع ينطوي على استثمارات أولية يعقبها عائد مالي إيجابي].

أعدتها والمتعلقة بمؤشرات جودة الأراضي [Pieri et al., 1995]. ولقد ساهمت تلك الجهود جميعاً في وضع إطار واضحة للمتابعة والتقييم في سياق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) التي كان غرضها طرح إطار مرجعي وأدوات توجيهية. من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر؛ وهذه الرؤية منصوص عليها تحديداً في المادتين 2/10. 16 من نص الاتفاقية [UNCCD 1994]:

"مادة 10/2: "أن برامج العمل الوطنية تقتضي... (ز) مراجعة دورية منتظمة لتنفيذ لتلك البرامج، وتقارير مرحلية عن سير العمل بها".

"مادة 16/16: تقوم الأطراف (أطراف الاتفاقية)، حيثما يكون ذلك ملائماً،... (ح) بتدعيم، والعمل على، تنمية البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف، والمشروعات الرامية إلى تخديد، وإجراء، وتقييم، وتمويل جمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات، بما فيها- ضمن أمور أخرى- المجموعات المتكاملة من المؤشرات الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية".

إن المنهج الذي وضعته الاتفاقية يجعل جهود مكافحة التصحر جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تنمية المناطق القاحلة [أنظر الإطار المعنون "الصورة القطرية من أجل أغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD"] وبشكل أكثر تحديداً، فإن إطار المتابعة والتقييم الذي أجازه المجتمع الدولي في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف الذي عُقد في جنيف في شهر أكتوبر 2003، يشتمل على العناصر الثلاثة التالية :

- < رصد ومتابعة البيانات الطبيعية باستخدام مؤشرات المتابعة.
- < تقييم نتائج أعمال مكافحة التصحر، باستخدام مؤشرات التنفيذ وقياس الأثر.
- < تقييم المرحلة التي وصلنا إليها في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر". وتشير المؤشرات المعتمدة - والتي تُعرف بأنها مؤشرات سير العمل والاستثمار- إلى المرحلة التي وصلنا إليها على الصعيد المؤسسي في وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر، وكذلك الإشارة إلى الالتزامات المالية التي تنطوي عليها تلك البرامج.

وتندمج هذه العناصر الثلاثة في آلية عالمية تشكل نظاماً للمعلومات بشأن التصحر.

البلد بالكامل لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر

تم إقرار نهج الصورة القطرية في عام 2003 بغرض توحيد نسق تقارير الدول الأطراف في الاتفاقية، بشأن أثر التصحر والإجراءات العلاجية المعمول بها. وتركز هذه الصورة المتعددة الأبعاد، على قضيتين واسعتين تتعلقان بمكافحة التصحر الـ وهما: الجوانب الطبيعية الحيوية، والجوانب الاقتصادية-الاجتماعية.

المؤشرات الطبيعية-الحيوية للتصحر والجفاف:

1. المناخ.
2. النمو الخضري واستخدام الأراضي.
3. الموارد المائية.

4. الطاقة.
5. أنواع تدهور الأراضي.
6. الإحياء والتجديد.
- المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية للتصحر والجفاف:**
7. السكان والاقتصاد.
8. التنمية البشرية
9. العلوم والتكنولوجيا [عدد المعاهد العلمية العاملة في مجال التصحر].

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2003).

تطبيق المتابعة والتقييم في المغرب وتونس

كان تطبيق نظام المتابعة والتقييم، في شمال إفريقيا، يحظى بتدعيم التعاون الدولي ومساندته، وكان قد تم وضع هذا النظام وفق عملية منسقة على المستوى الإقليمي. [أنظر الإطار المعنون: "تطبيق عملية المتابعة والتقييم في المغرب وتونس"]. بناء على جهود منسقة لتطوير ثلاث أدوات بالتعاون مع الأجهزة الوطنية [مرصد الصحراء والسهل (OSS)، 2006]:

- < إن مؤشرات المتابعة والتقييم مصممة لتقييم إجراءات مكافحة التصحر، ومن الناحية النظرية يتم تقديم معلومات متعددة الجوانب على المستوى دون الوطني [معدل التنفيذ، والأثر] ثم يتم جمعها على المستوى المركزي.
- < أن الأشكال البيانية للأداء، تقدم المؤشرات التي تم تصميمها وحسابها، فضلا عن العوامل المتعلقة بالتحليل والتوجيه، والتي تساعد على اتخاذ القرارات. وهي تقدم المعلومات في صورة مركبة، ومصممة بحيث تساعد على اتخاذ القرار على مختلف المستويات [اقرار الاستراتيجيات، وتصميم المشروعات، والخيارات الفنية]. ويتم وضع تلك الأشكال البيانية أولاً على المستوى اللامركزي بالتعاون مع الأجهزة الإدارية المركزية.
- < أن نظام توزيع المعلومات يتألف من شبكة اتصالات تربط بين مختلف الشبكات الفرعية التي تفرز وتعالج المعلومات المتاحة على مستوى معين - عادة ما يكون هو المستوى المركزي - والغرض هو تصنيف الإجراءات المؤسسية بحيث تتوافق مع المناهج القطاعية من أجل مكافحة التصحر، حتى يتسنى إدماج عملية المتابعة والتقييم في عملية التنمية [ابن خضرا، والسهلي، 2006].

تنفيذ الرصد والتقييم في المغرب وتونس

تم تنفيذ الأنشطة المنسقة، على المستوى دون الإقليمي، على ثلاث مراحل:

المرحلة 1: إطلاق العملية (2002-2004):

- < تم توزيع المنهج الذي يتعين إتباعه، على جميع الفرق المشاركة في المشروع.
- < ثم جرى تنسيق الجهود بحيث يتواءم المنهج مع الخصائص النوعية لكل دولة: تحديد احتياجات التدريب، اتخاذ إجراءات تعزيز القدرات، وإعداد قوائم المتابعة ومؤشرات الأثر بطريقة مشتركة، واختبار حساب المؤشرات.

المرحلة 2: إنشاء آليات مختلفة (2003):

- < وبعد ذلك تم إنشاء أدوات وآليات المتابعة والتقييم، على مختلف الأصعدة أي على الصعيد الوطني ودون الوطني في حالة المغرب وتونس، وعلى الصعيد دون الإقليمي، في حالة اتحاد المغرب العربي.
- < وقد تم تقديم التدريب الموازي على مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ برامج العمل من أجل مكافحة التصحر.

المرحلة 3: التخصيص والتوزيع الداخلي (2004):

- المعاهد الوطنية ودون الإقليمية [التابعة للاتحاد العربي المغاربي MAU]. حيث عقدت دورات التدريب في المرحلتين السابقتين، ثم تعميم الأساليب الفنية والأدوات التي تم استخدامها.
- < ولقد ساعد التنسيق الفني على المستوى دون الإقليمي على إقامة عملية المتابعة والتقييم، حيث أتيحت الفرص أمام مختلف الأشخاص المنخرطين في المشروع لتبادل الخبرات، وبتدعيم من للاتحاد العربي المغاربي، ساعد ذلك التنسيق على تعزيز اندماج عملية المتابعة والتقييم في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية.

المصدر: مرصد الصحراء والسهل OSS (2004).

قامت المغرب وتونس بوضع أطر وطنية للتنسيق الشامل بغرض تيسير تطبيق هذا النظام، وإدماجه في صلب استراتيجيات التنمية لديهما¹. وعلاوة على ذلك، قدمت الدولتان ابتكارات مؤسسية بشأن مؤشرات الأداء في التقارير التي قدمتها إلي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD .

ولقد أنشأت المغرب "إدارة الموارد الطبيعية وإجراءات مكافحة التصحر" داخل "المفوضية العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر"، وكانت الشبكة- التي قامت تلك الإدارة بدور المنسق فيها، بغرض تحديد وتطبيق عملية المتابعة والتقييم- قد قامت أولاً بوضع نموذج مشترك² بالنسبة لأوراق البيانات الخاصة بالموضوعات التي تعتبر أكثر الموضوعات أهمية في الجهود المبذولة لمكافحة التصحر وهي: الوضع الاجتماعي- المهني في المناطق الريفية، واتجاهات السكان والضغط على الموارد، والموارد المائية، والغابات، وحرقة الرعي، والمراعي، والزراعة المطرية، والزراعة المروية، والواحات، وتحسين التنظيم المؤسسي، وتحسين المعلومات عن التصحر [Wakrim, 2006]. وعلى هذا الأساس، تم اختيار مؤشرات متابعة وتقييم إجراءات مكافحة التصحر؛ وقد أوردنا تلك المؤشرات بالتفصيل في الملحق 1.

وفي تونس، يناط بالجلس الوطني لمكافحة التصحر- الذي يتألف من الشركاء الرئيسيين المشاركين في هذا المجال- مهمة متابعة تنفيذ برنامج العمل الوطني على أساس دوري منظم، ويرفع المجلس تقاريره إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وفيما يتعلق بالمفهوم الفعلي لمكافحة التصحر، فإن الجهود التي تبذلها تونس تنطوي على سلسلة من اجراءات الإدارة والتنمية، منها ما يتعلق بالنواحي الطبيعية، والطبيعية الحيوية، والاقتصادية - الاجتماعية.

1. يمكن القول عموماً بأن متابعة وتقييم البيئة، توصية من التوصيات المطروحة في وثائق الاستراتيجية المعنية بالتنمية المستدامة (تونس، 1995)، والتنمية البشرية (المغرب، 2006).

2. يميز بين القضايا العريضة، والمؤشرات الرئيسية المختارة، والأشكال البيانية، والتقييم العام للاتجاهات والمجالات واستراتيجيات الإنعاش الاقتصادي.

والمؤسسية [حجيج وبن خضرا، 2006]. ونجد أن مؤشرات التنفيذ والآثار مدرجة في الأشكال البيانية للأداء، ذلك أن تقييم التنفيذ يكون كمياً [عدد الإجراءات التي اتخذت، والتكلفة التي تنطوي عليها]، وتقييم الآثار يكون كيفياً.

وعلى هذا تنطوي عملية المتابعة والتقييم على ثلاثة مستويات لصنع القرارات: المستوى الوطني، أو المستوى الاستراتيجي حيث تكون المعلومات مركزية، وحيث تتخذ القرارات النهائية بخصوص الاختيارات والأساليب؛ والمستوى دون الوطني، حيث يجري تنفيذ العمليات فعلياً، وحيث تجري متابعة تنفيذها؛ وأخيراً المستوى العلمي، حيث يمكن تحسين الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر، وتحسين أساليب المتابعة والتقييم.

تقييم النتائج، والحدود ونظرة استشرافية

إن الغرض من المتابعة والتقييم في إطار الاتفاقية، هو التوصل إلى المعلومات اللازمة للقرارات القطرية التي يتم إعدادها عن المرحلة التي تم بلوغها في إطار تنفيذ برامج العمل الوطني، والتي تشهد على التقدم المحرز. وإن عملية المتابعة والتقييم مصممة كأداة تخطيط مركزية لدى كل دولة على حدة، وكأداة لصنع القرارات، يمكن من خلالها ترشيد السياسات والاستراتيجيات، والبرامج، والمشروعات الرامية إلى مكافحة التصحر؛ إنها جزء من استراتيجية طويلة الأجل، لها مهمتان أساسيتان:

- < مهمة الاندماج على المستوى المؤسسي: جهاز التنسيق الوطني هو الإطار الرسمي، الذي من خلاله تقوم الأطراف الفاعلة - المنوطة بإدارة الموارد الطبيعية وإنتاج المعلومات عن البيئة - بالتنسيق بين ما يقومون به من أعمال وإجراءات.
- < مهمة تحسين المعرفة وتحديثها بشكل دائم.

وعلى أية حال، فقد كان أثر عملية المتابعة والتقييم محدوداً من ناحية التحسينات المؤسسية والتنظيمية: أولاً، على المستوى المركزي؛ لما كانت الإدارة المركزية ذات طبيعة قطاعية، فإن ذلك يظل عقبة أمام تبادل المعلومات، وتكامل وتبادل النتائج التي تمخضت عنها مختلف المشروعات. ثانياً، ثبت أن الأدوات والوسائل، لا تُنقل بشكل متوازن إلى المستوى اللامركزي، حيث ثبت عدم كفاية الموارد البشرية والمالية من أجل متابعة عمليات التشغيل على أساس منظم. وفي الواقع، فإن الاتجاه الآن في المشروعات الحالية، نحو تصميم نظم للمتابعة والتقييم على المستوى دون الوطني بغية توثيق الصلة بين الجهاز الوطني للتنسيق، وبين الأطراف الفاعلة العاملة على المستوى اللامركزي. ومن شأن لامركزية المتابعة والتقييم، مراعاة الواقع المحلي والتكيف معه، طالما أنه سوف يتم تعزيز قدرات الوحدات الإدارية في الميدان. ومع ذلك، فإن الحذر مطلوب عندما يتطرق الأمر إلى تقييم كفاءة هذه العملية. وفي سوريا، فإن تحليلاً طويل الأجل عن المناطق القاحلة، طرح فرضية مؤداها أنه منذ أن أصبحت أطر القانون الدولي بشأن الموارد الطبيعية، قضية علاقات دولية، فإن الدولة بدأت الآن التشدد في اللوائح والنظم، والتطبيق اللامركزي لتلك القواعد وفقاً للتشريعات الرئيسية، دون أن تأخذ في الحسبان ظروف الواقع المحلي، وخصوصاً أساليب التفاوض التي يتبعها المنتفعون، وتنظيم عملية الانتفاع بالأراضي [Jaubert, 2006] ¹. وأخيراً، فإنه لما كانت أعمال المتابعة والتقييم الجارية الآن في بلدان المغرب

1. لا بد من التنويه أيضاً بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قد أقرت إطاراً وخطة استراتيجية لعشر سنوات في عام 2007. تنطوي على مراجعة عملية المتابعة والتقييم من زاوية مؤشرات الأداء.

العربي تعتمد إلى حد كبير على التعاون الدولي. فإن ذلك يضعف من النتائج المحققة. وعلى سبيل المقارنة، فإن الإطار المعنون: "المرحلة المحققة في نظم المتابعة والتقييم في إقليم شمال المتوسط". تلخص تقييم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD للتقدم المحرز في تلك النظم في البلدان المطلة على الشاطئ الشمالي للمتوسط.

المرحلة التي وصل إليها في نظم الرصد والتقييم في منطقة شمال البحر

الأبيض المتوسط

في مؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في مدريد في شهر سبتمبر 2007، قدم فريق خبراء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وثيقة عن المرحلة التي تم بلوغها في نظم متابعة وتقييم التصحر في كل إقليم من الأقاليم على حدة.

شمال المتوسط: وهنا نجد أن المتابعة البيئية هي مسألة بحثية أكثر منها مشكلة تنمية مستدامة.

في بلدان شمال المتوسط نجد أن نظام متابعة وتقييم التصحر يقوم على مراجعة كاملة لبرامج العمل الوطني. وثمة العديد من المؤشرات المتاحة، ولكن البيانات الكمية غالباً ما تكون ناقصة، وقد تم رسم خرائط لأخطار التصحر في بعض البلدان أو بعض الأقاليم، كما تم تطوير بعض المشروعات المتعددة الجوانب والإقليمية بشأن التصحر، ووضعت بعض الأرقام، والخرائط، والنماذج، ولكن لم تتم الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها، الاستفادة الكافية، في عملية صنع القرارات استفادة كافية لأن تلك المؤشرات لا تلبى احتياجات المنتفعين تلبية كافية، وكذلك احتياجات مديري الموارد الطبيعية، وعلى هذا فإن عرض المؤشرات لا يتناسب تماماً مع الطلب.

شرق ووسط أوروبا: نحو نظم متكاملة لمتابعة وتقييم التصحر والجفاف.

في معظم بلدان شرق ووسط أوروبا، نجد أن قواعد البيانات ونظم المتابعة البيئية، تتشكل أساساً حول الجوانب الطبيعية-الحيوية [الحياة النباتية الخضرية، والتربة، والمياه، والقحولة وجودة الهواء الخ]، وهي تقدم وصفاً تقريبياً لحالات التصحر من ناحية تلك المعايير الطبيعية-الحيوية. وكانت بعض الدول في الإقليم قد طورت نظاماً متكاملتاً لمتابعة وتقييم التصحر على الصعيد الوطني، وتتضمن تلك النظم بعض البيانات الاقتصادية-الاجتماعية المتاحة، ولا سيما ما يتعلق منها بإدارة الجفاف.

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD (2007).

الاستراتيجيات العامة والإجراءات التي اتخذت منذ عقد

السبعينيات من القرن الماضي

تعود الأساليب الفنية الأولى لمكافحة التصحر إلى مطلع القرن العشرين، وكانت قد ركزت على احتواء زحف الرمال التي كانت تهدد البنيات الأساسية، ولاسيما الطرق والمستوطنات الحضرية [IOSS-CENSAD, 2008]. والتقت آنذاك الجهود المبذولة لمكافحة التصحر، مع إجراءات دعم زحف الصحراء- وهو سوء تأويل لا يزال شائعاً. وفي بلدان المغرب الأوسط الثلاث، انطلقت المشروعات منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي فصاعداً، بما في ذلك، وعلى وجه التحديد،

مشروع السد الأخضر في الجزائر. وسياسات الحفاظ على المياه والأراضي في تونس. وأنشغال جمعيات المياه في المغرب.

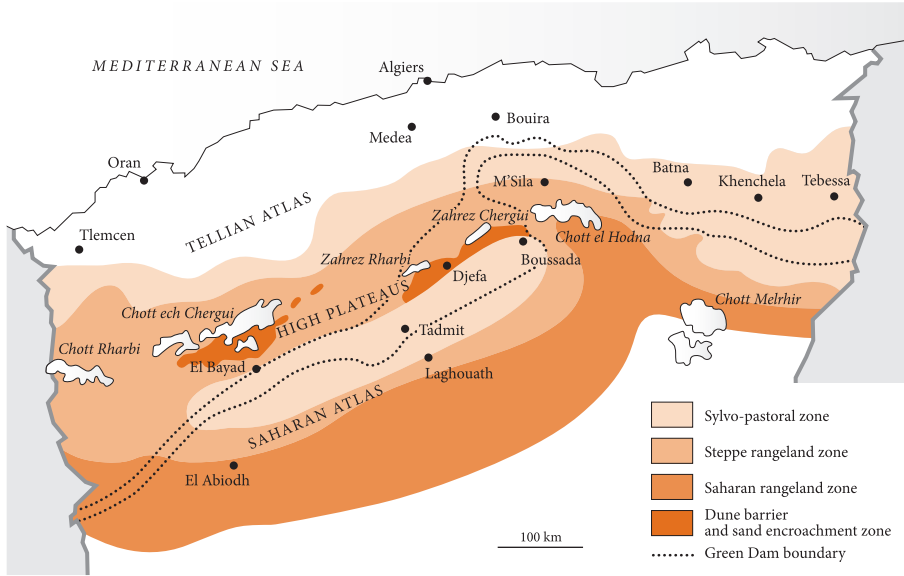
الجزائر: من إعادة تشجير الغابات إلى التنمية الريفية (1970-2000)

السد الأخضر عبارة عن مشروع لإعادة تشجير 3 مليون هكتار، وإعادة تأهيلها بزراعة الصنوبر الحلبي Aleppo pine في منطقة جافة تمتد من الشرق إلى الغرب، وهي منطقة مراعى تمتد من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية. بين حَظَيِّ مَاطَرِ isohyets 200 ملم-300 ملم [انظر خريطة 15]. وكان الجيش قد قام في البداية بهذا العمل. وبعد ذلك، ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، فصاعداً، تولت إدارة الغابات العمل من خلال مشاريع الدولة للغابات. وقد تطورت فكرة السد الأخضر في ذلك الوقت، إلى مجموعة من الإجراءات الزراعية- الحراجية- الرعوية agro-sylvo-pastoral التي كان مكوّن إعادة التشجير فيها هو المكون السائد (86% من مشاتل الأشجار)، ولكن أكثر تنوعاً فيما يتعلق باختيار أنواع الأشجار.

ولكن تم التخلي عن فكرة السد الأخضر في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ثم جرت العودة إليها مرة أخرى في سياق التنمية الزراعية والريفية من عام 1995 فصاعداً، ثم أدمجت إجراءات إعادة التشجير في البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية. وتم الجمع بينها وبين إجراءات تطوير البنية الأساسية، وتحسين دخول الفئات السكانية المختلفة، على أساس مستدام من الزراعة البستانية من أجل السوق، وزراعة محاصيل الأعلاف، وزراعة الأشجار [انظر جدول 14]. بيد أن النتائج التي حققت خلال ثلاثين عاماً، اعتبرت فشلاً أي فشلت. حيث كانت المساحة التي تم إعادة تشجيرها 122 680 هكتاراً تقريباً، أي ما يزيد قليلاً على 10% من المساحة التي كان مخططاً لإعادة تشجيرها. وكان معدل النجاح بالنسبة لمشاتل الأشجار (Plantations) هو 36% وكانت عملية الإزالة (التطهير) التي جرت لأجزاء من الغابات بغرض إعادة تشجيرها بنوع أحادي من الأشجار في المرحلة الأولية، قد أثرت تأثيراً سلباً على البيئة، وأوقفت الاستخدامات الرعوية لتلك المناطق. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن أنشطة إعادة التشجير، من الناحية الأخرى- قد أوجدت فرص عمل موسمية لفئات من السكان في مناطق الاستبس، ويمكن إرجاع إخفاق مشروع السد الأخضر إلى مجموعة مختلفة من الأسباب: التنفيذ الخاطئ مقترناً بغياب المهارات، وارتفاع التكلفة، وضعف مردودية التكاليف، وباستقراء ما حدث، ذهب الرأي إلى أنه كان من الأجدى، اشتراك المنتفعين في وضع إجراءات تطوير منطقة الاستبس، ووضع المعلومات والتقنيات الملائمة تحت تصرفهم، وإنشاء آليات للحوافز [بدراني، 1993].

ومن خلال الدروس المستفادة من تجربة "مشروع السد الأخضر في الجزائر"، بدأ توجيه اهتمام متزايد تدريجياً نحو اشتراك أهالي منطقة الاستبس في تصميم الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر. ولقد اشتمل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي [2001-2003]* على عنصر إجراءات مكافحة التصحر بشأن مشروعات ماثلة لمشروع السد الأخضر في التسعينيات من القرن الماضي.

خريطة 5 مشروع السد الأخضر في الجزائر



المصدر: بن سعيد (1995).

جدول 4 المشروعات المنفذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية في الجزائر 2007-2000

2007	2000	
1 161 000	142 300	الرقم الكلي لعدد فرص العمل التي استجبت مع نهاية 2007.
431 000	0	الرقم الكلي لعدد المزارع المستهدفة مع نهاية 2007.
8 700	0	عدد المشروعات المسجلة في مخطط المستثمرين الشباب.
585 000	37 900	المساحة الكلية للأراضي التي خضعت للتنمية (هكتار / أراضي زراعية مستغلة).
172 400	13 800	مشاتل الغابات المنفذة من 2007-2000 (هكتار).
218 500	72 471	مشاتل المراعي المنفذة من 2007-2000 (هكتار).
1 975 000	1 447 400	حظر الرعي في نهاية 2007.
2007	2001	
22 240	2 226	إجراءات إنعاش الاقتصاد وإنشاء مشروعات الخدمات .
9 000	2 347	بناء الطرق والمسارات لفتح المناطق (معبرا عنها بالكيلو متر).
2 000	516	كهربية الريف (معبرا عنها بالكيلو متر).
8 000	-	شقق مسارات جديدة.

المصدر: بيانات وزارة الزراعة (2008).

مكافحة التصحر في تونس - الاستراتيجيات القطاعية، 1980-2006

ساهمت برامج التنمية الريفية المتكاملة التي انطلقت في تونس منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي. مساهمة ملحوظة في رفع مستويات المعيشة لسكان الريف [عللومي، 2006] وأحياناً ما يشار إلي تلك البرامج (1986-1994، 1994-2002) باسم مخططات التنمية الزراعية المتكاملة. وهي موجهة أساساً إلي المناطق الريفية الأشد فقراً التي تُوسم بميسم الأولوية [وسط وغرب البلاد بصفة خاصة]. وتركز على تنمية البيئة الأساسية، والنهوض بالزراعة [سياسة حوافز الأسعار أثناء الفترة الأولى]، والحرف اليدوية، والحرف المهنية الأخرى، والخدمات. ولقد ساعدت الاستراتيجية على الحد من الاختلال بين الريف - الحضر. ومع ذلك، فإن الفئات المهنية - الاجتماعية السائدة غالباً ما تضم المستويات الدنيا من الدخل [العمال غير الزراعيين، يليهم العمال الزراعيون والفلاحون] [عللومي، 2006]. ولقد أدى تنفيذ تلك البرامج أيضاً إلي زيادة عدد المزارع، مما أدى إلي تناقص متوسط مساحة المزرعة، وإلي تزايد الضغوط على الموارد.

ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي فصاعداً، راح الجيل الثاني من المشروعات يركز على الأنشطة المدرة للدخل، والعمل على النهوض بالمرأة الريفية، ومشاركة الفئات المستهدفة في الإجراءات الرامية إلي الإلمام بأعمال التنمية، فضلاً عن تمويل وتنفيذ تلك الأعمال. وكان الاقتصاد التونسي، آنذاك، قد تحرر تدريجياً، وجري التأكيد على تنافسية سلاسل الإنتاج. وخلال نفس العَقد فإن الإجراءات المتخذة في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على المياه والأراضي، واستراتيجيات تعبئة موارد المياه (1990-2000)، قد عملت جميعاً على توحيد أعمال النهوض بالزراعة، مع أعمال الحفاظ على الموارد الطبيعية. وكان تدخل الدولة قد ركز على إدارة البيئة المرتبطة بالزراعة، وعلى تهيئة بيئة مواتية للوسائل والإجراءات (عللومي، 2006)، ونود الإشارة إلي مدي طموح لأهداف المعلنة لاستراتيجية السنوات العشر (1990-2000) بشأن تنمية المراعي والغابات [الإدارة العامة للغابات]، واستراتيجية الحفاظ على المياه والأراضي وتعبئة موارد المياه [الإدارة العامة للحفاظ على المياه والأراضي]. وكانت الجهود المخططة في إطار كل من الاستراتيجيتين¹، تختص بما يزيد على مليون هكتار، مع معدلات تنفيذ تبلغ 45% تقريباً [Rouchiche & Abid, 2003]، 65% [هلال وآخرون 2007]، لكل منهما على التوالي، وكانت المبالغ المخصصة فعلياً في الميزانية، أقل في واقع الأمر من المبالغ المخطط لها أصلاً [37% من المبالغ المخطط لها في حالة الغابات]، ولم تتمتع تلك الإجراءات بنفس القبول في كل مكان، حيث عارضت المجتمعات الريفية - بصفة خاصة - خطة حيازة أراضي الغابات، والمراعي الجماعية، كما قامت الإدارة العامة بوضع استراتيجية تفصيلية عشرية (10 سنوات) لمكافحة التصحر طوال الفترة من 1990-2000، وهي الاستراتيجية التي ركزت على إجراءات وقف زحف الرمال²، ويقدر معدل التنفيذ بـ 71% [Rouchiche & Abid, 2003].

وفيما يتعلق بخطة التنمية، فإن الميزانيات المخطط لها في الاستثمارات العامة في الزراعة في الخطة التاسعة، والعاشر، والحادية عشر [1997-2001، 2002-2006، 2007-2011]، لم تتضمن أية بنود خاصة في الميزانية مخصصة لأعمال مكافحة التصحر [انظر الجدولين 5، 6]، وكانت

1. فيما يتعلق باستراتيجية تنمية الغابات وأراضي المراعي فإن هناك عمليات لاستنبتات الغابات، واستنبتات المراعي، وإدارة الأراضي الحراجية، والأحيائي الرعوي، وفيما يتعلق باستراتيجية الحفاظ على المياه وعلى الأراضي: اشغال جميع المياه، وتنمية أراضي محاصيل الحبوب، ووحدات جميع المياه، وأشغال مكافحة ترسب الطمي، وزحف الرمال .

2. شتمت تلك الأنشطة على إنشاء وصيانة الطوابي، وتثبيت الكثبان الرملية، وإقامة حزام من الأشجار ومصداً للرياح، وتبلغ ميزانية تلك الاستراتيجية عُشر الميزانية التي تم الالتزام بها نهائياً في إطار استراتيجية تنمية الغابات وأراضي المراعي.

مشاريع المياه من أجل الزراعة هي القطاع الرئيسي الذي ركزت عليه تلك الخطط عموماً. يليه قطاع الغابات. ثم الحفاظ على المياه والأراضي أما مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة فكانت تمثل فقط 8% من الاستثمارات في الزراعة في الخطة العاشرة. على الرغم من أن ذلك كان يمثل زيادة بنسبة 25% في الميزانية مقارنة بالخطة التاسعة¹.

جدول 5 توزيع الاستثمارات العامة في الزراعة حسب خطتي التنمية التاسعة والعاشرة (تونس، بالمليون دينار)

الأنشطة.	الخطة التاسعة	الخطة العاشرة (المخطط)	التباين %
مشاريع المياه الزراعية	1 072	1 206	13+
تربية الحيوان	139	102	27-
الثروة السمكية	53	31	42-
الدراسات والبحوث والخدمات الإرشادية	45	56	24+
الغابات والمراعي	250	310	24+
الحفاظ على المياه والتربة.	181	228	26+
المشروعات المتكاملة للتنمية الزراعية.	124	216	74+
أنشطة متنوعة	231	51	-
الإجمالي.	2 095	2 200	5+

المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة الزراعة (2002).

جدول 6 الاتجاهات في حصص مختلف الأنشطة في الاستثمارات العامة في الزراعة، حسب خطتي التنمية: العاشرة والحادية عشرة، في تونس (بالمليون دينار)

الأنشطة.	الخطة العاشرة (منفذة)	الحصة (%)	الخطة الحادية عشر (مخطط)	الحصة (%)
مشاريع المياه الزراعية.	1 014	51	1 242	56
الغابات والمراعي	234	12	333	15
الحفاظ على المياه والأراضي.	238	12	229	10
مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة.	167	8	169	7
الثروة السمكية.	46	2	61	3
تربية الحيوانات.	120	6	83	4

1. يمكن تقسيم الأنشطة الواردة في مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة، والمبالغ المقابلة لها، على مختلف أبواب الميزانية، وبصورة أكثر تحديداً مشاريع المياه الزراعية، وميكنة الزراعة، وزراعة المحاصيل، والغابات، ومناطق المراعي، والحفاظ على المياه والأراضي (جمهورية تونس، وزارة الزراعة، 2002).

3	68	4	71	الدراسات والبحوث والخدمات الإرشادية.
1.5	33	-	4	إنتاج المحاصيل.
0.5	13	1	13	الميكنة الزراعية.
-	6	4	69	أنشطة متنوعة.
100	2 237	100	1 976	الإجمالي.

المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة الزراعة (2007).

وتوضح بيانات الميزانية هذه، بجلاء، أن إجراءات مكافحة التصحر في تونس، تنطرق إلى كثير من القطاعات، وربما كانت اهتماماً ثانوياً. وتشير الاتجاهات التي لاحظناها إلى اندماج إجراءات مكافحة التصحر في أنشطة التنمية المحلية، ولا سيما الزراعة، وإلى مشاركة الفئات السكانية المحلية بدرجة أكبر في تلك الأنشطة. وعلى الرغم من أن مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة، ومخططات التنمية الريفية المتكاملة، تقدم بكل تأكيد، أساساً للتوفيق بين الجوانب الطبيعية - الحيوية، والجوانب الاقتصادية-الاجتماعية على الصعيد المحلي، نجد أن النهج الطبيعي- الحيوي لحماية التربة من التعرية، هو النهج السائد في الجهود المبذولة لمكافحة التصحر. شأنه شأن القطاعات المسؤولة تقليدياً عن حماية البيئات الطبيعية، وأخيراً، نجد أن قضية التنوع الحيوي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التصحر، لا تؤخذ في الحسبان.

نماذج جديدة للتنمية التشاركية في المغرب

تركز الخطة الوطنية المغربية لمكافحة التصحر- التي وضعت في عام 1986- على قطاعين من القطاعات التي اعتبرت بأن لهما الأولوية: القطاع الرعوي، وتوفير الوقود من الأخشاب، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك البتة بسبب نقص التمويل، غير أنه تم تحديثها لاحقاً عند وضع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، وكان أساس ذلك البرنامج، المبادئ التي قامت عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003. ويورد التقرير المعني بحالة البيئة في المغرب (1999) قائمة بالمنجزات التالية:

< أن ما يزيد قليلاً عن ثلث أهداف الخطة الوطنية لإعادة التشجير في السبعينيات من القرن الماضي، والتي تشتمل على 662 000 هكتار، قد تحققت أخيراً، وقد نصت الخطة الرئيسية لإعادة التشجير- التي أعقبت تلك الخطة- على إعادة تشجير 1.5 مليون هكتار بحلول عام 2025.

< أن الخطة الوطنية لعام 1995، من أجل إدارة جمعات المياه، واستراتيجية تنمية المراعي، قد تمخضت عن إجراءات للحفاظ على المياه والأراضي في مساحة تبلغ 44 000 هكتار [إعادة التشجير الحمائية، ومزارع الفاكهة، وتحسين أراضي المراعي، والمراعي- الحراجية، وإجراءات التنمية، والمعالجة الميكانيكية للأخاديد التي تتكون نتيجة للأمطار].¹

وكما يتضح من توزيع الاستثمارات العامة المخصصة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه النسبة بين القطاع الزراعي وقطاع الغابات هي: 1: 10 [أنظر جدول 7]. وكما هو الحال في

1. التقرير الوطني بشأن تطبيق اتفاقية مكافحة التصحر (المغرب)، تقرير مقدم إلى المؤتمر الثالث للدول الأطراف (1999) يقدم تقديرات أعلى كثيراً بالنسبة لتلك الإنجازات.

تونس. فإن عملية إعادة التشجير ومشاريع المياه الزراعية. حَظيان بمخصصات سخية في الميزانية.

جدول 7 الاستثمارات العامة المدرجة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. 2004-2000.

المبالغ [بالمليون درهم]	المكونات
	- قطاع الغابات الفرعي
117 240	- إجراءات مكافحة التصحر
734 370	- التشجير
75 370	- إدارة الغابات [والمناطق الرعوية الحراجية]
154 760	- إدارة ممتلكات الغابات.
28 860	- التنمية المتكاملة لمناطق الغابات الحضرية، والريفية الحضرية.
124 150	- التنوع الحيوي
74 650	- إجراءات لتدعيم مؤسسات البحوث
1 509 400	الإجمالي الفرعي
	- القطاع الزراعي الفرعي
4 022	- مشاريع المياه الكبرى
3 163	- مشاريع المياه الصغيرة والمتوسطة
59	- تحسين الأراضي.
2 285	- مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة
964	- سلاسل منتجات المحاصيل
599	- سلاسل المنتجات الحيوانية
267	- إدارة الجودة
1 216	- التدريب والبحوث والخدمات الإرشادية.
122	- الدراسات ونظم المعلومات
3 486	- إجراءات أخرى [لتعزيز الاستثمارات. والاقتصاد في المياه]
16 173	الإجمالي الفرعي

المصدر: خطة العمل الوطني لمكافحة التصحر والمغرب. 2001.

في خطة العمل الوطني بالمغرب. تُعطى الأولوية لنهج يقوم على إدماج مختلف القطاعات المعنية تقليدياً بحماية البيئات الطبيعية وقطاعات التنمية على أساس فكرة التنمية التشاركية التي يمكن تحقيقها عن طريق تشجيع الأنشطة المدرة للدخل. والأخذ بفكرة القروض المتناهية الصغر لتمويل الاستثمارات المحلية. وفي عام 1995، طرحت الخطة الوطنية لإدارة جمعات المياه. اقتراحات من أجل استبدال الفكرة الضيقة «لإدارة جمعات المياه». بفكرة

أوسع ألا وهي «تطوير المناطق الجبلية» التي تقوم على أساس المشروعات الصغيرة المصممة وفق نهج تشاركي، والمخطط لها للأجل الطويل. ولقد التزمت المغرب في استراتيجيتها للتنمية الريفية حتى عام 2020، بمكافحة التصحر كجزء من التنمية الريفية المتكاملة لديها. ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن التصحر يعتبر ظاهرة تؤثر في كثير من القطاعات، وقضية تتعلق بالتنمية الريفية في المغرب، إلا أنها لم تندرج في التقرير الوطني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (2003)، ويؤكد الفصل الخاص بالموارد الطبيعية على مسألة الطاقة، والتنوع الحيوي ومؤشر إعادة التشجير والمناطق المحمية] كما يؤكد على قضية المياه بصفة خاصة.

حماية الواحات، والحد من الفقر

يتم استغلال الواحات تقليدياً على عدة مستويات وبطرق مختلفة [نخيل التمور، وأشجار الفاكهة، والأغلاف، كأمثلة]. كما أنها مراكز لتربية الحيوانات [بدراني، وشحات، 2005]. والواحات هي تراث من الثقافة والتنوع الحيوي، وهي تتيح فرصاً للسياحة، ويجري الآن استبدال عملية الاستغلال التقليدي لغياض النخيل، بالتركيز على زراعة محصول واحد هو نخيل التمور الأكثر ربحية، وإن كان الأكثر ضرراً للتربة، ويتسبب السباق على الري لتطوير زراعات المحصول الواحد، واستخدام الزراعة البستانية عن طريق الصوبات من أجل السوق - وهي تمثل قيمة مضافة عالية - في استنفاد المياه الجوفية، وملوحة التربة التي تؤدي إلى تدهور منظومة الواحات [مرصد الصحراء والسهل OSS 2008]. وتعتبر سياحة الواحات - التي تعد بلا شك مصدراً للتنمية - عاملاً مساهماً، في بعض الحالات، في الضغط على الموارد المائية [كما هو الحال في الواحات التونسية الكبرى]. ولهذا، فإن تصحر غياض النخيل يعتبر، بصفة عامة، نتيجة لسوء إدارة موارد المياه.

إن إجراءات حماية الواحات في المغرب العربي - التي اشتملت عليها أعمال مكافحة التصحر - كانت مقصورة في البداية على مكافحة زحف الرمال، وبعد ذلك بدأت عوامل وحقائق أخرى تؤخذ في الحسبان على مستوى برامج العمل الوطنية. ثم أُخذت إجراءات لحماية الواحات كجزء من إجراءات الحد من الفقر، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التراث الثقافي، والتنوع الحيوي، وقد استهدفت تلك البرامج، بعض البقاع التي كانت تواجه احتمالات متزايدة للفقر والهجرة¹. وفي المغرب، قامت إدارة تسيير المناطق بوضع تقييم للواحات، ووضع وثيقة استراتيجية في عام 2004، أعطت أولوية لإجراءات إعادة تأهيل تلك المنظومات والحفاظ عليها، وهي الإجراءات التي اتخذت شكل مشروعات تشاركية محلية تشتمل على إجراءات مكافحة التصحر [انظر الإطار المعنون: "الحفاظ على الواحات وتطويرها في منطقة طاطا (Tata) بالمغرب"].

1. يجدر أن نوضح أن بعض الواحات قد أنشئت في القرن العشرين من أجل توطين البدو، أو من أجل تجارب التنمية فيما بعد.

حفظ وتطوير الواحات في إقليم طاطا ، والمغرب

لقد وقع تدهور شديد لغياض النخيل بالمغرب، والتي فقدت ما يناهز ثلاثة أرباع أشجارها. ولقد تسارعت وتيرة هذه الخسائر أثناء السنوات العشر الماضية [بسبب الأمراض، والإفراط في استغلال الموارد المائية]. ولما شاهد سكان الواحات - وخصوصا في جنوب البلاد- مصادر دخلهم وهي تتراجع تدريجيا، بدأوا الهجرة إلى المدن، وتركوا زراعاتهم في الواحات، نتيجة للفقر الذي حل بهم.

إن الحفاظ على الواحات يعتبر مكوناً أساسياً في الاستراتيجية المغربية الرامية إلى مكافحة التصحر في المناطق الواقعة جنوب البلاد، كما أن برنامج تنمية الواحات في منطقة طاطا (Tata) يتوخى الحفاظ على نظام للاستغلال الإيكولوجي قابل للحياة والبقاء، عن طريق إعاش النظام الزراعي في الواحات، وتعزيز تنمية المناطق المحلية من خلال أربعة أنواع من الأعمال ذات الدلالة على الهدف المنشود، وهي:

1. إجراءات للاقتصاد في الموارد المائية واستغلالها الاستغلال الأمثل. بغرض توضيح إمكانية تنمية الزراعة في الأراضي التي هجرها أصحابها بسبب نقص المياه، ومن ثم الحفاظ على حياة الواحات وحيويتها.
2. إجراءات خلق قيمة اقتصادية مضافة، تساعد على إعاش حياة منتجي التمور وأسرههم من خلال توفير مصدر رزق جيد لهم، وتحسين مستوياتهم المعيشية، وأهم من ذلك بقاءهم في الواحات.
3. إجراءات لتدعيم الأجهزة الإقليمية والتنظيمات الجماعية التي تعتبر الآن عوامل أساسية للتنمية المحلية.
4. إجراءات إيكولوجية لاستعادة المنظومة الحيوية للواحة من أجل إعادة تشكيل الإطار البيئي واستخدامه، لصالح فئات من السكان تتعرض لمشكلات طبيعية كبيرة.

المصدر: (بالفرنسية) موقع البرنامج الإيماني للأمم المتحدة (UNDP, www.pnud.org.ma/p00050750.asp)، في المغرب، وموقع مركز الأعمال والإجازات الدولية (CARI, www.carassociation.org/?section=programmes-subsection=oasis_maroc).

الحلول الاجتماعية

التنمية المحلية وجهود مكافحة التصحر

تنطوي التنمية المحلية على فكرتي الفضاء space والأرض territory، وفي الدول المتقدمة يرتبط مفهوم التنمية المحلية بإدارة المناطق واللامركزية، وفي البلدان النامية يركز على العمل على حشد المبادرات المحلية في مجتمعات صغيرة، وفيما بين السكان أنفسهم، مع وجود مساعدات فنية أو مالية حسب مقتضى الحال. إن عملية مكافحة التصحر تتطلب هذا النوع من الإجراءات، وتوفر أساساً للجهود المنسقة من جانب المجتمع المدني، والسلطات المحلية، والعلماء (Bied-Charreton & Requier-Desjardins, 2007)

وفي بلدان المغرب العربي، أصبحت إدارة الدولة لامركزية نتيجة لبرامج الموازنة البنائية، التي عملت على تركيز الأجهزة الإدارية في المناطق المحرومة، وفي نفس الوقت، أدت الإصلاحات في

المغرب والجزائر إلى تيسير إنشاء الأخادات، وجماعات المنتجين، والتعاونيات في بيئة اقتصادية يجري تحريرها بالتدرج (Antonelli et al., 2008). ولقد ازدهرت المبادرات المحلية في هذا السياق في كثير من القطاعات المختلفة، وكذلك في المناطق "المنسية" من جانب الإدارة. وقد دعم التعاون الدولي هذا الشكل الجديد من أشكال الالتزام الاجتماعي.

ولدة تزيد على عشر سنوات، اتسمت هذه العملية بدناميكية خاصة، حيث ظهرت مشروعات ناجحة، صغيرة النطاق، تجمع بين التنمية البشرية، وحماية البيئة مثل العمل على مكافحة التصحر، والحد من الفقر، عن طريق تنظيم الأنشطة المدرة للدخل، مما أكسبها قوة دفع كبيرة. وتهيأت تلك المشروعات بالتدريب، والمناقشات، وتمكين المنتفعين، وتشجيع السكان المحليين على التفكير في التنمية المحلية، كما تعمل على تعزيز الروابط مع السلطات المحلية العصرية والتقليدية. [انظر الإطار المعنون: "العمل على اشتراك المجتمعات المحلية في إجراءات الحفاظ على أشجار الأركان" argan جمعية ابن البيطار، المغرب].

إشراك المجتمعات المحلية في العمل للحفاظ على شجرة أركان، الجمعية

العلمية لابن البيطار، والمغرب

شجرة الأركان من الأنواع الشديدة المقاومة للجفاف، وهي شجرة موطنها في المغرب، وفي مناطق يبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 120 ملم، ووجودها يمنع التعرية والتصحر، وتحتوي ثمرتها على بعض البذور التي يستخرج منها زيت الأركان وهو منتج له خواص طبية وجميلية، وينتفع من هذه الشجرة زهاء ثلاثة ملايين مغربي، وتقوم المرأة الريفية بصفة خاصة باستخلاص زيت الأركان من ثمار تلك الأشجار في المناطق القاحلة المحرومة.

وتقوم جمعية ابن البيطار غير الحكومية بتدعيم منتجي زيت الأركان منذ عام 1996، حيث تساعدهم على إقامة تعاونيات إنتاج، تقوم بتشغيل سلسلة الإنتاج بأكملها، بدءاً من استخلاص الزيت إلى التصدير، ولقد أنشئت خمس تعاونيات في خمس مناطق مختلفة، وتقوم جمعية ابن البيطار بتوفير التدريب للأعضاء المنخرطين في تنظيم أنشطة التعاونيات، وفي مجال التنمية البشرية، في شكل وحدات صغيرة تغطي الجوانب الفنية [استخلاص الزيت]، والجوانب القانونية [كيف تنشئ تعاونية] والجوانب التعليمية [محو الأمية، والمسائل الصحية والبيئية]، والإدارة، والجودة [الاقتفاء].

ولقد أنشأت هذه التعاونيات جمعية مهنية موجودة الآن باسم [مجموعة المصالح الاقتصادية] لكي تدافع عن مصالحها بشكل أكثر فعالية، ولكي تتفاوض مع المنتجين الآخرين، وتحدد الاستراتيجيات مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الصناعة بغرض تحسين صورة زيت الأركان:

- < تشارك التعاونيات في وضع المعايير والقرارات [لتعزيز الجودة].
- < اكتسب الزيت الذي تنتجه التعاونيات اعترافاً دولياً [سمة الأغذية البطيئة]، كما حصل على شهادة الإيسوسير [Ecocert] للإنتاج العضوي، كما تم منحه أيضاً سمة "التجارة العادلة".
- < تلعب التعاونيات دوراً في تنمية المجتمعات المحلية، وتعمل على تشجيع السياحة، مثلاً، في تلك المناطق.

المصدر: جمعية ابن البيطار (www.association-ibnalbaytar.com)

وفي تونس نجد أن جهود مكافحة التصحر مدرجة ضمن أهداف خطط التنمية المحلية التي

تقوم بتنفيذها السلطات اللامركزية. وغالبا ما تقتصر مشاركة السكان المحليين في إجراءات مكافحة التصحر، في هذا السياق، على المشروعات التي يدعمها التعاون الدولي. وقد لقيت هذه المشاركة تشجيعا، على سبيل المثال، عند تنفيذ المشروع الرائد الذي يديره الاتحاد الأوربي بشأن "استراتيجية مكافحة التصحر في الأراضي القاحلة. بمشاركة مباشرة من المجتمعات المحلية الزراعية- الرعوية". ويشير التقرير النهائي المعني بإدماج النهج التشاركي في هذا المشروع كجانب أساسي منه، إلى النتيجة التالية: على الرغم من وجود دلائل مشجعة لتعبئة السكان المحليين، إلا أنه لا يزال هنالك الكثير الذي يتعين عمله لضمان فعالية ما يقومون به من أعمال. ذلك أن تنظيمات المنتجين، والتعاونيات، ليست بعد في وضع يسمح لها بإدارة شئونها الخاصة بنوع من الاستقلالية. كما أن الجمعيات الوليدة تفتقر إلى الخبرة [...]، وتنطوي العملية التشاركية على تكلفة كبيرة من الوقت والجهد. مهما قيل ومهما جرى، ولا توجد علاجات سريعة، ولا إجابات جاهزة [...] ولكن الفرص الحقيقية لمشاركة السكان تنشأ دائماً على الصعيد المحلي أساساً، وما لا شك فيه أن تجري مناقشات على مستوى جماعات غير منظمة، وعلى مستوى اجتماعات ولقاءات منظمة، ويقع على عاتق السلطات الإقليمية الرسمية دور حاسم يتعين عليها القيام به، ويمكن لتلك السلطات القيام بدور كبير في تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المجتمعات المحلية" (بلال، 2007).

النهج الاقتصادي-الاجتماعي لمواجهة التصحر في جنوب تونس

إلى جانب استراتيجيات مكافحة التصحر، وقيام السلطات العامة بوضعها موضع التنفيذ، فإن المجتمعات المحلية تقوم أيضا بابتداع الحلول للظواهر الموجودة في البيئة التي تعتبر التصحر جانبا واحداً فقط من جوانبها. وتختلف تلك الحلول من سياق إلى آخر [موارد المنتج، والبيئة الاقتصادية، والدولة والإقليم]. ويمكن تحسين السياسات الوطنية لمكافحة التصحر، إذا ما أخذناها من منظور التنمية الزراعية والتنمية المحلية. الأمر الذي من شأنه زيادة تدعيم المبادرات المحلية.

وفي تونس، لا تزال الزراعة، هي النشاط الأساسي في عالم الريف، وإن كان يوجد تنوع محدود في الدخول في المناطق الريفية عموماً، ولكن الزراعة تعتبر ذات أهمية قصوى في المناطق الموجودة في جنوب البلاد، والتي تضررت أشد الضرر من جراء التصحر. وتتوفر في منطقة الجفارة Jeffara (في جنوب تونس) كل الخصائص التي تمهد للصحراء، حيث يتراوح معدل سقوط الأمطار ما بين 100-200 ملم، بيد أن مظاهر التخفيف من قسوة الصحراء متنوعة: تجمعات المياه، وسلاسل الجبال، والسفوح، والوديان التي تمتد إلى الساحل في الغرب، وكان الضغط البشري على الموارد الطبيعية في المنطقة يتزايد باضطراد منذ عقد الستينيات في القرن الماضي [Genin, 2006]. ولدة من الزمن أخذ الإقليم يفتح تدريجياً على العالم من حوله، وكان للهجرة إلى المدن المجاورة تاريخ طويل، وكذلك إلى المناطق الأخرى في سائر أنحاء البلاد، فضلاً عن الهجرة إلى الخارج [ينتقل المهاجرون إلى المنتجعات السياحية على الساحل، وإلى مدينة تونس العاصمة، وإلى ليبيا، وأوريا] (بوابكري، 2006). وقد أصبح ميزان الهجرة من الريف في الوقت الحاضر، سلبياً، وأضحى القطاع الزراعي الآن يمر بمرحلة مخاض إعادة البناء، وغداً معظم الفلاحين يمارسون عدة أعمال، حتى إن الزراعة صارت نشاطاً ثانوياً بالنسبة لدخل الأسرة، على الرغم من أنها تقدم إضافة تكميلية هامة، تتمثل في الغذاء بصفة خاصة [Picouet & sghaier 2006 Genin et al., 2006].

وفي الماضي، كانت الأنشطة الرعوية، هي الأنشطة الوحيدة في السهول، التي تتحكم في كيفية تنظيم البيئة حولها. وكانت الزراعة تتركز في مناطق محدودة، حيث تزرع المحاصيل باستخدام مياه الأمطار، وحول مجاري السيول ومناطق تجميع المياه، وأحياناً المحاصيل المطرية. ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، حدثت تغييرات بعيدة المدى بالنسبة لاستخدامات الموارد الطبيعية: حيث امتدت الزراعة المروية إلى السهول بفضل استخدام موارد المياه الجوفية. وتم تنمية المحاصيل التجارية، وشملت الزراعة أشجار الفاكهة والخضروات حيث أصبحت من المحاصيل المهمة الآن. وتراجع قطاع الرعي، وأصبح إنتاج الزيتون يمارس الآن فعلياً في جميع المزارع بحيث أصبح هو المحصول السائد - سواء في الزراعة المطرية أو الزراعة المروية، وتمارس الزراعة المطرية سنة واحدة كل سنتين أو ثلاث حسب كمية هطول الأمطار. وهذا شكل هامشي من أشكال الزراعة، حيث إن الرقعة المستغلة محدودة، والحبوب هي المحصول السائد، وتزرع من أجل الاستهلاك العائلي.

أما الأنشطة الزراعية في المناطق المروية - ومعظمها مملوك للدولة حيث تقوم الدولة بتمويل حفر آبار المياه بها - فهي مخصصة للمحاصيل التجارية من أجل التصدير، ولأشجار الفاكهة والخضروات [التي قد تزرع أحياناً في صوبات زجاجية]، وإن خياراتٍ من هذا النوع تتطلب ارتفاع مستوى الغلة (وتنافسية الأسعار)، وتنظيماً يتسم بالكفاءة لحلقات سلسلة الإنتاج حتى تسليم المنتج إلى مراكز البيع (مع الحد من تكلفة التعاملات). ونتيجة لتراجع التربة الثابتة للحيوانات في المراعي، ونتيجة للإرشاد الزراعي، ظهرت نظم مختلفة تجمع بين زراعة المحاصيل وتربية الحيوان، في السهول، وفي الهضاب (Guillaume et al., 2006). وأصبحت أساليب تربية الحيوان أقل اعتماداً على المراعي بصفة عامة، لأن القطعان أصبحت أكثر كثافة وارتباطاً بزراعة محاصيل الأعلاف، كما أصبحت أساليب التربية تشتمل على استخدام الأعلاف التكميلية المتاحة. على أنه لا تزال توجد التربية الحيوانية الخالصة في المراعي، وتضم قطعاناً متنقلة ضخمة. أما تنمية المناطق الخاصة المروية، فإنها تتسم بالبطء بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمارات في هذا المجال - ونادراً ما تكون مثل تلك الاستثمارات في متناول الفلاحين. ويشترط لكي تكون المناطق الخاصة المروية ناجحة اقتصادياً، أن يتوفر لها مستوى عالٍ من الخبرة الفنية والمعدات، لإنتاج الغلة التي تحقق الربحية، وبما يسمح باندماجها في سلاسل التصدير التجارية. (Guillaume et al., 2006).

ويتجه القطاع الزراعي في تلك المنطقة إلى التشعب الثنائي (Dichotomy) بين عدد محدود من المزارع الكبيرة التي استفادت من سياسات الخصخصة الجماعية للأراضي، وتقوم على أحدث أساليب التكنولوجيا، وعدد كبير من المزارع العائلية الصغيرة، التي يساعد إنتاجها بدهاءة على تحسين دخل الأسرة. ولقد ظهرت فئة جديدة من الفلاحين الأثرياء - الذين يحرصون على النفاذ إلى الأراضي لمصلحتهم الخاصة، وهم يتمتعون بإمكانيات استثمارية كبيرة - لزراعة المحاصيل الزيتية، مثلاً على مساحات شاسعة، وزراعة المحاصيل البستانية من أجل السوق في صوبات زجاجية، أو زراعة محاصيل العلف - وتنمية الممارسات الذكية المتكررة، وهناك شريحة أخرى (كبيرة) من سكان الريف الزراعيين الذين ازدادوا فقراً، كما يستدل على ذلك من المزارع المهجورة، والشيوخ المملوطة لأرباب العائلات، وهجرة جيل الشباب، وخارج عالم الزراعة، أصبحت الفوارق المتزايدة أكثر وضوحاً بين سكان المناطق الداخلية في البلاد، وسكان المناطق الساحلية التي حظيت بدفعة قوية بفضل التنمية السياحية وصناعات الأغذية الزراعية .

وفي إطار هذه التضاريس الاجتماعية التي يعاد تشكيلها من جديد. فإن التصحر لا يرتبط فحسب بالفقر. ولكنه أصبح خطراً أيضاً يهدد أغنى المزارع التي تمارس الزراعة الكثيفة. بما فيها المزارع التي تمتلك تكنولوجيا عالية للري. وعلى هذا، فإنه ينبغي تكريس الفكر لنظم الإنتاج الزراعي على نطاق أوسع. بما في ذلك نظم إنتاج المحاصيل التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لعضء الغذاء في بلدان شمال إفريقيا. والسؤال: هل يجب أن تأخذ إجراءات مكافحة التصحر أيضاً في الحسبان جميع الجوانب المتعلقة بالتصحر؟ وتنطوي على نهج أكثر تنظيماً فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، والعلاقة بين الريف والحضر. مثلاً، من ناحية التشغيل، والتنوع، والهجرة؟ هذه الأسئلة تثار مرات ومرات عندما يشاهد المرء حقائق على أرض الواقع تتطلب إجابات عليها في مجال السياسات العامة للتنمية والتعاون.

أطر استراتيجية جديدة لمكافحة التصحر

تواجه بلدان شمال إفريقيا الآن، تغيرات بعيدة المدى في كل من الموارد الطبيعية لديها والبيئة السائدة فيها. وهذه التغيرات نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية، مثل تدهور الأحوال المناخية، والزيادة السكانية، وزيادة الثروة الحيوانية، وإحلال الوسائل الحديثة محل الوسائل التقليدية الجماعية لإدارة البيئة التي يعيش فيها الناس. وعلاوة على ذلك، فإن عولة الاقتصاد تشجع الناس على الأخذ بأمناء استهلاكية جديدة، وطرق إنتاج جديدة لتحسين الأحوال المعيشية لهم. وهذه العوالم تعني أن ثمة ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، إيكولوجية، واقتصادية، واجتماعية، ولمواجهة هذه الأوضاع، فإنه يتعين على الهيئات المسؤولة عن إدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتخطيط التنمية، جمع، وإدارة، ومعالجة البيانات البيئية معالجة ملائمة، وهي البيانات التي تصف البيئات الطبيعية، وكيفية تنميتها حتى تنشر لاحقاً معلومات موثوقاً بها بشأن حالة البيئة، وبشأن كيفية توزيع تلك الموارد وكيفية نمائها، ولقد أصبح كل ذلك ضرورياً، بل أكثر من ضروري، لأنه بمصادقة الدول على الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة، أصبحت تلك الدول مزودة بصكوك تخول لها متابعة وتقييم برامج العمل، فضلاً عن آليات إدارة البيانات والمعلومات البيئية.

ولقد قامت بلدان المغرب العربي بتطوير نهجها لمكافحة التصحر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية، بفضل إعداد خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر، تركز على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعملت تلك البلدان على تعزيز مناهج التنسيق المتعددة القطاعات، وقامت بإدماج برامج مكافحة التصحر لديها في خطط التنمية الريفية، على أن وتيرة مكافحة التصحر تختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن إجراءات مكافحة التصحر تركز على أمناء حياة المجتمعات الريفية، وعلى معطيات نظام الإنتاج المحلي، وتقوم الأطراف المؤسسية الفاعلة في جهودها الرامية إلى إقامة نظم للمتابعة والتقييم، بتوجيه جهودها تدريجياً نحو تقييم مردودية تكاليف برامج مكافحة التصحر على أساس نهج تشاركي متعدد التخصصات والخبرات ومتعدد المستويات، ولكنها تواجه صعوبات عملية في التنفيذ، وعلى الرغم من وجود أدوات المراقبة ومعداتها [خرائط عن الموضوعات، وصور أقمار صناعية، وقوائم عن الحياة النباتية والحيوانية الخ]، ألا أنها تتباين تبايناً واسعاً من دولة إلى أخرى، بل إنها تتباين في الغالب داخل الدولة الواحدة حسب القطاعات، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بلدان المغرب العربي، إلا أن مستويات الأداء تتفاوت، وتكشف عن أوجه القصور التالية:

< عدم كفاية البيانات التي يتم جمعها عن المشروعات. من أجل إنتاج وتحديث المعلومات على أساس منتظم ودوري.

< عدم اكتمال الخرائط حول استخدام الأراضي. فضلا عن نقص بيانات وإحصائية معينة و/ أو أنها خرائط وبيانات عفى عليها الزمن. وأن المتاح من تلك البيانات قليل. كل ذلك يعتبر عقبة أمام وضع رؤية متكاملة للتصحر والتنمية الريفية.

< غياب أو ندرة المعلومات بشأن البيانات [أو ما وراء البيانات]. وأن المعلومات المتاحة ليست نطية [من حيث الشكل والجودة]. يعوق تعميم. واستخدام وتطوير المعلومات.

أما والحالة كذلك، فإن هذا لا يساعد على تفسير البيانات الطبيعية - الحيوية. والاقتصادية- الاجتماعية. كما لا يساعد على تحليلها تحليلا مقارنا. علما بأن التفسير والتحليل يشكلا أساسا لمتابعة وتقييم حالة البيئة (التغيرات. والاتجاهات. وما إلى ذلك) وحالة الموطن الطبيعي. والتنوع الحيوي الموجود. وموارد المياه. ووسائل التعرف على الأسباب (العوامل المناخية. والعوامل البشرية مثل كفاءة أحمال المنظومة الحيوية) والنتائج (التعرية بفعل المياه والتعرية بفعل الرياح. والملوحة. وفقدان الأراضي الزراعية الخ) من حيث مرونة البيئات الطبيعية. وأخيرا فإن المعرفة لا تزال ناقصة والمعلومات لا تزال غير كافية فيما يخص:

- < ديناميكيات نظم الانتاج الرعوية-الحراجية- الزراعية. وديناميكيات الاسواق المحلية .
- < الأنشطة البشرية. والممارسات الزراعية وأثرها على البيئة الطبيعية في المناطق المتاخمة من ناحية الشمال. لتلك المناطق التي تضررت من التصحر بصفة عامة.
- < توزيع السكان. والاتجاهات السكانية فضلا عن الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق.

أن كلا من أدوات صنع القرار-مثل شبكة المتابعة ومحطات البحوث التي تقدم المعلومات من أجل قياس ديناميكيات البيئة والموارد الطبيعية وقياسها كميًا (التدهور/اعادة الاوضاع إلي طبيعتها السابقة) ومن أجل اصدار نشرات توعية بيئية. لم تتطور بعد بالشكل الكافي في سياق تسوء فيه التغيرات المناخية. وترتكز الحلول المحبذة لعلاج أوجه القصور الأشد خطورة في مجال المعلومات. على إنشاء أطر تعتمد على التداؤب بغرض-تعزيز التواصل-وأولاً وقبل كل شيء- بين مختلف النظم القائمة. وتشجيع انتاج وتبادل المعلومات بشكل منتظم (المؤشرات) كمصدر للمدخلات لخرائط الاداء (في الحاضر والمستقبل) التي يستخدمها مختلف المنتفعين/ وصانعي السياسات على مختلف المستويات.

وفي سياق يتميز بتنامي الليبرالية. وتراجع الزراعة كمصدر للثروة. وتزايد اللأمن لدى الكثير من المزارع في المناطق القاحلة. وتزايد الفوارق الاقتصادية. في عالم الريف أيضاً. والضغط على الموارد الطبيعية. فإنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الانتاج الزراعي في المزارع الصغيرة عنصر مكمل أساسي لدخل الأسرة. وأنه في هذا السياق يمكن وضع اجراءات مكافحة التصحر. بغية تمكين وتشجيع سكان الريف على التكيف مع التقلبات الاقتصادية والبيئية الكبرى التي جرت في بلدان المغرب العربي خلال السنوات العشر المنصرمة. وهذه الخيارات أمور تتعلق بالسياسة المركزية. بكل تأكيد. ولكنها يمكن أيضا أن تنطوي على فوائد اذا ما اتبعت النهج اللامركزي الذي يعظم من مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني في التنمية المحلية والإدارة الجهورية.

المراجع

Abaab (A.), Bedrani (S.), Bourbouze (A.) & Chiche (J.), "Les politiques agricoles et la dynamique des systèmes agropastoraux au Maghreb", in M. Allaya (ed.), Les Agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000, Ciheam-IAMM, Montpellier, "Options méditerranéennes" collection, série B, 14, 1995

Aidoud (A.) & Touffet (J.), "La régression de l'Alfa (*Stipa tenacissima*), graminées pérennes, un indicateur de désertification des steppes algériennes", Sécheresse, 7, 1996

Aidoud, (A.) & Nedjraoui (D.), "The Steppes of Alfa (*Stipa tenacissima* L.) and their Utilisation by Sheep", in C. A. Thanos (ed.), Plant-Animal Interactions in Mediterranean Type Ecosystems, Medecos VI, Athens, 1992

Antonelli (A.), Bessaoud (O.), Malorgio (G.) & Pugliese (P.), "La gouvernance des mondes ruraux et agricoles", in Ciheam, Mediterra 2008. Les futurs agricoles et alimentaires en Méditerranée, Presses de Sciences Po, Paris, 2008

Aronson (J.), Floret (C.), Le Floc'h (E.), Ovalle (C.) & Pontanier (R.), "Restauration et réhabilitation des écosystèmes dégradés en zones arides et semi-arides. Le vocabulaire et les concepts" in R. Pontanier, A. M'Hiri, N. Akrimi, J. Aronson & E. Le Floc'h (ed.), L'homme peut-il refaire ce qu'il a défait?, John Libbey Eurotext, Paris, 1995. Aubreville (A.), Climat, forêts et désertification de l'Afrique tropicale, Société d'éditions géographiques maritimes et coloniales, Paris, 1949. Auclair (L.), Chaize-Auclair (M.), Delaitre (E.) & Sandron (F.), "Dynamique sociale et désertification

le cas de Menzel Habib dans le Sud Tunisien", Acquis et perspectives pour un développement durable des zones arides, international seminar, Jerba, 5-7 December 1996

Auclair (L.) & Picouet (M.), "Dynamique démographique et utilisation des ressources: le cas de la Tunisie rurale", Comptes rendus de l'Académie d'agriculture de France, 8, 1994

Bedrani (S.) & Chehat (F.), Données agronomiques et socio-économiques sur la zone SASS en Algérie, Rapport de projet SASS (Système aquifère du Sahara septentrional), OSS, 2005

Bedrani (S.), "Les aspects socio-économiques et juridiques de la gestion des terres arides dans les pays méditerranéens", Cahiers du Cread, 1993

Bellal (N.), Rapport final sur l'intégration de l'approche participative dans le projet

SMAP, Projet pilote sur les stratégies de lutte contre la désertification dans les régions arides avec implication directe des communautés agropastorales locales, SMAP, European Union, 2007

Ben Khadra (N.) & Essahli (W.), "Desertification Information System - Information System and Environmental Monitoring on Internet: Commentary and Outlooks", Role of Information Circulation Systems in Scientific and Practical Approaches to Combat Desertification, Proceedings of the AID-CCD Seminar, Windhoek and Ondangwa, Namibia, 2-7 April 2006

Ben Ouedzou (H.) & Ben Kehia (H.), "Un long passé de valorisation des ressources en eau. Le cas du bassin-versant de l'oued Hallouf ", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRAD, 2006

Bensaïd (S.), "Bilan critique du barrage Vert", Science et changements planétaires. Sécheresse, 6 (3), 1995. Bernus (E.), "Les causes de la désertification: les thèses en présence", Bulletin de la Société languedocienne de géographie, "La Sécheresse au Sahel", 18 (3-4), 1980

Bied-Charreton (M.) & Requier-Desjardins (M.), "Sciences et sociétés civiles dans le cadre de la lutte contre la désertification", Les Dossiers thématiques du CSFD, 6, 2007

Boubakri (H.), "L'autre face de la Jeffara: mobilité transfrontalière, migration internationale et dynamiques territoriales", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRAD, 2006

Chaïeb (M.), Floret (C.) & Pontanier (R.), "Réhabilitation d'écosystèmes pastoraux de la zone aride tunisienne par réintroduction d'espèces locales", 4th International Rangeland Congress, Montpellier, 1991

Cornet (A.), "La désertification à la croisée de l'environnement et du développement: un problème qui nous concerne", World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 2002

Cornet (A.), "La désertification: un problème d'environnement, un problème de développement", conference, La Londe-les-Maures, 2000

Dregne (H. E.) & Chou (N.-T.), Global Desertification Dimensions and Costs. Degradation and Restoration of Arid Lands, Texas Tech University, Lubbock (Texas), 1992

Dregne (H. E.), "Combating Desertification: Evaluation of Progress", Environmental Conservation, 11 (2), 1984

Dregne (H.E.), "La désertification aux États-Unis d'Amérique", Nature et ressources,

13, 1977

Eloumi (M.), "Les politiques de développement rural en Tunisie: acquis et perspectives", in J.-P. Chassany & J.-P. Pellissier (eds.), Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union européenne, Ciheam-IAMM, Montpellier, "Options Méditerranéennes" collection, série A, 71, 2006

Floret (Ch.), M'timet (A.M.) & Pontanier (R.), "Caractérisation écologique des régimes hydriques et de l'érodibilité des sols en zone aride", Bases écologiques du développement rural intégré et lutte contre la désertification en zones arides et semi-arides, Atelier interrégional Afrique/Amérique latine MAB-Unesco, Terra arida, 7, 1990

Floret (C.) & Pontanier (R.), "L'aridité en Tunisie présaharienne: climat, sol, végétation et aménagement", ORSTOM research and document, 150, 1982

Floret (C.), Le Floc'h (E.), Pontanier (R.) & Romane (F.), "Modèle écologique en vue de la planification et de l'aménagement agro-pastoral des régions arides: application à la région de Zougrata", PNUE/CEPE/ORSTOM/IRA/DRES, Document technique, 2, 1978

Genin (D.), "Introduction", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRAD, 2006

Genin (D.), "Élevages extensifs, environnements et systèmes de production en mutation en Tunisie rurale", Essai d'analyse à partir des données du programme DYPEN II. CNT, CREDIF, IRA, INRA, IRD, 2000

Genin (D.), Hanafi (A.) & Cialdella (N.), "L'agriculture dans la Jeffara: entre permanence et bouleversements, quelle place dans la reproduction de systèmes sociaux?", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRAD, 2006

Genin (D.), Guillaume (H.), Romagny (B.) & Sghaier (M.) et al., "Du devenir de l'agropastoralisme à un développement multisectoriel régional: quelles perspectives?", dans Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRA, 2006

Guillaume (H.), Genin (D.) & Nouri (H.), "Entre jessour, oliveraies et steppes: des dynamiques agro-territoriales en question", dans Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Tunis, Cérès éditions, IRD, IRA, 2006

Hajje (M.S.) & Ben Khadra (N.), "Articulation du dispositif de suivi-évaluation du PAN/LCD au processus de développement en Tunisie", Suivi-évaluation des programmes d'action de lutte contre la désertification, Tunis, OSS, 2006

Hanafi (A.), Cartographie des systèmes écologiques et étude de leur évolution depuis 1978 dans la région de Menzel Habib (Gabès), post-graduate diploma dissertation in .geography, Tunis, FSHST, CNT, IRA, IRD, 2000

Hanafi (A.) & Jauffret (S.), "Utilisation des données spatiales pour le suivi de la dynamique des écosystèmes dans le milieu aride tunisien. Cas de la région de Menzel Habib entre 1975 et 2000", *Revue française de photogrammétrie et de télédétection*, forthcoming

Hanafi (M.) & Jauffret (S.), "Are long-term vegetation dynamics useful in monitoring and assessing desertification processes? A case study of arid southern Tunisian steppes", *Journal of Arid Environment*, 72, 2008

Helal (S.), Mc Connel (R.) & Thirong (P.), Relier les programmes forestier nationaux aux stratégies de réduction de la pauvreté, cas de la Tunisie, FAO Forestry Department, FAO, Rome, 2007

Hobbs (R. J.), Groves (R.), Hopper (S. D.), Lambeck (R. J.), Lamont (B. B.), Lavorel (S.), Main (A. R.), Majer (J. D.) & Saunders (D. A.), "Function of Biodiversity in Mediterranean Ecosystems in Australia", in G. W. Davis & D. M. Richardson (eds.), *The Function of Biodiversity in Mediterranean Ecosystems*, Berlin, Springer-Verlag, 1995

Jaubert (R.), "Conclusion: exploitation des ressources, négociations et bureaucraties", dans R. Jaubert & B. Geyer (dir.), *Les Marges du croissant fertile, peuplements, exploitation et contrôle des ressources en Syrie du Nord*, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, CNRS, Lyon, 2006

Jaubert (R.), "La relance du plan d'action de lutte contre la désertification: les populations au centre des négociations", in C. Becker & P. Tersiguel (eds.), *Développement durable au Sahel, Sociétés, Espaces, Temps*, Karthala, Dakar/Paris, 1997

Jauffret (S.), Validation et comparaison de divers indicateurs des changements à long terme dans les écosystèmes méditerranéens arides. Application au suivi de la désertification dans le Sud tunisien, doctoral thesis, Saint-Jérôme Faculty of Science and Technology, Aix-Marseille University (3), Marseille, 2001

Laatiri (L.), "Projet SMAS. Mise en place d'un Système d'alerte précoce à la sécheresse en Algérie, au Maroc et en Tunisie. Activités réalisées par l'INM, Tunisie", communication presented at a regional workshop on drought early warning systems in the Maghreb, Algiers, 12-14 May 2008

Le Floc'h (E.), Neffati (M.), Chaïb (M.) & Pontanier (R.), "Un essai de réhabilitation en zone aride. Le cas de Menzel Habib (Tunisie)", in R. Pontanier, A. M'hiri, J. Aronson, N. Akrimi & E. Le Floc'h (dir.), *L'Homme peut-il refaire ce qu'il a défait?*, Libbey Eurotext,

Paris, 1995

Le Floc'h (E.), Évolution de l'utilisation du sol et de la dégradation des milieux en Tunisie méridionale. Cas de la zone test de Zougrata. Projet "Parcours du Sud", provisional document, INRA Tunis, CEPE-CNRS Montpellier, 1976

Le Houérou (H.-N.), Les Pâturages naturels de la Tunisie aride et désertique, Institut des sciences économiques appliquées, Paris, Tunis, 1962

Le Houérou (H.-N.), "La désertisation du Sahara septentrional et des steppes limitrophes", Annales algériennes de géographie, 6, 1968

Le Houérou (H.-N.), "La végétation de la Tunisie steppique", Annales INRAT, 42 (5), 1969

Le Houérou (H.-N.), "Biological Recovery Versus Desertization", in D. L. Johnson (ed.) "The Human Face of Desertification", Economic Geography, 53 (4), 1977

Le Houérou (H.-N.), Bioclimatologie et biogéographie des steppes arides du Nord de l'Afrique. Diversité biologique, développement durable et désertisation, Ciheam-IAMM, Montpellier, "Options méditerranéennes" collection, série B, 10, 1995

Le Houérou (H.-N.), "Biogeography of the Arid Steppeland North of the Sahara", Journal of Arid Environments, 48, 2001

Loireau (M.), Sghaier (M.), Fétoui (M.), Ba (M.), Abdelrazik (M.), d'Herbès (J.-M.), Desconnets (J.-C.), Leibovoci (D.), Debard (S.) & Delaître (E.), "Système d'information à l'échelle locale (Siel) pour évaluer le risque de désertification: situations comparées circumsahariennes", Science et changements planétaires. Sécheresse, 18 (4), 2008

Loireau (M.), Espaces-Ressources-Usages: Spatialisation des interactions dynamiques entre les systèmes sociaux et les systèmes écologiques au Sahel nigérien, doctoral thesis, Department of Geography, Montpellier University (3), Montpellier, 1998

Mainguet (M.), "Désertification: Quels sont les vrais problèmes?", L'Information géographique, 58, 1994

Meckelein (W.), "The problem of desertification within deserts. An introduction and several conclusions", in W. Meckelein (ed.), Desertification in Extremely Arid Environments Stuttgart, Geographisches Institut der Universität, 1980

Milton (S. J.), Dean (W. R. J.), du Plessis (M. A.) & Siegfried (W. R.), "Conceptual Model of Arid Rangeland Degradation. The Escalating Cost of Declining Productivity", Bioscience, 44 (2), 1994

Nasri (S.), Systèmes agraires et organisations spatiales en milieu aride: cas d'El

Ferch et du Dahar de Chenini-Guermessa (Sud-Est tunisien), doctoral thesis, Paul Valéry University Montpellier (3), 2002

OECD, Environmental Indicateurs, Paris, 1994

OSS, The North-Western Sahara Aquifer System: Concerted management of a transboundary water basin, "Synthesis" Collection No. 1., OSS, Tunis, 2008

OSS (coord.), The monitoring and evaluation of National Action Programmes to Combat Desertification, OSS, Tunis, 2007

OSS, Concepts et approche méthodologique d'élaboration des outils du suivi-évaluation du PAN/LCD. Application au cas de la Tunisie, report on the Tunisia-Italy project, 2004

OSS-CEN-SAD, The Great Green Wall Initiative of the Sahara and the Sahel, Introductory Note No 3, OSS, Tunis, 2008

Ouessar (M.), Yahyaoui (H.), Ouled Belgacem (A) & Boufalgha (M.), "Aménagement et techniques de lutte contre la désertification: inventaire et bilan", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Cérès éditions, IRD, IRA, Tunis, 2006

People's Democratic Republic of Algeria, National action plan for environment and sustain - able development (NAPE-SD), Metap, 2002

People's Democratic Republic of Algeria, National action programme to combat desertification, Ministry of Agriculture and Rural Development, Directorate-General for Forestry, 2004

Pieri, (C.), Dumanski, (J.), Hamblin (A.) & Young (A.), "Land Quality Indicators", World Bank Discussion Papers, WDP 75, 1995

Picouet (M.) & Sghaier (M.), "Dynamiques socio-démographiques et pluriactivité", in Entre désertification et développement. La Jeffara tunisienne, Cérès éditions, IRD, IRA, Tunis, 2006

Quézel (P.), Médail (F.), Loisel (R.) & Barbero (M.), "Biodiversity and Conservation of Forest Species in the Mediterranean Basin", Unasylva, 197, Mediterranean Forests, 50 (2), 1999

Requier-Desjardins (M.) & Bied-Charreton (M.), Évaluation économique des coûts économiques et sociaux de la désertification en Afrique, AFD, Paris, 2006

Republic of Tunisia, Ministry of the Environment and Area Management, National action programme to combat desertification, 1998

Republic of Tunisia, Ministry of Agriculture, 11th Development Plan (2007-2011), 2007

Republic of Tunisia, Ministry of Agriculture, 10th Development Plan (2002-2006), 2002

ROSELT/Algérie, Observatoire des hautes plaines steppiques. Bilan final du projet ROSELT/OSS (2002-2005), USTHB-CRSTRA, 2005

ROSELT/OSS, Conception, organisation et mise en oeuvre de Roselt/OSS, coordination régionale Roselt, Montpellier, IARE, 1995

Rouchiche (S.) & Abid (H.), Role of Planted Forests and Trees Outside Forests in Sustainable Forest Management: Republic of Tunisia - Country Case Study, working paper FP/27F, FAO Forestry Department, FAO, Rome, 2003

Kingdom of Morocco, National action programme to combat desertification, Ministry of Agriculture, Rural Development, Water and Forests, 2001

Kingdom of Morocco, Directorate for Observation, Studies and Coordination, Report on the State of the Environment in Morocco, Chapter 2: "Physical Milieu", 1999

Sarraf (M.), Larsen (B.) & Owaygen (M.), Cost of Environmental Degradation, the Case of Lebanon and Tunisia, World Bank, Metap, Environmental Economic Series, Paper 57, 2004

Secretariat-General of the MAU, Programme d'action sous-régional contre la désertification au Maghreb, MAU, 1999

Sghaier (M.), Fetoui (M.) & Tbib (A.), "Contribution à l'analyse des évolutions des systèmes population-exploitation des ressources naturelles" dans l'observatoire de Menzel Habib Sud-Est tunisien", Science et changements planétaires. Sécheresse, 18 (4), 2008

Sghaier (M.), Ben Abed (M.A.), Fetoui (M.), Bennour (L.) & Jaouad (M.), Système d'information sur l'environnement à l'échelle locale (SIEL): cas de l'observatoire de Menzel Habib et installation de MDweb (Tunisie), Scientific report of the ROSELT/OSS programme, 2006

Sghaier (M.), Mahdhi (N.), De Graaff (J.) & Ouessar (M.), "Economic Evaluation of Water Harvesting at Catchment's Scale: An Application of the Forces MOD Model", in J. De Graaff & M. Ouessar (eds.), Water Harvesting in Mediterranean Zones: An Impact Assessment and Economic Evaluation, TRMP Paper 40, Wageningen University, Wageningen (Netherlands), 2002

Skouri (M.), "Desertification in the Mediterranean Basin: Present State and Future Trends", The Situation of Agriculture in Mediterranean Countries, "Options méditerranéennes" collection, 1, Ciheam MAI, Zaragoza, 1993

UNCCD, Benchmarks and Indicators for Monitoring and Assessment of Desertification, Report of the Fifth Meeting of the Group of Experts of the Committee on Science and Technology, Addendum, Committee on Science and Technology, session 8, Conference of the Parties", ICCD/COP (8)/CST/2/Add.1, Madrid, 4-6 September 2007

UNCCD, National reporting process of affected country parties, explanatory note and .help guide, ICCD/CRIC (3)/INF3, Bonn, May 2003

UNCCD, United Nations Convention to Combat Desertification in Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa, text with annexes published by the Secretariat of the Convention, Bonn (Germany), 1994

UNEP, Status of Desertification and Implementation of the United Nations Plan of Action to Combat Desertification, Nairobi, Report of the Executive Director, 1991

Wakrim (M.), "Monitoring-evaluation, a tool for sustainable management of natural resources and combating desertification", in The monitoring and evaluation of national action programmes to combat desertification, 2006

World Bank, Agriculture for development, World Development Report, 2008

World Bank, Arab Republic of Egypt: Cost Assessment of Environmental Degradation, Metap, 2002

World Bank, Kingdom of Morocco: Cost Assessment of Environmental Degradation, .Metap, 2003

Yassin (M.), Mandouri (T.), Oudadda (A.), El Ouadi (M.), Taleb (M.S.), Hanane (S.), Ramdane (A.), Benidir (M.), Hammoudou (M.) & Belayachi (K.), Deuxième Rapport de surveillance de l'observatoire Roselt/OSS de l'Oued Mird, HCEFLCD, Morocco, 2005

ملحق :-

ملحق 1 المؤشرات التي وقع الاختيار عليها في المغرب. لتابعة وتقييم خطط العمل الوطنية.

تخفيف حدة الفقر:

- < معدل النمو السكاني.
- < نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان.
- < متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- < نسبة الأمية.
- < نصيب القوى العاملة الريفية من حجم العمل في قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية.
- < النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم (الابتدائي).
- < النسبة المئوية للأسر الريفية التي تتصل بشبكة مياه الشرب.
- < النسبة المئوية للأسر الريفية التي تحصل على الكهرباء.
- < معدل الفقر.
- < نسبة البطالة في الريف.

الموارد المائية:

- < حجم المياه السطحية المستغلة.
- < حجم المياه الجوفية المستغلة.
- < معدل استغلال الموارد المائية.
- < متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة.
- < معدل امتلاء خزانات السدود (سبتمبر).
- < المؤشر العام لجودة المياه.
- < معدل الإطماء Silting في خزانات السدود.

مناطق الغابات:

- < مساحة الغابات.
- < مساحات أعيد تشجيرها.
- < مساحات غابات متجددة.
- < التخطيط المعتمد لمناطق غابات أخرى.
- < منطقة معالجة ضد التعرية بفعل المياه.
- < منطقة كثبان رملية مثبتة.
- < مساحة المناطق الحممية التي جري تطويرها.
- < مناطق مدمرة.

< مناطق أزيلت أشجارها.

< مناطق غابات متدهورة.

المراعي:

< الاتجاهات في تربية القطعان المجترة الصغيرة.

< عدد نقاط سقى الحيوانات.

< نسبة المراعي المتطورة.

< المناطق المستخدمة في الزراعة المطرية.

< نسبة الأراضي الزراعية المستغلة التي تُزرع سنوياً بالمحاصيل.

< نسبة الأراضي الزراعية المستغلة التي تدخل سنوياً ضمن الأراضي المراحة (Fallow).

< نسبة المساحة الكلية الميكنة ذات الغطاء المحصولي.

< مساحة المحاصيل الرئيسية (الدورة الزراعية المحصولية).

< المساحة الإجمالية لمزارع الأشجار.

< المساحة المستزرعة سنوياً في إطار الخطة الوطنية لإنتاج الزيوت النباتية.

< الناتج السنوي للمحاصيل الرئيسية.

< المساحة السنوية للمحاصيل المروية.

< نسبة مساحات المحاصيل المروية "الشهرة للمياه" شهرة شديدة.

< كميات الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية المستخدمة سنوياً.

< الغلة والناتج من المحاصيل الرئيسية المروية.

الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية.

< حجم المياه المستخدمة في الري.

< مساحة المزارع المروية.

< المناطق المستحدثة في الري.

< معدل الاسترداد من رسوم استهلاك المياه.

الواحات:

< عدد الفسائل الموزعة في سياق الخطة الوطنية لإعادة تشجير وإحياء غياض النخيل.

مؤشرات عامة:

< مؤشر الإنبات الخضري (NDVI) .

< درجة الحرارة عند السطح (ST).

الفصل 5

تنمية المناطق المحلية وسكانها

جريجورى لازاريف (خبير استشاري)

إلي أي مدى تأخذ سياسات التنمية الريفية "المنطقة المحلية" في الحسبان؟ ويندرج تحت هذا السؤال، الذي يشكل نقطة انطلاق لهذه الدراسة، سؤال آخر وهو: إلي أي مدى يضيف مفهوم "المنطقة المحلية" شيئا للتنمية الريفية؟ وبأي شكل؟ وكيف؟. لم تنتظر المناطق المحلية ذلك كي تتواجد ككيانات جغرافية، تشكلها بدرجات متفاوتة، العوامل الطبيعية، والتاريخ الاجتماعي، وقوة أو ضعف أنشطتها الاقتصادية، ويكشف جمع مثل هذه العوامل في منطقة المتوسط عن ترتيبات متعددة الأبعاد تتجاوز الحدود الوطنية، والمناطق المخططة، والمناطق الفرعية والمناطق المدمجة المحيطة بالمراكز الحضرية، وأخيرا البلديات المتناهية الصغر التي تشكلها المجتمعات الريفية. فضلا عن ذلك، تميل الشبكات الاقتصادية، التي تحكم التجارة في قطاع الزراعة والاقتصادات الريفية إلي أن تكون مثقلة بتداخل الحدود والمخطوط ذات الطبيعة المهنية أو التجارية أو الثقافية، فما هو نوع المنطقة الذي نعنيه حين نناقش كيفية ارتباط المناطق المحلية بالتنمية الريفية؟

من الناحية العملية، كانت التنمية الريفية تقوم دوما علي أساس جغرافي. وتبين تجارب العقود القليلة الماضية أن إجراءات التنمية الريفية في الوقت الحاضر يجب أن توضع في سياق العلاقات بين أصحاب المصالح، والوسط الذي يعيشون فيه، والعلاقات بين احتياجاتهم المتعددة والخدمات التي يمكن أن تقدمها المنطقة لإرضائهم، وأخيرا، العلاقات بين أنشطتهم والإدارة المستدامة لبيئتهم ككل. وهذه طريقة جديدة للنظر في المشكلة، من خلال وضع المجتمعات الريفية أساساً في قلب منطقتها المحلية.

وسعياً لمحاولة فهم هذه المشكلة على مستوى المنطقة المتوسطة، تبدأ الدراسة باستعراض الوضع الراهن، وتتناول بالبحث -ستناداً إلي دراسات وثائقية وخبرات مباشرة لبلدان متوسطة معينة- استراتيجيات التنمية الريفية، والمناهج الإقليمية المعتمدة وتفاعلها مع التنمية الريفية. ثم تتناول بالتحليل الأماط المختلفة للمنهج الإقليمي المعتمد في البلدان المتوسطة، وسوف يقدم لنا هذا المنهج المزدوج الموضوعي والجغرافي مفاتيح المشاكل التي تنشأ عن الوقائع، وأخيراً، تتناول الدراسة الجوانب الفكرية والسياسية المترتبة علي ذلك، والتي قد تكون ذات قيمة لصناعي القرار. واستناداً إلي التساؤلات التي أثيرت في هذا الجزء، يظهر منهج محدد للتنمية المحلية تحتل فيه التنمية الريفية مكانا بارزا.

الوثائق المرجعية

كان المنهج السياسي المعتمد في هذه الدراسة هو دعوة للتركيز على المعلومات بشأن العمليات القائمة. وتمثلت أحد المعايير الرئيسية لاختيار الوثائق في إمكانية الوصول إلى محتواها. ولهذا السبب، اعتمد البحث إلى حد كبير على مصادر شبكة الإنترنت. وكان المعيار الثاني هو ملائمة هذه الوثائق، نظراً لإعطاء الأولوية للملخصات العريضة القاعدة، على الرغم من عدم إغفال الدراسات المستهدفة بشكل أكثر تحديداً التي تلقي الضوء على جوانب معينة من الدراسة. وكانت هذه العملية تتسم بالدقة لضرورة عدم الوقوع في فخ البليوغرافيات الموسعة التي كان سيصعب الوصول إليها، والتي ربما تعود قيمتها الوحيدة إلى كونها بياناً مفصلاً أو تبريراً أكاديمياً. ولم يكن الهدف هو جميع قوائم من الوثائق، وإنما معرفة محتواها وتقييم ملاءمتها. ومع ذلك، تم الرجوع للعديد من المؤلفات والمقالات المنشورة التي تعذر الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت.

وسعت الدراسة الوثائقية إلى المقابلة بين المعلومات بشأن محورين: محور جغرافي يشمل المعلومات الموجزة عن التنمية الريفية والسياسات المحلية في غالبية بلدان المتوسط. وحوله، محور مواضيعي يتضمن معلومات تركز على استراتيجيات التنمية الريفية والمناهج والاستراتيجيات المحلية. ومن ثم، يعرض هذا البيان المفصل مراجع هذه الوثائق، ومقتطفات لأهمها. وترد في وثيقة بعنوان "دراسة وثائقية" (370 مصدراً) التي تصاحب النسخة الكاملة من هذه الدراسة، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الخطة الزرقاء على الإنترنت. كما يوجد ملف جغرافي وآخر مواضيعي يعرض المضمون الحرفي لغالبية الوثائق المذكورة.

وتعد البليوغرافيا الواردة أدناه مقتضبة للغاية، وتشير فقط إلى عدد محدود من الوثائق من بين أكثرها استخداماً في كتابة هذه الدراسة. وتلائم الوثائق المذكورة إشارة رقمية إلى الوثائق في الدراسة الوثائقية والملفات التي تبين محتوى الوثائق التي تم تحميلها. وتقوم بالإشارة إلى الدراسة الوثائقية بالنسبة للوثائق المواضيعية العديدة التي تم الرجوع إليها والمصنفة حسب البلد.

الوضع الراهن: سياسات التنمية الريفية والمناهج المحلية

في البلدان المتوسطة

البلدان المتوسطة للاتحاد الأوروبي

بالتوازي مع السياسة الزراعية المشتركة الموجهة نحو السوق، وضع الاتحاد الأوروبي سياسة مساعدات من أجل تنمية في المناطق الريفية. وتعرف التنمية الريفية بأنها منهج شامل ومنسق للمناطق الريفية يشمل عناصرها المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتسعى للاستفادة بشكل أفضل من أوجه التكامل بين المدينة والريف والمزايا المحددة للمناطق الريفية. وباختصار يمكن القول بان السياسة الأوروبية للتنمية الريفية تسعى لدعم التغييرات في المناطق الريفية التي تشكل 92% من مساحة أوروبا.

ونتيجة لهذا الإطار السياسي، فإن البلدان المتوسطة للاتحاد الأوروبي (اسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وايطاليا، واليونان، وقبرص ومالطة) تواجه مشكلة مزدوجة، إحداهما مشتركة بين أوروبا ككل، والأخرى ترتبط بالسياسات والاستراتيجيات المتوسطة في حد ذاتها، وما لا شك فيه أن هذا الوضع يعطي ميزة لهذه البلدان السبعة، ولكنه يولد فجوة بينها وبين سائر بلدان المنطقة. وقد صممت سياسة الجوار للحد من هذه الفجوة، غير أن عدم التكافؤ هذا يزيد بالتأكيد من صعوبة وضع رؤية مشتركة وبرامج عمل فعالة، ومن ثم، فإن الاستراتيجيات المشتركة مثل خطة العمل المتوسطة أو الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة لا يمكن أن تتواءم إلا حول خطوط عامة للغاية، وأن تكون الظروف التي تنفذ فيها تلك الاستراتيجيات بالضرورة خارج أي انتماء.

اسبانيا، أسبقية المبادرات الإقليمية والمحلية

اتخذت اسبانيا منهجا ينظر إلى الطابع الريفي ككل، وليس للعنصر الزراعي فحسب، ويجري تقاسم هذا المنهج على كل من المستوى المركزي -وبصفة خاصة من خلال قانون التنمية الريفية- والمجتمعات المستقلة ذاتيا، وبوجه عام، لا تترجم النوايا السياسية إلى برامج عمل محددة ذات أهمية على الصعيدين الوطني أو الإقليمي. فالتنمية الريفية في أسبانيا لا تزال تسيطر عليها البرامج التي تشترك رؤوس الأموال الأوروبية في تمويلها، وتميل هذه البرامج للعمل على مستوى محلي، في "الكوماركاس"، التي تمثل مستوى من التنظيم ما بين البلديات والمقاطعات، وهي تزداد انتشارا أكثر فأكثر ولكنها -باستثناء في حالة قطلونيا- تفتقر إلى سلطات اتخاذ القرار، وتعد إحدى الخصائص الأصلية لأسبانيا -وربما أحد أسباب نجاح السياسات المعتمدة في الإطار المجتمعي- اللجوء الروتيني إلى المجموعات المختصة لتخطيط وتنفيذ وإدارة الإجراءات المتصورة. وجمع هذه الهيئات في "شبكات إقليمية للتنمية الريفية"، تمثلها بدورها "الشبكة الأسبانية للتنمية الريفية"، وهي المقابل المؤسسي للسلطات العامة في الاتفاقات ذات الصلة بالتنمية الريفية.

فرنسا، ردٌ تعددي علي تحديات لامركزية التنمية

تتميز فرنسا بشبكة معقدة من المستويات دون القومية، وتحبذ وزارة الداخلية، التداخل التجمعي من خلال جميع اثنين أو ثلاثة من الكانتونات بصورة مثالية، وتشجع التنمية الوطنية على ظهور مناطق محلية صغيرة "بلدان" (Pays)، وتشجع سياسات أخرى التمركز في إطار محميات (Parks) إقليمية أو حتى في إطار مجموعات عمل محلية التابعة لبرنامج (Leader)، واعتمدت المناطق استراتيجيات مختلفة تعطي الأولوية، في بعض الحالات، لشبكة من "البلدان"، بينما تسعى سياسات أخرى إلى الجمع بين التداخل المجتمعي و"البلدان" التي تأخذ في الحسبان، في آن واحد- عدة مناهج محلية تتوقف على المناطق التي تنقسم إليها الإقليم، ويؤدي هذا التشابك الناجم عن هذه المناهج المختلفة إلى صعوبة فك رموز التنظيم السياسي والمحلي، ويتسبب من الناحية العملية في حدوث مشاكل متعددة متعلقة بالتماسك، والمصالحة في الصراعات ذات الاختصاص الإقليمي، ووضع الأولويات عند تحديد العناصر الفاعلة في مختلف الأجهزة المحلية، وكل ذلك يدعمه القصور الذاتي الموروث عن الثقافة المركزية للدولة، وما زال -علي ما يبدو- إضفاء الصبغة المحلية على السياسات العامة يشكل في الأساس، مفهوما مركزيا.

إيطاليا، وإتباع نهج عملي يقوم على مجالات الإنتاج

يتبين من تحليل السياسات خلال العقود القليلة الماضية أن التنمية الريفية في إيطاليا تتخذ علي ما يبدو شكلين مستقلين تماما عن بعضهما البعض. وإن كانا متداخلين إلى حد كبير. ويعتمد الأول علي ظهور ما يمكن تسميته بـ «مجالات القدرة التنافسية». وبماثل الثاني برامج التنمية المحلية التي تنفذ في إطار برامج الاتحاد الأوروبي الرائدة. وتشمل هذه البرامج جميع مناطق إيطاليا. وهي أساس تشكيل 132 مجموعة عمل محلية تغطي 35% من البلاد، وتضم 10 مليون شخص (أي 18% من مجموع السكان).

وتقع المناطق المعنية بالبرامج الأولى، في جميع أنحاء شمال ووسط إيطاليا. ويعد نموذج تنميتها من الخصائص البارزة في الاقتصاد الإيطالي. ومن الناحية العملية، هناك اختلاف طفيف بين المدينة الريف. وبين الصناعة والزراعة. ويجري إضفاء الطابع الإقليمي بطريقة عملية استنادا إلي حقائق إقليمية. وبدأت تثور، في الوقت الحالي، تساؤلات جادة مع دخول العديد من المناطق المعينة، على نحو متزايد، في دوامة من الاختلالات التي تهدد مستقبلها. فالإسكان يزحف بشكل متزايد على الأراضي الزراعية، والمدن تخنق المناطق الريفية. وتقام الصناعات في أي مكان. ويتعرض الريف للتدهور، ويهدد التصحر العديد من المناطق. ولا يحظى التراث الثقافي بالحماية. وأصبح ثمن عقود من سياسة "دعه يعمل" التي واكبت هذه المعجزات الإقليمية الصغيرة بشكل عبئا متزايدا باستمرار. وفجأة اكتشف الناس أنه لم تكن هناك أية "سياسات خاصة بالمناطق" علي الإطلاق.

اليونان، منطقة ذات هوية إلي منطقة "شبكات":

كانت اليونان، حتى وقت قريب، دولة مركزية إلي حد كبير. ولا تزال أراضيها تتسم بعمق الطابع الريفي مع وجود نوعين رئيسيين من المناطق الريفية: فهناك من جهة، السهول ومناطق في سفوح الجبال، تشهد تركيز الزراعة الحديثة والتنافسية. ومن جهة أخرى هناك المناطق الجبلية الجرومة والجزر التي يعيش فيها معظم سكان الريف. ويعد الطابع الإقليمي للتنمية الريفية، قبل كل شيء، نتاجا للتفاعل والتداخل بين مجموعة متعددة من العوامل الداخلية والخارجية. وهو يعكس أمرا واقعا، وليس نتاج سياسة متعمدة. ففي مجالات مثمرة للغاية، يقوم، كما هو الحال في إيطاليا، على جميع محلي لأنشطة زراعية متخصصة وقادرة على المنافسة في كثير من الأحيان. وأنشطة تجهيز الأغذية الزراعية والأنشطة الصناعية الصغيرة والخدمات. وفي مناطق ريفية أخرى، يمكن للمرء رؤية ظهور بعض الأقاليم المتميزة كأمر واقع. وبميل الاقتصاد إلى أن يكون قائما أساسا على أنشطة متعددة ولكن مع سمات أصلية ترتبط الهجرة. وهنا يرى المرء أشكالا من التنظيم المحلي المنظم بطريقة غير رسمية علي أساس شبكات واسعة جدا ومتنقلة من العناصر الفاعلة. وهناك مناطق صغيرة عديدة تعاني بشدة من الهجرة والتهميش النسبي. وعلي الرغم من ذلك، فإن التفرغ من السكان، والشيوخوخة، والافتقار إلى رأس المال، تعوضه مجموعة واسعة من مساهمات المغتربين ومشاركتهم بصورة متواترة في صنع القرار علي الصعيد المحلي. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أن الظروف لا تسمح للديناميكيات الإقليمية ببلوغ الذروة في "مشروع منطقة" يدعمه نظامها الخاص لصنع القرار.

بلدان المغرب العربي

الجزائر، والسعي لمشاريع محلية طوعية تقودها الدولة

تتسم المناطق الريفية باختلالات عديدة. وتعانى جميعا من نفس مشاكل ندرة المياه، وتدهور التربة، وإزالة الغابات، والرعي الجائر، وزحف الصحراء، والتي تفاقمت لعدم وجود سياسات في الماضي بشأن الإدارة المحلية للموارد. وعلي خلفية الأزمة في البيئة الريفية، تبدو الصياغة الحديثة للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بمثابة تغيير جذري للمسار. فالبيئة الريفية لم يعد ينظر إليها باعتبارها القاعدة القطاعية للإنتاج الزراعي، أو ينظر إليها على أنها مجرد تناقض بين الزراعة الحديثة مقابل زراعة الكفاف والمساعدات. فقد دخلت الآن الساحة السياسية باعتبارها هدفا اجتماعيا (مع «التنمية البشرية» لسكان المناطق الريفية كأولوية)، وهدفا اقتصاديا محدد (مع الأخذ في الاعتبار تعددية وظائف المناطق الريفية)، ووسيلة لتحقيق الاستدامة (مع رؤية دمج الطابع الريفي في الإدارة المستدامة للبيئة). وتقوم هذه الإستراتيجية علي قطع أية صلة بالماضي والانتقال من نهج قطاعي إلى نهج محلي متكامل ومستدام. وقد صممت مشاريع التنمية الريفية المحلية باعتبارها الأدوات العملية للنهج الجديد.

المغرب، أفكار واضحة بحثا عن موطن جغرافي

يتم الآن تعريف توطين محلي التنمية الريفية من زاوية ثلاثة محاور: سياسة التنمية المجتمعية، وتنفيذ سياسات التنمية الريفية المتكاملة الممولة من المؤسسات الدولية، وسياسات التوطين التي يتم الترويج لها في إطار إستراتيجية التنمية الريفية، وخطة التنمية الوطنية. وقد أبرزت أوجه القصور في النهجين الأول والثاني، على نحو متزايد، الحاجة إلى إعادة التفكير في التنمية المحلية. وتفتح الإستراتيجية نهجا يشرك «المناطق الريفية الصغيرة»، التي يتم تعيينها بطريقة تلبي احتياجات التنمية المحلية. وهذا المستوى الجغرافي كبير بما يكفي للتمكن من إدارة التفاعلات بين المراكز الحضرية ومحيطها الريفي، وصغير بما يكفي لإشراك العناصر الفاعلة المحلية (الممثلين المنتخبين من المجتمعات المحلية، والعناصر الفاعلة الاقتصادية والمجتمع المدني) بشكل فعلي في آليات البرامج وصنع القرار. وقد أفضت أعمال وضع «المخطط الوطني للتنمية الإقليمية» (SNAT) إلى نتائج مماثلة.

تونس، واقعية فعلية رغم الجمود الإداري

في أعوام الثمانينات من القرن الماضي، كانت التنمية الريفية تقوم علي مشاريع إقليمية رئيسية «للتنمية الريفية المتكاملة» مولها المساعدة الدولية. وكانت عماد التنمية الريفية، وخلال عقود التسعينيات من القرن الماضي، أطلقت مرة أخرى هذه المشاريع الإقليمية في إطار سياسات المساعدة الدولية لمكافحة الفقر، وتشجيع المشاركة المجتمعية وتنفيذ تكامل الأنشطة الإنمائية. وأفضي ذلك إلى جيل جديد من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة التي تولى أهمية كبيرة لتحقيق الاستدامة والإدارة البيئية الجيدة، فضلا عن تدعيم آليات المشاركة. ولا يزال أمام المجتمعات المحلية مجال محدود للمناورة، ولكن يبدو أن آليات الحوار التي أدخلت حديثا قد أدخلت تغييرات حقيقية على رؤية الإدارات والمجتمعات المحلية لبعضها البعض. ومع ذلك، فإن الواقع يتمثل في أن المشاريع لا تزال تدار أساسا من جانب إدارات مركزية.

المشرق وشمال شرق البحر المتوسط

مصر. تشجيع الزراعة والطريق القاسي إلى اللامركزية

لا تزال مناهج اللامركزية المحلية في مصر حديثة وفي طور التجربة إلى حد بعيد. والواقع أن مصر لديها بنية شديدة المركزية. لا تترك مجالاً كبيراً لصنع القرار على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فقد أجزت الحكومة برامج جديدة لتشجيع المشاركة والتنمية المحلية. وتعزيز الآليات المجتمعية. ولاسيما عن طريق إنشاء لجان للتنمية قائمة على المشاركة في القرى والأحياء والأقاليم. وعلى الرغم من الافتقار إلى المشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية. والافتقار إلى القدرات التقنية في اللجان. وانتماء الممثلين في اللجان إلى النخبة، أو أهمية المسؤولين المحليين في عملية صنع القرارات. إلا أن هذه البرامج تشكل أول آلية مؤسسية في مصر مفتوحة أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية، وأول آلية قادرة على العمل في أكثر القرى حرماناً. ويرجع إليها الفضل أيضاً في ظهور قيادات جديدة. وبعد مضي أكثر من عشر سنوات. تظل هذه البرامج راسخة في مجال التنمية الريفية.

سوريا. والمناطق الريفية التي تشكلها مشاريع التنمية

ظلت التنمية الزراعية تركز لفترة طويلة على التنمية الحكومية للبنية التحتية الزراعية. فعلى مدى العقدين الماضيين. تغيرت السياسات وتطورت من مشاريع قطاعية موجهة نحو الري أو تحسين الأراضي إلى مناهج التنمية الريفية المتكاملة. وكان تغيير الاتجاه يرجع أساساً إلى المؤسسات المالية الدولية التي بدأت أول مشاريع للتنمية الريفية المتكاملة. وهي تشكل الآن أساس تجربة التنمية الريفية في سوريا. غير أنها مازالت تخضع إلى حد كبير لسيطرة الحكومة على الرغم من المشاركة المطلوبة والشراكات التي تناهت بها المؤسسات المالية. ومع ذلك، فإن ثمة مؤشرات تدل على التقدم مثلما يتبين ذلك من تقييمات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يمول المشاريع الرئيسية.

لبنان. التوطين في إشكالية مع التاريخ السياسي

انشغل لبنان. خلال السنوات الأخيرة. بإعادة إطلاق سياسة للتنمية الريفية تقوم على إضفاء الصبغة المحلية علي تنمية البلاد. باعتبارها خطة لمنهج شامل ومتفق عليه لتنمية كل منطقة. وبكلف المنهج المحلي بإعداد الخطة الرئيسية للتنمية وتحديد "المهن المهيمنة" في كل مجال مع مراعاة جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية. وبالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة. تواصل وزارة الزراعة - وإن كان ذلك بصعوبة - أنشطة رائدة لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في إضفاء الطابع المحلي. وتدريبها على عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد. تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع فلسفة للوساطة المحلية. ومازال العمل علي تنفيذ سياسة إضفاء الصبغة المحلية مستمرا على الرغم من التوترات السياسية العديدة التي تقسم لبنان إلى فصائل شديدة التمركز. ومن المفارقات الغربية. أن المناهج المحلية للتنمية الريفية يمكن أن تقدم بعض الإجابات على التجزئة السياسية للبلاد. وبإعطاء مضمون "لمناطق تنمية" متنوعة- يمكن في إطارها للمجتمعات المحلية اكتشاف هوية محلية- يمكن إيجاد مخرج من التوطين "السياسي" و"الطائفي" إلي "توطين التنمية". ويمكن أن ينظر لهذه السياسة مستقبلا على أنها قوة مساندة فيدرالية وأداة تنموية قوية في إطار التعددية الثقافية.

تركيا. الأولوية لتنظيم الأنشطة الزراعية

خلال السنوات من 1970 إلى 1980، ركزت السياسة الإقليمية على فكرة القرية المركزية. وكان الهدف يتمثل أساساً في تقديم خدمات الدولة إلى المجتمعات المحلية. وكانت السياسات في القطاع الزراعي تتميز أساساً في ذلك الحين بالتدخل المركزي والحمائي. واعتباراً من 1980 فصاعداً، أصبحت هذه السياسة موضع شك بسبب عمليات التكيف الهيكلي. وتم وقتذاك إعطاء الأولوية للمشاريع التي تولها المؤسسات المالية الدولية أساساً والتي تستهدف المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة. وعززت هذه السياسات إلى حد كبير مكانة الزراعة التركية في أوروبا المتوسطة ككل. ومع ذلك، فإن الجانب السلبي لهذا الاستهداف يتمثل في التخلي عن المناطق الأقل حظاً. وتتعلق هذه المشاريع بشمال وسط وشمال شرق تركيا، ومن الناحية العملية، تعد هذه المشاريع بدرجة أكبر، مسألة سياسات إقليمية وضعت بأكبر قدر من التماسك بغية التوصل إلى انضمام تركيا المحتمل لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد أطلقت العديد من مشاريع التنمية الريفية الإقليمية منذ ذلك الحين لسد هذه الثغرة السياسية بيد أن النتائج لا تزال متواضعة إلى الآن. وقد اعتمدت وزارة الزراعة والشئون الريفية ومكتب التخطيط القومي إستراتيجية للتنمية الريفية يجب أن تستخدم كأساس لصياغة خطة عمل.

ألبانيا. الطابع الريفي ومجالات التغيير السريع

شهد اقتصاد ألبانيا تغييرات جذرية منذ عام 1991، عندما بدأت البلاد التحول إلى مرحلة اقتصاد السوق. غير أن الزراعة لا تزال تشكل حجر الزاوية للاقتصاد. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك انتشار خصخصة المزارع الجماعية. وكان العامل الرئيسي للتغيير هو تحرك السكان. فمثل هذه التحركات، التي كانت مقيدة بشدة وتخضع للرقابة حتى عام 1990، أخذت في الانتشار بشكل هائل بمجرد تخفيف عمليات الرقابة. وقد انخفض عدد سكان الريف بنسبة عشرة في المائة ما بين أعوام 1994 و 1997. وتتعلق استراتيجيات التنمية الزراعية التي نفذت منذ ذلك الحين باعتماد الإصلاحات والنهوض بالقطاع الزراعي للوصول به إلى نقطة الانطلاق. وأطلق على الإستراتيجية الأولى "الإستراتيجية الخضراء للتنمية الزراعية". وطرحت بعد ذلك مبادرات عديدة تستهدف التأثير على التنمية الريفية. والمقصود بإستراتيجية اللامركزية هو لا مركزية العديد من الخدمات، ولكن لا يبدو في هذه المرحلة أن هناك أية سياسات محددة لإضفاء الطابع المحلي على التنمية الريفية. أو بصورة أعم، على مناهج التنمية المحلية.

السياسات والمناهج المحلية: نظرة عامة

كيف يمكن لسياسات بلدان المتوسط أن تأخذ المناطق المحلية في الحسبان؟ وما هي هذه المجالات؟ إن المسألة ليست سهلة إذا اعتبر المرء أن المناطق لا تزال بعيدة عن تشكيل إطار جغرافي قابل للتحديد على الفور. ويمكن التعامل معه بطريقة موحدة. والواقع أنه يمكن تصنيف هذه المناطق بطرق عديدة. وتوجد هذه المناطق وفقاً لكيفية تحديد المرء لها. ويتسم وجودها، باعتبارها مجال

عمل. بالتنوع شأنها شأن السياسات التي تعد نتاجاً أو تصوراً لها. هل يمكن للتنمية الريفية أن تشمل جميع المناطق الممكنة؟ هل هناك مناطق أكثر ملائمة من غيرها؟ هل هناك العديد من الحلول الممكنة؟ يبدو أن الطريق للمضي قدماً هو النظر في مختلف المناهج والسياسات التي تحدد المنطقة الفعلية، وتلك التي تميز التدابير المتخذة.

الإدارة المحلية وسياسات اللامركزية

تعد التقسيمات الإدارية والصلاحيات التي آلت إلى كل مستوى. هي الأكثر انتشاراً والأبلغ تعبيراً عن الواقع المحلي وأوضاعه الريفية. وتميل التقاليد المركزية لحكومات بلدان عديدة إلى تفضيل نظم الرقابة الإدارية من أعلى إلى أسفل. ففي الديمقراطيات القديمة ذات التقاليد المركزية، كثيراً ما تحدد هذه الآليات، من أعلى إلى أسفل، من سلطات صنع القرار لدى الأجهزة المحلية اللامركزية ذات الممثلين المنتخبين. وفي البلدان التي تفتقد التقاليد الديمقراطية، عادة ما يحدد هيكل أعلى إلى أسفل مع تسلسل القيادة التي تظل أدنى مستوياتها بعيدة عن القواعد الشعبية.

وفي العقود القليلة الماضية، أجرت نظم الإدارة الإقليمية تغييرات عميقة. وتلاقت عمليتان سياسيتان لخلق ديناميكيات اجتماعية وجغرافية جديدة: سياسات الديمقراطية واللامركزية. وفي العديد من بلدان جنوب المتوسط، حققت ديمقراطية الخطوة خطوة تقدماً كبيراً. وحصلت المجتمعات المحلية على قدر أكبر من السلطات. وما يدل على هذا التحول الديمقراطي هو أن بعض البلدان قد بدأت تتبع سياسات لامركزية حقيقية، بدءاً من اللامركزية على الصعيد الإقليمي يعقبها انتقال حقيقي للسلطات. وتتسم هذه العملية بالبطء، ولكن حينها يظهر ذلك، يكون دليلاً على استمرار التقدم السياسي على المدى الطويل. ولكل ما تقدم، فإن خطي التحول الديمقراطي في بلدان جنوب وشرق المتوسط لا تزال متباينة.

المنهج المحلي لإستراتيجيات التنمية الريفية

تتميز أحدث استراتيجيات التنمية الريفية، أو التوقعات، عن سابقتها في الفترات الماضية بأنها تقع خارج نطاق القطاعات التقليدية الموازية (الزراعة، البنية التحتية، مياه الشرب، الصحة، وما إلى ذلك) وتصعب إجراءات متكاملة في إطار جغرافي واضح المعالم. وهي تربط بقوة بين أفكار المناطق المحلية ومشاركة أصحاب المصالح المحليين. وفي هذه الدراسة الطويلة، تبين بعض الأمثلة هذه الملاحظات بشكل واضح حيث تظهر كيفية التعبير عن هذا المنهج التطوري الجديد في نوايا ومقترحات إستراتيجية. وبين التحليل الاتجاه نحو المحلية في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، والتنمية المحلية في المنهج الذي اتخذته منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ومنهج "المنطقة والتنمية المحلية" في المناطق الريفية في فرنسا، والمنهج المحلي في الإستراتيجية والتخطيط في المغرب، واستراتيجية التنمية الريفية والمشاريع المجتمعية في الجزائر، والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة والمناهج المحلية القائمة على أساس خطط العمل البيئية.

المناهج المحلية المرتكزة على مشاريع التنمية الريفية

فيما يزداد تصور الاستراتيجيات "للمناطق" كنقاط مرجعية راسخة ومحددة جيداً في التوطين الوطني، فالواقع أن إضفاء الصبغة المحلية على التنمية الريفية يعود عملياً من الناحية

التاريخية إلى انتشار المبادرات المنفصلة في إطار "مشاريع" أكثر مما يعود إلى تنفيذ سياسات محلية متضاربة. وفي الجنوب، يعد ذلك أساسا نتيجة للمشاريع الاستثمارية لمؤسسات المساعدة الإنمائية التي غالبا ما تختلف في أساليبها وأهدافها. وتتخذ بعض المشاريع نطاقا إقليميا فيما تستهدف أخرى مناطق محلية أصغر بكثير. وفي الشمال، ظهرت هذه المناهج مع تنفيذ ركيزة "التنمية الريفية" للسياسة الزراعية الأوروبية وتفعيل برنامج "ليدر" LEADER. أدواتها الرئيسية للتدخل.

منهج "ليدر" LEADER

تعرض المبادرة المجتمعية «ليدر» LEADER، التي أطلقت في 1991، منهجا متعدد القطاعات "من القاعدة إلى القمة"، يشمل الشراكات والتنمية المتكاملة في المناطق الريفية. ويركز هذا المنهج على تعزيز القدرة التنافسية للمناطق وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية المحلية. ويلتقي هذا المنهج الوطني مع سياسات التنمية الريفية والوطنية التي تنفذها البلدان الأوروبية منذ عقد التسعينيات، كالسياسة الإيطالية و«عقود القرية» "contratti d'area"، وسياسات (تجديد القرية) "Dorferneuerung" في ألمانيا، وسياسات المشاركة "Comarcas" في أسبانيا، الخ. وكان ينظر إلى برامج «ليدر» LEADER الثلاثة الأولى، رغم تغطيتها الجغرافية، باعتبارها مختبرات وورش عمل للمشاركين فيها. ومن ناحية أخرى، يري برنامج السياسة الزراعية المشتركة أن برنامج "ليدر" LEADER قد وصل مرحلة النضج ويمكن أن يستخدم الآن كأداة أساسية لتنفيذ "الركيزة الثانية"، ألا وهي التنمية الريفية.

وبعد منهج المنطقة المحلية، الذي تمت صياغته على أساس «منطقة المشروع»، بمثابة حجر الزاوية في برنامج «ليدر» LEADER، فمن خلال دعوة أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص المنظمين في شراكات محلية، لصياغة برامج التنمية المحلية والتفاوض الشامل مع السلطات الإقليمية أو الوطنية المعنية، أتاحت مبادرة «ليدر» LEADER تشكيل 217 مشروعا في المرحلة الأولى (1991-1994)، وحول 1 000 مشروع في المرحلة الثانية (1994-1999) 893 مشروعا في إطار البرنامج عن الفترة من 2000-2006 وقد كانت لهذه المبادرة آثار إيجابية عديدة، فعلى سبيل المثال، فقد سدت الثغرة بين برنامج "من أعلى إلى أسفل" واحتياجات وتطلعات السكان المحليين. كما نقلت المسؤولية إلى الشراكات المحلية وساهمت في التنمية عن طريق تجديد الروابط بين الأنشطة العامة والخاصة، والأنشطة التجارية وتلك التي لا تستهدف الربح، والأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية والمؤسسات. وأحدثت تغييرا في سلوك أصحاب المصالح المحليين من سلبي إلى ناشط. وكانت قوة التأثير على التمويل من القطاع الخاص أكبر مما كان متوقعا، في كل حالة، حسبما أظهرت ذلك تقييمات برنامج "ليدر" LEADER للاتحاد الأوروبي.

مناهج تنطوي على برامج التنمية الريفية المتكاملة

في بلدان جنوب وشرق المتوسط (في بعض البلدان الأوروبية سابقا مثل يوغوسلافيا السابقة)، كان -إضافة الصبغة المحلية علي البيئة الريفية ولا يزال إلى حد كبير نتاجا لتنفيذ مشاريع تنمية تمويلها المساعدات الدولية، وغالبا ما يستند هذا الشكل من أشكال الاتجاه إلى التوطن المحلية "من أعلى إلى أسفل" إلى اتفاقات بين الحكومات وخبراء من مؤسسات التمويل. وقد تم تحديدها، في معظم الأحيان، على أساس معايير تقنية أو سياسية تعكس إستراتيجيات هذه المؤسسات.

منهج "القرية"

كانت المناهج المسماة بـ"إدارة القرية" مصممة حول فكرة إضفاء الطابع الإقليمي علي التنمية الريفية استنادا إلي أقاليم متناهية الصغر للمجتمعات المحلية ومناطقها الخلفية النائية. وتؤكد أكثر حالات المشاركة نجاحا علي المكانة الرئيسية للمجتمعات الشعبية. وخصوصا علي مستوى القرية. في تصميم وإدارة المشاريع المحلية وإدارة الموارد الطبيعية المحلية أو مناطق الرعي. ولا شك أن هذا المستوى يعد مجالاً للتقارب حيث تستمد أقوى الدوافع من التضامن التقليدي أو. إذا تعذر ذلك. من إدراك المصلحة الجماعية (مثل مياه الشرب أو البنية التحتية الاجتماعية).

ويعتبر هذا المنهج مثيرا للاهتمام. نظرا لأنه يعتمد اعتمادا كبيرا على مناهج إدارة البيئة المحلية. وتبين تجربة القرية أن هذا المستوى الجغرافي. أو في بعض الحالات. الأراضي أو المراعي التي تغطي عددا من القرى. هو أفضل مستوى لفهم أساليب إدارة الموارد الطبيعية. وتحديد حقوق الاستخدام المتصلة بها. ومن هنا. البحث عن نظراء يمكن حشدهم علي نحو مسئول.

مناهج التنمية المحلية

نقصد بـ«مناهج التنمية المحلية». تلك التي تقوم على أهداف البنية المحلية. سواء من حيث المناطق المحلية أو الحكم المحلي. وبالأستدلال. فإنها أكثر تكاملا عن مناهج التنمية الريفية ذات الهدف المحلي (مثل منهج «ليدر» LEADER). ويشمل هذا البند منهجين هما منهج «البلدان» و منهج «المنازة الإقليمية».

منهج «البلدان»

يعد منهج «البلدان» أحد الأشكال الفرنسية لإضفاء الصبغة المحلية على التنمية المحلية. ويعرف منهج «البلد» بأنه «منطقة مشروع تتميز بالتماسك الجغرافي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي. ومكان للعمل الجماعي يجمع بين البلديات. ومجموعات من البلديات. والمنظمات الاجتماعية والمهنية. والمؤسسات والجمعيات حول مشروع مشترك للتنمية. وهو مستوى مفضل للشراكة والتعاقد بيسر تنسيق مبادرات السلطات المحلية. والدولة. وأوروبا من أجل التنمية المحلية». وتظهر التجربة الفرنسية أن منهج «البلد» هو إلى حد ما مفهوم تقني (التعريف القانوني لمنهج «البلد» كأداة من أدوات التنمية الإقليمية. والمقترحات الأولية لتقسيمها إلى «بلدان». وإعداد الوثائق عادة من جانب الخبراء الاستشاريين). وهو مختلف تماما عن المنطقة. والرؤية الفطرية «للإرادة المحلية». بيد أن التحدي كان يتمثل في جمع أصحاب المصلحة معا في هذه الأطر الجديدة المعروضة عليهم وتحديد ما معهم. ويبدو أن إمكانات التمويل والدعم قد لعبت دورا هاما في عمليات الحفز الأولية. ويتضح من هذه الزاوية. إن السياسة لم تكن مسألة «إعتراف» بهذه «البلدان» وإنما إعطاء مضمون وهوية للإطار الجغرافي الذي يحدده القانون. وبدل نجاح منهج «بلدان» عديدة على إمكانية مواجهة هذا التحدي. ويعد التعاون بين البلديات أحد أشكال التنظيم الإقليمي الذي يوجد لديه منطقته الذاتي ولكنه يميل إلى أن يندمج تماما في منهج «البلد».

وفي أسبانيا، يعرف منهج «البلد» باسم «المشاركة» *comarcalización*. ويجري تنفيذ هذا المنهج بطرق مختلفة تماما في كل منطقة مستقلة ذاتيا. ويوجد في قطلونيا فقط. ولأسباب تاريخية خاصة بها، شركات *comarca* جيدة التنظيم تتمتع بسلطات تجعل مجالس إدارتها شبيهة بحكومات محلية صغيرة. وفي مناطق أخرى، تعد المشاركة *comarcalización* عملا مستمرا ولكنه موضع نقاش في كثير من الأحيان بسبب التفسيرات المتناقضة المحلية «للمشاركة» وفقا للسياسات المعنية. وخير مثال علي هذه الحالة، التي تميل مع ذلك إلي تفسير الاتجاه نحو المحلية المستقرة، هي حالة الأندلس. حيث يبدو الوضع متعارضا تماما مع الوضع في كاتالونيا.

منهج "المنازة الإقليمية"

تعد المنازة الإقليمية الطبيعية واحدة من أقدم وسائل العمل العام في المناطق الريفية في فرنسا، وكانت رائدة النهج المحلي للتنمية المستدامة، وأولى مناطق المشاريع التي تدعمها الأقاليم. وقد تكرر هذا النهج في العديد من البلدان الأوروبية، على سبيل المثال، في إسبانيا، واليونان، وإيطاليا. وفي بلدان جنوب المتوسط، على الرغم من أن هذه الصيغة قد تم تصورها على سبيل المثال بالنسبة للمنطقة «تطوان» في المغرب، فإن آليات اللامركزية ليست متطورة بالقدر الكافي للتنفيذ المؤسسي لهذا النهج.

تعد المنازة الإقليمية الطبيعية منطقة ريفية مأهولة معترفاً بها علي المستوى الوطني، لما لها من تراث هام، ومناظر طبيعية هامة قيمة، وهي تنظم حول المشاريع المشتركة للتنمية المستدامة، وتستهدف حماية وتعزيز التراث الطبيعي، والثقافي، والتراث الإنساني لمنطقتها من خلال سياسة مبتكرة للتحسين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحترم البيئة. وفي هذه الأيام، تعد الحدائق الطبيعية الإقليمية أساساً «مناطق مشاريع وتنمية» أكثر ما هي مناطق حماية، ولها ميثاق تأسيسي وتدار بواسطة هيئة مستقلة تمثل جميع السلطات المحلية التي وافقت عليها، ويتجه هيكل إدارتها حاليا نحو النموذج النقابي المختلط.

ومع ذلك، فقد نشأت مشكلة «الأغراض» فيما يتصل بعلاقة المنازة الطبيعية الإقليمية مع ظهور نهج «البلدان» الذي تتنافس مهمته كأداة لمنطقة المشروع مع مهمة نهج المنازة. ونظرا لأن المنازة الطبيعية الإقليمية تغطي عادة العديد من «البلدان» أو أجزاء من «البلد»، فإنه يمكن للمرء أن يتوقع الازدواجية والتنافس بين البرامج. ويبدو من الناحية العملية أن هذه الازدواجية تؤدي في أحيان كثيرة إلى منافسة خطيرة. ولاتزال «البلدان» هياكل فتية، فيما يبدو أن المنازة، بما لديها من خبرة على مدي ثلاثين عاما، تستجيب على نحو أفضل للشواغل البيئية، أو على الأقل بشكل أفضل من «البلدان». وأثبتت جدارتها في تنشيط مناطق نال منها التوسع الحضري. والسؤال هل من الضروري الاختيار بين المناطق أم قبول تعدديتها؟ لا يزال هذا السؤال محل أخذ ورد.

مناهج التنمية المحلية:

ينبغي عدم الخلط بين مناهج التنمية المحلية والسياسات المحلية التي تم تناولها بالتحليل أعلاه. فالأخير يفسر ويأخذ في الحسبان نقاط القوة والخيارات التي يمكن تصورها، لتعزيز أو تفعيل الوظائف المحلية. وبينما تكتسب السياسات المحلية قوة تشريعية، تعد التنمية المحلية، من جهة أخرى، مؤشرا على الأداء، وتقتصر هيكله وظيفية لمتنوع مستويات المنطقة المحلية.

نماذج التنمية المحلية

وتأسيسا على التشخيص المحلي المتعدد الوظائف، وتحديد الإستقطابات، وأحواض العمالة (basins of employment) وتدفق المنتجات والخدمات. تشكل نماذج التنمية المحلية الأنماط البنائية التي تعزز وظائف المنطقة على نحو أفضل. وتساهم إسهاما أفضل في تحقيق النمو، و "التماسك المحلي"، والحد من الإختلالات والفوارق. وهي دائما ما تعكس الخيارات السياسية للحكومة إلى حد أنها تدعم نمو قطاعات معينة، وتدعم التوازن المحلي. والتدفقات التجارية أو توليفات مختلفة من هذه الأولويات. وتوجد لدى غالبية دول المتوسط. بأشكال مختلفة. هيئات مسؤولة عن وضع نماذج وطنية وإقليمية. وتبعاً للظروف. فقد تقع هذه المهمة على عاتق الإدارات المركزية أو الإقليمية. ويمكن أن تستخدم نماذج التنمية المحلية ببساطة كمجرد خطة إرشادية رئيسية وأن تعمل كدليل لموقع واتجاه تدفقات الاستثمار. أو أن تشكل إطاراً حصرياً ملزماً (على سبيل المثال. في حالة قانون "المناطق الجبلية" أو قانون "المناطق الساحلية" الذي يحدد المناطق التي لا يسمح فيها بالبناء).

وتتصل سياسات التنمية الإقليمية مباشرة. مع سياسات التنمية الريفية. وسياسات التنمية المحلية. تبعاً لمدي لامركزيتها وطابعها الإقليمي. فعند الانتقال من الصعيد الوطني إلى الإقليمي. ثم من المستوى الإقليمي إلى المحلي. لابد للتنمية الوطنية أن تأخذ في الحسبان - على نحو متزايد - التسلسل الهرمي وتنظيم المناطق الإقليمية والمحلية. وكثيراً ما تؤدي تلك الممارسات إلى التعرف على وحدات وظيفية محلية لا تكون بالضرورة مناظرة للمناطق الإدارية أو الدوائر الانتخابية.

أحواض الحياة (Basins of Life)

يسعى منهج «أحواض الحياة» أساساً إلى تحديد فئات المناطق «الريفية» في بلد كثيراً ما يؤدي فيه الاستقطاب في المناطق الحضرية وتوزيع الخدمات والأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى طمس التمييز بين الريف والحضر. ووفقاً لمروجي هذا المفهوم. فإن حوض الحياة في المناطق الريفية هو أصغر منطقة تنتظم فيها حياة السكان (الحصول على فرص عمل ومستوى مرافق متوسط). ويعد بالتأكيد النهج - الذي ينفذه المعهد الوطني للإحصاء والبحوث الاقتصادية nsee and Datar لتنظيم المناطق الريفية عن طريق «أحواض الحياة» - أكثر المناهج تفصيلاً في تصنيف المناطق الريفية في بلدان المتوسط. ويمكن تكراره في أي بلد يمتلك أدوات إحصائية ماثلة.

«المناطق الريفية الصغيرة»

طرحت إستراتيجية التنمية الريفية 2020 مفهوم «المنطقة الريفية الصغيرة» في المغرب من أجل تحديد المنطقة الجغرافية القادرة على أن تأخذ في الاعتبار التفاعلات الأولية للأنشطة الريفية مع المدن ومراكز الخدمات. وتعد هذه الوحدة الجغرافية منطقة أمر واقع de facto. ولا تستبعد الصلات مع غيرها من المستويات الجغرافية. وتشمل المنطقة الصغيرة ذاتها مستويات فرعية. ولكنها تشكل أيضاً جزءاً من منطقة أو إقليم. وينتمي أصحاب المصلحة فيها إلى شبكات تعاونية. أو منظمات مهنية. لا تنحصر بالضرورة داخل نفس الحدود الجغرافية. تعكس هذه المنطقة الصغيرة جميعاً للخدمات الأساسية. وشبكات التدفقات التي تسمح لمنطقة جغرافية معينة بالأجذاب نحو مركز حضري كبير إلى حد ما. وعلى الرغم من إمكانية تحديد هذه المناطق الصغيرة إلا أنها لم تصنف بعد من قبل مشروع جماعي.

المناهج القائمة على القدرة التنافسية للمناطق المحلية

أدت العولمة وفتح الأسواق خلال العقدين الماضيين إلى حدوث تغيير عميق في أهداف سياسات الاتجاهات المحلية في المناطق الريفية. وفي الأصل. حددت الأخيرة حول أهداف تتمحور حول وجود مناطق ومناهج يمكن أن تضفي تلاحما ذاتيا علي تنميتها. وقد تم التشديد على المواضيع «الأساسية» للتماسك والتكامل و «تعددية القطاعات» وظهور أشكال جديدة من الحكم المحلي مرتبطة بمشاركة أصحاب المصلحة والاستغلال المحلي لمزايا التقدم. وتظل هذه المواضيع ركائز المناهج المحلية للتنمية الريفية. سواء تم التعبير عنها في مشاريع مستقلة للتنمية الريفية. أو في إطار سياسات لتنمية المنطقة المحلية. ومع ذلك، فمع الانفتاح المتزايد للأسواق اتخذت بعدا سياسيا جديدا يتمثل في القدرة التنافسية للمناطق.

وتكشف نظرة أخرى إلى المتوسط عن أشكال للتوطين المحلي صممت خارج إطار السياسات المحلية، وخارج المناهج المحددة للتنمية الريفية. ويمكن تعريف هذه المجالات بأنها «مناطق للعناصر الفاعلة». وهي متواجدة لأسباب مختلفة. لأن عناصرها الفاعلة تمكنت من وضع ملامح محلية محددة، أو لاستمرارها في استغلال موروثات تاريخية معينة. ففي كل مكان في البيئة الريفية تظهر جيوب قوية للتنمية الاقتصادية، تركز على التخصص المحلي. وتستند ديناميكيا هذه المناطق أساسا إلى جودة الإنتاج المحلي. واسمه. واسم المنطقة مع المنتج. ويتم تعريفها كونها منتجات محلية، ولها علامات جودة. وتسمية مراقبة appellation contrôlée وشهادات بيولوجية الخ.. وتعد بلا جدال جغرافية المناطق «المتخصصة». التي تمتد باستمرار إلى مناطق جديدة. واحدة من أبرز آثار الجغرافية الريفية الراهنة في شمال المتوسط. وبدأت ترسخ في بعض بلدان جنوب وشرق المتوسط. وقد جعلت سياسات التنمية المحلية والريفية اليوم من الترويج للمناطق المتخصصة الجديدة العمود الفقري لاستراتيجياتها. وهناك شيء واضح. فهذه السياسات تضخم ديناميكيا الأسس التي تم وضعها ليس بموجب السياسات المحلية، وإنما عن طريق مبادرات العناصر الفاعلة المحلية.

بعض الأفكار حول المشاكل المشتركة

واجهت جميع البلدان المتوسطة عمليا بشكل أو آخر. السياسات المتعلقة بالتوطين المحلي. ويقدم تنوع الأطر وسياسات التوطين المحلي فيما بينها صورة بالغة التنوع. ومع ذلك يبدو أن هناك أربعة مشاكل رئيسية تبرز بكل وضوح. أولها تتعلق بتحديد المناطق: كيف يمكن تحديد المجالات ذات الصلة بالتنمية المحلية؟ ثانيها مسألة المستويات الجغرافية التي تتعلق بالأولوية العامة التي تعطى للمستوى «المحلي» ومستوى «الفضاء المعاش» (Lived Space). وتنجم المشكلة الثالثة عن الحكم المحلي مع حلول مختلفة في بلدان جنوب أو شمال المتوسط. أما المشكلة الأخيرة فهي تتعلق بالتمويل ودوره في التنمية المحلية. وهناك مسائل أخرى مثل الطابع الريفي. والبيئة الريفية، والمشاركة المجتمعية، ووضع منهجيات وبرامج التنمية تترك جانبا هنا. وتتم معالجتها في النسخة الكاملة من هذه الدراسة.

التعرف على المناطق

إن المنطقة ليست مجرد أداة جغرافية للنشاط الإنتاجي، كما أنها ليست مجرد موقع من أجل التنمية تقام عليه البنى التحتية والطرق والمباني السكنية الجديدة. وعندما يبررها المشروع.

تكون المنطقة أكثر من ذلك؛ ويكون لها هدف تحكم عليه طبيعة المشروع. غير أن التجربة أظهرت أن المشروع قد يتخذ أشكالا عدة تتوقف حول ما إذا كان "أداة منطقة" أم لا. وما إذا كان مجرد مشروع هامشي فقط.

ويختلف معنى كلمة "منطقة" اختلافا كبيرا وفقا للمفهوم المقصود استخدامه. وتنقسم التعريفات إلى فئتين رئيسيتين أولهما جغرافية تقريرية تتميز بوجود "مناطق أمر واقع" ويختلف وجودها ومستواها وفقا للمعايير المختارة "لإسباغ المحلية" على الفضاء. وثانيهما "مناطق الأطراف الفاعلة" التي تغطي جميع المناطق المحددة من حيث المهام والأعمال. وتتصل الأخيرة بمسألة التنمية المحلية. وتقوم على فكرة "العمل". وتعرف المنطقة وفقا للكيفية التي تؤدي بها المهام الموكلة اليها.

وتشمل "مناطق العمل أو الأطراف الفاعلة" جميع المجالات المحددة ذات الصلة بالسياسات الإيمائية استنادا إلى ثلاثة مناهج رئيسية. تتعلق الأولى "بمشاريع التنمية". ولاسيما مشاريع المعونة الإيمائية الدولية. وتحدد مشروعا وعناصره وتطرحه في منطقة ما. ويشمل ذلك بالضرورة إنشاء هيكل لإدارة المشروع الذي يشرك، بأشكال مختلفة، الإدارات والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويتمثل الهدف من هذه المشاريع في تنفيذ أعمال مقابلة للتمويل المتاح وليس لبناء الإدارة الإقليمية. وفي معظم الحالات، يختفي هيكل الإدارة مع انتهاء المشروع: على سبيل المثال، توقفت مهام البنك الدولي أو فريق إدارة مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بلدان المغرب العربي عندما استنفذ تمويل القرض.

أما المنهج الثاني لتحديد مناطق الأطراف الفاعلة فهو "مشاريع المنطقة" ويعد برنامج LEADER خير مثال له. ويقوم على فكرة مشاركة طوعية للعناصر الفاعلة التي تضع مشاريعها العملية في إطار محلي تحدها بنفسها. والمنطقة التي تعرفها الجهات الفاعلة للمشروع على هذا النحو لا تدمج إلا بطريقة غير مباشرة في الهيكل السياسي والاجتماعي المحلي. ويتميز هذا المنهج عن المنهج السابق في أن البرامج تأسست منذ البداية على تنظيم مشترك. له آليات مؤسسية مستدامة ولامركزية.

وينطلق المنهج الثالث، وهو منهج «مناطق المشاريع»، من تعريف المنطقة التي يمكن أن تحدد فيها العناصر الفاعلة. لأنها إطار معترف به لحياتهم. ويتمثل في تعريف «سلبى» يسعى المنهج إلى تحويله إلى تعريف «ناشط» من خلال تشجيع العناصر الفاعلة علي التعاون في التطوير والمشاركة في تنفيذ مشروع للمنطقة. وتكمن وراء هذا المنهج مفاهيم «المحلية»، و«المنطقة الصغيرة»، والمنازة الإقليمية، و«مناطق القرية»، و«المجليات المتداخلة intercommunality». ويبدو هذا المنهج أكثر فعالية لأنه يقوم على أساس تقارب محدد سلفا بين منطقة جغرافية ما وسكانها، والسكان المعنيون هم السكان الذين عاشوا في الحيز الفضائي والحيز الاجتماعي في تلك المنطقة. ولكنه أيضا الأكثر تعقيدا لأسباب ليس أقلها أنه من المعروف أن من الصعب حمل العناصر الفاعلة علي بناء أشكال مستدامة للحكم. ورغم هذه الصعوبات، إلا انه ربما يكون أكثر النماذج الواعدة في توطين التنمية الريفية محليا.

المستويات المحلية والمنطقة المحلية

تتعلق التجارب التي تم تناولها بالتحليل أعلاه، بطريقة أو بأخرى، بالمستويات الجغرافية. ويركز معظمها على أهمية «القرب الجغرافي». هذا هو الدرس المستفاد من منهج «البلد»، و

«مشاريع المنطقة»، ومشاريع Leader. وسواء كانت الصياغة واضحة أم لا، فإن الفكرة تفهم عموماً على أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأية فرصة حقيقية لدى العناصر الفاعلة القادرة على إدارة التنمية المتشابكة. وفوق مستوى جغرافي معين، لا يمكن إدارة مشاكل المناطق الريفية إلا من خلال مناهج قطاعية، أو خطط رئيسية، أو توجهات إستراتيجية. فعند هذه المستويات، لا يواجه صانعو القرارات نفس المشاكل أو الأحكام الصادرة عن سياسيين أو مهنيين يمثلون فقط الأطراف الفاعلة المحلية بشكل غير مباشر. ومن ناحية أخرى، تلتقي الأطراف الفاعلة المحلية، وتتواصل على مستويات توصف بأنها «محلية».

كيف يمكن أن تُعرّف، على نحو أفضل، المنطقة المحلية الموازية لأوجه الالتقاء الإنساني والاجتماعي والاقتصادي التي يمكن أن تبنى عليها ديناميكيات التنمية المحلية؟ لا توجد إجابة سهلة على هذا السؤال. لأن العناصر الفاعلة في المجتمعات المتشابكة دائماً ما تكون مشاركة في أنشطة محلية متنوعة. وتعمل عن طريق اتخاذ قرارات ولكن ينبغي عليها الرجوع، وفقاً لهدفها، إلى السلطات والصلاحيات على مختلف مستويات التنظيم الجغرافي. فتوطين «فضاء معاش» ينطوي على حدود متداخلة عديدة، ومؤسسات هرمية، ومصالح مشتركة، فضلاً عن فضاء متطور ومتغير. والفضاء المعاش العناصر الفاعلة له هندسة متغيرة ومتعددة الأبعاد على حد سواء. ومن ثم، تكمن المسألة برمتها في تعلم التعرف على درجة تركيز المؤسسات وكثافة مصالح العناصر الفاعلة لتبرير مشروع إقليمي جماعي على سبيل المثال، ثم تقوم عمليات التجميع هذه بتعيين حدود «الفضاء المحلي».

ويقوم المستوى المحلي بدور خاص في تشكيل هوية منطقة معينة، وهو يناظر، بوجه عام، كل التصورات الجماعية لسكانه عن ماضيهم، وتقاليدهم، وخبرتهم، وهيكليهم الإنتاجي، والتراث الثقافي، والموارد المادية، ومستقبلهم وما إلى ذلك. وهو ليس هوية حصرية وموحدة، ولكنها كل متشابهة، يتضمن العديد من الهويات الخاصة بكل فئة اجتماعية، وكل مكان، وكل مركز إنتاج متخصص الخ.. وهذه الهوية «التعددية» ليست ثابتة ولكنها يمكن أن تتطور وأن تقوى وأن تصبح عصرية. ومع ذلك، تبين التجربة أن الهوية «المحلية» تميل إلى أن تكون ذات أهمية خاصة، نظراً لأنها تقابل «الفضاء المعاش» في المقام الأول.

إن العناصر الفاعلة الاجتماعية تتفاعل وتتخذ القرارات داخل أطر محلية، حيث تلتقي مصالحها أو نزاعاتها المشتركة. وتتراوح هذه الأطر المتعددة الأبعاد من الأمة إلى القرية. وعند كل مستوى، قد تقابل أو لا تقابل الهياكل المؤسسية أو الإدارية، أو الهياكل السياسية أو غيرها من أشكال التضامن الاجتماعي. وقد تكون أو لا تكون لهذه المستويات من التنظيم الاجتماعي والسياسي وسائل اتخاذ القرار والتصرف، ويمكن أن تكون أو لا تكون لديها القدرة (أو بدرجات متفاوتة) على الحكم. ويمكن للجماعة المحلية أن تشعر بشدة بهذه المطالب وأن تشاركها عند هذا المستوى من المنطقة المحلية وفضاء العيش.

الحوكمة والتنمية الإقليمية:

معنى الحوكمة:

تنطوي الحوكمة على مجموعة متشابكة من العناصر الفاعلة والمؤسسات، التي لا تنتمي جميعها إلى دائرة الحكومة. وهي تعكس الاعتماد المتبادل بين السلطات والمؤسسات المشاركة في العمل الجماعي. وتشمل الإدارة الرشيدة شبكات من العناصر الفاعلة المستقلة، وتنطلق

من مبدأ إمكانية العمل دون الرجوع إلى سلطة الدولة. وهذا التعريف، الذي يحظى بقبول واسع، يعطي معنى أوسع لهذا المفهوم وهو يستيعض بفهم جديد للعلاقات الاجتماعية والسياسية عن الفهم الذي يرى «الحكومة» صفة مميزة للحكومة الرشيدة. غير أن هذه الفكرة الخاطئة لم تتلاش تماما، فبالنسبة لهذه المؤسسات الدولية -ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- التي تشارك في تحسين الإدارة الرشيدة، مازال هذا المصطلح مستخدما إلى حد كبير بمعنى تحسين الخدمات وجودة الحكومات. وعند تطبيق ذلك على الحكومة المحلية على سبيل المثال، فإن الحكم الرشيد يعرف بشرعيته، وطابعه التمثيلي، وقدرته على الشفافية والمساءلة¹.

ومن جهة أخرى، ففي سياسات الاتحاد الأوروبي تفهم الإدارة الرشيدة بمعناها الأوسع. وفي بلدان جنوب المتوسط، لا يزال المعنى يشوبه الغموض، ففي بعض الأحيان، يطبق هذا المفهوم على تقدم وتحسن نظام الحكم، بما في ذلك صفته التمثيلية، أي بُعد الإدارة الرشيدة المتعلقة بالتقدم في إرساء الديمقراطية، وفي بعض الأحيان، هذا المصطلح بمعناه الأوسع، وهذا يعني، على سبيل المثال، دور الجمعيات، والشراكات، والتقدم الحُرزي في إسهام ومشاركة المرأة والشباب في التنمية وما إلى ذلك. وتُظهر تجربة التنمية المحلية أن هناك تقاربا واضحا لصالح تعريف المفهوم الأخير للحكومة. ومن ثم يبدو أن المناقشة قد انتهت، بيد أن الأمر سيتطلب المزيد من العمل لشرح هذا التعريف، إذا أُريد له أن يصبح مقبولا بوجه عام، في جميع بلدان المتوسط. ففي جميع أنحاء منطقة المتوسط، يبدو أن كل شيء يشير إلى ظهور الإدارة الرشيدة المحلية باعتبارها هدفا مشتركا. ومع ذلك، فمن الناحية العملية لا تزال النتائج المتباينة إلى حد بعيد، خاصة عندما يتعلق الأمر بربط التنمية بآليات لتشجيع العناصر الفاعلة على المشاركة وتحمل المسؤولية.

الدروس المستفادة من تجربة الحكم المحلي في بلدان الجنوب

لم يظهر المفهوم الواسع للحكم في بلدان الجنوب إلا من خلال مبادرات رائدة متناثرة إلى حد ما، وكانت المناهج التشاركية إحدى القوى الموجهة الرئيسية. وما زالت هذه المناهج، التي تروج لها مشاريع التنمية الريفية الممولة من المساعدات الدولية، تواجه معوقات شديدة، ففي البلدان، التي تهيمن عليها المشاريع الإقليمية الممولة من المساعدات الخارجية، تحفظ الأدوار الرئيسية للإدارات الحكومية وموظفي المنظمات الدولية. وتعمل الإدارات عموما في بيئة شديدة المركزية، وتؤول في بعض الأحيان إلى المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من سياسات الدولة للتحرر من التزاماتها، والتي خفّزها في ذلك سياسات التكيف الهيكلي، لا تزال الإدارات الحكومية عامل التشغيل الرئيسي في أنشطة التنمية الريفية، أما العاملون في مؤسسات التمويل الدولية، فإنهم يقومون، من جانبهم، بدور حاسم في تحديد وصياغة المشاريع المعروضة للتمويل. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع يجب أن تقع في الأساس ضمن نطاق الأولويات الوطنية، إلا أنه يتم اختيارها وفقا لسياسة كل مؤسسة في بلد معين. ومع ذلك تشهد بعض بلدان جنوب المتوسط ظهور نوع جديد من الأطراف الفاعلة الرئيسية في شكل جمعيات.

على الرغم من وضع العديد من هياكل الإدارة المحلية تحت مظلة الإدارات الحكومية بوجه عام، إلا أن هذه الهياكل التي أنشئت في إطار مشاريع التنمية المحلية، غالبا ما تؤدي في نهاية

1. تعبر المسألة عن التزام الحكومات بمساءلتها عن أعمالها أمام ناخبيها

المطاف إلى ظهور قيادات محلية عن طريق إدخال أشكال لمشاركة المرأة والشباب. وخلق وعي معين بدور فئة من الفئات. وترى مؤسسات المساعدات في ذلك بداية تنفيذ عملية «التمكين». أي عملية الاستقلال الذاتي في البيئة الريفية. وتكمل هذه الفكرة الجديدة بشكل متزايد مفهوم الحوكمة عن طريق إدخال فكرة بناء القدرات الفردية والجماعية. والتمكين. علي خلاف الحوكمة. لا يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الريفية وإنما يتعلق بالأفراد. هذا المفهوم ليس سياسة من السياسات أو وسيلة من الوسائل ولكنه يعكس الاعتراف بحالة وتقييمها: إلى أي مدى تكتسب المجتمعات الريفية «استقلالاً ذاتياً» أو غير ذلك؟

تجارب الحكم الإقليمي في بلدان الشمال

في بلدان الشمال. تحددت الديناميكية الاجتماعية بصورة أساسية عن طريق الآليات الديمقراطية (حتى وقت قريب جدا في أسبانيا واليونان والبرتغال). والتنوع. وإنشاء منظمات مهنية. وأنشطة منظمات المجتمع المدني. ويجري دمج هذه الآليات بصورة تدريجية في بلدان عديدة بجنوب المتوسط. ولكن تأثيرها لا يزال غير كاف لإحداث تغيير جوهري في قواعد اللعبة التي يهيمن عليها سلطان الدول. فالسياسات المحلية لا يمكن أن تغفل وجود المجتمعات المحلية التي تشكل المناطق الريفية. فهذه المجتمعات تخضع لأجهزة منتخبة. ولديها ميزانية. وتشكل أساس النسيج الإقليمي في جميع هذه البلدان.

وتبين تجربة التنمية المحلية في البلدان المتوسطة للاخاد الأوروبي. الجهود المبذولة لإشراك المجتمع المدني. والشركاء في القطاع الخاص. في «الحكم» المحلي. وتمثل الفكرة العامة. التي نفذت بدرجات متفاوتة من الحماس والنجاح. في تشجيع ظهور أشكال جديدة من الإقليمية التي يمكن أن تلبي احتياجات التنمية «المتكاملة». وأن «حُكْم» بواسطة هياكل مرنة تشمل جميع العناصر الفاعلة المعنية. وتعد هذه الفكرة غير عادية لسببين إذ أنها تنطوي علي اعتراف «بمناطق المشاريع» التي لا تقيد حدود الدوائر الانتخابية والإدارية من جهة. وبالشراكة بين الممثلين المنتخبين. والإدارات الحكومية. والمجتمع المدني. والقطاع الخاص. من جهة أخرى. ومن ثم. تشكل هذه الفكرة أساس جميع الخبرات المحلية سواء مشاريع LEADER أو منهاج «البلد» أو نماذج «المنازة الإقليمية» أو مناطق تنافسية وفقا للنموذج الايطالي أو اليوناني.

وتؤكد التجارب الناجحة للتنمية المحلية ضرورة الربط الفعال بين منهجي «من أعلى إلى أسفل» ومن «القاعدة إلى القمة». وتوضح عقود «البلد» المبرمة في فرنسا بين الدولة أو المناطق والجمعيات التي تمثل «البلد» تعدد الترتيبات الممكنة. «من أعلى إلى أسفل» (بموازاة خطوط سياسة اللامركزية). ومن «أسفل إلى أعلى» (التعبير عن توقعات مشاريع العناصر الفاعلة المحلية). ومع ذلك تظهر هذه التجارب أن التكيف الناجح يعتمد اعتمادا كبيرا على قدرة عملاء «الوساطة المحلية» علي دعمها. كما تظهر أيضا أن الالتزام الطويل الأجل لهؤلاء الوسطاء يعد ضمانا هاما بالتأكيد لاستدامة العمليات التي بدأت بالفعل.

الحكم المحلي وسلطة العناصر الفاعلة

تعد مشاركة العناصر الفاعلة في مشاريع المنطقة وسيلة أيضا لإعادة توزيع السلطات. فمشروع المنطقة يعد وسيلة فعالة لتدعيم القوى القائمة أو التسبب في ظهور قوى جديدة. والواقع أن ظهور هذين الاتجاهين. غالبا في آن واحد. لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره صعوبة من

الصعوبات، وإنما على العكس، باعتباره عاملاً لتنشيط نظام التوطين المحلي. نحن بحاجة إلى تجنب النموذج المبسط الذي يضع النخب الموجودة على جانب الوضع الراهن، والنخب الناشئة على جانب الابتكار. فعندما يقام مشروع منطقة، تميل جميع الجهات الفاعلة إلى أن تتخذ موقفاً يتفق مع الفرص التي تتصور أنها تتصل بمصلحتها الشخصية أساساً. ويبقى السؤال هو معرفة ما سوف يعود على كل فرد من منفعة أو خسارة من حيث السلطة السياسية (في حالة الممثلين المنتخبين أو المديرين)، ومن حيث الربح الاقتصادي (في حالة الشركات) ومن حيث الحيز الاجتماعي (في حالة الجمعيات) وفيما يتعلق بالأوضاع الشخصية (في حالة الأفراد أو الأسر).

العوامل المحددة في عروض التمويل

هناك طريقة أخرى للنظر في مشاكل التوطين المحلي وتمثل في دراسة دور عروض التمويل وصورها. وبصرف النظر عن أسلوب إضفاء الطابع الإقليمي، فإن فرص التمويل هي التي تدعم، في التحليل الأخير، مشاريع المنطقة وتحفز العناصر الفاعلة. ومن ثم فإن السؤال الحقيقي هو معرفة ما إذا كانت للمنطقة مبررات أخرى لتنميتها واستمرارها، وأخيراً، ألا نعرف من التجربة أن غالبية مشاريع المناطق التي أتاحتها فرص التمويل تنتهي مع انتهاء التمويل؟

إن أهمية التمويل في صياغة سياسات التنمية المحلية واضح ويشكل عاملاً رئيسياً. غير أن السؤال المطروح هو إلى أي مدى تؤثر طرائق التمويل في كل حالة، على السياسات المحلية التي يدعمها هذا التمويل؟ وعلى العكس من ذلك، يمكن أن ينظر المرء أيضاً في الظروف التي تسمح بالتنمية المحلية في مواجهة أنواع أخرى من الفرص. ولا تقدم إجراءات الاتحاد الأوروبي إجابة واضحة لدول المتوسط. إذ تحدد مجموعة واحدة من اللوائح آليات تخصيص الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي للتنمية الريفية. ومع ذلك، فإنه يرجع إلى الدول تحديد إجراءات التطبيق الداخلي للوائح وهنا تظهر أبرز الاختلافات. ومن الواضح - من الناحية العملية - أن تمويل الاتحاد الأوروبي ليس لديه آليات لكفالة التقارب اللازم بين المشاريع القائمة على المبادرات المحلية ودورها في عملية طويلة الأجل للتنمية المستدامة. ويمكن رؤية نفس هذه التفاوتات في السياسات المحلية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك تظل الحقيقة متمثلة في وجود أدوات تمويل محددة هي التي تكفل تماسك غالبية الهياكل المحلية سواء كانت "بلد"، أو محليات متداخلة أو منازة إقليمية.

وفي بلدان الجنوب، عادة ما تُحدّد السياسات المحلية، عن طريق التقاء آليات الميزانية والتمويل الدولي. ومع طرح الآليات الائتمانية جانباً، فإن جميع عمليات التمويل تمر عبر الميزانية. وفضلاً عن ذلك، هناك إجراءات للالتزام بنفقات تكفل السيطرة التامة للدولة على تنفيذ إجراءات التنمية المدرجة في الميزانية، ويتمثل الإجراء الرئيسي، الذي تصر عليه مؤسسات التمويل الدولية، في الدعوة إلى طرح عطاءات. فهذه الآليات - التي لا تكون دائماً على قدر كاف من الشفافية - تعتمد اعتماداً كاملاً على الإجراءات الإدارية. وليس للعناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية المحلية أي يد في برمجة الأعمال أو تنفيذها. ويمكنها، في أفضل الأحوال، إبداء الرأي. وفي مواجهة هذه النتائج، تدرس مؤسسات التمويل الدولية منذ فترة طويلة الآثار المتناقضة لإجراءاتها التي تقيدها من جانب اللوائح المالية للدول وتعوضها، من جانب آخر، التطلعات إلى تفويض السلطة في إطار السياسات "التشاركية". ولم تتوصل هذه المؤسسات

إلى حل مرض. على الرغم من أنها تظل مقتنعة بتعذر إقامة حكم محلي دون تفويض قدر من المسؤولية للإدارة المالية.

وينبغي لنا التأكيد على المكانة الأساسية للإدارة المالية السليمة في هذه العملية. وجميع التجارب متفقة حول هذه النقطة. فلا يكفي أن يكون هناك تمويل. إذ ينبغي أيضا أن تكون هناك آليات وإجراءات للرقابة من أجل ترشيد استخدام الموارد المتاحة. وتبين التقييمات بوضوح أن أوجه القصور في هذا المجال تعد إحدى نقاط الضعف في غالبية المشاريع. مع آثار أكثر وضوحا في "مشاريع المنطقة". فالطابع الشديد التكامل لهذه المشاريع يجعل من الضروري إيجاد نظم فعالة للإدارة. وإجراءات المشتريات. والرقابة المالية والمراجعة الداخلية للاتساق الداخلي لبرامج الميزانية وما إلى ذلك.

وضعت المؤسسات المالية. سواء كانت دولية أو متعددة الأطراف أو ثنائية أو وطنية (الميزانيات. الصناديق الوطنية للتنمية والصناديق الخ...) إجراءات مراقبة صارمة بشكل متزايد. لكن هذه النظم تنطبق فقط على العناصر التي تمولها هذه المؤسسات. ولا تزال المشكلة واضحة جدا عندما تستند المناهج المحلية إلى هياكل شديدة اللامركزية أو متضمنة في اتفاقات شراكة. أو تمويل عام وخاص. وقد تم اختبار إجراءات عديدة وعمل البعض منها بشكل جيد. ولكن لا يزال يتعين استخلاص دروس مهمة من أجل التنمية المحلية.

مفهوم التنمية المحلية

التنمية الريفية والتنمية المحلية

يؤكد التفكير في التنمية الريفية خلال العقود الأخيرة على تنوع وتشابك احتياجات التنمية في المناطق الريفية والحاجة إلى تلبيتها من خلال ما يسمى بالمناهج «المتكاملة». وتبين دراسة حالات الإخفاق السابقة للمشاريع المتكاملة أن هذه المشاريع أخفقت لأنها صممت ونفذت بطريقة تكنوقراطية. وافتقدت بعدا رئيسيا هو البعد «الاجتماعي والسياسي». إن مشكلة «المناطق» تتطلب ردودا جديدة. ويشمل ذلك بصفة أساسية العلاقة بين العناصر الفاعلة والمناطق التي تعمل فيها على صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية. ويتطلب ذلك استدعاء مفاهيم الهوية. والحكم. والمشاركة. وكذلك مفهوم المصلحة المشتركة وتشير هذه الملاحظات إلى أن مشكلة التنمية الريفية يجب أن تعرض في الإطار الأوسع «للتنمية المحلية».

ومن ثم. فإن مفهوم التنمية المحلية يعد أساسا مفهوما «اجتماعيا وسياسيا» ويتخذ معنى أوسع من القاعدة الجغرافية التي تتم فيها إجراءات التنمية المحلية. فهو يعني أكثر من الخريطة الواقعية للشبكات الاقتصادية أو الاستقطاب أو السلطات المكانية. وينطوي المفهوم الاجتماعي والسياسي لمنطقة ما على ساحة وبيئة تنهض فيهما العناصر الفاعلة المعنية أو المحتملة. بالدور المنوط بها في تحقيق تنميتها المتكاملة وإدارتها المستدامة. ونظرا لأن مفهوم المنطقة يشير إلى مفهوم التكامل. فإنه يتجاوز كلا من البعد الاجتماعي والسياسي. والوظيفة الإنمائية والوظيفة البيئية. كما أنه ينطوي بالضرورة على التحضر المحلي بمقتضى التفاعلات التي تربط المناطق الريفية بسائر قطاعات الاقتصاد. وتظهر تجربة البلدان المتوسطة أن مفهوم التنمية المحلية يمكن أن يكتسب مضمونا من خلال عدد قليل

من المفاهيم «الأساسية».

المناطق والعناصر الفاعلة في المناطق

تفترض أولي تلك الأفكار وجود منطقة. وهي ليست مجرد تعريف جغرافي. فالمنطقة توجد من حيث التنمية المحلية «كبناء» فقط. ولا بد أن تكون مرتبطة «بمشروع منطقة» تشترك فيه العناصر الفاعلة التي تعيش فيها. وفي سياق الاستدامة. تعد إجراء جماعيا ينبغي النظر إليه باعتباره أساسا للمنهج المحلي. وهناك عدة شروط ينبغي للمنطقة أن تستوفيها لكي تكون ملائمة من حيث التنمية المحلية.

المنطقة مكان انتماء

يتعلق الشرط الأول بالمنطقة باعتبارها "مكان انتماء". أي المكان الذي يألفه السكان أو يمكنهم أن يألفوه. وينطوي الانتماء لمنطقة على علاقة مزدوجة تتمثل في علاقة السكان بالفضاء الذي يعيشون فيه. وعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض. ومن ثم، فإنه يعد شكلا من أشكال الارتباط الاجتماعي. وعنصرا من عناصر الهوية. وتبين الجغرافيا الاجتماعية أن هذا الانتماء متعدد الأوجه. فالفرد ينتمي إلى عدة أماكن في وقت واحد. وتكون السياسات المحلية المستدامة غير ممكنة دون الانتماء إلى المنطقة. سواء كانت موروثه أو يتعين بناؤها. ومن الناحية المثالية. توجد منطقة الانتماء فقط إذا ما عرفت ذاتيا من جانب السكان الذين يألفون تلك المنطقة المعروفة لديهم. فالتنمية المحلية تخلق هذه "الحاجة إلى وجود فضاء" نظرا لأنها تدعو السكان للدخول في عملية لها شأنها.

التركيز على "الفضاء المحلي"

ينصرف الشرط الثاني إلى الزهو بالمكان بالنسبة للفضاء المحلي. بين المستويات العديدة "للمنطقة". إذ يحوي هذا الفضاء أقوى أوجه التقارب بين مصالح السكان والخصائص المميزة للمنطقة. وعادة ما يسلم بأن المستوى المحلي هو المستوى المناسب للتصدي لأصعب المشاكل في إدارة التنمية المحلية. والتنمية الإقليمية. والإدارة المستدامة للبيئة بشكل متكامل. ويشير هذا البعد إلى التجارب الواردة أعلاه في الاستعراض الموجز للسياسات المحلية التي نفذت في منطقة المتوسط.

وينبغي أن يكون للفضاء المحلي تماسك جغرافي وأن يكون مكاناً لالتقاء تعددية وظائف المنطقة. وينبغي أيضا أن ينطوي ذلك الفضاء على إمكانية التماسك الاجتماعي ومن ثم يكون وثيق الصلة بهياكله التمثيلية. ولا بد من وجود بعد فضائي معين يشمل عددا كافيا من الوظائف حتى يصبح فضاء يقيم فيه سكانه بالفعل. وعند تحديد المناطق الريفية والحضرية. والمدن الرئيسية والبلدات الصغيرة. ينبغي ألا يكون الفضاء المحلي أكبر مما ينبغي لأن ذلك ينطوي على خطر فقدان التماسك الجغرافي والاجتماعي من خلال التوسع. ويشمل ذلك أيضا وحدات أصغر لها منطقتها الجغرافية الخاص. وقراها. وبلدياتها. وهياكلها المشتركة. وجميعها مرتبط بهياكل سياسية وإدارية على مستوى أعلى. و من ثم يتميز الفضاء المحلي بأوجه التقاء جاذبة. وبأبعاد متعددة داخلية وخارجية في الوقت ذاته. وأخيرا. ينبغي أن يكون الفضاء المحلي قادرا على التطور بما يتفق مع التغيرات في التدفقات الاقتصادية وجاذبية النسيج الإقليمي الخ.

الفضاء المحلي باعتباره "منطقة مشروع"

يشير الشرط الثالث إلى المنطقة باعتبارها "منطقة المشروع". وبينما يعد البعدان الأول والثاني ساكنين نسبياً (هما "موجودان")، فإن البعد الثالث يضع المنطقة في عملية تتعلق بمستقبل محتمل. ويعطي المنطقة معني يتصل بالعمل، ومن ثم يضيف فكرة البناء إلى البعدين الآخرين. فالمعايير الواحدة، مثل التقسيم الإداري أو إضفاء الصبغة المحلية على نشاط قطاعي، ليست كافية لتحديد المجالات ذات الصلة. وانطلاقاً من هذه النقطة، يأخذ مفهوم التنمية المحلية في الاعتبار العلاقات والديناميكيات التي تربط العناصر الفاعلة بمشروع منطقة استناداً إلى رؤية متكاملة لمستقبل المنطقة.

التنمية المحلية و"مشروع المنطقة"

تقوم التنمية المحلية على أساس "مشروع منطقة". وهي تستطلع المستقبل المحتمل من أجل تعزيز خيارات الحاضر بتشجيع من العناصر الفاعلة الإقليمية. وتبرهن على ترابط وفعالية الإجراءات عن طريق النتائج المتوقعة. وباعتبارها منطقة مشروع، تبنى المنطقة وفقاً لغاياتها. ومن ثم، يصبح تقارب إجراءات التنمية المحلية في حد ذاته وسيلة للبناء الاجتماعي والسياسي، إذا كان ذلك ملائماً، للبناء المؤسسي. وعلى أية حال، فإن "منطقة مشروع" تقوم، إذا كانت هناك رغبة في ذلك فقط، وإذا حددها سكان المنطقة أو على الأقل، العناصر الفاعلة التي تقود الديناميكيات الاجتماعية في هذا المجال: الممثلون المنتخبون، ومدبرو المشاريع، رؤساء الاتحادات، والمسؤولون الحكوميون المحليون، وشخصيات من عالم الثقافة الخ..

كيف يريد المرء قيام "منطقة مشروع"؟ قبل كل شيء، لابد أن يعكس ذلك التفاءً حول رؤية مشتركة، ورغبة في العمل معاً لإضافة قيمة إلى هذا الكم من المبادرات الفردية للعناصر الفاعلة. غير أنه لا يبدو أن الممارسات الاجتماعية تسلك هذا الطريق، وإنما تبين لنا السلوكيات الفردية دون حاجة لمثل هذا الالتقاء. ويسعى الفرد أو العناصر الفاعلة التي تعيش في منطقة معينة إلى بلوغ أهداف تضعهم في موضع المنافسة مع كل المجتمع. ولا ينظر إلي تصور المستقبل الجماعي باعتباره مكسباً. ففي المجتمعات المعاصرة التي تنسم بالنزعة الفردية والأجازات الشخصية على نحو متزايد، لا يكون هناك مجال للرؤية الجماعية، ويتدبر الأفراد أمورهم بدونها. ومن ثم، فإنه ليس من المثير للدهشة أن نجد "مشروع منطقة" يفتقر إلى فرص الظهور تلقائياً من الديناميكيات الاجتماعية الكائنة. وتتطلب تعبئة العناصر الفاعلة حول مشروع جماعي نوعاً من الثورة الثقافية التي تسمح لها بالانضمام إلى "مشروع ثقافي".

التنمية المحلية بوصفها أداة للأشكال الجديدة للحكومة.

يشكل الترويج لأشكال جديدة من الحكم مفهوماً مؤسسياً آخر للتنمية المحلية. ويمكن بناؤها على المدى الطويل فقط. نظراً لأن العناصر الفاعلة المشاركة فيها لا تستطيع تطوير أدوارها إلا في ديناميكية "عملية" من العمليات، حيث يتم تشكيل الرؤية المحلية وتهيئة الظروف لظهور مشاريع فردية وجماعية. وتوجد هذه المشاريع بالضرورة في الفكرة الجماعية للتماسك المحلي. وينبغي دعم القواعد والممارسات التي تتيح إدارة هذه العملية على المدى الطويل عن طريق أشكال مناسبة من الحكم.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمناهج التعاقدية

تقدم مشاريع المنطقة مفهومين أساسيين بالنسبة للحكم: هما مفهوم الشراكة ومفهوم عقد الشراكة. وتعمل تعبئة صناديق التنمية على دعوى العناصر الفاعلة إلى العمل في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وربما يكون هذا المنهج الأكثر ابتكاراً ولكنه الأكثر صعوبة أيضاً في تحقيق التوازن السليم بين الأطراف. إذ أنه ليس من السهل تهيئة ظروف الحوار بين الإدارة والنواب المنتخبين والمجتمع المدني. وقد يكون جانب "الجمهور" مثلاً. حسب الظروف. بواسطة السلطات المحلية. أو المناطق. أو الدولة أو العديد منها. فالأشكال الممكنة للشراكة كثيرة وهي تتراوح بين مجرد الانتساب. إلى تكوين شركات مختلطة. وتعلق الاختلافات الرئيسية بالسلطات الممنوحة لفئات العناصر الفاعلة.

أما المفهوم الثاني. عقد الشراكة. فهو موجود في جميع التجارب المتقدمة في مجال التنمية المحلية (على سبيل المثال. عقود "البلد" في فرنسا). ويعد العقد تعبيراً قانونياً عن الالتزامات التي يتم التفاوض بشأنها بين شركاء من القطاع العام وجهات فاعلة أخرى. قد يكون العقد شاملاً. كعقد منطقة على سبيل المثال. أو أن يستهدف أنشطة مجموعة معينة من العناصر الفاعلة. فنوع الأشكال التعاقدية ومرونة أشكال تنظيمات الشراكة يحولان دون تعثر ديناميكيات المشاركة وسط بيروقراطية الهياكل المؤسسية.

الاستقلال الذاتي للعناصر الفاعلة و "ثقافة المشروع"

يعتمد كل شيء في هذه العملية على قدرة العناصر الفاعلة على العمل بشكل مستقل. وعلى إيجاد حلول وسط تتسم بالمرونة. فهياكل الشراكة لا تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل إذا إلا ضمنت استقلالية العناصر الفاعلة في المجتمع المدني عن أجهزة الحكم السياسي أو الإداري. وتباين الردود وتعتمد. في واقع الأمر. على تطور سياسة الدولة بشأن اللامركزية والديمقراطية. ويستند بناء مشروع المنطقة إلى مناهج مختلفة بقدر اختلاف المناطق نفسها. ومع ذلك. ينبغي التأكيد على أن هذه العمليات تتحرك عموماً مع تدخل عناصر خارجية. ويعد دور الوسطاء و"الوساطة المحلية" حاسماً في هذا المقام. وتعيد "ثقافة المشروع" إدماج العناصر الفاعلة في منطقة ما في رؤية "مجتمعية" للمنطقة. وتبين أنه يمكنها أن تضيف قيمة إلى التنافس الحتمي بين السلوكيات الفردية.

التنمية المحلية: إعادة الهوية والتماسك الاجتماعي

تناول مناهج التنمية المحلية مسألة الهوية بطريقة جديدة من خلال عرض تقييم جديد للمنطقة و"شخصيتها المحلية". وينشئ المشروع مفهوم الانتماء من خلال إعادته إلى مكانه فيما يتعلق بعملية الأنشطة والإجراءات. ويخلق "أدأوه" أو لجأه أشكالاً جديدة للتعرف على المنطقة. ويتبين ذلك على سبيل المثال. من علاقات السكان مع معالم منطقتهم التي تصلهم عن طريق العلامات التجارية. والمنتجات المحلية. والمنتجات الحرفية. والترويج لبعض الأماكن. والمهرجانات. والأسواق الخاصة بالمنتجات المحلية. والمنتجات التي تعرض على السياح. وما إلى ذلك. فهذه الأشكال الجديدة للتعرف على "معالم المنطقة" تعد أكثر حيوية من تلك التي تشكلت عن طريق التراث التاريخي أو الثقافي.

التنمية المحلية باعتبارها وسيلة لإدارة العولة

يتخذ المنهج الاجتماعي والسياسي للتوطين المحلي سياسات عامة تقوم على أساس التطوع. وهو لا يستطيع إعمال خياراته إلا من خلال مراعاة الآثار المترتبة على تحرير التجارة والتي تؤدي إلى احتدام المنافسة بين المناطق. وتحمّل في طياتها اختلالاً لا مفر منه. إلى حد ما. بين المناطق النشطة والقادرة على المنافسة. وبين المناطق المستعدة والمهمشة. وتقدم التنمية المحلية رداً على هذه التحديات عن طريق إعادة منظور القدرة التنافسية إلى المناطق المحلية في بيئة عالمية. وهذا التغلغل يعطى المناطق وجوداً وشرعية في حد ذاتها. بشكل مستقل المناطق الإدارية أو السياسية. بل وبدعم انفتاحها على الأسواق ويتحقق من الأولويات التي تولي لمنتجاتها. ويمكن التحقق كذلك من الشرعية المحلية عن طريق قدرة الشراكات المحلية على الانضمام مع مناطق أخرى. إلى شبكات تعاونية. وقدرة المناطق على الانضمام إلى اتفاقيات تعاون بين الشمال والجنوب. على نحو ما تبينه بعض التجارب الرائدة فيما بين الأقاليم.

التنمية المحلية بوصفها أداة للتكامل واستدامة البيئة

لا بد أن ترتبط التنمية الريفية المستدامة بمفهوم المنطقة. وأشهر تعريف للتنمية المستدامة هو الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية والجهود المستمرة للقضاء على تدهور البيئة (النظرية الشهيرة لانتقال الأرض إلى الأجيال المقبلة). وتوفر المنظومة الحيوية للأرض. المحيط الحيوي مع الخدمات التجارية وغير التجارية التي يكون من مهام التنمية المستدامة الحفاظ عليها أو تحسينها. وينبغي أيضاً أن فهم تلك الفكرة من حيث التنمية المجتمعية. فرفاه الأفراد يتوقف على فرص الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات (الأمن. وفرص الحصول على الغذاء. والماء والسكن. والتعليم والخدمات الصحية. وحرية الاختيار في المجتمع). ويعتمد تقديم هذه الخدمات اعتماداً كبيراً على الإدارة الجيدة للبيئة.

ونقطة الالتقاء توجد في الفضاءات التي يتفاعل فيها أعضاء المجتمع ويتخذون القرارات. وهم المسؤولون أساساً عن تدهور بيئتهم وسلامتهم. فهذه الفضاءات متعددة الأبعاد وفقاً لما تواجهه من مشاكل. ولكنها تربط التنمية المستدامة بمفاهيم المنطقة. وكانت المستويات المحلية للفضاء هي الأكثر ملاءمة في هذا الخصوص. إذ يمكن أساساً حل مشاكل إدارة البيئة على نحو أفضل على مستوى المجتمعات المحلية الريفية والقرى والبلديات. وبمقتضى حقوق الملكية الفردية أو الجماعية. يمكن للعناصر الفاعلة أن تضطلع بالمسؤولية على مستوى أراضيها. وأن تجد حلولاً وسط بشأن إدارة الموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه. لا بد من وجود مستويات أوسع نطاقاً. بلديات أو "بلدان" لكفالة اتساق السياسات البيئية وقابلية تطبيقها.

إن مخاطر تغير المناخ. وزحف التصحر. وأزمة المياه. والالتزام بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. تتضافر جميعاً لإعطاء بعد جماعي للسياسات البيئية. والتنمية المحلية توفر إطاراً مناسباً لتنفيذ هذه السياسات. وتعد أواصر التضامن أكثر ضرورة لأن منطقة المتوسط من أكثر المناطق المعرضة للخطر. وهناك تيار كامل من التفكير قد بدأ يتصور في هذا الخصوص. أدواراً جديدة للمزارعين وغيرهم من أهل الريف كمديرين للفضاء الريفي والمناظر الطبيعية والمواقع. وتبين أحدث سيناريوهات عن تأثير تغير المناخ على تطور المحيط الحيوي أن آثاره على الأقاليم الجغرافية

سيجعل مشكلة إدارة المناطق المحلية أكثر حدة من أي وقت مضى. ففي خلال جيل واحد، يمكن أن يتوقع المرء أن تؤدي مشاكل التصحر أو نقص المياه إلى هجر المناطق المأهولة والمزروعة وإعادة توطين السكان المهاجرين. والتوسع الحضري المَبْر الخ.. وتدعو هذه السيناريوهات إلى الإدارة الجيدة لهذه المناطق أكثر من أي وقت مضى.

التنمية الريفية والإقليمية

ما هي مكانة التنمية الريفية في منطقة المتوسط مستقبلاً؟ لقد طرح مجلس أوروبا بعض الإجابات عن طريق تحديد ثلاثة سيناريوهات. الأول هو سيناريو الاتجاه الذي يتوقع أياماً صعبة ما لم ينطلق التعاون المتعدد الأطراف مرة أخرى. والثاني هو سيناريو التفتيت الذي تتصدع فيه منطقة المتوسط- في موجة من التحرر غير المنظم- إلى أجزاء في ظل مستقبل يسوده الخوف والهواجس. أما السيناريو الثالث، فإنه يقترح، من جانب آخر، رداً تعبواً تختار فيه أوروبا والمتوسط العمل معاً لعدم إضعاف كل منهما على حدة. ونظراً لأن الزراعة هي أساس هوية المنطقة وتمثل منطقة إستراتيجية للتعاون. فسوف يتخذ هذا التحالف العملي شكلاً ملموساً في "الدليل الزراعي".

إذا كانت أوروبا تريد أن تكون ذات ثقل في الساحة الدولية، فإنها لا يمكن أن تتجاهل المنطقة التي تقع على حدودها من جهة الجنوب. ويمكن أن تكون منطقة المتوسط في الغد فضاء هائلاً لتجربة في بناء عولمة جديدة، ولقد بلغ الترابط الاستراتيجي لأوروبا والمتوسط حداً جعل مثل هذه الشراكات أمراً أساسياً. وفي مواجهة الأزمات في المنطقة، ولا سيما الاختلالات في التجارة الزراعية وعدم استقرار الأمن الغذائي ومع الأخذ في الحسبان الخصائص الفردية الراسخة لبلدان المتوسط، يقترح السيناريو الأوروبي المتوسطي أن يجعل من الزراعة أولوية أساسية.

وتتخذ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة نهجاً مائلاً إلى حد بعيد. وهي تستند إلى رؤية ممكنة لمنطقة متوسطة أخرى يجري تناولها بالتحليل المتعمق في تقرير (الخطة الزرقاء) للتنمية والبيئة في البحر المتوسط. فالتنمية الريفية تحتل مكاناً محورياً عند نقطة التقاء الأعمال الرئيسية، وفي مقدمتها الزراعة، والثقافة، والمناظر الطبيعية، لتعزيز مزايا المتوسط، وتنويع الأنشطة الاقتصادية فيه، ومكافحة الفقر، وإدارة الأراضي والمياه، وموارد الكتلة الحيوية على نحو مستدام. وتؤكد الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة أن الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة في الشمال ستضطلع بدور هام في تنفيذها، وإذا كان شركاء الشمال يرغبون حقاً في ضمان نجاحها، فإنه سيتعين عليهم اتخاذ أشكال من الالتزام أكثر فعالية مما كانت عليه في الماضي.

إن الأهمية المزدوجة للتعاون والتنمية الزراعية والريفية المتوسطة، موجودة في معظم الاستراتيجيات الوطنية. وتعد التوقعات الزراعية التي أعدت في المغرب وثيقة الصلة بوجه خاص في هذا الشأن، فالزراعة هي أحد قطاعات التنمية التي لا مناص منها لتحقيق النمو المتوازن، أما التنمية الريفية، فإنها تشكل، من جانبها، حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الجغرافية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وينبغي أيضاً أن تكون عنصراً أساسياً في استراتيجيات المتوسط، وهي تشكل.

على المدى البعيد، جزءاً من مشاكل عالمية أوسع نطاقاً تتعلق بالتغيرات المحتملة في منطقة المتوسط ككل. وعلى الرغم من عدم التماثل والاختلاف في مستويات التنمية، فإنه ينبغي النظر إلى التنمية الريفية في سياقها الإقليمي، في إطار التقارب المتوسطي، وفي إطار التجارة وأوجه التكامل بين الشمال والجنوب. وينبغي النظر إليها في سياق العلاقات المتعددة بين عناصر الريف وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وأخيراً، الالتزام الجماعي بحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ. إن التنمية الريفية هي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان جميع أوجه تضافر السياسات من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، والتحضر والتنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التفاوتات والسياسات البيئية. فالتنمية الريفية ليست سياسة قطاعية. ورغم الاختلافات بين الشمال والجنوب إلا أنها تقع في صميم سياسات التنمية المستدامة.

وقد قامت جميع بلدان منطقة المتوسط، بشكل أو بآخر، بصياغة سياسات أو استراتيجيات التنمية الريفية. ويتضح من هذه النظرة العامة أن تلك السياسات قد أخذت في الاعتبار في معظم الحالات، تعدد المهام في قطاع الزراعة، والبعد المتوسطي للتجارة. ويظهر أن التوطن المحلي مفهوم واسع النطاق إلى حد ما. غير أن المعنى المرتبط بهذا التوطن المحلي يتسم بقوة، علي ما يبدو، بتفسيرات مختلفة، وفي أحيان كثيرة، نجد فجوة كبيرة بين إعلانات النوايا والممارسات الفعلية. لقد حاولنا أن نبين كيف يمكن أن تكون مراعاة المناطق في سياسات التنمية الريفية مرتبطة بالمفهوم الموحد "للتنمية المحلية". إن تطور الطابع الريفي، وإن كان ذلك بمعدلات متفاوتة من بلد إلى آخر، وازدياد الأنشطة المتعددة بشكل مفاجئ، والتنافس بين المناطق الذي فاقت منه العولمة، وتولى العناصر الفاعلة زمام المسؤولية، مع الأخذ في الحسبان حماية البيئة واستدامتها، كل ذلك قد تضافر للتعبير عن مشكلة التنمية الريفية بمصطلحات جديدة.

ويُنظر الآن إلى التنمية الريفية باعتبارها نهجاً متشابكاً تعتبر فيه المنطقة مرجعاً مكانياً واجتماعياً، فريداً في كل حالة، وساحة لإدارتها سياسياً علي حد سواء، وهي تقوم على التنمية المحلية. وللمناطق أبعاد متعددة شأنها شأن العناصر الفاعلة، ومع ذلك، تميل التجمعات على المستوى المحلي، حتى وإن اختلفت تبعاً لسبقها، إلى إعطاء الأولوية للمنطقة المحلية، منطقة الهوية، أي ما كانت تلك الهوية، فضلاً عن ذلك، ترتبط هذه المناطق المحلية، تبعاً، بالمستويات الأخرى، مناطق أو دول، أو اقتصاد عالمي. ويعد مشروع المنطقة، المناط اللازم للبناء والذي يقوم، إلي حد ما، بتحويل الفضاء الجغرافي المحلي إلى كيان سياسي. فالتنمية المحلية هي مفهوم اجتماعي وسياسي، وهي تربط فضاء معيناً بالعناصر الفاعلة التي تخطط من أجل مستقبله وتحدد مجالات العمل المفضلة بما يسمح بإدارة شبكاته المعقد.

المراجع

Parliamentary Assembly of the Council of Europe, La Politique agricole et rurale euroméditerranéenne, Rapport de la Commission de l'environnement, de l'agriculture et des questions territoriales, Walter Schmied (rapporteur), 2007 (19) .

Auriac (F.) and Brunet (R.), Espaces, jeux et enjeux, Paris, Fayard, 1986

Ciheim and Réseau Agricultures familiales comparées (Rafac), Agricultures familiales et développement rural en Méditerranée, Paris, Karthala, 2000

Ciheim, Politiques de développement rural durable dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union européenne, Montpellier, Ciheim-IAMM, coll. "Options méditerranéennes", série A, "Séminaires méditerranéens", 71, 2006

Cluniat (R.), Roubaud (J.) and Roux (A.), Évaluation des démarches contractuelles des Pays, Conseil général du génie rural des eaux et forêts, Paris, DIACT, 2006 (107

European Commission, Ex-post Evaluation of the Community Initiative Leader II, Final Report, 1, Principal Report, ÖIR - Managementdienste GmbH, December 2003 84

European Commission, Ex-post Evaluation of the Leader I Community Initiative 1989-1993, Final Report, Brussels, European Commission, 1999 (85).

Datar, Quelle France rurale pour 2020? Contribution à une nouvelle politique de développement durable, Paris, La Documentation française, 2003 (264).

El Harizi, (K.), Empowerment: Actors, Institutions and Change. In Natural Resource Policies in the Near East and North Africa: from Management to Governance, Alexandria, IFAD-IFPRI and Library of Alexandria, July 2006 (43).

Epson, L'Impact territorial de la PAC et de la politique de développement rural. Résumé opérationnel du rapport final, Projet Orate 2.1.3., Luxembourg, European Spatial Planning Observation Network (Epson), 2005 (15).

FAO, An Approach to Rural Development: Participatory and Negotiated Territorial Development (PNTD), Rome, FAO, April 2005 (202).

Ferguène (A.), Gouvernance locale et développement territorial. Le cas des pays du Sud, Paris, l'Harmattan, coll. "La librairie des Humanistes", 2005 (37).

Gomez Moreno (M. L.), Teoria y practica de la comarcalizacion. El caso de Andalucia, bibliography, Malaga, University of Malaga, (263).

Insee, Structuration de l'espace rural: une approche par des bassins de vie, Rapport de l'Insee (avec la participation de IFEN, INRA, SCEES) pour la Datar, rapport principal, annexes, July 2003 (153).

Institut de la Méditerranée, Les Ateliers méditerranéens d'aménagement du territoire, Annexe Gouvernance, (35).

Lazarev (G.) and Arab (M.), Développement local et communautés rurales, approches et instruments pour une dynamique de concertation, Paris, Karthala, 2002 (181).

Ministry of Agriculture and Fisheries, Rapport de la mission ruralité en Europe. Mission Europe et régions, Paris, 11 October 2006 (2).

Leader European Observatory, "La Compétitivité territoriale. Construire une stratégie de développement territorial à la lumière de l'expérience Leader", fascicule 1, Cahiers de l'innovation, 6, December 1999 (70).

Parcs nationaux et régionaux, Bilan qualitatif de la mise en oeuvre du programme Leader+ dans le cadre des parcs, Paris, Commission Aménagement du territoire, February 2005 (95).

UNEP, Mediterranean Strategy for Sustainable Development. A Framework for Environmental Sustainability and Shared Prosperity, Mediterranean Commission on Sustainable Development in collaboration with Plan Bleu, (51).

Pypaert (Ph.), De l'environnement dans l'aménagement à l'aménagement de l'environnement. Belgique, Croatie, Italie. Pour une planification locale de gestion territoriale de l'environnement au service du développement durable, Arlon, Fondation universitaire luxembourgeoise, (64).

Kingdom of Morocco, Stratégie de développement rural 2020. Maroc, Rabat, Conseil général du développement agricole, 2000 (319).



الفصل 6

الحياة الريفية

فلورانس بنتوس (الخطة الزرقاء)

نظراً لأن القطاع الأولي لا يزال يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الريفي. من حيث فرص العمل والاستقرار الاجتماعي في البلدان المتوسطة - بما فيها الاتحاد الأوروبي بأعضائه السبعة والعشرين - وتحسين مستويات المعيشة. وظروف العمل في المجتمعات الريفية. ولا سيما المجتمعات الزراعية. فإنه لا بد أن يحتل ذلك القطاع مكانة بارزة في صدارة قائمة أهداف التنمية الزراعية والريفية.

وإنه لمن الضروري أن نبدأ بدراسة السكان والأماكن التي ينشأون فيها. وخصائصهم الدائمة. وأجاءاتهم البازغة. إن قدرات هؤلاء السكان في التكيف والإبداع، والتعاون مع بعضهم البعض (Crozier, 1970). مسألة حاسمة لفهم تنوع الظواهر الاجتماعية التي يستند إليها المجتمع الريفي. ويتطلب التعرف على التغيرات العميقة في صميم المجتمعات. نهجا منسقا يقوم على معارف متعددة. للوقوف على التنوع المعقد وغير العادي. ومساحة الفوارق بين المناطق الريفية المتوسطة. وتوضح المادة التي يستند إليها هذا الفصل. القيمة الكبرى للنهج المتكامل في تناول المسائل الإقليمية.

وفي حقيقة الأمر. فإن ديموجرافيا البيئات الحضرية والريفية. واستقلالية تلك البيئات وأدوارها الوظيفية الجديدة. وزيادة عملية الحراك فيما بينها. تحمل الدليل على تحرك المجتمعات الريفية في الشمال والجنوب. حيث نجد أن الذكاء الاجتماعي يساعد على إقالة الدول من عثرتها وتصحيح إخفاقاتها في كثير الأحيان. وعلى العكس. نجد أن التعليم. والفقير. والحوكمة في الجنوب. يعكس التناقض الظاهري لغياب حراك المجتمعات الريفية والذي يتعثر في الجنوب بفعل وطأة التقاليد. وانعدام الثقة المتبادل. والوضع المعرفي (Ould Aoudia, 2008). وفي الشمال بفعل ضآلة الاهتمام برأس المال البشري وعدم مرونة الحكومات (Portnoff, 2008).

عالم الريف: حقائق جمعية

من المستحيل اعتبار المناطق الريفية كلاً متجانساً. وتطرح الأمثلة اللاحقة كما هائلاً من المعايير والتصنيفات التي أخذت بها مختلف الدول. بل داخل الدولة الواحدة ذاتها لتوصيف تلك المناطق؛ ففي أوروبا -على الرغم من أن سياسية التنمية الريفية قد اتخذت معنى عاماً- إلا أن مفاهيم "الريفية" تنصرف أساساً إلي التمييز بين النظم المتعلقة بالزراعة والأغذية- الزراعية. وبين درجة اندماجها في الاقتصاد الحضري والصناعي.

وفي إيطاليا. على سبيل المثال. نجد أن الخط الإقليمي الفاصل للمناطق الريفية يأخذ في الحسبان سمات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق. ونلاحظ أن التصنيف الذي

يترتب على ذلك، يميز بين أربع فئات: مناطق موجودة على تخوم المدن، ومناطق ذات زراعة كثيفة متخصصة، ومناطق ريفية وسطية، ومناطق ريفية حظها من التنمية الاقتصادية قليل. ويستخدم هذا التصنيف كأساس للخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية الريفية، 2013-2007، وتصميم خطط التنمية الريفية الإقليمية. وتستفيد بدورها الديناميكيات الخاصة بكل منطقة من حيث الإنتاج، والطاقة الاستثمارية، والتفاوتات الداخلية الخ من السياسات الإقليمية الخاصة بكل منطقة.

وتتألف المناطق المتاخمة للمدن من 1 035 بلدية ذات كثافة سكانية عالية، ومناطق زراعية مركزة، وتمثل تلك البلديات 43% من السكان، وتتميز بارتفاع مستوى الخدمات، والصناعات التحويلية. وتمثل الزراعة 12% فقط من الناتج القومي الإجمالي- وتتجمع حول حدود المراكز الحضرية حيث الأسواق المحلية المهتمة بالجودة- ولكنها تمثل 31% من العمالة في صناعة الأغذية الزراعية. وغالباً ما تعتبر البنية الأساسية للتسويق أولوية من أولويات الاستثمار، من أجل توزيع الإنتاج.

وتضم المناطق الريفية ذات الزراعة الكثيفة والمتخصصة، الجانب الأكبر من السهول الريفية، وسفوح التلال الكثيفة الزراعة في مناطق الشمال والوسط. وتمثل تلك المناطق 44% من الأراضي الزراعية المستغلة، 29% من العمالة الزراعية، 30% من العمالة في الصناعات الزراعية، 38% من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، ويوجد بها 1 632 بلدية (تضم 22% من السكان)، وتضم 25.4% من الفلاحين الذين لديهم أكثر من عمل واحد، كما توجد بها كثافة عالية نسبياً من الشباب، أكثر من أية منطقة أخرى. وعلى الرغم من المستوى العالي من التخصص، إلا أن تنظيم السلاسل المحلية لا يزال - في الغالب- في مراحله الجنينية الأولى.

أما المناطق الريفية الوسطية فهي المناطق العليا في الشمال والوسط، حيث توجد درجة معينة من التنوع الاقتصادي بعيداً عن الزراعة، وتمثل البلديات في هذه الفئة والبالغ عددها 2 676 بلدية 24% من السكان، 32% من مساحة البلاد، وتلعب الزراعة دوراً هاماً من حيث العمالة، وفي العقد الماضي ظهرت أعراض أزمة خطيرة في الزراعة، حيث فقد 12% من الأراضي الزراعية المستغلة، 14% من إجمالي القيمة المضافة، وفوق هذا وذاك 27% من فرص العمل، ومن الأسباب الرئيسية لكل ذلك، ارتفاع تكلفة الإنتاج، وانخفاض إنتاجية الأراضي [الأسباب جارية، وليس لأسباب بنيوية تتعلق بتركيب التربة geomorphological]، وتهميش، بل وهجر مناطق بأكملها، وكبر سن السكان العاملين، وقد بلغت نسبة الفلاحين الذين لديهم أكثر من عمل واحد 27.8%.

وأما المناطق الريفية ذات المستوى المتدني من التنمية الاقتصادية، فهي تلك الموجودة في المرتفعات والجبال، ومعظمها بقاع "برية" wild، وهي أقل المناطق سكاناً في البلاد [54 نسمة في الكيلو متر المربع]، ومشروعات التنمية المحلية بها متدنية المستوى- بغض النظر عن القطاع- وهناك نزوح من الريف ولا سيما من جنوب البلاد، حيث تبلغ نسبة النزوح 6% من عدد السكان، ونسبة السكان المسنين هي الأعلى في البلاد، ومع ذلك فإن تلك المناطق تضم 12% من السكان، 43% من مساحة البلاد، 42% من الناتج المحلي الإجمالي [18% من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، منها 21% في الجنوب]، 35% من الأراضي الزراعية المستغلة، 20% من العمال الزراعيين، ولهذا السبب، فإنها حظت بالاهتمام الكامل من جانب الحكومة، وعلاوة على ذلك،

فإن الإمكانيات الزراعية المنخفضة تفسّر قيام 27% من الفلاحين بممارسة أكثر من عمل واحد: هذا جانب، والجانب الآخر طبيعة الزراعة الخفيفة. وتعتز تلك المناطق بأنها أماكن للتنوع الحيوي لوجود مواطن طبيعية ذات تنوع كبير.

وكانت تلك المعايير هي السائدة في اليونان عند وضع تصنيف للمناطق الريفية التي كانت أهم خصائصها أصلاً كثافة شبكة الانتشار الحضري فيها. وتوازن الهجرة. والمناطق المغلقة. ودرجة كثافة الزراعة. وقدرة نظم الإنتاج على التكيف والمواءمة. وتواجه المناطق الجبلية- التي تشكل العمود الفقري للبلاد والتي تميزت تاريخياً بضعف الانتشار الحضري. وانتشار تربية الأغنام والماعز- ظاهرة التصحر والتفريغ السكاني depopulation. وثمة فرق كبير بين الداخل حيث نجد ان التنوع الاقتصادي محدود للغاية. المناطق الساحلية المرتفعة التي تستفيد من الآثار الإيجابية لتنمية السياحة. وإن عدم تميز تلك المناطق المرتفعة في نظام الزراعة الكثيفة قد أصبح مؤخراً نعمة بفضل الوفرة النسبية للموارد. وإمكانية النفاذ إليها نظراً لكثافة شبكة الطرق. التي ترتبط جزئياً بثقل ووزن مجتمعات الشتات المنظمة.

أما سهول المناطق المنخفضة فكانت في طبيعة أهداف سياسات التنمية. ولقد أدى ذلك من ناحية. إلى تعزيز تزويد المدن الصغيرة بالبنية الأساسية والمرافق والتسهيلات. ومن ناحية أخرى. إلى الأخذ بنموذج الزراعة الكثيفة منذ عقد الستينيات من القرن الماضي. ويعكس التحديث المستمر لنظام الري- عن طريق الأخذ بطرق رى مبتكرة. على أحدث صيحة- المرونة والقدرة على تطويع خصائص تلك المناطق. إلا أننا نجد أن تلك المناطق بدأت الآن تدخل مرحلة جديدة لإعادة الهيكلة. حت وطأة الآثار البيئية. والتزاما بإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة (CAP) ومشكلات السوق. ويتوقف تنوع الاقتصاد على قدرة عملية إعادة الهيكلة على إنعاش القيمة المضافة. وإدارة عملية تسويق الموارد المحلية.

وأما الفئة الأخيرة. وهي المناطق شبه الجبلية. فقد أصبحت مناطق سكنية لشريحة كبيرة من السكان من المدن الصغيرة المجاورة. الذين يمارسون زراعة أراضيهم عن بعد. وكما هو معهود منهم. فإنهم كانوا يحافظون على نظم الإنتاج التقليدية الخفيفة extensive التي تقوم على تربية الأغنام والماعز. والأنشطة الحراجية. والزراعة الخفيفة (وخصوصاً محاصيل الأعلاف. والقمح الصلب (الدوروم) في الأراضي المستقطعة من المراعي أو من الغابات. بعد قطع أشجارها. وفي السياق الريفي الأخذ في التغيير الآن. فإن تلك المناطق تتوفر بها كل الشروط اللازمة للاستفادة من اتصالها بالمناطق المرتفعة والسهول. في إطار مشروعات التنمية المحلية بناءً على قربها. وجوده منتجاتها التقليدية. وقيمة تحويل الأراضي المنخفضة الإنتاجية. مرة أخرى. إلى المحاصيل التي لا تتطلب رعاية كبيرة.

وفي فرنسا. فإن نمط التصنيف الجديد للمزارع- بناءً على طول المدة التي يمضيها صاحب العمل في المزرعة مع تقسيم المناطق الريفية إلى أربع فئات- يراعى العلاقة الوثيقة بين الزراعة والتنمية الريفية. فضلاً عن العلاقة بين الزراعة والتنمية الحضرية. خلاصة القول. إنه ينظر إلى فرنسا الريفية اليوم على أنها تنقسم إلى أربعة أقسام: "ريف جديد" يتميز بنمو الاقتصاد السياحي والسكنى [مناطق البحر المتوسط. وساحل الأطلنطي] - "ريف المدن الصغيرة" وهو شديد الجاذبية. ويتمتع بإمكانيات اقتصادية عالية [وادي الرون. ومنطقة إيل دي فرانس Ile de France - "ريف يبحث عن التوازن" [وهو منتشر في جميع أنحاء البلاد]- وأخيراً. "الريف

الأكثر ضعفاً وهشاشة" وهو يتسم بالاضمحلال الاقتصادي والسكاني [وخصوصاً منطقتان: ليموزان، وأوفيرين (Limousin, Auvergne)].

إن تنوع وظائف وأنواع الريف في فرنسا، يتطلب استراتيجيات متباينة. "فالريف الجديد" الذي ينطبق على الأقاليم الإدارية الفرنسية الثلاثة المطلة على البحر المتوسط. يعزز أوضاعه عن طريق الخدمات الأساسية وتشجيع السياحة. وأما "ريف المدن الصغيرة" فهو يهتم بالإعلان عن تعددية وظائف الزراعة، وتنمية التنوع الزراعي، كما يستفيد أيضاً من البنية الاقتصادية الكثيفة التي يتميز بها. لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة micro-enterprises. وأما "الريف الأكثر ضعفاً وهشاشة"، فإنه يسعى إلى إحياء تراثه الطبيعي والثقافي والنهوض به، عن طريق توفير مستوى جيد من الخدمات للسكان.

وتشهد ألبانيا الآن مرحلة التحول من التصنيف التقليدي الخالص الذي يقوم على أنواع القرى حسب الوضع الجغرافي، ونوع الموطن (habitat)، إلى نمط جديد سريع التطور يشهد انقسام المناطق الريفية إلى ثلاثة أنواع: مناطق ريفية تشهد توسعاً حضرياً كثيفاً حول المدن الكبيرة في غرب البلاد- ومناطق ريفية في حالة توازن، ذات ظروف طبيعية واقتصادية مواتية- ومناطق ريفية ذات نمو سكاني بطئ، وفي حالة كساد وانحسار للنشاط الاقتصادي، وتقع في شمال، وشمال شرق البلاد.

وفي السنوات العشر الأخيرة، شهدت القرى في الأراضي المنخفضة في ألبانيا حالة انفجار في عملية إعادة تأهيل وتجديد البيوت القديمة، والمباني السكنية، وهي عملية لا تأبه كثيراً بخطط التنمية المحلية المعتمدة، والإسكان الجديد إسكان اشتراكي من حيث الطابع، حيث نجد أن الوحدات السكنية أكثر التصاقاً وذات مساحة محدودة، ومبنية طبقاً لخطوة محكمة، بينما نجد أن المساكن القديمة متناثرة أكثر، ويوجد في وسطها المنطقة التعاونية أو المشروعات الزراعية القديمة، وتمثل القرى المقامة على التلال حوالى نصف مواطني المعيشة الريفية، والتي عادة ما تكون في شكل جمعات، ويعتبر الوصول إلى مياه الشرب والأماكن المزودة بالخدمات، من الأمور الهامة. وأما القرى المقامة على الجبال، فلا بد أن تفرق بين القرى ذات النشاط الزراعي الأساسي، والقرى المختلطة، وهي مواطن متناثرة تمثل 8% فقط من المواطن الريفية، وللمناطق الريفية في ألبانيا مظاهر وصور متعددة، حسب درجة تأثرها بالاقتصاد السياحي أو السكني، وما إذا كانت مندمجة في البنية الحضرية أو تقع على تخوم المدن، وما إذا كانت الأنشطة فيها تتراجع والسكان يتناقصون.

وفي بلدان جنوب وشرق المتوسط، فإن مهمة التمييز بين المناطق الريفية لا زالت تنتظر من يقوم بها، وفي ضوء السمات الخاصة لمصر [عدم وجود موارد أو مراعى، ووجود الموارد الطبيعية أساساً في المناطق المأهولة، أو المناطق من صنع الإنسان]. نجد أن السياسات تنقسم بين فئتين: مناطق مأهولة، ومناطق طبيعية، وعادة ما توجد تلك المناطق الأخيرة خارج مناطق النشاط: في الصحراء وفي مناطق البحيرات في شمال البلاد.

وبعد عقدين من سياسات التدخل، في تركيا، تلك السياسات التي اعتمدت بشكل متتابع على فكرة "تنمية المجتمع" و"القرى النموذجية" و"القرى المركزية" و"نموذج القرية الحضرية" مع ما ترتب على ذلك من نتائج محل خلافات شديدة -أخذت تركيا الآن تعتمد على مجموعة من خطط ومشروعات التنمية الإقليمية [مشروع جنوب-شرق الأناضول (SAP) ، ومشروع التنمية

الإقليمي باسم (ZBK) Zonguldak-Bartın-Karabük، والخطة الرئيسية لمشروع شرق الأناضول (DAP)، ومشروع التنمية الإقليمية لشرق البحر الأسود (DOKAP)، ومشروع تنمية حوض بشيليرماك (YHGP)، وهي المشروعات التي حددت وفق الاحتياجات والمعطيات المحلية، ولكن يلاحظ أن المناطق الموجودة خارج نطاق المشروعات لا يؤبه لها.

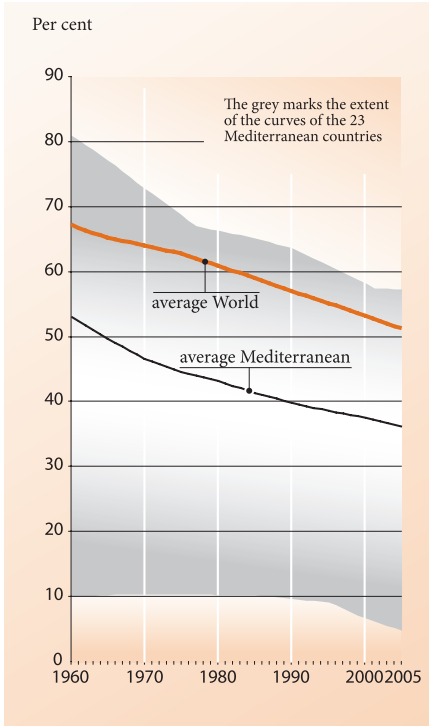
وفي الجزائر، يتم تصنيف المناطق الريفية حسب درجة افتقار سكانها [من ناحية البنية الأساسية، والموقع الحبيس Landlocked، وإمكانية الحصول على الخدمات، والأراضي]، وأيضاً من حيث أداء القطاع الزراعي، وتدريب الفلاحين، ودخل المزرعة، ومستوى الاستبعاد الاجتماعي، وضعف الحوكمة [بن بختي وآخرون، 2006].

وبصفة عامة، فإن تصنيفات الزراعة المتوسطة- إذا توفرت (انظر الفصل 9) لا تكفي للحديث عن تطور المناطق الريفية من جميع الزوايا، ولا تكفي لفهم الحقائق المحلية التي تنطوي عليها، وإنما لا بد من المزيد.

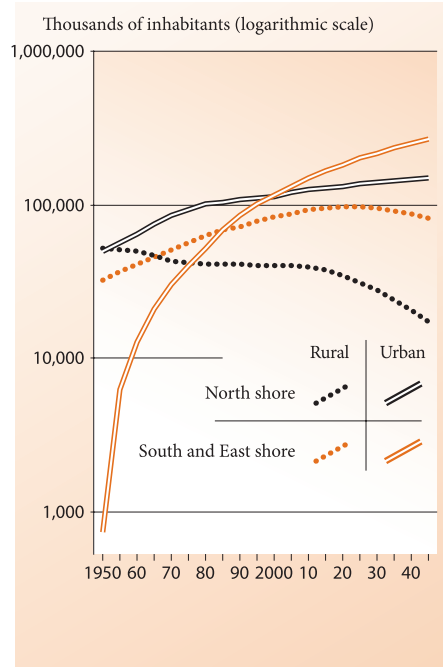
عدم كفاية إعادة التوازن الجغرافي:

لقد حل سكان الحضر محل سكان الريف منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، بمعنى آخر أن ذلك حدث منذ وقت مبكر جداً، لأن هذا التحول لم يحدث على المستوى العالمي قبل عام 2007. وفي عام 2005، وصلت نسبة هذا الإحلال إلى 64% من السكان، ثم إن التوقعات للعقود القادمة لا تشير إلى أي دليل على التراخي [انظر الشكلين البيانيين 1، 2].

شكل بياني 2 سكان المدن والريف على كلا شاطئتي المتوسط، 1950-2045



شكل بياني 1 سكان الريف في منطقة المتوسط والعالم، 1960-2005



ويمكن مشاهدة هذا الانخفاض النسبي في سكان الريف في جميع البلدان المتوسطة بلا استثناء، على أن النزوح من الريف، على الرغم من أنه لا يزال سائداً في الشمال بصفة عامة، إلا أنه لا يكفي لجعل ميزان الهجرة سالباً في بلدان جنوب وشرق المتوسط؛ ذلك أن معظم تلك البلدان تشهد الآن تضخم حجم سكان الريف لديها بالفعل - وهم يتزايدون باستمرار، وتأخذ الزيادة أشكالاً مركّبة، وهذا ينبيء -إلى حد ما- بعمليات التكيف التي نشهدها الآن بالفعل في دول الشمال، مثل: تعدد المهن، وعملية الحراك والتنقل، وامتداد الأسرة الأبوية، وتناثر الأسر.

وباستثناء فرنسا التي شهدت جديداً لريفها منذ عدة سنوات وحتى الآن، بفضل تعددية وظائف الزراعة، وجاذبية المناطق الزراعية (Hervieu, 2008)، فإن المناطق الريفية في البلدان الأخرى شمال المتوسط، لا تزال تتأرجح ما بين الانخفاض السكاني، والانتعاش السكاني، بينما نجد أن معظم المناطق الريفية في الجنوب لا تزال تخوض المعركة ضد الفقر، وتباطؤ التنمية.

في الشمال: تجديد نسبي للمناطق الريفية:

منذ عدة سنوات، والمناطق الريفية في أسبانيا تشهد تغيرات عميقة تؤثر على التنظيم الإقليمي لتلك المناطق، وعلى التركيبة الديموجرافية-الاجتماعية، والتركيبة المهنية للسكان الذين يعيشون فيها. ولقد أصبح الانخفاض الديموجرافي في المناطق الريفية أكثر انتقائية الآن. وفي بعض المناطق الريفية [حيث مناطق الزراعة الكثيفة، والقرى الكبيرة في الجنوب، والمراكز الإقليمية في الداخل الأسباني] نجد أن عمليات الانتعاش الديموجرافي -التي بدأت في عقد التسعينيات من القرن الماضي- بدأت تثبت أقدامها، وعلى أية حال، فإن الأزمة الديموجرافية الحادة، التي مرت بها البلاد في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بعد عملية النزوح الكبير من الريف وأزمة الزراعة التقليدية، قد أدت إلى تقسيم السكان إلى نصفين تقريباً خلال الفترة من 1960-1996، ثم انخفضت النسبة من 57% من إجمالي السكان إلى 23% فقط.

ثم تباطأت عملية تفرغ الريف من السكان depopulation أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي وإن كان الانخفاض لا يزال مستمراً في المناطق الريفية النائية (5.4-1% فيما بين عامي 1995-2005)، أما المناطق القريبة من العواصم الإقليمية، والمناطق السياحية، فهي وحدها التي شهدت زيادة سكانية بلغت 14%، 7.0% لكل منهما على التوالي¹، وفيما بين 2006-1991، شهدت التجمعات السكانية الأقل من 10 000 نسمة انخفاضاً سكانياً بينما شهدت التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 10 000 نسمة، زيادة سكانية. ومع ذلك، فإن أسبانيا لا تزال من البلدان التي تعتبر كثافة سكان الريف فيها ملحوظة.

ومن ناحية أخرى، تتزايد نسبة المعمرين من السكان في أسبانيا، بسرعة، ولا سيما في المناطق الريفية [ما بين 8-10 نقاط أعلى من المتوسط الوطني]، وتبلغ النسبة المئوية لكبار السن، على المستوى الوطني، حوالي 16%، بينما تزيد عن 25% إلى 30% في كثير من المناطق الريفية. على أن ميزان الهجرة إلى الريف يكبح تلك النسبة من المعمرين، كما يكبح ظاهرة الانخفاض السكاني هنالك، ويساهم في غلبة عدد الرجال في المجتمع الريفي.

1. أكثر من 12 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستغلة، تتبع 2 880 بلدية، تقع في مناطق معرضة لمخاطر التفرغ السكاني [الإدارة العامة للتنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والغذاء].

وفى اليونان. جُدد أن النمو الديموجرافي يكاد يرجع إلى سبب وحيد وهو صافي ميزان الهجرة. ففيما بين 1991-2001، زاد عدد السكان بحوالي 7% بفضل استيطان ما يناهز 780 000 أجنبي في البلاد. بينما ارتفع عدد السكان من أصل يوناني بنسبة 1.2% فقط. وبعد فترة طويلة من النزوح الريفي بدأت في عام 1960 - وأدت إلى زيادة حادة في عدد المسنين في المناطق الريفية- توقفت تلك الظاهرة في الوقت الحاضر. وأصبح المجتمع السكاني مستقرًا إلى حد كبير، ولولا التدفق الكبير للأجانب- الذين زاد عددهم خمسة أضعاف في بحر عشر سنوات -لواجهت المناطق الريفية خسارة سكانية صافية تقدر بحوالي 4%- فضلًا عن زيادة واضحة في نسبة عدد المسنين. خلاصة القول: إن السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية [85% من مساحة البلاد] لا يمثلون الآن أكثر من ربع عدد السكان.

وتختل ألبانيا وضعًا خاصًا، وهو وضع انتقالي بين خصائص شمال المتوسط. وخصائص جنوب المتوسط. وسكان الريف هنالك، سواء من سكان الأراضي المنخفضة، أو سكان المرتفعات، على استعداد لترك قراهم وملكاتهم، من أجل الاستقرار حول المدن. أو المناطق الساحلية. ويمكن التعرف حاليًا على ثلاثة اتجاهات للهجرة الداخلية لسكان البلاد: من المناطق الجبلية إلى القرى الموجودة في سهول المناطق المنخفضة- ومن القرى الجبلية والسهلية إلى المدن- ومن المدن الصغيرة، ولا سيما المدن الموجودة في المناطق الرئيسية النائية، إلى المدن الكبرى وخصوصًا تيرانا العاصمة، ونظرًا لغياب التنمية الاقتصادية، والظروف السائدة التي تجعل كسب العيش صعبًا، تتضرر المناطق الجبلية بصفة خاصة أكثر من غيرها بسبب عملية النزوح. ولقد أدت حركة الهجرة القوية هذه إلى وضع ألبانيا على رأس قائمة دول وسط وشرق أوروبا التي تشهد ظاهرة التوسع الحضري المنفلت. وتثير الهجرة التلقائية صوب المدن الكبرى سؤالًا يتعلق بكيفية تطوير الاستثمارات الحضرية التي تمت في العقدين الماضيين. مع مضاعفة هجرة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة- من جنوب ألبانيا بصفة خاصة- ولاسيما من الشباب إلى اليونان وإيطاليا. وفي تلك المناطق، تعتبر الزراعة وتربية الماشية أنشطة لكبار السن أو للأطفال. ويمكن أن نرى قرى بأسرها لا يوجد بها شباب فيما بين سن 16-25 سنة، وفي نفس الوقت، جُدد أن سكان ألبانيا يركزون بصورة متزايدة على المناطق الساحلية، ويتسربون إليها، والمناطق الأكثر جاذبية لسكان الجبال والريف- الذين يهجرون المناطق الزراعية في داخل البلاد- هي المناطق الساحلية حديدًا، أو مناطق وسط الغرب حيث ترتفع الكثافة السكانية إلى مستوى يبلغ 302.5 نسمة في الكيلو متر المربع في بعض أحياء تيرانا.

في جنوب وشرق المتوسط، توازن ريفي إيجابي مع تضيق فجوة التوازن

بلغ عدد سكان الريف في مصر، عام 2005، 58% من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة مئوية ثابتة، وتعتبر من أعلى النسب في حوض البحر المتوسط، أو ما يماثل 42 مليون نسمة. ومن المحتمل أن يبلغ هذا الرقم زهاء 50 مليون نسمة بحلول عام 2020 طبقًا للتوقعات الديموجرافية للأمم المتحدة، فيما يُتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي لسكان مصر 94 مليون نسمة. وسكان مصر - شأنها شأن كثير من بلدان الجنوب- معظمهم من صغار السن، حيث تصل نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة 37% طبقًا لتعداد 1996، وتزيد نسبة هذا الجيل من الشباب في الريف، حيث تبلغ 40.8% (أبو العطا، 2007). وتستطيع مصر بجهودها، محو أو ملاءمة الاتجاهات الأكثر اعتدالًا في البلدان الأخرى في جنوب وشرق المتوسط، لأن نمو سكان الريف في مصر وحدها يماثل في الحقيقة حجم الزيادة في سكان الريف لكافة تلك الدول مجتمعة.

ولقد شهد سكان الريف في المغرب زيادة كبيرة حتى منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي. وبعدها أنخفض معدل النمو السنوي في المتوسط انخفاضاً طفيفاً، من 7.0% فيما بين 1982-1994، إلى 6.0% فيما بين 1994-2004. وكان عدد سكان الريف في الجزائر، الذي بلغ 14.3 مليون نسمة في عام 2008، قد شهد انخفاضاً طفيفاً أيضاً خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فقد سجل معدل زيادة 1% تقريباً فيما بين عامي 1995-2008 [مكتب الإحصاء الوطني ONS]. ويتميز السكان بارتفاع نسبة الشباب فيهم [75% تحت سن الثلاثين]. وليست تونس استثناءً من بلدان المغرب العربي على الرغم من التوسع العمراني. والنزوح الكبير من الريف وخصوصاً من مناطق الشمال الغربي. ووسط الغرب. حيث إن النشاط الزراعي في تلك المناطق ليست كثيفاً بما فيه الكفاية، ولا يدرّ إنتاجية عالية تسمح بتوليد فرص عمل أو دخول كافية. ويعيش اثنان من بين كل ثلاث أفراد، الآن، في بيئة بلدية. حيث نجد أن معدل النمو السنوي - على الرغم من الانخفاض الصافي أثناء العقد الماضي - لا يزال قريباً من 2% في السنة. مقارنة بمعدل نمو ريفي أقل من ذلك 10 مرات (0.71%) في السنة فيما بين عامي 1994-2004. وفي الجنوب والشرق، نجد أن سكان الريف فقط. في تركيا - وهم ثاني أكبر عدد من السكان الريفيين في حوض المتوسط. والذين كانوا يتزايدون زيادة ثابتة منذ عام 1996 - قد شهدوا انخفاضاً ملحوظاً اعتباراً من عام 1980 [انظر جدول 1]. يضاف إلى ذلك ظاهرة حديثة، وهي ظاهرة السكان المسنين في الزراعة.

الروابط الوظيفية: بين الحضر والريف:

إذا كان السكان الدائمون في الريف، والسكان الزراعيون - سواء في الشمال أو الجنوب - قد بدأوا يتناقصون مع توالي السنين، فإنه لا بد من وضع أثر ذلك النقصان في إطاره الصحيح. وإذا ما نظرنا إلى ما وراء هذه الظاهرة العامة، لوجدنا أن استقرار السكان في مدن صغيرة في المناطق الريفية قد أصبح أمراً راسخاً، وادى إلى ظهور أنواع جديدة من المواطن وأساليب عمل الأسر. ويمكن مشاهدة هذه الظاهرة في الجزائر، حيث أدت الطبيعة المتنافرة للهجرة إلى الريف إلى ظهور جماعات حضرية عديدة صغيرة ومتوسطة الحجم، وإلى نمو المدن الصغيرة و/ أو القرى الريفية الكبيرة في المناطق الداخلية والجافة. وأحياناً ما يطلق على هذا النوع من التوسع الحضري اسم: التوسع الريفي - الحضري "Rurbanization" والذي يقال عنه بأنه يخفف عن ضغوط الهجرة على المراكز الحضرية (بوسعود، 2006).

جدول 1 سكان الريف في تركيا، في 1980، 1990، 2000 (بالمليون نسمة، وكنسبة مئوية)

سكان الريف		التعدد السكاني
%	(بالمليون نسمة)	
56.1	25.0	1980
41.0	23.1	1990
35.1	23.8	2000

المصدر: معهد إحصاءات الدولة SIS

ويصدق نفس الشيء على تونس. حيث أصبح الريف متحضرًا بسبب قربه من المدن. وتطویر شبكة الطرق والنقل في المناطق الريفية. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الإسكان في المراكز الحضرية الكبرى، نجد أن القاطنين في الريف يتنقلون يومياً ما بين المدينة والريف. ولكن جماعات

المواطن الريفية محرومة من الحد الأدنى من الشروط الصحية. وهي لا تعدو أن تكون عناصر للنوم أساساً. وقد اقترن ظهورها بزيادة ضخمة في عدد المركبات العامة- والمصنفة كـ "وسائل للنقل الريفي". وهي تبيض على مختلف مخارج المدن. وهذا يبعد كثيرا عن المهام الترويحية أو الاستمتاع بوقت الفراغ. كما نشاهدها في شمال المتوسط.

وفي اليونان. بدأت تظهر الآن علاقات مكانية وتنظيمية بين الأسرة ومختلف الأنشطة التي تقوم بها. ذلك أن مكان المعيشة والأنشطة المعيشية يميلان إلى الاتساع. إلى الحد الذي يجعل إقامة أسرة في مركز حضري. لا يعنى هجر القرية نهائياً. حيث إن ذلك الانتقال لا يصحبه في الغالب بيع منزل الأسرة. أو التخلي عن الزراعة في كثير من الحالات. ويعتمد العمل في الزراعة. حينئذٍ على وجود عمالة محلية أجيرة -تتألف في جانب منها من عمالة مهاجرة لأسباب اقتصادية- وكذلك مشاركة رؤساء المشروعات. كما يعتمد على المساعدات المتبادلة بين الجيران المباشرين. ولكن هذا الشكل من أشكال الزراعة بالإنباء. ليس منتشرًا في جميع أنحاء البلاد. لأنه يعتمد في جانب منه على نظام الإنتاج المحلي. وكلما كان هذا النظام كثيفاً. تعذرت إمكانية استخدام هذا النمط الجديد من أنماط الحياة. ما لم تكن هناك مدينة صغيرة قريبة. تستطيع أن تمارس دوراً مؤازراً للمنطقة المتاخمة لها. ثم إن العودة الموسمية للسكان الأصليين إلى قراهم تكمل هذا الشكل من أشكال الحركة البندولية.

وفي حقيقة الأمر. فإن زيادة عمليات الانتقال. ظاهرة قوية في منطقة البحر المتوسط بأسرها. سواء كانت تتعلق بانتقال البضائع. أو الأشخاص. أو المعلومات. وهي تسير جنباً إلى جنب مع أنماط الحياة المتغيرة. وتؤكد أشكالاً كثيرة: الانتقال اليومي بين العمل والبيت- تزجية أوقات الفراغ - نقل البيت في مختلف مراحل الحياة. فضلاً عن الهجرة الدولية. وفي فرنسا. يسافر الشخص 45 كيلو متر في المتوسط يومياً (المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية) وقد بلغ المعدل لنمو حركة الانتقال 4% خلال العشرين عاماً الماضية وفي تركيا. فإن ثمة أعداداً ليست بالهينة من سكان الريف الذين يلجأون إلى العمل الموسمي في المدن الكبرى: في الإنشاءات والمباني. وفي الصناعة. وفي الخدمات. من أجل الحصول على دخل إضافي لإعاشة أسرهم.

وتعتبر عملية الانتقال- وخصوصاً بين الشباب- هي إحدى الظواهر بين سكان الريف في أسبانيا: وتخلق عملية التنقل هذه وحدة اجتماعية في فضاء متشردم: وتعكس الاستراتيجيات الأسرية الجديدة حول اقتصادياً وثقافياً عميقاً في الأسر الريفية في أسبانيا. إن تحليل حركات الانتقال بين الريف والحضر. وتنامي ظاهرة المهاجرين الأجانب إلى المناطق الريفية. وصورة حياة الجماعات المشاركة في عمليات الانتقال. هي جميعاً عوامل توضح الشكل المكاني الجديد للمجتمع الريفي. والعملية المزدوجة المتمثلة في: انسلاخ الصبغة الزراعية الخالصة deagrarianization. والبحث عن قطاع ثالث tertiarization.

واستناداً إلى تلك الخلفية. فإنه لا يتعين فقط بذل المحاولات لفهم البيئة الريفية من حيث تزايد أو تناقص عدد السكان. ولكن أيضاً من حيث تعددية وظائف البيئة الريفية. وإن التوسع في ظاهرة البيوت الثانية. والقيمة المترتبة على السياحة الريفية. والنهوض بالتراث الثقافي والطبيعي. يجعل البيئة الريفية مكاناً لتزجية أوقات الفراغ أمام سكان المدن. حيث إن ذلك في متناولهم سواء في شمال المتوسط أو جنوبه أو شرقه. وفي أسبانيا أصبحت البيوت الثانية

تمثل 50% من إجمالي المساكن الريفية، مقارنة بـ 32% في عام 1992. وأصبح الريف الفرنسي هو المقصد السياحي الثاني للفرنسيين. حيث يمثل نسبة تتراوح ما بين 35%-40% من المقاصد السياحية¹. وفي تونس، نجد أن البيوت الثانية هي من ثمار جهد المهاجرين من الريف الذين يعملون على توسيع بيوت آبائهم، ثم يقومون ببناء بيوت خاصة لهم بمجرد أن يشب الأطفال عن الطوق.

وللسياحة الريفية سمّتها الخاص، والتردد على الريف هو انعكاس لما تتوقعه المجتمعات "الغنية" كما يُطلق عليها، وهي توقعات تثير في الخاطر أول ما تثير: المناظر الطبيعية الخلابة²، والسلام، والسكينة، بينما يفرض العيش في المدن، كما يبدو لنا، قيوداً أكثر وأكثر على الأفراد، فيما يعنى مفهوم الريف الآن مساحة من الحرية وتحقيق الرغبات، وهذه الرغبة في العيش في اتصال مع الطبيعة، تنعكس في شكل ما يطلق عليه "نشر" الحياة الحضرية التي تؤدي آثارها الإيكولوجية غير المتوازنة، إلى الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية الناضبة. وفي البلدان النامية، نجد أن الناس يهربون من الريف، ولكن وظيفة الإنتاج الزراعي فيه تظل باقية- رغم كل شيء- كعامل أساسي في التنمية الحضرية، لأنها تضم الموارد التي يحتاج إليها سكان الحضر. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الوظيفة مهمة جداً لأداء وتنظيم المنظومة الاقتصادية- الاجتماعية للمناطق الريفية، لأنها تميل بإضطراد نحو استغلال الفرص التي تتيحها المهام الجديدة للريف، فضلاً عن الاحتياجات والتحديات البيئية الجديدة، من ناحية الطاقة، وجودة الحياة، والصحة، والتنوع الحيوي.

أين مكانة الزراعة في البيئة الريفية؟

تراجع النصيب الاقتصادي للزراعة في الشمال والجنوب

على الرغم من الزيادة الشاملة-للنتائج في جميع البلدان المتوسط ضمن الناتج المحلي الإجمالي GDP أخذة في التناقص باستمرار [انظر شكل بياني 3]، ولكن التفاوت بين دولة وأخرى كبير، ذلك أن الزراعة، في عام 2005، كانت لا تزال تمثل ربع القيمة الإجمالية المضافة في سوريا أو ألبانيا، بينما كانت- حتى ذلك الحين- أقل من 3% في فرنسا أو إيطاليا. كانت مصر هي مخزن روما للغلال في التاريخ القديم، وكانت مصر بلداً "زراعياً" حتى أوائل السبعينيات من القرن الماضي، بل إن الزراعة، وعلى الرغم من تراجع في الوزن النسبي لها في الاقتصاد القومي، تمثل ما يربو على 14% من الناتج القومي الإجمالي في عام 2005، وطبقاً لبيانات عام 2004، فإن 47% في المتوسط من الصادرات تتألف من المواد الخام، 20% من الصادرات من حيث القيمة، 12.3% من قيمة الواردات.

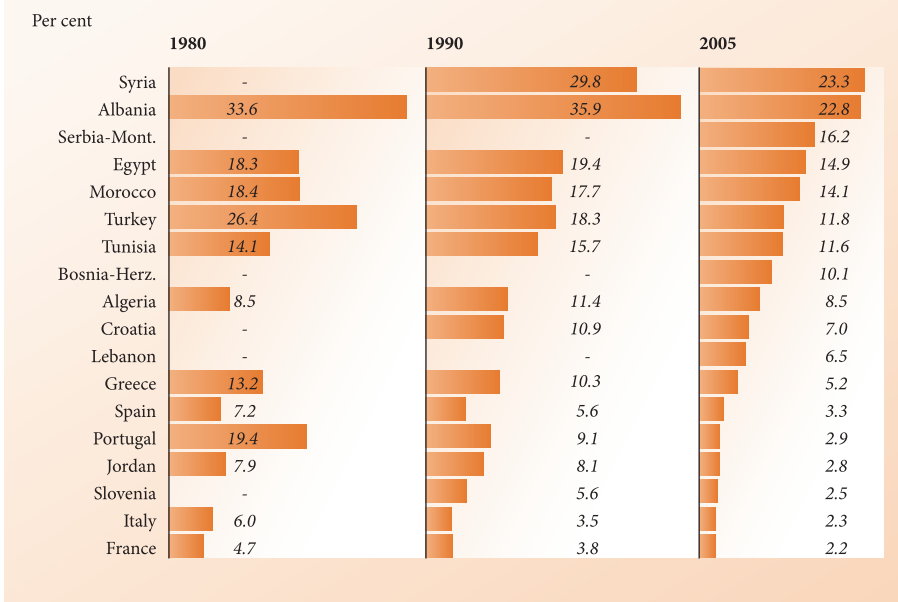
ولقد حققت الزراعة في المغرب تقدماً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضي، بيد أنها راحت تبدي نوعاً من التراخي الذي يبعث على القلق، وعانت من عجز في الميزان التجاري، وانخفاض شديد في الإنتاجية، وانخفضت الزيادة في الإنتاج من معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 10.6% فيما بين 1985-1991، إلى 0.27% فيما بين 1991-2004. ويعتبر مستوى التقلبات في الإنتاج الزراعي

1. سوف يلاحظ أن مساهمة المزارع في السياحة لا يزال هامشياً للغاية.

2. في الصين، في القرن الرابع الميلادي، كان الريف الذين يعيش فيه المزارعون، من مباحج الحياة الجمالية التي يتمتع بها من لا يعملون في فلاحه الأراضي، وكان ذلك يتطلب "نوقا" خاصاً فوق مستوى الفلاحين البسطاء (Berque, 2008).

الآن أعلى بثمانية أضعاف من المتوسط الملاحظ في شمال إفريقيا/ الشرق الأوسط. [المفوضية العليا للتخطيط, 2008].

شكل بياني 3 الناجح الزراعي المحلي الإجمالي/ الناجح المحلي الإجمالي في بلدان البحر المتوسط 2005-1980



المصدر: مؤسسة التنمية العالمية (WDI) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO).

كما حققت الزراعة في تونس إنجازاً حقيقياً من حيث الإنتاج. ويبلغ نصيب الزراعة والأغذية الزراعية في الصادرات والواردات حوالي 12%، 9.5% لكل منهما على التوالي. وتنصب الصادرات أساساً على المنتجات المحولة [زيت الزيتون، والخمور، والمنتجات البحرية، والتمور] وتنصرف الواردات أساساً إلى المنتجات غير المحولة مثل [القمح اللين، أساساً]. ولكن ثمة مفارقة، وهي: أن المناطق الريفية في الشمال ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة، لا دور فعلياً لها في تلك الصادرات. بل إنها السبب في الواردات الأساسية المطلوبة للتخفيف من وطأة انخفاض الإنتاجية في الحبوب.

وأما نصيب الأنشطة الاقتصادية التقليدية في اليونان [الزراعة والثروة الحيوانية] في الناجح المحلي الإجمالي فقد انخفض بشكل مستمر من 11% في عام 1995 إلى حوالي 5% في عام 2007. ويفسر هذا التغير تفسيراً واضحاً، ما جرى في الريف من تغيرات [انظر أعلاه] مقترنة بأثر السياسات الزراعية. وفي عام 2007، ساهمت الزراعة في ألبانيا بنسبة 23.3% من الناجح المحلي الإجمالي مقارنة بـ 31% في عام 1981. وعلى الرغم من ذلك، ومع معدل نمو سنوي يبلغ 2.1%، وضعف ذلك في عام 2001، فإن قطاع الزراعة يعتبر اليوم قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الوطني، يتعين فيه على الحكومة مواصلة الاستثمار للعمل على إعادة بناء ذلك القطاع. أما أكبر انخفاض-بالمفهوم النسبي- خلال العشرين عاماً الماضية، فكان في تركيا، ذلك أنه خلال الفترة من 2001-2005، انخفض نصيب الزراعة في الناجح المحلي الإجمالي بنسبة 18%.

الوزن الاجتماعي: الفجوة الكبيرة

إن تراجع الأهمية الاقتصادية للزراعة لا يقتصر فحسب على مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد كانت نسبة سكان الريف [مؤشر AGR_P01، أنظر الفصل العاشر]. ونسبة السكان الزراعيين النشطين. تتناقص بشكل مستمر لمدة تزيد على 20 عاما. في جميع البلدان المتوسطة تقريبا [المؤشر البديل AGR_CO1].

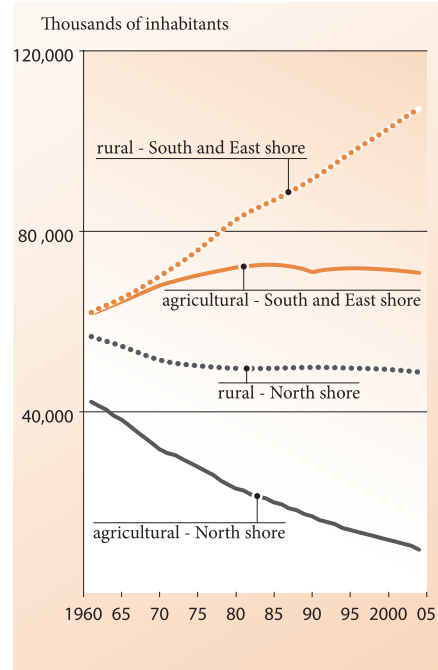
وفي حقيقة الأمر فإن تلك الظاهرة العامة تخفى وضعا مختلفاً تماماً من جانب إلى آخر من جانبي المتوسط. لأن عدد العمال الزراعيين ما زال ينحدر في بلدان الساحل الشمالي. بينما يتزايد عددهم في جميع بلدان جنوب وشرق المتوسط. وخصوصاً في تركيا، ومصر، والمغرب. ويُجد أن نسبة عالية من السكان الزراعيين النشطين في الشمال من كبار السن. بينما يُجد هؤلاء السكان في الجنوب يعانون من ارتفاع معدلات البطالة، والافتقار إلى المهارات.

ونصيب العمالة الزراعية في البيئة الريفية [مؤشر AGR_CO1] يقدم لنا فكرة عن تنوع الأنشطة المنشئة لفرص العمل خارج نطاق الزراعة. ومن ثم فهو أحد العناصر الاقتصادية الديناميكية. ولما كانت بعض الدول قليلة، في وضع يسمح لها بتميز نصيب الريف الخاص بالعمالة الزراعية. فإنها تستطيع أن تقدم لنا الرقم القومي. وتوضح القيم التي تعرضها بعض الدول. أن المعدلات قد تتراوح ما بين 1.5 إلى ما يزيد على 2. وفي تركيا يُجد أن

68% من العمالة في المناطق الريفية موجودة في الزراعة. وهذا أكثر من ضعف الرقم القومي في عام 2005. وفي فرنسا، كان المعدل 9.43%¹ في التعداد السكاني الأخير: وفي مصر 58% في عام 2005² وفي الجزائر 36.5%³ في عام 2006.

وترتبط معظم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية في تركيا. بالزراعة. وعلى الرغم من انخفاض العمالة الزراعية بنسبة 21% خلال الفترة من 2001-2005، إلا أن السكان الزراعيين النشطين لا يزالون يتزايدون. وتعتبر تركيا أكبر دولة لديها عمالة زراعية في حوض البحر المتوسط. مع وجود 15 مليون شخص يعملون في الزراعة. أي حوالي 30% من السكان النشطين.

شكل بياني 4 السكان الزراعيون والريفيون على كلا شاطئَي المتوسط [مع استبعاد البلقان] 1960-2005



1. التعداد العام للسكان. 1999. المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE).

2. هذه البيانات مستقاة من تقرير «الأرض» 2007 وطبقا للإحصاءات القومية لعام 2005، بلغت هذه النسبة 48.7% للرجال، 73.6% للنساء.

3. المكتب الوطني للإحصاء (ONS).

وقد بلغ عدد المزارع في مصر 3 718 000 مزرعة في عام 2000، وبلغ عدد أصحاب المزارع حوالي 800 000 فلاح. وفي عام 2001 بلغ عدد العمال الزراعيين 5.5 مليون عامل زراعي أي حوالي 28.5% من إجمالي السكان العاملين. وطبقا للنتائج الأولية للتعداد السكاني لعام 2006، بلغ عدد السكان النشطين 19.9 مليون شخص. يعيش منهم في المناطق الريفية 11 مليون شخص. ويمثل السكان الزراعيون 53% من سكان الريف.

وفي المغرب، تعتبر الزراعة قطاعاً أساسياً في توازن المجتمع الريفي. وتحتفظ بأهميتها الاستراتيجية -الاجتماعية، بسبب عدد الوظائف التي تخلقها. والسكان الريفيون هم أساساً زراعيون (80.5% من العمال من سن 15 فما فوق، 2004). والزراعة ذات النمط "الاجتماعي" -مقابل شركات الأعمال الزراعية- تمثل نحو 40% من سكان الريف. وهي تفسّر جزئياً "العمالة المفرطة" Overemployment في الزراعة مقارنة بالبلدان المتوسطة الأخرى. وتقدر البطالة الجزئية المقنّعة بـ 42%. وتصل إلي 50% في المناطق الجبلية، والهضاب العليا (المفوضية العليا للتخطيط، 2008).

وفي تونس، لا زالت الزراعة هي النشاط الرئيسي السائد بين سكان الريف. وهي مصدر للأنشطة التبعية لبقية سكان الريف. ومع ذلك، فإن توزيع السكان النشطين يشير إلي انخفاضهم في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك. حيث انخفض نصيبهما من 22% إلى 16% خلال الفترة من 1994 إلى 2004. على الرغم من انتعاش تلك النسبة في عام 2005 حيث بلغت 18.7%.

وفي الجزائر، على الرغم من ملاحقة قطاعي التجارة والخدمات للعمالة الزراعية، إلا أن هذه الأخيرة [الفلاحين، والعمال الأجراء، والعمالة التي تساعد الأسر] لا تزال تشكل أهمية كبيرة في الجزائر. وهي تتراوح ما بين 4.4 مليون طبقاً لبيانات البحوث الزراعية (RGA) عام 2001، وما بين 1.572 مليون في عام 2006 طبقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، ويمكن تفسير هذا الفرق بأنه تم حساب السكان العاملين في الإنتاج التجاري في حالة واحدة فقط. ويبلغ عدد المزارع القابلة للاستمرار والبقاء - طبقاً لمصادر وزارة الزراعة الجزائرية - حوالي 450 000 مزرعة من بين مليون مزرعة تم إحصاؤها. الأمر الذي يقدم لنا فكرة عن عدد "المزارع الكفائية". وتجدر ملاحظة أن كبر سن السكان الزراعيين أصبح الآن أكثر وضوحاً: 43% تتراوح أعمارهم ما بين 40-60 سنة، 37% فوق سن الحادية والستين. بينما نجد أن 5% فقط من أصحاب المزارع الآن دون سن الثلاثين [المكتب الوطني للإحصاء، 2006].

وعلى الرغم من الصعوبات البنانية التي تبرز ارتفاع سنّ العمال الزراعيين في أسبانيا، وهو أعلى من المتوسط السائد في الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين. إلا أن قطاع الزراعة في أسبانيا قد حافظ على متوسط ثابت إلى حد كبير للسكان النشطين يبلغ حوالي المليون - [الزراعة، الثروة الحيوانية، الصيد، الحراجة] - وهذا رقم كبير بالنسبة لأوروبا. ومن الناحية الأخرى، فإنه كان لدى كل من فرنسا واليونان، في عام 2005، ما يزيد على 700 000 عامل زراعي. بينما كان لدى إيطاليا 1 مليون عامل زراعي، وكان لدى تلك الدول الثلاث 4.2 مليون، 1.7 مليون، 6.1 مليون لكل منها على التوالي في عام 1960.

نحو زراعة أكثر اندماجاً في الاقتصاد الريفي

من القضايا الكبرى التي تثيرها المؤسسات الدولية في كثير من الأحيان، تنوع الأنشطة الريفية كعامل من عوامل الديناميكية الريفية والإنعاش الريفي. وعلى هذا، فإن الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة تشجع البرامج الوطنية التي تعمل على تعدد وظائف الزراعة عن طريق السياحة والأنشطة الأخرى. على غرار ما تقوم به اللجنة الأوروبية للتنمية الريفية [التي تتألف من ممثلي 27 دولة عضواً] والتي تشجع البرامج الوطنية للتنمية الريفية للعمل على تنوع القطاع الزراعي، وخلق فرص عمل خارج قطاع الزراعة؛ ولقد ذهب البنك الدولي خطوة أبعد، في تقريره لعام 2008، حينما دعا العمال إلى هجر الزراعة.

ويوضح ظهور كثير من المشروعات غير الزراعية في المناطق الريفية [مؤشر AGR_C02] تلك الإمكانيات، ولكن للأسف، لا تسمح الإحصاءات في معظم الدول بحساب هذا المؤشر، وتقدم فرنسا الرقم التالي عن المشروعات الزراعية الريفية، وهو: 91%¹. وفي أسبانيا، ارتفعت النسبة المئوية للمشروعات الزراعية إلى إجمالي المشروعات - في المناطق الريفية - المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي، من 0.54% في عام 1995 إلى 0.89% في عام 2006، وتوضح تلك الأرقام المعدل المرتفع للغاية لتنوع الاقتصاد الريفي في أوروبا، على خلاف بقية البلدان المتوسطة.

وتبلغ العمالة الصناعية - الموجودة في جيوب الحياة الريفية في فرنسا اليوم - في المتوسط - ضعف العمالة الزراعية والعمالة في الأغذية - الزراعية مجتمعة، وتتجاوز الأنشطة المرتبطة مباشرة بالناس، اليوم [خدمات شخصية، تعليم، صحة، تجارة جزئية] 50% من فرص العمل الريفية ومعظم الوظائف الجديدة في الريف، ويتوقف توطنها أساساً على أماكن إقامة الأسر. ويتزايد نصيبها في اقتصاد المناطق الريفية باستمرار بعد حركة هجرة سكان المدن إليها. إن ظهور الاقتصاد الريفي كقطاع ثالث، يسير الآن سيراً حثيثاً، ومن المرجح أن يعزز موقعه في السنوات القادمة.

وفي اليونان، فإن تحديث الزراعة قد صحبه انخفاض في حجم العمالة في القطاع الزراعي، مع نمو العمالة المتعددة المهام، وانخفاض مدة التواجد في المزرعة، وانخفاض عدد الفلاحين المتفرغين بنسبة 6% فيما بين 1995-2005، وهو مماثل الانخفاض الذي شهدناه بالفعل خلال الفترة من 1990-1995، ومع ذلك، لا يزال نصيب العمالة الزراعية في المناطق الريفية، عالياً، على الرغم من انخفاضه من 50% إلى 41% خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ويرجع ذلك بشكل خالص إلى التحول إلى العمل في الخدمات.

وفي تركيا، نجد أن العمل خارج الزراعة في المناطق الريفية، محدود للغاية، على الرغم من زيادته أثناء العقد الأخير، من 23.5% في عام 1990 إلى 38.7% في عام 2006، وتعتبر الحرف اليدوية، والمنسوجات، وبدرجة أقل: السياحة الريفية، هي الأنشطة الرئيسية، رغم أن نقص البيانات يحول دون أن نقدم وصفاً تفصيلياً.

جدول 2 العمالة الزراعية وغير الزراعية في تركيا، 1990-2006 (بالآلاف).

المناطق الريفية *			تركيا			السنة %
الإجمالي	غير الزراعية	الزراعية	الإجمالي	غير الزراعية	الزراعية	
9 860	3 173	6 687	21 147	13 982	7 165	2003
100	32.18	67.82	100	66.12	33.88	%
10 477	3 128	2 349	21 580	13 811	7 769	2000
100	29.86	70.14	100	64.00	36.00	%
11 194	2 559	8 635	20 586	11 506	9 080	1995
100	22.86	77.14	100	55.89	44.11	%
10 823	2 515	8 308	18 539	9 848	8 691	1990
100	23.24	76.76	100	53.12	46.88	%

* القرى التي يقل عدد سكانها عن 20 000 نسمة تعتبر ريفية.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، مسح عن الأسر والعمالة (2003)، (ELCI) 2008.

ويُجد أن التنوع في تونس أضعف وأضعف. فالريف لا يجتذب الأنشطة الصناعية أو الخدمات. باستثناء وحدات معدودة ترتبط بتحويل المنتجات الزراعية. ولا تتبع معظم الخدمات في المجتمعات الريفية الصغيرة نمطا معينا، أو قواعد ونظما أخرى. بل أكثر من هذا، فإن تلك المشروعات المتناهية الصغر غير واردة في الإحصاءات، ومن ثم فإن تعددية وظائف البيئة الريفية، لم تظهر إلا بشكل محدود للغاية، ولا يوجد أي توجه استراتيجي ذي شأن في هذا الصدد.

ويختلف الموقف بعض الشيء في مصر. ففرص العمل خارج الزراعة لا يمكن تجاهلها، ولكن العمالة بأجر هي الأكثر شيوعاً (78%). أما العمالة لحساب أصحابها في الأنشطة غير الزراعية فتمثل 19% فقط. ويوضح هذا المستوى المتدني القصور في إقامة المشروعات الصغيرة في عالم الريف في مصر بصفة خاصة. وفي دول جنوب وشرق المتوسط بصفة عامة.

لا نهاية للفقر

تتخذ مشكلة الفقر أشكالاً مختلفة، حسب أهمية الزراعة في الإنتاج القومي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (1993-2008). ففي البلاد التي يقل فيها الناتج الزراعي الإجمالي المحلي عن 5% من الناتج القومي الإجمالي، يتركز الفقر أساساً في المدن، وفي غيرها، يكون الفقر ريفياً أو زراعياً [البنك الدولي، 2008]. إن التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان جنوب وشرق المتوسط، تنصرف إلى: زيادة الدخل الزراعي، وتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والحد من الفوارق بين الحضر والريف. وحل تلك المشكلات من الأمور الحاسمة بشكل لا مراء فيه. وإذا كانت المؤشرات الاجتماعية الدولية الرئيسية تشهد على التقدم العالمي الحرز، فإن الاهتمام قد تحول إلى الفوارق المتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية، وإلى غياب التناسق الإقليمي. ويُجد أن احتياجات المناطق الريفية -في معظم بلدان شمال المتوسط- تتركز على مدى جاذبية وتنافسية المناطق المختلفة.

خريطة الفقر في منطقة المتوسط

تناقصت باستمرار النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في تونس من 22% سنة 1975 إلى 3.8% في عام 2005¹. إلا أنه طبقاً لبعض التقديرات. نجد أن الفقر يؤثر على 8.3% من سكان الريف مقابل 1.61% من سكان المدن. وهناك جيوب قليلة من الفقر الشديد موجودة في المناطق الريفية الداخلية [البنك الدولي، 2006]. أما في المغرب، فإن الفقر يصيب 13.7% من السكان. 23.1% في المناطق الريفية و6.3% في المناطق الحضرية.

وبالمثل، فإن الفقر في الجزائر، هو أساساً ظاهرة تصيب نحو 1.8 مليون أسرة ريفية. وتوضح خريطة الفقر التي وضعتها الوكالة الوطنية للتنمية الإقليمية في عام 2001، توضيحاً جلياً، الفجوة بين شمال البلاد، وبين الداخل. كما يبين تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2006، أن 15.1% من إجمالي سكان الجزائر، حوالي 5 مليون نسمة، كانوا يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم، وإذا ما أخذنا في الاعتبار الخط الوطني للفقر [أقل من 1 دولار في اليوم]، فإن واحداً من بين كل أربعة جزائريين يعيش تحت خط الفقر في عام 2005.

إن مكافحة الفقر، أحد أعمدة سياسة التنمية في مصر. بالنظر إلى الهدف المعلن للنزول بمستوى الفقر إلى 6% بحلول عام 2022، وتُبرز دراسة للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية IFPRI عام 1997، الاختلاف القطاعي الملحوظ بشدة بين المناطق الحضرية والريفية، وتعتبر هذه الأخيرة موطناً لحوالي 63% من السكان الفقراء (Datte et al., 1998). وتوضح الدراسة أن أعلى معدلات الفقر توجد بين العاملين في قطاعات الزراعة، والإنشاءات، والخدمات الشخصية. وفي عام 2004، قَدَّر تقرير التنمية البشرية نسبة الفقر بـ 20% من إجمالي السكان، والأشد فقر بـ 4.7%. ويتضاعف هذان المعدلان مرتين أو ثلاثاً في المناطق الريفية: 10.7%، 2.1% لكل منهما على التوالي في المناطق الحضرية، مقابل 27.4%، 6.6% لكل منهما على التوالي في المناطق الريفية.

وفي المناطق الجبلية في ألبانيا، وصل معدل الفقر إلى مستويات مزعجة حيث بلغ 44.5% [الإحصاءات الدولية، 2004]. بينما نجد أن معدل الفقر على المستوى الوطني 23%. وفي منطقة الساحل 20.6%. وألبانيا مصنفة حالياً من جانب البنك الدولي، على أنها من بين الدول ذات النمو "السالب" مع التزايد المستمر للفوارق بين المناطق.

ويرجع قرار مكافحة الفقر في تركيا إلى منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي وكان من أهداف الخطتين الخمسيتين الثامنة والتاسعة، الحد من التفاوت في الدخل، واستئصال شأفة الفقر إلى الأبد. وفي عام 2003، كان الفقر الغذائي لا يزال يؤثر على 1.3% من إجمالي السكان² وفي عام 2005، كان عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يبلغ 14.7 مليون نسمة، منهم 9 مليون يعيشون في الريف³. وفي دراسة أجريت في نفس السنة، اتضح أن الفجوة في الدخل بين أعلى الأجور وأدناها كانت أكبره مرات من المتوسط الموجود في الاتحاد الأوروبي للدول الخمس والعشرين، في عام 2003.

1. المعهد الوطني للإحصاء INS، بحوث حول ميزانيات الأسرة والاستهلاك.

2. مكتب الإحصاءات العامة SPO.

3. مكتب الإحصاءات العامة SPO.

وكانت مؤشرات الفوارق الاجتماعية والاقتصادية -التي قام بحسابها المركز الوطني اليوناني لبحوث العلوم الاجتماعية- أعلى بعض الشيء في المناطق الريفية. حيث نجد أن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت متوسط مستوى المعيشة والدخل في المجتمع اليوناني. تقدر بـ 39% في الريف مقابل 29.5% في المدن. ويصحب ذلك. الفوارق بين الأقاليم: فالمنطق الجبلية أو المناطق المحرومة لازالت تشهد أدنى مستوى للمعيشة. حيث تقترب نسبة الفقر فيها من 50%.

وفي فرنسا. تؤكد بيانات الفقر النقدي تركيزاً جغرافياً أكبر في المدن. وفيما بين 1996-2002 كانت الأسر الفقيرة تميل إلى العيش في وحدات حضرية (مدن) يزيد عدد سكانها عن 200 نسمة. ولقد زاد عدد الفقراء في تلك المناطق بنسبة 8% فيما بين 1996-2002. ولكن تظل هنالك حقيقة ماثلة. وهي أن مخاطر الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المدن (25%). حيث يوجد واحد من بين كل أربعة أشخاص يعيشون في المناطق الريفية. ومع ذلك فإن الدراسات المعنية بقضية الفقر في الريف. في فرنسا. لا زالت محدودة للغاية. والمعلومات المتاحة قديمة إلى حد كبير. وتختص تحديداً بالفقر في المهن الزراعية. وتوضح دراسة للحد الأدنى للدخل المسجل في المناطق الريفية. التفاوت في الدخل بين الفلاحين. وكان إجمالي المزارع -التي كان متوسط دخل الفرد المتفرغ للعمل في كل أسرة أقل من الحد الأدنى للأجور على الصعيد الوطني في عام 2000- يمثل 40% من عدد المزارع. ويرى أصحاب تلك الدراسة أن انخفاض الدخل الزراعي يمكن أن يرجع أساساً إلى الآثار المتضاربة لقصور عوامل الإنتاج [الأرض ورأس المال] وضعف المهارات الإنتاجية للفلاحين.

وضع الطعام على المائدة. الشاغل الأول للأسرة في بلدان جنوب وشرق المتوسط

تنعكس الفجوة بين الميسورين والمحرومين. في نماذج الإنفاق على الغذاء. وبين المؤشر AGR_C14 -بشأن نسبة الإنفاق من دخل الأسرة على الغذاء- الفوارق الإقليمية. ومستويات استهلاك الأسر. والتغير في مستويات المعيشة.

وفي مسح أُجرى على ميزانية الأسرة في تركيا في عام 2004. اتضح أن الغذاء والمشروبات غير الكحولية تمثل 26.4% من حجم الإنفاق. ولكن الأسر الأشد فقراً تنفق 51% من إجمالي نفقاتها. على الغذاء. مقارنة بـ 24% لدى الأسر الميسورة الحال¹. وثمة ندرة شديدة في البيانات الوطنية لتقييم مستويات الفقر الغذائي. إلا أن القليل من البيانات المتاحة. تبين أنه في عام 1994 كان حوالي 3% من السكان لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية. بل أكثر من ذلك. نجد أن نسبة استهلاك 20% من أكثر السكان ثراءً لا تزال تمثل أربعة أو خمسة أضعاف 20% من أشد السكان فقراً. ناهيك عن الفجوة المتفاقمة بين المناطق الريفية والحضرية منذ عام 1994.

وفي مصر. نجد أن نسبة إنفاق الأسرة من دخلها على الطعام. تبلغ 49% بالنسبة للأسرة الريفية مقابل 40.4% للأسر الحضرية². وفي تونس. انخفضت نسبة إنفاق الأسرة على الطعام من 39% في عام 1985. إلى 34.8%. مما يعكس تراجعاً في الفقر. وهو تراجع نسبي إلى حد ما. حيث إن الإنفاق على غير الأغذية ارتفع من 665 دينار تونسي للأسرة في السنة في عام 1985

1. بحث حول دخول الأسرة والإنفاق على الاستهلاك. 1994 (مكتب الإحصاءات العامة -2005)

2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كتاب الإحصاءات السنوية. 2005.

إلى ما يزيد عن 200 8 دينار تونسي في عام 2005 بالأسعار الجارية. ويبلغ هذا العامل (factor) 3. بينما ارتفع الإنفاق على الغذاء من 1 039 دينار إلى 2 875 دينار لكل أسرة في السنة. خلال الفترة ذاتها. هذا العامل ويبلغ 2.75. وفي الجزائر. انخفضت النسبة من 59% في عام 1995 إلى 25% في عام 2005 (GENEAP, 2005) وكان الإنفاق يجري على النحو التالي: 25.5% على الحبوب. 13.7% على الألبان ومنتجات الألبان. 13.6% على الخضراوات الجافة. 6.4% على الفواكه. 5.1% على الخضراوات الطازجة. وكانت المعدلات الغذائية الريفية/الحضرية تكاد تكون متطابقة. حيث كانت النسبة 51% للمناطق الحضرية. 52% للمناطق الريفية.

وفي فرنسا. يبلغ هذا المؤشر 10.7%¹. أما في أسبانيا. فقد انخفض من 16.54% في عام 1998 إلى 14.04% في عام 2006² وفي المناطق الريفية في أسبانيا. يعتبر الإنفاق على الغذاء هو البند الرئيسي. حيث يمثل 15.3% [مقابل 13.4% في المدن]. ويمكن بالقيم المطلقة أن يلاحظ المرء الاختلافات الرئيسية بين البيئة الريفية والحضرية. حيث نجد أن نفقات الأسر أعلى في البلديات التي يزيد سكانها عن 10 000 نسمة. عنها في البلديات الريفية. وأبرز الاختلافات على الإطلاق. تتعلق بالتعليم. والاستمتاع بأوقات الفراغ. والثقافة. فضلا عن الإسكان. حيث نجد أن نصيب كل منها (من الإنفاق) أعلى بمعدل 2.8. 1.6. 1.4 لكل منهما على التوالي. من نظيرها في المناطق الريفية.

وتجدر ملاحظة أن تلك النتائج قد تم التوصل إليها قبل تفشى الأزمة الغذائية في عام 2008. التي تسببت في مظاهرات الغذاء في مصر وغيرها من البلدان المتوسطة. وما لاشك فيه أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأثر ذلك على ميزانيات الأسر. قد أدى إلى مراجعات متزايدة لهذا المؤشر في معظم الدول المتوسطة.

استبدال العمل الزراعي بسبب ضعف الأجور

في بحث أجرته وزارة العمل الجزائرية بشأن الأجور المدفوعة. حسب القطاع الاقتصادي ظهرت تفاوتات واضحة لغير صالح قطاع الزراعة. وطبقا لتلك الدراسة -التي أجريت عام 2003- كان متوسط الأجر الشهري الإجمالي في قطاع الزراعة. أقل من 12 000 دينار جزائري [162 دولارا] بينما كان الأجر المدفوع في المشروعات الصناعية والخدمية في نفس المنطقة 24 000 دينار جزائري. والأجر الذي تدفعه الشركات العاملة في قطاع الطاقة. حوالي 30 000 دينار [ثلاثة اضعاف الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون].

وفي المغرب. تمثل الزراعة 65% من الدخل الريفية. بينما 35% تاتي أساساً من تنوع الاقتصاد الريفي. والانتقال إلى المدن. والهجرة. ومع ذلك. فإن المقارنات الدولية توضح أن نسبة الأعمال غير الزراعية لازالت ضئيلة في الريف. وفي مصر. تعتبر الزراعة الآن المصدر الثاني للدخل بالنسبة للأسر الريفية³. ولقد حظيت بالمركز الأول الدخل غير الزراعية التي غدت تمثل ما بين 41%-47% من إجمالي الدخل. بفضل العمالة بأجر (Croppenstedt, 2006, Ellatihy, 2007)⁴.

1. المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية INSEE. والحسابات القومية. 2005.

2. المعهد الوطني الأسباني للإحصاء (INE) الغذاء والمشروبات غير الروحية.

3. عرض تقديرات: متوسط 29% من إجمالي دخول الأسرة [يقدر ذلك بـ 27.4% في الدلتا. 31.3% في الصعيد] ومتوسط 40% وهو يشمل دخول الفلاحين ودخول عمال الزراعة.

4. تستند هذه الدراسة -التي نُشرت في عام 2006- على بيانات عام 1997.

وطبقا للتقديرات، فإن القطاع غير الرسمي يستخدم ما يناهز 62% من الأيدي العاملة. ثلثاها في المناطق الريفية، وتمثل تحويلات المغتربين المصدر الثالث للدخل، حيث تبلغ في المتوسط 16.5%.

وفي تركيا، جُذ أن الدخول المنخفضة الناجمة عن الزراعة تدفع سكان الريف إلى البحث عن مصادر أخرى تتمثل أساساً في قطاع البناء والإنشاء، والعمالة الزراعية للمسنين، والحرف اليدوية. وفي محافظة بيبورت (Bayburt) جُذ أن 43% من الأسر قد هاجر من كل منها. فرد واحد على الأقل، خلال السنوات الخمس الأخيرة، وإن شخصين، في المتوسط، قد رحلوا مؤقتاً ومعظمهم من الرجال، 69%، والميزة الرئيسية لهؤلاء المهاجرين هي "مساهمتهم في دخل الأسرة".

وطبقا للبيانات التي حصلنا عليها من آخر مسح أسباني عن ميزانية الأسرة، جُذ أن الأسر الريفية كانت تحصل على دخول تقل بنسبة 18% عن دخول الأسر في المدن، ومع ذلك، فإن السكان الزراعيين، قد تحسنت القوة الشرائية لديهم بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الأخيرة، وأخذت الفجوات تضيق، وأكثر من ذلك، لم تعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في الريف.

المزارع الصغيرة هي الغالبة الآن وكذلك العمل الأسري:

إن امكانيات إدماج الزراعة في الاقتصاد الريفي، والدخول الزراعية، تتوقف على بنية المزارع، ووضع العمل في القطاع، ويتمتع العاملون من الأسر في المزارع الصغيرة، مثلاً، بعرض أكبر للقيام بأنشطة غير زراعية مجزية، وقد يكون هذا التنوع داخل المزرعة [التعددية الوظيفية للزراعة، والضيافة، والبيع المباشر الخ] أو خارجها [مهن متعددة]، ولهذه الاستراتيجيات أثر إيجابي على استغلال الأصول القائمة، وعلى قدرة المزارع على البقاء والاستمرار، وخصوصاً بسبب الإدارة الأمثل للمخاطر في الأجل المتوسط، حتى ولو ظل الأثر على الدخل محدوداً.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المزارع الصغيرة [المؤشر AGR_C15] كعامل من العوامل في استقرار سكان الريف، والورقة الرابحة لاندماج سكان المزارع في الاقتصاد الريفي، إلا أنه توضح أيضاً تفتيت الملكيات الزراعية الصغيرة، وزيادة تركيز الإنتاج في عدد محدود نسبياً من المزارع الكبيرة، والتي تقترب تقليدياً بعدم استقرار العمل في الزراعة، والعمالة الأجيعة في المزارع، ويجب التفرقة بين الأمرين.

إن نصيب العمالة الزراعية الأجيعة (AGR_C16) يمكن أن يساهم أيضاً في التفكير بشأن معايير تخصيص المساعدات الزراعية بغرض الحد من خسائر العمل في القطاع، ضمن أمور أخرى، ومن هذا المنظور، يمكن للسلطات العامة وضع طريقة لتوزيع المساعدات التي قد لا تكون متناسبة مع أحجام الإنتاج، ولكنها تمكن الزراعة من المساهمة في سياسة العمالة والاسيما في المناطق المحرومة.

وعلى أية حال، فإن العمالة الزراعية لا تقتصر فحسب على العمال الأجراء، واكتراء العمال الأجراء ليس شائعاً في المزارع الصغيرة في دول جنوب وشرق المتوسط، حيث تتألف الأيدي

العاملة من الفلاح وحده ومن يعاونه من أفراد أسرته. وكقاعدة عامة، تأتي هذه الحالة الأخيرة قبل العمالة الأجنبية في الزراعة، وتزيد من أرقام البطالة بطريقة مصطنعة، وخصوصاً بالنسبة لجيل الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن البطالة تبدو وكأنها سمة من سمات دول شمال المتوسط، بينما تُعتبر هامشية بالنسبة لاستراتيجيات البقاء التي يعين عليها القطاع غير الرسمي في دول جنوب وشرق المتوسط. وفي تلك الدول، يجدر أن نسأل عن كيفية تحديد المكانة الاجتماعية خارج نطاق العمالة الأجنبية، وجعل انتشار العمالة الأجنبية أحد الحلول من بين حلول أخرى كثيرة. ويتم التعبير عن المشكلة بصورة مختلفة في المزارع شمال المتوسط، حيث العمالة الأسرية في تراجع دائم، أما العمالة الأجنبية فلها مستقبل مؤكد يرتبط بالتخصص في الإنتاج، وتنوع الأعمال المزرعية. وتوضح الأمثلة التالية الأوضاع في مختلف الدول المتوسطة، من ناحية تلك المؤشرات.

في تونس، ارتفعت نسبة المزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار من 64% في عام 1975 إلى 73% في عام 1980، بينما ارتفع نصيبها من المساحة الزراعية من 16% إلى 21% خلال نفس الفترة ويمكن أن نتفهم بشكل أفضل القلق المتزايد لدى كثير من السكان الزراعيين -ولاسيما في الزراعة المطرية- في الفئات الطرفية، فالمزارع التي تقل مساحتها عن 5 هكتار والتي تمثل 53% من إجمالي المزارع، تغطي 9% فقط من المساحة، مقارنة بـ 1%، 26% على التوالي بالنسبة للمزارع التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار، ومتوسط المساحات 2 هكتار، 297 هكتار لكل منها على التوالي على التوالي.

والبيانات بشأن العمالة الزراعية في تونس، ليست دقيقة تماماً، وليست هنالك سلاسل زمنية متاحة. وتمثل تلك العمالة حوالي مليون شخص، والعمالة الأجنبية ليست متطورة تماماً- حيث أن الحجم الأكبر من الأعمال الزراعية يقوم به مساعدا الأسرة، ولا سيما في المزارع الصغيرة والمتوسطة. ويُجد أن قلة فقط من العاملين من الأسرة هي المتفرغة للعمل الزراعي، رغم أنها تمثل 257 000 من العمالة المتفرغة، بينما تقدّر العمالة الزراعية الأجنبية بـ 190 000 فقط. وقد أوضح بحث أجرى مؤخراً أن 96% من الإناث الأعضاء في الأسر الزراعية ذكّر بأنهن يعملن بلا مقابل في الأعمال المزرعية [البنك الدولي، 2006]. ويُجد أن غالبية العاملين الزراعيين الأجيال، يعملن بشكل موسمي، وأن أعدادهن تتزايد أساساً في المزارع الكبيرة لأشجار الفاكهة [أشجار الموالح (الحمضيات)] في كاب بون Cap Bon، ومزارع الزيتون في صفاقس، وفي الساحل، وبساتين الأسواق. ولا تزال العمالة غير المزرعية في تونس عمالة زراعية أجنبية بالنسبة لمعظم صغار الفلاحين.

وفي الجزائر، يُجد أن 47.6% من المساحة الإجمالية المروية تنقسمها مزارع تتراوح مساحتها ما بين 0.1 هكتار -10 هكتار (82.3% من جميع المزارع المروية (RGA, 2001)، 70% منها تُشغل 25.4% من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة

وفي مصر، تشكل المزارع الصغيرة في وادي النيل والدلتا جزءاً رئيسياً من النظام الإنتاجي من حيث المساحة والسكان، أو 85% من المساحة المنزرعة والمنتجة للمحاصيل، 94% من المزارع. ويُجد أن 98% من المزارع أقل من 10 هكتار¹ ولا تزال تلك الزراعة تقدم جزءاً كبيراً من الإنتاج إلى

1. بناء على الإحصاء الزراعي 1999-2000.

السوق المحلي. ولكنها تتعرض لخطر التهميش المتزايد. وتشير التوقعات التي تتناول الاتجاهات الجارية أنه في عام 2025، سوف تقل مساحة أكثر من 80% من المزارع عن 1 هكتار [الليثي، 2007]. وأن استغلال الأراضي في المباني سوف يكون أكثر ربحاً من الإنتاج الزراعي. وأن 10% من الفلاحين سوف يهجرون الزراعة. مما يؤدي إلي ظهور أزمة بطالة حادة. وتؤكد البيانات الخاصة بالعمالة الزراعية الطابع العائلي لوحدة الإنتاج. ففي عام 2004، كانت العمالة الأسرية تمثل 68% من العمالة الزراعية. مقابل 32% من العمال الأجراء¹ وتشير اتجاهات البيانات إلي زيادة شاملة بنسبة 19% في العمل الزراعي بمعدل نمو سنوي يبلغ 2.2% في المتوسط. وصعود في العمالة الأجيبة بعد فترة من الهبوط في عقد التسعينيات من القرن الماضي. أما الفلاحون [الذين يعملون لحساب أنفسهم (self-employed) فيمثلون حوالي نصف فرص العمل في الزراعة ويمثل العمل غير المدفوع 34% [الليثي، 2007، ص105].

جدول 3 الاتجاهات في العمالة الزراعية العائلية والعمالة الأجيبة في مصر (بالآلاف)

الإجمالي	العمل العائلي		العمل بأجر		السنة
	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي	العدد	
4 451	73.7	3 280	26.3	1 171	1988
4 964	75.4	3 744	24.6	1 220	1990
5 036	68.1	3 432	31.8	1 604	2000
5 297	68.1	3 606	31.9	1 691	2004

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيه 2006.

ويتضح أيضاً من دراسة بشأن العمالة في ريف مصر، في عام 2005 [الليثي، 2007 ص 107] أن 83% من النساء الريفيات يعملن في قطاع الزراعة [43% من الرجال]. والمرأة أكثر انخراطاً في العمل الزراعي غير المدفوع. [41% مقارنة، بـ 10.6% للرجال]. ولكن نسبتها أقل في العمل غير الزراعي المدفوع الأجر [40.25% للرجال مقابل 7.38% للنساء]. والعمالة الزراعية معظمها من الأميين (80%) لكافة الفئات مجتمعة [الذين يعملون لحسابهم 55%]. العمال الزراعيون الأجراء 12%، العمل غير المدفوع 33%]. بينما نجد أن 92% من العمالة غير الزراعية -بما في ذلك أصحاب المشروعات الصغيرة- حاصلون على التعليم الابتدائي أو الثانوي. ومعظم العمالة الزراعية الأجيبة موسمية. وثالث العمالة الزراعية غير مدفوعة الأجر. والمرأة تعمل في الزراعة بدون أجر. وليس لديها إلا فرص محدودة للغاية للحصول على عمل غير زراعي. بالنظر إلي تدني مستواها التعليمي.

وفي ألبانيا، فإن بنية الأسرة الزراعية ومهامها ظلت على ما هي عليه دون تغيير حتى منتصف القرن العشرين. وحتى سنة 1989 كانت الملكية الفردية محترمة. ولقد أدى إصلاح الأراضي-في سياق الإصلاح الزراعي الشامل- إلي تفتيت الريف مع تحول 700 مزرعة صغيرة إلي 460 000 مزرعة متناهية الصغر مقسمة وفقاً لمبدأ المساواة المطلقة (كان إجمالي الأراضي الزراعية

المستغلة مقسما على عدد الأسر). ويبلغ متوسط حجم المزرعة الآن في المراكز الإدارية الزراعية في الأراضي المنخفضة، ما بين 1.2-1.7 هكتار وفي المناطق المرتفعة ما بين 0.2-1 هكتار. ويُحد أن 89% من المزارع أقل من 2 هكتار [وزارة الزراعة والأغذية وحماية المستهلك، 2006]¹ ويتراوح عدد من يعملون في المزرعة الواحدة ما بين 2-3 أشخاص. فيما يعيش في المزرعة ما بين 5-6 أشخاص.

وفي اليونان، تمثل المزارع التي تقل مساحة كل منها عن 10 هكتار 90.7% من المزارع. في عام 1990، 89.5% في عام 2005 [وهي تغطي 45% من الأراضي الزراعية المستغلة. وإن حوالي 90% من المزارع المروية تنتمي إلى تلك الفئة. وذلك عن الفترة من 1990-2005. وهذه الفئة من المزارع في اليونان تجعل المشروعات العائلية أو الفردية، بدرجة أو بأخرى. العمود الفقري لبنية الاقتصاد الريفي في اليونان. ويندر أن نجد في أي مشروع -في أي قطاع- أكثر من عشرة عاملين.

وفي أسبانيا، يعتبر الانخفاض الملحوظ في النسبة المئوية للمزارع التي تقل مساحة كل منها عن 10 هكتار [المؤشر AGR_C15] متوازياً مع زيادة استقلال السكان الزراعيين: أكثر من 70% في عام 1997، وكانت النسبة لا تتجاوز 47.82% في عام 2005. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في حجم المزارع أدت إلى زيادة في الأهمية النسبية للعمالة الأجنبية في قطاع الزراعة. بينما كانت مجرد 10% بالكاد في عام 1995 من إجمالي فرص العمل في القطاع. وهكذا تضاعفت النسبة تقريباً (19.7%) بحلول عام 2005² وعلى العكس، فإن البيانات المستمدة من الإحصاءات والأبحاث الزراعية بخصوص بنية المزارع في أسبانيا، تبرز لنا تراجعاً دائماً في متوسط العمل الأسري في وحدات العمل السنوي (ALU). والتي تمثل بكل أشكالها، 68% من جميع الأعمال في مجال الزراعة. وتبين الأبحاث المتعلقة بالسكان النشطين، أيضاً، انخفاضاً كبيراً في العمالة الأسرية وزيادة موازية في العمالة الأجنبية سواء كانت دائمة أو مؤقتة، في الزراعة الأسبانية وتبين لنا أيضاً أن المرأة تمثل ربع العمالة الكلية، مع تنامي أهمية المهاجرين بين العمال الزراعيين.

وفي فرنسا، نجد أن 43% من المزارع تقل مساحة كل منها عن 20 هكتاراً، 20% أقل من 5 هكتاراً³ وكان نصيب العمالة الزراعية الأجنبية 29% في عام 2005 [منها 15% عمالة دائمة]⁴ أما المزارع المهنية الصغيرة ذات الأنشطة المتعددة، فسوف تنتعش في فرنسا لأهمية دورها في التنمية الريفية، كما أن العمالة الأجنبية سوف تنمو وتتطور بسبب دورها الرئيسي في عملية التنوع. ولا بد أن يتطور الدعم المقدم للفلاحين، مع التعددية الوظيفية، وعلى أية حال، فإنه لا بد من التنويه بأوضاع وشروط العمالة الأجنبية، إذا أردنا تبادي اصطدام تلك الظاهرة بالاستدامة، ومفهوم التجارة بمعناه الحقيقي.

تقدم محرز في الخدمات، ولكن مناطق الظل باقية

معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، والصحة: ثلاثة مجالات تتخلف فيها المرأة الريفية كانت تونس تحرس دائماً على تخصيص جزء لا بأس به من ميزانيتها الوطنية (7%) للتعليم

1. وزارة الزراعة والأغذية وحماية المستهلك (NAAPC)، 2006.

2. وزارة الزراعة والثروة السمكية والأغذية (MAPA) الكتاب السنوي لإحصاءات الأغذية الزراعية.

3. الإحصاءات الزراعية، 2000.

4. وزارة الزراعة والثروة السمكية والتقدير الزراعية 2005، بحث بنياني، 2005.

المجاني الإلزامي اعتباراً من سنّ السادسة، مما أدى إلى تراجع نسبة الأمية تراجعاً ملحوظاً بعد سن العاشرة. وكان هذا الأداء أكثر من رائع بين النساء. وفي عام 1994 كان أكثر من 4 نسوة من بين كل عشرة. من الأميات. وفي عام 2004. كان لا يزال هنالك واحدة من بين كل ثلاثة. وهي ظاهرة أكثر وضوحاً في الريف بسبب الانقطاع المبكر عن الذهاب إلى المدارس. ويمكن أيضاً أن نتبين الفجوة بين الريف والمدينة في وفيات الأطفال. وهي أعلى. بدهاءةً. في المناطق الريفية منها في المدن. على الرغم من الاتجاه النزولي الواضح. حيث بلغت النسبة 2% في عام 2004. بينما كانت لا تزال قريبة من 3.2% في عام 1994.

وفي الجزائر. فإن التعليم مجاني وإلزامي للمرحلة العمرية من 6-15 سنة. ومن ثم فإن معدل إجابة القراءة والكتابة لمن هم فوق سن الخامسة عشرة. ارتفع من 65.5% في عام 1998 إلى 76.3% في عام 2005 مع تحسن ملحوظ في المناطق الريفية [من 48.5% في عام 1998 إلى 68% في عام 2005]. وعلى الرغم من ذلك. فإن الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة. ففي عام 2005. كانت نسبة الرجال الذين يجيدون القراءة والكتابة 84.5% مقابل 54.3% من النساء. وكان معدل وفيات الأطفال 30.4 في الألف لكل ولادة حية؛ وهذا المعدل أعلى بين الأطفال الذكور [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2006].

ولإزالة سكان الريف في المغرب متخلفين من ناحية التنمية الاجتماعية بالمقارنة بسكان الحضر. بسبب ارتفاع معدلات الأمية خصوصاً. بالإضافة إلى الفقر. وارتفاع معدلات الوفيات [المفوضية العليا للتخطيط. 2008].

وفي تركيا. كانت نسبة حضور التلاميذ في المرحلة الابتدائية 92%. للبنات وحوالي 95% للبنين في عام 2004. ومع امتداد التعليم الإلزامي حتى بداية المرحلة الثانوية. نجد أن الفجوة بين الجنسين أخذت في التقلص. إلى حد ما. على امتداد 10 سنوات أو نحو ذلك. ويشير معدل إجابة القراءة والكتابة بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 15-25 سنة. إلى اختلافات طفيفة بين الجنسين: 98.4% للبنين. 94.8% للبنات.

وخلال الثلاثين عاماً الماضية. انخفض معدل المواليد في ألبانيا بما يزيد على النصف. من 6.85 حالة ولادة للمرأة في عام 1960. إلى 2.66 حالة ولادة في عام 1999. ولقد صحب هذا الانخفاض في المواليد. انخفاض آخر في معدل وفيات الأطفال. الذي انخفض من 8.3% في عام 1960 إلى 2.3% في عام 2005. غير أنه في المناطق الجبلية في الشمال الشرقي. لا تزال معدلات المواليد والوفيات مرتفعة للغاية. ولا تزال أعلى من المتوسط الوطني في البلاد.

وفي عام 2005. كانت مصر تحتل المرتبة 111 في مؤشر التنمية البشرية (HDI) والمرتبة 112 في عام 2007. وكان العمر المتوقع عند الميلاد 70 سنة [كان 56 سنة في عام 1976]. وكان معدل وفيات الأطفال 22 في الألف في عام 2004 مقابل 108 في الألف في عام 1961. وكانت نسبة معرفة القراءة والكتابة 65.7% بالنسبة للرجال. 56% بالنسبة للنساء. في البلاد ككل. وكانت النسبة المئوية للمرأة في التعليم الثانوي والعالي 35.6% في المناطق الحضرية. 13% في المناطق الريفية. وكان معدل البطالة على المستوى القومي 10% بينما كان المعدل 24% بالنسبة للمرأة.

جدول 4 معدل معرفة القراءة والكتابة، ومستوى التعليم في المناطق الريفية والحضرية في مصر، في عام 2005 (%).

	السكان في سن 15 وما فوقها (التعليم الثانوى والعالي)		معدل معرفة القراءة والكتابة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
حضر	40.2	35.6	78.6	63.6
ريف	20.2	13.5	53.2	29.6
مصر عموما	29.3	23.5	65.7	56.2

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية في مصر، 2005.

وتوضح البيانات بجلاء، الفجوة المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية، وبين الرجال والنساء، بل إن هنالك فوارق كبيرة أيضا بين المناطق الريفية ذاتها. حيث توضح البيانات التفصيلية [باستثناء المدن والمراكز الحضرية] أن معدل معرفة القراءة والكتابة، أعلى في المناطق الريفية في الوجه البحري، حيث نجد أن المعدل 59% للرجال، 50% للنساء، بينما في مصر العليا، نجد أن المعدل 45% للرجال، 38% للنساء، وبالمثل، فإن معدل وفيات الأطفال 15.8 في الألف في الوجه البحري، 25.8 في الألف في الوجه القبلي.

البنية الأساسية ذات الأهمية البالغة: مياه الشرب والتّصحاح (sanitation)

شهدت المناطق الريفية والتجمعات السكانية في معظم البلدان المتوسطة تحسناً ملحوظاً في البنية الأساسية، ولاسيما الطرق، والمياه، والكهرباء، والخدمات الاجتماعية، بصرف النظر عن المناطق المتناثرة للتوطن والتي من الصعب تغطيتها بطريقة ملائمة، ومع ذلك، فإن التّصحاح Sanitation، وجودة المياه، لايزالان يمثلان مشكلة كبيرة.

وتنصرف نسبة كبيرة للغاية من البنية الأساسية الريفية في تركيا إلى شبكة الطرق في القرى [285 632 كيلو متراً]¹. أولاً، لأنها يمكن أن تنقل التقدم الاجتماعي إلى المجتمعات المحلية النائية، وثانياً، لأنها تسهل وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق، وبفضل تلك الشبكة يمكن تقديم الخدمات لجميع القرى في تركيا، حتى على الرغم من أن جودة الطرق لا تزال في الغالب تحتاج إلى الكثير، وذلك نظراً للأحوال المناخية القاسية في بعض الأحيان، كما أن الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية -على الرغم مما حقق من تقدم ملحوظ- لايزالان محدودين في المناطق الريفية، وكان معدل الوصول إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في المناطق الحضرية 11.6% في عام 2005، مقابل 3.5% في المناطق الريفية، ولقد أصبح تحسين الوصول إلى المعلومات من الأمور ذات الأولوية في البلاد، ولاسيما بالنسبة لجيل الشباب، والأمر الأخطر، أن 2 مليون شخص فقط من سكان الريف من بين 24 مليون يتمتعون بالتأمينات الاجتماعية، فيما نجد أن المرأة مستبعدة من ذلك فعلاً، وكان القانون رقم 2926 الذي صدر مؤخراً بشأن التأمينات الاجتماعية للعمال الزراعيين من غير ذوى الأعمال المتعددة، يمثل خيبة أمل كبيرة، وتغطي شبكة مياه الشرب 95% من السكان، ولكنها لا تغطي إلا 87% فقط من القرى (KHGM، 2006)، بينما تظل شبكة الصرف الصحي واحدة من أكثر المشاكل إثارة للقلق، وعلى الرغم

من عدم وجود بيانات رسمية، فإن التقديرات تشير إلى أن 6% فقط من القرى بها شبكة صرف صحي.

وتتمتع الجزائر بشبكة طرق لا تقل تطوراً عن شبكة الطرق التي خدثنا عنها سابقاً. تبلغ أطوالها 104 000 كيلو متر، منها 640 كيلو متر من طرق المركبات¹، التي يجري مدها الآن -طبقاً لخطة مد طرق المركبات- من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، والوصول إلى أقصى المناطق في البلاد. وقد وصلت نسبة تغطية كهربية الريف إلى 96% في عام 2006، كما وصلت نسبة تغطية مياه الشرب إلى 85% في عام 2005 [المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، 2005] ووصلت نسبة الغاز الطبيعي في المناطق الريفية إلى 36% في عام 2006 (وزارة الزراعة والتنمية الريفية 2006، IMADR). وأخيراً، كان الإسكان الريفي لا يزال يشتمل على 5% على مباني آيلة للسقوط في عام 1998 [التعداد العام للسكان، وإحصاء البيوت، (RGPH) 1998].

وارتفعت نسبة توفير مياه الشرب في تونس من 82% إلى 92% فيما بين 2001-2006 وهي النسبة التي جرى فيها انفاق زهاء 45 مليون دينار تونسي، لكي تصل مياه الشرب إلى 65 مستفيد. وطبقاً للتعداد العام للسكان وإحصاء البيوت في عام 2004، كان معدل توصيل البيوت بالشبكة العامة لمياه الشرب، لا يزال، مع ذلك، متدنياً للغاية في عدة محافظات ريفية [من 13% إلى 37%]. وكانت الكهرباء تغطي حوالي 98%. في عام 2006، وقد جرى إنفاق ما يزيد على 12 مليون دينار تونسي لتزويد 17 350 مستفيد بالكهرباء، فضلاً عن كهربية 400 منزل ريفي باستخدام نظام الألواح الضوئية. ولكن معدلات توصيل الكهرباء إلى بعض المناطق الريفية لا تزال أقل من 85%. وأخيراً، فإن الإسكان البدائي في المناطق الريفية يمثل 1% فقط من جميع المساكن التونسية حتى عام 2004 [مقابل 44% في عام 1966، 3% فقط في عام 1994]. ولم تصل بعد شبكة الصرف الصحي الرئيسية، ولا شبكة الغاز الطبيعي إلى المناطق الريفية.

وفي مصر، يلاحظ وجود تحسن في تغطية شبكة الكهرباء ومياه الشرب على المستوى القومي، ففي عام 2004، تم كهربية 99% من البلاد، وتزويد 95% منها بمياه الشرب ومع ذلك، فإن المجتمعات الريفية تعاني بشكل متزايد من عدم الوصول إلى مياه الشرب ذات الجودة العالية، بل ومياه الشرب عموماً. ووفق تقرير التنمية البشرية- مصر (2005) يقدر أن 20% من معدل وفيات الأطفال [الأطفال دون سن الخامسة] يرجع إلى عدم جودة المياه، ويوصف التصحاح في المناطق الريفية في نفس التقرير بـ "حالة الطوارئ الصامتة". ففي عام 2003، كان 13% فقط من المساكن الريفية مزودة بمراحيض حديثة مقابل 67% في المناطق الحضرية، وكان 21% من المساكن الريفية تتصل بالشبكة العامة للصرف الصحي مقارنة بـ 84% في المناطق الحضرية. ومن الأسباب الأساسية لكثير من مشكلات الصحة العامة، عدم وجود منظومة لتجميع ومعالجة المياه العادمة waste water، أو توصيل البيوت بالشبكة العامة للصرف الصحي.

وفي ألبانيا، نجد أن مستوى الدخول، والخدمات العامة في المناطق الجبلية لا يزال متدنياً للغاية بالمقارنة بالمتوسط العام على مستوى البلاد وأهداف التنمية، ومن ذلك: ضعف جودة الرعاية، وتدني مستوى شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل البري، ومياه الشرب، والكهرباء.

وقصور وعدم كفاية المعدات الطبية في المستشفيات، وعدم كفاية الفصول الدراسية، وكذلك الخدمات البريدية الخ.

وفي فرنسا، تميل المدن الصغيرة والمتوسطة، إلى تركيز تقديم الخدمات، ولكن هنالك ارتباط تلقائي بين الديناميكية والديموجرافية ومستوى تقديم الخدمات. فنجد أن تخوم المدن -التي يتزايد سكانها باستمرار- لا تتمتع بالخدمات والمرافق مثل مراكز السكان الريفية. على أنه ينبغي أن نوضح أن ما نراه من انخفاض في الخدمات العامة والخاصة في المجتمعات الريفية الصغيرة المنعزلة- يعتبر إحدى مشكلات المناطق الريفية، والتي يتسبب فيها، بصفة خاصة، نموذج التنمية الحضرية "المنتشر"، والذي يقوم على مردودية تكاليف الخدمات العامة والمرافق. ولكن ظهور "التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات" (NICT)، ولا سيما الاتصال السريع والفائق السرعة، بشبكة المعلومات الدولية "الانترنت"، أصبح يحدد الآن، الوجود المتواصل لكثير من شركات الأعمال، وفرص الاتصال من خلال شبكات الاتصال الحديثة، وإنشاء مراكز للنداء، وظهور جوانب كثيرة في الحياة اليومية للبيئة الريفية. وتتيح تلك التقنيات، وسائل جديدة لكسر طوق العزلة المفروض على المناطق النائية، وخلق أنشطة جديدة بها. وفي عام 2006، كان 98.32% من الفرنسيين يتمتعون بالاتصال بشبكة ADSL، التي لا تزال في غير متناول 2% من السكان، 10% من مناطق البلاد¹.

وقد استفادت أسبانيا أيضا، من التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات (NICT)، ولا سيما الاتصال السريع بشبكة الانترنت، وتلك التقنيات شرط للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. وتوضح بيانات عام 2006² أن ثمة تحسنا ملحوظ في المرافق واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10 000 نسمة، على الرغم من استمرار "الفجوة الرقمية" بين الريف والمدينة، وقد ارتفعت نسبة البيوت ذات القدرة على الاتصال السريع من 6% عام 2004 إلى 17% عام 2006.

وفي اليونان، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلت، إلا أن الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية والسياحية، فوارق كبيرة، فنسبة تغطية شبكة الانترنت 20% في معظم المناطق الريفية، ولكنها 43% في منطقة أتيكا Attica، و40% في منطقة بحر إيجه، والاحتياجات الحالية لا تتعلق باستثمارات كبيرة أو أشغال ضخمة بقدر ما تتعلق بتحسين الخدمات القائمة، وإدارة تلك التحسينات مثل: تيسير النفاذ بشكل أفضل إلى التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات (NICT)، والتعليم المستمر للارتفاع بمستوى مهارات الناس، والعمل على الأخذ بأسباب الطاقة المتجددة [واندماجها في الإنتاج والاستهلاك المحليين]، والعمل على إعادة تنظيم التعليم في معظم المناطق النائية.

إنعاش عملية التنمية في المناطق الداخلية من البلاد، والعمل على انفتاح المناطق الحبيسة Landlocked في الشمال

التوازن العادل بين الإيداع والتنظيمات الحكومية

للفجوة المتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية صداها في جميع البلدان المتوسطة، من خلال

1. الوفد الوزاري المشترك للتنمية الإقليمية والمنافسة (DIACT) website, www.diact.gouv.fr
2. المعهد الوطني للإحصاء (INS)، 2006، بحث عن التسهيلات، واستخدام التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

وجود ظواهر متشابهة في المناطق الريفية ذاتها. إلي درجة أن قررت أوروبا إعادة توزيع المساعدات بين البندين الأول والثاني من "السياسة الزراعية المشتركة" CAP. على التوالي. بما يدعم الإنتاج. ويدعم التنمية الريفية. وفي نفس الوقت حدد الاتحاد الأوروبي مستوى أدنى للإنفاق العام على التنمية الريفية لـ "إرغام" كل دولة على تخصيص الموارد اللازمة. وانتهاج نهج برنامج ليدر (Leader): بصفة خاصة وسرعان ما أثبتت تلك الأداة أنها الأداة المثلى لتعزيز التنوع الريفي والنهوض به. وتحسين الحياة في الريف [انظر أيضا فصل 11].

ومقارنة بالفترة السابقة. يؤكد تحليل استراتيجيات التنمية الريفية في البلدان الأوروبية خلال الفترة من 2007-2013 (Mantino, 2008). إعادة توزيع بديهي للإنفاق العام لصالح المناطق المحرومة¹. والتنوع الريفي. ويتوقف تنفيذ المشروعات وتطويعها وفقا للظروف المحلية -إلى حد كبير- على أشكال التدخل الحكومي. والذكاء الجماعي للأطراف المعنية المحلية. كما يتضح تماما في المثالين التاليين. وهما مثالان متعارضان قدمناهما عمدا:

إقليم موزاكي Mouzaki في اليونان [منطقة ثيسالي الجبلية Thessaly] هو مثال على إحياء وإنعاش المناطق الريفية. عن طريق بزوغ اقتصاد سياحي وسكني. لعب فيه المهاجرون في الشتات diaspora الدور الغالب. ويصور هذا المثال عملية إحياء وإنعاش ريفي من خلال الترويج لأصول غير مادية لمنطقة ترتبط بهوية معينة. ويتمتع إقليم موزاكي بشبكة من أنشطة الإنشاءات والبناء. وأنشطة الصناعات الخشبية والأغذية- الزراعية. ويعاني هذا الإقليم الصغير من مشكلة تمثيل. ولكن بفضل الدور السياسي الذي لعبه مهاجرو الشتات استطاع الإقليم تعويض الاهتمام الذي لم توليه الحكومة إياه. ويوجد في الوقت الراهن. نظاما متعايشان: النظام السكاني ومركزه موزاكي [وتدعمه سياسة الاهتمام بالأقاليم التي تبناها الحكومة]. ونظام علاقة الانتماء بين الإقليم الصغير ككل. والمهاجرين الذين ينتمون إليه. وهي العلاقة التي سمحت له بإنعاش صلاته الاقتصادية والاجتماعية- الثقافية مع الأسواق الحضرية الوطنية والدولية [وخصوصا مدن المنشأ التي ينتمي إليها المهاجرون في الشتات].

ويكمن خلف تلك العملية الطويلة التي تمت عمرها إلي 20 عاما. مجموعة من العوامل الرسمية [الإمكانات التي عرضتها البرامج الأوروبية]. والعوامل غير الرسمية [مهاجرو الشتات. والجمعيات الثقافية. والتعاونيات التي ترأسها النساء. وهي حركة انطلقت من نحو 20 عاما. وممارس نشاطها كشبكة. وتطور أسواق العرض والمنافذ التي تجمع بين الخبرة التقليدية والأساليب الفنية المكتسبة من خلال التعاون الدولي]². وقد ساعد هذا الأخير على إقامة صلة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد. ومن ثم أدى في النهاية. دورا للتماسك والتلاحم الإقليمي. ومع ذلك. فإن غياب المرونة والتنسيق بين المستويات الإدارية -وهو نهج لا يزال قطاعيا إلي حد كبير- والعجز عن السيطرة على الديناميكيات التي بدأت تتهامس الآن. يشكل تهديدا لاستمرار العلاقات الوثيقة مع المجتمعات المحلية. والتعاون مع الأطراف الفاعلة الموجودة في الشتات. إن مناخ المبادلات الشخصية للغاية وغير السوقية. التي تقتصر بعودة المهاجرين إلي القرى. تسوّغ في جميع الحالات. التفكير في الاقتصاد المحلي. والإنزلاق إلى ثقافة العميل التي تصبح هي النتيجة.

1. يعتبر الإقليم منطقة محرومة عندما يكون واقعا في منطقة جافة. أو عندما يبعد 5 ساعات عن مدينة يزيد عدد سكانها عن 5 000 نسمة [البنك الدولي 2008].

2. تعاونية صناعة سيجار دومينيكو Domeniko. مجموعة إيفروس Evros لمنجى الأسباراجوس (الهلبيون. أو كسك ألباس كما يعرف في مصر).

وعلى الطرف الآخر للمقياس، يوضح مثال من ألبانيا، كيف أن مشكلة المناطق الجبلية التي لم تحسم بعد، يمكن أن تنشأ في بلد لم يبدأ فيه بعد، التفكير في التنمية الريفية. وتعتبر المناطق الجبلية، التي تشكل 65% من مساحة البلاد، ويعيش ويعمل فيها 35% من السكان- لازالت أقل المناطق نمواً في ألبانيا، رغم مزاياها الكثيرة [موارد طبيعية، قوة عاملة شابة وماهرة الخ]. وإمكانياتها الهائلة لقيام صناعة سياحة مزدهرة. ومُجد أن الأنشطة الاقتصادية في حالة من السكون، ولا نقول القهقري، وثمة اتجاه لازب لهجر تلك المناطق، وخصوصاً من جانب الفئات الأشد فقراً، فضلاً عن جيل الشباب والسكان النشطين.

ولم توجد بعد، استراتيجية بأولويات محددة، من أجل التنمية المستدامة لتلك المناطق ولكن، يجدر التنويه بالتجربة الناجحة لـ "الوكالة الألبانية لتنمية المناطق الجبلية" MADA حينما قامت بتحديد أولويات للاستثمار، وتدعيم المشروعات التي أنشئت في تلك المناطق، وقيامها بإنشاء المنتديات، والتنظيمات المؤسسية للسكان، ناهيك عن النتائج المشجعة لبرامج التعاون الدولي مع "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) IFAD، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والبنك الدولي. ومع كل هذا، تركت تلك الأقاليم خارج نطاق تحقيقات الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية والبيئية، التي أجريت في سياق صياغة سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية، في الأجلين المتوسط والطويل.

ولم تتوصل ألبانيا بعد، إلى إجابات على تلك المسائل الاستراتيجية: ما هي المناطق الجبلية التي نعنيها؟ هل نعني بها الاقتصاد الخاص بالمناطق الجبلية على أساس الخطوط التي وضعتها كثير من الدول الأوروبية؟ وهل هي المناطق الجبلية ذات الإمكانيات السياحية، والتي لديها منازة طبيعية ومناطق محمية؟ أم هي المناطق الزراعية التي توجد بها أشجار الفاكهة، والغابات، والمراعى، والتي تحاول تصحيح آثار المعوقات الطبيعية لديها، باتخاذ سياسات هادفة؟، ويدرك سكان تلك المناطق غياب الاهتمام، والرؤية، بشأن تلك المشاكل في الوثائق الوطنية للتنمية الاستراتيجية. أكثر من هذا، نجد ألبانيا نفسها في خطر مواجهة صعوبات جمة في الاستفادة من أموال الصناديق الأوروبية للمناطق الجبلية التي تعاني من صعوبات، إذا لم تقم براجعة إجراءاتها والمعايير الخاصة بتعريف وتصنيف المناطق الجبلية، وإذا لم تقم صراحة بوضع سياسة وطنية قطاعية من أجل تلك المناطق.

الصناديق الخاصة لمساعدة الدولة

إن التحويلات الضخمة والتدفقات الكبيرة من الأموال الخاصة، مع الاستثمارات المحمومة في البناء، والتجارة، والصناعة، تثير سؤالاً بشأن كيفية استخدام وتوجيه الأموال المحولة من المهاجرين، ومنهم مهاجرو الشتات، إلى صناديق عامة. ويجدر بنا أن نتذكر بأن إجمالي التحويلات المالية من المهاجرين-إلى بلدان جنوب المتوسط- أكبر بكثير من المساعدات الإنمائية العامة، أو الاستثمارات المباشرة في تلك البلدان [سيام، 2008].

ومنذ عام 1992، أقامت تونس صندوقاً للتضامن الوطني يحمل رقم 2626¹، وهو برنامج أنشئ خصيصاً من أجل تنمية المناطق الحبيسة والمناطق الريفية المحرومة، وأطلقوا عليها اسم "مناطق الظل"، وهي ترحب بالمساهمات والتبرعات الخاصة، وتستخدم هذه المساهمات والتبرعات-التي يعززها دعم مالي من الدولة- في تمويل برامج لشق الطرق، وإقامة السدود

1. رقم الحساب الجاري في مكاتب البريد، الذي تم فتحه لتلقى المساعدات والهبات من كافة المصادر: أفراد، وشركات، ومؤسسات.

لتخزين المياه، ومد خطوط الكهرباء، وإقامة المرافق والخدمات المجتمعية، والمراكز الصحية والمدارس ومراكز الشباب، والمكتبات الخ. وفي عام 2004، كانت النتائج باهرة، حيث كان عدد "مناطق الظل" التي بدأ العمل فيها أو تحديثها، يزيد عن 2 000 منطقة، وكان عدد الأسر المستفيدة 240 000 أسرة، تمثل حوالي مليون نسمة، وقد تحررت من الخوف والقلق، وجرى شق طرق تزيد أطوالها على 4 000 كيلو متر، وتم توصيل مياه الشرب من مصادرها الرئيسية إلى حوالي 80 000 أسرة، وتم توصيل الكهرباء من الشبكة العمومية إلى عدد مائل من الأسر، كما تم بناء ما يزيد على 62 000 منزل، ويتوازي مع رفع المستويات المعيشية في الريف، قيام الصندوق بأعمال موازية أخرى، أهمها على وجه التحديد، إنشاء البنك التونسي للتضامن، لمنح القروض الصغيرة بشروط مواتية [فترة سماح، سعر فائدة مخفض، فترات سداد طويلة الخ].

وفي عام 2001، أقيم الصندوق 121 2 لمكافحة البطالة، ومساعدة الباحثين عن فرص عمل، عن طريق تدريبهم تدريباً إضافياً لزيادة فرصهم في التوظيف. ولقد مكنت تلك الإجراءات الداعمة، على فك عزلة مئات من المناطق، كما ساعدت على توفير أحوال معيشية كريمة لآلاف الأشخاص، وكانت تجربة التنمية من خلال التضامن وراء قيام الأمم المتحدة بإنشاء صندوق التضامن الدولي بناء على اقتراح مقدم من تونس.

وفي مصر، أصبحت تنمية الصحراء أولوية مطلقة أثناء العشرين عاماً الماضية، ولما كانت الاستثمارات العامة لا تكفي في هذا الشأن، منحت السياسات الحكومية، القطاع الخاص دوراً مركزياً من أجل الاستثمار في مشروعات التنمية، والبنية الأساسية، وفي الإنتاج، بطبيعة الحال. ولقد أصبحت جاذبية الاقتصاد المصري للقطاع الخاص، من الأمور المعترف بها، بدءاً من تحديث المؤسسات، إلى الارتفاع بمستوى المعايير والسّمات إلى المستويات الدولية.

التحديات الجديدة التي تواجه المناطق الريفية

ما لاشك فيه أن الاتجاهات السكانية تعتبر واحدة من التحديات الرئيسية أمام البلدان المتوسطة، وكان القدر الأكبر من الزيادة السكانية، خلال الثلاثين عاماً الماضية، في المدن، حيث كان معدل الزيادة أعلى في جنوب وشرق المتوسط [3.6% في السنة، وخصوصاً في مصر وتركيا، مقابل 2.5% في بقية البلدان المتوسطة]. ويصحب تلك الظاهرة تركيز سكاني عام في المناطق الساحلية، حيث نجد أن 80% من سكان اليونان، وإيطاليا، وإسرائيل، وتونس، وليبيا، ولبنان، يعيشون على الساحل [الخطة الزرقاء، 2005]. وبحلول عام 2050، سوف يزيد عدد السكان في مناطق جنوب وشرق المتوسط وحدها بمقدار 137 مليون نسمة (الخطة الزرقاء، 2008).

وعلى أية حال، فإنه من الخطأ أن نتجاهل علم الظواهر السكانية (demographics) في الريف، ذلك أن سكان الريف، ولا سيما في بلدان جنوب وشرق المتوسط، والذين يتميزون بغلبة عنصر الشباب والديناميكية، سوف يستمرون في الزيادة، بالأرقام المطلقة حتى عام 2020، على الرغم من النزوح الداخلي، والهجرة إلى الشواطئ الشمالية للمتوسط، هرباً من الريف الذي يعتبر مرادفاً للتخلف، والحالة العكسية، تتعلق بسكان بلدان شمال المتوسط، الذين كانوا يتجهون إلى الانخفاض أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، والذين لا يزالون يعانون من ظاهرتي التفرغ السكاني (depopulation) وكبر السن، إلا أن ظواهر جديدة بدأت تطل علينا الآن، وهي تتعلق بصفة خاصة بانتشار التوسع الحضري، حيث راح سكان المدن ينتقلون الآن إلى الريف.

ليكونوا أقرب إلي بيئة صحية طبيعية. وفي بعض البلدان، ولاسيما أسبانيا واليونان، نجد أن الهجرة سواء كانت أجنبية، أو عودة المهاجرين من الشتات، قد ساعدت على إحياء وتجديد المناطق الريفية لديهما.

ويعمل سكان الريف أساساً في الزراعة في بلدان جنوب وشرق المتوسط، عندما لا يشاركون في التنقلات البندولية نحو التجمعات السكانية. وهناك كثير من سكان الريف ذوي أنشطة متعددة، حيث يجمعون بين وظيفة إدارية، أو عمل تجاري في المدينة، وبين العمل الزراعي، أو أكثر من عمل في حقيقة الأمر. وفي جميع تلك الدول، بلا استثناء، نجد أن عدد العمال الزراعيين يتزايد بشدة، وفي عام 2005، شهدت ألبانيا، والمغرب، ومصر، وتركيا، أعلى نصيب للعمالة الزراعية، وهو يقترب من 30%، 50% على التوالي. ومع ذلك، نجد أن العمالة العائلية تفوق بمراحل العاملة الأجيرية، ونجد أن غالبية العمال ليست لهم صفة رسمية، ولازلنا نجهل الكثير عن نصيب القطاع غير الرسمي من العمالة. وعلى الرغم من سيادة الزراعة وغلبيتها، إلا أنها بدأت تتخلى تدريجياً عن دورها وتفصح الطريق للأنشطة الخدمية والتجارة، وخصوصاً العمالة الأجيرية، لأن إنشاء مشروعات غير زراعية في المناطق الريفية يكاد يكون منعزلاً. على أن تلك الظاهرة تكاد تكون غير معروفة، في بلدان الشمال، بسبب "التحول إلي القطاع الثالث" (tertiarization) "وتصفية سيادة الظاهرة الزراعية" deagrarianization في الريف.

والترفة الأساسية بين البلدان المتوسطة ترجع إلي التباين في التنوع الريفي، والتنوع في المزارع، وتطور أوضاع العمالة الزراعية، ومن الناحية الأخرى، نجد أن الأنشطة المتعددة، وزيادة انتشار المزارع الصغيرة، وكبر السن، والقصور في مهارات السكان الزراعيين، ظواهر منتشرة في كل مكان، بأشكال مختلفة، وبدرجات متفاوتة. والقاسم المشترك بين جميع تلك الدول، أنها تركز اهتماماتها السياسية على مشكلة تفاقم الفوارق الاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية، فضلاً عن مسألة التماسك والتلاحم الإقليمي. صحيح أن درجات إلحاح المشكلة متفاوتة، وينصرف جُل الحديث في بلدان جنوب وشرق المتوسط إلي الفقر الغذائي، والوصول إلي مياه الشرب، والطرق، والفجوة الرقمية، ودرجة تنافسية وجاذبية المناطق في الشمال، على أن الفجوة تتسع في جميع الدول المتوسطة، بين البيئة الريفية والحضرية، في التعليم، ومعرفة القراءة والكتابة، ومستويات الدخل، وجودة الخدمات واستمراريتها، والبنية الأساسية في المناطق الريفية، ولا تقتصر تلك الفجوة على الريف والحضر فحسب، بل إن هنالك فجوة بين الأقاليم ذاتها، وهي تتطلب، لعلاجها، وسائل أكثر ملاءمة، ونجد أن تكافؤ الفرص في البيئة الريفية، في جميع البلدان، هدف لايزال يتعين تحقيقه.

وتشترك بلدان شمال وجنوب وشرق المتوسط، في صعوبات ملحة تتعلق بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولمواجهة تلك الصعوبات، يتعين حل المشكلات التي ناقشناها هنا، وإذا كان معظم الحديث يدور حول مبادئ المشاركة واللامركزية في مشروعات التنمية، والترويج لتلك المبادئ، فإن الأعمال الخاصة بالمناطق الريفية لا تزال موجهة في الغالب إلي تنمية الزراعة وحدها، وليس إلي المهام الاجتماعية المثمرة للمناطق الريفية، ومن الصعوبة بمكان، معرفة حجم مبالغ التمويل الموجه خصيصاً للتنمية الريفية، وتصنيف تلك المبالغ تصنيفاً مستقلاً كلاً على حدة، ولكن الموارد المخصصة إجمالاً أقل كثيراً من أن تفي بالاحتياجات التي تعرفنا عليها.

المراجع

- Aboulata, M. F. (2007). Policy reform, population and demography. In Rural development policy in Egypt towards 2025. Alterra-rapport, 2007
- World Bank, World Development Report: Agriculture for Development, Washington (D. C.), World Bank, 2008
- World Bank, 2006. Tunisia - Agricultural Policy Review
- Benbekhti O., Saifi A., Benziane B. 2006. Algérie: De la réforme agraire au développement rural, l'évolution des interventions en milieu rural. International Conference on Agrarian Reform and Rural Development (CIRAD). Porto Alegre. Brazil 7 to 10 March 2006. 16p
- Berque (A.), "Les rurbains contre la nature", Le Monde diplomatique, 647, 2008
- Bessaoud O. 2006. La stratégie de développement rural en Algérie. In Options Méditerranéens. Sér. A, n° 71. Pp 79-89
- Cannarella (C.) and Piccioni (V.), "Barriers to Innovation in Rural Enterprises: The Strategy of "Doing Nothing"", New Medit, 4, 2007, p. 54-61
- Ciheim, Mediterra. The future of agriculture and food in Mediterranean countries, Presses de Sciences Po, 2008
- CNES-UNDP, 2006. National Human Development Report, Algeria 2006
- Croppenstedt, A. (2006) Household income structure and determinants in rural Egypt. ESA working paper n° 06-02. Agriculture and economic development analysis division. FAO, January 2006
- Crozier (M.), La Société bloquée, Paris, Seuil, 1970
- Datt, G., Jolliffe, D., Sharma, M. (1997). A profile of poverty in Egypt. www.lfpri.org., 1997
- Ellaithy, H. (2007). Employment, income and marketing. In Rural development policy in Egypt towards 2025. In Alterra-rapport, 2007
- High Commission for Planning, Agricultural Development Council (Morocco), Agriculture 2030: quels avensirs pour le Maroc?, 2008
- Hervieu (B.), Les Orphelins de l'exode rural. Essai sur l'agriculture et les campagnes du XXe siècle, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2008
- INRA, Prospective les nouvelles ruralités en France à l'horizon 2030, report of the

working group Nouvelles Ruralités, 2008

KHGM., 2004. www.khgm.gov.tr/2004

MADR. 2006. La politique du renouveau rural. Algérie

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Trends in Sustainable Development: Agriculture, Rural Development, Land, Desertification and Drought, New York (N. Y.), United Nations, 2008

National Office of Statistics of Algeria. 2006. Principal indicators. ONS

Ould Aoudia (J.), Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, Paris, Karthala- AFD, 2008

Plan Bleu, Les Perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée, Sophia Antipolis, Plan Bleu, 2005, 428 p

Plan Bleu, Les Perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée, 2008, 26 p. (www.planbleu.org)

Portnoff (A. Y.), "Oser l'innovation", Futuribles, 344, 2008

RGPH, 1998. General Population and Housing Survey. Algeria. CD

SPO., (State Planning Organisation). 2005. Millennium Development Goals Turkey-2005, Ankara

World Bank (2005). Egypt Human Development Report, 2005

National studies

Abdelhakim (T.), National Study - Egypt, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ahouate (L.), National Study - Morocco, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ceña (F.) and Gallardo (R.), National Study - Spain, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Civici (A.), National Study - Albania, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Elci (A.), National Study - Turkey, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Goussios (D.) (coord.), National Study - Greece, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Hassainya (J.), National Study - Tunisia, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Le Goff (A.) and Seiler (A.), National Study - France, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Mantino (F.), National Study - Italy, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Moulai (A.), National Study - Algeria, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

الفصل 7

إدارة الأراضي الجماعية وأراضي المراعي

ألان بورروز (سيام، معهد الزراعة المتوسطة، مونتيليه).
عبد الله بن سعد (معهد البحوث الزراعية، مدينين، تونس).
جيان شيشه (معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المغرب)
رونالد جوبير (المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جامعة جينيف (IHEID))

في بلدان جنوب وشرق المتوسط، نجد أشكالاً قانونية متعددة للملكية الأرضية. منها: الأراضي العامة، والأراضي المشاع، والأراضي الجماعية القبلية أو أراضي "الدوار" (douar)، والأراضي المملوكة للدولة، وأراضي الأوقاف، والأرض الموات، وغيرها من الأشكال القانونية للملكية الأرضية التي لا تزال تخدم اقتصاديات كثير من المجتمعات الريفية المحلية، ولاسيما في المناطق الأشد وعورة وصعوبة. حيث تكون حرفة الرعي هي النشاط الرئيسي، والمشاكل في تلك المناطق كثيرة ومتباينة وتستحق اهتماماً شديداً؛ وهي مشاكل ذات طبيعة اقتصادية، مثل تزويد المدن باللحوم، ووضع نظام لتزويد المدن الكبرى باحتياجاتها، والتحويلات المالية من المهاجرين إلى ذويهم، وهي تلعب دوراً أساسياً في اقتصاديات تلك المناطق، وإدارة الاحتياجات. كما أن تلك المشاكل لها طبيعة اجتماعية أيضاً، فمثلاً الصراعات بين مربي الحيوانات لا بد من وضعها تحت السيطرة، ومكافحة الفقر بات عملاً مطلوباً، ويسود الفقر بين صغار الفلاحين، ثم إن تلك المشاكل ذات طبيعة سياسية كذلك، في تلك المناطق الصعبة، وهي في الغالب مناطق حدودية تحتاج إلى حماية، ولا بد من كبح الهجرة الداخلية، وأخيراً، نجد أن تلك المشاكل ذات طبيعة إيكولوجية، لأن هناك إجراءات مطلوبة لمكافحة عوامل التعرية، والرعي الجائر، وفقدان التنوع الحيوي.

والأراضي التي تستخدم على المشاع، بما فيها الأراضي الجماعية بالمعنى الدقيق للكلمة، هي بطبيعة الحال عنصر واحد فقط من عناصر المشكلة الرعوية، ولكنها تنصرف إلى مناطق واسعة وفئات سكانية كثيرة مختلفة، تشارك في الاقتصاديات المحلية، وفي بلدان المغرب العربي، يقدر عدد السكان الذين يعيشون في مناطق صعبة ما بين 12-15 مليون نسمة، مثل مناطق الاستبس، والمناطق الجبلية، والمناطق القاحلة، حيث تسود النظم الزراعية-الرعوية باستخدام المراعي الجماعية، وفي سوريا تغطي البادية [الاستبس السورية] -التي تشتمل على مناطق يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 ملم في السنة-55% من مساحة البلاد، وتتراوح تقديرات السكان فيها ما بين 0.9-1.5 مليون نسمة [انظر خريطة 1].

ويرجع هذا التباين الواسع إلى أن هؤلاء السكان يتألفون أساساً من عائلات من البدو شبه الرحل الذين لديهم قاعدة ثابتة واحدة، أو عدة قواعد، في بعض الأحيان، تقع خارج البادية، وعلى هذا يمكن التعرف على المكان الأساسي للإقامة بالنسبة لكثير من العائلات، إما داخل البادية أو خارج البادية.

وليس هناك أرقام دقيقة مؤكدة للسكان، وكذلك الحال بشأن المناطق، لأن الأرقام الإحصائية

بشأن المراعى التي تستخدم استخداماً "مشاعاً" ملتبسة للغاية: فهناك الأراضي المملوكة للدولة، وأراضي الغابات، وأراضي المراعى المشاع التي تتخللها الأشجار بدرجات متفاوتة والأراضي الزراعية المراحة fallow، أو المراحة منذ مدة طويلة. وفي حالة المغرب، سجل تعداد 1996 مساحة الأراضي الجماعية التي بلغت 11.8 مليون هكتار، ولكن هذا الرقم يشتمل فقط على الأراضي المعينة الحدود، وقليل منها مسجل، ويتعين خصم ما يناهز 1 مليون هكتار من الأراضي المنزعة رسمياً [والحقيقة الفعلية المرجحة، ضعف هذه المساحة]. وكذلك الأراضي التي تتخللها الأشجار، أو مناطق الاستبس، التي تم ضمها - بمقتضى القانون- إلى الأصول الثابتة المملوكة للدولة [غابات، أراضي أعشاب الحلفا (esparto) الخ أى حوالي 6-7 مليون هكتار] يستخدمها الرعاة على المشاع، بالإضافة إلى المناطق القاحلة والصحراوية والتي تبلغ مساحتها 30 مليون هكتار، مثل الصحراء الموجودة في جنوب غرب البلاد، والتي لم يشملها بَعْدُ قانون الأراضي. ويبدو أن السلطات لم تزمع بعد على اتخاذ موقف فيما يتعلق بتحديد أوضاع تلك المناطق التي لا تزال جزءاً "مستوعباً في الأراضي الجماعية" على أساس الطريقة التي تستخدم بها.

خريطة 1 تحديد موقع البادية.



وفي الجزائر، يوجد 39 مليون هكتار من الأراضي الرعوية المملوكة للدولة [النظام القبلي السابق]. مع استبعاد الأراضي الصحراوية، ولكن لا توجد بيانات دقيقة حتى الآن، بشأن النسبة التي تخضع للزراعة، والنسبة التي تستخدم في الرعي. أما في تونس، فهناك 1.4 مليون هكتار تم تقسيمها مؤخراً [ومعظم تلك الأراضي يخضع للزراعة]. وهناك 20 000 هكتار أخرى لا تزال قيد وضعها، ويتبقى فقط 1.4 مليون هكتار من المراعى المشاع، سواء كانت في شكل حياة جماعية [400 000 هكتار] أو في شكل غابات.

المراعى الجماعية في التاريخ الزراعي

على الرغم من اختلاف تاريخ المغرب العربي عن تاريخ المشرق اختلافاً بينياً، إلا أنه يمكن أن

يقال بصفة عامة، أن الأراضي الجماعية في مناطق الاستبس، وفي المناطق الجبلية [بما في ذلك مناطق الغابات]، كانت تُزرع على نطاق واسع في منتصف القرن التاسع عشر، بمعرفة مجتمعات الفلاحين الرَّحَّل nomadic [أو ما يعرف بالعرب الرحالة في المغرب، أو البدو في المشرق]، الذين كانوا يعيشون في جماعات من الخيام، والذين كانوا يتنقلون في الإقليم ومعهم قطعان الإبل والأغنام والماعز. ولقد كانت تلك المناطق الرعوية -التي كانت حدودها مائعة إلى حد كبير- مقسمة إلى مناطق نفوذ، أو أقاليم ذات جماعات سكانية صغيرة تقع في جوار المناطق المحدودة من الأراضي الزراعية¹. ونقاط جميع المياه المستخدمة في الصيف، وكان البدو ينتظمون في جماعات مسلحة كبيرة، وكانت تنقلاتها الواسعة تدور حول ثلاثة أمور: الدفاع عن حمى القبيلة ومراقبة حدود أراضيها -والسعي وراء الأراضي الرعوية التي يمكن زراعة أجزاء منها حسب الأحوال المناخية- والوصول إلى الأسواق، لأنه ليس في استطاعة هؤلاء البدو الرحل الاكتفاء ذاتياً لذا يقومون بالتبادل التجاري ومقايضة السلع [الأغنام والماعز مقابل الحبوب، والتمور، والخنة الخ] ويستخدمون قوافل ضخمة من الجمال في نقل السلع [أو البغال في المناطق الجبلية] والتي تصحبهم في كل مكان.

وحيثما أصبحت بلدان المغرب العربي جزءاً من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية²، أخذ استعمار مناطق الاستبس والمناطق الجبلية شكل الإشراف وليس شكل الاحتلال، كما كان الحال في السهول، ولم ينطو ذلك على نهب واسع للأراضي، بل ولم يوقف أساليب الإنتاج الرعوي، ولكن التغييرات التي حدثت -سواء كانت مَحْبذة أو غير ذلك- كانت بعيدة المدى رغم كل شيء: ذلك أن الوجود غير المستقر لتلك المجموعات السكانية تم إضعافه من خلال الإجراءات الوقائية من أجل صحة الحيوان والإنسان، ومن خلال العمل على انفتاح تلك المجتمعات الرعوية المنغلقة، على الاقتصاد الوطني؛ وعلاوة على ذلك، طوَّب الحامون في الجزائر وتونس والمغرب بـ "وضع تفسير للنظام الأهلي لحيازة الأراضي، بما يسمح للسلطات الاستعمارية بالاستيلاء على الأراضي، وبما يُبقي - في نفس الوقت - على الحد الأدنى من المساحات الزراعية اللازمة لحياة المجتمعات الريفية المحلية". وكانت الاستراتيجيات التي اتُّخذت تختلف بعض الشيء من دولة إلى أخرى.

وكانت الجزائر-البلد الأولى التي خضعت لسيطرة الامبراطورية العثمانية، ثم جرى احتلالها من جانب فرنسا، وكانت المناطق الرعوية فيها -وهي عبارة عن ملكية جماعية للقبائل- مجالاً حقيقياً للتجريب القانوني. ففي الأيام الأولى للاستعمار، كان هنالك من يدافع عن القانون الإسلامي للأراضي في دولة مركزية، وكانت الدولة قبل عهد الاستعمار -ثم في العهد الاستعماري التالي- تمتلك أراضي البلاد، وكانت حيازة الأراضي مجرد تنازل منوح للقبائل من جانب صاحب السيادة؛ وعلى هذا يمكن ببساطة الاستفادة من ذلك الوضع -حيث إن تلك الأراضي بمثابة أراضي احتياطية غير مزروعة- من أجل إنشاء ملكية رسمية للسلطات الاستعمارية، بينما رأى آخرون -أيدتهم السلطات الاستعمارية- على العكس من ذلك -أن الأراضي وخصوصاً الأراضي الجماعية القبلية، كانت مملوكة في ظل القانون الخاص [أراضي الخراج]، ومن ثم كان يمكن طرحها في السوق دون أية معوقات قانونية، وقد تم الاعراب عن ذلك

1. كانت المساحات القليلة من الأراضي الزراعية في المناطق المنخفضة، أو أراضي الفيضان، مفتوحة أمام الجميع للاستغلال الفردي، وهي المناطق التي تم تنظيمها بطرق مختلفة [سحب قطع من الأراضي كل سنة من أجل توزيعها، وهكذا].

2. تم احتلال الجزائر عام 1845، وأصبحت تونس خاضعة للحماية عام 1881 ثم تلتها المغرب التي لم يتم احتلالها كاملاً حتى عام 1937 رغم وجود قوة الاحتلال بها منذ عام 1906.

بشكل محدد في القوانين الرئيسية الصادرة إبان الفترة الاستعمارية. ولقد ميز القانون الصادر عن مجلس الشيوخ في عام 1863، بالنسبة لأراضي كل فئة من الفئات بين ملكية "البيلك" beylik [هي الأراضي التابعة للدولة] وأراضي "الملك" melks [المملوكة للأفراد]. والأراضي المشاع، والملكية الجماعية، والفئتان الأخيرتان عبارة عن ملكية مجموعات. وهذا القانون الذي صار معمولاً به مع نهاية القرن التاسع عشر- نص على ضرورة تحديد أراضي القبائل و"الدوار" (douar)، وأنه لا بد من السماح بالملكية الخاصة. ولما كان من المعروف في ذلك الوقت صعوبة احتلال مناطق الاستبس، كانت الإجراءات الوحيدة التي يجرى تنفيذها لتحديد تلك المناطق، تخص أراضي القبائل.

ومن الناحية الأخرى، صدر قانون عام 1873، ثم في عام 1887، بقصد تيسير نفاذ السلطات الاستعمارية إلى الأراضي الجماعية. عن طريق العودة إلى فكرة الأراضي القبلة arch land من حيث سماح الدولة باستئجارها. أما التغييرات المتعلقة بأراضي الغابات فكانت أكثر راديكالية بالنسبة لمختلف الفئات السكانية، وكانت الغابات قبل عهد الاستعمار، "والأراضي الموات" أي "الأراضي التي لا تنتج شيئاً، ولا تخص أحداً" كانت من أملاك البيلك beylik (أي السلطة المركزية)، وكان مسموحاً للسكان المجاورين باستغلالها [في أغراض الرعي، وقطع الأخشاب، والصيد، وزراعة مساحات منها بعد إزالة الأشجار أو الحشائش]. وقد تولت الدولة الفرنسية زمام السلطات العامة من "البيلك"، واستولت على أراضي الغابات، وصار محظوراً إدخال الحيوانات في الغابات المطروحة لإعادة البيع، وكذلك الحيوانات التي يرعاها شخص لحساب آخر. وعلاوة على ذلك، حظر القانون الصادر في 18 يولييه 1874، نشاط الرعي لمدة ست سنوات، بعد أي حريق يندلع في الغابة.

وبعد الاستقلال [في عام 1962] هياً تأميم الأراضي القديمة [في عام 1972] السبيل إلى ضم أراضي الاستبس تحت مظلة القانون الجديد للمناطق الرعوية، الصادر عام 1975، ووضعها تحت الإدارة البلدية؛ وكان من نتيجة ذلك أن استعُدت السلطات كبار الفلاحين وصغارهم، وأثبت القانون فشلاً ذريعاً، وبه انتهت عملية التوافق بين الأطراف، ثم صدر قانون في عام 1983 سمح بالملكية الفردية لتلك المناطق شريطة تنمية الأراضي -التي خصصتها الدولة- زراعياً [السماح بملكية الأراضي الزراعية]. وهنا أخفق القانون مرة أخرى. وفي عام 1990 حاول قانون تخطيط الأراضي أن يقدم تعريفاً أكثر فاعلية لمناطق الاستبس [الأراضي التي يقل معدل هطول الأمطار بها عن 300 مم] وهي الأراضي التي يقال إنها لا تصلح إلا لأغراض رعوية، مع ادماجها ضمن الأراضي المملوكة للدولة، من ثم وضع القانون أساساً لسياسة جديدة من أجل تنمية الأراضي عن طريق التأجير [بوسعود، 2002]، وكان المشرّع يعرف جيداً أن هناك محاصيل تزرع في بعض أراضي المراعي، ومن ثم سعى إلى إصدار قانون جديد [لم يظهر إلى حيز الوجود بعد] يحدد وسائل وسبل منح حقوق لانتفاع الدائم واستغلال أراضي المحاصيل. وفي واقع الأمر كانت حيازة الأراضي في مناطق الاستبس مفتوحة دائماً أمام الحائزين، وكان أصحاب قطعان الماشية، التزاماً منهم بالعادات والأعراف، يحترمون المساحات التي تخضع للزراعة.

وفي تونس، عمدت سلطات الاستعمار في البداية إلى استغلال أراضي "الملك" (melk) في شمال البلاد، وعلى امتداد الساحل عندما كانت تبحث عن أرض لتوزيعها على المستعمرين. ولكي تتعامل مع الطلب المتزايد على الأراضي لجأت فيما بعد إلى البحث عن الشرعية في الشريعة الإسلامية. من أجل الاستيلاء على أجزاء من الأراضي الزراعية التي كانت تستغلها

القبائل. وصدر مرسوم السلطة المركزية عام 1896، أعلنت فيه أن "أراضي الموات" deadlands تخص الدولة، ومن ثم أنكرت على القبائل حقها في الملكية، وهو الحق المستمد في جميع الدول الإسلامية من شغل الأرض والإرث العائلي. وأقر المرسوم ذاته بوجود 3 مليون هكتار من الأراضي الجماعية في وسط وجنوب البلاد، وطالب الإدارة بسرعة وضع حدود لتلك الأراضي دون إبطاء، وقد تم ذلك فيما بين عامي 1905-1912. وعلى هذا تم إحياء بعض الأراضي التي أصبحت مملوكة للدولة، ثم جرى توزيعها على المستعمرين. وكان من المقرر أن تطبق هذه الحالة على المغرب في وقت لاحق، ولكن كانت هناك مناقشات حامية بين المحامين التابعين لسلطة الاستعمار الذين أوبرى بعضهم مثل دوما Dumas للدفاع عن "الحق الموروث للقبائل بالانتفاع بالأرض والملكية الجماعية لها، وكاد هذا أن يكون الموقف الوحيد ضد جميع المحامين". وأضفى المرسوم الصادر في عام 1935 الصفة الرسمية على وضع الأراضي التي تنتفع بها القبائل. كما نص على منح الشخصية الاعتبارية للقبيلة عن طريق إنشاء مجلس إدارة يحل محل جلس الاعيان التقليدي "مياد" (myad). وباتخاذ ذلك الاجراء، جعلت السلطات الاستعمارية هذا الشكل أكثر ديمقراطية. حيث استبدل بنظام تعيين اعضاء المجلس من الاعيان. نظام انتخاب الأعضاء عن طريق رؤساء العائلات. وقد تقدم الاعيان -الذين استشعروا الفلق إزاء سيطرة الإدارة. وإزاء مخاطر سلب الأراضي- بطلب تقسيم مناطق الفيضان "فلتة" felta اعتباراً من عام 1905 على اساس المساواة المطلقة. وبحلول عام 1935 قويت شهية الناس للأراضي، وتم تخصيصها طبقاً لقاعدة "إحياء الأرض" أو "إحياء الموات" vivification التي تعنى في الشريعة الإسلامية المصادقة على عملة اعداد الأرض للزراعة ومن ثم مكافأة الجهود المبذولة في هذه الشأن. وإن كانت تؤدي إلى ظهور فوارق كبيرة، ولقد تفاقمت هذه العملية من جراء تقسيم الأراضي، التي تمت على اساس التكاليف القانونية التي حملها رب كل عائلة، نتيجة للدعاوى القانونية العديدة المتبادلة بين المجتمعات المتجاورة بخصوص حدود الأراضي.....

وقبل استقلال تونس بفترة قصيرة "1956"، كان هناك 3 مليون هكتار من الأراضي الجماعية، أي ما يناهز ثلث الأراضي الزراعية بالبلاد: 1 550 000 هكتار للاستغلال الزراعي -1 450 000 هكتار أراضي مراعى. ولقد أدت التقسيمات المتتالية للأراضي من أجل زراعة المحاصيل، كما أدت الضغوط السكانية، والاهتمام الدائم للإدارة بـ "توطين البدو"، إلى تمهيد الطريق لعمليات التقسيم الكبرى للأراضي إلى شرائح. واستمرت العملية على هذه النحو، وهي العملية التي بدأت على نطاق واسع في الفترة من 1972-1974 ولا تزال متواصلة إلى اليوم [انظر ادناه].

وفي المغرب، كان القانون الذي صدر في ظل الاستعمار -الذي بدأت تجربته في الجزائر، وبلغ أوجهه بالفعل في تونس- قد اختار نظاماً جمعياً ميز بين الأراضي المملوكة للدولة وأراضي "الملك melk، والملكية الخاصة المسجلة، وأراضي الحبوس habous، والأراضي الجماعية، وبالنسبة إلى الحالة الأخيرة هذه، نص قانون الظهير الشهير الصادر في 1919 على: "أن حق القبائل في ملكية أراضي المحاصيل والمراعى التي تنتفع بها جماعياً لا يمكن أن يمارس إلا تحت إشراف الدولة". وعلى هذا أصبحت المجتمعات المحلية مَحَوَلة تماماً بإدارة أراضيها إدارة داخلية، وقد أفضت عمليات وضع الحدود الخارجية للأراضي [تحديد الحدود وحقوق الانتفاع] إلى وضع أساس عملية الانتفاع بالأراضي، واستقرار القبائل بشكل قاطع في أراضيها، وإضفاء الصفة الرسمية على الوضع الجماعي لتلك الأراضي كما ينص عليه القانون المعمول به حالياً، وكانت نوايا السلطات الاستعمارية طيبة إذا جاز القول: فعلى الرغم من أنها كانت تستهدف صراحة حماية الأراضي

الجماعية من أطماع المستوطنين المستعمرين. إلا أنها وضعت المجتمعات المحلية تحت رقابة سياسية صارمة. ولقد كان لوي ميليو Louis Milliot -المحامي الشهير من مدرسة الجزائر، الذي تشاورت معه الدولة الحمية في عام 1921- صريحاً في تبرير هذا الاختيار: "فلنقف جميعاً وقفة رجل واحد أمام اقتلاع السكان من موطنهم وإغراق المدن بالبروليتاريا الذين يصبحون عرضة للوقوع في براثن مثيري الشغب. وإن أى إجراء في غير أوانه أو سابق لأوانه مثل توزيع أعداد كبيرة من قطع اراضي صغار الحائزين على المستوطنين. من شأنه إقناع تلك البروليتاريا بأنها ستصبح ضحية عمليات السلب المتعاقبة. مما قد يسفر عن اندلاع قلاقل رهيبة".

وعلى الرغم من عمليات الحماية النسبية، فإن عمليات توزيع الاراضي قد اوقفت تماماً التنقلات الرعوية، ودفعت مجموعات سكانية بأسرها إلى مناطق هامشية، أو اجتذابهم إلى أنشطة جديدة مدرة للدخل في مزارع المستعمرين، أو في المناجم أو حظائر تربية الماشية، أو الهجرة. والأخطر من ذلك اسبغ صفة ملكية الدولة على "أية اراض ذات غطاء شجري طبيعي المنشأ" حيث كان ذلك في نظر الفئات السكانية "ومعظمهم من البربر" يعتبر تعدياً على حقوق هذه الفئات من السكان. وكان هذا المفهوم لملكية الدولة -الذي كان يطبق على مناطق الغابات حيث كانت العادات والأعراف القائمة في هذا الشأن بمثابة حقوق ثابتة- مصدر صراع دائم منذ ذلك الحين، ويتفاوت في الحدة من بلد إلى آخر.

وعلى الرغم من أن تركيا ليست جزءاً من المشرق، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في هذا الفصل من تاريخ الاراضي، حيث يعود القانون التركي الذي يحكم الاراضي الجماعية والأراضي المشاع إلى اوج ازدهار الامبراطورية العثمانية، حيث ظهرت سجلات التعدادات العامة في ظل حكم سليمان القانوني "1520-1566" وذلك من أجل تقرير حقوق ملكية الارض. واستكملت تلك السجلات فيما بعد بصور عدد كبير من الفرمانات "المراسيم التي يصدرها السلطان كتابة". وبعد ذلك تم إدراجها ضمن قانون الأراضي الصادر في عام 1858، وهو القانون الذي ترك بصمته على كافة أراضي الامبراطورية من البلقان حتى الجزائر. وكان القانون يميز بين 5 أنواع رئيسية من الاراضي: اراضي ملكية خاصة "ملاك" -اراضي ميري، وهي زراعية أساساً حيث تقوم الدولة بمنح صفة الايجار، وهذه الاراضي تحولت بالتدرج إلى ملكية خاصة -وأراضي تتبع المؤسسات الدينية "أوقاف" - وأراضي يكون من حق احدى القرى أو عدة قرى مجتمعة أن تنتفع بها، ولا يمكن مصادرتها أو الاستيلاء عليها وتسمى "متروكة" -وأخيراً اراضي "موات" أو اراضي غير مزروعة وإنما تترك للرعى وهي التي يمكن أن تخضع لعملية الإحياء وفقاً للشريعة الاسلامية اذا اعطيت لأحد من الناس لتنميتها واستزراعها. والفئتان الأخيرتان: المتروكة، والموات كانتا لانتفاع العام. وفي عام 1923 أعلن اتاتورك الجمهورية وقام بتحديث قانون الامبراطورية، واقتباس نصوص من قوانين الدول الغربية، ولكن الصكوك المتعلقة بالأراضي المخصصة للمراعي الجماعية كانت ضحية الغموض، حتى أن الصكوك السابقة عليها ظلت هي الحجة والمرجع، ولذلك، ظلت أحكام قانون الاراضي والقانون العثماني العرفي، هو الذي يتم تطبيقه حتى اليوم، في الاحكام القضائية، ولكن مجموعة القواعد القانونية السابقة لا تغطي بشكل كافٍ احتياجات النظام الرعوى في تركيا في الوقت الحاضر.

وفي سوريا، لم يحدد القانون العثماني أو القانون المدني السوري، أيه فئات لتعيين "الأراضي القبلية" (الديرة)، وترادف مناطق الاستبس غير المستزرعة "الأرض الموات"، وهي أرض مفتوحة أمام أي إنسان. وفي بداية القرن العشرين، تم تقسيم "عالم الاستبس إلى ثلاث فئات قبلية رئيسية،

هي : قبائل تربية الإبل -وقبائل تربية الأغنام- والقبائل شبه الرّحل. وكان الاقتصاد البدوي يقوم على تربية الحيوانات، أو على عمليات السلب والنهب ورسوم¹ "المرور الآمن" أو غير ذلك من الرسوم في حالة قبائل تربية الإبل. وكان الانتفاع بتلك الأراضي -ذات الحدود المائعة- يرتبط بينابيع المياه، أو الآبار، أو صهاريج المياه، التي يتوقف الوصول إليها على الانتماء القبلي. وكانت إدارة الانتداب تدرك جيداً الأهمية الاستراتيجية لتلك الآبار وصهاريج المياه التي كانت تشكل مدارات أرخال القبائل، وقد تم وضع قائمة بها. وخريطة لها مع مناطق أرخال القبائل بمعرفة السلطات العسكرية الفرنسية في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي [ميترال، 2006].

وفي حدود عقد الأربعينيات من القرن الماضي، أصبحت حرفة الرعي لدى البدو الرحل محكوماً عليها بالانتهاء كأسلوب حياة. عندما تم وضع حد لغارات القبائل، ورسوم "المرور الآمن"، فضلاً عن اضمحلال تجارة القوافل، واستنزاف رصيد تلك القبائل من الإبل بشكل خطير. وكان التوسع في زراعة المحاصيل في أراضي الاستبس يمثل بداية تغييرات ملحوظة [الشطبي 1986]. وعلى الرغم من أن الحدود المائعة للأراضي القبلية كانت متوافقة مع الانتفاع بمناطق الرعي، إلا أنها أصبحت مصدراً للصراعات عند القيام بزراعة أراضي المراعي. وقد تواصلت المفاوضات بشأن وضع حدود للأراضي طوال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. حيث أسفرت عن إبرام اتفاقيات بشأن تلك الأراضي. وكان للقبائل هدفان أساسيان، هما: تعيين المنطقة التي يستطيع أفراد القبيلة التقدم بطلب بشأنها من أجل استزراعها، وضمان نفاذهم إلى أراضي المراعي [Rae, 2006]. وشكلت تلك الاتفاقيات اعترافاً بالعادات والأعراف القبلية. وكان من شأن مبدأ إحياء الموات vivification -الذي يُمنح للقبيلة، للترخيص لها بزراعة الأرض-، منح القبيلة حق الملكية حتى موسم الحصاد، وبعد الانتهاء من حصاد المحصول يعود الحقل إلى حالة الأراضي المفتوحة.

وتميزت تلك السنوات بالنمو السريع في المساحات المستزرعة في البادية، وبشكل أكثر تحديداً في السهول الموجودة في شرق البلاد. حيث تم استزراع ما يناهز 1 مليون هكتار في بحر 10 سنوات تقريباً. ولقد ساهم هذا التوسع -بالإضافة إلى التوسع في زراعة القطن في المناطق المروية- إلى النمو السريع في الزراعة في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وقاد عملية النمو هذه. مقاولون زراعيون معظمهم من حلب. وقد استثمروا في شراء جرارات زراعية وآلات حصاد، وقام هؤلاء المقاولون بزراعة الأراضي بالتعاون مع رؤساء القبائل البدوية، وقدموا البذور، وقاموا بكافة الأشغال المطلوبة، وحصلوا على النسبة المستحقة لهم وهي 80% من المحصول، وتركوا الباقي وهو 20% لرؤساء القبائل، الذين كان لهم أيضاً حق الحصول على التبن ومخلفات المحاصيل لاستخدامها في تغذية حيواناتهم. وكان كل مشروع من المشاريع الزراعية يقوم بفلاحة آلاف الهكتارات منفرداً، وانتشرت زراعة المحاصيل على حساب أفضل المراعي.

وبعد استقلال سوريا (1946)، أصبحت السياسة السورية بشأن مناطق الاستبس والرعاة البدو الرحل، محل تساؤل، حيث دعا برنامج حزب البعث لعام 1947 صراحةً إلى اتخاذ إجراءات لتوطين البدو، وقد جرى إدراج المشروع في دستورَي 1950، 1953، وعلاوة على ذلك، نص مشروع الإصلاح الزراعي لعام 1951 على مصادرة الضياع الكبيرة التي أنشأها البدو في عهد الانتداب. ولقد واجه ذلك المشروع معارضة من جانب ملاك الأراضي ورؤساء القبائل الممثلين في البرلمان.

ولم يتم تنفيذ المشروع بتاتا. كما ظل برنامج توطين البدو حبيس الأدرج.

وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة، التي ضمت سوريا ومصر، في عام 1958، بمثابة نقطة تحول حاسمة، فبالإضافة إلى تطبيق الإصلاح الزراعي، أُلغيت الأوضاع القانونية الخاصة التي كانت تتمتع بها قبائل البدو. وألغى مفهوم القبيلة في ذاته من الخطاب السياسي الرسمي. ومع ذلك، وعلى خلاف ما كان متوقعا من حزب البعث، لم يطرح أى برنامج لتوطين البدو. وكان التوسع في الزراعة في مناطق الاستبس، وتطوير الري، والتوسع في استخدام طلمبات رفع المياه، والوفرة في إنتاج القطن، تشهد جميعا على انتعاش الاقتصاد البدوي، وهو اقتصاد انتهازى بطبيعته، وذو فاعلية شديدة.

وفي بدايات فترة الاستقلال¹، كانت المجتمعات الرعوية التقليدية في بلدان المغرب والمشرق، جتاز بالفعل مرحلة تحول، نتيجة للانفجار السكاني، وتضاعف سكان مناطق الاستبس أربع مرات في أقل من مائة سنة². وكانت عملية توطين البدو -التي بدأت في مرحلة مبكرة للغاية- تسير بخطى حثيثة، وقد أسفر الأمن الذي توفر أخيرا للمجتمعات البدوية، عن انقسام المجموعات الدفاعية إلى وحدات صغيرة أكثر ميلا إلى السلم، وتقلص نطاق حركات البدو وانتقالاتهم، وتم فتح أسواق في وسط مناطق الاستبس أو على أطرافها، واتجهت الفئات الأشد حرمانا إلى مغادرة الاستبس سعياً وراء العمل في أماكن أخرى. وعلى هذا، فقد تركت الإدارة الاستعمارية، والحميات Protectorates، والانتدابات mandates أثرا عميقا على المناطق الرعوية.

التراث التاريخي

وتكاد التحولات الكبرى التي تحدثنا عنها أعلاه، أن تكون معاصرة لبعضها، وبالمقارنة بالبلدان المتوسطة الأخرى، ولاسيما البلدان المطلة على السواحل الشمالية، نجد أن حرفة الرعي في بلدان الجنوب تتسم بعدة جوانب أساسية ترجع إلى ذلك التاريخ:

- < وجود أراضى شاسعة يتم الانتفاع بها جماعيا، فالأراضي العامة [مثل الأراضي الجماعية للقبائل أو أراضي "الدوار"، والأرض الموات، الخ] لا زالت تستخدم في تدعيم اقتصاديات المجتمعات المحلية في الأقاليم الصعبة، وتلعب دورا هاما حيث تحفظ لصغار المزارعين- الحق في الأراضي الجماعية، وهو حق الفئة التي لا تملك شيئا، وهذا الاحتياطي من الأراضي يسيل له اللعاب، ولا يزال يتعرض لمخاطر عالية، كما كان عليه الحال في الماضي.
- < ارتحال الحيوان والإنسان، إن الخيام، والأكواخ، والأخبية (جمع خباء) yurts- التي تستخدمها قبائل اليورك، وهي الأدوات الأساسية للرعاة الرحالة- لا زالت باقية حتى الآن في كثير من الأقاليم [في وسط وشرق جبال أطلس العليا، وفي إقليم زَمور- زاير، وفي منطقة الاستبس بشرق المغرب، وفي مناطق الاستبس العليا والمناطق الصحراوية في الجزائر، وفي الأقاليم القاحلة مثل الأوار والضحار في تونس، وفي مناطق الاستبس

1. المغرب وتونس عام 1956، والجزائر عام 1962، وسوريا عام 1946.

2. في الفترة من أواخر القرن 19 إلى عام 2000، زاد عدد السكان في تونس، والجزائر، والمغرب من 1.8 مليون إلى 10 مليون، ومن 5 مليون إلى 30 مليون، ومن 4.5 مليون إلى 28 مليون لكل منها على التوالي.

في كل من سوريا والأردن، وفي جبال طوروس في تركيا]. ولا تزال عمليات ارحال وانتقال الرعاة مع قطعان الماشية والأغنام لمسافات بعيدة، وخاصة عندما تكون تلك القطعان كبيرة. مع ملاحظة اختفاء الخيام في تلك المناطق أو في المناطق التي تم الاستيطان فيها منذ فترات طويلة، حيث لم تعد الخيام تستعمل. ويجب أن نضيف إلى ذلك، أن تربية الحيوانات المستقرة sedentary أصبحت ظاهرة مألوفة في جميع تلك المناطق. ونعني بكلمة المستقرة "sedentary" هنا، تلك القطعان من الماشية والأغنام التي تنتقل لمسافات بعيدة ولكنها تعود إلى القرية كل مساء، ويشيع هذا النوع من تربية الحيوان في المناطق الزراعية -الرعية- أكثر منه في المناطق الرعية.

< تأصل "الظاهرة القبلية" ومقاومة القانون العرفي. وهذه نتيجة تترتب على ما سبق أعلاه، وهو الجانب الذي كثيراً ما تستبعده الإدارة أو تقلل من شأنه؛ ورغم أن هذا ليس هو الحال دائماً، إلا أن التقسيم الإداري الحديث للبلاد [مجتمع ريفي، وقيام السلطات بتفويض الاختصاصات، الخ] غالباً ما يستهدف تقسيم المناطق الرعية تمثيلاً مع الفكرة العامة القائلة: "لا بد من خطيم العروش"¹. ولكن القاعدة المطبقة -وهي القاعدة المستمدة من العرف- وأدمجت في القانون الحديث- تنص على أن الانتماء إلى إحدى الجماعات [قبيلة، عصبية، أو رابطة الدم الخ] هو الذي يفرض حق الرعي الجماعي، ويرتكز الانتفاع بالموارد الجماعية، وشروط الانتفاع، على تلك الحقوق الثابتة، ومن ثم تتحكم فيها بدرجة كبيرة أو صغيرة المجتمعات المحلية المعنية. ولكن يجب وضع هذا المفهوم في نصابه نظراً لتباين الأوضاع تبايناً شديداً من دولة إلى أخرى.

وفي سوريا، حاولت ثورة البعث في عام 1963 أن تكسر سلطة زعماء القبائل. وفي إقليم الجزيرة، جرى تنفيذ مشروع الفرات الضخم الذي كان من شأنه تكثيف الإنتاج الزراعي، وإقامة "مجتمع اشتراكي جديد"، يركز على أطر جديدة، ولكن في السبعينيات من القرن الماضي، أعلنت القبائل عن نفسها كقوة لا يمكن الفكك منها بالنسبة للمزاي التي يقدمها النظام، وتسلب زعماء القبائل إلى التعاونيات؛ واتخذت النظم المتعاقبة في سوريا موقفاً عملياً فعالاً تجاه المجتمع الذي تسوده القبلية، بما يسمح بتوجيه الأجهزة التي تسيطر على السكان لصالح أقلية من الشيوخ من قبائل "الشوايا" chawaya شبه البدوية، بشرط أن يصبحوا أعضاء نشطين في حزب البعث، والسؤال: هل لازالوا يسيطرون على المناطق الرعية؟ تكشف الأبحاث، التي أجريت في محافظة حلب بوضوح، عن أن قانون العرف لا يزال قائماً، وهو القانون الذي يستند إلى فكرة المناطق القبلية (Rae et al., 2002)، ولكن كثيراً من الفلاحين يرون أن الدور الذي تلعبه السلطات القبلية في إدارة المراعي بات ضعيفاً (Wachnoltz, 1996)، ومن الناحية الرسمية فإن المشروعات السورية بخصوص أراضي المراعي، غامضة للغاية؛ وهي تشير إلى "المجتمع البدوي" أو المجتمعات الرعية، وهي تنفادي بحرص تحديد أي هياكل تنظيمية.

وفي الجزائر، من الناحية الأخرى، تضعف نفوذ القبائل خلال عهد الاستعمار، وكانت الضغوط التي حتمتها السلطات بغية سحق زعماء القبائل [وخصوصاً أثناء عشر انتفاضات للفلاحين اندلعت على امتداد القرن، وتم قمعها بقسوة] أشد عنفاً منها في المناطق الريفية تحت الانتداب أو تحت الحماية، ثم تبعت ذلك حرب الاستقلال وإستراتيجيتها السيئة لإعادة جميع السكان، والتي أعقبها ضم أراض القبائل arch lands إلى الاملاك العامة في الدولة الجزائرية

1. هذا معناه أنه لا بد من خطيم النظام القبلي، وهو تعبير يُنسب إلى بورقيبة.

الجديدة. ما أدى إلى تقليص ملحوظ لأثر الهياكل التنظيمية القديمة. التي -وإن كانت لم تُلغَ تماما- فقد تم إضعافها إلى حد بعيد [بوسعود، 2002]. ومع ذلك، فإنه في سياق الإجراءات التي تسمح بالحصول على ملكية الأراضي الزراعية، حيث جرى منح الأراضي لأشخاص غرباء بقصد تنميتها، وكان من المستحسن أن يقوم هؤلاء الغريباء بدفع ما يسمى "رشوة سلام" للقبيلة يعرف باسم ["حق" أو "عافية"].

ولم تعرف المغرب، مثل تلك الممارسات، حيث كان الانتماء إلى إحدى الجماعات العرقية بغرض الحصول على حق الرعي الجماعي. ويعنى الإطار القبلي والتنظيم القائم على العرف -الذي غالباً ما يساير ذلك الإطار- أنه يمكن إدارة أراضي المراعي -على الصعيد المحلي. على الرغم من الصراعات العديدة وسوء الممارسات فيما يتعلق بالإنفاذ إلى الموارد. وينطبق نفس الشيء على تونس ولكن بشكل أقل صراحة. ذلك أن المشاركة في الأراضي الجماعية يعتمد على مجلس الإدارة الذي يتألف من ستة أعضاء كاملي العضوية يتم انتخابهم بمعرفة المجتمع المحلي. وفي الواقع الفعلي فإن تلك الانتخابات تقوم على العرف الذي يسمح بتمثيل كل عائلة من العائلات الكبيرة بعضو أو عدة أعضاء حسب أهمية العائلة وشأنها. وفي "أعماق الجنوب"، لا يزال التنظيم القبلي القديم قائماً بشكل واضح [انظر مشروع الجنوب أدناه].

وعلى هذا، فإن التراث التاريخي الإقليمي يسود في أراضي الاستبس والمناطق الهامشية، ولكن المجتمعات في تلك المناطق تخضع لقوى عديدة تساهم مجتمعة في تغيير وتحوّل أنماط الحياة وأساليب الإنتاج، وخصوصاً منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي، مشكّلة حركة واضحة بدأت إلى حد كبير في المراحل السابقة.

إدارة المراعي في قفص الاتهام.

رعي جائر في المراعي؟

يتفق الجميع في التنديد بعدم كفاءة الانتفاع بالأراضي الجماعية، وتمثل الحياة النباتية السائدة في تلك المناطق، في حشائش الاستبس في السهول الصحراوية الجافة [نباتات شتوية، وبعض أنواع من الأشجار الخشبية أو الأعشاب، هي السائدة في تلك المناطق، حيث تغطّي من 10% - 80% من سطح الأرض]. وهي أكثر تنوعاً في المناطق الجبلية، ولكن عمليات إزالة الغابات قد توسعت إلى حد أن الزراعة المطرية وزراعة الأشجار قد أصبحت مستقرة بشكل دائم في كل من المغرب والمشرق، ما أدى إلى تحوّل النظم الزراعية، وخلق مناظر طبيعية جديدة أقلّ جَناساً، وأكثر "ترقيعا" patchworked. وما الأراضي الجماعية إلا جزءاً من هذا الفسيفساء الغريب.

ويبدو أن تقديرات الخبراء قاطعة وباتة، ذلك أن: الرعي الجائر، واستنزاف النباتات، وفقدان حيوية النبات، وتدهور المنظومة الحيوية، هي المظاهر الأكثر وضوحاً لحالة القلق المتعلقة بأوضاع الأراضي الجماعية، وخصوصاً في مناطق الاستبس. ولقد هبطت إمكانات الإنتاج بنسبة 75% في الجزائر حسب التقديرات، حيث تناقصت نسبة غطاء حشائش الحلفا من 40% إلى 13% في 15 سنة، واتضح نسبة الاستنزاف بصفة خاصة في حالة الحشائش الدائمة المستساغة. ويظل الغطاء المحصولي في نظر الإيكولوجيين العدو للأسوأ للمناطق الجماعية، لأنه يشكل وضعاً لا يمكن إصلاحه، ويدمر النباتات ويؤدي إلى تشريق pulverizing سطح التربة ما يجعله

شديد الحساسية لعوامل التعرية بفعل الرياح.

ومن الصعب أن نقيس حجم المشكلة ونطاقها قياساً كمياً. وتقدر مساحة الأراضي التي تدهورت تدهوراً خطيراً في البلاد بخمسة ملايين هكتار من بين عشرين مليون هكتار. وفي تونس قدر الخبراء -بالرجوع إلى عام 1976- أن 12% من المساحة الاجمالية للبلاد قد "تعرضت لأضرار خطيرة". وأن 40% من المساحة قد "تعرضت لأضرار متوسطة". وتبدو المشكلة أشد خطورة في مناطق الغابات [وهي مناطق ينظر إليها الرعاة ببساطة على أنها مناطق للرعى الجماعي]. لأن الخلاف بين الفلاحين المزارعين وبين إدارات الغابات، يؤدي إلى الإفراط استغلال موارد الغابات؛ ويحدث ذلك، على سبيل المثال، في غابات البلوط الدائمة الخضرة في المناطق الجبلية في بلدان المغرب العربي وتركيا.

وفي سوريا كان موضوع تدهور البادية مسار مناقشات ومجادلات منذ نهاية عقد الستينيات في القرن الماضي. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للحياة النباتية، أصبح من المعلوم على نطاق واسع، أن مناطق الاستبس في سوريا تتعرض اليوم لحالة من التدهور السريع. تعزى لأسباب ثلاثة رئيسية هي: أن الأشجار يتم اقتلاعها من جذورها لاستخدامها كوقود - وان المراعى تتعرض للرعى الجائر- وان مساحة الأراضي المستزرعة آخذة في التوسع المستمر. وهذا العامل الأخير هو بلا شك أقوى العوامل وأخطرها في عمليه التحول البيئي.

ويتألف الغطاء النباتي في اراضى المراعي، حتى في السنوات المطيرة، من الاعشاب الحولية والنباتات الجغرافية السنوية والتي تكون أكثر كثافة أثناء موسم الامطار. ولكن لا توجد شجيرات دائماً، وأن وجدت فهي نادرة. وقد تم حظر الحاصيل، ولكن عملية تكاثر النباتات بطيئة للغاية، أو أنها لا تحدث على الاطلاق. ولم يتم التحقق من فرضية الرعى الجائر، التي تنسق مع زيادة اعداد الحيوانات منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي. وفي المنطقة الغربية من البادية يتضح من تحليل الجاه الغطاء النباتي منذ عام 1975، أن المناطق المستقرة تمثل 82% في المتوسط من المساحة. موضوع الدراسة وأن الغطاء النباتي قد تناقص في 6% من المساحة، وأصبح أكثر كثافة في 12% منها (Debaine et al., 2006). إن القول بأن الزيادة في اعداد الاغنام لم تتسبب في الرعى الجائر، يمكن تفسيرها بوجود توسع ملحوظ في المساحات المستغلة مقارنة بما كان عليه الحال في الخمسينيات من القرن الماضي، وقصر مدة البقاء في الاستبس.

وتظل عملية جمع الاخشاب للوقود، عادة شائعة، كما يدل على ذلك أكوام الشجيرات الجافة الموجودة بالقرب من مناطق الخيمات أو المنازل، ولكن الاخشاب التي يتم جمعها اساساً هي لأشجار قديمة، لأنها تقدم مادة خشبية أكثر. ثم أن جمع تلك الشجيرات القديمة لا يسبب موات الغطاء النباتي الدائم، ليس في الحال على الأقل.

وهناك عدة نقاط لا بد من توضيحها، فالإيكولوجيون -الذين يشعرون بالقلق من زراعة اراضي المرعى واختفاء المنظومة الحيوية الرعوية- لا يراجعون دائماً آراءهم بشأن وضع الغطاء النباتي الطبيعي، حتى في أماكن تحول نظام الاصلاح الزراعى تحولاً كاملاً إلى نظام زراعى رعوى أو إلى نظام زراعى فقط. ولقد طرحت بعض الحجج للتدليل على أن استزراع الأراضي الجماعية ينطوى على ضرر بالغ بالبيئة، حسب ما يردده الخبراء دائماً، وعلاوة على ذلك، فإن الزعم بأن حالة التدهور لا يمكن اصلاحها أو رجوعها إلى الوضع السابق على التدهور، لا تصمد دائماً للحقيقة.

لأن مرونة منظومة الاستبس [قدرتها على العودة إلى حالة التوازن] أكبر مما هو متوقع. بل تبعث على دهشة من هم أكثر تشاؤماً. وبالمثل. فإن القول بالإفراط في استغلال الموارد لا يعني أنه لا توجد مناطق غير مستغلة استغلالاً كاملاً أو تترك للراحة Fallow في بعض الحالات [الصراعات، الاستئجار المشترك، الهجرة النشطة، الخ]. كما هو الحال في مناطق الجبال غير المرتفعة [منطقة الريف، منطقة القبالية، منطقة خروميريا] أو المناطق شبه الصحراوية في جنوب المغرب والجزائر وتونس [الأوارا والضهارا].

وعلى هذا، فإن إدارة موارد المراعي في الأراضي الجماعية يجب ألا تثار بشأنها الشكوك، بنفس الطريقة، حيثما كانت، وبالإضافة إلى النظم التي اندثرت تماماً، حيث تقوضت من جراء الصراعات، وأفرطت في استغلال الموارد، فإن الإدارة الاجتماعية في كثير من المناطق أصبحت الآن عملية سلمية، ومعنية بسلامة المجتمع أكثر مما يرد في التعبير المبتذل "مأساة العوام" التي تألفت نظرياً، وأشارت إلى أنه لما كانت تلك الأراضي الجماعية سوف تؤول إلى كارثة، فإن الشكل الوحيد الممكن للتقدم، ينصرف إلى تقسيم تلك الأراضي. ومن الواضح أن تلك القضية الأساسية يثور بشأنها نقاش وجدل.

التنظيم الرعوي والفوضى الرعوية والصراعات على المراعي

أشكال التنظيم الرعوي في المراعي الجماعية

أن أهمية الأشكال العرفية الخاصة بتنظيم المراعي غالباً ما أهملت بسبب غياب الخبرة والمعرفة. وعلى الرغم من اختفاء الأشكال العرفية عملياً - باستثناء بعض الحالات الباقية - من بعض الدول مثل الجزائر وسوريا والأردن، إلا أن ثم أمثلة كثيرة في المناطق الجبلية في المغرب. وهي تقوم على المبادئ التالية:

1- تقسيم المناطق الرعوية. يستخدم الرعاة منطقة رعوية محددة - يمكن أن يطلق عليها "ارضهم" - حيث يعتبرونها كذلك. وهي تتكون من مراعي لها صفة الجماعية وملكية الدولة. وهذه الأراضي يتم الرعي فيها وتخصيصها لأشخاص بعينهم وإن تبعيتها لجماعة عرقية معينة تعطيهم حق الانتفاع بها. على أن الأراضي الرعوية لا يقتصر الانتفاع بها دائماً وبشكل خالص على فئة معينة، لأنها مراعي مشاع بين القبائل، أو أراض قبليّة، أو أراض لفرع معين من قبيلة، أو أراض جماعية تتبع إحدى القرى، وهذا النوع الأخير يمتد إلى عدد من القطاعات النائية، البعيدة عن إمكانية الانتفاع بها من جانب جميع القرى بشكل جماعي. وفي نهاية الأمر فإن القرى القريبة فقط هي التي تؤسس حقها في الانتفاع بالأراضي بشكل خالص، والذي يترسخ في هذه الحالة من خلال تربية العديد من قطعان الأغنام وزراعة الأراضي. ويُجد أن الحدود ليست حواجز مغلقة، إلا في حالات خاصة. ويُجد أن أصحاب القطعان كثيراً ما يعبرون تلك الحدود أثناء رعي الحيوانات، إلى أراضي الجيران بشرط عدم المبيت فيها، وعدم سقي الحيوانات أحياناً في تلك الأراضي، وعلى هذا فإن لهم فقط حق الطريق. وفي المراعي لا بد أن يتجنب الرعاة بكل حرص ما يسمى به "مناطق الاحترام" [الاتساع] وهي الحِمَى المباشر للخيمة، أو قطع الأغنام، أو

1. التعداد العام للسكان، 1999، المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE).

2. هذه البيانات مستقاة من تقرير «الأرض» 2007 وطبقاً للإحصاءات القومية لعام 2005، بلغت هذه النسبة 48.7% للرجال، 73.6% للنساء.

3. المكتب الوطني للإحصاء (ONS).

حوض الغلال، أو مصدر المياه، ويعرف كل امرئ حدود هذه المناطق الخاصة المؤقتة ويلتزم بقواعد اللياقة والاحترام.

2- القواعد العرفية وإدارة الموارد. لا تقتصر المؤسسات العرفية على مجرد ضمان الأراضي وتحديد اصحاب الحقوق؛ وإنما تضع أيضا قواعد عديدة، وتُجيز ممارسات محددة. فالعرف يمنح حق قطع الحشائش أو يمنع قطعها، وحق رعي الأبقار والأغنام، وحق السماح ببناء مأوى دائم "عازب" (azib)، أو حظر ذلك البناء، وحق زراعة المحاصيل، وحق إقامة خيمة أثناء رعي الحيوانات، أو رعي الحيوانات بدون إقامة خيمة، ومن الممارسات الشائعة أيضا حظر الرعي موسميا والمعروف باسم [أجدال] agdal.

مؤسسة أجدال

لا يزال هذا النظام معمولاً به إلى حد كبير في منطقة جبال اطلس العليا بالغرب، وهو ينطوي على حظر الرعي في مناطق محددة تحديداً ووضحا في الأجزاء الأوفر كلاً من المراعى في فصل الربيع وفي بداية الصيف. وهذا الحظر على الرعي أثناء الفترة المرحجة للنباتات يعتبر عملاً حكيماً للغاية - لأن هذه الفترة هي التي تنبت فيها النباتات خلفتها كما أنها فترة التزهير. وهذا يعنى تعزيز حيوية الغطاء النباتي، وضمان احتياطي دائم من الكتلة الحيوية، يكون متاحاً في نهاية الموسم.

ويتبع هذا النظام دائماً النمط التقليدي وهو: فتح وغلق المراعى في مواعيد متفق عليها، حدها العرف. ولكن يمكن تغييرها كذلك بناء على طلب من أحد الأطراف، حسب حالة الموارد. ويقوم بعض الحراس بمراقبة المراعى، ويدفع لهم أصحاب القطعان أجورهم، أو فرع من فروع القبيلة - حسب الأحوال - يقيم في أطراف منطقة المراعى لحماية المرعى من التعديلات التي يخشونها بشدة، وينصرف دورهم ببساطة إلى إبلاغ "الجماعة"⁽¹⁾ عن أي اعتداءات أثناء الشهرين أو الثلاثة أشهر من مدة التفويض المسموح لهم فيها بالحراسة؛ فإذا كان المعتدون من نفس القبيلة، يتم انزال العقاب بهم وفقاً للعرف [كان يُطلب منهم فيما سبق التضحية بشاة أما الآن فيُحكّم عليهم بالغرامة]. وكما هو الحال بالنسبة للأراضي الرعوية يتم التمييز بين عدة أنواع من الأجدال، وهي: مشاع بين القبائل - قَبَلِيّ - أجدال يطبقها فرع معين من القبيلة - أجدال تطبقها مجموعة قليلة فقط من القرى. وفي حالة نظام القرى المتواضع للغاية، نجد أن إدارة المراعى تبدو سلمية وتوافقية، ولكن على المستويات الأعلى [100 000 رأس من الحيوانات، أو 1 000 من أصحاب القطعان] فإن "الأجدال" تدين بنجاحها للسيطرة الإيجابية للقيادة [الزاوية] zaouia في الجهود الماضية، أما الآن فالأمر بيد الإدارة المحلية كسلطة سياسية.

3- النظم. يتم الانتفاع بالموارد الجماعية بشكل فردي بغض النظر عن شروط النفاذ إلى تلك الموارد. ومن حيث المبدأ فإن "الجماعة" هي التي تدير الأراضي الجماعية، على الرغم من أن ذلك ليس معترفاً به في القانون. ولما كان هذا الاصطلاح ينصرف إلى جماعة من الأشخاص جمعهم مصالح مشتركة، فإن تلك الجماعة لا تأخذ نفس الشكل دائماً في كل المناطق. فهناك القبيلة، أو الفرع، أو القرية، أو المركز، أو القرابة العائلية، حسب نوع المشكلة التي يتم التعامل معها. وعندما يتم الاعلان بأن "القبيلة قد بتت في تاريخ فتح الأجدال" فإن هذا يعنى ببساطة أن أصحاب القطعان المعنيين بالأمر قد عقدوا اجتماعاً، عادة ما يكون في المسجد بعد صلاة الجمعة. وينطبق نفس الشيء على تحديد قطع الأرض التي توزع لإقامة المأوى عليها

"عازب". أو الموافقة على السماح لقطيع خارجي بدخول المراعي. إذا كانت هذه المراعي تخص فقط مجموعة محدودة للغاية من المنتفعين المعنيين بالأمر مباشرة.

لفظ يكاد يعادل: [الشرطي الريفي] الذي يكون مسئولاً عن الأنشطة الانسانية المشتركة لضرب الخيام، وإقامة "خيمة لتكون بمثابة مسجد وقاعة اجتماعات". واستخدام المأوى الجماعية، والمساعدات المتبادلة، والبحث عن الحيوانات الضالة]. كما تعين الجماعة أيضاً حرس "الأجدال" الذين يدفع لهم المجتمع رواتبهم، وهم الذين يراقبون المراعي أثناء فترة حظر الرعى. ويضمنون إنزال العقاب بالمخالفين. وبشكل رسمي أكثر، تستطيع الجماعة من كل مجموعة عرقية أو فرع ينتمي إلى قبيلة معينة، أن تعين في ظروف خاصة "مفوضاً للأراضي الجماعية" يوافق عليه رئيس القبيلة، وهذا هو النائب الذي يمثل مصالح المجموعة داخل "جماعة الأراضي الجماعية" التي تملئ رأبها وبصفة خاصة إذا كانت المسألة تتعلق بكيفية تقسيم الأراضي وبشأن كيفية إنشاء المأوى.

تراجع أشكال التنظيم العرفي والصراعات الرعوية

هذه النماذج التنظيمية تتسم بأنها هشّة، وكثيراً ما يتم الاعلان عن أن حقوق الرعى هي نفس الحقوق بالنسبة للكافة. ولكن هذا الاعلان عن النوايا الطيبة لا يصمد للتحليل، لأنه بغض النظر عن المبدأ الشكلي، يتم وضع استراتيجيات متعسفة لمعرفة بعض الافراد أو بعض العائلات أو بعض القرى، تنطوي على فوارق كبيرة. وفيما يتعلق بالفرد المعني يكون الدافع الحقيقي الوحيد هو بسط سيطرته على قطعة من أراضي المراعي الجماعية والاستحواذ على المأوى وامتلاكه؛ وهذا بمثابة مقدمة للسيطرة القطعية التي تتم عن طريق تطهير الأراضي من النباتات أو الأشجار، وزراعة محصول من الحاصل. أو حفر بئر من الآبار، ولهذا فإنه من المهم بالنسبة لصاحب القطيع أن يعزز وضعه في الأرض عن طريق إقامة مأوى "عازب" عليها في مختلف البيئات المتكاملة.

وفي المغرب مثلاً يتم الحصول عادة على الموافقة على إقامة مأوى جديد عن طريق اجتماع قبليّ [جماعة الأراضي الجماعية] وبموافقة شيخ القبيلة. وفي التطبيق العملي، هناك بعض مناطق النفوذ المحدودة والمعترف بها حيث يكون لبعض الفئات من الأوزان المختلفة كلمتها: العائلة أو القرية أو الفرع أو القبيلة في حالات نادرة. وعلى هذا نجد أن المنطقة أكثر جُزئة وتشرذماً مما توحى به التصريحات والإعلانات، لأن الحرية النظرية للقطيع، وتصريح بناء المأوى تتعرض دائماً لمعوقات بسبب التحكم الصارم في المراعي على تلك المستويات المختلفة. أكثر من ذلك، أنه ليس كل من يريد مأوى يستطيع الحصول عليه فعلاً. وعندما يقول الأشخاص المعنيون : "القبيلة قررت" يكون القرار في الواقع قد مرّ بلا شك بعملية معقدة ودقيقة يلعب فيها الوزن السياسي لصاحب الطلب دوراً كبيراً، إلى جانب موافقة عدة جيران ذوي نفوذ، أو حتى تدخل "جماعة الأراضي الجماعية" بل وربما شيخ القبيلة ذاته، وغالباً ما يجري الاحتفال بالقرار النهائي، على وليمة يدعى إليها عدد من رؤساء العائلات من القبيلة أو القرية.

وعلى هذا، فإنه كثيراً ما يُضرب عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للنظم القائمة على العرف، ونادراً ما تكون تلك المجتمعات الرعوية في حالة سلام، ويمكن للصراعات التي تندلع بينهم أن تنطوي على إراقة الدماء، وهم يقيمون في مناطق شاسعة، ويكون من الصعب مراقبتهم

في أغلب الأحوال، ويهبون للتصدي لمشاكل حق الانتفاع وحدوده. حيث يختلط قانون العرف مع القانون الحديث. ويتضح لنا أن كثيرا من الصراعات الحالية لا تسفر عن نتائج تذكر [مثل الصراعات على الحدود، وحق الطريق، واستخدام مسارات الانتجاع¹* دون وجه حق، والصراعات على تبادل الامتيازات، وملكية حظائر الأغنام، وحق زراعة المحاصيل وسرقة الماشية، وما إلى ذلك] وغالبا ما يتم تغطيتها أو تهدئتها. حيث إن القاعدة العرفية السائدة في الواقع العملي، هي التسويات الودية بين الرعاة، ومن الناحية الأخرى، فإن أي تدخل يستهدف تحسين المراعى، ينطوى على احتمال إحياء مشكلة كامنة، وإثارة المخاطر، فتقوم السلطات المحلية آنذ بتجميد كافة الإجراءات، ولكنها لا تحسم الصراع.

ويعتبر النزاع بين إدارات الغابات وبين الرعاة، واحداً من تلك المشكلات الأزلية غير المحسومة. حيث إن التعامل مع العلاقة بين الغابات وتربية الحيوانات، معناه محاولة الجمع بين نظامين مختلفين اختلافاً جذرياً، جَاهل كل منهما الآخر، أو حاربه لسنوات طويلة، وهما، في حقيقة الأمر، متعارضان. على طول الخط، في كل جانب من الجانبين، من حيث الأهداف: [إنتاج الأخشاب أو اللحوم]، ومن حيث: [إحداث المنتجين، والجهات الممثلة لها [مسئول الغابات والمستشار الزراعي] ومن حيث: خطط العمل التي يجرى تنفيذها في أطر زمنية معينة، سواء كانت قرناً أم سنة أم غير ذلك، على أن مفهوم حرفة الزراعة - الرعوية، هو أمر واقع، وعنصر أساسى للحياة والمعيشة في المناطق الجبلية، وقد نشأ ذلك المفهوم خصيصاً لتبيان النظام الذى يحقق الفائدة [غابات الأرجان² argan، والأجدال agdal الخ]. أما إدماج تلك الأراضي في أملاك الدولة، فهو ظاهرة حديثة في بلدان المغرب العربي، وحيث إن اصحاب القطعان والرعاة يشعرون أنهم قد حُرّموا من الميراث الهزيل الباقي لهم، فإن الصراع، من ثم، يكون كامناً أو عنيفاً مع إدارات الغابات، مما يسفر عن مشكلات خطيرة: الإتلاف المعتاد بسبب قطع الأخشاب للوقود، وبتراكم ذلك مع إخلاء الأرض من النباتات والأشجار على نطاق واسع، من أجل الزراعة، ناهيك عن الرعى الجائر، والإفراط في قطع النباتات.

وعندما يقوم المرء بتحليل هذا الشكل التقليدى للإدارة، والمؤسسات التي تسيطر عليه، يتولد لدى المرء انطباع مزدوج من التماسك والتوازن، من ناحية، في نظام يخدم بشكل متبادل الإدارة الداعمة التي تتسم بالمرونة وتتكيف إلى حد كبير مع بيئة معقدة، ومن الناحية الأخرى، يجد المرء صورة أكثر اضطراباً تعكس الصراعات والممارسات الفردية التي يقوم بها أصحاب القطعان للاستيلاء على المكان، والسؤال: إلى أى مدى يمكن لتلك الأشكال المختلفة من التنظيم، إدارة الموارد بكفاءة؟ وما هي الدروس المستفادة من دراستها؟ وما هي المبادئ التي يتعين اتباعها من أجل إدارة أفضل لعمليات التنقل والإرحال؟.

تغييرات كبرى في نظم الإنتاج

توجد عوامل كثيرة تساهم في عملية التحول البعيدة المدى لنظم تربية الحيوانات في الأراضى الجماعية. وبعض هذه العوامل خارجى، مثل السياسة الزراعية القوية الشاملة التي تطبق بدون الأعياب [كما هو الحال في تونس وسوريا]، وبعض هذه العوامل داخلي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الجارية في المجتمع الرعوى، وهى تفتح على الاقتصاد الوطنى. ومن بين تلك العوامل

1. Transhumance الانتجاع [يعنى انتقال المواشى والقطعان من مرعى إلى مرعى في مواسم معينة]. (الترجم)

2. أشجار الأرجان: نوع من الأشجار يستخرج منها زيت يستخدم في الأغراض الطبية والتجميلية الخ. (الترجم)

المتخلفة، تبرز قضايا أساسية تتعلق بمستقبل تلك الأقاليم في سياق المناقشات المعنية بالتغير الاجتماعي مثل التغيرات الثورية في مسألة استئجار الأراضي، والأشكال الجديدة من أشكال الحراك، والنظم المتكثرة في مجال الأغذية-الزراعية، وإعادة تنظيم سلاسل التسويق وأسواق الأغنام.

التحول في المجتمعات الرعوية

يستحق هذا الموضوع معالجة خاصة تتجاوز حدود هذا التقرير. وقد نوقش موضوع "الأراضي الجديدة" في مكان آخر. وسوف نقتصر هنا على إبراز عاملين أساسيين بخصوص أسلوب استخدام الموارد:

تأثير الأعيان (الكبار) وسيطرتهم على الأراضي الجماعية

قامت المجتمعات الرعوية في بلدان جنوب المتوسط. منذ أمد طويل، على فكرة الأعيان من الشيوخ. وكان الأعيان بارعين دائماً في الدفاع عن مصالح المجموعة العرقية التي ينتمون إليها من خلال مصالحهم الخاصة- وهذا أهون الشر- بحكم قوتهم الاقتصادية، ومعرفتهم بشبكات النفوذ، وبحكم ما يتمتعون به من احترام. وحتى هذه الأيام، تعتمد السلطات السياسية، في المناطق الصعبة، إلى حد كبير، على هذا النمط من الحوكمة؛ بل إن الأعيان - وجميعهم من كبار الفلاحين - يركبون الموجة، ويحركهم المعتقد السياسي بقدر ما تحركهم الطموحات في ارتقاء السلم الاجتماعي؛ وهم إذ يضاعفون مصادر الدخل لديهم [هجرة ذبيهم، والحصول على المشروعات، والعوائد الرسمية] وإذ يقيمون بصفة مؤقتة في المدن حيث يدرس أبنائهم، فإنهم يبسطون سيطرتهم على مسقط رأسهم بالخروج على قواعد العرف، وزيادة حجم قطعانهم عن طريق اكتراء الرعاة، وزراعة الحبوب، بينما هي محظورة، فيما تغض السلطات الطرف عما يقوم به هؤلاء الأعيان، ويعقدون اتفاقيات فيما بينهم من مجتمع لآخر، من خلال كسر قواعد النفاذ، وإحاطة أنفسهم بشبكات غامضة من "العملاء" العديدين.

إن الأعيان هم القوى الموجهة للحدثة - دون تكليفهم رسمياً بذلك - في البيئات الرعوية، حيث إن السياسات الزراعية [والمساعدات، والحوافز، والرواتب التي تصحب تلك السياسات] يجرى تنفيذها من خلال شبكات الأعيان ومناطق نفوذهم المعترف لهم بها. وهم يشجعون الأساليب المتكثرة في مجال استخدام الشاحنات، والتغذية التكميلية للدواب، واستزراع الأراضي، وحفر الآبار، وتسمين الخراف، والفصل بين الكباش، وتحريم حلب النعاج التي تُربى لإنتاج اللحوم الخ. ويمكن أن تتزايد سلطاتهم السياسية والاقتصادية وسلطاتهم على الأراضي، ولكن حرفة الرعي تعاني الآن من ظاهرة النفوذ والتحالف مع الإدارة، ربما أكثر من أي مجال آخر من مجالات النشاط؛ بل إنه يُخشى من قيام فئة من كبار الفلاحين [أصحاب قطعان من 300-600 أو أكثر من الأغنام] بالسيطرة، في نهاية الأمر، على الشطر الأكبر من مناطق الاستبس الأفضل إعداداً، والأفضل تكييفاً مع السياق، وزراعة حقول شاسعة بالحبوب ذات غلة غير متوقعة، ويعيشون في المدن مع كامل أسرهم، ويتركون القطعان في رعاية رعاة أجراء يعيشون مع أسرهم في الخيام.

إعادة تنظيم العائلات مكانياً

من الواضح أن سكان المناطق الصعبة، كانوا أول من تهمهم الهجرة كوسيلة للبقاء وتنويع

الدخول. ويمكن أن يقال إن الهجرة عادة قديمة- كما كان الحال في تلال مطماطة Matmata في جنوب تونس. أو أنها ظاهرة حديثة [منذ عقد الستينيات في القرن الماضي] في معظم مناطق الاستبس والناطق الجبلية على امتداد دول الإقليم. وباستثناء عدة مناطق. أخفقت شبكات الهجرة في أن تتوطد بها. فإنه لا تكاد توجد عائلة في تلك المجتمعات الرعوية -غنية كانت أم فقيرة- لم تشهد مهاجراً واحداً على الأقل من بين أفرادها. إما إلى المدن. وإما إلى الخارج. وعلى هذا نجد أن أنشطة مختلف أعضاء الأسرة. منظمة في شكل دوائر متحدة المركز. تنجّه إلى الخارج من نواة الأعضاء الذين يبقون ويمارسون تربية الحيوانات؛ وتتجه تلك الدوائر أبعد وأبعد مكانياً من 20-30 كيلو متر [حيث يعيشون ويعملون في مدن صغيرة في مناطق الاستبس أو على سفوح التلال. ويعودون إلى أسرهم كل أسبوع] إلى عدة مئات أو عدة آلاف من الكيلو مترات ويعودون مرتين أو ثلاث مرات في السنة أثناء إجازات الأعياد الدينية]. ويلعب التضامن المالي دوراً رئيسياً. حيث يتم إرسال النقود بانتظام. لأن النساء والأطفال غالباً ما يبقون في مواطنهم. ويقترن هذا التبعثر المكاني وتلك الدخول الإضافية. بإعادة تنظيم كامل للأنماط حياتهم. ونظم تربية الحيوانات. ومن المستحيل تفسير تعويم الاقتصاد الرعوي في تلك المناطق بدون الإشارة إلى تدفقات الهجرة.

وعلى هذا. فإنه في مناطق المراعى. نجد أن المناطق الرعوية التي يستخدمها المنتفعون. وأصحاب الحقوق. الذين يألّفون المنطقة اجتماعياً. ويعتبرونها ملكاً لهم. يمكن وصفها بأنها: "الأرضى التي تنتمي إليها تلك الفئات". والتي يمكن العمل فيها وفق إدارة المناطق الريفية. والتنمية الريفية. ومرادفاً لـ"المناطق المحلية" في الأقاليم الزراعية. على أنه خلال السنوات العشر أو العشرين الأخيرة. جرت تطورات مثل تفتيت الأسر. وظهور صلة وثيقة بين مناطق الاستبس والمدن الصغيرة التي تنمو هنالك. وعمليات التنقل الواسعة للقطعان. وفتح الأسواق البعيدة الخ. بحيث أصبح ذلك يعنى أن مناطق أكثر اتساعاً صارت أقرب ما تكون إلى مفهوم "الريف".

من المراعى الجماعية إلى الزراعة الفردية (الملك)

أصبحت القضية الأساسية للمناقشة. هي ما إذا كان يجب. أو لا يجب. تقسيم المراعى الجماعية إلى قطع. وهل من شأن تقسيم الأرضى إلى أحواض يتيح فرصاً أفضل للاستثمار والتنمية؟ ثم. ألا ينطوي ذلك على استبعاد الفئات الأضعف من خلال ما تمارسه قوى تسويق الأرضى من الأعباء؟ وهل هنالك -على الجانب الآخر- آليات مؤسسية ذات كفاءة من أجل إدارة الموارد الرعوية جماعياً؟

الخصخصة "المتفشية" التي يمكن التسامح بشأنها تقريباً

ازدادت خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية زيادة ملحوظة. أعداد الناس الذي يتلهفون على الحصول على قطعة أرض من أراضي المراعى من أجل زراعة الحبوب. أو زراعتها زراعة مشتركة. وفي الجزائر. أصبح الحصول المجاني على أرضى من الاستبس أسلوباً قديماً في المناطق الأقل تميزاً. حيث إن "الملاك-المنتفعين" قاموا باقتطاع مساحات كبيرة من المراعى لأنفسهم. وتقوم إستراتيجيتهم على إزالة الأشجار والنباتات من مساحات صغيرة [جديل Igdal]. أو يقومون ببساطة برسم خط بالحراث. وهو الخط الذي يحدد الجيب الرعوي الذي لا يمكن الاقتراب منه. حيث تسرى القاعدة العرفية المتعلقة باحترام المحاصيل. وتتوقف العملية عند حدود أرضى الجار ذى القربى. الذي يقوم بنفس الشيء.

وفي المغرب، ترفض الدولة قبول أي تقسيم للمراعي الجماعية، ولهذا يبدو بقاء الوضع على ما هو عليه، ولكن ذلك هو ما يبدو فقط على السطح، لأنه يمكن رصد الزراعة غير القانونية في نقاط عبر المشهد العام للمراعي الجماعية، بل إن الزراعة في بعض الحالات أخذت تتوسع ببطء على حساب المراعي، وفي حالات أخرى، نجد أن الزراعة أكثر جرأة وأشد هجوماً على المراعي إما في ذلك إقامة عواصم حضرية من أجل عمليات التنمية الواسعة النطاق، التي تغض السلطات الطرف عنها)، وتسير استراتيجية "العازب" azib (المأوى) في مسارها الطبيعي. وفي مناطق الاستبس في شرق البلاد (زنيجا) zniga، نجد شرائح طويلة من الأراضي التي أزيلت أعشابها وأشجارها شبه مزروعة بمحاصيل الحبوب، ويكمل الشكل العام بعض الخيام القليلة، وبعض صهاريج المياه المرتبة بذكاء في شكل قوسى، لحجز مساحات كاملة من الأراضي. ويمكن أن تراود فكرة الاستيلاء على الأراضي أيضاً فئة من الفئات أو جماعة من الجماعات، كما هو الحال في مزارع الصبار في جنوب إقليم جوليم Guelmim الذي تدار فيه آلاف الهكتارات، بطريقة غير قانونية، من الأراضي القبلية الجماعية المفتوحة [قبيلة تكنة Tekna في هذه الحالة بالذات].

ولكن هل الأمر غير قانوني حقاً؟ في قانون الأراضي الإسلامي "الأرض ملك لله، ومن ثم فهي ملك لخليفته في الأرض: "السلطان"، وعلى هذا فللقبائل ما هو أكثر من حق الانتفاع بتلك الأراضي، ويحدد أشكال القوة من يفتح الأراضي الجديدة، ويطبق القانون الإسلامي اثنين من المبادئ: يمكن أن يكونا متعارضين: مبدأ حرية الانتفاع بالموارد الطبيعية [الذي يحرم في واقع الأمر عمليات الاستيلاء من جانب الأفراد] ومبدأ إحياء الموات، وبموجبه تصبح الأرض ملكاً لمن يقوم بتنميتها و"إحيائها"، ومن وجهة النظر هذه، لا تولد المراعي عمليات تنمية ومن ثم لا تسمح بالاستيلاء عليها، ولكن في التطبيق العملي، يُمنح الشخص الذي يبادر بتنمية أراضي المراعي، الحق الخالص في التصرف فيها.

التردد السوري ما بين الاستبس والمحاصيل

في سوريا، ظهرت في عقد الستينيات من القرن الماضي، أهداف الحفاظ على الغطاء النباتي وتنميتها، وأصبح هذا الاتجاه هو السائد، إن لم يكن الاتجاه الخالص، في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكانت التعاونيات الزراعية التي أنشئت في المناطق شبه الجافة، تحتل مكانة هامشية في السياسة الزراعية وكان نجاحها محدوداً، ولم تتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها التعاونيات في المناطق الأوفر حظاً، بل إن الإخفاق كان واضحاً بدرجة أكبر في حالة تعاونيات تربية الحيوانات التي تمارس نشاطها في البادية، والتي حاولت إقامة شكل من أشكال التنظيم الرعوى [انظر أدناه]. وكانت تصاريح زراعة بعض مناطق الاستبس موضوع ماضيات لا تنتهي، بما يعكس الصراع بين أهداف الإنتاج، وأهداف إحياء الغطاء النباتي، ثم صدر قرار سنة 1970 بصرح بزراعة - مساحة أقصاها 45 هكتاراً لكل أسرة، ثم حظر الزراعة عام 1982، ثم إلغاء الحظر سنة 1983، مقترناً بالالتزام بزراعة شجيرات الأعلاف على 30% من المساحة، وبعد ذلك تم تخفيضها إلى 20% بعد تدخل اتحاد الفلاحين، ولكن هذا النهج لم يكن أكثر نجاحاً من التعاونيات المشار إليها آنفاً، حيث نجد أن 95% من زراعات النباتات التي أنشئت في إطار تلك النظم واللوائح، قد اختفت بحلول عام 1992 (Leybourne et al., 1993).

وكان الحظر بشأن زراعة المحاصيل في المناطق التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 ملم، والصادر في عام 1995، يمثل قطيعة واضحة مع السياسة السابقة، لصالح أهداف

الحفاظ على الغطاء النباتي وإحيائه. ولا يزال ذلك الحظر سارياً حتى اليوم، ويتم الإذعان له عموماً، رغم سخط القرى التي أنشئت في مناطق الاستبس. إن حد الـ "200 ملم" والذي وضح في فترة السبعينيات من القرن الماضي والذي يفصل بين المناطق الزراعية وبين البادية، وهو يناظر خط "الصحراء" عام 1942 بالنسبة لغرب البلاد. أي حدود المنطقة التي تشغلها قرى غير المهاجرين أو أشباه البدو. ومن أجل توفير حماية أفضل لتلك الفئات من السكان، تم وضع خط فاصل بين المنطقة المنزرعة تحت سيطرة السلطات المدنية، وبين البادية -وهي منطقة نفوذ البدو- وتخضع لسيطرة الجيش. وهذا التحديد الذي كان يقسم البلاد إلى مجالين منفصلين قانوناً، كان ينبغي منطقياً أن يختفى بمجرد الحصول على الاستقلال، وخصوصاً بعد تولى حزب البعث السلطة؛ وكان أحد الأهداف الرئيسية لحزب البعث، كما ذكرنا، إلغاء الأحكام والامتيازات الخاصة التي كانت تتمتع بها القبائل البدوية في ظل الانتداب، وفي حقيقة الأمر، فإن التقسيم الإداري في ظل الإنتداب، والذي يستند إلى الوضع الافتراضي لخط التماطر isohyets وهو 200 ملم، قد أضفى نوعاً من الغموض والتعتيم على الدوافع السياسية، تحت مبررات مناخية، وعلى أية حال، فإن فكرة حدود الأمطار لا تستند إلى أساس حقيقي، ولا تعكس تغير الخواص من ناحية قحولة الأراضي والتي يتحكم فيها إلى حد كبير اختلاف التربة، وطوبوغرافية الأراضي [الأراضي المنخفضة الخ]، ونظام الصرف.

سياسة نشطة في تونس

بلغة تصطبغ بصبغة رسمية عالية، يمكن القول بأن العملية قطعت شوطاً بعيداً للغاية، في تونس. وكانت الدولة تسعى باستمرار إلى توطين السكان البدو في جنوب البلاد، منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، وخصوصاً عن طريق إنشاء مراكز قروية متعددة، مزودة بكافة الخدمات اللازمة للحياة العصرية مثل: [الكهرباء، والمدارس، والعيادات]، وكانت عملية التوطين هذه، قد اقترنت بامتداد المساحات المنزرعة واتساعها [زراعة الأشجار، وخصوصاً عن طريق المساعدات من صناديق خاصة]، ولقد شرعت الدولة في تونس -من خلال إصدار قوانين في عامي 1971، 1973- في سياسة "كسر الجمود في تلك الأراضي عن طريق إدراج تلك الأراضي في ديناميكيات القنوات الاقتصادية" وذلك بتقسيم الأراضي الجماعية إلى ملكيات خاصة فردية... لقد كانت ثورة زراعية بحق.

إن حق الانتفاع بالأراضي والتمتع بها قد حوّل إلى حق ملكية للأراضي المستزرعة، أو الأراضي الزراعية، إذا ثبت أنه زرع بها محاصيل، وأن الناس كانوا مقيمين بها منذ أكثر من خمس سنوات، وأما عن المراعى، فإن الجزء الزراعى منها يمكن تقسيمه بين أعضاء المجتمع، مع تحديد المساحة غير الزراعية وإدراجها تحت نظام حيازة الغابات، وبطبيعة الحال، فإن هذا التقسيم، الذي جرى تنفيذه بموجب اختصاص مجلس الإدارة [الذى يتكون من ستة أعضاء يتم انتخابهم من بين القبائل] قد ترك فقط أسوأ القطاعات لإدارة تلك الأراضي الجديدة.

وكان قد استُخدم أسلوبان للتخصيص: الإجراء المعتاد، وما يسمى بالإجراء "المعجل"؛ والإجراء المعتاد الذى تم النص عليه في القانون الصادر عام 1971، هو إجراء دقيق، ومكلف، وبطئ، والدليل على بطئه الشديد، أنه منذ عام 1973، أنيط بذلك الإجراء إجراء عمليات مساحة أملاك بالاشتراك مع مجالس الإدارات، وبمعاونة "أحد الطوبوغرافيين" [تم تدريبه في الموقع]، وسكرتير لتدوين محاضر الجلسات، واثنين من العمال [للتعامل مع أشرطة قياس المساحات]،

وعند استكمال الإجراءات، يصدر للمالك عقد مؤقت provisional title يسمى بـ"العقد الأخضر". يمنحه حق الاقتراض من البنوك، والحصول على المزايا التي تمنحها الدولة. وبحلول عام 2006، تم منح مساحة قدرها 1 350 000 هكتار أي حوالي 87% من مساحة المراعي "من أجل الاستخدام الزراعي" - وقد تم تخصيصها لقرابة 100 000 من المنتفعين.

ونادراً ما كانت التقسيمات، في الواقع الفعلي، عادلة أو متساوية] كانت هنالك استثناءات قليلة في بعض المجتمعات المحلية الصغيرة]. لأنه مع تطبيق حق إحياء الموات، حصل أصحاب المشروعات الكبيرة، والمصادر العلمية، على نصيب الأسد لأنفسهم، مما أدى إلى ظهور فوارق كبرى في المناطق الريفية في جنوب تونس. ولقد أثار الموضوع جدلاً شديداً، سوف نتناوله بإيجاز، ذلك أن عملية الخصخصة تلك، كان لها أثر مزدوج: أن عدد المزارع الصغيرة قد زاد زيادة كبيرة - وأن هناك قلة من الناس قد تركزت في أيديها الأراضي. وإلى الشمال من "جفصة" - بالنسبة لأراضي المراعي بعد تقسيمها - نجد أن 26% من الملاك لأقل من 10 هكتار لكل منهم، يستحوذون على 6% من الأراضي. ونجد أن 13% من الملاك الذين يستحوذون على أكثر من 50 هكتاراً لكل منهم، ويسيطرون على 45% من الأراضي. ولقد اختار عدد كبير من الفلاحين في تلك المنطقة [46% في سهل "بلد عمرة"] أن يتركوا أراضيهم وينتقلوا إلى المدن [باع 34% منهم جميعاً أو بعض أراضيهم]. ولكن المستقبل أقل كآبة بالنسبة لأولئك الذين اختاروا البقاء. وبمجرد استكمال عملية التخصيص، قام الفلاحون - الحائزون لعقود الأراضي - بصفة عامة ببيع ثلاثة أرباع القطعان من أجل تمويل حفر الآبار، وتركيب الطلمبات، والمعدات الزراعية الأساسية، وشتلات الفاكهة، ثم قاموا بإعادة تنظيم المزارع حول المساحات الصغيرة المروية [1-2 هكتاراً مع وجود محاصيل شجرية شبه مروية [أشجار الفستق، وأشجار الزيتون] والمحاصيل المطرية الخ. ثم راحوا بالتدرج يستعيدون نشاط تربية الأغنام، مرة أخرى، من السلالات الجزائرية ريفية الذنب الذي يناسب الوسط الزراعي أكثر من سلالة البربرين السمينية الذنب، وكان العائد على الاستثمار متازاً بالنسبة للفلاحين الموسرين (20%-30% من المنتفعين أصحاب الأراضي)، وكانت تنمية الأراضي من خلال الري - الذي أصبح ممكناً بفضل تقسيم الأراضي - تنمية ملحوظة ومتميزة، ومستمرة على نفس الوتيرة، والمشكلة أن جميع تلك الآبار التي تم حفرها خلال 15 عاماً، قد أدت إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية إلى درجة ترك تلك الآبار نتيجة لذلك [جرى ترك 1 900 بئر من إجمالي 4 500 بئر مسجلة في جفصة وتطوان في عام 2006] حتى تضطر الإدارة إلى السيطرة على عملية تنمية الآبار بشكل أكثر كفاءة. وهكذا جرى استقطاع مساحات كاملة من أراضي المراعي الجماعية السابقة لصالح استغلالها في شكل معين من أشكال الزراعة لا يتمتع بالاستدامة اليقينية، مما أدى إلى تفتيت الأراضي، وغلق مسارات الانتاج [النقل الموسمي للحيوانات سعياً وراء الكلاً]. وفصل أراضي المراعي عن المناطق الأكثر إنتاجية.

إعادة تنظيم عملية الانتقال: عصر الشاحنات

من أبرز التغييرات، النقل باستخدام المحركات، وهو التغيير الذي نال أقل قدر من التعليقات، ولم يتم الترويج له، ولم يتم إدماجه صراحة ضمن أي سياسة رعية، ولقد بدأ استخدام الشاحنات في الفترة من 1955-1960، ثم انتشر في مناطق الاستبس على اتساعها [وبدرجة أقل في المناطق الجبلية] من السبعينيات القرن الماضي فصاعداً، وفي جميع أنحاء بلدان المغرب والمشرق، حيثما تستطيع الطرق استيعاب المركبات، والشاحنات، وعربات البيك أب، أو العربات

التي جرها الدواب، مما أحدث تغيرات بعيدة المدى في أساليب الزراعة. ومن ذلك مثلا: نقل المياه والأعلاف الآن يوميا بدلاً من العكس. وأصبحت عمليات البيع منظمة بشكل أكثر كفاءة. وأصبح اتخاذ قرارات السفر أو الأرحال تتخذ بطريقة أسرع. وأصبح الفلاحون يسافرون مسافات أبعد حسب الأحوال. ويتم نقل القطعان المملوكة لكبار الفلاحين الآن باستخدام الشاحنات. وتنتشر في المناطق على حساب القطعان الصغيرة. ويكاد يكون كل واحد الآن يمتلك شاحنة (أو يستعيرها أو يستأجرها) مما يسهل عليه التوغل في المراعى. وفي مناطق الاستبس في الجزائر بصفة خاصة. تروح الشاحنات وجرى، مما جعل عملية الانتجاع transhumance المعتادة في الصيف إلى مناطق المحاصيل في الشمال (عشابه) تتضاءل الآن تدريجياً -رغم أن الموضوع لا يزال يتطلب اجراء المزيد من الدراسات- وتستبدل الآن بعمليات المرور المتنامية صوب مناطق الاستبس. لنقل الاعلاف التي تُنتج في شمال البلاد.

ومن الحقائق الملحوظة الآن، تسارع وتيرة توطن العائلات واستقرارها في مناطق الاستبس في المغرب وسوريا. وهى العملية التي اكتملت فعلاً في الجزائر وتونس. ولكن في نفس الوقت، نجد أن القطعان -التي يقوم برعايتها الآن وباضطراد رعاة محترفون- لا زالت متنقلة إلى حد كبير؛ وعلى هذا، فإن نمط حياة الأسر، وتربية الحيوانات، ينظمان الآن على مستويين مختلفين، يتباعدان بالتدرج، فالفقراء فقط هم الذين يواصلون العيش في مناطق الاستبس، كما كانوا يفعلون في الماضى (باستثناءات قليلة، كما هو الحال في سوريا، حيث يختلطون مع البدو شبه الرحل الذين استوطنوا قرى البادية، وحيث توجد بعض العائلات الغنية من البدو "الحقيقيين" الذين يملكون قطعاناً تصل إلى عدة آلاف من رءوس الأغنام). وعلى أية حال، فإن كبار الفلاحين من مربي الأغنام، راحوا يستقرون الآن تدريجياً في المدن الصغيرة، كقاعدة عامة (وهذا نظام ثنائي ينصرف إلى "وضع قدم في الاستبس، والقدم الأخرى المدينة). لأنهم مضطرون إلى الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية، والدفاع عن مصالحهم. وفي مناطق الاستبس في المغرب والجزائر، نجد أن الزواج بائنتين لا يزال عادة شائعة، وينصرف الشكل الطبيعي لهذا النظام الثنائي، إلى أن الزوجة الأولى القديمة تقيم في الاستبس، والزوجة الثانية تعيش في المدينة، حيث تُعنى اساساً برعاية الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس.

أساليب جديدة لتربية القطعان واستراتيجيات مكافحة المخاطر

الدور الحاسم لمستلزمات الأعلاف التكميلية.

إن إنتاج اللحوم من المجترات الصغيرة (وهو في هذا السياق، المنتج الرئيسي للمراعى بدلاً من لحوم الأبقار) يدار الآن على أساس مختلف اختلافاً جذرياً تلميه الظروف الملحة التي تدعو إلى التكيف مع المخاطر، وإدارة المخاطر على أساس مجموعة واسعة من العوامل:

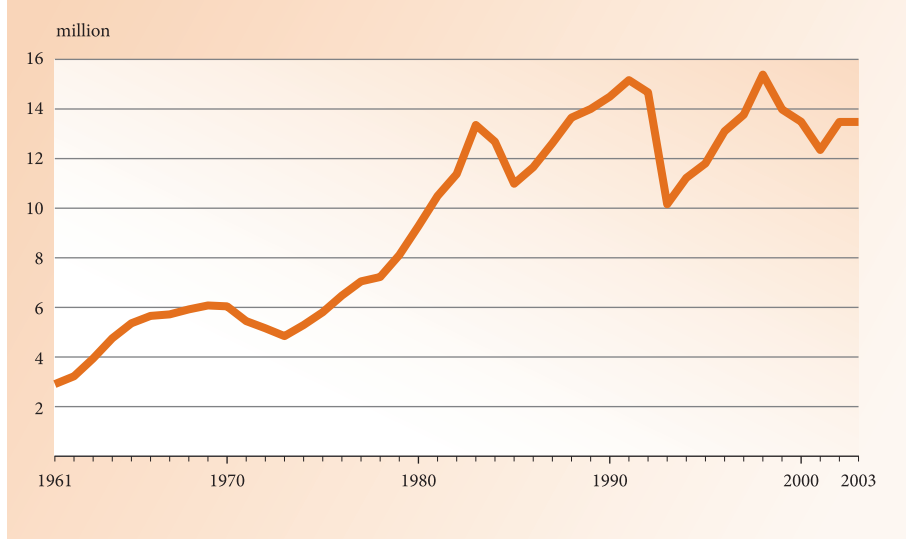
أولها وأهمها، الأعلاف التكميلية -ومنها الشعير بصفة خاصة- الذي يأتي من الأراضي التي تم تطهيرها من الأعشاب والشجيرات والتي تنسج الآن باضطراد مع خصخصة الأراضي. وتجري زراعة المحاصيل كل سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، حسب سقوط الأمطار، ويتم تخزين الحبوب والتبن، وإعادة توزيعه أثناء السنوات العجاف، وهذا التوسع العشوائي للغاية في زراعة المحاصيل -والذي يشتمل على تنقل القطعان، ويقيد المناطق الرعوية، ويستنزف التنوع الحيوي- لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ولا بد أن يقتصر بشكل واضح وضارم على المناطق التي يكون مبرراً فيها. وتكمن المشكلة برمتها في التعرف على تلك الحدود أو نقطة التوازن -وهي مسألة

كلاسيكية تتعلق بالمزايا الاقتصادية النسبية أو المقارنة- ولكنها مسألة يصعب حلها بصفة خاصة، لأنه في كثير من المناطق، نجد أن المحاصيل والمراعي تتداخل مع بعضها البعض تداخلاً حقيقياً، ولكن نمط هذا التداخل يتغير حسب نتيجة الحصاد.

وفي الأقاليم التي يفاوت فيها معدل سقوط الأمطار تفاوتاً ملحوظاً، ويقل عن 200-250 ملم في السنة، يكون ناتج زراعة المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، بصفة عامة، غير كافٍ بتاتاً لتغذية القطعان، والاتجاه الجديد الآن، هو الاعتماد بانتظام على المكملات من الأعلاف التي يتم شراؤها. وهذا الإجراء الذي بدأه كبار الفلاحين في بلدان المغرب العربي، وشجع عليه توالي سنوات الجفاف [1984-1981 ثم 1991-1998] قد انتشر بين جميع مربي الحيوانات؛ ففي الجزائر -حيث تناقصت طاقة مراعى الاستبس بمقدار النصف في خمسة عشر عاماً - نجد أن مراعى الاستبس، التي يجب ألا تعول الآن أكثر من 2 مليون رأس من الأغنام، تعول فعليا خمسة أضعاف هذا الرقم، وتغطي الأعلاف التكميلية ما بين 60%-80% من الاحتياجات. أما في جنوب تونس، فإن المراعى تغطي الآن 40% فقط من احتياجات الحيوانات في السنوات الجافة، و80% في السنوات المطيرة.

أما الوضع في مناطق الاستبس في سوريا، فهو أكثر غرابة بحيث يصعب تصديقه؛ حيث زادت القطعان زيادة كبيرة نتيجة لوجود سوق تصدير نشطة للغاية [انظر شكل بياني 1].

شكل بياني 1 اتجاه مجتمع الأغنام في سوريا، 1961-2003



المصدر: شعبة الإحصاءات بمنظمة الأغذية والزراعة.

ولم يتأت حقيق ذلك، إلا بفضل الزيادة الجوهرية في كميات الأعلاف المتاحة. ولقد جمعت عدة عوامل في هذا السياق. حيث زادت المساحة المروية من المحاصيل -تقوم القطعان برعى مخلفات وبقايا المحاصيل- من حوالي 450 000 هكتار في عام 1969 إلى ما يزيد عن 780 000 هكتار في عام 1991، ثم إن تطور زراعة الأغذية- الزراعية، قد جلب زيادة في المنتجات الثانوية المتاحة، والتي يمكن الاستفادة بها كأعلاف للماشية مثل لب (مصاصة) بنجر السكر.

أو كُسب بذرة القطن. وعلاوة على ذلك، زاد إنتاج الشعير في أراضي الاستبس تدريجياً أثناء عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وتغيرت تربية القطعان تغيراً كاملاً منذ ذلك الحين فصاعداً، ويعنى استخدام الشاحنات الآن إمكانية نقل أعلاف الحيوانات إلى المناطق التي توجد بها القطعان أي مناطق الرعى في الاستبس. أو في المناطق المستزرعة، بل إنه يمكن نقل القطعان ذاتها باستخدام الشاحنات. وعلى هذا، فإنه خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، كانت تربية الحيوانات المهاجرة تتركز على التنقل المزدوج: نقل القطعان من ناحية، ونقل الأعلاف والمياه من الناحية الأخرى.

وتبدأ عملية الرعى في فصل الربيع، ولكن القطعان تظل في منطقة الاستبس في جميع فصول السنة لفترات متفاوتة المدة. ومناطق الاستبس هي مناطق رعى واستقرار، ويطلق عليها البعض مناطق "المقام" parking. وفي بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، ذهب التقديرات إلى أن المراعى في مناطق الاستبس، تغطي 70% من احتياجات القطعان من الأعلاف. أما الآن فهي تقدم ما بين 5%-20% فقط من كميات الغذاء اللازمة سنوياً للقطعان. حسب الاختلاف في إنتاج الأعلاف المرتبط بمعدل سقوط الأمطار، واستراتيجيات التغذية، [Bahhady, 1997; Leybourne 1981]. وتتكون المقطوعية السنوية من العليقة من أكثر من 80% من مواد الأعلاف الموزعة [شعير، تين الحبوب، ومنتجات فرعية من المنتجات الغذائية-الزراعية] ومخلفات وبقايا المحاصيل المروية. وفي بداية عقد التسعينيات يتم نقل 1.5 مليون طن من الأعلاف حسب بعض التقديرات، إلى مناطق الاستبس كل سنة [Treacher, 1993].

التدفق النقدى، والتخفيض "المنضبط" للقطعان

في سنوات الجفاف [سنتين أو ثلاث سنوات من بين كل 5 سنوات] كانت الكميات المشتراة من الأغنام كبيرة جداً [وكان سعر النعجة يتراوح ما بين 30-40 يورو تقريباً في جنوب تونس] حتى إن التدفقات النقدية لدى الفلاحين كانت غير كافية، وبقي النظام قائماً من خلال عملية بيع النعاج -اللهم إلا في حالة الفلاحين المعوزين- التي وصلت إلى حد التخفيض "المنضبط" للقطعان [ولم تكن الحيوانات عجفاء حتى بعد سنتين من القحط والجفاف، وحققت أثماناً أفضل مما كان عليه الحال في الماضي]. وكان من الواضح أن الضمان الأفضل هو أن يكون لديك قطع كبير من الأغنام [من 200-300 رأس من الأغنام] حتى تضمن لنفسك الوقاية من مخاطر طول فترة الجفاف. ولم يستطع جميع الفلاحين أن يفعلوا ذلك -بل كان بعضهم أبعد ما يكون عن ذلك- بل وصل الأمر بعدة مئات من صغار الفلاحين إلى بيع قطعانهم كاملة، والبحث عن عمل في مكان آخر أثناء فترة الجفاف الشديد في شرق المغرب أثناء عامى 1998-1999.

إن هذه الاستراتيجية للتكيف مع المخاطر -التي نعتبرها على مستوى من الكفاءة- يوجّه لها انتقاء شديد، وتشجع معظم مشروعات الرعى على عودة أكثر أصالة إلى حرفة الرعى؛ ويدافع المخططون لها عن الإجراءات الرامية لإنعاش المراعى، وهي إجراءات مشروعة، ولكنهم يعتبرون أن استخدام الأعلاف التكميلية من أسوأ الشرور. وهم يشنون حملة على الفلاحين الذين يزيدون من حجم قطعانهم، عن طريق شراء الأعلاف، وتكديس القطعان في المراعى، وهو الأمر الذى لا يتناسب بتاتا مع إمكانيات الرعى الموجودة في المراعى. ولكن بموجب أى حق تصبح المراعى مورداً خالصاً لتغذية القطعان؟؟ ولماذا الخوف من زيادة القطعان إذا كان من الممكن تغطية العجز بوسائل تكميلية خارجية؟. يضاف إلى ذلك، إن هذا النهج الذى يغفل عدة

عوامل مثل: عدم استطاعة الفلاح زيادة القطيع لديه بعد حد معين. بدون إفلات من العقوبة -أن هناك حدوداً دنيا معينة [بخصوص حرفة الرعى مثلا، أو حجم الشاحنات، أو صهاريج المياه، أو عملية السقي]- وأخيرا، أنه يقلل من شأن مرونة تخفيض حجم القطيع ونظام الاستعاضة الذي حدثنا عنه أعلاه، والذي لا يكون صالحاً للبقاء إلا مع استخدام الأعلاف التكميلية.

استراتيجيات التكيف مع المخاطر

إن الأعلاف التكميلية، وتخفيض حجم القطعان، ليسا هما الوسيلتين الوحيدتين للوقاية من المخاطر، ذلك أن الاستراتيجيات أصبحت متنوعة. ففي الأجل القصير، يمكن التغلب على مشكلات الجفاف، في الوقت الراهن، من خلال الإدارة المرنة [تعديل مواعيد المغادرة بالنسبة للانتجاع transhumance وجميع القطعان] لعمليات النقل التي يستخدمها الفلاحون/مربو القطعان باستخدام وسائل النقل بالسيارات [شاحنات البيك أب النقل إمدادات الأعلاف المساعدة الخ] ونقل الرعيان [مخيمات، خيام، الخ]. وفي الأجل الطويل، يكون الغرض هو وقاية النظام من الأخطار المناخية وقاية جيدة قبل هجوم الجفاف. ولكن يتوقف ذلك بطبيعة الحال على موارد المياه الجوفية، وفي معظم الحالات، نجد أن مدخل المياه محدود للغاية لدرجة أنه لا يضمن الأمن الرعوي بتكلفة في حدود المستطاع. لأن احتمالات الرعى المكلف من أجل إنتاج الأعلاف -محدودة للغاية، والإستراتيجية التي يميل الفلاحون إلى انتهاجها، تتمثل في التوسع في مساحة المحاصيل المطرية، والمخاطرة بزراعة الحبوب، والتي يمكن أن تنتج - في سنة من بين كل 4 أو 5 سنوات- حبوب شعير كاملة الحجم، وكميات من التبن، وميزة تلك الأعلاف أنه يمكن تخزينها. ويمكن تأجيل استهلاكها [لعدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل]، وتظل الدخول غير الزراعية الناجمة عن الهجرة، أو عن بعض المشروعات أو غيرها من الحرف، هي الإجابة الحقيقية في الأجل الطويل، بل هي أكفأ أشكال الحماية، والمبالغ المدخرة من أجل المناسبات مبالغ كبيرة، ولهذا يمكن لأصحاب الدخول الطيبة إبطاء عملية تخفيض قطعان الأغنام، ويمكن بشيء من التدعيم الخارجي، أن ينهض النظام لمقاومة الجفاف طول مدة استمراره، بدون فقدان قدرته على النهوض بمجرد عودة الأمطار.

اقتصاد النظام وديناميكيات سلاسل التسويق بالمناطق الصحراوية

لم يَنَلَّ الجانب الاقتصادي للمشكلة القائمة في البيئة الصحراوية إلا اهتماما محدوداً، ولا يصلح نظام تخفيض/استعاضة القطعان -الذي يضطر الفلاحون إلى استخدامه لكي يتواءموا مع أخطار المناخ- إذا كانت معدلات التجارة تميل كثيرا في غير صالح المنتجين، وكان المنتجون يستطيعون التعامل معها، وعلى هذا، فإن الاستراتيجية لا تنفيذ، ولا تكون صالحة اقتصاديا، إلا إذا كانت نسبة "الكيلو الحي من الضأن/الكيلو من الشعير"¹ أعلى من 10 بنسبة مريحة في جميع الأحوال. لأنه مقابل كل 10 كيلو جرام من الشعير يتم إنتاج 1 كيلو جرام من قطعان التسمين، ومن ثم لا بد من تلبية شرطين:

(1) عدم ارتفاع أسعار العليقة ارتفاعاً شديداً في فترات الجفاف، عندما يتكالب الجميع على الشراء؛ ولا بد أن تكون سلاسل التموين [الحبوب، والمنتجات الفرعية، الخ] محل ثقة، وتتمتع بالتنوع، وتخضع للمراقبة، وهذا هو الحال تقريبا في تونس والجزائر، حيث أصبحت أسواق الأعلاف أكثر تنوعاً [إنتاج الأعشاب الجافة والتبن في شمال البلاد، ثم يتم نقلها إلى مناطق الاستبس

1. أو بصفة عامة، يكون ثمن وحدة الأعلاف المقدمة كمكمل غذائي في أدنى مستوياته.

بمعرفة جّار متخصصين في تلك العمليات، فضلاً عن كُسْب الزيتون olive cake، الخ]. علاوة على ذلك، فإن الدولة تتدخل بانتظام منذ فترة الثمانينيات من القرن الماضي عن طريق خطط الإنعاش لتيسير عمليات النقل من خلال المنح، وطرح أعلاف مدعمة في الأسواق إبتكرز الانتقاء هنا على إجراءات منح منتجات مدعومة، ولكن يبدو أن هنالك بالفعل أثراً تنظيمياً على الأسعار في السوق المفتوحة]. أو عن طريق استيراد الحبوب حيثما يكون ذلك ضرورياً. وفي سوريا نجد أن الأعلاف شديدة التنوع، حيث تدخلت الدولة في السبعينيات وفي الثمانينيات من القرن الماضي، فقدمت الأعلاف بأسعار مدعمة غطت حوالي 20% من الاحتياجات.

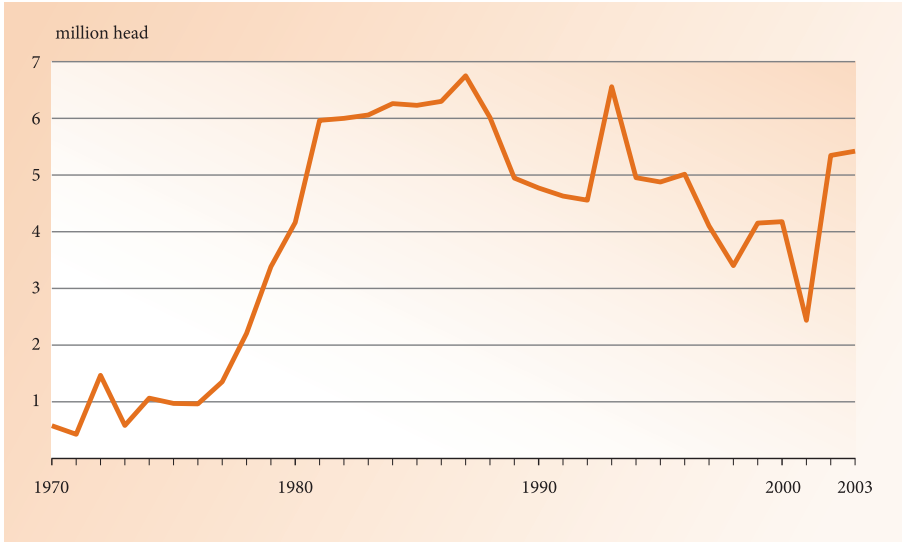
(2) عدم انهيار أسعار اللحوم نتيجة للعمليات التي يقوم بها جّار الحيوانات، الذين سرعان ما يغتنمون الفرصة للاستفادة من الأوضاع المتأزمة، ولا تتحكم الدولة في أنشطتهم بأى صورة من الصور، بل إنها -في واقع الأمر- لا تتحكم في أسواق الماشية والأغنام، ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى ترابط سلاسل أسواق الأغنام الآن ترابطاً وثيقاً أكثر من ذي قبل، مع الأسواق البعيدة في السهول والمدن فإنه يتم نقل القطعان بالشاحنات، وأصبحت الاتصالات الآن عن طريق الهواتف المحمولة مستخدمة على نطاق واسع]. ولما كان طلب المدن على اللحوم الحمراء عالياً، فإن توقعات الأسعار لم تعد كبيرة كما كانت.

وفي الحقيقة، تم إعادة هيكلة النظام بالكامل، حيث يتم الآن طرح حيوانات أكثر بالأسواق في سنوات الجفاف [ذكور وإناث الحملان، وتخفيض قطعان النعاج] منها في السنوات المطيرة [حيث طرح الحملان الذكور فقط]. بغرض استعاضة القطعان، وفي سوريا، كانت تربية الأغنام تتسم بالركود حتى عام 1974، وبعد ذلك بدأت زيادة القطعان بحوالي 10% تقريبا في السنة لمدة تزيد على 15 عاما، وكانت تلك الزيادة ترتبط مباشرة بالزيادة في أسعار البترول والزيادة المترتبة على ذلك في الدخل، والزيادة في استهلاك اللحوم، إن سوريا ليست دولة منتجة للبترول، ولكنها استفادت من عوائد النفط في البلدان المنتجة، من خلال تحويلات المهاجرين، ومن الدعم المالي المباشر لدول الخليج كمساهمة في الإنفاق العسكري الذي تتحمله دول خط المواجهة، وبالإضافة إلى السوق الوطني، استفاد الفلاحون السوريون من الوفرة والرواج في الدول المنتجة للبترول، وكانت المملكة العربية السعودية -السوق الأجنبية الرئيسية للمنتجات السورية- قد شهدت زيادة كبيرة فعلا في الواردات من الأغنام الحية خلال الفترة من 1975-1980 [انظر خريطة 2].

وهذا السوق محمي نسبياً، بمعنى -أنه وفقا للمعايير الإقليمية- لا تعتبر اللحوم الاسترالية أو النيوزيلندية بدائل تماثل في جودتها للحوم التي يتم الحصول عليها من السلالات المحلية.

ولقد أجرت الإدارة السورية عدة محاولات من أجل تقييد الصادرات، بغية احتواء زيادة الأسعار في البلاد، وخصوصاً أثناء الأعياد الدينية، وعلى الرغم من أن سوريا من الدول المصدرة الرئيسية للأغنام في الشرق الأوسط، إلا أن السلطات اضطرت إلى استيراد الأغنام من رومانيا وبلغاريا في عدة مناسبات، بغرض احتواء الأسعار، وزيادة العرض في السوق المحلية. ولقد جاءت فترة النمو السريع إلى نهايتها في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تراوح فيها حجم الثروة الحيوانية ما بين 10 مليون-15 مليون رأس من الأغنام، حسب ظروف السوق، والتفاوت في معدلات سقوط الأمطار.

شكل بياني 2 واردات السعودية من الأغنام الحية



المصدر: شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة.

ورغم أنه لا بد أن نؤكد في النهاية على أن معظم الفلاحين يتخذون الآن بصراحة مواقف اقتصادية، وعلى أن الصورة القديمة للرعي الذي يحتفظ بقطعان كبيرة غير منتجة "لأسباب تتعلق بالاعتبار والمكانة الاجتماعية"، أصبحت شيئاً عفى عليه الزمن. فإنه من الصعب فهم كثير من الاستراتيجيات، وأن العوامل الاقتصادية لا تفسر كل شيء بعيد عنها. وكثير من القرارات التي يتخذها الفلاحون، تخضع للحلول الوسط، وثمة عوامل أخرى لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار [العمل، التدفقات النقدية، وما إذا كان لدى الفلاحين حسابات بنكية، والعلاقات مع الجيران، والإنتاج من أجل الاستهلاك الخاص، الخ]. وعلاوة على ذلك، فإن الأعيان جميعهم من كبار الفلاحين، وأن القطعان الكبيرة التي يملكونها تحقق لهم الاعتبار والمكانة الاجتماعية، وتمكنهم من صعود السلم الاجتماعي بسرعة عن طريق الرعاية الإيجابية الفعالة.

السياسات الرعوية

سياسات الأراضي

تعتبر سياسات الأراضي عنصراً أساسياً بالغ الأهمية للسياسات الرعوية، وخصوصاً من أجل مستقبل تلك المناطق، حيث تجري فيها الآن اختيارات حاسمة. وكما رأينا في كل من المغرب والمشرق، عشية الاستقلال، سياسات جديدة للأراضي تستهدف إدماج المناطق الهامشية بطريقة أكثر فعالية يجري تنفيذها بمعدلات مختلفة من السرعة. بناء على القوانين السارية في كل دولة.

الإجازات الفنية الرئيسية للبحوث والتنمية

كانت خطط التنمية المختلفة، تؤكد باستمرار على تحسين تربية الحيوانات في المراعي، بدلاً من التركيز على زراعة المحاصيل أو زراعة الأشجار، وتنطوي تلك الخطط على اثنين من العناصر.

هما: تحسين العليقة عن طريق إيلاء اهتمام خاص للموارد الرعوية [أى تحسين المراعى، وتنظيم الفلاحين] - وتحسين تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني، ولقد تم حشد عدد من الإجازات الفنية التي تحققت من خلال أعمال البحوث والتنمية التي أجريت في مختلف المؤسسات، في سياق مشروعات التنمية المتعددة.

وفي المناطق الرعوية -ولا سيما المراعى الجماعية- كان لا بد من الاختيار بين الأساليب الفنية الثقيلة [التي تؤثر مباشرة على إدارة الغطاء النباتي، وهى تتضمن التحكم في الحرائق والسيطرة عليها، وتطهير الأراضى من النباتات باستخدام الوسائل الكيماوية أو الميكانيكية أو البيولوجية أو باستخدام الحيوانات ذاتها، من خلال الزراعة والتسميد، الخ]، والأساليب الفنية الخفيفة [التي تؤثر على كيفية استخدام الحيوانات للمراعى، وهى تشتمل على التحكم في حجم الرصيد الرعوى، واختيار فترات الرعى، وتنظيم تلك الفترات، وإدارة الأسوار حول المراعى، وحفر آبار المياه].

وعلى الرغم من أن أسلوب حظر الرعى لفترات قصيرة قد أثبت جدواه في عدد من المشروعات الرعوية، فإن الحفاظ على مستوى الرصيد الرعوى يعتبر أحد التحديات في المراعى الجماعية، حيث نجد أن المنتفعين الشرعيين لا يقبلون تحديد الرصيد الرعوى كمسألة مبدئية، وعلى هذا، فإن الوسائل المستخدمة تقتصر على تحديد مدة الرعى (وليس على تحديد الرصيد الرعوى) الذى يعتبر طريقة غير مباشرة لتحديد معدل الرصيد الرعوى، وقد فشلت جميع المحاولات بصفة عامة، في تخفيض أعداد الحيوانات بأساليب سلطويه أو عن طريق فرض رسوم على رعى العشب.

وحفر آبار المياه، يعتبر وسيلة أخرى من وسائل توزيع الحيوانات على المراعى، وعملية سهلة التنفيذ في معظم البرامج، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى أخطاء، لأن المياه المتاحة لا بد أن تتناسب مع الغطاء النباتي الناتج، ويمكن أن يكون معدل استخراج المياه محدداً بطريقة معقولة في الغالب، باستخدام الوسائل اليدوية أو الميكانيكية لرفع المياه، بينما يوكل إلى مجموعة خاصة تولى الإدارة الاجتماعية للمياه.

وحيثما تستخدم الأساليب الفنية الثقيلة كما يطلقون عليها، فإن القاعدة العامة تنصرف إلى ضرورة إنعاش المراعى المتدهورة وإعادتها إلى حالتها السابقة، أولاً وقبل كل شيء، ثم إنماء المناطق التى يمكن للغطاء النباتي أن ينمو فيها بسهولة، ولكن نظراً لأن المناطق المعنية شاسعة، فإنه يتعين مقارنة تلك المهمة بالتواضع اللائق، وإحدى الطرق التي يتعين اتباعها، تنصرف إلى زراعة نباتات الأعلاف، لأن هذه هى الطريقة الرئيسية لإنعاش المراعى المتدهورة وإعادتها إلى حالتها الطبيعية.

المشروعات الكبرى لتنمية المراعى

في عام 1990، صدرت إحدى المطبوعات حول مشروعات تنمية المراعى في المغرب العربي [علاوى، 1990] تحت عنوان: "ثلاثون عاماً من الفشل"، والسؤال: كيف تبدو الأوضاع في الوقت الراهن في المغرب والشرق؟ في عقدَي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حاولت تعاونيات تربية الحيوانات في سوريا، إقامة شكل تقليدي للتنظيم الرعوى [جمى]¹ وكان يتعين تقديم يد العون

1. يشبه إلى حد كبير فكرة أجدال agdal التي خدثنا عنها من قبل.

إلى تلك التعاونيات من جانب تعاونيات أخرى تقوم بتسمين الحملان من أجل بيعها. بغرض الحفاظ فقط على النعاج والحملان اللازمة لتجديد القطعان في مناطق الاستبس. وكان منوطاً بكل تعاونية من التعاونيات مهمة استغلال شريحة من الأراضي الرعوية يقتصر الانتفاع بها على أعضاء التعاونية. ولكن الخطة فشلت. حيث لم يتم تنفيذ إجراءات ذات شأن لحماية تلك المراعي. وكان البرنامج يركز بشكل خالص-في التطبيق العملي- على توفير عليقة الحيوانات. وكان حظر الزراعة تحت خط التماطر 200 ملم- وهو الحظر الذي صدر في عام 1995، عاملاً مساعداً على الحصول على تمويل دولي عام 1998 من أجل القيام بـ "مشروع تنمية مراعي الاستبس" والذي يشمل 3 مليون هكتار. وحصل المشروع على تمويل من "الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي" بلغ 60 مليون دولار، فضلاً عن 20 مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD. وكان الهدف الرئيسي للمشروع. ضمان الإحياء السريع للمنظومة الحيوية. عن طريق زراعة نباتات الأعلاف أو بذر بذورها. وبمد فترات حظر الرعي. ولكن النتائج المحققة كانت قاصرة جداً عن التوقعات. وكان أحد الإنجازات الرئيسية. زراعة نباتات الأعلاف وخصوصاً في المناطق التي استزرعتها القرى في البادية بالقرب من حدود المناطق الزراعية. ومنذ نهاية عقد الستينيات في القرن الماضي. وقع الاختيار على نبات الأتريلكس Atriplex من أجل إحياء الغطاء النباتي في الاستبس. حيث كان هذا النبات يعتبر أنسب أنواع النباتات لإعادة المراعي إلى ما كانت عليه من قبل. ومع ذلك. فإن رعى الأغنام لعشب الأتريلكس يثير عدة مشاكل. منها أن ملوحة هذا النوع من الأعلاف يزيد احتياجات الأغنام إلى المياه زيادة ملحوظة. وأن أفضل فترات الرعي هي في نهاية فصل الصيف. عندما تكون النسبة الكبرى من القطعان خارج الاستبس. ومن بين 35 000 هكتار -وهي المساحة التي زرعت بنبات الأتريلكس- نجحت زراعة هذا العشب في 3 000 هكتار فقط.

وفي الجزائر. ثبت ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل اشتراك الرعاة-الزراعيين اشتراكاً فعالاً في عدة مشروعات [مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية] [CREAD] حاول الإبداع في هذا المجال. ولكن الإدارة المنوطة بالتنمية. تتردد في تفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى المجتمعات القاعدية.

وكان ثمة مشروعات متوالية في المغرب. ولكن النجاح كان محدوداً. على الرغم من أن العمل الممتاز الذي تم. قد وسع قاعدة المعرفة توسيعاً ملحوظاً. بشأن ذلك الموضوع. وتتفق جميع تقارير التقييم. على أن أثر تلك المشروعات كان ضئيلاً. وأنها أخفقت في أخذ التطورات الاجتماعية في الاعتبار. وفي ترجمة المنطق العقلاني في النواحي الفنية إلى واقع اجتماعي: بل إن الأساليب الفنية لتلك المشروعات تشوبها تناقضات خطيرة. بل ويصعب للغاية تطبيقها في الواقع العملي [دورات نباتية معقدة. وإعادة بذر البذور في تلك المناطق والتسميد المفرط لا يرتبطان بالكفاءة الاقتصادية للنظام. وجدديد الرصيد النباتي. مع عدم وجود تفاصيل بشأن كيفية تحقيق تلك الثورة. الخ]. ولكن لا يزال كثير من الفنيين شديدي التفاؤل فيما يتعلق بنجاح بعض تلك المشروعات. والتي يكن تصنيفها حقاً في خانة التعبير عن أفكار ضالة. مثل زراعة أعشاب الأتريلكس في سوريا. والتي لا ننكر قيمتها كأعلاف. ولكن معدل انتشارها متوسط. ومشروعات أشجار الأكاسيا accacia. والزراعة الجافة. الخ. وبالمثل. فإن إعادة بذر البذور في المراعي. وأعمال الحراثة والتسمين. يبدو مشكوكاً في جدواها إجمالاً. وليس لها إلا آثار مواتية فقط على مستوى المحاولات التجريبية. التي نادراً ما يمكن استنساخها ميدانياً.

وحيثما يحاول المرء تقييم الربحية الاقتصادية والمالية لهذه الجهود الواسعة، فإنه نادراً ما يمكن البرهنة عليها.

والمثال الوحيد الناجح حقاً هو المشروع الذي قام [الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD بتمويله] في شرق البلاد، حيث قام نوع جديد من التعاونيات "العرقية- التي تعتمد على صلة القرابة" ومن خلال تلك التعاونيات تبذل محاولة للتوفيق بين مزايا البنية التنظيمية الحديثة، وبنية التنظيم التقليدي، لإدارة الحقوق الجماعية لاستخدام المراعى. والفرضية الأساسية بسيطة: أن المجموعة العرقية هي إحدى الأصول من البداية، لأنها تؤدي دورها بشكل جماعي. وعلى هذا، فهي توفر بنية أساسية مواتية للتعاونيات، وهي شكل آخر من أشكال التنظيم الجماعي. ومع ذلك، فإن هذه الفرضية لم تتأكد دائماً، لأنه في كثير من الحالات كانت الحلول التوفيقية ضرورية لكي نتفادى تماماً تشويه المؤسسة التعاونية. وكانت إجراءات حظر الرعى في مساحة تناهز 300 000 هكتار، هي أبرز الأمور، وأكثرها حسماً في اشتراك الفلاحين في المشروع. حتى ولو كانت استدامة النظام قد تعرضت لبعض الشكوك، بسبب موجات الجفاف الحادة، أو بسبب احتكار كبار الفلاحين للمساعدات التي تقدم للمشروع. ومع ذلك، ظهرت نتيجتان عمليتان تشهدان على التقدم المحرز:

< أن 10 تعاونيات على الأقل من بين 36 تعاونية، تعمل على المستوى المطلوب، ولديها رأس مال تحت تصرفها، وتدير المراعى في سنوات الوفرة. وعلى الرغم من أن المنطقة الرعوية لكل تعاونية من التعاونيات [والتي تم وضع خرائط لها على أساس التخمين وعمليات المسح التي لم تستشر فيها دائماً كافة الأطراف] منطقة وهمية، لأن المنتفعين يتمسكون دائماً بالعرف، ويطبقون حقوق المعاملة بالمثل، ويمارسون الرعى "المختلط" في الشتاء عندما تتحرك القطعان في اتجاه الجنوب وبدأت المناطق التي "استخدمها" المشروع في هذه الحالة، تأخذ شكلاً محدداً بالتدرج، وأصبحت "موتلاً" جديداً. وعلاوة على ذلك، أخذت المجتمعات المختلطة تعيد التجمع حول مناطق الكلاً، وبدأت المناطق تتطور.

< ونتيجة لحظر الرعى- الذي تدفع التعاونيات بسببه مبالغ طائلة -كتعويض في صورة شعير- أصبحت فكرة دفع ثمن الكلاً في الأراضي الجماعية مقبولة أخيراً؛ وهذا نجاح باهر.

وقد تمخض العمل بخصوص الصبار عديم السيقان، في تونس، مزايا عديدة منها: مقاومة عالية للجفاف، وبناء احتياطي دائم لسد فجوات ما قبل الحصاد، والإنتاجية الوفيرة، وسهولة زراعته، وتيسير الالتزام بفترات حظر الرعى، إلى غير ذلك من المزايا، وسواء كان الصبار بدون سيقان أو كان شوكياً، فإنه يلعب الآن دوراً رئيسياً في أراضي الاستبس في وسط تونس، سواء كانت مملوكة للدولة أو مملوكة للقطاع الخاص، وكان نموه في الفترة الأخيرة في الأراضي الجديدة المقسمة، نمواً ملحوظاً. وما لا شك فيه أن ذلك النمو اقتضى بعض الوقت [20 عاماً] لكي يصبح راسخاً مستقراً، ولكن بمجرد تفوق المبادرات الخاصة- التي شجعت عليها سياسة الخصخصة- وسبقها للأساليب المنزّمة للدولة، تغيرت المواقف تغيراً جذرياً¹ فبعد عدة إخفاقات في مجال

1. إن المزايا المتعددة لهذا النبات الذي ينتج ثماراً يتم تصديرها إلى الخارج، ويحمى التربة من التعرية، ويضع سياجاً محكماً حول الأراضي لحمائتها من الجيران ويكون عليقة للحوانات في أوقات الشدة، هي قليل من كثير.

المشروعات الكبرى [في إقليم Oglet Mertaba] انطلق مشروع الجنوب في عام 2002. وهو يقوم على وحدات اجتماعية إقليمية [وهذه عبارة مخففة لتفادي استخدام اصطلاح "المجتمع العرقي" أو "العصبة القبلية" التي تنتظم حول المناطق الرعوية بغرض مناقشة وسائل وسبل إدارة المنطقة الزراعية- الرعوية. مع فئات من السكان المعنيين في إطار تشاركي صريح". وبعد خمس سنوات من الجهود المبذولة. فإن المشروع يمكن أن يكون نجاحاً محققاً في عدة مجتمعات [Ouled Chehida, Guermessa, Jlidet, etc] اتخذت خطوات لإدارة منطقتها. وهنا مرة أخرى. يبدو أن مبدأ الدفع مقابل الكلاً. عندما يصبح حظر الرعى ساري المفعول. مبدأ مقبول. ولكن في عدة قطاعات تكون الحدود بين الوحدات الاجتماعية-الاقليمية التي نوهنا عنها من قبل. موضوعاً للخلاف والنزاع وهي الأمور التي يحاول مدير المشروع تفادي الإشارة إليها. وبطبيعة الحال. فإن فكرة "الوحدة الاجتماعية-الاقليمية". تفترض مسبقاً نوعاً مختلفاً من خطوط الحدود الاقليمية التي تتولد عنها حتما نزاعات على الحدود. من ثم تلجأ إلى التحكيم. ولهذا. فإن الموضوع سوف يستغرق وقتاً. وهناك مشروع آخر [Diebbo] الذي يقوم بتمويله البنك الدولي. وهو يركز على إدارة الموارد الطبيعية في إقليم الأواره (600 000 هكتار) ولكن حتى الآن لم يتم إلا فتح عدد محدود من المسارات الزراعية. وإنشاء محمية سيدي طوى (000 sidi toui هكتار). 6

خطط من أجل الحفاظ على الرصيد في فترات الجفاف

فيما يتعلق بإدارة المخاطر والاستراتيجيات التي يأخذ بها الفلاحون. فإن "خطط الحفاظ على الرصيد" التي تقوم الدولة بتنفيذها في فترات الجفاف. لا بد من التنويه بها بطبيعة الحال. ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي. قامت الإدارة المختصة التابعة لمختلف الوزارات. باتخاذ اجراءات الطوارئ في شكل "خطط الجفاف" وخصوصاً في بلدان المغرب العربي. وتمثل في: مدخلات العليقة المدعمة. ونقل المياه. وواردات حزم البرسيم الحجازي alfalfa. وإبرام العقود مع شركات علائق الماشية لتصنيع العلائق للطوارئ. وهذه الخطط لا تنطوي على استجابة سريعة كما قد يتمنى البعض. بطبيعة الحال. ولكن الإدارة بطيئة في الاستجابة وبطيئة في التصرف. ويتفاوت تدخل الدولة من حيث الدرجة من بلد إلى آخر. حسب قوة الدولة وتنظيمها. وأثناء فترات الجفاف الخطيرة في فرنسا في صيف 2003 قامت الحاديات المنتجين بالاحتجاج. ولم تتوان عن الاقتراب من المصالح الوزارية أو الاتصال بها. وهي الإدارات التي قامت في شهر اغسطس سنة 2003 بتنفيذ مجموعة شاملة من المساعدات. بما في ذلك اقامة صندوق للكوارث. ومساعدات النقل. ومساعدات مالية. وإرجاء الضرائب. ومقدمات للأسعار. الخ. أما الحاديات المنتجين في بلدان المغرب العربي فهي قريبة جداً من السلطات ولكنها ليس ممتثلة تمثيلاً جيداً. وعلى هذا فإمكانياتها في رد الفعل محدودة. وتستغرق "خطط الجفاف" وقتاً طويلاً لكي تقف على رجليها. على أن تلك المساعدات في فترات الأزمات تساعد في الحد من هروب العلائق. وضبط أسعار الحيوانات. وعلى هذا يعتبر الجفاف عاملاً بنوياً في النظم الحيوي. ومن ثم فقد كان يشكل نقطة تحول هامة في التفكير. وفي الخطاب العام. وفي السياسات خلال السنوات القليلة الماضية.

السياسات الزراعية - البيئية وإدارة الأراضي الجماعية

يمكن اعتبار السياسات الرعوية. سياسات زراعية-بيئية. وهي بحق كذلك. لأنها تطبق في اقاليم تتعرض فيها المسائل الايكولوجية للخطر. ومن ثم تكتسب أهمية خاصة. وبشكل

أكثر تحديداً، نجد أن بعض الدول بدأت أيضاً في إدراج الممارسات الملائمة بيئياً، ووضعها بطريقة فعالة في عملية التخطيط لديها بدعم من المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. ولقد قامت لبنان بوضع مدونه عن البيئة في عام 1997. وفي عام 1998 قامت سوريا بوضع الخطة الوطنية للعمل البيئي، وبذلك تزايدت مجموعة الدول التي لديها خطط عمل أو استراتيجيات بيئية في منطقة [مينا MENA]¹ وهي [مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا، وتونس]. ولقد حذت الجزائر والمغرب حذو تلك الدول في عام 1999.

وفي المناطق الرعوية الصعبة، أو مناطق الغابات، تتعلق أكثر الإجراءات أهمية بتدابير حماية التراث الغابي، لإحياء وإنعاش المراعى وتحديد الحميات الطبيعية، ولقد تمخضت السياسة البيئية في الجزائر عن إنشاء حوالي 20 محمية طبيعية [منها محمية القالا El-kala التي تحصل على تمويل من صندوق البيئة العالمي] ويستهدف برنامج زراعة الغابات، تشجير 14% من مساحة البلاد، ومن المقرر أن يمتد هذا البرنامج لفترة الخمسة عشر عاماً القادمة، وثمة برنامج آخر لتغيير نظم الانتاج في المناطق القاحلة، سوف يضم 700 000 هكتار في الاجل المتوسط. وقد وقع عليه الاختيار باعتباره من الاهداف ذات الاولوية التي تنص عليها احداث خطط التنمية الزراعية [سبتمبر 2000]. وحاول تونس الآن تطبيق بعض الاجراءات التي تستهدف اعادة التشجير [بغرض الوصول إلى نسبة 15%]، والحفاظ على التربة من اجل حماية الاراضي الزراعية والمدن من الفيضانات، كما تتخذ اجراءات لمكافحة التصحر، وتركيب محطات للمياه، ومعالجة الصرف الصحي.

ويوجد حالياً في المغرب أربع محميات وطنية، اثنتان منها [طوبقال وطازنخا] تم إنشاؤهما أثناء فترة الحماية على المغرب، ثم مضى ثلاثون عاماً قبل أن تدرك الإدارة مرة أخرى ضرورة حماية المنظومات الحيوية -التي تمثل أهمية خاصة- من عملية التدهور التي لا سبيل إلى تداركها، وقامت بتدبير الوسائل من أجل إنشاء ثلاث محميات أخرى في مناطق: سوس-ماسا، الحسيمة، إفران. ولقد تم مؤخراً تدشين برنامج واسع من اجل تقييم النظم الحيوية، والأصول الطبيعية في جميع أنحاء البلاد، ويتكامل هذا البرنامج مع "الخطة الرئيسية للمناطق المحمية"، وتنقسم المسؤوليات في مجال الحفاظ على البيئة والطبيعة بين عدة وزارات في المغرب، بما فيها وزارة البيئة، وكانت ادارة الموارد المائية والغابات، حتى الان، هي الادارة التي لعبت دورا حاسما في تنفيذ سياسة المحميات الوطنية في سياق حماية الغابات والحياة البرية النباتية والحيوانية.

ولا بد أن نذكر أنه حتى السنوات القليلة الماضية كانت المحميات تقع في مناطق الغابات، وتعرض لضغط شديد من السكان المجاورين، ولم تعامل تلك المحميات معاملة مختلفة عن غيرها من المناطق الخاضعة لقانون الغابات، ولم يتم وضع حدود فعلية واضحة لها، ويحاول بعض خبراء الغابات القليلين المسؤولين عن متابعتها أن يطبقوا القواعد مجرد تطبيق، وبشيء قليل من الصرامة، حسب اقصى الامكانيات المتاحة لهم، وذلك بالنظر إلى ضعف والوسائل الموضوعية تحت تصرفهم، وهم يواجهون مشكلات كثيرة في أعمالهم اليومية مثل: الافراط في قطع الاشجار، والتحالفات التي لا حصر لها، وصعوبة التأكد من الاسماء الحقيقية للمخالفين، وعدم الكفاءة المعهودة للمحاكم التي تفصل في القضايا.

إن إنشاء محمية طبيعية على أراضٍ جماعية مملوكة للدولة في هذه البلدان -بهدف الحفاظ على المنظومة الحيوية، وحماية الحياة البرية في المنطقة حيث مستويات المعيشة متدنية للغاية، وحيث السكان المحليون يتوقعون من الحكومة أن توجه اهتمامها اليهم- مسألة

1. MENA: تعنى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

غير مقبولة اجتماعيات وسوف تُوَاجَه بنوع من العداء. يثبت في نهاية الامر أن العلاج أسوأ من المرض. ومن الامور الهامة للغاية أن إدارة تلك المحميات تشتمل على دعم التنمية المحلية وتعزيزها. ومن الامثلة الهامة على ذلك. محمية "وادي الروم" الوطنية بالأردن حيث رتب البدو هنالك حياتهم على الاستفادة من الانشطة السياحية في الموقع. بينما يحافظون في نفس الوقت على انشطتهم التقليدية¹.

ما هو مستقبل الأراضي الجماعية؟

في المراعي الجماعية في الأقاليم الصعبة في المغرب والمشرق. نجد أن المجتمعات المحلية التي تتمتع بحقوق الأراضي الجماعية. قد فقدت قدرتها منذ وقت طويل على إدارة شؤونها بشكل مستقل؛ وهذا التدهور في قدرتها على أخذ زمام المبادرة -الذي استمر بالفعل لمدة تزيد على قرن من الزمان- كان نتيجة عدة عوامل هي: استيلاء السلطات الاستعمارية على الأراضي -وانتشار نظام الملك [زراعات الأفراد] لمصلحة أصحاب الحقوق المكتسبة وخصوصا المشترون من القطاع الخاص- و عقود الاستئجار الطويلة الأجل. الخ. وبالنظر إلى الضعف التدريجي لسلطة المجتمعات المحلية على إدارة مواردها. حلت السلطات المحلية والمجتمعات الإقليمية محل المؤسسات العرفية السابقة. بدرجة أو بأخرى. ويبدو أن ضياع السلطات التقليدية. مسألة لا يمكن استعادتها. اللهم إلا في حالة بعض المراعي الجماعية القليلة في جنوب تونس أو في جبال المغرب. ولقد بدأت المجتمعات القبلية -أو ما بقى منها- عملية النزوع نحو الفردية individualisation. وهي عملية لا عدول عنها. ولا بد من استبعاد أية أوهام حول إعادة بناء الكيانات الجماعية "التقليدية" القادرة على بعث التغيير الحديث. دون أي لبس.

ما الذي يجب الاحتفاظ به من هذه الأنماط التقليدية للإدارة. من أجل التنمية في المستقبل؟ وهل يجب الاستفادة منها في أيه مشروعات جديدة؟ ثم أليس من الأمثل أن نستلهم منها الدروس التي يمكن تطبيقها في سياقات أخرى؟ بعد سلسلة الإخفاقات التي سجلتها برامج تنمية المراعي خلال الثلاثين عاما الماضية. يعترف كثير من مديري المشروعات الآن. أنه من الأجدى الترويج لإدارة تشاركية مرنة للموارد الطبيعية على خطى الأشكال التقليدية للتنظيم. ولكن من الأمثلة التي ذكرناها. سوف ندرك أنه يكمن وراء فكرتي "المرونة" و"المشاركة" أنماط من الإدارة والتنظيم. يمكن أن تفضي إلى النجاح أو إلى الكارثة. حسب طريقة تطبيقها. ومن ثم. فإنه يتعين على المرء. أن يحترس من الشعور بالغبطة والإحساس بالرضى. عندما يسير على خطى النماذج التقليدية ويتخير فقط أفضل أصولها.

وفي تونس. رغم أن مشكلة الأراضي الجماعية لم تعد مدرجة على الأجندة التونسية. إلا أنها لا تزال قضية خلافية شائكة في أقطار أخرى. ففي المغرب. تتضح صعوبات الاتصال بين الإدارة ومراكز البحوث. وفي مناسبتين كبيرتين من مناسبات "شحن الفكر" brainstorming بشأن هذه القضايا. وهما المناسبتان اللتان قامت بتنظيمهما ورعايتهما وزارتان. والمناسبتان هما: "المنتدى الوطني بشأن الأراضي الجماعية". الذي نظمته وزارة الداخلية في شهر ديسمبر 1995 [إدارة الشئون الريفية]. و"ورشة العمل الموسعة بشأن سياسات الأراضي". التي عقدتها وزارة الفلاحة (الزراعة) في شهر يونيه 2000. وفي هاتين المناسبتين جرى بحث أوضاع الأراضي الجماعية فقط.

1. بما فيها التجارة مع المملكة العربية السعودية. لأن الحدود مليئة بالثقوب أمام هؤلاء البدو. الذي يحوزون - في الغالب - جوازات سفر مزبوجة.

بغرض إبراز العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي العقبات الراجعة إلى أوضاع تلك الأراضي والصيغة العملية التي تدار بها. ولم يتم إثارة مسألة اقتصاد المجتمعات العرقية المحلية والتي تتعلق بإشراف وزارة الداخلية على تلك المسألة الهامة.

وفي زمن الليبرالية هذا، هل يمكن لتلك الأراضي الجماعية أن تصبح شكلاً من أشكال الاستقلال الذاتي للفلاح الصغير. وهل ينطوي هذا الاستقلال الذي يمكن اعتباره إحالةً من الدولة على إهدار أو تدمير؟ [بودريال، 1992]. ومن غير الصحيح بتاتا أن نذكر أن الحق في الأراضي الجماعية واحد بالنسبة للجميع. ولا تطبق أية تخفيضات في الحزون. والقطعان مجمعة. وهناك عمليات شراء متوقعة للحيوانات التي يتم تسمينها على وجه السرعة؛ وهذه الممارسات مستمرة لصالح كبار الفلاحين فقط دون أية سيطرة حقيقية على المسألة. وعلى هذا فإن النظام لا يقوم على المساواة حيث يقوم كل فرد برعى أكبر عدد من الحيوانات قدر ما يستطيع. ويستخدم كافة الوسائل الممكنة للحصول على أقصى ما يمكنه من الموارد [صهاريج المياه المنقولة، مخيمات على أقصى ارتفاعات، ضم المراعى إلى حوزته]. ولا توجد روح تعاونية بالمفهوم الحديث للكلمة. لأن كل منتفع من المنتفعين الشرعيين، يزعم حقا يشارك فيه مع الآخرين، سواء كان يحب تلك المشاركة أم لا. أما والحالة كذلك، فإن "مبدأ الإدارة لا ينصرف إلى إدارة الموارد كليا، وإنما ينصرف إلى السيطرة على التسابق على الاستخدام الفردي لتلك الموارد" (شيشه، 1992).

إن كثيرا من الأفكار المسبقة عن استقلال المراعى، وإدارة الأراضي الجماعية، لا تنطلي علينا بسهولة die hard، ومن البداية، فإن الأفكار التي تتعلق بالرعى الجائر ليست دائما أفكاراً موضوعية؛ وتعرض كثير من المشروعات فلسفة "رعوية" متشددة [إجراءات لإحياء المراعى وإعادةها إلى أوضاعها السابقة وتحسينها، وتحسين عمليات الاستنبات، الخ]. واعتبار الكمالات الغذائية من العلائق خطأ في الإدارة. ومن المؤكد أن تدهور التربة والغطاء النباتي - اللذين يعتبران العاملين الرئيسيين اللذين يبرران برامج العمل - هما العنصر الأول الذي يتعين تحديده. وفي حالة سوريا، مثلا، لا يقدم التقرير المعنى بوضع الغطاء النباتي، أية معلومات كانت، بشأن عمليات التحول البيئي الجارية الآن، أو التي حدثت بالفعل، أو المرونة البيئية، أو سلامة فرضية التدهور السريع الذي يبرر التدخل العاجل والكبير [خطة الزراعة في المناطق التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 200 ملم]. ويبدو أن هدف إحياء المراعى وإعادةها إلى حالتها الطبيعية، يسير جنباً إلى جنب مع فهم وهمي لحرفة الرعى التي عفى عليها الزمن. وأراض الاستبس هي أراض رعوية، ولكن يجرى استغلالها بأسلوبٍ لرعى الأغنام لم يعد يصلح أن نطلق عليه بأنه أسلوب رعوى.

وإذا أردنا إحراز أى تقدم في هذه المناقشة بشأن مستقبل الأراضي الجماعية، فلا بد من حرى الدقة والحرص، من أجل وضع القضية في نصابها الصحيح. وأولئك الذين ينتقدون الوضعية الجماعية للأرضى، عادة ما يطرحون نوعين من الحجج:

< انتقاد من جانب دعاة الإنتاج الكثيف، فهم يعتبرون أن الوضعية الجماعية للأرضى، إما هي عقبة أمام الاستثمار، ويختص هذا الوضع أساساً بالأرضى المستزرعة والأرضى الجماعية القابلة للزراعة، مع كل الغموض الذي يكتنف هذه العبارة الأخيرة، التي حُدد ما إذا كانت الأراضي للاستخدام الزراعى أم الرعوى [ولقد أوضحت التجربة في تونس أنه مع الضغوط الاجتماعية، تحولت كافة المراعى إلى أرضٍ قابلة للزراعة].

ولكن من الحقائق الثابتة أن الوضعية الجماعية تستبعد الضمان الاقتصادي المطلوب للحصول على الائتمان. وهي عقبة أمام ضمان الوصول. لأنها لا تمنح إلا حق الانتفاع. ومن ثم تعرقل أو تثبط عملية تنمية الأراضي. وتكثيف استخدام الأراضي.

< المنتقدون الحريصون على حماية البيئة الطبيعية و/ أو الموارد. ويرى هؤلاء النقاد أنه مع الوضعية الجماعية توجد مخاطر كامنة تنصرف إلى تدمير الموارد. وتدهور البيئة. ولما كان كل منتفع من المنتفعين الشرعيين - وثمة أعداد لا حصر لها منهم- له حق الانتفاع بالأرض. فإن ثمة أعدادا كبيرة جدا من الفلاحين. الذين يقدمون بالاستغلال المفرط للموارد. وعلاوة على ذلك. ينطوى الانتفاع المجتمعي بالأراضي على تسابق بين المنتفعين يحملهم على القيام بالرعى الجائر.

وفي كلتا الحالتين فإن الدعاوى مبالغ فيها. وثمة أمثلة كثيرة لتنفيذها. ونحن نعتبرها أكثر منطقية في ضوء حقائق مؤداها أن الحجج البسيطة لا تكفي لتبرير المشاركة في الأراضي الجماعية. واستغلال الموارد ليس مرهونا بالضرورة بوضعيتها: إن أمثلة الإدارة الجيدة أو السيئة لـ "الملك" Melk والأراضي الجماعية. متعددة ومختلفة. والخبرة المكتسبة في تونس مصدر رائع للمعلومات. ولكن من المدهش أنه لم جَرَّ بشأنها إلا بحوث محدودة للغاية. وما وصل إلينا من تلك المعلومات أن تقسيم الأراضي إلى قطع وشرائح هو الحل السحري. ولكنه أبعد ما يكون عن التكافؤ والمساواة. وأنه يمكن أن يؤدي إلى كارثة إيكولوجية. وإلى الإفراط في استغلال الموارد [المياه بصفة خاصة]. وأنه يدفع إلى سرعة طرد أولئك يقومون بزراعة الوحدات غير الصالحة. وقيام كبار الفلاحين بشراء أراضيهم. وعلى هذا. فإن إجراءات تقسيم الأراضي الجماعية. وتخصيص قطع للأفراد. ليس له ما يبرره إلا في حالة واحدة فقط. وهي عندما تكون هنالك احتمالات قوية على قيام تنمية فعالة ومستدامة. وتنطوى عملية المشاركة في الأراضي على درجة معينة من الإنصاف. إن لم يكن المساواة. وتتطلب عملية متابعة: تتمثل في دعم ومراقبة الاستثمارات المنفذة [الأبار التي حُفرت. والأساليب المستخدمة من أجل تنمية الأراضي]. ومن الصعب على السلطات أن تتغاضى عن هذا الاتجاه الكاسح. الذي يضع علامات استفهام على أسس نظام الرعى الجماعي. من أجل تشجيع الشكل التنظيمي للزراعة الفردية حيثما يكون ذلك ممكناً.

المراجع

- Abaab (A.), Bedrani (S.), Bourbouze (A.) & Chiche (J.), "Les politiques agricoles et la dynamique des systèmes agro-pastoraux au Maghreb", in M. Allaya M. (ed.), *Les Agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000* CIHEAM-IAMM, Montpellier, 1995. 376 p. (Options Méditerranéennes: Série B. Etudes et Recherches; n. 14) "Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000", *Options méditerranéennes*, 14, 1995, pp. 139-165
- Ababsa (M.), *Privatization in Syria: State Farm and the Case of the Euphrates Project*, EUI Working Paper RSCAS, 2005/02, European University Institute, Florence, 2005
- Bahhdady (F.), "Recent Changes in Bedouin Systems of Livestock Production in the Syrian Steppe", in J. Galaty, D. Aronson & Ph. Salzman (eds.), *The Future of Pastoral Peoples, Proceedings of a Conference Held in Nairobi, Kenya*, International Development Research Centre, Ottawa, 1981
- Bedrani (S.), *Les Aspects socio-économiques et juridiques de la gestion des terres arides dans les pays méditerranéens*, Cahiers du Cread, pp. 31-32, Algiers, 1992
- Ben Saad (A.), Bourbouze (A.) & Abaab (A.), "Partage des terres et dynamique des systèmes agraires dans le Sud tunisien", in A. Bourbouze, B. Msika, N. Nasr & M. Sghaier Zaafouri (eds.), *Pastoralisme et foncier: impact du régime foncier sur la gestion de l'espace pastoral et la conduite des troupeaux en régions arides et semi-arides*, "Options méditerranéennes", série A, 32, Ciheam-IAMM, Montpellier, 1997
- Ben Saad (A.), *Politiques foncières et dynamiques sociospatiales: la privatisation des terres collectives dans la plaine de Bled Amra, Gafsa (hautes steppes tunisiennes)*, thesis, Urbama research papers, François-Rabelais University, Tours, 2002
- Bensouda Korachi (T.), *Towards private landownership: the State's role in the modernization of land tenure in Morocco*, FAO, Agrarian reform, 1998, pp. 55-68
- Bessaoud (O.), "L'agriculture algérienne: des révolutions agraires aux réformes libérales (1963-2002)", in O. Bessaoud (ed.), *Les Agricultures du Sud et de l'Est de la Méditerranée*, l'Harmattan, Paris, September 2002
- Bouderbala (N.), Chiche (J.) & El Aich (A.), "La terre collective au Maroc", dans A. Bourbouze & R. Rubino (ed.), *Terres collectives en Méditerranée*, Ciheam-FAO, Ars Grafica, Paris, 1992
- Bouderbala (N.), *Projet de recherche sur l'autonomisation des ruraux pauvres et la volatilité des politiques, étude de cas: les terres collectives et l'autonomisation au Maroc*, Institut national de la recherche agronomique-International Food Policy

Research Institute-International Fund for Agricultural Development, 2005

Bourbouze (A.): "Gestion de la mobilité et résistance des organisations pastorales des éleveurs du Haut-Atlas marocain face aux transformations du contexte pastoral maghrébin", in M. Niamir-Fuller (ed.), *Managing Mobility in African Rangeland: The Legitimization of Transhumant Pastoralism*, IT Publications, London, 1999

Bourbouze (A.), "Pastoralisme au Maghreb: la révolution silencieuse", *Revue Fourrages*, 161, 2000, pp. 3-21

Chatty (D.), *From Camel to Trucks: The Bedouin in the Modern World*, Vantage Press, New York, 1986

Chiche (J.), "À la recherche d'une définition des statuts fonciers au Maroc", in A. Bourbouze, B. Msika, N. Nasr & M. Sghaier Zaafouri (eds.), *Pastoralisme et foncier: impact du régime foncier sur la gestion de l'espace pastoral et la conduite des troupeaux en régions arides et semiarides*, "Options méditerranéennes", série A, 32, Ciheam-IAMM, Montpellier, 1997

Chiche (J.), *Utilisation des ressources et statuts fonciers*, actes du Symposium du réseau Ciheam- FAO "étude sur les systèmes d'élevage des ovins et des caprins en Méditerranée", Options Méditerranéennes, Bella, 1997

Debaine (F.) & Jaubert (R.), "Dégradation des steppes, perception et réalités", in R. Jaubert & B. Geyer (dir.), *Les Marges arides du Croissant fertile, milieu, peuplements et contrôle des ressources en Syrie du Nord*, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, CNRS, Lyon, 2006

Dutilly-Diane (C.), Acherchouk (M.), Bechchari (A.), Bouayad (A.), El koudrim (M) & Maatougui (A), "Dominance communautaire dans l'exploitation des espaces pastoraux: impacts sur les modes de vie et implications pour la gestion des parcours du Maroc oriental", *Cahiers agricultures*, 16 (4), July-August 2007

El Euf (F.), "Les parcours en Tunisie", in *Atelier régional sur le pastoralisme en Tunisie*, CRDA Gafsa, April 2003

Jaubert (R.) & Geyer (B.), *Les Marges arides du Croissant fertile, peuplements, exploitation et contrôle des ressources en Syrie du Nord*, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, CNRS, Lyon, 2006

Kingdom of Morocco, Colloque national sur les terres collectives, Directorate for Rural Affairs, Ministry of the Interior, 1995

Leybourne (M.), *La steppe syrienne, dégradation et adaptations*, doctoral thesis in geography, Lyon University, Lyon II, Lyon, 1997

Leybourne (M.), Ghassali (F.), Osman (A.), Nordblom (T.) & Gintzburger (G.), The utilization of fodder shrubs (atriplex soo; Salsola vermicula) by agropastoralists in the northern Syrian steppe, in *Pasture and forage livestock program annual report 1993*, ICARDA, Aleppo, 1993

Métral (F.), "Transformations de l'élevage nomade et économie bédouine dans la première moitié du vingtième siècle", in R. Jaubert & B. Geyer (eds.), *Les Marges arides du Croissant fertile, milieu, peuplements et contrôle des ressources en Syrie du Nord*, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, CNRS, Lyon, 2006

Nasr (N.), *Systèmes agraires et organisations spatiales en milieu aride: cas d'El Ferch et du Dahar de Chenini. Guermessa (Sud-Est tunisien)*, doctoral thesis, Paul Valéry University, Montpellier-III, Montpellier, 1993

.Rachik (H.), *Comment rester nomade*, Afrique Orient, Casablanca, 2000

Rae (J.), Arab (G.), Nordblom (T.), Jani (K.) & Gintzburger (G.), *Tribes, State and Technology Adoption in Arid Land Management, Syria*, Capri Working Paper 15, Washington (D. C.), IFPRI, 2001

Rae (J.), "Les politiques foncières dans la steppe d'Alep: l'interface entre les tribus et l'État", in (Jaubert, R., Geyer, B., Eds), *Les marges arides du Croissant fertile, milieu, peuplements et contrôle des ressources en Syrie du nord*, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, CNRS, 2006

Treacher (T.), "Gestion des systèmes d'élevage en Syrie: complémentarités entre la steppe et les zones cultivées", in R. Bocco, R. Jaubert & F. Métral (eds.), *Steppes d'Arabies, États, pasteurs, agriculteurs et commerçants: le devenir des zones sèches*, Cahiers de l'IUED, Geneva, PUF, Paris, 1993

Wachholtz (R.), "Socio-Economics of Bedouin Farming Systems in Dry Areas of Northern Syria", in W. Doppler, *Farming Systems and Resource Economics in the Tropics*, Wissenschaftsverlag Vauk Kiel, 24, Kiel, 1996



الفصل 8

تحسين الحوكمة في الريف

عمر بوسعود (سيام - معهد الزراعة المتوسطة، مونبلييه)، أنارينا انطونيللي (سيام - معهد الزراعة المتوسطة، باري)، باتريزيا بوجليبيزي (سيام - معهد الزراعة المتوسطة، باري)

تتسم المصنوفة العامة للسياسات الزراعية والريفية في البلدان المتوسطة والتي خُددت في عقد التسعينيات من القرن الماضي - بمبسم الوعود الليبرالية، التي صدّقت عليها اتفاقيات مراكش (1994) ولم تتأثر بالأزمة الغذائية العالمية عام 1995. وبعد ما يزيد على 20 عاماً من قيام الاتحاد الأوروبي باعتماد الورقة الخضراء في عام 1988، وتدشين إصلاحات ماك شيري MacSharry والإصلاحات الزراعية- البيئية التي أعلنت عن العمود الثاني للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) عام 2002، شرعت الجماعة الأوروبية -وقد واجهتها تحديات العولة ومطالب التنمية المستدامة- في القيام بعملية إحياء المناطق الريفية لديها عن طريق تنمية زراعية متعددة المهام. ولقد عكست استدامة عمليات التنمية موقفاً جديداً من الريف، واهتمامات بيئية متنامية لدى المجتمع. وأفصحت عن رغبتها في رؤية مجتمع محلي تديره الأطراف المعنية وأو الشركاء من القطاع الخاص والعام، والجمعيات والاتحادات، كعناصر فاعلة رئيسية منوط بها إدارة الموارد والأنشطة في المناطق الريفية في سياق معيشي متجدد.

وخلال نفس العقد، كان الإعلان عن استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة من جانب بلدان جنوب وشرق المتوسط، بمثابة سعي من جانبها لمواجهة الفقر وأقول النشاط الاقتصادي، وتدهور الموارد الطبيعية، وذلك في إطار تطبيق برامج المواءمة البنائية بصفة خاصة. وكان من شأن تلك البرامج إغراق المجتمعات الريفية في حالة من الضعف المادي الشديد -وبدون حل مشكلة تغذية السكان في المناطق الريفية الأشد فقراً- وجهت الجزء الأكثر حداثة في اقتصادياتها الزراعية، إلى التجارة العالمية، وغالباً ما كانت الاستراتيجيات الجديدة للجهات الأجنبية المانحة تدعو إلى الأخذ بمبدأ لا مركزية السلطات، وتفويضها إلى المجتمعات الريفية التي أصبحت مطالبة بالاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية في إدارة الأراضي التي تعتمد عليها في معيشتهم، وثمة عاصفة من الإصلاحات في مواجهة تحديات العولة.

عاصفة من الإصلاحات في مواجهة تحديات العولة

لقد أدت التحديات الجديدة للتنمية الريفية المستدامة، وعولة المجتمعات والاقتصادات الريفية، إلى قيام السلطات العامة بإعتماد إصلاحات بعيدة المدى للسياسات العامة ومؤسسات الحوكمة الريفية، ومن جانبها، كانت استراتيجيات التنمية الريفية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، تتركز حول ثلاثة محاور أساسية:

< تنافسية قطاع الزراعة والغابات، من خلال إجراءات تتوخى هياكل وعوامل الإنتاج الزراعي.

< تحسين نوعية الحياة عن طريق تعزيز الخدمات في البيئة الريفية وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الريف.

< حماية الموارد الطبيعية [المياه والأراضي، والغابات، والتنوع الحيوي]، والنهوض بجميع وسائل الراحة البيئية والارتفاع بمستوى الريف.

إن نهج برنامج ليدر (Leader)¹ الذي كان البرنامج الرائد الأول من نوعه في عام 1990، أصبح يعرف بالحدود الشامل. وكان يتعين على عالم الريف وضع أساليب للحكومة تقوم على تعبئة وتنظيم العناصر الفاعلة المحلية التي تمارس مسؤولياتها من خلال هياكل إدارية لا مركزية، وتقوم بالتنسيق على الصعيد المحلي، والإقليمي، وأو الوطني.

وُجد أن استراتيجيات التنمية الريفية-في بلدان جنوب وشرق المتوسط- قد واكبت و/أو رتبت السياسات الزراعية القائمة؛ ولقد ركزت الاستراتيجيات الجديدة حول الأعمال الإنتاجية في مجال الزراعة وبرامج البنية الأساسية، بغرض تحسين مستوى معيشة الناس، والنهوض بخطط العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر، ومنع تدهور الموارد الطبيعية، وكان من بين الأولويات الأخرى لسياسات التنمية الريفية، تعزيز المؤسسات والمنظمات الممثلة للمجتمعات الريفية، والعناصر الفاعلة المحلية.

وإلى جانب الأهداف الرئيسية استراتيجيات التنمية الريفية، كانت هناك موضوعات مشتركة ذات صبغة إقليمية، ومن ذلك أن مصر أزمعت، مثلاً، على القيام بعمليات التوطين والتنمية في الأراضي الصحراوية، بغرض تحسين إمكانياتها الإنتاجية، وتخفيف الضغط السكاني على الموارد الموجودة في "الأراضي القديمة" في وادي النيل، كما شرعت تركيا في انتهاج سياسة المشروعات الكبرى لتخزين مياه الحوضين الكبيرين [حوض دجلة وحوض الفرات] والتنمية الإقليمية، وتعزيز البنية الأساسية الريفية، وكان برنامج "الغاب"- أو مشروع جنوب شرق الأناضول- علامة على التوجه الجديد في التنمية الريفية في تركيا.

وبعد ما يقرب من عقدين من قيام برامج التنمية المحلية، في شمال وجنوب حوض المتوسط، فقد حان وقت الجرد والحساب: كيف ننظر اليوم إلى الأهداف التي وضعناها من قبل؟، ما الذي حققناها؟ وما هي الدروس المستفادة من التقييمات الأولى؟، ولا بد من شرح السياسات الريفية، إذا كان علينا أن نقيمها تقييماً صحيحاً في ضوء الخصائص المميزة لكل مجتمع من المجتمعات الريفية، وتاريخه، ومرحلة التنمية التي وصل إليها، والمهام المنوطة بالمناطق الريفية من جانب المجتمع ككل، وأخيراً طبيعة المؤسسات السياسية والإدارية التي تضع الإطار الذي خلاله تستطيع الأطراف الفاعلة المحلية التعبير عن نفسها، ولا بد أن نأخذ في الاعتبار الإطار الزمني الخاص بكل من المجتمع والاقتصاد الريفي، لأنه فيما عدا أوجه التماثل التي لاحظناها في صياغة سياسات التنمية الريفية، نجد أن التوجهات والمجاور الاستراتيجية تختلف من حيث المحتوى وأو المعنى ذاته على الجانبين المتقابلين للبحر المتوسط² ولكي نفتتح بذلك، يكفي أن نتذكر باختصار الانعكاسات والتحويلات الكبرى التي حدثت في المجتمعات الريفية واقتصاديات البحر المتوسط.

1. الصلات بين أنشطة التنمية الريفية.

2. تنتظم حول نفس العاين: زيادة التنافسية في الزراعة، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، جودة الحياة وتنويع الأنشطة، حوكمة ريفية أفضل.

ظهور أشكال جديدة من الحياة الريفية في شمال المتوسط

تفسر لنا الانقلابات الديموجرافية والاقتصادية التي شهدتها المناطق الريفية في دول شمال المتوسط. في النصف الأخير من القرن العشرين. الاختلاف في المهام المنوطة اليوم بتلك المناطق. والتي تشكل أيضاً أساس استراتيجيات التنمية الريفية. وحتى لو وجد اتجاه جديد لإعادة توطين السكان في الريف. في بلدان مثل فرنسا. واليونان. وإيطاليا. وأسبانيا. اعتباراً من عام 1950 حتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. فإن بلدان شمال المتوسط شهدت تسارعاً في النزوح من المناطق الريفية والزراعية. مما ترك أثراً عميقة على الريف. وكان المصدر الوحيد لتغذية "النهضة الريفية" التي شهدت اختفاء وأو أفول أهالي الريف- هجرة أهالي المجاورات Conurbations أو المدن القريبة أو الهجرة الوافدة من الخارج. وقد حدثت تلك الهجرة أساساً في مواجهة واقع يتعلق بنزوح الشباب والشابات من المناطق الزراعية. وهو ما يفسر كبر سنّ الموجودين من أهالي الريف.

في اليونان. يمثل السكان الذين يعيشون الآن في المناطق الريفية [85% من مساحة البلاد] 25% فقط من العدد الكلي للسكان. ولولا التدفق الشديد للأجانب -الذين زادت أعدادهم خمسة أضعاف في 10 سنوات- لواجهت المناطق الريفية خسارة سكانية صافية تناهز 40%. بل وواجهت أيضاً ارتفاع أعمار السكان الباقين¹. وكانت الزراعة والثروة الحيوانية تمثل حوالي 5% فقط الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007. ويرجع الفضل للأنشطة السكنية وأنشطة تزجية أوقات الفراغ التي تشهد ازدهاراً كبيراً. إذ لعبت دوراً بالغ الأهمية في البنية الاقتصادية- الاجتماعية لتلك المناطق².

وفي أسبانيا. فإن المناطق الريفية-التي احتفى بها ابن خلدون³ في زمانه. كمستقر ومجال عمل لمجتمع زراعي قوى- قد حققت نقلة تاريخية خلال الثلاثين عاماً الماضية. وبتحديث الزراعة. تسارعت وتيرة إفراغ المناطق الريفية من السكان depopulation. حيث أنخفض سكان الريف بحوالي النصف تقريباً (47%) فيما بين 1960-1996. وانخفضت نسبتهم من 57% من إجمالي السكان إلى 23% فقط. وتشمل "النهضة الريفية" فقط المناطق القريبة من عواصم الأقاليم. والمناطق السياحية⁴ وفي المناطق الريفية النائية. استمر الانخفاض بمعدل 5.4% فيما بين 2005-1995⁵. وما يلفت الأنظار بشكل ملحوظ. كبر سن هؤلاء السكان. حيث أصبح كبار السن يمثلون ما يزيد على ربع الأهالي في كثير من المجتمعات الريفية [أعلى من المتوسط الأوروبي].

1. يستقر السكان الجدد في المدن الصغيرة في المناطق الريفية. وهم يجلبون معهم أنماطاً جديدة من الإسكان. ومهام جديدة تقوم بها أسرهم. ولقد استحدثت هذه التغيرات الديموجرافية علاقات جديدة تنظيمية وبيئية بين أسر الفلاحين الذين بقوا في القرى وبين الفلاحين في الشنتات. وتطور أشكال الإدارة الغيابية للمزارع. وبساندها وجود العمالة الأجنبية المحلية التي تتكون جزئياً من العمالة الاقتصادية المهاجرة. كما تعتمد على المساعدات الأسرية المتبادلة.

2. تنخرط العناصر الفاعلة الجديدة في هذه الديناميكيات الجديدة للمناطق الريفية [أصحاب المشاريع من القطاع الخاص المحلي. وأصحاب المشاريع الأجانب. والبلديات. ووكالات التنمية الحكومية. والائتمانات. والتعاونيات]. وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة. والأخذ بأسباب الابتكار [الأساليب التنظيمية والاقتصادية] وتشجيع استحداث الأنشطة الجديدة.

3. في كتاب مقدمة ابن خلدون: كلمة عن تاريخ العالم «يؤكد ابن خلدون على التراث العظيم الذي انتقل إلى فلاح المغرب من شبه جزيرة أيبيريا. وقد وصف ابن خلدون الأسبان بأنهم «أعظم الفلاحين في جميع البلدان المتحضرة».

4. شهد هذان النوعان من المناطق السكان فيها وهم يتزايدون (بنسبة 14% .0.7% لكل منهما على التوالي) فيما بين 1991-2006. وقد خسرت بعض التجمعات السكانية التي تقل عن 10 000 نسمة. بينما كسبت التجمعات المسماة بالتجمعات «الحضرية» (التي يزيد عدد سكانها على 10 000 نسمة).

5. يوجد أكثر من 12 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستغلة - تتبع 2 880 Communes - في مناطق تضررت من عملية التفرغ السكاني [الإدارة العامة للتنمية الريفية- وزارة الزراعة والثروة السمكية والأغذية].

ولقد أدت زيادة تدفق المهاجرين الأجانب إلى إعادة تشكيل المجتمع الريفي الأسباني. كما شهدناها مؤخراً. وكما هو الجاري في مناطق أخرى من أوروبا. وأثناء السنوات الخمس الماضية. زاد السكان الأجانب أربعة أضعاف. وهي زيادة تقدر بحوالي 3 مليون مهاجر جديد¹. وطبقاً للتعديد السكاني في عام 2006. بلغت نسبة المقيمين في أسبانيا من يحملون جنسية أجنبية 9% من عدد السكان. كما أشارت التقديرات إلى أن ربع المهاجرين إلى أسبانيا. كانوا يستقرون في المناطق الريفية². وأصبحت العمالة الأجنبية الآن. عنصراً أساسياً في الزراعة وتربية الحيوانات: 15% من العمالة المستخدمة في قطاع الزراعة من أصول أجنبية. مقارنة بـ 11% في المتوسط في قطاعات الاقتصاد الأخرى. ولقد لوحظ أن سكان الريف العاملين في القطاع الأولي. أخذون في الانخفاض منذ عام 1995 حيث انخفضت نسبتهم من 8.84% من إجمالي العمالة في عام 1995 إلى 4.78% فقط في عام 2006. ولا يقتصر تناقص الأهمية الاقتصادية للزراعة على العمالة فحسب. ولكن يمكن أن نلاحظه أيضاً في تكوين الثروة القومية. حيث أصبح قطاع الزراعة يمثل 3.32% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2007. وأخيراً. فإن الاستراتيجيات السكنية الجديدة للأسر. تعتبر مكوناً هاماً في التغير السكاني. حتى إن البيوت الثانية. أصبحت تمثل الآن 50% من جميع البيوت الريفية. مقارنة بـ 32% في عام 1992.

ولقد تعرضت المناطق الريفية في إيطاليا أيضاً لتغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة. حيث نجد أن السكان النشطين والذين يعملون في الزراعة يمثلون 6% فقط من إجمالي السكان النشطين. حتى مع وجود مناطق ريفية. ذات زراعة كثيفة ومتخصصة [تضم حوالي 24% من الأراضي الزراعية المستغلة. 38% من القيمة المضافة الزراعية. 29% من العاملين في المزارع]. وفي المناطق الريفية الأخرى. نجد أن كبر سن السكان أصبح أكثر وضوحاً. وأن مؤشرات الأزمة في الزراعة. أخذت في التصاعد في بعض المناطق [مثل معدل فقدان الأراضي].

أما المناطق الريفية في فرنسا. عموماً. فإنها ليست أراضي نزوح. وهي تقدم مجموعة كبيرة متنوعة من الأشكال الطبيعية [مثل "المدن الريفية" الشديدة الجاذبية. وهي ذات إمكانات اقتصادية كبيرة. و"الريف الجديد". وهو "ريف يبحث عن التوازن أما "الريف الأكثر هشاشة" فهو الذي يشهد تراجعاً اقتصادياً وديموграфияً]. ومنذ عام 1975. كسب الريف الفرنسي 2 مليون نسمة بفضل الأنماط السكنية الجديدة التي غدت ميسورة بفضل الثورة في عالم النقل. وبزوغ ظاهرة البيوت الثانية. وساعات العمل الأقل. وطول الأعمار المتوقع للأفراد عند الميلاد. ولا يزال علم الظواهر السكانية الريفية. Rural Demographics في فرنسا. يشهد ظاهرتين: فمن ناحية. الاتجاه الواضح إلى العيش في ضواحي المدن [ارتفع عدد السكان الذين يعيشون في ضواحي المدن من 8.8 مليون نسمة إلى 12.25 مليون نسمة. فيما بين 1990-1999]. ومن ناحية أخرى. الدور المتنامي للمناطق الريفية كمكان للسكني [في عام 1999. حوّل 18% من سكان المدن في فرنسا. إلى العيش أساساً في المناطق الريفية]. وإذا كان اختيار نمط بديل للحياة. له وزنه. فإن التوطن والاستقرار غالباً ما يضم أرباب المعاشات المتقاعدين. والذين يعملون لحساب أنفسهم. وكبار السن الذين يأتي بعضهم من شمال أوروبا. وتفسر هاتان الظاهرتان كبر سن السكان في المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي. كما تسجل فرنسا الآن. تراجعاً في الزراعة في المناطق الريفية لديها؛ فخلال الفترة ما بين 1970-2000. انخفض عدد العمال الزراعيين إلى النصف. وأصبحت المناطق الريفية ذات صبغة صناعية كبيرة. وأصبحت العمالة الصناعية في

1. منذ عام 2000 وأسبانيا تحتل المرتبة الثانية - بعد الولايات المتحدة في استقبال المهاجرين.

2. يستقر هؤلاء السكان أساساً في العواصم الإقليمية. وكذلك في القرى الصغيرة حيث يستطيعون العثور على العمل والسكن.

مناحي الحياة الريفية اليوم، ضعف العمالة الموجودة في الزراعة، والأغذية-الزراعية مجتمعتين. والعمل هو العمل العائلي أساساً، وإن كان هناك نصيب متزايد للعمال الأجراء الدائمين، في الزراعة [ارتفعت نسبتهم من 10% إلى 16% من العمالة الدائمة خلال الفترة من 1988-2000]. فضلاً عن زيادة العمال الموسميّين. وثمة اتجاه قوي للعمالة في القطاع والثالث tertiary. وهذه سمة أخرى من سمات الاقتصاد الريفي الآن، التي من المرجح أن تتأكد في السنوات القادمة. وأصبحت الوظائف والأنشطة التي تتصل بالسكان مباشرة [الخدمات التي تقدم للأشخاص، والتعليم والخدمات الصحية، وتجارة التجزئة] تقدم ما يزيد على 50% من جميع الوظائف الريفية، بل ومعظم فرص العمل الجديدة في تلك المناطق. وغدت المناطق الريفية تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد الترفيهي والسياحي، حتى على الرغم من أن مساهمة الفلاحين في المواد السياحية [الحجيمات الزراعية، والسياحة العارضة B&B، وارتياح أماكن اللهو والتسلية gites] لا زالت هامشية للغاية. وقد أضحى الريف ثاني أكبر مقصد سياحي للفرنسيين [35%-40% من المقاصد السياحية]. ويعكس هذا الاستمتاع بالريف طلباً اجتماعياً نوعياً للتمتع بالمنظر الطبيعية الخلابة، ومظاهر الطبيعة، والبحث عن الهوية والأصالة.

خلاصة القول، إن الريف في بلدان شمال المتوسط شهد تحولات عميقة من جراء النزوح الكبير لأهالي الريف، وانتهاء دورهم كأغلبية اجتماعية، وعدم الارتباط بين البيت ومكان العمل، وسعى سكان المدن إلى العيش في أحضان الطبيعة، وإحياء التقاليد والثقافة الريفية. وكل هذه نقاط تحول "تشهد نهاية المجتمعات الريفية التقليدية، وتثير مشكلة نطاق الزراعة في تلك المناطق الريفية" (Hervieu, 2008).

الزراعة، والحيازات الصغيرة، وأهمية سكان الريف

في جنوب وشرق المتوسط

من جهتها، سجلت بلدان جنوب وشرق المتوسط، نزوحاً من الريف والزراعة أثناء العقود الماضية، وهو النزوح الذي قلب عملية التوزيع السكاني بين الحضر والريف، رأساً على عقب، حيث شهدت جميع تلك البلدان -باستثناء مصر وألبانيا- ارتفاعاً في معدل التوسع الحضري، يزيد على 50%. ومع ذلك، يتزايد عدد السكان في المناطق الريفية وفق معدلات النمو الطبيعي التي تقترب في بعض الأحيان من 1%. وهؤلاء السكان لا يزالون أساساً من الشباب [على خلاف سكان الريف في بلدان شمال المتوسط]. كما أن النمو الطبيعي [وليس صافي الهجرة الذي نشاهده في أوروبا] هو الذي يغذي النمو الديموجرافي المستدام.

وتتعرض مجتمعات المزارعين التقليدية -التي تسيطر على المناطق الريفية في تركيا- لتحولات عميقة، وهي علامة على مرحلة الانتقال الجارية، وبدأت تظهر الآن، علاقات اقتصادية-اجتماعية بالغة الحداثة، وذلك بظهور مشروعات تجارية، وصناعات تحويلية، وأساليب إنتاج جديدة أخذت بها المزارع الكبيرة التي تنتج من أجل الأسواق المحلية والدولية، والتي تديرها فئة متعلمة وطموحة، من أصحاب المشروعات الزراعية، وكانت الأزمة التي شهدتها الحيازات الريفية الصغيرة أثناء العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لهذا التحول التاريخي. وعندما كان سكان الريف 25 مليون نسمة، كانوا لا يزالون يشكلون الأغلبية [أكثر من 56% من السكان] في عام 1980، ولكنهم بحلول عام 1990 أصبحوا يمثلون 41% فقط من إجمالي السكان، ولقد تأكد بوضوح.

الإجاء نحو التوسع الحضري عند نهاية الألفية. حيث أصبح سكان الريف أقل من الثلث من إجمالي السكان. وأضحى التركيب العمري يشير إلى الشيخوخة الملحوظة لسكان الريف بسبب تسارع وتيرة هجرة الشباب من الريف إلى المدن جرياً وراء حياة أفضل¹. وقد انعكست عملية تحديث المجتمع والاقتصاد في تركيا، في انخفاض النصيب النسبي للزراعة، كما هو الحال في الدول المتقدمة الأخرى. حيث انخفض نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف [من 26.1% إلى 13.3%] في الفترة من 1980-2000. وعلاوة على ذلك، فقد أدت عملية التحديث أيضاً، إلى خلق فوارق إقليمية كبيرة، ويعتبر القضاء على تلك الفوارق اليوم، أحد أولويات التنمية الريفية، وتشتمل عليه أهداف المشروعات المختلفة الجاري تنفيذها الآن.

أما الوضع في بلدان المغرب العربي فلا يزال ذا سمة خاصة، بالنظر إلى المعوقات الطبيعية التي تؤثر على المناطق الريفية والأقاليم [جفاف المناخ، والمناطق الجبلية التي تحتاج إلى عمليات إغاثة، والضغط البشري المتزايد على موارد المياه والأراضي]، ومن الناحية التاريخية نجد أن ظاهرة التوسع الحضري، على المستوى الذي نألفه اليوم، لم تظهر في تلك البلدان إلا في العقود الثلاثة الماضية.

وتؤكد عمليات التعداد السكاني المختلفة، إجاءاً نزولياً بين سكان الريف: 68.6% في عام 1960، ثم 60% في عام 1977، ثم 50.3% في عام 1987، ثم 39% في عام 2005، إنه جيل فتّي من السكان، ولكن طموحاته في العمل والكسب تظل ضعيفة للغاية². ولقد فاقم من ظاهرة الفقر واستبعاد السكان من عوامل التقدم³. صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية بالنسبة للسكان المتناثرين على مناطق شاسعة، وعدم الثقة في أداء البنية الأساسية لمهامها في السنوات الأخيرة؛ وأصبح سكان الريف -الذين كانت المهنة الغالبة عليهم، في الماضي، هي الزراعة- ينقسمون الآن بالتساوي تقريبا بين القطاع الأولي والقطاع الثالث (الخدمي) 39.51%، 39% لكل منهما على التوالي]. وأصبح القطاع الثانوي أيضا يحصل على حصة متزايدة⁴ من سكان الريف النشطين (25%)، كما أن ظاهرة الأنشطة المتعددة للأسر الريفية أصبحت الآن ظاهرة مضطردة أيضا.

وفي تونس، أصبحت ظاهرة التحضر في مراحل متقدمة للغاية، حيث نجد شخصين من بين كل ثلاثة يعيشان اليوم في بيئة حضرية، وتشير الاتجاهات الديموجرافية إلى عملية نزوح شديدة من الريف، ولا سيما المناطق الشمالية الغربية، ومنطقة الوسط الغربي، وتدفقات تلك الهجرة -كما هو الحال في جميع بلدان المغرب العربي- هي مؤشرات على وجود أزمة في الزراعة التقليدية، التي لا حول لها ولا حيلة، في توفير فرص عمل كافية، أو دخل كافٍ للأسر الزراعية، ولا تزال العلاقة بين الريف والمدينة تخضع لاحتياجات العمل، كما أن السفر اليومي

1. كان معدل الفقر في المناطق الريفية عالياً بدرجة ملحوظة عنه في المناطق الحضرية، وطبقا لإحدى الدراسات التي أجراها (مكتب الإحصاءات العامة SPO - 2005) نجد أن 14.7 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2005، منهم 9 مليون من سكان الريف.

2. يقدر معدل البطالة، في المتوسط، في المناطق الريفية بـ 25.1%، وهو ينصبّ أساساً على الشباب وخصوصاً في الفئة العمرية من 20-29 سنة، والتي تمثل وحدها أكثر من نصف الباحثين عن فرص عمل (51.4%).

3. طبقاً لدراسة حول: «التنمية البشرية والفقر في البيئة الريفية»، تقع الكوميونات الفقيرة عموماً في مناطق الاستبس الريفية، والمناطق الجبلية، وهي مناطق صغيرة ذات دخل محدود للغاية، مع تدني مستويات تعليم الأطفال فيها، وارتفاع نسبة الأمية بين الكبار، انظر مجلة «التنمية البشرية والفقر في الأوساط الريفية» 34، Ceneap، 2004.

4. يُعنى بالأنشطة المتعددة، الأنشطة التي تمارسها الأسر الزراعية التي يمكن لها في 15.9% من الحالات الحصول على دخل من خارج المزرعة، من خلال العمل في قطاعات أخرى، وهذا الرقم لا يشتمل على العمل في القطاع غير الرسمي الذي يعتبر -في بعض الحالات- مصدراً من المصادر الأهم للحصول على الدخل

لأهالي القرية إلى المراكز الحضرية هو أبعد ما يكون عن الاختيار الحر لإستراتيجية السكن. لأن المسألة لا تتعلق بعودة سكان المدينة إلى الريف. ولكنها تتعلق باستحالة العثور على مكان في المدينة للعيش فيه. نظراً لارتفاع أثمان العقارات، أو ارتفاع الإيجارات، التي تجبر هؤلاء السكان على الانتقالات البدولية حيث لا يزال نمط حياتهم [السكن والاستهلاك اليومي] ريفياً أساساً. ولم تعد الزراعة تمارس هيمنتها على القطاعات الأخرى من النشاط. وكان الهبوط في الوزن النسبي للزراعة، لمصلحة الأنشطة والخدمات التجارية. وفي تونس، انخفض السكان النشطون العاملون في الزراعة من حوالي 22% في عام 1994 إلى 16% في عام 2004. كما انخفضت مساهمتها أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 13% في عام 1994-1995 مقارنة بـ 22% في عام 1960.

وفي هذا العقد، ابتداء من عام 2000، بدأت المغرب نقلة تاريخية في توزيع السكان. ولم يصبح سكان المدن أغلبية إلا في التعداد السكاني الأخير عام 2004، حيث تجاوزت نسبتهم 55% مقارنة بأقل من 30% في عام 1960¹. ومع ذلك ظل سكان الريف يتزايدون تحت تأثير معدل الزيادة الطبيعية الإيجابية (0.6% فيما بين 1994-2004). وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة والمشروعات الاجتماعية، إلا أن عالم الريف في بداية العقد الأول من عام 2000، لا يزال يتسم بالفقر وعدم الاستقرار: حيث نجد أن ثلثي الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، والزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل. ونجد أن مؤشرات التنمية البشرية متخلفة بشكل مزعج، فنجد مثلاً أن معدل الأمية 45%. والأسر التي تحصل على الكهرباء 44%. ومياه الشرب 18% فقط. وأن 50% من الأسر الريفية تعاني من العزلة. ونجد أن الزراعة لا تزال تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الريفي. وأن الأسر الزراعية تمثل حوالي ثلثي الأسر الريفية. وعلى الصعيد الوطني، يعمل في القطاع الزراعي ما يزيد على 40% من السكان النشطين². ويمثل القطاع الزراعي 15% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي³.

في عام 2000، كان سكان الريف في مصر -وقد بلغوا 42 مليون نسمة- هم الأكبر على الإطلاق في منطقة البحر المتوسط⁴. وفي عام 2004، كانوا يمثلون 57.8% من السكان الذين يغلب عليهم صغار السن -كما هو الحال في كثير من بلدان جنوب المتوسط- حيث نجد أن 40.8% تحت سن الخامسة عشرة [تعداد عام 1996]. وتقدر نسبة الفقر بـ 26.5% من إجمالي السكان. أو 15.7 مليون نسمة في عام 1997 (Datt and Jolliffe, 1999) ويمكن أن نلاحظ اختلافاً واضحاً أيضاً، بين المناطق الحضرية والريفية. حيث نجد أن تلك الأخيرة تضم ما يناهز 63% من السكان الفقراء (Datt et al., 1988). وتعتبر الزراعة المصرية نشاطاً هاماً في المناطق الريفية. كما أن السكان الزراعيين يمثلون أكثر من نصف (53%) سكان الريف. وكان أهم تغيير على الإطلاق هو ذلك الذي تم تدشينه في أوائل عقد الثمانينيات عن طريق بعض البرامج من أجل التوطين في

1. طبقاً «لتقرير التنمية البشرية» الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2007-2008). فإن تلك العملية تنجه إلى الاستمرار، وحينئذٍ لن يمثل سكان الريف أكثر من 35% من إجمالي السكان بحلول عام 2015.

2. ومع ذلك، فإن العمالة في قطاع الزراعة انخفضت 13 نقطة في 18 سنة (1987-2005). وكان قد تم تسجيل أعلى مستوى لها في عام 1987، حينما كانت النسبة 54% من العمالة الكلية.

3. في عام 2002، ظلت الأنشطة الزراعية والحراجية وصيد الأسماك هي المصدر الرئيسي لفرص العمل في المناطق الريفية في المغرب. بالنسبة لسكان الريف النشطين الذين يبلغون 5 ملايين شخص.

4. في مصر، تصنف المناطق والمجتمعات السكانية إلى «ريفية» و«حضرية» بقرار إداري. ولما كان هذا التصنيف بنطوي على آثار هامة من ناحية البنية الأساسية، وجمع الإدارات، فإن القرارات في هذا الشأن، تقوم -من الناحية العملية- على معايير مختلفة (مثل مدى قوة ونفوذ النواب المنتخبين عن الدوائر المحلية الخ) وليس هذا ما يبحث على الدهشة.

المناطق غير المأهولة. وكانت متطلبات التنمية الإقليمية، من خلال استغلال مياه النيل، هي الأساس الذي ترتكز عليه الحياة الريفية الجديدة التي تعتمد بشدة على الزراعة التنافسية التي تقودها فئة جديدة من أصحاب المشروعات الريفية. وهذه الزراعة التنافسية تختلف اختلافاً جذرياً عن نظام الزراعة التقليدي في وادي النيل.

ولا يزال سكان الريف في ألبانيا، شأنها شأن مصر، يمثلون الأغلبية [55% من السكان]. إن غلبة المزارع الصغيرة، والصغيرة جداً، الناجمة عن قانون الأراضي الصادر عام 1991، وعدم قدرة تلك المزارع على النفاذ إلى الأسواق، فضلاً عن التخلف الاقتصادي والأحوال السيئة في المناطق الجبلية، التي تجعل من الصعب تحقيق الاكتفاء الغذائي للسكان، قد تسبب في تدفقات الهجرة الشديدة [إلى اليونان وإيطاليا]. أو في داخل البلاد، إلى مناطق الوسط الغربي، أو إلى السواحل، أو إلى المدن الكبرى وخصوصاً تيرانا العاصمة؛ وهذه الموجات من الهجرة التي تتعلق أساساً بالفئات الشابة² يمكن أن نرى أثرها بصفة خاصة في زيادة الأراضي المرحية fallow lands³. وتؤدي تلك الهجرة أيضاً إلى إعادة التشكيل الاجتماعي للمناطق الريفية⁴. وقد احتفظت ألبانيا من الحقبة لشيوعية الماضية بالأولوية التي توليها للتعليم، ويكاد يكون جميع سكان الريف يعرفون القراءة والكتابة [وأكثر من نصفهم التحقوا بالمدارس لمدة ثماني سنوات]. وتعتبر المناطق الجبلية هي المناطق الأقل نمواً، وشواهد الفقر فيها أكثر وضوحاً وأكثر خطورة من أية مناطق أخرى [2 في المناطق الساحلية]. وتحتل الزراعة مكانة أساسية في الاقتصاد الريفي حيث إنها مصدر الثروة وفرص العمل، ولا تزال تساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهي الشأن الخاص بـ 90% من الأسر الريفية، وتستخدم ما يزيد على نصف السكان النشطين.

ولا يتأتى للمرء فهم طبيعة الحياة الريفية في بلدان جنوب وشرق المتوسط، دون أن يأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة، فالمجتمعات الريفية، هي مجتمعات تشكلت حول العمل الزراعي والأسر الزراعية، وتقاس أهمية سكان الريف بمقياس الحيازات الصغيرة أساساً، وجد أن الحيوية الديموجرافية للمناطق الريفية ترتبط مباشرة بأهمية الحيازات الصغيرة. ويوجد في تركيا 3 مليون مزرعة، ثلاثة أرباعها أقل من 5 هكتار للمزرعة، وفي عام 1991، بلغت وحدات الإنتاج الزراعية الخاصة في ألبانيا ما يزيد على 450 000 وحدة تبلغ مساحة الوحدة في المتوسط 1.3 هكتار، وفي عام 1996، كان بالمغرب 2 مليون فلاح، 70% منهم، يملك الواحد منهم أقل من 5 هكتار، وفي تونس، في 2004-2005، كان هناك 516 000 مزرعة من المزارع الصغيرة التي تقل مساحة المزرعة منها عن 5 هكتار، وكانت تمثل 53% من عدد المزارع، وفي عام 2001، سجلت الجزائر أكثر من 1.2 مليون مزرعة خاصة، تبلغ مساحة المزرعة الواحدة في المتوسط 4.7 هكتار، ومن ناحية مصر، في عام 2000 كان لديها 3.7 مليون مزرعة، فضلاً عن 800 000 من الفلاحين "المعدمين" Landless، ويعمل بالزراعة 5.5 مليون عامل زراعي، ويمكن أن نلاحظ أية تحولات في المناطق الريفية، والاقتصاد الريفي، وأشكال الحياة الريفية، في المزارع الصغيرة.

1. من فئة 1.2-1.7 هكتار في السهول والنتال، و0.2 - 1 هكتار في المتوسط في المناطق الجبلية.

2. حوالي نصف أصحاب المزارع أو المسئولين عنها الآن (48.6%)، فوق سن 55 سنة.

3. تمثل الأراضي المرحية 42.9% من المزارع في ألبانيا، 14% من إجمالي الأراضي الزراعية المستغلة.

4. بدأ يظهر الآن ثلاثة أنواع من المناطق الريفية لها خصائصها المميزة: منطقة ريفية ذات كثافة حضرية عالية [حول المدن الكبرى في الجزء الغربي من البلاد] -منطقة ريفية في حالة توازن [في أقاليم ذات أحوال طبيعية واقتصادية مواتية، مثل إقليم ميزيك Myzeqe، وإقليم فوشا Fusha، وإقليم كورجيز Korces الخ]- وأخيراً منطقة ريفية في حالة تراجع سكاني وكساد اقتصادي [خصوصاً في الشمال والشمال الشرقي من البلاد].

ذلك أن حيوية تلك المزارع تعبر عن نفسها في الحيوية الريفية. وعلى العكس، فإن أية أزمة في الزراعة، تنعكس على عالم الريف بأسره.

الواقع الريفي اختبار للسياسات الأوروبية

أنطت السياسات الريفية في دول شمال المتوسط. بالسكان الجدد الوافدين -من فيهم المقيمون- مراعاة الوظائف المتعددة للمناطق الريفية، سواء كانت وظائف بيئية أو سكنية، أو أماكن لتزجية أوقات الفراغ. وتنصرف الوظائف الاقتصادية أساساً إلى الأنشطة غير الزراعية، والخدمات التي تقدم للمجتمع. ودعم الهياكل الزراعية. ثم إن الأهداف الاستراتيجية للتنمية الريفية في دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية تشتمل بوضوح على بُعد الاستدامة. وهنا نجد ثلاثة محاور أساسية محددة:

- < البعد الأول، ويختص بالتحديث والعمل على تنافسية الإنتاج الزراعي. لترسيخ أقدامهما في هذا المجال. والمهن الموجودة في المناطق الريفية واستخدامها. باعتبار ذلك موضوعاً متوتراً.
- < البعد الثاني، ويختص بحماية البيئة والموارد الطبيعية في المناطق الريفية والنهوض بها.
- < البعد الثالث، ويختص بتحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية، وتنويع الأنشطة.

ويضاف إلى تلك المحاور الثلاثة، محور مساند يرتكز على الخبرة المكتسبة من خلال مبادرات برنامج "ليدر" Leader الذي يتيح إمكانية تطبيق المناهج المحلية (القاعدية) على التنمية الريفية، وتنطوي أساليب تطبيق سياسة التنمية الريفية على مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية في وضع تصورات وتصميمات تفصيلية لأعمال التنمية المحلية، التي تُدرج ضمن الأولويات التي تناقش على الصعيد الوطني، وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي.

تقييم السياسات في بلدان شمال المتوسط

ولكي يتسنى تنفيذ الأهداف المحددة أعلاه، نجد أن سياسات التنمية الريفية في بلدان شمال المتوسط جمع بين ثلاثة أنواع من الأدوات: الأدوات التقليدية للسياسات البنائية الكلاسيكية للزراعة [مثل الاستثمار في المزارع، والتدريب، وشد أزور الفلاحين الشباب، ودعم الدخل المزرعي في المناطق المحرومة الخ]، وهي السياسات التي استحدثتها المجموعة الأوروبية في بدايات عقد السبعينيات من القرن الماضي -والأدوات التي تمخض عنها إصلاح ماك شري Mc-sharry (1992) وأبرزها الإجراءات الزراعية- البيئية، وأحدث تلك الأدوات هي الأدوات التي أقرها الاتحاد الأوروبي، والمكرسة لتدعيم المناطق الريفية، والتنوع [تدعيم الاستثمار في الري، والخدمات التي تقدم للفلاحين وسكان الريف، وصناعات الحرف اليدوية، والسياحة في المناطق الريفية الخ]، وتعكس هذه الإجراءات الأخيرة رؤية جديدة للتنمية الريفية في الاتحاد الأوروبي، تشتمل على الوظائف المتعددة للزراعة، ويمكن تقسيم الإجراءات الأساسية التي تصاحب تلك المحاور، إلى الفئات التالية:

- < تحديث الهياكل الزراعية (محور 1).

- < تدعيم البنية الأساسية للزراعة (محور1).
- < تنمية رأس المال البشري (محور1).
- < تحسين البيئة (محور2).
- < التنوع الاقتصادي. وجودة الحياة لسكان الريف (محور3).
- < تطوير نهج ليدر Leader (محور4).
- < إجراءات أخرى (محور4).

وبين الشكل البياني1 توزيع الموارد العامة [الاتحاد الأوروبي والتمويل المشترك على الصعيد الوطني والإقليمي] حسب الفئة. عن الفترة من 2006-2000.

ومن خلال دراسة الإنفاق العام. يتبين لنا أن إجراءات التدعيم. وتطبيق الممارسات البيئية الجيدة. تستحوذ على أكثر من ثلث الموارد العامة الإجمالية. وإذا ما أضيف ذلك. إلى المساعدات التعويضية المخصصة لأقل المناطق نموًا. لكان معنى ذلك أن أكثر من 50% من الموارد العامة مخصصة للمحور 2. وفي هذه الأثناء. فإن تحديث هياكل الزراعة [المساعدات المقدمة للمزارع ومشروعات التصنيع الزراعي. والاستثمار في المعدات والبنيات الأساسية] تمثل أكثر من خمس الموارد العامة. وكان تدعيم البنية الأساسية المحلية والخدمات في المناطق الريفية. وتحسين رأس المال البشري داخل هياكل المزارع. يستوعب 7.5% و8.6% من النفقات العامة لكل منهما على التوالي. ويتبين لنا من تحليل تخصيص الموارد العامة للمحور 1. أن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لا تزال تركز أساساً على رأس المال الطبيعي للزراعة. على حساب رأس المال البشري من ناحية. والبنية الأساسية الريفية. والخدمات العامة في المناطق الريفية. من الناحية الأخرى. وأخيراً. فإن الجور المتعلق بالتنوع الاقتصادي. وجودة حياة سكان الريف - وهو محور يرتبط أساساً بالتنمية الريفية - كان يحصل فقط على 6.8% من الموارد العامة. رغم أن الموارد المخصصة لبرنامج ليدر Leader وهي (2.3%) يجب أن تضاف إلى التخصيص السابق. وهكذا. نجد أن الجهود الحقيقية المبذولة في مجال التنمية الريفية - والتي لا تحظى إلا بما يزيد قليلاً على 9% من إجمالي الموارد - تعتبر هامشية إلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي - 15 خلال الفترة من 2006-2000.

وثمة تصنيف مبسط يستند على نمط الإنفاق. يتبين منه أن التنمية الريفية في بلدان شمال المتوسط. لا تزال يرتبط بتحديث الهياكل الزراعية. وبتفاوت الإنفاق من بلد إلى آخر. وتشير الهياكل. حسب محور برامج التنمية الريفية في الفترة من 2006-2000 (CNASEA, 2003, 2004) إلى استراتيجيات متعددة. وبينما نجد أن المناهج البيئية هي المناهج المهيمنة في أساليب التنمية الريفية في بلدان شمال أوروبا [مثل لوكسمبورج. وفنلندا. والدانمرك. والسويد. وهولندا. وأيرلندا. والمملكة المتحدة. والنمسا] نجد أن البلدان المتوسطة الجنوبية [مثل جنوب إيطاليا. واليونان. وأسبانيا. وحتى فرنسا أيضاً] تسعى صوب هدف تحديث قطاع الزراعة والغابات. بسبب وجود بعض المناطق فيها لا تزال متخلفة من حيث التنمية. وما تخصيص الموارد العامة. لإستراتيجية التحديث هذه. إلا استجابة للحاجة الضرورية لإعادة هيكلة المزارع. أخذاً في الحسبان. الثقل الذي لا زالت تمثله المزارع الأسرية الصغيرة. كما يتبين لنا من الشكل البياني التالي [انظر شكل بياني 2]. ويجب أن ندرج ضمن ذلك. الإنفاق على معدات الري والبنية الأساسية اللازمة لبعض البلدان مثل أسبانيا أو اليونان.

الاتجاهات في السياسات الجديدة للتنمية الريفية:

أثناء فترة التخطيط الجديدة [2007-2013] وردت سياسة التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي في ثلاث وثائق:

(1) الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للجماعة الأوروبية. حسب اللائحة 2005/1698 (اتحاد أوروبي) التي حدد الإطار القانوني للعمود الثاني للسياسة الزراعية المشتركة. (CAP) وتفاصيل الإجراءات المؤهلة "لدعم الصندوق الزراعي الأوروبي من أجل التنمية الريفية" Feader

(2) الخطط الوطنية للتنمية الريفية الاستراتيجية.

(3) الخطط التنفيذية للتنمية الريفية الاستراتيجية.

وقد أنشأ النظام الجديد الذي أقيم في إطار فترة البرمجة 2007-2013. صندوقاً منفرداً يسمى Feader له مصادر تمويل مشترك وطني وإقليمي. ويدعو إلى تطوير لوائح الاتحاد الأوروبي من خلال الاستراتيجية الوطنية الملائمة. وبرامج التنمية الريفية والإقليمية:

< محور 1: تحسين تنافسية القطاع الزراعي والحراجي. (غطاء بنسبة 25% كحد أدنى).

< محور 2: تحسين البيئة والريف [غطاء بنسبة 25% كحد أدنى].

< محور 3: تحسين نوعية الحياة في البنية الريفية وتنويع الاقتصاد الريفي [غطاء بنسبة 10% كحد أدنى]

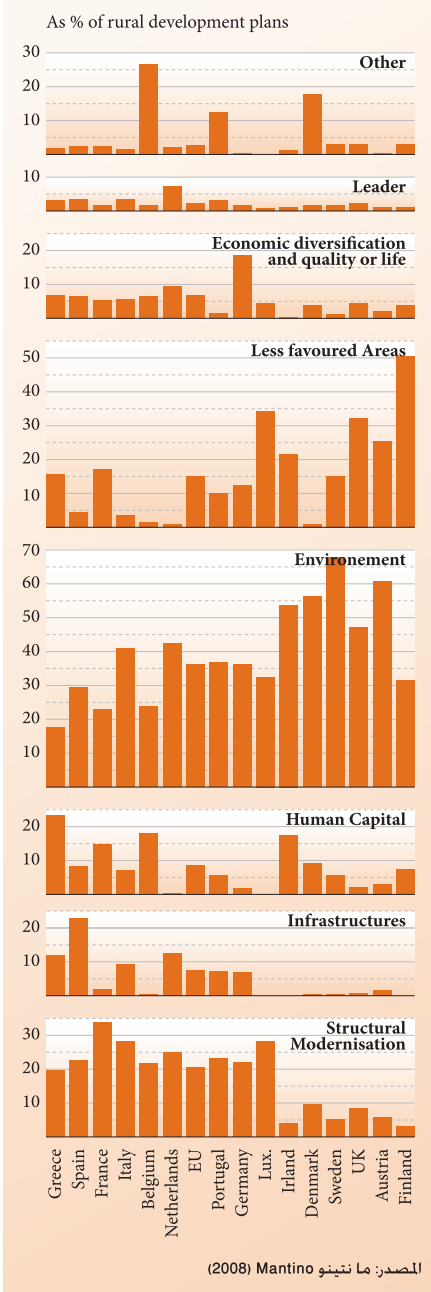
< محور 4: ليدر Leader. المحور المنهجي من أجل تطبيق إجراءات المحاور الثلاثة الأخرى [غطاء بنسبة 5% كحد أدنى].

ما هي استراتيجيات التنمية الريفية الجديدة في الاتحاد الأوروبي. وخصوصاً في البلدان

المتوسطة المطلة على الساحل الشمالي للمتوسط؟ توضح المقارنة المستندة إلى الإنفاق الرئيسي بشأن التدخل. خلال الفترة من 2007-2013. أن ثمة تغييرات في أولويات التنمية

شكل بياني 1 النسبة المئوية للإنفاق العام حسب الفئة في الاتحاد الأوروبي -15.

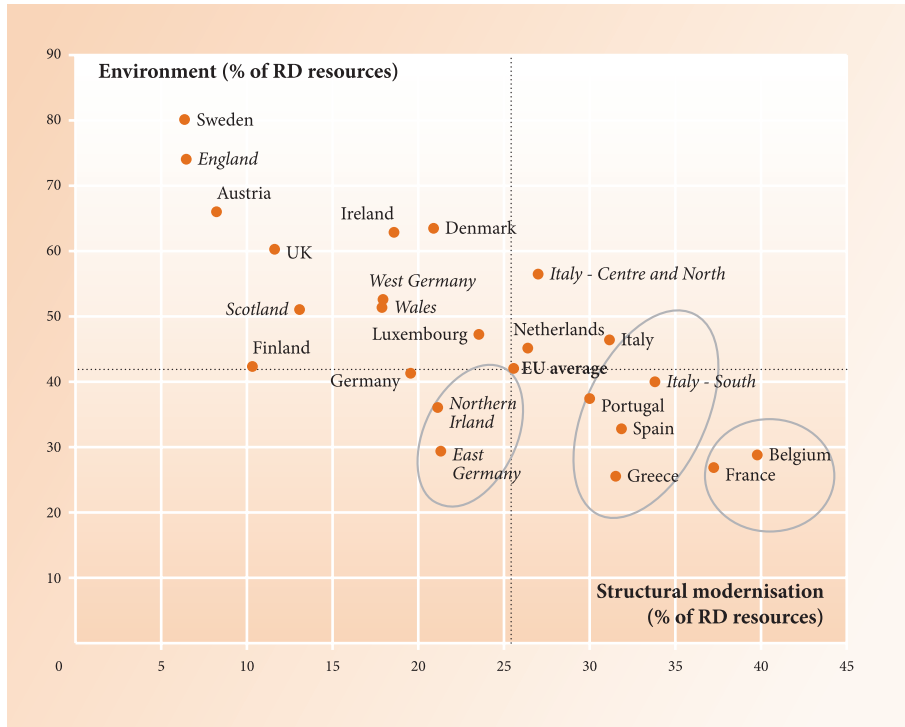
2006-2000



المصدر: ما نتينو Mantino (2008)

الريفية. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي-15، يوضح الشكل البياني 3، أنه بينما يظل المحور 2 حول «البيئة، والمناطق الأقل نمواً» ضمن الأولويات الرئيسية في غالبية الدول الأوروبية ليستحوذ هذان الهدفان على 53% من الموارد العامة. كان هناك إعادة توزيع للموارد العامة بين المحاور الأخرى. ونلاحظ انخفاضاً في الموارد العامة المكرسة لـ «تحديث الهياكل الزراعية (18%)، والبنية الأساسية (6%)، ورأس المال البشري (7%)، بينما نلاحظ زيادة في مخصصات برنامج ليدر» Leader (7%) -ولقد بذلت جهوداً جبارة بشأن إعادة توزيع الموارد. من خلال الأدوات المستخدمة في إطار لوائح الاتحاد الأوروبي -ولا سيما منهج ليدر Leader. في كثير من الدول، من أجل العمل على التنوع الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، وتثبيت الحد الأدنى لمنهج "ليدر" عند 5%.

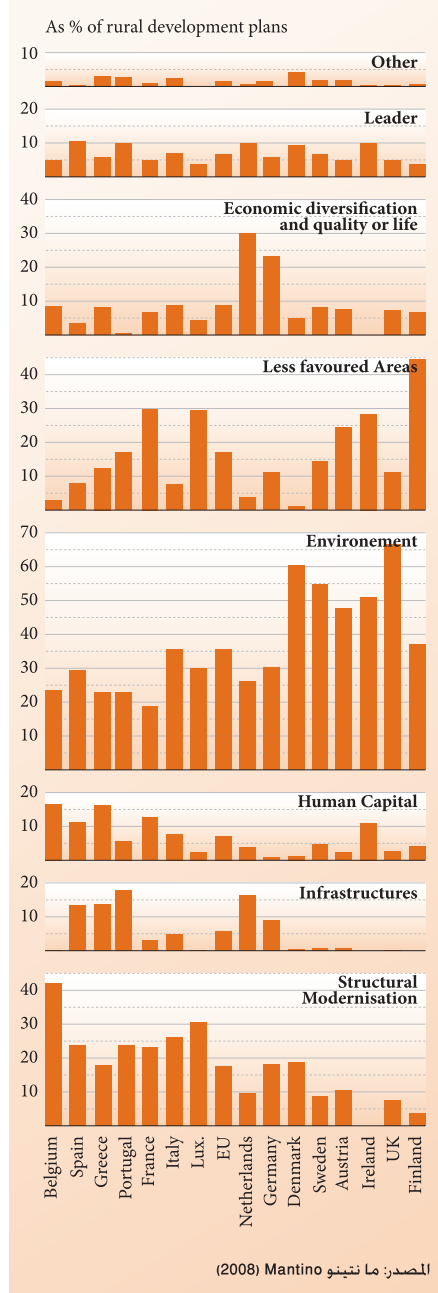
شكل بياني 2 تحديث الهياكل في مواجهة البيئة، في استراتيجيات التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي -15، 2006-2000



وإذا عرفنا أنه أثناء الفترة من 2006-2000، تركزت أولويات البلدان المتوسطة [أسبانيا، واليونان، وإيطاليا] على تحسين التنافسية في الزراعة، نظراً لما تمثله برامج التنمية الريفية من أهمية للمناطق المحرومة، فإن الاستراتيجية السائدة أثناء الفترة من 2007-2013، جمع الآن بين محورين: «البيئة» و«التنافسية الزراعية» بطريقة أكثر توازناً في البرامج. وفي اليونان، أدمجت فكرة الاستدامة كموضوع أساسي في محور التنافسية من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الريفية الاستراتيجية، [وكمثال على ذلك، الإجراءات الرامية إلى تعزيز جودة المنتجات، أو ترشيد إنتاج المشروعات الصغيرة]. وفي أسبانيا، أدت الخطة الوطنية للتنمية الريفية الاستراتيجية

2007-2013، إلى زيادة عدد الإجراءات البيئية. ثم إن وجود محور استراتيجي بيئي في معظم برامج ليدر Leader، وإيلاء اهتمام خاص لحماية التنوع الحيوي في البرامج الإقليمية. والقانون الجديد للتنمية المستدامة [ديسمبر 2007]، يحمل الدليل على الأهمية المعلقة على المسألة البيئية. وإذا كنا نعلق أهمية خاصة على زيادة تنافسية الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، التي تعتبر الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية. فإن الخطة الاستراتيجية تدعم إجراءات الحفاظ على سكان المناطق الريفية، وتحسين نوعية حياتهم، كعنصر أساسي في استراتيجية التنمية الريفية في أسبانيا. ومن جانبها، قامت فرنسا بتغيير سياساتها تغييراً جذرياً مقارنة بفترة «البرمجة» السابقة [2006-2000]. ولقد أصبحت البيئة، وأقل المناطق نمواً، تستحوذ الآن 50% من الموارد العامة. ولقد تأثر هذا التغيير في الأولويات، بشدة، من جراء عاملين: أولاً، تخفيض الدعم الزراعي في أعقاب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، الذي يقضى بنقل الموارد من العمود الأول إلى العمود الثاني، عن طريق التدرج الإلزامي. ثانياً، القيود المفروضة على ميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث تجري عمليات التحكيم لصالح الإجراءات الزراعية- البيئية، أو المساعدات التعويضية لأقل المناطق نمواً، بدلاً من الاستثمار الهيكلي في المزارع. ويغطي البرنامج السداسي للتنمية الريفية (PDR) فرنسا الأم بأكملها، بغض النظر عن جزيرة كورسيكا، التي لها برنامجها الخاص للتنمية الريفية (PDR). وسوف يدار نصف الالتزامات الجديدة محلياً خلال الفترة من 2007-2013 عن طريق العناصر الإقليمية للبرنامج السداسي للتنمية الريفية، والبرامج الإقليمية، ويبلغ

شكل بياني 3 نصيب الإنفاق العام حسب نوع الاستثمار، في الاتحاد الأوروبي- 15، 2007-2013.



الغطاء المخصص لبرنامج "فيدر" Feeder بالنسبة لفرنسا على امتداد سبع سنوات 6.37

بليون يورو منها 5.27 بليون للبرنامج السداسي للتنمية الريفية (PDRH). ومن هذا المبلغ، تم تخصيص 1.8 بليون يورو للمكونات الإقليمية. ويختلف توزيع المبالغ الائتمانية لبرنامج فيدر Feeder بين المحاور اختلافا ملحوظا من إقليم لآخر¹.

إن حالة إيطاليا هي أكثر من مجرد رمز للاستراتيجيات المتغيرة. ذلك أن الأولوية في التنمية الريفية على الصعيد الوطني. قد أوليت بشكل واضح لتحسين البيئة والريف في الفترة من 2007-2013. وقد تضاعفت ميزانيات التنوع الاقتصادي. وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية. وإذا ما قمنا بتمحيص استراتيجيات التنمية الريفية في إيطاليا، لا تضح لنا الفروق الملحوظة بين الأقاليم. وقد ظهرت ثلاثة أنواع من استراتيجيات التنمية الريفية على الصعيد الإقليمي. أثناء مرحلة البرمجة 2007-2013:

استراتيجية موجهة بشكل باتّ صوب البيئة والريف. وهي الاستراتيجية السائدة في الشمال وفي الأقاليم الجبلية: في بيدمونت، ولومباردي، ووادي أوستا، وترينتينو، وبولزانو، وإقليمان في الجنوب: باسيليكاتا، وسردينيا.

استراتيجية تقيم التوازن بين تنافسية القطاع الزراعي، والمحور البيئي، وتمثلها ثمانية أقاليم موزعة جغرافيا. نصفها في الشمال ونصفها في الجنوب [إميليا، توسكاني، أومبريا، مارشيز، كامبانيا، كالابريا، صقلية، أبوليا].

استراتيجية موجهة بشكل باتّ صوب تنافسية الزراعة والغابات، في جميع الأقاليم الجغرافية. وهي في الشمال: [فينتو، فريولي-فينيزيا جيوليا-ليجوريا] وفي الوسط: [لاتزيو] وفي الجنوب [أبروتزي-موليس].

وفي تركيا، تتبع سياسات التنمية الريفية من استراتيجية 2001-2003، التي تضع نصب عينيها هدف تحديث الاقتصاد والمجتمع في إطار الانضمام للاتحاد الأوروبي. وهي تسعى إلى الحد من الفوارق بين الأقاليم-عن طريق الإيقاع بمستويات الدخل وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية. وتسعى تلك السياسات إلى الحد من الفوارق الإقليمية. وحماية البيئة. والنهوض بها وبالتراث الثقافي. وبالنسبة للكوميونات الريفية التي تقع تحت تأثير المناطق الحضرية، تنطوي الإجراءات على تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها. وتنوع الأنشطة الاقتصادية. وتعزيز قدرات التنمية المحلية. ويبدو أن التراث "الكمالي" kemalist² لتحديث الزراعة يضع إطاراً لمناهج التنمية الريفية. من حيث تنمية البنية الأساسية والخدمات الرئيسية (التعليم، والصحة، والنقل، والكهرباء، ومياه الشرب) في "القرى النموذجية". وإدخال الصناعة وتنظيم المنتجين الريفيين (التعاونيات، الاتحادات) التي بدأت في الثلاثينيات من القرن الماضي. ولا زالت جميعها مصدر الهام للسياسات المنفذة في سنة 2000. ومجد أن برامج التنمية الريفية في تركيا لها بعد إقليمي خاص. ومن بين الخطط الإقليمية يجب التنويه بمشروع التنمية في جنوب شرق الأناضول (Guneydoglu Anadolu Projesi" or GAP), the Zonguldak-Bartın-Karabük regional development project (ABK). ومشروع شرق الأناضول (DAB). ومشروع التنمية

1. خصصت الأقاليم 42% في المتوسط من غطاء فيدر Feeder للمحور 1. بينما خصصت ستة أقاليم أكثر من النصف لهذا المحور. ويعكس الجزء الأكبر الذي خصصته بعض الأقاليم للمحور واحد. إجراءً له مغزاه الواضح. لصالح تحديث المزارع أو تنمية محور الزراعة.

2. نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك (الترجم)

الإقليمي لشرق البحر الأسود (DOKAP) ومشروع تنمية حوض نهر Yesilirmak (YHGP). ومع ذلك، فإن الفوارق في التنمية بين الإقليم لا زالت ملحوظة، ولا يزال هدف تركيا هو تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية¹.

وفي ألبانيا، فإن مبدأ استعادة السكان لحرية الحركة، وتطبيق قانون الأراضي، كان من الإجراءات الأساسية التي أثرت على عالم الريف. وقد أدى انهيار الاقتصاد الريفي بعد انسحاب الدولة، وإصلاح الهياكل الزراعية، إلى تفويض المجتمع الريفي وعدم استقراره، وقامت الصناديق الدولية أن تُدِّد بتمويل المشروعات الريفية (البنك الدولي، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية EBRD، وصندوق التنمية الألباني أُلخ) خلال تلك السنوات العشر، وكانت الأهداف ذات الأولوية لبرنامج 2006-2009 تختص بعدة جوانب من جوانب التنمية مثل: تدعيم الطاقات الانتاجية لقطاع الزراعة، وتحسين الهياكل الزراعية، وإعادة تأهيل شبكة الري، وتطوير البنية الأساسية بغية تحقيق مستويات معيشية لائقة لسكان الريف، ومكافحة تدهور الموارد الطبيعية، وباختصار فإن ألبانيا تسعى الآن إلى تطبيق نموذج للتنمية الزراعية (نموذج الصادرات الزراعية، والزراعة التي تنتج من أجل الاحتياجات المحلية) ولكنها لم تجد بعد إجابة على المسائل المتعلقة بالتنمية الاستراتيجية للمناطق الجبلية التي تغطي مساحة كبيرة من البلاد. ولقد أدت الصدمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن برنامج الموازنة الهيكلية ومرحلة انتقال ما بعد الحكم الشيوعي إلى تفويض المعايير القديمة، والقيم والإشكال الخاصة بالتعاون والتضامن بين العناصر الفاعلة في التنمية الريفية، إن "تفكيك" العناصر الفاعلة، وعدم الاستقرار الاقتصادي وما يرتبط به من عدم اليقين، تُعدُّ عوائق أمام أشكال التنظيم الذاتي والتنسيق بين العناصر الفاعلة المحلية.

استراتيجيات التنمية الريفية في بلدان الجنوب: الموقع المركزي للزراعة، وتخفيف حدة الفقر

تبذل دول جنوب وشرق المتوسط قصارى جهدها لوقف النزوح الريفي والزراعي، من خلال تشجيع المناطق الريفية على احتواء النمو السكاني فيها، بسبب عدم وجود سياسات تحكم التوسع الحضري المنفلت، وتسعى تلك البلدان إلى إقامة أنشطة ومهام انتاجية بغرض إيجاد فرص للعمل والدخل في المناطق الريفية. ولما كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي للنشاط، فإن كثيرا من المشروعات تعمل على تحسين انتاجيتها وقدرتها التنافسية في المجال الاقتصادي؛ ومع ذلك فإن برامج التنمية الريفية تعمل جميعها على تخفيف حدة الفقر ومنح البنية الأساسية الاجتماعية المكانية الأولى، كما تتطلع المشروعات والخطط المنفذة أيضا إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة والمعرضة لأخطار شديدة من جراء الضغوط البشرية، والتغيرات المناخية المعروفة التي تؤثر على المناطق التي توجد بها تلك الموارد.

وتسعى استراتيجيات التنمية الريفية في بلدان جنوب وشرق المتوسط اليوم إلى حسم التحديات الكبيرة المتمثلة في تخفيف حدة الفقر، والبطالة، والفوارق الاجتماعية والجغرافية، وتدهور الموارد النادرة التي انهكتها الضغوط السكانية ونظم الانتاج غير الملائمة، وبغض النظر عن تلك المحاور الاستراتيجية، فإنها حددت لنفسها هدفا شاملا يتمثل في تدعيم

1. أن هدف تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن واحد دولار إلى النصف، فيما بين عامي 1990-2015، لا يزال قائما، ويُجد أن معدل الفقر في المناطق الريفية في تركيا أعلى بكثير منه في المناطق الحضرية، وطبقا لإحدى الدراسات جُدد أن 14.7 من السكان يعيشون تحت خط الفقر في عام 2005 منهم 9 مليون يعيشون في المناطق الريفية (مكتب احصاءات الدولة SPO 2005).

التنظيمات الزراعية والمؤسسات الريفية وغيرها من المنظمات. وتُجد أن استراتيجية التنمية الريفية في المغرب لعام 2020، وبرامج التنمية الريفية المتكاملة الجديدة في تونس (2004)، وسياسة التجديد الريفي في الجزائر (2005)، توضح جميعها هذه التوجهات الجديدة. ومنذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي، كانت مصر تتابع تنمية الإمكانات الزراعية، وتدعيم الاستيطان في المناطق الجديدة في إطار إعادة هيكلة الأراضي الزراعية من خلال التوسع في المناطق غير المأهولة.

وفي تونس، شهد عام 2004 تدشين مشروعات تنمية ريفية متكاملة ومحسنة، تعمل على الاقتصاد في الموارد الطبيعية وحسن استخدامها، وزيادة الإنتاجية الزراعية للمزارع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الأحوال المعيشية والدخول لسكان الريف، والنهوض بالمرأة الريفية¹. ويعتبر التدخل في مجال حشد واستغلال الموارد المائية، والحراجية، وأراضي المراعي، والحفاظ على المياه، والتربة، والنهوض بالمناطق الوعرة، جزءاً من البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وقد صدر مرسوم بشأن برنامج وطني لتعليم الكبار يقوم بتعبئة كثير من المدرسين (واستخدام الخرجين "العاطلين") لمكافحة الأمية التي يعاني منها شخص بالغ من بين كل 3 أشخاص في عام 2004، وخصوصاً بين النساء الريفيات.

وفي نفس الوقت، فإن برامج التنمية الريفية المتكاملة جمعت بين نوعين رئيسيين من العمل: العمل الانتاجي- والأعمال الأخرى التي تستهدف تحسين الأحوال المعيشية، والبنية الأساسية في المناطق الريفية الأكثر حرماناً. أما الأعمال التي كانت تركز على تحسين البنية الأساسية فتشتمل على بناء الطرق، وشق الطرق السريعة، وتوفير مياه الشرب (التي ارتفعت نسبة تغطيتها من 82% إلى 92% فيما بين 2001-2006)، وكهربة المناطق الريفية من الشبكة العمومية (98% في عام 2006)، والحد من الأسكان الخطر، وزيادة عدد المراكز الصحية. ولقد اقترنت عملية التحسين العامة للأحوال المعيشية، والوصول إلى مختلف الخدمات في المناطق الريفية، بانخفاض في معدل الفقر الذي انخفض إلى النصف حسب التقديرات، فيما بين عامي 1990-2005، على الرغم من بقاء جيوب قليلة للفقر الشديد. لا زالت موجودة في المناطق الريفية النائية². وكان قد تم تمويل البرامج الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة بصفة عامة، في المناطق الريفية، من جانب كل من الدولة وصناديق التضامن الاجتماعي (صندوق التضامن الاجتماعي 26-26، والصندوق القومي للعمال 21-21، والبنك التونسي للتضامن) وكذلك صناديق التضامن الدولية. وفي نفس الوقت كان يجري تطبيق برنامج إقليمي للتنمية في المناطق الريفية في الشمال الغربي، بالتنسيق مع مكتب تنمية المناطق الريفية في الشمال الغربي (Odesypano). ويوضح هذا الأمر أن الجهود تبذل حالياً من أجل اندماج الأجيال الجديدة في برامج التنمية الريفية المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتخصيص الموارد لحماية الموارد الطبيعية (الحفاظ على المياه والأراضي، ومكافحة زحف الرمال وإدارة أراضي المراعي المشاع...).

وفي الجزائر، لم يتسَنّ تنفيذ الإصلاحات الزراعية والريفية أثناء العقد الأخير من القرن الماضي من 1990-2000، بسبب الأوضاع السياسية الصعبة للغاية خلال تلك الحقبة، وكانت المناطق

1. يجب أن تعمل المشروعات على تزويد 80% من المناطق بمياه الشرب من الشبكة العامة في جميع المحافظات، وتحسين معدل توصيل الأسر بشبكة مياه الشرب بحيث تصل النسبة إلى 95.5% مع نهاية عام 2004، وفيما يتعلق بتنمية المناطق الوعرة الموجودة في الداخل، فإن الخطة العاشرة (2002-2006) وضعت تصوراً لتنفيذ 11 مشروعاً للتنمية الزراعية المتكاملة، باستثمارات تقدر بـ 216 مليون دينار.

2. البنك الدولي، 2006.

الريفية بصفة خاصة عرضة للحركات الإرهابية التي كانت تقوم بأعمال التدمير والتخريب ما أسفر عن خسائر بشرية ومادية. وظل الحال كذلك حتى يولييه سنة 2000، حينما إقّر برنامج وطني للتنمية الزراعية. وقد حُصّصت له موارد ضخمة في الميزانية في إطار إنشاء "صندوق وطني من أجل تنظيم وتنمية الزراعة" (FNRDA)¹. وقد أظهرت النتائج بعد سنوات قليلة من تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية، في عام 2003، أن الإجراءات التي أُتخذت والمشاريع الفردية للاستثمارات الزراعية، قد استبعدت الأسر في التجمعات الريفية الصغيرة وهي من الفئات الأكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك المزارع المتناثرة أو المنعزلة [يناهز عدد سكان الريف 10 مليون نسمة]. ولقد أدت تلك النتائج إلى اعتماد خطة وطنية للتنمية الزراعية والريفية. تقوم أساساً على تحسين مستوي معيشة المجتمعات المحلية، ومن ثم ظهرت مشروعات التنمية الريفية المحلية -التي تعتبر الأداة الأساسية للتنمية الريفية- لتعزيز وتدعيم مشروعات التنمية المحلية [مثل: كهربية الريف، وافتتاح وتحديث شبكة الطرق، وشبكات مياه الشرب، والمراكز الصحية، والمدارس..الخ]. وقد تم توحيد المشروعات الجماعية الممولة من قبل صناديق مختلفة. مع مشروعات أخرى لتدعيم الاقتصاد المحلي [جميع موارد المياه، وتنمية الأراضي، وتحسين المزارع، وزراعة المشاتل، والحفاظ على أراضي المراعى وتنميتها، وإنشاء مزارع لتربية الحيوانات، والاهتمام بالمزارع الصغيرة...]².

وتركز سياسة التجديد الريفي التي تم إقرارها في عام 2006- والتي تستهدف بصفة خاصة الأسر الريفية في المناطق الداخلية أو المناطق النائية- حول أربعة برامج رئيسية: يختص البرنامج الأول منها بتحسين مستويات المعيشة الريفية. ويختص البرنامج الثاني بتنوع الأنشطة الاقتصادية، وهو مصمم من أجل تشجيع قيام سكان الريف بتنمية مصادر بديلة للدخل. ويختص البرنامج الثالث بحماية الموارد الطبيعية والنهوض بها. وكذلك التراث الريفي المادي والأدبي. وسوف يجري تنفيذ هذه البرامج الثلاثة في إطار تنمية ريفية محلية قائمة على المشاركة، وتتشكل بموجب آلية تسمى: مشروع التنمية الريفية المحلية المتكاملة. ويستفيد هذا المحور من برنامج بناء القدرات البشرية، والمساعدات الفنية التي تقدم للمشاركين في التنمية الريفية. وتوضح مختلف التقييمات والدراسات أن مشروعات التنمية الريفية المحلية المتكاملة التي تم الأخذ بها هي مشروعات جماعية أساساً، حددتها المجتمعات المحلية، بغرض تدعيم الخدمات الاجتماعية، والبنية الأساسية الجماعية للكوميونات الريفية، وتعكس تلك المشروعات التطلعات الحقيقية للمجتمعات الريفية بغية تحسين مستويات المعيشة فيها.

وفي التسعينيات من القرن الماضي، اشتملت مناهج التنمية الريفية في المغرب على تنفيذ البرامج القطاعية، بغرض القضاء على العجز في البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية الأساسية [مياه الشرب، ومد شبكات الكهرباء، والطرق الريفية الخ]. ويجري تنفيذ الأعمال الإنتاجية في إطار مشروعات التنمية الزراعية في المناطق البور³ (Bour) ومن الأهداف الجوهرية لإستراتيجية التنمية الريفية في المغرب 2020 -والتي تم إقرارها في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي- مواجهة انتشار الفقر في عالم الريف، واتساع الفوارق الاجتماعية الأوساط

1. من مبلغ 40 بليون دينار جزائري في عام 2000، تم تخصيص ما يزيد على 500 مليون دولار، تمثل زيادة غير مسبوقه (عشرة أضعاف) من الميزانيات العامة المخصصة للزراعة في عقد التسعينيات.

2. صندوق تمويل التنمية الريفية، وتنمية الأراضي بتسهيلات FDRMVT، وصندوق مكافحة التصحر، وتنمية المراعى ومناطق الاستبس FLDPPS، والصندوق الوطني لمساعدات الإسكان، FONAL الخ.

3. الزراعة البور (في المغرب) هي مرادف للزراعة المطرية.

الحضرية والريفية، وانخفاض إنتاجية العمالة في المزارع الصغيرة، وتدهور الموارد الطبيعية. وتنطوي تلك الاستراتيجية على مشروعات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وبيئية، كما تشتمل على موارد وطنية، وموارد مصدرها التعاون الدولي، فضلا عن المساعدات العامة للتنمية. ولقد عززت تلك الاستراتيجية بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ظهرت في مايو 2005، التي حددت لنفسها، مرة أخرى، أهداف تخفيف العجز في البنية الأساسية في أفقر الكوميونات الريفية، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل ولفرض العمل. وما لا شك فيه أن السياسة الريفية في المغرب لها بُعد اجتماعي، وهي سياسة للتعويض عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تنسحب على بعض المناطق والأقاليم والقطاع الزراعي ككل. والسؤال هو ما إذ كانت "الخطة الزرقاء" التي تم إقرارها في ربيع عام 2008 -وهي الخطة التي اناطت بالقطاع الخاص الحديث في الزراعة المغربية (عمود1) تدريب "واعتماد" القطاع الاقتصادي الريفي الصغير (عمود 2)- سوف تنجح في تحقيق مزيد من التغييرات الاجتماعية في الريف المغربي أكثر مما كانت استراتيجية 2020 تتطلع إلى تحقيقه.

وتعتبر مصر، نموذجا لسياسة التنمية الريفية التي تولي دورا مركزيا لمستثمري القطاع الخاص. ويعزز من السياسات الريفية العامة، سياسات تحسين الري الزراعي، وتكثيف القطاع الزراعي الذي أوكل إلى القطاع الخاص. وتمثل الاستثمارات الخاصة في التنمية، والمعدات، والإنتاج، في المتوسط، ما بين الثلثين وما يزيد عن 80% من الاستثمارات الزراعية (84% في عام 2006). وقد أدت تلك الاستثمارات إلى ظهور مزارع رأسمالية ضخمة على الأراضي الجديدة، وهو مستوى أبعد كثيرا من النموذج العائلي في "الأراضي القديمة"¹ وهذه المزارع المروية والميكنة (من 20%- 25% من المساحة الزراعية الاجمالية) توجه نظامها المحصولي نحو منتجات التصدير وتهتم بالبنية الاجتماعية الأساسية والخدمات والأنشطة الاقتصادية.

إن الهدف التي حددته استراتيجية 2017، هو زيادة مساحة الأراضي المنزرعة بثلاثة ملايين فدان، أو 1.2 مليون هكتار مقارنة بما هو عليه الحال اليوم. وهناك ستة مشاريع كبرى تستحوذ على معظم التمويل العام والدولي، أهمها مشروع توشكى ومشروع ترعة السلام². وبينما نجد في مناطق استصلاح الأراضي، فئة من أصحاب المشروعات الزراعية، والفنيين، والمديرين المحليين، تهيم على الاقتصاد المحلي. نجد أن سكان الريف في الصعيد (وادي النيل) -وهم عبارة عن صغار الفلاحين، والعمال الإجراء، والفلاحين المعدمين- في حالة فقر شديد، وتتحكم الدولة فيهم. وتشير الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين الوصول إلى الأراضي وبين الفقر في عالم الريف (Croppenstedt, 2006, Ellaihy, 2007). ويلاحظ أن حجم الاستثمارات العامة في التنمية الريفية (برنامج شروق الوطني) من الضائلة بحيث لا يستطيع سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتوضيحا لهذا نجد أن متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات في المناطق الحضرية تسعة أمثال نظيره في المناطق الريفية، في الفترة من 1982-2002، كما أنه لا يزال أعلى منه بسبعة أضعاف في الفترة من 2002-2005 (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2005). كما نجد أن البنية الأساسية الجماعية متقدمة بشكل بشع، ثم أن أكثر من نصف سكان الصعيد لا يزالون أميين، 59% من الذكور و 50% من الإناث. ويعاني سكان الريف معاناة شديدة من عدم

1. اصطلاح «الأراضي القديمة» يطلق على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا، في مواجه «الأراضي الجديدة» المستصلحة في الصحراء.

2. يستهدف مشروع توشكى إنشاء دلتا جديدة للنيل في جنوب الصحراء الغربية، ويقوم على زراعة 540 000 هكتار (226.890 هكتار) باستخدام المياه من بحيرة ناصر عن طريق شق قناة طولها 150 كيلو متر، أما مشروع ترعة السلام فالغرض منه استصلاح 620 000 فدان (260.504 هكتار).

الوصول إلى مياه الشرب¹. وكانت السياسات العامة قد أهملت المناطق الريفية في صعيد مصر. لعدة عقود (80%-85% من المساحة الزراعية الكلية مع 90% من سكان الريف). أما السياسة الحالية للتنمية الزراعية والريفية فهي تحقّق مزايًا في الزراعة في الأراضي الجديدة. وإذا أخذنا في الحسبان أن هذه الزراعة تشغل فقط 20% من المساحة الزراعية، فإنها تؤوي فقط 8% من السكان. وتمثل فقط 2% من المزارع. الأمر الذي يسوغ لنا أن نتساءل عن استدامة استراتيجية التنمية التي تتسم بهذا الاختلال.

من مناطق "التعمير" في الشمال إلى مناطق "المعيشة" في الجنوب

يعتبر البعد المكاني الآن قوة إنتاجية في استراتيجيات العناصر الاقتصادية الفاعلة. ولقد شرع كثير من المناطق الريفية -في مواجهة العولة وضرورة تعزيز التنافسية الاقتصادية- في عملة تطوير مواردها المحلية، حيث قامت بعرض تراثها التاريخي، وخبرتها المحلية، استجابة للطلب على المنتجات التقليدية ذات الهوية الواضحة، والحفاظ على الطبيعة الريفية، والثقافة المحلية، وإحياء عاداتها الغذائية التقليدية. ولما كانت المناطق الريفية فضاء ثريا ينطوى على العديد من المهام والأدوار التي يشترك فيها الكثير من العناصر الفاعلة - فإنها قد أصبحت المنظم الذي يجتذب إليه القوى الخارجية، ومكانا للإعمال الوسيطة ومركزا للأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتتطلب نماذج التنظيم والتنسيق من جانب العناصر الفاعلة كثيرا من أنواع الابتكار والإبداع، وتقوم العناصر الفاعلة بتنظيم نفسها في شبكات تراعى جميع النماذج الكامنة في الجوار الجغرافي، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسية والاقتصادية، وتسعى إلى تطوير الشراكة والتعاون والاعتماد على المؤسسات لتوجيه المشروعات والأموال اللازمة لتنفيذها. وتجري عمليات الإنشاء في المنطقة بشكل دائم بناء على قاعدة تاريخية إقليمية للأراضي، والمناطق التي تشهد الانشاءات هي نتاج لعمل العناصر الفاعلة المنظمة التي تسعى إلى حسم المشكلات الماثلة، كما أن الأساس الذي يبنون عليه يتشكل من قاعدة اقتصادية واجتماعية ونظامي للقيم يشترك فيه أعضاء المجتمع المحلي.

إنشاء مناطق ريفية جديدة في الشمال

في شمال المتوسط، استدعى تطويع الزراعة وفقا للاندماج الأوروبي وعولة التجارة طرح موضوع المهام الجديدة للفضاء الريفي، والمناطق الريفية، في صدارة الموضوعات. ويُنظر إلى هذا المجال على أنه أساسى للعلاقات الاجتماعية التي تشكل رابطة قوية بين التراث الثقافي الاجتماعي والمجال الاقتصادي. ولم يعد الفلاحون وأخادتهم هي العناصر الفاعلة الوحيدة في تنمية المناطق الريفية، حيث قامت الدولة المركزية بتحويل السلطات والموارد إلى مجتمع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح من القطاع الخاص، بمن فيهم مثلو المجتمع المدني والنواب المحليون المنتخبون، والمشروعات، والإدارات، هذا ويعاد توجيه الانتاج الزراعي نحو الجودة، وأصبحت علامات الجودة، وسمّة المنشأ، في هذا السياق هي الأدوات الأساسية للسياسات العامة لصالح المناطق المحلية والبيئة. ويعتبر انتشار الهياكل المؤسسية والتنظيمية التي دفعت إليها سياسات التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي في بلاد شمال المتوسط هي جوهر الهياكل المحلية المتعددة والمتنوعة، إلى درجة الافراط في أعين البعض. وبغض النظر عن الإجراءات المتعلقة بسياسات

1. أثناء صيف 2007 شهدت مصر ما اطلقت عليه الصحافة الوطنية اسم «ثورة العطشى» إشارة إلى المظاهرات التي قام بها الأمالي في عدة مناطق ريفية بعد انقطاع مياه الشرب عنهم لعدة أيام على الرغم من أن فيضان النيل آنذاك كان يعتبر من الفيضانات العالية.

التنمية الاقليمية الوطنية، فإن سياسة الانصهار الاجتماعي الاقليمي للاتحاد الأوروبي، كما يطلق عليها، وإصلاح الصناديق الهيكلية (1988) تقضى بتمويل مشروعات المناطق من خلال برامج ليدر Leader في فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليونان. كما ظهرت أشكال جغرافية أخرى فرضت نفسها منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي.

وفي فرنسا، فإن السياسة الوطنية المعنية بالمناطق المرتفعة، و"عقود البلدان"، وتنفيذ اجراءات الزراعة البيئية، وإنشاء الحميات الطبيعية، ومشروع ليدر Leader وقانون التوجه الزراعي (عقود المنطقة) وقوانين Chevenement and Voynet (1999) التي تعرّف مشروعات "البلدان"، هي جميعها طرق وأساليب لإنشاء المناطق المحلية. ولقد تم نشر برامج ليدر في 2006-2000 في 140 منطقة في فرنسا، وشملت استراتيجية التنمية التي ترمي إلى تجربة اساليب جديدة لاستغلال الإمكانيات والموارد المحلية (التراث، الثقافة، الزراعة، والبيئة ...) وتدعيم البيئة الاقتصادية، وتعظيم القدرات التنظيمية للعناصر الفاعلة (الحوار، الشبكات المحلية، متابعة وإدارة المشروعات، اتخاذ القرارات...)، ويتناول المحور 4 - من برنامج فيدر Feeder (التوجهات الاستراتيجية للتنمية الريفية 2007-2013) - كثيرا من خصائص برنامج ليدر، البرنامج المحلي. ومناطق المشروعات الريفية المختارة (حوالي 200 مشروع في فرنسا في 140 منطقة في الوقت الحاضر) هي فقط الصالحة للتمويل الأوروبي المشترك. ولا بد أن تتشكل العناصر المستفيدة من جماعات العمل المحلية (LAG) المؤلفة من شركاء من القطاع العام والخاص (على أن يكون للقطاع الخاص 50% على الأقل) وهي مسؤولة عن متابعة المشروعات المدرجة في استراتيجية التنمية المحلية المتكاملة.

ويتوازي مع مشروعات المناطق 379 مشروعاً آخر كان يطلق عليها في عام 2006 أقطاب التميز الريفى، في أعقاب دعوة للمشروعات اطلقتها الحكومة في ديسمبر 2005، وكان القصد من تلك المشروعات الابداعية في المناطق الريفية - التي تقوم على الشراكة بين القطاع العام والخاص - ايجاد 40 000 فرصة عمل في الأجل الطويل والحفاظ عليها، ونفّصل المشروعات في أقطاب التميز على النحو التالي: 41% من المشروعات من أجل الترويج للمشروعات الطبيعية والثقافية والسياحية، 21% تختص بتنمية وإدارة الموارد الحيوية، 16% تستهدف الانتاج الزراعي، والصناعات الحرفية، والخدمات المحلية، 14% تستهدف تقديم الخدمات واستقبال السكان الجدد وما يتبقى من السكان المحليين، وحوالي 8% لتغطية مختلف الموضوعات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروعات "البلدان" تعتبر الآن حجر الزاوية في إنشاء المناطق الريفية، وينطوي الإجراء على مشورة بالنسبة لتنمية "البلدان" (يتضمن جميع العناصر الفاعلة في التنمية المحلية) التي تقدم إطار للمفاوضات والشراكة المتعددة الاطراف، بغية إنشاء مشروعات مشتركة تحقّق طموحات الاهالي الذين يعيشون في تلك المناطق، والمروجون للمشروع ملتزمون بميثاق يقنن الشراكات بين اطراف العناصر الفاعلة (الاجتماعية والثقافية والبيئية). وإذا كانت "البلدان" تقوم بدور تكميلي للهياكل الموجودة بالفعل، في إطار المجتمعات المتداخلة (الحميات الطبيعية - مصادر العمالة - السياحة - مكاتب التنمية الريفية الخ) -سواء كانت تلك "البلدان" في المرحلة الجنينية أو المؤسسية- فإن "البلدان" هي مناط اهتمام السلطة المحلية التي تقدم خريطة جديدة للمنطقة، غالبا ما تتداخل مع التقسيمات الإدارية السابقة (إدارة، إقليم، مجتمع محلي في الكوميونات). وأخيرا، فإن "البلدان" تنخرط بصفة عامة في إعادة تنظيم المناطق الحضرية والريفية، كما يتضح من "عقود التجمعات" التي تتشابه مع

عقود "البلدان" وهو الأمر الذي يثير بعض الجدل. وهي تشجع على عملية تعليمية بين العناصر الفاعلة في إدارة الأعمال الجماعية وتخطيط مستقبل المناطق. مع الأخذ في الاعتبار عنصر الاستدامة.

وفي إيطاليا. سمح التاريخ السياسي وتنظيم الدولة بالاستقلال الذاتي الملحوظ للأقاليم. الأمر الذي أثر على الهياكل المحلية. وبغض النظر عن مشروعات ليدر (Leader) (132 مجموعة عمل محلية في عام 2006-2000) التي استُخدمت على نطاق واسع. فإن عقود المنطقة التي شجع على إنشاء موائيق العمالة والمشروعات المتكاملة في المناطق والمراكز الريفية. كانت جميعها وسائل لتنفيذ التنمية الريفية المحلية. ولقد استفادت مشروعات الجيل الثالث لبرنامج ليدر (Leader) من دروس برامج ليدر السابقة. وموائيق عمل المنطقة. مسألة خاصة بإيطاليا. سواء من ناحية الموارد المالية أو من ناحية المنهج. وقد أقيمت المشروعات المتكاملة للمنطقة في أقل الأقاليم نمواً والأقاليم المستهدفة من أجل إعادة هيكلتها. أثناء مرحلة وضع البرامج 2006-2000. وأخيراً. فإن المراكز الريفية هي ابتداء حديث جداً للسياسة الإيطالية. وقد تم تطبيقها كتجربة رائدة في مناطق توسكاني Tuscany. ولكن نطاقها لا يزال محدوداً بسبب الموارد. وهذه المناهج المختلفة لتعمير المناطق. تتمتع بخصائص مشتركة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- < تركيز المشروعات على الابتكار والإبداع.
- < الحدود الجغرافية بصفة عامة ليست واسعة جداً ولا هي ضيقة جداً. ضمانا للحصول على التمويل الكافي من الأموال العامة طبقاً لاحتياجات الكوميونات.
- < اشتمال المناهج على مختلف القطاعات. ولكنها تركز على الزراعة. وتركز على المناطق الريفية وليس على الأسرة الزراعية.
- < إشراك العناصر الفاعلة المحلية على أساس رسمي. والدعوة أيضاً إلى إقامة شراكات غير رسمية. واتخاذ القرارات بمعرفة الشراكات المحلية. وليس عن طريق الإدارات المركزية [وطنية كانت أم إقليمية].

وترجع الفوارق الموجودة بين برنامج ليدر +Leader. وموائيق العمالة في المنطقة. والموائيق المتكاملة للمنطقة. والمراكز الريفية. إلى مدى الاندماج الفعلي لتلك الخصائص في السياسات العامة. وإذا كان وسط وشمال إيطاليا يتميزان بالتواصل الريفي-الحضري. حيث نجد المنتجات المحلية ذات السمات المميزة. واتحادات الاستثمار الزراعي IAA. والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. تتجمع في نطاق المنطقة المحلية. فإننا نجد أن تلك الديناميكيات الجغرافية أضعف ما تكون في الجنوب. حيث نجد أن البنية التنظيمية أقل كثافة. وأقل قوة من الناحية الاقتصادية. وفي أقاليم الجنوب. نجد أن الموارد المحلية الرئيسية تتمثل في جمال الريف. وفي الأصول البيئية.

وفي اسبانيا. نجد أن ثمة 17 إقليمياً مستقلاً استقلالاً ذاتياً. و50 منطقة تشكل أساس التنظيم الإداري للبلاد. وحتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي. كانت المناطق الريفية تعتبر مناطق زراعية أساساً. حيث كان الريف يُختزل في الزراعة. وبعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام

1986- وكانت الدولة مقسمة لا مركزياً بالفعل إلى مجتمعات تتمتع بالاستقلال الذاتي- بدأت أسبانيا في الأخذ بالسياسة الزراعية المشتركة. أعقبتها في عام 1991 مبادرة ليدر (1) Leader التي كانت تستهدف تنمية الريف. وهي التنمية التي أدت إلى ظهور المناطق. وفيما بين مستوى البلدان ومستوى المديرية. ظهر مستوى المركز (Comarcas). ولم تكن تلك المراكز دوائر سياسية. ولا هي أقسام إدارية. وإنما هي قاعدة جغرافية لمشروعات التنمية الريفية. ومكان للتفاوض وتنسيق العمل بمعرفة العناصر الفاعلة المحلية. وحتى منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي -ومع ظهور نهج التنمية من القاعدة إلى القمة- أصبحت المنطقة هي العنصر الأساسي في استراتيجيات التنمية الريفية. وكان الترحيب ببرنامج ليدر (1) Leader من جانب الحكومة المركزية. والحكومات الإقليمية والمحلية. يرتبط إلى حد كبير باللامركزية الملحوظة للدولة الأسبانية. والالتزامات المترتبة على انضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبي¹.

وتطلب تنفيذ برامج التنمية الريفية هذه. ظهور مجتمع جديد. ومؤسسات جديدة في أسبانيا. "وقواعد واقعية" جديدة. وهذه المؤسسات الجديدة بدورها خلقت أشكالاً من المشاركة. والتعاون والمراقبة الخ. كما أدت إلى ظهور عناصر فاعلة جديدة ومناطق جديدة. كما ساعدت لامركزية الدولة. وتطبيق سياسة التنمية الريفية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. على تنفيذ مبادئ "الانتماء والإدارة المشتركة". وتشجيع المناطق الريفية على الاضطلاع بصنع القرارات. والأخذ بسلطات الإدارة في أيديها. وهي السلطات التي كانت حتى ذلك الحين مناطة بالإدارة الوطنية بشكل خالص. ولقد ساعد ذلك على وضع هيكل البنية الاقتصادية والاجتماعية وإنشائها في المناطق التي كانت مفتتة. قبل ذلك. إلى حد ما. ولقد ساهمت عوامل أخرى في هذا "التيار الكاسح". وبصفة ملحوظة. في إعادة تقييم الفرص "المحلية" والجديدة للسوق العالمية التي أتاحت فرصاً لأنشطة ريفية معينة بالمنتجات الإيكولوجية. والمنتجات المحلية. ومنتجات الجودة. والخدمات السياحية. والخدمات البيئية الخ]. وفي نهاية الأمر. مكنت عملية إنشاء المناطق العناصر الفاعلة الريفية من صياغة ثقافة مشتركة. وممارسة مسؤوليات جديدة. تخولها تخصيص الإجراءات المؤسسية. وإتقان أساسيات التنمية المحلية.

ومن جهتها. فإن اليونان. شهدت انقلاباً كبيراً في نظامها الإداري. وفي عام 1997. شرعت في إصلاح نظام اللامركزية فيها. حينما قامت بإنشاء 1 000 ديميس [وحدة إدارية أساسية]. 52 "نومس" [إدارة]. 13 إقليمياً حتى يتسنى لها إقامة نظام للمناطق يتمتع بالحيوية والتنافسية². ولكن عملية التحسين الوطني. وخطة التنمية المستدامة. تقترح -للسنوات الأربع القادمة- إدخال إصلاحات إدارية جديدة تقلص عدد الأقسام الإدارية الجديدة بنسبة الثلثين. وهذا يعني تقليص عدد الإدارات من 17-52 والأقاليم من 5-13. ولقد أصبحت المنطقة الريفية شريكا للدولة في التخطيط على كافة الأصعدة. على الرغم من أنها لا زالت بدون وسائل مالية أو مؤسسية أو فنية ضرورية للقيام بمثل هذا الدور. ولقد استخدمت اليونان مخطط ليدر Leader. وكانت وكالات التنمية هي الاداة المفضلة من أجل النهوض بمشروعات المنطقة. وفي صميم هذه المشروعات التي ادت إلى درجة معينة من المحلية. فإن عملية تأهيل

1. رأت وزارة الزراعة -التي تنازلت عن سلطاتها للاتحاد الأوروبي وللمجتمعات المحلية ذات الاستقلال الذاتي- أن سياسة التنمية الريفية الجديدة بمثابة فرصة لاستعادة بعض الأهداف. كما رأت بعض حكومات المجتمعات المحلية ذات الاستقلال الذاتي. أن سياسية التنمية الريفية بمثابة فرصة لتدعيم شرعية علاقتها بالمناطق الريفية. ووقف النزوح من الريف. وإنعاش الاقتصاد المحلي.

2. نظم قانون اللامركزية تحويل السلطات من المستوى المركزي إلى عدد محدود من الكوميونات الموسعة. 1 000 ديميس بدلاً من 6 000 كوميونة. وهذه الاصلاحات حديثة جداً ولم تؤد حتى الان إلى تنظيم أو تحسين أدى هذه السلطات المحولة لها بما يكفي لجعلها سلطات فعالة فعالية كاملة بالمفهوم العملي.

المنتجات الزراعية، والسياحة، وحماية التراث الطبيعي، والثقافي، والمعماري، والتاريخي، قد لعبت دورا كبيرا. ولقد جربت اليونان أشكالا جديدة وأصيلة لمناطق التعمير. وبصفة خاصة تم تأسيس مناطق للشبكات على أساس القيم المشتركة والتمثيل التي شاركت فيه العناصر الفاعلة القادمة من الشتات، واستفادة من علاقات القرب. قامت عناصر الشتات الفاعلة بإنشاء شبكة من العلاقات عملت على تعبئة رأس المال الطبيعي والاجتماعي والمالي وكذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لصالح منطقة المنشأ. ولقد أصبح لتلك المناطق شكل معين مع تنامي المشروعات المتعددة التي تولد أنشطة اقتصادية وتعمل على نشر الخدمات من أجل الجمهور، وتحقيق توسع ديموجرافي سريع.

الافراط في المحلية، والحمى المؤسسية في الشمال

تتوافق النماذج الجديدة للحكومة مع سياسات التنمية البيئية والوطنية والإقليمية، التي تتجه صوب مزيد من الانفتاح على فرص المبادرات والأعمال في المناطق الريفية [محميات إقليمية، قانون وطني للتنمية، بيئة...] على أن انتشار مشروعات المناطق والاستراتيجيات الإقليمية بشأن موضوع التنمية الريفية يؤدي إلى صعوبة التنسيق في بعض الأحيان.

وفي فرنسا، بينما نستطيع أن نرى تلاقيا لمناطق المشروعات المطلوبة في اطار برنامج 2013-2007 من اجل التماسك والانصهار مع الكيانات المحلية القائمة [المحميات الطبيعية، البلدان، مراكز العمالة] فإننا نجد ايضا صعوبة إقامة بعض "البلدان" بسبب التوترات السياسية وتضارب المصالح التي تقف حجر عثرة في طريق النهج التشاركي¹. وتعتبر مسألة تمويل المشروعات، والمنافسة من أجل السيطرة على الموارد من المسائل البالغة الحساسية، وتثير سؤالا فرعيا يتعلق بالقيود القانونية التي تحكم العلاقات بين السلطات المحلية وبين الدولة، كما وردت في تقرير لمبير Lambert الصادر في ديسمبر عام 2007².

وفي اليونان فإن الضعف التنظيمي للوحدات الادارية الصغيرة (ديميس) أضاف إلى ضعف الأجهزة المحلية الوسط والأجهزة الإقليمية، بما يعني أن المجتمع الريفي والعناصر الفاعلة فيه عاجزون عن المشاركة مشاركة فعالة في تنظيم وتشغيل المؤسسات الجديدة التي من المفترض أن تحكم المناطق الجديدة [مناطق جمعات مياه الامطار ومناطق ناتورا Natura 2000، والمحميات الطبيعية، الخ...]. بل إنهم لا يستطيعون المشاركة في وضع وتنفيذ المواصفات، وأعمال التنمية المحلية، وعلى الرغم من أن وكالة التنمية منوطة بدور اساسي في التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية، إلى أنها تميل إلى مساعدة ودعم مشروعات المصالح الجماعية بدلا من القيام بدور الخدمات الاعلامية ذات الطابع الشخصي أو دعم المبادرات الفردية. وبالاختصار فإن الضعف التنظيمي للمؤسسات المحلية يفسر صعوبة الربط بين هذين المستويين من التدخل [المناطق الريفية ومناطق الادارة الجديدة]، ثم إنه لا يسمح بإدخال آليات الدعم والمعلومات اللازمة للتنمية المستدامة للمناطق الريفية، من جانب المجتمع المحلي.

وفي اسبانيا، لا يمكن أن يقال بأن عملية الإنشاء في المناطق كانت ناجحة في جميع المناطق الريفية، بالنظر إلى تنوع الأوضاع، ووجود بعض الجوانب السلبية في عملية الديمقراطية

1. هذه هي تماما الحالة في افيروم Aveyrom حيث يرفض بعض الناس رؤية "البلدان" المقترحة وهي تتجاوز حدود الادارات لأسباب سياسية، ومن الافضل أن تكون شراكة البلدان في المستقبل على اساس من المنافسة.

2. مراجعة شاملة للسياسات العامة، العلاقات بين الدولة والتجمعات المحلية، تقرير لجنة برئاسة د. لمبير Lambert، ديسمبر 2007.

في المناطق الريفية¹. وللقضاء على تلك الفوارق بين المناطق، تم إنشاء هياكل إدارية جديدة لمراقبة الإجراءات الشاملة وضمان اتساق برامج التنمية الريفية للمجتمعات ذات الاستقلال الذاتي. مع الخطة الاستراتيجية القومية والإطار القومي [اللجنة الوطنية للمراقبة، واللجنة الوزارية المشتركة للبيئة الريفية، ومجلس البيئة الريفية، ومكتب جمعيات التنمية الريفية] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفوارق المستمرة بين المناطق أدت إلى اعتماد القانون المحلي للتنمية المستدامة في عام 2007.

لوس selaconrocla حديقة : المفتاح لاتقان التنمية اللامركزية

الحمية هي محمية طبيعية في الأندلس مساحتها 170 000 هكتار وبها 95 000 من السكان. والحميات الطبيعية يتم حمايتها وإدارتها على الصعيد الوطني وليس على أساس الاستقلال الذاتي. وعلى الرغم من أن هذا المثال لا يمثل إسبانيا، إلا أن الاختيار وقع عليه لما يتمتع به من مزايا خاصة: حيث تعطى الأولوية للطاقة النظيفة، ومكافحة التصحر والتنوع الحيوي، والحوكمة. وللأقاليم الإسبانية سلطات تتعلق بالزراعة، ليس للدولة مثلها، والتنمية المستدامة كانت وسيلة لإضفاء الطابع القانوني على إقليم الأندلس. وحتى ذلك الحين كانت المؤسسات قد انتشرت في منطقة الحمية مع وجود أربع جمعيات للكوميونات، وهي الحمية الطبيعية، ووكالة الإدارة، وأربعة مشروعات ليدر Leader، 1 مشروع برودر proder، 5 مشروعات اوكاس OCAS للخدمات الخ. ولقد أنيط بلجنة التنمية الريفية لمشروع ليدر2 Leader2 في منطقة الحمية، مهمة وضع خطة التنمية المستدامة، بموجب البيان الوطني، ولقد عملت الخطة المشار إليها على تنظيم التنسيق بين البرامج والعناصر الفاعلة، كما هيأت الظروف للحوار والتعاون المؤسسي في إدارة الموارد، والمراقبة، ومتابعة الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية، وديناميكيات الأداء، والتنشغيل، مما شجع على التوزيع العادل للمهام والمسئوليات، في أعقاب مناقشات ومفاوضات بين الأطراف الفاعلة المختلفة. إن العملية التعليمية الجماعية، إذ تهتم باحتياجات السكان، وإذ تنصت للقطاع الخاص، وإذ تقوم بالتنسيق مع الهياكل الإدارية، هي الأساس الذي يسمح للمحمية بأداء وظيفتها بشكل ملائم. ولقد نالت عمليات أخرى مشابهها في الحمية الطبيعية مثل "الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة" (ECST) أو الاستراتيجية الريفية الجديدة للأندلس (NERA).

وفي إيطاليا، يعتبر غياب البعد المحلي للمشروعات، أحد الفجوات الرئيسية في خطة التنمية الريفية التي تم إقرارها حتى عام 2006. وكان من المأمول أن يتفادى المنهج المحلي تفتيت الإجراءات تفتيتاً شديداً، حيث لوحظ هذا العيب بصفة خاصة في حالة الإجراءات الزراعية البيئية. ولكي تكون المساعدات البيئية التي تتلقاها المزارع مساعدات فعالة، فإن تركيز تلك المزارع وتقابلها، يتطلب إجراءات محلية الطابع.

هل نجحت السياسات المحلية في تسوية مسألة الفوارق الجغرافية [Auvergne اوفيرن جنوب فرنسا، وشمال إيطاليا، وجنوب إيطاليا، والأقاليم الإسبانية]؟ كيف يمكن التغلب على المسافة عن طريق اختصار عملية الوصول إلى الخدمات العامة، والنقل الكفاء، وامتداد الطاقة المأمونة، والانترنت فائق السرعة الذي لا يزال يوزع دون تساوي بين المناطق النائية التي يعيش فيها 40% أو أكثر من السكان، وهي مناطق تبعد في المتوسط أكثر من نصف ساعة بالسيارة عن أقرب

1. F.Cena, R. Gallardo and D. Ortiz, تقرير ختامي بناء على دراسة المؤسسات، ومنظمات التنمية الريفية في إسبانيا، Projct PAR-PAA,III, التنمية الريفية والسياسات الزراعية في سياق العولمة، مونتلبية Montpellier، معهد الدراسات الزراعية المتوسطة، 2005.

مستشفى، و43% منها تبعد أكثر من ساعة عن أقرب جامعة. وفي عام 2007 كانت النسبة المئوية للبيوت التي تستطيع الاتصال بالانترنت فائق السرعة أقل من 15% في المتوسط من هؤلاء الذين يعيشون في المدن. وتتطلب إدارة المشكلات البيئية - في سياق التغير المناخي وزيادة مخاطر الفيضان، والخسائر في التنوع الحيوي أو الحركة - تنظيماً للعناصر الفاعلة. يقوم على التعاون الذي لا يتوقف عند حدود أي منطقة أو إقليم. وإذا كانت سياسة التماسك والتلاحم تشجع على قيام أشكال من التعاون من خلال برامج الانترريج Interreg، والورقة الخضراء بشأن التلاحم الإقليمي، فإنه لا يزال هنالك الكثير الذي يتعين عمله¹.

من "المناطق المعيشية" إلى "أوهام المشاركة" في بلدان الجنوب

أن العقبات التي تعترض طريق الهياكل المحلية في جنوب المتوسط، ترجع إلى التأخير في عملية التنمية الإقليمية، والفوارق في التنمية البشرية. وهي تتعلق بعدم الاعتراف بمناطق المجتمعات الريفية التقليدية "المناطق المعيشية"، وأخيراً فإنها تنبع من تفتيت الأعمال والمناهج المحلية الرامية إلى التنمية الريفية، بسبب ضعف نماذج التنسيق أساساً، وكذلك الحوكمة.

وفي المقام الأول، نجد أن الأحوال المادية والبنية الأساسية في كثير من المناطق الريفية لا تشكل كتلة حرجة كافية critical mass لإلقاء نظرة اهتمام على المنطقة. وعلاوة على ذلك، نجد أن من معوقات التنمية المحلية: الأمية والفقر، ونجد أن كثيراً من المناطق الريفية هي مناطق حبسية Landlocked ومعزولة وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك المناطق تفتقر إلى حدود حقيقية ضرورية من أجل التوسط الاجتماعي البيني الذي ينظم تلك الحدود، ويتعرف المجتمع على أرضه ومجاله الإقليمي في إطار تلك الحدود، وتحدد صفته كمجتمع محلي، إلا أن الإجراءات التي اتخذت في بلدان المغرب العربي غالباً ما تتجاهل النطاق الإقليمي للمجتمعات الريفية ويظل الحفاظ على المنظمات الريفية التقليدية، بمعناها القانوني، قائماً على أساس غير رسمي، وكانت عملية إنشاء الدول القومية في المغرب العربي [الحدود الإدارية للمناطق] وتحديث المجتمع [مجالس الكوميونات، والمديريات والمحافظات، والتنظيمات التعاونية، والاتحادات الريفية التي وردت في قانون 1901] تسعى إلى وأد الأشكال التقليدية لتنظيم المجتمعات الريفية [القبائل ومجالس الدوار والقرية] وغالباً ما تعزى نكسات التنمية المحلية إلى "استراتيجية" الدولة الحديثه هذه.

وعلى هذا، فإن الهياكل الجغرافية-الإدارية التي تم الأخذ بها على خلفية مشروعات التنمية الإقليمية للدولة، في حالة منافسة مع أشكال "المناطق المعيشية" التي عرفتها القرية و/أو المجتمعات الريفية المحلية التي لم تنفصم عراها التقليدية، ومن ثم فإن أقاليم الجنوب في عملية بحث عن الهوية، وعن نمط للحوكمة يأخذ في حسبانها الرغبات والسمات الخاصة بالمجتمعات الريفية المحلية. وتجدر ملاحظة أن محاولات متواضعة قد بذلت من أجل وضع تلك المجتمعات المحلية في الحسبان، وذلك من خلال عدد من المشروعات تتعلق بالمناطق الريفية في بلدان المغرب، ويمكن أن نشير هنا إلى خطة تنمية الدوار (PDD) قام بتنفيذها على الصعيد المحلي مكتب تنمية المناطق الريفية في الشمال الغربي Odesypano لإشراك السكان المحليين بدرجة كبيرة في مختلف الخيارات، ومن ثم تكون تلك الخيارات من صنع أنفسهم، ويمكن للمرء

1. معلومات من المفوضية إلى المجلس، والبرلمان الأوربي، ولجنة الأقاليم، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: الورقة الخضراء بشأن التلاحم الإقليمي، تحويل النوع الإقليمي إلى قوة، SCE (2008) 2550 6 أكتوبر 2008.

ايضا أن ينوه بتجربة التعاون العرقي في المناطق الرعوية في شرق المغرب الممولة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD أو في الأراضي الرعوية في جنوب تونس، وإنشاء وحدات اجتماعية اقليمية (UST) تعرف بالمجتمعات الريفية المرتبطة بعلاقات شبه قبلية. وتنشأ هذه المسألة على خلفية مشكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم، درجة صلة الحوكمة بالمناطق الريفية.

دوار خطة التنمية في شمال غرب تونس

وتعتبر تجربة مكتب تنمية المناطق الرعوية في الشمال الغربي (Odesypano) -التي استفادت من دعم وخبرة وكالة التعاون الألمانية- مثالا على الممارسة الجيدة. ولقد استفاد "الدوار" من تلك التجربة، كوحدة اجتماعية-إقليمية. وكانت خطة تنمية "الدوار" قد سعت إلى اتخاذ نهج تشاركي، عن طريق ربط السكان بشكل وثيق بمفهوم التنمية الذاتية، ولقد أجريت عملية تدريب على البحوث والعمل بالنسبة لموظفي المكتب Odesypano والفنيين، والباحثين الزراعيين، والخبراء، ومندوبي كل كيان اجتماعي- إقليمي والدوار. وكان قد تم إجراء تلك العملية على أربع مراحل: (1) الترفيق الخاصة والتدريب، والتعرف على احتياجات السكان، والمشاركة العملية (2) مساهمة الفنيين (3) التخطيط (4) آراء السكان (التغذية الراجعة)، والتفاوض مع الإدارة، ثم اتخذت خطة تنمية "الدوار" قرار مشاركة المرأة الريفية بشكل مباشر في خليل الموقف في "الدوار" وتخطيط اعمال التنمية . ولم يتكرر هذا النهج في المشروعات الأخرى.

إن الصعوبات التي تواجه الهياكل الإقليمية تنبع أيضا من تشرذم أعمال التنمية الريفية بسبب وجود العديد من المؤسسات المشاركة في عمليات التنمية مثل: [المنظمات الأهلية، والمنظمات الدولية، والدولة]. ولا يتعلق الأمر فحسب، بانفصال الأعمال المنفذة عن بعضها البعض، وإنما تسعى كل مؤسسة أو منظمة إلى فرض أفكارها الخاصة، ومناهجها، وأساليبها. وتثير تلك التدخلات، مسألة استدامة المشروعات عندما تجف المعونات المالية.

وأخيرا، فإن اخفاق الإنشاء الإقليمي إنما ينبع من مشكلة التنسيق والحوكمة، ولقد جري النص على مبادئ المشاركة في إدارة المشروعات، واللامركزية السلطات، في جميع النصوص التي تعرف المبدأ الذي يحكم أنماط الحوكمة الإقليمية. وفي بلدان الجنوب، أعلنت كافة استراتيجيات التنمية الريفية عن رغبتها في الأخذ بمناهج محلية متكاملة، وركزت على تعددية العناصر الفاعلة ودورها في التنمية الريفية، وبصدق القول بتطور حركة إنشاء الاتحادات والجمعيات والروابط، وإقامة التعاونيات أو جماعات التنمية الريفية، واشتراك النخب الجديدة، التي تدعم بعضها البعض، وأو الأشكال التقليدية لتنظيم المجتمعات الريفية بعد إحيائها (مجالس القرى، والشبكات الأسرية، والمهاجرون، والعلاقات المهنية...). ويمكن القول بنفس القدر من الصدق، بأن الواقع الخارجي [سواء من الحكومة أو الجهات المانحة الأجنبية] هو الذي شجع على ازدهار المنظمات الريفية، وإن كان دور تلك المنظمات لا يزال استشاريا إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت، لم يتم الانتهاء بعد من حركة اللامركزية، إذا كانت موجودة أصلا في بعض بلدان جنوب وشرق المتوسط. ففي مصر وتونس، مثلا، يخضع تنظيم السلطات المحلية لإشراف الدولة، وفي مصر، نجد أن ثمة «مجلسا شعبيا» على مستوى محلي، ومع ذلك، يجري تعيين المحافظين، وكبار المسؤولين الآخرين، والعهد بمعرفة الحكومة المركزية. وفي تونس، تقوم السلطات المركزية

1. بدأ مشروع تنمية الإنتاج في الجنوب في عام 2002، وكان يركز على الوحدات الاجتماعية الإقليمية UST - وهو تعبير مستساغ تبادلاً لاستخدام اصطلاح المجتمع العرقي أو القبلي التي قامت في المناطق الرعوية لمناقشة الاهالي المعنيين بكيفية إدارة النطاق الزراعي- الرعوي في إطار تشاركي صريح.

أيضا بتعيين رؤساء الكوميونات الريفية. وعندما يُنتخبون - كما هو الحال في المغرب أو الجزائر يُعَيَّن إلى جانبهم مندوب «المخزن» [السلطة الملكية في المغرب] أو يكونون تحت مظلة السلطة العامة [الوالي في الجزائر].

إن «التعلل» بالتنمية المستدامة، والحديث عن «المشاركة» كان غالباً ما يُخفي مسألة عدم استكمال اللامركزية. إن لم يكن غيابها، في الواقع، في أشكال الحوكمة الريفية. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في دولة واحدة من دول الجنوب، نقابات أو منظمات مهنية - للفلاحين أو أهل الريف- مستقلة عن السلطات المحلية. تستطيع أن تشارك في إدارة القطاع الزراعي، أو تشارك في مسئولية إدارة الشؤون المحلية، وكانت السياسات الليبرالية تفضل بكل وضوح، احتكار تمثيل جمعيات وروابط أصحاب المشروعات في الريف، أو الفلاحين، أو الفئات الرأس مالية الزراعية الراسخة الأقدام في الأسواق المحلية و/أو الدولية. وبالاختصار، فإن الحوكمة المحلية في بلدان جنوب المتوسط، تتسم اليوم بتركز السلطات و/أو مجموعة من السلطات غير المتجانسة في أيدي الإدارات العامة الحكومية أو المنظمات التي اكتسبت «الصبغة المؤسسية» أو «التي تعتمد» على أجهزة الدولة. وتفسر تلك الأوضاع - ذات الطبيعة السياسية - غياب مشاركة أهالي الريف في الجمعيات والروابط المحلية، أولاً، وثانياً إخفاقها في ترك بصماتها على طبيعة الحياة الريفية المحلية. بل إنها تعبر عن نقاط الضعف في عملية تراكم رأس المال الاجتماعي، ودرجة إتقان العمل الجماعي من جانب العناصر الفاعلة المحلية.

جدول 1 جدول يلخص الإنشاءات الإقليمية في بلدان شمال و جنوب المتوسط.

شمال	جنوب
مهام الفضاء الريفية	
إنتاجية، سكنية، ترفيهية، مناظر طبيعية.	مهام إنتاجية. دور هام للزراعة والفلاحين، ونزوح من الريف، وزيادة طبيعية في السكان، والانتقال القسري.
تناقص الفلاحين، استقبال سكان مقيمين، الانتقال بالاختيار.	4 أهداف: (1) تنمية الإمكانات الزراعية (2) تحسين المستويات المعيشية (3) مكافحة تدهور الموارد (4) نهج تشاركي متكامل.
4 محاور استراتيجية: (1) تنافسية الزراعة والرعي (2) حماية البيئة (3) جودة الحياة وتنويع الأنشطة (4) الترويج لنهج ليدر Leader	
المؤسسات ومنظمات العناصر الفاعلة	
بنية مؤسسية مركزية متنوعة وكثيفة - شراكة- موثيق وعلاقات تعاقدية. العمل الجماعي، وتكامل البيئة المحلية.	بنية محلية بطيئة ومهلهة، لامركزية ناقصة- ثقل المنظمات غير الرسمية دون اعتراف بوضعها القانوني. نهج إقليمي من خلال مشروعات التنمية
الاقتصاد الريفي.	

<p>غلبة القطاع الأولي-تراجع الحرف- ضعف البنية الصناعية - سياحة محدودة. تنوع أفقي (هجرة). سوق مقيدة بها تنافس ضعيف- استثمار أجنبي تقوم به مؤسسات أجنبية. ومهاجرون.</p>	<p>اقتصاد الخدمات - سياحة- مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة- صناعة الأغذية الزراعية - منافسون- عملاء - أسواق- اتساع نطاق التصنيع - استثمارات محلية وتمويل حكومي للمشروعات - تنوع الأنشطة.</p>
<p>البنية الأساسية ورأس المال البشري</p>	
<p>خطط تنمية وطنية. وخطط إقليمية جارية لتحسين البنية الأساسية. لم يتحقق الحد الأدنى اللازم من البنية الأساسية في كثير من الكوميونات الريفية. وليس هناك تصور للمناطق الريفية. نخبة ريفية محدودة. أو نخب في طريق التكوين. مع مساهمات من جانب الشباب والمرأة الريفية- وانتشار الأمية بين الكبار- ضعف المستوى الفني للعاملين في المشروعات.</p>	<p>رؤية المنطقة وهي مزودة بالخدمات الأساسية بطريقة أمثل. وجود التزام الخدمات العامة لفرنسا [2005]- بيئة معيشية محسنة - خدمات للمشروعات الجارية. وجود مهارات بشرية- ابداع- تدعيم النهوض بالمشروعات والجوانب الهندسية- مجتمع أصحاب المصالح- تنظيم العناصر الفاعلة بطريقة أفضل وأفضل حيث إنهم يشكلون بُعداً اقتصادياً.</p>
<p>أشكال المناطق</p>	
<p>«مناطق معيشية» المناطق الإدارية في حالة صراع مع المناطق المعيشية للمجتمعات الريفية. المناطق في الجنوب في حالة بحث عن الهوية وعن نمط للحكومة يأخذ في الحسبان رغبات وخصوصيات المجتمعات الريفية. الديناميكيات الإقليمية الآن هي نتاج لزيادة الاستثمار و/ أو مشروعات التنمية التي بادرت بها مؤسسات المعونات الإنمائية أو الدولة.</p>	<p>«الإفراط في المحلية» فرنسا: مناطق تتبع برنامج ليدر Leader- محميات طبيعية - مجتمعات محلية في الكوميونات - مراكز الحياة - نقابات عامة مشتركة. إيطاليا: عقود المنطقة Contratti d'area وموثيق عمالة المنطقة - مشروعات متكاملة للمنطقة- مراكز ريفية- مشروعات ليدر. أسبانيا: المراكز- برنامج ليدر Leader- برنامج برودر proder- برنامج الحياة الطبيعية 2000- محميات الخ اليونان: برنامج بيدر pider- مناطق الشبكات- مناطق الحياة الطبيعية Natura 2000 محميات طبيعية - مصائد المياه الخ.</p>

مستقبل الحياة الريفية في منطقة المتوسط

سوف تواصل الزراعة تأثيرها في بنية المناطق الريفية لفترة طويلة. فالأشكال الزراعية العائلية في إيطاليا واليونان -والتي تختلف عن النظم القائمة على منطق إنتاجي خالص- تعتبر ميزة

في الترويج للمنتجات المحلية عالية الجودة، وهي تسمح بالحفاظ على بقاء السكان، وتنمية البنية الاجتماعية والاقتصادية المواتية للبنية الريفية. أما الأشكال الأخرى -التي تهيمن عليها المزارع المهنية المتخصصة- فإنها يمكن أن تكون عقبة أمام إعادة تعريف علاقة المدينة- الريف، والتنمية المحلية. وفيما يتعلق بفرنسا، فإن السيناريوهات المطروحة [مرسوم 2020، والزراعة سنة 2030 الصادر عن مفوضية التخطيط] تضع تصورا لهيمنة المدينة، وظهور عصر جديد لتنظيم الإنتاج الزراعي -في مرحلة ما بعد الأسرة- تؤثر على بنية اجتماعية ضعيفة¹ وتشير التوقعات التي أعدتها وزارة الزراعة، إلى اتجاه نحو المزارع المتخصصة، يسيطر عليها النشاط الزراعي، والتخصص، ومن المرجح أن تشهد بعض المناطق تركزا للمزارع الضخمة، بينما تعاني مناطق أخرى من آثار التصحر على الريف². ومن بين المزارع المتخصصة، سوف تعتمد مزارع الشركات باضطراد على العمال الأجراء [الذين سوف يمثلون 25% من العمال الزراعيين].

ويتعارض هذا الاتجاه مع عملية التنمية المحلية التي تتميز عموماً بالتنظيم الذاتي للعمل، مع التركيز على الحرف، وتؤسس المناطق المحلية تنميتها على المنتجات ذات الجودة، والمنتجات ذات المنشأ المحلي، فهي مكان للنهوض بـ "فئة وليدة من سكان الريف" تتوحد مع الطبيعة، وتجعل المنتجات ذات المنشأ المحلي هي مناط النشاط الزراعي والغذائي. وحينئذٍ يثور سؤال حول ما إذا كان إنتاج السلع ذات الجودة، يمكن أن يكون مستداماً في مواجهة التهديد باختفاء 150 000 مزرعة صغيرة، أو عدم التأهل الاجتماعي للسكان الزراعيين المسنين [17.3% من أصحاب المزارع سوف يتجاوزون سن الستين في عام 2013].

وعلاوة على ذلك، كيف يمكن لهذا الاتجاه نحو التخصص أن يتوافق مع أهداف "الزراعة المستدامة إيكولوجياً"، أو الحفاظ على التنوع الحيوي الذي حثت عليه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (يونيه 2003) أو الاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة (2006)، وهذه أسئلة مشروعة إذا ما تذكرنا أن علامات الجودة، ومسميات المنشأ هي الأدوات الأساسية للسياسات العامة التي تستهدف صالح المناطق المحلية والبيئة.

أكثر من هذا، فإنه من الأمور الحيوية المؤكدة -مواجهة كبر سنّ سكان الريف، وصعوبات جديده الأجيال- وجودة سياسات أكثر فعالية لاجتذاب واستقرار الشباب والشابات في "المناطق المحلية" التي تعززها التجمعات المختلطة، وجماعات ليدر Leader والحميات الطبيعية الإقليمية، ولا بد من إزالة العقبات التي يواجهها حالياً المروّجون لمشروعات الإقامة والاستقرار، ومعظمها يتعلق بالتمويل، والاستحواذ على الأراضي، وعدم وجود هياكل متناسب ومشروعاتهم، أو مهاراتهم المهنية، وبالنظر إلى مخاطر انفصال العمود الثاني من السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، فإن تلك المشكلات تتطلب مناقشات بشأن الترويج للنموذج الزراعي الأوروبي المحلي، وفي الحقيقة، فإنه لن تكون هنالك تنمية زراعية بدون ديناميكية محلية، كما أنه لا يمكن أن تكون هنالك حيوية محلية بدون تنمية زراعية متنوعة من كافة الجوانب الاجتماعية.

1. في فرنسا، يوجد ثلاثة أنواع من المزارع: مزارع تقوم على العمليات المتخصصة، مع سيادة نشاط زراعي يضم 52% من العمال 284 817 مزرعة، 75% من الأراضي الزراعية المستغلة، 74% من الهامش الاجمالي المعياري، ومزارع سكنانية (وهي على التوالي 34%، 9.8%، 8.7%) تخص أشخاص متقاعدین يتابعون نشاطاً زراعياً (188 411 مزرعة)، ومزارع متخصصة متعددة الأنشطة (13.2%، 16%، 17%).

2. أن الاتجاه صوب التركيز كما لوحظ في المزارع المتخصصة هو نتيجة لمجموعة مختلفة من الأوضاع: فمن ناحية يصر الفلاحون المتقاعدون الذين ليس لهم وريث (سواء من الأسرة أو من خارجها) على بيع أراضيهم، ومن الناحية الأخرى فإنه لا كان عدد الشباب بتناقض ويتناقص، يقوم الفلاحون المحليون أساساً بشراء المزارع، وهم يعملون دائماً على زيادة حجم مزارعهم، وهناك خوف من أن يؤدي هذا النمط من أنماط الهياكل الزراعية إلى زيادة الاختلالات الاقتصادية والبشرية والإقليمية

كيف يمكن تهيئة سكان الريف في جنوب المتوسط من أجل المشاركة بشكل حقيقي وفعال في إدارة مناطقهم، بينما نجد أن غالبيتهم -وخصوصاً النساء- لا يزالون أميين وفقراء، بل نجدهم يعيشون في حالة من العزلة. وفي حالة من الضيق المادي في بعض الأحيان لا تناسب حياة البشر؟ ثم إن كثيراً من المناطق الريفية تتسم بعدم استقرار فرص العمل أو استدامتها، والتفاوت في الدخول، وظروف العمل السيئة، والافتقار إلى تنظيم أو تقنين علاقات العمل، وعدم وجود نظام للضمان الاجتماعي، وغياب التدريب والتمثيل المهني، وسواء في مصر، أو المغرب، أو ألبانيا أو تركيا، فإن تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف والمناطق الريفية هو مفتاح تغيير الأوضاع الحالية أكثر من ذي قبل، والاتجاه صوب التنمية المستدامة¹. وما لا شك فيه أن ذلك يتطلب سياسات حكومية جادة في مجال البنية الأساسية، والخدمات، وخصوصاً الصحة، والتعليم، والإصلاح المؤسسي، وتدعيم العناصر الفاعلة ومساندتها في إتقان العمل الجماعي.

وفي سياق أزمة الغذاء الحالية، تلعب الزراعة دوراً حيوياً من ناحية العمالة، ومستوى المعيشة، والأمن الغذائي للأسر الريفية. ولهذا لا بد من تدعيم قاعدتها الإنتاجية. ولكي تكون التنمية الزراعية مستدامة، لا بد أن تشمل أيضاً على إصلاحات زراعية، من شأنها إعادة تأهيل المزارع العائلية، والحد من الفوارق في الحصص المادية، ومخصصات الميزانية، في قطاع الزراعة الحديثة، ولا بد من إعادة النظر في النموذج الإرشادي الحالي، وإعادة تشكيله، لأنه في ضوء الاتجاهات الديموجرافية الحالية التي تشير إلى استمرار التزايد السكاني، فإن النموذج المزدوج الموجود حالياً، لن يتمكن من مواجهة تحديات التغير المناخي، وحماية الموارد الطبيعية التي جرى إهمالها على نطاق واسع، والأمن الغذائي، ومكافحة الفقر في الريف. ثم إن عملية العولمة سوف تؤدي في النهاية إلى تهميش -أو حتى استبعاد- المناطق الريفية من عملية التنمية. ولذا، فإن هذا الاحتمال غير المقبول يتطلب إعادة النظر في السياسات الريفية، والتعبئة السياسية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع المعنية بتحديد الآفاق والأبعاد التي تناسب وتطلعاتها وطموحاتها.

1. تتضرر المرأة الريفية بصفة خاصة من الفقر والاستبعاد. كما أن ومستوى «القدرات» بين السكان -من ناحية نظام التعليم الوطني- متدنٍ. وفي هذه الظروف كيف يتسنى للزراعة أن تكون مستدامة؟

المراجع

World Bank, *Agriculture for development, World Development Report*, Washington (D. C.), World Bank, 2007

Communication of the Commission to the Council and the *European Parliament, European Strategy for Sustainable Development (SEDD)*, 2007

CNASEA, "L'application du règlement du développement rural en Europe (comparative study)", *Les Cahiers du CNASEA*, 3, April 2003

Croppenstedt (A.), "Household Income Structure and Determinants in Rural Egypt", *ESA Working Paper*, 06-02, Rome, FAO, FAO Agricultural and Development .Economics Division, January 2006

Crozet (Y.) and Musso (P.) (dir), *Réseaux, services et territoires: horizon 2020*, Paris, Datar, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2003

Datt (G.) and Jolliffe (D.), "Determinants of Poverty in Egypt : 1997", *FCND Discussion Paper*, 75, Washington (D. C.), IFPRI, October 1999

Datt (G.), Jolliffe (D.) and Sharma (M.), "A Profile of Poverty in Egypt : 1997", *FCND Discussion Paper*, 49, Washington (D. C.), IFPRI, August 1998

Dwyer (J.), Slee (R. W.), Buller (H.), Baldock (D.) et Swales (V.), "Helping Farmers Adapt. Comparative Report", *National Audit Office Study*, 2004 (<http://www.nao.gov.uk>)

Ellaithy (H.), "Employment, Income and Marketing", *Alterra-rapport. Rural Development Policy in Egypt towards 2025*, Wageningen, Alterra, 2007

Gumuchian (H.) and Pecqueur (B.) (dir.), *La Ressource territoriale, Anthropos*, 2007

Hervieu (Bertrand), *Les Orphelins de l'exode rural. Essai sur l'agriculture et les campagnes du xxie siècle*, La Tour-d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2008

INRA (France), *Les Nouvelles Ruralités en France à l'horizon 2030*, Report of the working group "Nouvelles ruralités", July 2008

UNDP, *Human development report*, 2007

Prime Minister (Tunisia), 10th Plan (2001-2006), Tunis, 2000

Ministry of Agriculture, Rural Development and Maritime Fisheries, *Stratégie 2020 de développement rural*, Rabat, 1999

Ministry of Agriculture and Rural Development (Algeria), La politique de renouveau rural, 2006

National studies

Abdelhakim (T.), National Study - Egypt, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ahouate (L.), National Study - Morocco, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ceña (F.) and Gallardo (R.), National Study - Spain, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Civici (A.), National Study - Albania, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Eryilmaz (A.), National Study - Turkey, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Goussios (D.) (coord.), National Study - Greece, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Hassainya (J.), National Study - Tunisia, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Le Goff (A.) and Seiler (A.), National Study - France, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Mantino (F.), National Study - Italy, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Moulai (A.), National Study - Algeria, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

الفصل 9

تنوع الأنشطة الريفية

أناريتا انتونيلي (سيام- معهد الزراعة المتوسطية، باري)، باتريزيا بوجليزي (سيام- معهد الزراعة المتوسطية، باري)،
عمر بوسعود (سيام- معهد الزراعة المتوسطية، مونتلبليه).

لا زالت الزراعة تحتل مكانة لا يمكن إنكارها في المناطق الريفية بدول البحر المتوسط وهي تلعب أدواراً عدة، معقدة ومتغيرة. ولا زال مستقبل المناطق الريفية في دول البحر المتوسط مرهوناً بمستقبل الزراعة، ليس لكونها قطاعاً مستقلاً فحسب، ولكن لقدرتها على التكامل مع القطاعات الأخرى من قطاعات الاقتصاد المحلي، وقدرتها على الإسهام في عمليات التنمية، وذلك إذا ما نظرنا إليها نظرة أكثر شمولية.

ومنذ بدء الجدل المتعلق "بالضوابط الصحية" للسياسة الزراعية المشتركة، فإن التحدي الذي يواجه دول المتوسط والاتحاد الأوروبي، هو ضمان تطور الإنتاج وتطور الأدوار المتعددة للوظائف الزراعية تطورا مشتركا يساير عملية الطلب والتوقعات المتزايدة من قبل المستهلك، وفي دول جنوب وشرق المتوسط تعتبر الزراعة مصدرا كبيرا من مصادر التشغيل إلى جانب كونها شبكة أمان اجتماعية بالنسبة لغالبية سكان الريف الضعفاء (البنك الدولي، 2007). لذا، فإن الزراعة والتنمية الريفية يواجهان نفس التحدي وهو: إخراج قطاعات كاملة من السكان من دائرة الفقر، وهي قطاعات أجبرت، حتى الآن، على تنويع الإنتاج حتى تستطيع البقاء، بل أجبرت على الهجرة إلى المدن بسبب شعورها باليأس، وهناك لا يكون المستقبل بالضرورة أكثر إشراقا.

وتعتمد الأوضاع، والممارسات، والاعتبارات، التي قدمناها في هذا الفصل على استعراض آخر الإصدارات وعلى الملاحظات المباشرة لمؤلفيها، وهي تمثل زادا للفكر في جدل لا يزال مفتوحا للمناقشات ولتبادل التجارب، بالرغم من أنه لم يخرج حتى الآن بأية وصفة سحرية لتحقيق النجاح.

المناطق الريفية في شمال المتوسط: التعدد الوظيفي والتنوع

تتميز المناطق الريفية في أوروبا (الاتحاد الأوروبي- 27) بالتنوع الشديد من حيث السكان والثقافة، والتصنيفات الديموجرافية، والهياكل الاجتماعية-الاقتصادية، والموارد الطبيعية. ولهذا تتميز أيضا بالتنوع وعدم الاستقرار، لأنها تتعرض لتغيرات شديدة، وتتقدم في اتجاهات مختلفة، وبوتيرة متفاوتة. وفي دول المتوسط التي تقع في الاتحاد الأوروبي، والتي تمتلك تراثا مشتركا، اتبعت المناطق الريفية طرقا متشابهة في مواجهة الضغوط والمحاطر والفرص التي تتعرض لها، بالرغم من وجود بعض الخصوصية أحيانا، ويؤدي هذا الأمر إلى التنافس، لكنه يشجع أيضا على تبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات.

ومن الواضح انه من الضروري ان يفهم السياسيون. الذين يحددون مستقبل هذه المناطق ومجتمعاتها. عنصر التنوع في الريف فهما كاملا. ويقدره التقدير المستحق. وبسبب عدم كفاية معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وغياب النموذج المشترك البديل لتعريف المناطق الريفية. فقد قامت ايطاليا بمراجعة مناهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقامت بتطويرها بما يتناسب مع سياقها الوطني. وتم وضع تصنيف خاص يأخذ في الاعتبار بصورة خاصة الاختلافات الموجودة بين الزراعة في ايطاليا. ونظم الأغذية -الزراعية والطرق المتعددة التي تتكامل المناطق الريفية بها مع المدن والمناطق الصناعية. وعلاقة الريف بصفة عامة بالتطور الاجتماعي- الاقتصادي في البلاد (مانتينو، 2008). وقد أوحى التصنيف الذي تم وضعه في خطة استراتيجية وطنية. لتطبيق سياسات التنمية الريفية الأوروبية. الى صناع القرار على الصعيد الاقليمي بشرح خطط التنمية الريفية الاقليمية. وقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الريفية:

< المناطق الريفية في التجمعات المحيطة بالمدن: تتميز بالكثافة السكانية العالية. وقلة أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد المحلي الذي يعتمد على قطاعات الخدمات والتصنيع. وتوفر الأنشطة الزراعية وأنشطة الأغذية-الزراعية بالرغم من انحسار مساحتها. وتعرضها للخطر بسبب التجمعات الحضرية والتلوث. فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان. كما أنها تستفيد من قربها من أسواق المدن.

< مناطق ريفية ذات زراعة متخصصة وكثيفة: يمكن وصف هذه المناطق بأنها ريفية. أو ريفية هامة. أو ريفية حضرية. وذات كثافة سكانية عالية. وبها اتجاهات ديموغرافية ايجابية (زيادة السكان من الشباب صغار السن عموما أكثر مما هو موجود في اي نوع من انواع المناطق الريفية). ويقع مركز منظومة الأغذية-الزراعية. والتصنيع الزراعي في حقول وادوية هذه المناطق والتي يتم تنظيمها على شكل فروع ومناطق متخصصة. والى جانب قطاع الأغذية-الزراعية. يوجد قطاع السياحة الذي يتمتع بهيكل جيد. الى جانب زيادة تركيز مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحرفية بها. وبالرغم من ذلك. فإنه يتعين على تلك المناطق السعى إلى حل مشكلات تتعلق بالبنية الاساسية. والخدمات. بالإضافة الى التلوث الذي ينجم عن الضغوط الشديدة على الموارد.

< مناطق ريفية متوسطة. مناطق جبلية وتلال تتميز بأن سكانها من كبار السن. وتلعب الزراعة دورا هاما في الاقتصاد المحلي. وخاصة فيما يتعلق بامتداد مساحة الارض. وفرص العمل اكثر مما يتعلق بالإنتاجية. والموارد. والإسهام في القيمة المضافة. بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج والصعوبات التجارية. وفي هذه المناطق ظهر اقتصاد محلي غير زراعي يكمل الزراعة ويتكامل معها. وهو يعتمد على تنمية الريف. والموارد الطبيعية والثقافية المحلية. وأنواع الأطعمة المحلية. من خلال أنشطة السياحة. والحرف اليدوية المختلفة. وبالرغم من ذلك فإن الخدمات لازالت غير كافية للوفاء باحتياجات السكان المحليين والأطراف الاقتصادية الفاعلة.

< مناطق ريفية ذات مشكلات كبرى تتعلق بالتنمية: في هذه المناطق الجبلية الهامشية او مناطق التلال والتي تتسم بوجود عجز كبير في البنية الأساسية والخدمات يصل الى حد الاهمال. فإن الاقتصاد المحلي يعتمد بصورة اساسية على الزراعة الخفيفة. والتي لا

تكون ذات جدوى كبيرة في مجملها، وتقوم على أساليب عتيقة ولا تزال في الغالب في أيدي كبار السن.

وفي فرنسا، نجد أن المناطق الريفية غير متجانسة إلى حد بعيد؛ أما الاتجاه الديموغرافي في غالبية المناطق الريفية فهو اتجاه إيجابي، وخاصة بسبب حدة ظاهرة التجمعات العمرانية المحيطة بالمدن، واتساع وظيفتها كمنطقة سكنية في المناطق الريفية. ومع ذلك، فرغم زيادة عدد السكان في التجمعات العمرانية المحيطة بالمدن، إلا أن الأماكن الأخرى تشهد هجرة السكان من المناطق الريفية، بما يجعل من يتبقى من السكان من كبار السن فقط. أما في مناطق مصائد الأمطار، فلا توجد علاقة بين الاتجاهات الديموغرافية والخدمات المتوفرة، وفي الواقع، فإن المناطق الريفية التي تقع في التجمعات العمرانية المحيطة بالمدن، غالباً ما توجد بها أسوأ خدمات، بل هي أسوأ من الخدمات الموجودة في المناطق الريفية النائية والتي تتمتع بمستويات خدمات موروثية جيدة، وفي نفس الوقت، نجد أن الخدمات مهملة، وخاصة في القرى الصغيرة، في المناطق الريفية المنعزلة، وبالرغم من أن هناك شخصاً واحداً من بين كل أربعة فرنسيين يعيشون في المناطق الريفية، فإن واحداً من بين كل خمسة يجد فرصة عمل، ولا تقدم المناطق الريفية فرص عمل تتناسب مع أهميتها الديموغرافية.

وفي المناطق المنتجة من الريف، يستمر تحديث الزراعة: وتتزايد انتاجية العمل، وينخفض عدد العمال الزراعيين، ويتزايد توظيف العمالة الدائمة، وفي السنوات الأخيرة، زاد فقط عدد المزارع "المتخصصة في الأنشطة الزراعية السائدة" أما المزارع "السكنية" أو المزارع "المتعددة التخصصات" فقد انخفض عددها، وبالرغم من أن قطاعي الزراعة والأغذية - الزراعية لم يعد مسيطراً من حيث فرص العمل، والقيمة المضافة، فإنه لا يزال يمثل عنصراً هاماً من المشهد الريفي، ويعتبره المزارعون جزءاً هاماً من بنية المجتمع. وتسهم الزراعة إسهاماً هاماً في تنوع اقتصاد الريف، الذي يرتبط من ناحية بالخدمات المقدمة إلى السكان المحليين، ويصاحب هجرة السكان من المدن للعيش في المناطق الريفية، ويتطور في اتجاه قطاعات أخرى في الاقتصاد هي قطاعات الترفيه والسياحة.

وتوجد اليوم ثلاثة أوجه للريف الفرنسي، وهي تتطلب وضع استراتيجيات تطوير تناسبها:

- < الريف المتاخم للمدن: يعتبر منطقة جذب شديد، وتتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة، ويشجع النسيج الاقتصادي الكثيف على إنشاء مشروعات صغيرة.
- < الريف الجديد: يكافح من أجل تحقيق التوازن بين توفير كميات كافية من الخدمات الأساسية للسكان المقيمين، وخلق أنشطة اقتصادية بديلة مثل السياحة
- < الريف الأكثر ضعفاً: يتصف بتراجع اقتصادي وديموغرافي، لكنه يتمتع بتراث حضاري وموارد طبيعية غنية يمكن تحويلها إلى مزايا اقتصادية.

وفي إسبانيا أيضاً، حيث نجد أن 90% من الأراضي ريفية، فإن هناك اختلافات اقليمية كبيرة بين المناطق الريفية (سبانيا، جالاردو، 2008)، ولا زالت القيمة المضافة للزراعة تسهم إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي يفوق نظيره في غالبية دول الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي-25) وذلك بفضل جهود التحديث على مدي العقود القليلة الماضية، والجهود التي قامت بها بعض نظم الإنتاج التي تعتمد على الري، والقيمة العالية للمحاصيل التي تنتج في غير مواسمها.

في بعض المناطق. وبالرغم من ذلك فإن الزراعة ليست المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية. وهناك تنوع تدريجي للاقتصاد في الريف يتماشى مع ادخال قطاع الخدمات والبعد عن الاعتماد على الزراعة. ويتجه ربع المهاجرين الأجانب القادمين الى اسبانيا. الى القرى الصغيرة. حيث يستطيعون الحصول على عمل (وأصبحوا مصدر عمالة لا غنى عنه في قطاع الزراعة). والعثور على مكان يعيشون فيه.

وفي اليونان. هجرت عائلات كثيرة. الريف خلال العقود القليلة الماضية. لتقيم في مراكز حضرية صغيرة ظهرت في المناطق الريفية نتيجة لسياسات عامة معينة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي. بحثا عن فرص عمل. وهو أمر كان يؤدي غالبا الى إنشاء مشروعات أسرية صغيرة. وبالنسبة لهذه الأسر. فإن الهجرة للمناطق الحضرية لا يعنى هجر الأرض او ترك نشاط الزراعة. حيث يقومون بإدارته عن بعد. باستخدام عمال زراعيين مهاجرين. مع الاستعانة بدعم الجيران. اما اليونانيون الذين هاجروا إلى الخارج أو إلى المدن الكبرى فإنهم يشعرون بارتباط وثيق بقراهم ومسقط رأسهم. وكانت هذه الروابط الاجتماعية والثقافية. علاوة على وجود روابط أسرية قوية. وشبكات تضامن. بمثابة العامل المحفز في العديد من عمليات ومبادرات التنمية المحلية. وهي بذلك تعتبر عوامل هامة في الاعتماد على قطاع الخدمات و التنوع في اقتصاد الريف. الذي تأثر بعملية تقليل الاعتماد على الزراعة. ويمكن تحديث بعض مجالات الزراعة أكثر من غيرها. لكنها تفقد أهميتها الاقتصادية. في حين لاتزال تحتفظ بمكانتها الضرورية في النسيج الاجتماعي والثقافي للريف اليوناني. فالعلاقات الأسرية. وعلاقات الدعم المتبادل. على سبيل المثال. تفسر استمرار الجدوى الاقتصادية للمتاجر. والمطاعم الصغيرة في المناطق الريفية. بالرغم من المنافسة الشرسة من قبل سلاسل السوبر ماركت الكبيرة ومراكز التسوق.

منطقة موزاكي الريفية في اليونان

استطاعت بعض المناطق الصغيرة في اليونان والتي كانت مهمشة. تحسن وضعها واندمجت في الإقليم من خلال تحويل العلاقات الاجتماعية - الثقافية إلى شبكات تضامن اقتصادية. وبالرغم من فقدان منطقة موزاكي الصغيرة لدورها التاريخي وصغر حجم المدينة (4 000 نسمة). اي مركزها الريفي. قد أصبحت اليوم منطقة ذات هوية حقيقية. ومن خلال الأنشطة التقليدية (الأخشاب. الإنشاءات. التجارة) استطاع حوالي 500 شركة على مدار العشرين عاما الماضية ان تنشئ بيوتا ثانية في هذه المنطقة الجبلية. بالاعتماد على مهاجريها. ويكمن الابداع هنا في استخلاص القيمة من عوامل غير مادية (علاقات أسرية. شبكات اجتماعية) مرتبطة بالهوية المحلية.

ويمكن أن يوصف هذا الأمر بأنه حركة ريفية جديدة لأن هذه المنطقة الريفية المهمشة استطاعت تحويل الموارد الخاصة بها. الى ميزة. من خلال دمج مهاجريها في هذه العملية. وفي أعقاب حدوث فترة تراجع في المنطقة تضمنت انخفاضا في عدد السكان شهدت موزاكي -مثل غالبية البلدات الريفية الصغيرة في اليونان- زيادة كبيرة في عدد السكان منذ 1980. وأخذت تتحول الى مركز يقدم خدمات. وملادا لبعض سكان القرى في المناطق الجبلية أثناء فصل الشتاء. الى جانب كونها مركزا لأنشطة متعددة لسكان القرى المجاورة. وبالرغم من أن الأرقام الواردة في الإحصاءات الرسمية تشير الى أن عدد سكان موزاكي هو 4 000 نسمة. فإن قاطني المدينة في فصل الشتاء يتجاوزون 7 000 نسمة.

وقد بدأت عملية التنمية في موزاكي. من خلال عملية تحويل المناطق الجبلية الى مكان

استهلاكي من قبل المهاجرين (على اعتبار أن لهم فيها بيوتاً ثانية). وقد خلق الاهتمام العام بالمنطقة مناخاً مواتياً لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة. وقد قامت الشركات المحلية باستثمار رؤوس أموال لا بأس بها في المنطقة. وكان المستفيد الرئيسي هو قطاع الإنشاءات. وقطاع الأشغال العامة. أما القطاعات الأخرى (سياحة عطلة نهاية الاسبوع. ومنتجات الأغذية-الزراعية المحلية) فقد استفادت أيضاً من خلال إيجاد منافذ جديدة لها هناك.

وقد ساعد استخدام البيب الثاني. كوسيلة لتقوية العلاقات بين الموطن الأصلي وبين المهاجرين. على تحويل العلاقات الاجتماعية - الثقافية الى شبكات اقتصادية قوية. مكنت الشركات المحلية من السيطرة على الأسواق الناشئة وخلق ميزة تنافسية تفوقت بها على المراكز الحضرية المجاورة. ويعتمد تنظيم. وعمل. وانسجام. هذه المنطقة اعتماداً كبيراً على التعايش بين نظامين "غير رسميين": النظام المكاني الذي يحتل المركز الاقتصادي لموزاكي مكان القلب فيه. ونظام العلاقات بين المنطقة الصغيرة بأسرها. وبين مهاجريها. وكانت أولى الوظائف داخل الحدود المكانية لأكثر من 12 000 من السكان و450 من المشروعات. تنصرف إلى توفير العديد من اشكال التعاون داخل الاقتصاد المحلي. الذي يعتبر متنوعاً نسبياً ويستفيد من توافر مستوى مرتفع من القدرة على الحركة يتمتع بها السكان الذين يقومون بعدة أعمال زراعية. ويمثلون قوة عاملة مؤهلة ومرنة نسبياً. والوظيفة الثانية تعتمد على العلاقات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية بين المهاجرين -الذين يتواجدون تواجداً على فترات- وبين المنطقة.

وبعد مرور ربع قرن على تطبيق السياسات الأوروبية. و15 سنة من التدخل من قبل وكالة التنمية اليونانية. أصبحت القدرة الانتاجية في موزاكي تعتمد على ثلاثة دعائم:

< 2500 مزرعة أسرية متخصصة في التربية الخفيفة للماشية. في المناطق الجبلية. وعلى سفوح التلال. وفي المحاصيل الكبرى (القمح والذرة) في السهول. ويتم بيع جزء كبير من الناتج الزراعي عبر شبكات تجارة خارجية في اسواق غير محلية.

< 480 شركة تجارة محلية متخصصة في الحرف التقليدية. والمشاريع الاسرية التي تستهدف السوق المحلية. والتي تقع تحت سيطرتها. بما في ذلك المهاجرون (إنشاء بيوت ثانية. وشراء الزوار للحوم. وتواجد زبائن أغنياء بصورة منتظمة في الحانات في عطلة نهاية الاسبوع).

< 23 مشروعاً تمثل معظم الجزء المندمج في برامج تمويل برعاية "وكالة التنمية اليونانية" ANKA. ويمكن تحديد اثنين من المجموعات الفرعية: المجموعة الاولى تنتمي لقطاع الغابات (الاثاث. والنجارة. والمطبخ المحلي). وتتضمن هذه المشروعات عملية التخطيط. والتصنيع. وتوزيع المنتجات. كما انها تتمتع بإمكانية تشغيل عمالة محلية مؤهلة تتميز بالرونة. وكان وجود بعض المهاجرين اليونانيين الوافدين من المانيا. سبباً في تسهيل تبادل المهارات والتكنولوجيا. لتتم عملية التطوير بين الشركات المحلية والألمانية. وترتكز الاستراتيجية الحالية على التوسع في الأسواق من خلال التعاون بين شركات الإنشاءات. والشركات التي يمكنها تسويق تلك المنتجات. وتتكون المجموعة الفرعية الثانية من شركات أغذية - زراعية (منتجات اللحوم. والمشروبات. والأجبان. والطماطم المهروسة) ذات أسواق محلية. وإقليمية. ووطنية. وتحصل تلك الشركات على جزء من المواد الخام من خلال الإنتاج المحلي.

وقد ارتفع عدد المشروعات المحلية بنسبة 52% منذ 1995. وقد أثرت هذه الزيادة على "موزاكي" بصفة خاصة. بل أثرت بصورة أكبر على قرية مافروماتي المجاورة (117%) وعلى بقية المنطقة بدرجة أقل. وتقوم هذه المشروعات بتغطية كافة الخدمات الاجتماعية والتجارية واحتياجات المستهلكين. وقد حقق العديد من المشروعات الصغيرة طفرة كبيرة (زيادة نسبية في حجمها ومستوى خديتها). واليوم، لا يتناسب عدد المشروعات الحرفية، والتجارية، وشركات الخدمات، في "موزاكي" مع عدد سكانها أو مدى تأثيرهم.

المصدر: جوسبيوس، (2008)

التكيف مع التحديات الناشئة

ولا يمكننا فهم التغيرات التي تشكل البيئة الطبيعية والنسيج الاجتماعي-الاقتصادي في المناطق الريفية لدول شمال المتوسط إلا من خلال تحليل الخصائص الوطنية والمحلية، ومن خلال معرفة "التقاليد الريفية في منطقة المتوسط". معرفة عميقة. وتتفاعل العوامل المحلية مع عوامل التغيير الكبرى التي تؤثر بصفة عامة وبدرجات متفاوتة في المجتمعات الزراعية والريفية.

وتعتبر العولة أحد تلك العوامل التي تفتح أسواقا ناشئة جديدة، لكنها تجلب معها أيضا ضغوط المنافسة، ويؤدي هذا إلى تخفيض قطاع الزراعة، وقطاع الأغذية-الزراعية، على تحديث طرق إنتاجها، وتنظيم العمل، حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات السوق المتعلقة بجودة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. ويفشل المنتجون في القطاعات التي تتأثر تأثيرا كبيرا بالعولة في الحصول على أسعار مرضية بالنسبة لمنتجاتهم التي تميل إلى أن تصبح أقل تنافسية من المنتجات المستوردة. وبالنسبة للمستهلك، فإن العولة التي يبدو في ظاهرها أنها تزيد المنافسة لا تضمن خفض الأسعار، في حين أن تطبيق المعايير القياسية سوف يعنى اختفاء بعض النوع، والهوية الخاصة بالمنتجات التي تباع في المتاجر الكبرى.

إن المهمة المعروفة للزراعة ليست هي فقط إنتاج السلع المادية (غذائية أو غير غذائية، مجهزة أم غير مجهزة) وهي عملية لم يعد ينظر إليها حاليا على أنها نشاط قطاعي محض. لكن هذا القطاع الأولي يمكن أن ينتج أيضا سلعاً غير مادية خاصة، وسوقية، مثل خدمات السياحة. كما يساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي، والحفاظ على نسيج اجتماعي مفعم بالحياة في المناطق الريفية. ومن خلال الأنشطة الزراعية، يساهم المنتجون في إنتاج سلع عامة غير قابلة للتجارة non-tradable مثل المناظر الطبيعية، والبيئة، والثقافة (Hervieu, 2002). وهناك أيضا علاقة بين إنتاج سلع معينة وبعض أنواع الزراعة وأو اهتمامات بعض الفلاحين.

إن الاعتراف بالوظائف المتعددة للزراعة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، ومن ثم تعددية وظائفها، قد أدى منذ التسعينيات من القرن الماضي إلى تبرير الطلب، والتطلعات العامة المتزايدة في هذا الصدد، التي لا يمكن تجاهلها، والتي تعتبر احد العوامل الرئيسية الأخرى في عملية تحول المناطق الريفية. ويأتى العديد من هذه التطلعات من المقيمين الجدد الذين يصلون من المدن، والذين لهم علاقات حديثة ومتشعبة مع الريف. وهم يجلبون معهم أساليب حياة جديدة، تتطلب خدمات جديدة. والمهاجرون بعد اقامة قصيرة في العاصمة، ينتقلون الى الريف بحثا عن فرص عمل. ومكان للإقامة؛ أما رجال الأعمال فيبحثون عن فرص

جديدة لإقامة المشروعات؛ والسائحون يبحثون عن أماكن ترفيهية. ومنذ مؤتمر كورك عام 1996، وُضعت التطلعات المتزايدة للمستهلكين والمواطنين في الحسبان، بصورة تدريجية، وذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة، كما تدل على ذلك بعض التغيرات التي طرأت عليها. وأبرزها ما يتعلق بدعامة التنمية الريفية- حتى وإن كانت الموازنات والآليات لم ترق دائماً إلى مستوى التطلعات.

وفي المستقبل، سوف يعتمد تطبيق السياسة الريفية الإقليمية بصورة متزايدة، على تعددية وظائف الزراعة، التي تستطيع، من خلال تنحيتها للتفسير المزدوج للنموذج الأوروبي، (زراعة متخصصة وتنافسية في المناطق التي تتمتع بأكبر القدرات مقابل زراعة متعددة الوظائف، ومتنوعة وملائمة في المناطق المهمشة والمحرومة) تقديم نموذج موحد للزراعة المنغمسة بعمق في تنوع المناطق الريفية والتي تراعى احتياجات مختلف الأطراف الفاعلة في تلك المناطق. ويكشف مفهوم تعدد وظائف الزراعة بوضوح، عن مدى اندماج الزراعة في نسيج الريف، كما يفترض أنه سوف يضرب بجذوره في المجتمع الحديث بعدة طرق جديدة [Dufour, 2007].

وفي إطار الزراعة التنافسية المتعددة الوظائف، يُعَلَّقُ اهتمام كبير على التنوع، سواء في مجال الزراعة -وتطبيق هذا المفهوم على نطاق أوسع- أو على صعيد الاقتصاد المحلي. ومن خلال ضمان تحقيق دخول إضافية، يصبح التنوع استراتيجية لبقاء المزارع والمهن الزراعية، ووسيلة لإنعاش الاقتصاد الريفي. وفي نفس الوقت، فإنه أداة يمكنها المساعدة في التغلب على التحديات التي تواجه المناطق الريفية، وبهذا يمكنها الوفاء ببعض احتياجات المجتمع، ويكون بمثابة الأداة الناقلة للإمكانيات المتعددة الوظائف للزراعة.

إن التنوع الزراعي يعنى تطوير الأنشطة المربحة عن طريق الاستفادة من الموارد البشرية والثقافية والمادية في المزارع. ويمكننا التفرقة بين التنوع الزراعي المحض، الذي يتضمن المحاصيل غير التقليدية والثروة الحيوانية (الوقود الحيوي) والتنوع الهيكلي أو تنوع الأعمال والذي يتضمن تطوير الأنشطة غير الزراعية، اعتماداً على المزرعة نفسها، والذي غالباً ما يقوم به الفلاح وأسرته، ويتضمن هذا الصنف من التنوع القطاعات التقليدية مثل تجهيز العقود، والإعداد لإنتاج السلع الزراعية، والمبيعات المباشرة، وسياحة المزارع، ومجالات جديدة لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة، مثل الأنشطة الحرفية، والأنشطة الترفيهية التي تحقق أرباحاً (المزارع التعليمية، والأنشطة الرياضية والترفيهية والعلاجية) وإنتاج الوقود الإيكولوجي أو الحيوي [Nihous, 2008- Salvioni, 2008].

وتهدف الأسباب الرئيسية لتنوع المناطق الريفية إلى زيادة دخول المزارع، وتقليل اعتمادها على السياسة الزراعية المشتركة CAP، وتحجيم تأثيرها بالتغيرات في السياسة الزراعية المشتركة أو تقلبات الأسعار، أو التوسع في التجارة، أو زيادة محفظة العملاء، أو فتح أسواق جديدة (Nihous, 2008). وهناك بعض المزارع، وبعض الأقاليم التي لديها أسباب أقوى وإمكانيات اعظم للقيام بذلك، ويؤدي انتشار بعض أساليب الإنتاج -كالزراعة العضوية على سبيل المثال- إلى تهيئة الظروف الضرورية مسبقاً لتطوير عملية التنوع، فالأراضي التي تتميز بقدر عالٍ من التنافسية في قطاع الصناعات- الزراعية يمكنها أن تتبنى استراتيجية للتنوع البيئي والإيكولوجي، كما حدث مع منطقة "بارماجيانو ريجيانو" في إيطاليا، حيث تم تنوع بعض الإنتاج والتحول إلى الأساليب العضوية.

وفي دول شمال المتوسط. لا يزال تنوع المناطق الريفية متخلفا. بالرغم من الفرص التي توفرها السياسة الأوروبية للتنمية الريفية. وتظل تنافسية نظم الاغذية- الزراعية لها الأولوية الرئيسية في عملية التخطيط 2007-2013. ويوضح تحليل موارد الموازنة أن دول شمال المتوسط هي من بين الدول التي تخصص أكبر مبلغ من الميزانية للمحور (1) (وهو التنافسية): (اسبانيا 47%، اليونان 45%، ايطاليا 42%، فرنسا 38%)، وأقل مبلغ قد خصص للمحور(3) (جودة الحياة والتنوع) أي اقل من 20% (اليونان، وايطاليا، واسبانيا) و11% في فرنسا.

ويؤكد بعض المحللين على عدم الانسجام بين اعلان مبادئ التعددية الوظيفية والتنوع. في السياسات الأوروبية للتنمية الريفية، وتطبيق المزارعين لها من خلال القصور الذاتي. ويعتقد البعض منهم ان تحويل مهنة المزارع الى مهنة جديدة. يتطلب مهارات ومعرفة (Hervieu, 2002) تميز المزرعة المتنوعة. وهذا أمر صعب ويمثل مشكلة حقيقية تتعلق بالمشروعية. ولهذا. فقد قررت وزارة الزراعة والثروة السمكية في فرنسا مؤخرا. ان تقوم بتطبيق شرط تشغيلي واقليمي لتشجيع تنوع البيئة الريفية. على اساس التقارير التالية: في الفترة من 1988 الى 2000 تراجع عدد المزارع المتنوعة بسبب الميل الى هجر خطوط الإنتاج الهامشية. او التي لم تكن مدرجة ضمن خطط المزرعة. وكان التنوع أكثر انتشاراً بين المزارعين الذين تزيد اعمارهم عن 50 عاما اكثر منه بين الشباب الذين يفضلون التركيز على الأنشطة الزراعية الاولية الحضة.

استخدام الهوية الزراعية والغذائية لتحقيق قيمة مضافة

يمكن للمنتجات الغذائية المحلية المتميزة ان تلعب دورا هاما في عملية التنوع الريفي. كما انها تعتبر الطريقة الأساسية للحصول على القيمة المضافة من موارد الأرض. وتنص لائحة دول وسط أوروبا لسجل السمات الجغرافية. وأسماء المنشأ للمنتجات الزراعية والأغذية على التالي: "حيث أنه ينبغي تشجيع تنوع الانتاج الزراعي. كجزء من موازنة السياسة الزراعية المشتركة. لخلق توازن افضل بين العرض والطلب في الأسواق؛ وحيث ان الترويج للمنتجات التي تتمتع بمواصفات معينة يمكن أن يمثل فائدة كبيرة للاقتصاد الزراعي. وبخاصة في المناطق النائية المهمشة. وذلك من خلال تحسين دخل المزارعين واستبقاء السكان الزراعيين في هذه المناطق".

ويمكن ابتكار منتجات غذائية محلية متميزة. من خلال المزج بين عوامل البيئة الطبيعية. وبين أساليب الإنتاج التقليدية. ويمكن التوسع فيها بمرور الوقت. اذا مكنتها "الهياكل التنظيمية" المحلية من ان تصبح معروفة ومتميزة. وعندئذ فقط يمكن لمثل هذه المنتجات ان تصبح محركا للتنمية. من خلال قدرتها على الوصول الى الأسواق. وضم قطاعات أخرى من قطاعات الاقتصاد المحلي تربطها بها علاقات مباشرة أو غير مباشرة. ومن خلال القيام بذلك. تقوم بدورها بتحفيز عملية تحول هياكل الانتاج المحلي. وتكوين علاقات مع الاسواق. وتطوير أنشطة اقتصادية اخرى مثل السياحة، أو خدمات الأغذية. أو التجارة.

ويبدو أن الأسواق في الآونة الأخيرة. قد أصبحت تتميز بنمو كبير في الطلب على المنتجات ذات الجودة. ويجب أن تتم دراسة نجاح سياسة خلق القيمة من جودة السلعة ومنشئها. في اطار عام يتعلق بزيادة اهتمام كافة الأطراف الاقتصادية الفاعلة التي ترغب في تسهيل اختيار المستهلك. وتستجيب لتطلعاته التي تتعلق بسلامة الغذاء. ومذاقة. والاستمتاع به. مع

الحفاظ على قيمة المذاقية والثقافية. وفي عام 1992 قام الاتحاد الأوروبي بإصدار سلسلة من اللوائح المتعلقة بأنظمة حماية منتجات الأغذية الزراعية وإضفاء قيمة عليها (حماية علامة المنشأ وحماية السمعة الجغرافية. وعلامة المنتجات التقليدية المتميزة المضمونة) والتي تمثل "ضماناً" للمستهلك وهو ما هباً دفعة جارية للجهات الاقتصادية. وساهم في تنمية المناطق المعنية. ومن المثير للاهتمام ان 80% من المنتجات التي حصلت على اعتراف من الاتحاد الأوروبي. وفقاً للتصنيفات الثلاثة، تأتي من دول البحر المتوسط.

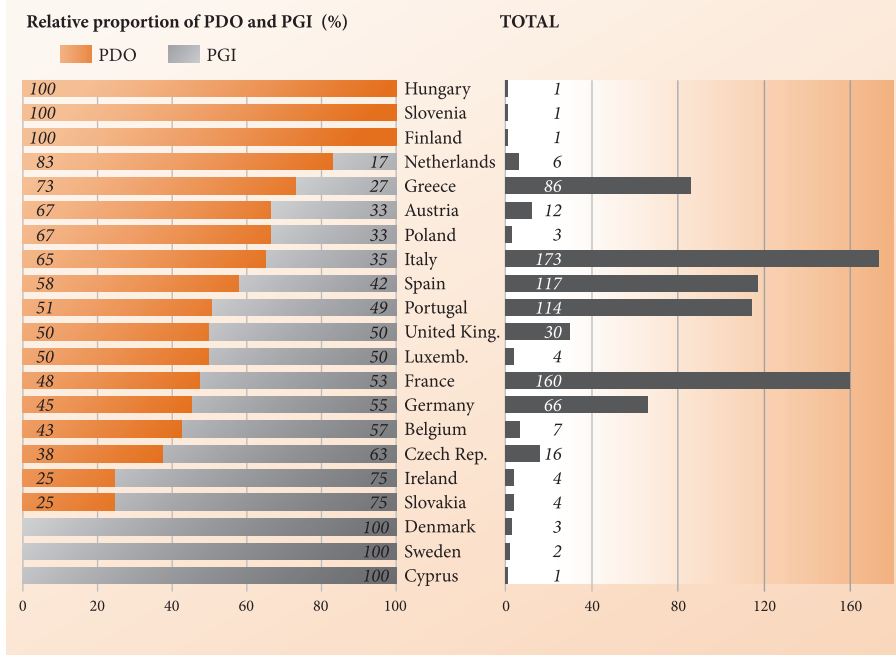
وفي فرنسا. يوجد اليوم حوالي 200 000 فلاح. وأكثر من 1 300 مشروع أغذية زراعية (صناعات منزلية، مشروعات صغيرة ومتوسطة ومشروعات صناعية) وجهات توريد (مزارع التفريخ، شركات الأغذية....) قد تأثروا جميعاً بسياسة خلق القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والغذائية. وتشجع الرموز الخاصة بالجودة والمنشأ على ظهور أنواع مختلفة وعلى تنوع الإنتاج. وهي تسمح للمنتجين بتسويق منتجات مختلفة ذات سمات محددة. يمكن التعرف عليها بسهولة. كما تشجع على الدخول الى الأسواق. وبخاصة الشركات الصغيرة. وتتمتع المنتجات المعنية والتي تضمن الوفاء بمواصفات المستهلك بسهولة النفاذ إلى أسواق التوزيع الكبيرة، وأسواق التصدير. وتعتبر الرموز المستخدمة أيضاً أدوات لتقسيم السوق لأغراض اقتصادية حقيقية: فهي تفي باحتياجات المستهلك، وتمكنه من رصد السلعة التي تحمل رمز المجتمع المحلي أو الرمز الوطني. ويتطلب تحديد المواصفات الخاصة بالسلعة تنظيمياً جماعياً للمنتجين الكبار، وشركائهم من الفروع. وتعتبر كفاءة هذا التنظيم عاملاً هاماً من عوامل نجاح منهج التميز القائم على المنشأ أو جودة منتجات الأغذية الزراعية. كما يعطي التنظيم وزناً أكبر للمنتجين في مفاوضاتهم مع المتاجر الكبرى التي تقوم بشراء منتجاتهم الأمر الذي يعنى ان ذلك يمكنهم من التطلع الى الحصول على بعض القيمة المضافة التي يتحملها المستهلك. وفيما يلي بعض الأرقام التي توضح المزايا التي يحصل عليها منتج السلع ذات علامات الجودة والمنشأ: سعر التجزئة الخاص بالجبن الذي يحمل علامة منشأ، أعلى بنسبة 30% في المتوسط من سعر الأجبان الأخرى المتنافسة معه؛ وبالنسبة للبيز، نجد أن السعر التفاضلي هو 230% والذي يتسرب منه جزء الى منتجي المادة الخام؛ والسعر الذي يدفع الى منتجي الالبان المحمص لانتاج الاجبان ذات علامة المنشأ أعلى بنسبة 20% في المتوسط من سعر الالبان التي تستعمل في أغراض أخرى (Le Goff, 2008).

وتأتي أسبانيا في المركز الثالث بعد فرنسا وإيطاليا. من حيث المنتجات التي تتمتع بحماية علامة المنشأ وحماية والسمعة الجغرافية (أنظر شكل بياني 1). ووفقاً للبيانات التي حصلنا عليها من وزارة البيئة والمناطق الريفية والبحار، في اسبانيا، نجد أن عائدات مبيعات الأغذية ذات الجودة العالية قد ارتفعت من 386 مليون يورو الى 650 مليون يورو في 2004. أي بزيادة 68%. إلا أنه على الرغم من الزيادة في أعداد علامات الجودة والقيمة الاقتصادية للمنتج المحمي بموجب علامة الجودة فإنها لازالت تمثل نسبة 2% فقط من انتاج الأغذية العادية (Cena and Gallardo, 2008).

ويوجد في اليونان، كما هو الحال في الدول المتوسطية الأخرى، شكل آخر من منتجات الجودة، والتي تتواجد بقوة في المناطق الريفية: منتجات تقليدية "أصلية" مثل الأعشاب البرية و النباتات الطبية والعطرية. وهذه هي المنتجات التي تقوم فيها عملية اعتماد تقييم الجودة على المهارات والمعرفة التقليدية، بناء على صورة متداولة لمنتج "طبيعي" و/أو بناء على الثقة

في المنتج. وهذه المنتجات لم يتم دمجها بعد في العملية الرسمية للاعتراف. والاعتماد. بالمنتجات أو في مشروعات التنمية المحلية. وهي تميل إلى الاعتماد على المبادرات الفردية للوفاء بالطلب الذي يتعلق بارتباط اليونانيين بموطنهم وتنمية السياحة الريفية.

شكل بياني 1 توزيع المنتجات التي تتمتع بحماية علامة المنشأ. والسمة الجغرافية في أوروبا. عام 2008.



وهناك قدر كبير من منتجات التي تسهم في إعطاء صورة للمنطقة والتي تستهلك في الموقع Insitu في سياق التجارة السياحية (التجارة، المطاعم، محلات الكعك...). كما انها تباع من خلال شبكات من الأسر والأصدقاء. وفي الاسواق المحلية. وهذه الأشكال من التسويق من خلال دوائر صغيرة. وذات درجات مختلفة من الإجراءات تخضع للمنتجين مباشرة. من خلال تكامل مجالات تأثير الأسرة والمعارف. وتعتمد عملية بيع المنتجات عن بُعد. وفي اسواق اكثر تنظيمياً على وجود الحاديات تعاونية أو شركات أو مشروعات لكنها تفتقر الى الأشكال الجماعية للتنظيم. مما يمنع المنتجين من التفاوض المباشر مع المتاجر الكبرى التي تقوم بشراء منتجاتهم. وبالرغم من ذلك. فإنه يتعين علينا ألا نقلل من شأن الدور الذي يلعبه أهالي المنطقة الذين يعتبرون منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي. عناصر حفيز في عملية انشاء مجالات متخصصة في المدن الكبرى والتي تقوم ببيع منتجات من موطنهم الاصلي. إن ظاهرة فتح أسواق المدن. والأسواق الأجنبية. من أمام المناطق الريفية خلال شبكات المهاجرين قد بدأت في التزايد مؤخراً وتسهم الآن في ظهور أسواق بعيدة. يمكن التحكم فيها مباشرة من قبل المنتجين (Goussios, 2008).

وتؤثر علامات الجودة والمنشأ في المنطقة على عدة مستويات: فقد يكون التأثير اقتصادياً

(وبخاصة التشغيل المباشر وغير المباشر) أو اجتماعياً (يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأثار الاقتصادية) مثل التأثير الذي يتعلق بحماية الثقافة أو التراث أو التماسك الاجتماعي. أو بيئياً مثل حماية مظاهر الطبيعة والموارد الطبيعية (التنوع الحيوي الحيواني والنباتي. ممارسات الزراعة الصديقة للبيئة بصفة خاصة). ويمكن أن نجد الأثر الاقتصادي أساساً في القيمة التي تنشأ بسبب علامة الجودة وعلامة المنشأ. والتي تساعد على إبطاء التدهور في قيمة الزراعة وإبقاء المزارع الصغيرة قائمة. ويؤدي إسهامها في حماية المناظر الطبيعية في بعض المناطق التي نموها واحتفاظها بإمكاناتها السياحية القوية. وتسهم الأنشطة الزراعية وإنتاج الأغذية الزراعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إلى جانب السياحة. في وضع ديناميكية اقتصادية للمنطقة بغض النظر عن المساوئ الطبيعية لبعض المناطق. وفي هذا الصدد فإن الإسهام الذي قامت به علامات المنشأ التي تتمتع بالحماية. في حماية المناظر الطبيعية. هو نتيجة لاتباع بعض الممارسات الزراعية اللازمة من أجل توفير المواصفات المطلوبة مثل نسبة الحشائش في غذاء الماشية. وهو ما يساعد على الحفاظ على المراعي والحشائش عموماً. أو ضرورة إخراج الماشية إلى المراعي المفتوحة. وفي المناطق الجبلية. يساعد إنتاج الألبان ذات علامة الجودة الحمية في الحفاظ على إمكانية الدخول إلى المناظر الطبيعية من خلال صيانة البراري. بينما نجد الأراضي التي لا تتمتع بعلامة منشأ تقوم بإغلاق أبوابها بصورة تدريجية.

وبعيداً عن نطاق تلك اللوائح. فإن الإنتاج الجيد يعتبر من المكونات الأساسية في سياسة تحديث الزراعة الأوروبية. لذا فقد تم التخطيط للتمويل في إطار السياسة الزراعية المشتركة لضمان تحقيق مكانة استراتيجية من خلال رفع الجودة وخلق قيمة مضافة للمنتجات الزراعية والغذائية. ويقدم الصندوق الجديد. "صندوق الزراعة الأوروبي من أجل التنمية الريفية". الدعم لتحسين جودة أساليب الإنتاج الزراعي وجودة المنتجات الزراعية. وتحسين البيئة. والريف. وتشجيع السياحة في سياق تنويع اقتصاد الريف. وإجراء دراسات والقيام باستثمارات للحفاظ على التراث الثقافي وإصلاح شأنه. وإضفاء قيمة على ذلك التراث.

الاستفادة من القيمة المضافة وحماية البيئة في ذات الوقت

تعتبر الزراعة العضوية استراتيجية أخرى من استراتيجيات التنوع الأكثر شيوعاً. وكان ظهور الزراعة العضوية في بعض دول شمال المتوسط في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. نتيجة للجهود التي بذلها بعض الرواد. وقد شهد القطاع آنذاك مستويات نمو مختلفة حسب الأهمية النسبية للعوامل التي اعتمدت في أوروبا. بصفة عامة. على نمو القطاع العضوي. مثل الأخذ بإجراءات الدعم المالي. والهيكلية التدريجية للجهات الوطنية العضوية. والطلب في السوق المحلية. وفي بعض الدول. مثل فرنسا. أو بعض المناطق في إيطاليا. أقرت معايير لهذا القطاع قبل إصدار الاتحاد الأوروبي للائحة رقم 1991/2092 ويوضح هذا الأمر حساسية خاصة تجاه القطاع العضوي. ورغبة في تطوير مجتمع منظم وتطوير السوق المحلية. وليس من قبيل المصادفة. أن تمتلك فرنسا وإيطاليا الآن سوقين من أكثر الأسواق توسعاً في أوروبا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة.

وبلغة الإنتاج. فإن إيطاليا كانت تصدر الدول الأوروبية لعدة سنوات. حيث كانت تمتلك أكثر من مليون هكتار تتم زراعتها بصورة عضوية. إلى جانب وجود أكثر من 50 000 شركة عضوية (Sinab, 2007). وتقدر سوق المنتجات العضوية في إيطاليا بأكثر من 2.5 مليار يورو وتمثل 1.8%

من إجمالي استهلاك الأغذية-الزراعية الوطنية. ولا يبدو انها تأثرت كثيرا بالأزمة المالية. ومن بين أهداف خطة العمل الوطنية الخاصة بقطاع الزراعة العضوية، والتي وضعت عام 2005 القيام بالمزيد من التطوير للسوق المحلية، وخلق تواجد للمنتجات العضوية الإيطالية في الأسواق العالمية. وتهدف هذه الخطة أيضا الى توفير هيكل لقطاع الزراعة ودعم القطاع من خلال زيادة الوعي وإدخال تحسينات على نظم المعلومات المؤسسية. ويعزى التوسع الكبير في الزراعة العضوية في إيطاليا في السنوات الأخيرة الى عدد من العوامل: الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، والجهد الدعوي الذي بذله بعض الرواد، وتأثير المخاوف من الغذاء، وبحث العديد من الفلاحين عن بدائل ووسائل لحماية بقاء مزارعهم. وفي بعض المناطق، أدى وجود مناخ مؤسسى موثي الى تسهيل ظهور مبادرات فردية وجماعية تربط بين الزراعة العضوية وسياسات التنمية الريفية مثل السياحة الزراعية، أو طرق أخرى تتعلق بإضفاء قيمة على التراث المحلي. (أنظر "الطرق الموضوعية العضوية" في منطقة ابوليا). وفي العديد من المناطق المهمة في إيطاليا، شجعت هذه المبادرات-التي ظهرت على مستوى المنطقة- على استخدام منهج متكامل ومتعدد القطاعات (pugliese, 2007). ويمكن أن يؤدي التكامل البازغ بين قطاع الزراعة العضوية، وحركات الغذاء البطيء، والتجارة العادلة، الى إحداث تطورات مثيرة للاهتمام.

طرق ذات دلالة عضوية في منطقة ابوليا بإيطاليا

كان مشروع برو بيو سيس (Pro.Bio.Sis) الذي تلقى تمويلًا في إطار اتفاقية التكامل بين اليونان وإيطاليا (2006-2000) في ثلاث مقاطعات في إقليم أبوليا- كان يركز على تسهيل دعم التنمية الريفية المستدامة التي تتماشى مع السياحة في المناطق المعنية، من خلال تطوير ودعم نظم الإنتاج العضوي.

إن العلاقة بين الزراعة العضوية والتنمية الريفية هي علاقة تعاون تنطوي على إمكانيات هائلة ولها العديد من الأوجه (اقتصادية، واجتماعية، وبيئية) وهي تعتبر أحد المكونات الخاصة في المشروع. وقد تمت دراسة "أفضل الممارسات" في المنطقة، وهي دراسة للمبادرات الفردية والجماعية، أتضح منها أن الأخذ بمبادئ ومناهج الزراعة العضوية يمكن ان يصبح من الاسهامات المفيدة في عملية التنمية الريفية.

من ناحية، أوضحت الدراسة أن هناك عددًا كبيراً من المزارع العضوية المتنوعة الأنشطة، والتي كانت نشطة للغاية بمفردها في رفع القيمة المضافة للموارد المحلية من خلال السياحة والترفيه، والأنشطة التعليمية، وتقديم الأطعمة المحلية، الخ. ومن ناحية أخرى، فإنها قد ركزت على انعدام المبادرات الجماعية، وقد اثار هذا الأمر فكرة إعادة صياغة الارشادات المتعلقة بالتنمية والإدارة، في الجولات المتكررة، بهدف دمج نظم الزراعة العضوية في الأنشطة الأخرى الزراعية وغير الزراعية بناءً على تعددية وظائف المناطق الريفية، من خلال مشاركة أطراف تشغيل أخرى، وبعض الأطراف الاقتصادية الفاعلة، على الصعيد المحلي.

يتم تعريف الطريق ذي الدلالة العضوية بأنه:

- < رحلة في عالم الزراعة العضوية لاكتشاف مزاياها واكتشاف الريف المرتبط به.
- < فرصة لإنشاء شبكة حول القطاع العضوي، من خلال مشاركة كافة شركات التشغيل في تعريف الناس بـ"ثقافة" الزراعة العضوية وأنها تتعلق بأمر أكبر من مجرد عبارة "الصحة والتغذية" التي تعتبر أس الإشارة الى المنتجات العضوية.

< فرصة للسائحين للقيام باختيار مستدام ومسئول والتعرف على المنطقة من خلال عدة وسائل.

ولتحقيق هذه الطموحات يجب على الطرق ذات الدلالة العضوية ان:

< تكون من الناحية الجمالية باعثة على السرور وهو ما يعنى انها لا بد من ان تطور بيئة ريفية "خالصة" ذات مشاهد طبيعية خلابة.

< تكون عامل جذب، وهو ما يعنى انها لا بد من ان تمكن الزوار من التعرف على تاريخ المنطقة المحلية، وأهم مواردها الطبيعية. بما في ذلك المبادرات الخاصة بتحقيق الاستفادة من التراث الثقافي، والمنتجات المحلية، التي تعتبر اساسا للتفرد والهوية المستقلة.

< تكون متنوعة، وهو ما يعنى انها لا بد ان تتضمن مجموعة ملائمة من الزيارات، والتذوق، والإقامة، وتناول الطعام، والتسوق، وكل ما يثير فضول الزائرين وتحقيق ما يتطلعون اليه.

< تكون كاملة، وهو ما يعنى انها يجب ان تتناول كل السمات الفريدة للمنطقة المحلية حتى الجوانب "الصغيرة" التي تكون اصغر من ان تلاحظ. ولكنها تقدم ذكريات لا تنسى؛ كما يجب ان تتضمن كافة فئات الشركات وتجذب عدداً كبيراً من الزوار ذوي الاهتمامات المختلفة.

وقد يبدو التخطيط وتهئية البيئة الخاصة بالطرق ذات الدلالة العضوية، أمراً معقداً ولكنه فعال للغاية، عند القيام بإجراءات -من البداية- لضمان مشاركة كافة الأطراف الفاعلة وتحقيق التنشيف الجماعي. وقد استهدفت الارشادات التي تمت صياغتها في اطار هذا المشروع عددا من الجهات الفاعلة العامة والخاصة والتي تأثرت جميعها، بصورة أو بأخرى، بمستقبل المناطق الريفية ومجتمعاتها مثل: السلطات المحلية، وأجهزة التنمية المحلية، والأخذات، والمزارع، والجهات الخاصة الأخرى، والعلماء، والتقنيين.

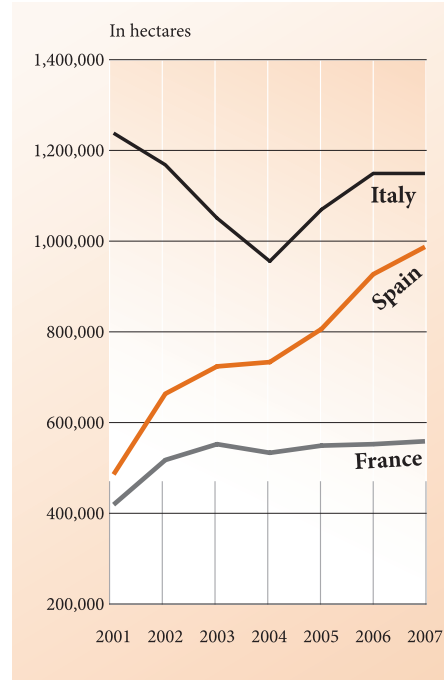
المصدر: Cataldi et al. (2008).

استطاعت اسبانيا أن اللحاق بما وصلت إليه ايطاليا من حيث معدل التغطية في مجال الزراعة العضوية في السنوات الأخيرة، لكن ليس من ناحية عدد الشركات العاملة. وتعتبر الزراعة العضوية هدفاً رئيسياً بالنسبة لإجراءات الزراعة -البيئية الخاصة ببرنامج التنمية الريفية الاسباني. وتُترجم الديناميكية القوية للقطاع من خلال زيادة في عدد المزارع العضوية من 1 233 (1995) الى 19 211 (2006) إلا ان نسبة الاراضي التي تمت زراعتها بطريقة عضوية قد ارتفعت من 0.13% (1995) الى 5.19% (2006). وفي عام 2004، حقق الإنتاج العضوي قيمة قدرت بنحو 250 مليون يورو، وتضمنت اكثر من 1 700 مصنع تجهيز. وبالرغم من ذلك ظل استهلاك المنتجات العضوية منخفضاً: فهو يساوي اقل من 1% مما تنفقه أسبانيا على الغذاء. ويتم تصدير حوالي 80% من الإنتاج معظمه إلى أوروبا، وخاصة ألمانيا، وهولندا وفرنسا، والمملكة المتحدة، في صورة منتجات طازجة، وترجع أسباب انخفاض مستويات استهلاك المنتجات العضوية، إلى ارتفاع أسعارها، والافتقار إلى وسائل الترويج والتوزيع؛ فالمستهلكون لا يتعرفون على المنتجات، ويجدون صعوبة في الربط بين المنتجات ذات الجودة، والشعار أو الختم، ولم يتم تعريفهم بالخصائص المفيدة، كما لا يجدون هذه المنتجات في الأماكن التي يقومون فيها عادة بالتسوق. وللتغلب على هذه العيوب قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية والغذاء، بتبني

خطة متكاملة للتدخل وتشجيع الزراعة العضوية. وذلك بهدف تعزيز التنمية، وزيادة الوعي. والترويج للمنتجات العضوية. (سينيا و جالاردو، 2008).

وفي فرنسا، مرت الزراعة العضوية بفترة ركود؛ وحدث انتعاش مؤخرا بها. وهناك تصميم قوي. من خلال تطبيق خطة عمل قومية. على الوفاء باحتياجات السوق المحلية المتنامية. وفي نهاية عام 2006 كانت المزارع التي تطبق أساليب عضوية في الزراعة تبلغ 11 640 مزرعة. تقوم بزراعة 560 838 هكتار أو 2% من الأراضي الزراعية المستغلة في البلاد. ووفقا للتقديرات الأخيرة حققت سوق المنتجات العضوية حوالي 1.6 مليار يورو أو 1.1% من سوق الغذاء. بما في ذلك المشروبات. وفي المتوسط. منذ عام 1999 حققت السوق نسبة نمو قدرها 9.5% سنويا. عند أخذ جميع القطاعات في الحسبان.

شكل بياني 2 الأراضي المستزرعة عضوياً في فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا.



قامت فرنسا بوضع العديد من السياسات لتطوير الزراعة العضوية مثل: قانون التوجه الزراعي الصادر في 5 يناير 2006 الذي ينص على فترة إعفاء ضريبي للفلاحين الذين يقومون بالزراعة العضوية (ائتمان ضريبي لمدة ثلاثة سنوات. للأعوام: 2005، 2006، 2007)؛ وهناك دعم معين في إطار الخطة الإستراتيجية القومية 2007-2013 والتي تنص على تقديم صندوق الزراعة الأوروبي للتنمية الريفية. مساعدات في شكل اجراءات زراعية بيئية "للمناطق"؛ وتقديم دعم في إطار اجراءات "الجودة" الخاصة بالبرنامج الوطني الفرنسي للتنمية الريفية. الذي يشجع على الأخذ بنظم الجودة الغذائية بما فيها الزراعة العضوية. وذلك من خلال الاسهام في التكلفة الثابتة (تكلفة الاعتماد certification على سبيل المثال) ودعم عملية التوعية وانشطة الترويج للمنتجات. وتتضمن عملية تنمية الزراعة العضوية أيضا تمويل الانشطة المصممة من اجل تنظيم القطاع. من خلال تسهيل العلاقات بين مختلف الجهات المعنية. وهكذا. تم تخصيص

2.7 مليون يورو لانشطة دعم هيكلية قطاع الزراعة العضوية. وبخاصة الأنشطة الفرعية. وفي النهاية. تم تكليف الوكالة الفرنسية للتنمية والترويج للزراعة العضوية. المعروفة باسم (Agence Bio). والتي تأخذ شكل مجموعة المصالح العامة. بدعم الحوار بين المتخصصين. والعمل على ضمان تحقيق تنمية متوازنة في هذا القطاع. وخاصة من خلال الاتصالات. وسوف يتم دعم كل هذه المجموعة من الأدوات في إطار خطة عمل الزراعة العضوية لعام 2012 التي اعلن عنها وزير الزراعة. إن الزراعة العضوية أقل نموا بكثير منها في دول البحر المتوسط الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تنوع وانعاش المجتمعات المحلية والتراث

على مدى عقدين من الزمان، شهدت المناطق الريفية التي تقع على الشواطئ الشمالية للمتوسط انتعاشاً جديداً قد يؤثر فيه ندرة الطاقة الأحفورية (Fossil Fuels). وفي الوقت الحالي لازالت هناك اصداء قوية لهذه الديناميكية الريفية بفضل زيادة الطلب على السياحة، والتوقعات الجديدة المتعلقة بإدارة الأراضي. وقد شجع تغير اتجاهات السائحين (البحث عن "الاصالة" المرتبطة بالثقافة المحلية، والمنتجات المحلية، ولقاء اهل البلد، الانغماس في الطبيعة، الخ) العديد من المناطق الريفية، على الاتجاه للسياحة، في محاولة لانعاش اقتصادها محلياً.

ولا تعتبر السياحة الريفية ظاهرة جديدة في أوروبا، ولكن السوق أصبحت أكثر تعقيداً. وهناك أيضاً صحوة في مجال الاهتمام بالسياحة الريفية، والتي أصبح ينظر إليها على انها اسلوب فعال للقيام بعملية تنوع الاقتصاد الريفي. وبالرغم من ان الأوساط الريفية لا يمكن أن يستبدل بها عالم الزراعة، فإن الزراعة تلعب دوراً هاماً في تقديم صورة للمكان، كما أن اسهاماتها من أجل التراث والسياحة ليست بالهينة، ويعتبر هذا الأمر مشجعاً للفرحين الذين يريدون الاستثمار في السياحة كوسيلة للتنوع، وبهذا يغيرون مكانتها في المجتمع.

وهناك عدة أدلة توضح ان السياحة الريفية، كمنشأ بشمل عدة قطاعات، قد أصبحت فاطرة التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية، من خلال فتح اسواق جديدة للنتاج الزراعي التقليدي عن طريق الدعاية لمنتجات الحرفيين المحليين، والقيام بدور تسويقي للمنطقة المحلية، واليوم، توجد مجموعة كبيرة من المنتجات السياحية، التي تعرض أنشطة ترفيهية متنوعة، بالإضافة الى الكثير من انواع الإقامة، واللوان جديدة من الطعام تساعد على التمتع بمباهج الحياة في بعض مناطق الريف وتعيد تعريف التنظيم الاقليمي لبعض المناطق الريفية (دوبوا، 2004).

في فرنسا، تشغل السياحة الريفية مكانة خاصة في قطاع السياحة الاقتصادية. وفي عام 2005 ارتفع الإنفاق المتعلق بالسياحة الى 108.11 مليار يورو كان منها حوالي 59 بليون يورو في شكل ليالي مبيت منها: 19.3% - أو ما يناهز 20 مليار يورو - في المناطق الريفية. وعلى هذا، تمثل السياحة الريفية حوالي ثلث الزيارات السياحية في فرنسا (28% من الليالي السياحية). وبالرغم من أن السياحة الريفية تعتبر الى حد كبير عملية غير جارية (ذلك أنه في عام 2005، كانت نسبة 78% من ليالي الإقامة في الريف في بيوت ثانية، أو مع الاهل أو الاصدقاء) وتحقق دخلاً ضئيلاً (وزارة السياحة، 2007).

جدول 1 السياحة الريفية في فرنسا

Others areas	Rural areas	
%20	%80	French territory
%72	%28	Tourist visits
%80.70	%19.30	Tourism spending

المصدر: مديرية السياحة الوطنية الفرنسية (2005).

وتزيد شعبية انواع الإقامة السياحية التي ترتبط بالبيئة الريفية بين السائحين الاجانب والفرنسيين (إقامة مع الإفطار-اكواخ ريفية لتمضية الإجازات). وعلى الفلاحين، دور كبير للمساهمة في تنمية السياحة في المناطق الريفية، فهم يقدمون خدمات تكميلية للخدمات التقليدية التي تقدمها الفنادق، والمقاهي، والمطاعم، وتقديم خدمة الطعام في الهواء الطلق، ولذا فإن يمكنهم لأسباب وجيهة الحصول على مساعدات من وزارة الزراعة.

وقد ظهرت السياحة الريفية في اسبانيا في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، واليوم حقق رواجاً كبيراً، بفضل دخول النساء بصفة خاصة إلى سوق العمل. وفي عام 2003 كان لدى اسبانيا 50 000 سرير في حوالي 70 000 منشأة (5% من الأسرّة السياحية في البلاد). وقد ساعد على تنمية السياحة الريفية، بصفة خاصة، دعم البرامج الأوروبية ليدرا (Leader1)، ليدر2 (Leader2) و ليدر بلاس (Leader+) بالإضافة الى الخطة الاسبانية فيوتشر 2 (Futures2). وبالرغم من انها أصبحت عاملاً في القيمة المجددة للبيئة، وتنمية المناطق الريفية، إلا أنها لم تتطور بشكل متكافئ في جميع أقاليم اسبانيا، ذلك أن عدم وجود جهاز فيدرالي للسياحة الريفية في اسبانيا، أدى إلى ظهور اختلاف كبير في أشكال التنمية من إقليم لآخر، وقد تأثرت انماط التنمية بسياق وهيكل السياحة المحلية (Cena and Gallardo, 2008).

وفي اليونان، استمرت الزيادة في اماكن الإقامة المتوفرة في المناطق الريفية لسببين: في ناحية، بسبب اعتبار السياحة الشراء الوحيد القادر على علاج ظاهرة فقدان فرص العمل في الزراعة الأخذ في التراجع، وعلاج ظاهرة نزوح السكان، ومن ناحية أخرى، أنها سبب يتيح للنساء فرص عمل بأجر في المناطق الريفية، حيث ظلت الزراعة، وتربية الماشية، والإنبشاءات، من الأنشطة الذكورية الى حد كبير على عكس الحال في المدن، حيث أتاح قطاع التصنيع، وقطاع الخدمات الاقتصادية الفرص أمام النساء للعمل.

وعلى هذا، فقد شجعت السياحة الريفية، والقيمة المضافة، التي تضيفها على المنتجات المحلية والتقليدية، على عمل النساء، والقيام بممارسات جديدة وخالقة مثل إقامة التعاونيات النسائية التي تقوم بإنتاج، وضمان تسويق، المنتجات المحلية والتقليدية (Goussios, 2008). وإلى جانب هذه الأنشطة السياحية، تتأثر اليونان بأسرها حالياً بالدور السكني والترفيهي الجديد للمناطق الريفية، وهو الدور الذي ساعد اليونانيون في المهجر بصفة خاصة على إنعاشه وكذلك دور المؤسسات الثقافية، وتسهم هذه الظاهرة بقدر كبير في تماسك الأقاليم، وتحقيق ارتباط أفضل بين مختلف قطاعات الأنشطة - على خلاف مشروعات الاستثمار السياحي التي أخفقت في إدماج القطاعات الأخرى.

المناطق الريفية في جنوب وشرق المتوسط: ازدهار وطرق جديدة للتأقلم

يبدو أن النمو الاقتصادي الضعيف لدول جنوب وشرق المتوسط، في العقود الأخيرة، يعزى الى عدم الاستقرار السياسي، ووجود مناخ مؤسسي واقتصادي غير جاذب للاستثمارات، وقد زاد من حدة معدلات البطالة المرتفعة أيضاً، الزيادة السكانية الكبيرة، ويوضح هيكل الناتج المحلي الإجمالي أن الخدمات والصناعة كانت تلعب الدور المسيطر في الاقتصاد الانتقالي لهذه الدول، وتمثل الزراعة -التي تحتفظ بأهمية كبيرة- من 10% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي ولكن

هناك اتجاهها نزوليا للزراعة، وهي ظاهرة عامة في الدول ذات الناحج المحلي الإجمالي المتزايد.

ولقد أدت عملية إعادة توزيع السكان جغرافيا الى تنامي ظاهرة الإقامة في الحضر. وظهور مدن جديدة، وفي المناطق الحضرية، ينبغي على الأسر أن تقوم بعدة وظائف كي تحق مستوى معيشياً لائقاً، وهذا ما شجع العائلات الصغيرة والأسر على العيش منفصلة، بالإضافة إلى حدوث نوع من التفكك الاجتماعي. جلى في زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم (Padilla, 2008). وتعتبر عملية التحول و التصنيع السريع لأنواع الغذاء المستهلك، والتي تتواكب مع حماية الأطعمة التقليدية، والنهوض بها، بعضاً من مظاهر التغيرات المجتمعية التي حدثت مؤخراً. وعلى الرغم من اكتساب منطقة المتوسط للطابع الحضري بصورة متزايدة، فإن نسبة كبيرة من دول جنوب وشرق المتوسط، لازالت مناطق ريفية، وهي مناطق لم تتم تنميتها بعد. بالصورة اللازمة، والزيادة السريعة في حدة التفاوت بين الدخل في المدينة والريف، فضلا عن الفقر المدقع، الشائع في المناطق الريفية، تعتبر مصدراً هاماً للتوتر الاجتماعي والسياسي. ثم إن الهجرة إلى المدن المكتظة الآن بالسكان أو إلى الخارج، لا تضمن العثور على فرص جديدة للعمل.

وبالرغم من الهجرة، تستمر زيادة سكان المناطق الريفية في غالبية دول جنوب وشرق المتوسط، وعلى سبيل المثال، يزيد عدد سكان المناطق الريفية عن 40% من إجمالي عدد السكان في الجزائر، والمغرب، ومصر. كما انها تصل الى 30% في تونس وتركيا (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD)، وسكان المناطق الريفية عبارة عن صغار الفلاحين، ونساء، وأصحاب مشاريع، وأصحاب قطعان الماشية الذين لم يعودوا بدواً رَحلاً، وصيادي الأسماك، والحرفيين، والعمال الموسميي في المزارع الكبيرة، و"المعدمين" الذين لا يمتلكون أراضي زراعية، وشباب ريفيين بدون عمل، ولكن بمؤهلات ضعيفة، وجماعة من النازحين وهم يعتبرون من الفئات المستضعفة، وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الإقامة في المدن، وعبء المشاكل الاجتماعية - الثقافية، فإن كثيراً منهم يعيش في الريف بالرغم من أنه يعمل في المدينة، ويقوم بقطع مسافة طويلة يومياً، وعلاوة على ذلك، فإنه بالرغم من عدم ظهور أعداد المهاجرين دائماً في الإحصاءات الرسمية، إلا أنهم في تزايد مستمر، وهم يهجرون المناطق الريفية تماماً، وينتقلون الى التجمعات العمرانية المحيطة بالمدن بحثاً عن فرص عمل؛ وهذه "فئة حدودية" أخرى، في تركيبة سكان الريف في دول البحر المتوسط، ويقوم العديد منهم باستغلال ميزة القرب من الأسواق الحضرية، ويعملون على إنشاء مزارع صغيرة كي يقوموا ببيع الفائض، وكسب قليل من المال.

وفي الجزائر، هناك اتجاه نحو إضفاء الصبغة الحضرية على البيئة الريفية التي تحيط بالمدن والبلدات الزراعية الرئيسية وهو ما يترجم في صورة ظهور "مناطق عازلة" حول المراكز الحضرية، ويساعد هذا التوسع في المناطق الحضرية، في تخفيف ضغوط الهجرة على المراكز الحضرية، ومع ذلك، فإن الظروف المعيشية في هذه البيئات الريفية غالباً ما تظل سيئة، وفي المغرب، على سبيل المثال، يعيش سكان هذه المناطق بدون المرافق الصحية الأساسية (مواسير مياه شرب في المنازل، وشبكات الصرف الصحي).

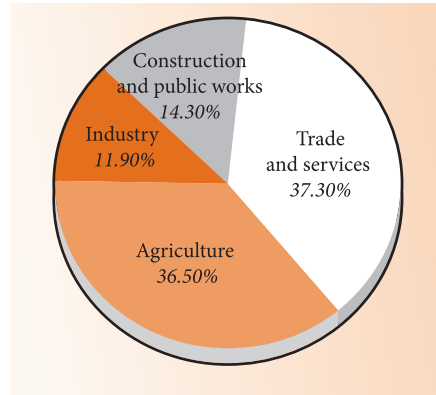
وفي المدن، التي تصبح بالتدريج أكثر ازدحاماً، توجد فرص العمل محدودة للغاية، وفي نفس الوقت لا تستطيع المناطق الريفية تدبير مصادر غير زراعية للحصول على دخل كافٍ، وتعتبر البطالة من الأسباب الرئيسية للفقر في المناطق الريفية، لأن أنشطة تنويع الاقتصاد لا تزال

ضعيفة جداً في كل مكان تقريباً في دول جنوب وشرق المتوسط. ولا يمكن للزراعة وحدها ان تستوعب القوى العاملة الحالية في الريف والتي تتزايد باستمرار. ويستمر الفارق بين عدد العمال الجدد في الريف وعدد فرص العمل الزراعية في التزايد (البنك الدولي، 2007) أما هؤلاء الذين تمسكوا بمزارعهم - والعمل على زيادة دخلهم من خلال القيام بأنشطة أخرى - فقد اقلنوا من عملية الخروج من الريف وبالنسبة للذين يقيمون في الريف فإن البدائل المتاحة في القطاع الرسمي في الصناعة، والإنشاءات، والقطاع العام، لازالت محدودة.

ويجب على الغالبية أن تتأقلم مع العمل غير المستقر والمنخفض الأجر في القطاع غير الرسمي. مثل: متاجر التجزئة الصغيرة، وورش الإصلاح والصيانة، وفي مختلف الخدمات غير الرسمية. وفي تونس، تتزايد أعداد السيارات الصفراء (الأجرة) من كل شكل وحجم (بالرغم من أن ندرة وسائل الرفاهية فيها) وهي تصنّف على أنها "نقل ريفي" وتنتظر عند مخارج المدن لنقل الآلاف من سكان الريف، الذين يقضون النهار في المدينة، وبخاصة في مواقع البناء. وهذا المجال الجديد من العمل، بالإضافة إلى محلات البقالة الصغيرة المنتشرة في المدن والقرى الريفية التي تواجه منافسة قوية من التجارة في المدينة، تعتبر نوعاً من البدائل المحدودة للزراعة في الريف بتونس (حسانيه، 2008).

ومن العقبات الرئيسية التي تواجه تنوع الأنشطة، اعتماد الاقتصاد الزراعي اعتماداً شديداً على المناخ، لأن الظروف المناخية تحدد مستوى الطلب على السلع والخدمات في السوق المحلي. وفي المغرب، على سبيل المثال، تتسبب سنة جفاف واحدة في انخفاض كبير في فرص العمل في الزراعة. وفي السنة الزراعية 2000-2001، كانت فرص العمل الضائعة في محاصيل الحبوب وحدها تقدر بنحو 14 مليون يوم عمل، وهو ما يعادل ضياع دخل يناهز 70 مليون درهم (6.3 مليون يورو) (Ahouate and Tamehmachet, 2008). وتحدد ظروف الزراعة المحلية إمكانية استمرار المشروعات غير الزراعية، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق المحلية، لأن القصور في وسائل الاتصال أو المعلومات يعني غياب ارتباطها بالأسواق الكبرى.

شكل بياني 3 توزيع فرص العمل في الريف الجزائري، حسب القطاعات.



ومن العقبات الأخرى التي تواجه تنمية أنشطة المشروعات في المناطق الريفية، بخلاف الزراعة، "ضعف" الموارد البشرية: فغالبية العمال الزراعيين أميون (في مصر، 80% من الأميين يعملون في الزراعة، عندما نأخذ كافة الفئات في الحسبان، يمثل الذين يعملون لحسابهم الخاص 55%، والعمال الزراعيين المعننين 12%، والعاملين بدون أجر 33%، وهناك 12% فقط من العاملين حاصلين على درجة تعليمية يعملون في قطاع الزراعة)؛ ويعمل نصف العمال الزراعيين في وظائف موسمية (في مصر، 50% من جميع العاملين في الزراعة هم عمال زراعيون موسميون لكن هناك 11% فقط من

الذين يعملون في أعمال غير زراعية بشكل موسمي) وثالث العمل الزراعي بدون أجر، وتقوم المرأة الريفية بالعمل الزراعي بدون أجر، ثم إنه بالنظر إلى انخفاض مستواها التعليمي، لا تملك

إلا فرصة ضعيفة جداً للحصول على عمل بأجر خارج نطاق الزراعة. وفي مصر نجد أن 83% من النساء في المناطق الريفية يعملن في قطاع الزراعة، وغالبا ما يحصلن على أجور منخفضة، أو لا يحصلن على شيء. وهناك عدد قليل من النساء اللاتي يقمن بأعمال غير زراعية مدفوعة الأجر. وفي الجزائر، لا يزال هناك أوجه تفاوت كثيرة في المناطق الريفية، فعدد النساء الريفيات اللاتي يعملن، لا يزال منخفضا: ففي عام 2006 كن يمثلن 5.5% فقط من إجمالي السكان العاملين. وهناك امرأة عاطلة من بين كل أربع نساء في الريف وربع عددن تتراوح أعمارهن بين 20 سنة و29 سنة. أما الأعمال المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة في الريف، فنجد أن 39% منها في مجال الصناعة تليها 33% في الزراعة (Benghabrit-romaoun and Raho, 2006).

وهذا يعنى أن قطاع الزراعة به الكثير من الموارد البشرية غير مؤهلة التأهيل الجيد، وغير منتجة، وهو ما يحول دون ظهور وانتشار وتبني الإبداع. وفي هذا السياق، يتضح ان الوضع الحالي للأيدي العاملة في مجال الزراعة يمثل عائقا حقيقيا يحول دون تطور الزراعة، وقد أظهر تقييم الاستثمارات في المناطق الريفية، وجود قيود كبيرة أخرى تواجه تنوع الأنشطة الاقتصادية، أبرزها سوء حالة الطرق والبنية التحتية (توفير الكهرباء ومياه الشرب، وخدمات جمع القمامة) وصعوبة الحصول على خدمات مالية وائتمانية، وعدم ضمان حقوق الملكية، وضعف الأجهزة الحكومية والمؤسسات القانونية، والافتقار الى التنسيق بين مختلف الجهات في القطاع الخاص والعام.

وفي مصر، تعتبر صعوبة الحصول على ائتمان رسمي من العقبات الكبرى، فالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي هو الجهة الرئيسية التي تقدم هذه الخدمة، ويتوقف الحصول على الائتمان، على امتلاك أرض زراعية، وهذا يعنى عدم تقديم خدمات الائتمان إلى الفلاحين الذين لا يمتلكون أراضي. كذلك فإن الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي تشترط امتلاك أرض زراعية لشراء مستلزمات الإنتاج (inputs). وعلى هذا، فإن صغار الفلاحين يصبحون مضطرين للتعامل مع الفلاحين الذين يمتلكون مزارع كبيرة والذين يقومون بشراء مستلزمات الإنتاج لهم، في مقابل زيادة نصف القيمة، وينتشر الائتمان غير الرسمي بصفة عامة في المناطق الريفية، وبخاصة بين صغار الفلاحين أو المزارعين الذين لا يمتلكون أرضاً. ومن الواضح أن هذا السيناريو غير المواتي لا يشجع أي استثمارات خارجية، وهو ما يفسر وجود مشروعات قريبة من المدن حيث تتوفر الخدمات بصورة افضل؛ حتى صناعات الأغذية - الزراعية التي كانت تنشأ عادة عند أطراف المدن، كي تستفيد من البنية التحتية الأساسية (الطرق، والكهرباء، والماء، والموانئ)- تقع بعيدا عن المزارع الكبرى لإنتاج الحبوب.

وتقترب هذه العيوب بغياب الرؤية لدى المؤسسات التي تعتبر البيئة الريفية هي الزراعة، ووجود تجمع من العمالة الرخيصة التي لا تجد حماية من نقابات عمالية او اجتماعية، وهو ما يؤدي الى عدم ظهور اطار يحفز على تنوع الأنشطة، وهذا يحتم علينا حماية المجتمع الريفي من موقف الضعف الذي يجد نفسه فيه، وبالرغم من غياب الأهمية الاقتصادية، والتقلبات الكبيرة في قطاع الزراعة، فإن الزراعة لا تعتبر فحسب بديلا اقتصاديا ذا قيمة كبيرة، ولكنها تظل أيضا أحد محركات التنمية في المناطق الريفية في دول جنوب وشرق المتوسط، وهذا أمر لا شك فيه. وعلاوة على ذلك فقد أصبح من الضروري العمل على اكتشاف العديد من الطرق لتنوع الاقتصاد المحلي.

ربط التنمية الزراعية بشبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة بدقة

تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في المناطق المحرومة، حيث يتجاوزها التقدم التكنولوجي ويلقي بها وراء ظهره. وفي تلك المناطق يعتبر تحسين الإنتاج الزراعي، إلى جانب توفير شبكات أمان اجتماعي للسكان، من التوجهات الرئيسية للعمل السياسي. وفي بعض الحالات، نجد أنه من الضروري النهوض بأضعف فئات المزارع عن طريق تعزيز التشغيل الزراعي والعمل على استقرار الدخل الزراعي. حتى يمكن للاقتصاد الريفي -الذي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة- حقق الحد الأدنى من الحيوية.

وفي تونس، تقوم الحكومة بتصنيف المزارع الى ثلاث فئات على أساس الحجم والإنتاج: (1) المزارع الكبرى (الحبوب وتزرع بالري؛ 2) المزارع الصغيرة والمتوسطة ذات الطبيعة الاقتصادية؛ (3) والمزارع الصغيرة الأسرية أو الاجتماعية. وتشير "وزارة التنمية والتعاون الدولي" إلى ان فئة المزارع "الاجتماعية" او "الأسرية" التي تعتبر اكثر الفئات عرضة للفقر والضعف وتبلغ نسبتها 24%. وتحصل هذه المزارع على دخل صافٍ من الزراعة يقل عن 3 500 دينار تونسي (أي حوالي 2 000 يورو) وهو ما يعتبر الحد الأدنى اللازم لبقاء نشاط المزرعة. وتعتبر الزراعة الوظيفية الأساسية لتلك الفئة من المزارع. وهي تعتمد على عمل أفراد الأسرة، ونادرا ما تقوم بتشغيل عمالة موسمية. ومن المرجح أن تقوم المرأة بالمشاركة في العمل من خلال تربية الماشية والدواجن. والقيام بأعمال الحرف اليدوية. وتجهيز الطعام، أو القيام بمهام محددة في الحقل مثل عرق التربة. ولا تحصل هذه المزارع الأسرية، وخاصة أشدها فقرا، على أي خدمات ائتمانية رسمية، وحيث يصعب الحصول عليها بسبب بُعد المسافة والإجراءات البيروقراطية. وبالرغم من ذلك فهناك 87% من المزارع تزعم أنه يمكنها الاستفادة من الائتمان. إذا تيسر الحصول عليه، وتطويره لاحتياجاتها. وتنتشر القروض غير الرسمية بين أفراد الأسرة والجيران إلخ. وبخاصة بين المزارع الأسرية الموسرة. وتشير بعض الدراسات، الى وجود قيود أخرى تنطبق على قطاع الزراعة ككل مثل: ضعف إمكانيات الاستثمار، وصعوبة الحصول على خدمات ائتمانية، وضعف التنظيم بين الفلاحين. وضعف المعلومات عن الترويج والتدريب والبحوث والأسواق. وكبر سن السكان، وتفويت الأراضي.

وقد أصبح من الأمور الحيوية، العمل على تلافى ضعف هذه المزارع. حتى نحفز الاقتصاد غير الزراعي الذي يعتمد عليها. ومن جهة أخرى، يتعين إقامة حوار بين الفلاحين والمؤسسات، والوفاء باحتياجات الفلاحين، للتغلب على أوجه قصور النظم الزراعية؛ ومن ناحية أخرى، وجوب تطبيق برامج اجتماعية مدروسة دراسة جيدة، تستهدف بعناية احتياجات المجتمعات والمناطق الريفية، حتى تخفف من تأثير اصلاحات تحرير السوق (البنك الدولي، 2006).

تنوع الاقتصاد من خلال دعم الأنشطة الزراعية وأنشطة الصناعات

الزراعية ذات القيمة المضافة العالية

كلما ارتفع الدخل في المدينة، تنوعت العادات الغذائية، وأصبحت الفرص في الأسواق العالمية جذابة، ويمكن للاقتصاد الريفي عندئذ ان يتطور من خلال دعم الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، من أجل تنوع الزراعة وإبعادها -في بعض السياقات- عن الغلات النقدية، وفي أعقاب الثورة الخضراء، فإن ثورة القيمة العالية المضافة، تمثل حاليا الموجة الثانية لزيادة فرص العمل. إن القطاع الديناميكي للمحاصيل، ومنتجات الثروة الحيوانية، ذي القيمة المضافة العالية،

والذي يعتمد على العمالة الكثيفة يتمتع بإمكانيات كبيرة لزيادة فرص العمل وزيادة الدخل في المناطق الريفية (البنك الدولي، 2007).

وعلاوة على ذلك، يمكن لقطاع الصناعات الغذائية الخاص، الذي يمثل حلقة وصل بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين، يمكن أن يكون قاطرة هامة للنمو في القطاعين الزراعي والريفي. ولكي نضمن نجاح هذا المنهج، يتعين ان ندعم انخراط صغار الفلاحين في الشراكات المستهدفة بين القطاع العام والخاص، وتشجيع مبادرات دعم مناخ الاستثمار حتى يصبح اكثر ملائمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال إزالة الاختناقات التي تحول دون مشاركة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تتحقق زيادة فاعلية تنمية قطاع الصناعات الغذائية وتأثيره على تخفيف حدة الفقر (البنك الدولي، 2007).

وفي بعض دول جنوب وشرق المتوسط، وعلى الرغم من الأداء الزراعي الجيد في العقود الاخيرة، نجد أمثلة عديدة توضح أن الزراعة لا تقوم بالمساهمة التي يمكن أن تقوم بها في الاقتصاد الوطني. إن الإدراك الكامل لإمكانيات الزراعة يعنى زيادة قيمة أكثر المنتجات المعروفة قدرة على المنافسة. وتوجد فرص واضحة هنالك مثل: تزايد الطلب بسرعة في الاسواق المحلية والعالمية على المواد الخام، والمنتجات المجهزة ذات القيمة العالية المضافة، وتؤدي زيادة إلى تحفيز الطلب، والتوسع الحضري السريع، وتغيير العادات الغذائية لصالح المنتجات المجهزة العالية الجودة، وحرير التجارة والاستثمارات الاجنبية، والتقدم التكنولوجي. ولذلك فإن الدول المتوسطة تمتلك قدرات هائلة في مجال الأغذية-الزراعية، بسبب تربتها، مناخها، والمطبخ المتوسطي، وتقاليدها الثقافية، ووجود قاعدة صناعية وحرفية هامة.

ومن بين الأنشطة الخاصة بالتصدير، يمكننا لفت الانتباه الى: المحاصيل في غير مواسمها، والمنتجات المرتبطة ارتباطا وثيقا بدول البحر المتوسط او بدولة معينة، والوجبات المطهية أو المجمدة حسب الوصفات المحلية، والزراعة العضوية، وحصاد الأعشاب العطرية والطبية (انظر الإطار تحت عنوان "دور النباتات العطرية والطبية في تطوير الاقتصاد الريفي").

وفي نفس الوقت، تضم الأسواق المحلية ملايين المستهلكين، وتزايد أعدادهم بسرعة، كما تتزايد طلباتهم وتطلعاتهم، بما يفتح الباب أمام تنمية الأنشطة لتعزيز القدرات المحلية من أجل الوفاء باحتياجات السوق المحلية، حتى نقلل من تأثير الاعتماد على السلع الأجنبية، ولكي نتجنب التعود السريع على أنماط استهلاكية مستوردة: سلع ذات عمر قصير على الأرفف (خطوط منتجات الألبان)، تحديث سلاسل مخازن التبريد، وتحقيق الثقة فيها، وتربية الأحياء المائية وإقامة مزارع الأسماك، والمياه المعدنية، والوقود الحيوي، والحمايز الصناعية، وتوزيع الغذاء، والجزارة، وتصنيع اللحوم الحمراء (Anima, 2005).

دور النباتات العطرية والطبية في تنمية الاقتصاد الريفي

وتقدم النباتات الطبية والعطرية بديلا واعدا من أجل التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في البحر المتوسط. بسبب استخدامها الرشيد للمياه، وانخفاض تكلفة الزراعة والحصاد، وتحقيق دخول لكل مزرعة اعلى من دخول المحاصيل التقليدية، بالإضافة الى الإمكانيات الكبيرة لخلق قيمة مضافة، وخلق فرص عمل، من خلال تجهيزها وتسويقها. وعلاوة على ذلك، فإن النباتات العطرية والطبية، توفر سوقا مناسبة للنساء في المناطق الزراعية، حيث يعملن عن كثب في مختلف مراحل التجهيز (التجفيف والتقطير) والتسويق. وهذا يعنى ان تطوير هذا القطاع سيكون له تأثير كبير على مساهمة المرأة في دخل الأسرة في الريف. اما بالنسبة للفئات الاخرى الضعيفة، في المجتمعات الريفية، مثل الشباب والفلاحين المعتمدين (الذين لا يمتلكون اراضي) وصغار المنتجين المهمشين، فإن حصاد مثل هذه النباتات، يعتبر وسيلة إضافية، لكسب العيش، وطريقة لتنوع دخل الأسرة، وهو ما يمثل اسلوب ادارة افضل للمخاطر لمواجهة الأخطار المناخية والاقتصادية المتنوعة.

وفي المناطق الريفية في المغرب، تمثل النباتات العطرية والطبية بديلا اقتصاديا حقيقيا. وتتمتع المغرب بتنوع بيئي غني يتضمن اكثر من 200 4 نوع، مع توطن ملحوظ للغاية لهذه النباتات هناك، وهي تتراوح ما بين 500 و600 نوع عطري و/أو وطبي. ويسمح استغلالها بتصدير 1 000 طن من الزيوت الأساسية والمستخلصات وحوالي 400 طن من الأعشاب الجففة بقيمة 300 مليون درهم، وهو ما يمثل حوالي 500 000 يوم عمل. ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، كانت فرنسا اكبر مستهلك لهذه النباتات المغربية. ويتزايد الطلب حاليا في الولايات المتحدة، واليابان، واسبانيا، وسويسرا، والمانيا، على المنتجات المصدرة في صورة نباتات مجففة، لاستخدامها بمعرفة المعالجين بالأعشاب، ولاستخدامها كمنكّة للطعام. وهناك امكانات كبيرة لتنمية نظم التجهيز للنباتات البرية والنباتات المتوطنة. ان استخدام هذه النباتات لأغراض الطبية، و لحفظ الأطعمة، وإضافة النكهات لها، من الأمور المتأصلة في المجتمع، وتوجد الموارد النباتية في مناطق تعتبرها مصدرا هاما للدخل بالنسبة للسكان المحليين. وبهذا تعتبر نقطة انطلاق نحو تحقيق التنمية المحلية. وقد بدأت مناطق أخرى بتشجيع الأساليب الفنية لهذا النوع من الزراعة.

إلا أن ثمة عدداً من القيود الفنية والتنظيمية، والقيود التي تتعلق بإدارة الموارد، تقلص من القيمة المضافة لهذا النشاط، وعلى المستوى الفني، نجد أن انخفاض جودة المنتجات تنجم عن الافتقار الى الخبرة الفنية والتكنولوجية، وانخفاض مهارات التسويق، ولكي يسترد هذا القطاع قدرته على المنافسة، فإنه يتعين عليه القيام بتحسين جودة منتجاته وضمان حماية السمعة التجارية، ويجب بذل الجهود في مجال التسويق، وفيما يتعلق بالقيود التنظيمية، علينا ان نتذكر ان المختصين في هذا القطاع لا يخضعون لأي رقابة أو إشراف، وأن الذين يقومون بجمع النباتات البرية يعملون عادة بالإنتاج piece-rate (أي أن الأجر حسب الكمية التي يجمعونها). ونادرا ما ينتمون إلى نقابات، وفي الوقت نفسه، تعاني ادارة الموارد من الضغوط التي يشكّلها السكان المحليون والماشية، والافتقار الى الوعي لدى السكان المحليين فيما يتعلق بحماية البيئة وأهمية النباتات العطرية والطبية، وفي نفس السياق، نرى الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتزايدة للاستغلال المفرط وغير المنظم لهذه الموارد.

المصدر: (2008) Ahouate and Tamehmachet

وفي المغرب، فإن صناعة الأغذية الزراعية، والتي تبلغ قيمة انتاجها اكثر من 60 بليون درهم (أي اكثر من 40% من حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي و18% من الناتج

الوطني الإجمالي في 2005)، وهي تعتبر قطاع التصنيع الرئيسي بلا منازع. وتأتي قبل صناعة المنسوجات أو الكيماويات. وبذلك تعتبر دعامة الاقتصاد المغربي. وتشير آخر الإحصاءات (2005) الى أن صناعات الأغذية الزراعية في المغرب يعمل بها 71 000 عامل في أكثر من 2 000 شركة. وغالبية الشركات في هذه الصناعة هي شركات صغيرة ومتوسطة. وبالرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 95% من صناعات الأغذية-الزراعية. فإنها مسؤولة عن 45% فقط من إنتاج الأغذية - الزراعية. في حين أن خمسين من أكبر الشركات (مجموعات وطنية كبرى مثل أو.إن.إيه O.N.A أو هولماركوم Holmarcom أو شركات اجنبية مثل نسلته ويونيليفار، وبروكتور & جامبل) تقوم بإنتاج ما يقرب من 55%. ويتم تزويد السوق المحلية بتلك المنتجات (وخصوصاً السلع الأساسية مثل السكر والزيت) وسوق التصدير (منتجات طازجة ومجهزة، مثل الخضروات والأسماك المعلبة).

وإذا نحينا هذه الأرقام جانباً، لوجدنا أن هذا القطاع ينطوي على العديد من نقاط الضعف. ويمثل العرض، بصفة خاصة، مشكلة رئيسية بالنسبة لصناعة الأغذية-الزراعية. بسبب عدم إقامة روابط بين المزارعين والمصنعين بشكل ملائم، فالعلاقة بينهم هي علاقة مواجهة، وهو ما يستحيل معه نمو هذا القطاع. وتتضمن العقبات الأخرى، عدم توفر العمالة المؤهلة، وضعف صناعة التغليف التي لا تفي باحتياجات القطاع الخ. وترتفع تكلفة التغليف بسبب الحاجة الى استيراد المواد الخام المستخدمة بها، وتكلفة الطاقة، والاحتكاكات أو شبه الاحتكاكات، التي تقوم بها شركات التصنيع. ولكل هذه الأسباب، فإن صناعة التغليف المحلية لا يبدو أنها تمثل ميزة تنافسية لهذا القطاع.

وهناك أيضاً غياب لمناهج التسويق، التي من الممكن أن توفر فرص عمل للمشروعات الزراعية الصغيرة، التي تريد تحويل إنتاجها. وفي الواقع، فإن نسبة الأعمال التي تقوم بها الشركات في هذا القطاع، والتي جرى بصورة غير منظمة لازالت كبيرة: 50% من الزيتون، 90% من ثمار الكبر (Capers)، 100% من المشمش، 100% من العصائر. ويعتبر هذا الأمر مصدر قلق، عندما ينظر إليه من خلال مقارنته بالدول المنافسة مثل تركيا. حيث تقوم معظم الشركات بالتصدير في عبوات منفصلة، وتعتبر العلامة الفرعية للعبوة من الأولويات. ويقول فيناجري Fenagri، من الاتحاد الوطني للأغذية-الزراعية: إنه بالرغم من أن المغرب تعتبر أكبر مصدر في العالم للخلل الكبر، " لم يستطع أحد الوفاء بطلبات المستهلك الأجنبي من الكبر في الخل للخلل". ثم إن الرؤية التسويقية سوف تساعد على التعرف على منافذ جديدة من خلال تنوع العرض (زيت شجر أرجان، وجّهيز الدواجن، والمنتجات العضوية) (Vallee and Flandrin, 2005). وبالرغم من ذلك فقد حققت صناعة الأغذية-الزراعية في المغرب نجاحاً في الأسواق العالمية - حيث تتزايد صادرات الجبن المصنع، على سبيل المثال. وتعتبر هذه الصناعة إحدى الصناعات القليلة التي تمكنت من النمو بمساعدة السوق المحلية، وتقوم بإنتاج 32 000 طن من الجبن سنوياً. وتبلغ صادراتها ما يقارب 15 000 طناً الى الدول العربية (ليبيا، والامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية).

صناعة تجهيز الاغذية-الزراعية كمحرك للتنمية في مقاطعة كارامان في تركيا

تعتبر مقاطعة كارامان نموذجاً في مجال صناعة الأغذية - الزراعية في تركيا: ويتم تصنيع المنتجات الزراعية هناك لتخرج في صورة منتجات ذات قيمة مضافة عالية (الدقيق، البسكويت، عصائر الفاكهة، الجبن، الخ). وتقع كارامان في إقليم وسط الأناضول وتتكون من ست مناطق، وعشر مدن، و 160 قرية. ووفقاً لأرقام التعداد السكاني عام 2000 كان يوجد بالمقاطعة 243 210 نسمة من بينهم 58% يعيشون في المدن و 42% يعيشون في مناطق ريفية. ويعتمد اقتصاد المقاطعة، قبل كل شيء، على الأنشطة الزراعية. ومن بين 940 743 هكتار، نجد من بينها 27.29% اراض زراعية، و 6.85% اراض مراحة، و 34.15% مراعي، و 22.27% غابات، و 8.6% اراض غير زراعية. ويوجد بمقاطعة كارامان 13 826 بقرة حلوباً، و 11 591 رأس من الماشية، و 141 374 رأس من الأغنام و 59 093 رأس من الماعز و 11 696 رأس من ماعز الأتجورا (angora).

ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك تحسن ملحوظ في معدلات التشغيل بفضل تصاعد الاستثمارات في صناعة الأغذية-الزراعية التي تحولت الى الانتاج من أجل التصدير. وهكذا، فإن قطاع الاغذية - الزراعية قد اسهم اسهاماً كبيراً في الحد من نسبة البطالة، وتبلغ معدلات المشاركة في التشغيل في مقاطعة كارامان 69% بين الرجال و 44% بين النساء، بالمقارنة بنسبة 48.4% و 24.4% لكل منهما على التوالي في تركيا بأسرها. ولقد بدأت كرمان تجتذب الاهتمام في منتصف عقد الثمانينيات، عندما تطورت صناعة البسكويت بها. حتى إنها أصبحت تنتج تقريباً نصف إنتاج تركيا من البسكويت وتوجد 37 شركة في المقاطعة (تنتج البسكويت، والبرغل، والحبوزات)، ويأتي ثلث انتاج البسكويت والبرغل في تركيا من مقاطعة كارامان. وقد أصبحت كارامان منطقة جذب للمهاجرين القادمين من المقاطعات المجاورة للبحث عن فرص عمل. ويتم انتاج حوالي 450 000 طن من البسكويت ومشتقاته (الوافل waffles، والكيك، والمقرمشات، والحلويات، والعلك "اللبان"، الخ) في المنطقة كل عام، وفي عام 2006، بلغت قيمة الصادرات 56 مليون دولار (بالمقارنة بـ 32 مليون في عام 2000)؛ والبلدان المستوردة الرئيسية، في الشرق الاوسط. وقد ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بعامل 20 factor فيما بين 1995 و 2001. وتشير احصاءات عام 2001 الى ان قطاع الزراعة في المنطقة يسهم بـ 50.8% من ثروة المنطقة، وتساهم صناعة الاغذية بحوالي 30% من الصناعة التحويلية في المنطقة.

وقد نجم عن ذلك آثار ملحوظة:

- < اسهمت المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والتي يتم الحصول عليها من خلال تجهيز المنتجات الزراعية في موقع الانتاج، اسهاماً كبيراً في اقتصاد المنطقة.
- < تحسنت الصناعة في المنطقة بسبب تجهيز المنتجات الزراعية.
- < أدى وجود هذه الشبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاغذية-الزراعية، الى خلق فرص عمل وبخاصة للشباب وقليل من الهجرة للمدن.
- < تم تطوير مفهوم جودة الانتاج في المنطقة.
- < شهدت المنطقة وتنمية اقتصادية اجتماعية متسارعة.
- < اتخذت مناهج جديدة في تجهيز الصناعات الزراعية و التسويق.

ولقد ظهرت بعض الآثار السلبية، التي يجب أن نذكرها ايضاً، مثل زيادة التلوث البيئي، واستخدام الاراضي الزراعية في اغراض غير زراعية.

وفي سياق الترويج للأنشطة الزراعية والصناعات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية. تمثل الزراعة العضوية والمنتجات التقليدية والتميزة. مناهج مبتكرة تمثل تزاوجاً بين تحديث الزراعة. والارتباط بالأرض والتقاليد. وعلى المستوى الإقليمي. أشار أول مؤتمر لوزراء الزراعة يعقد في مدينة البندقية في عام 2003. في إطار الشراكة اليورومتوسطية. إلى التنمية الزراعية المستدامة. والزراعة العضوية. والسماوات الجغرافية للجودة. وقد تم إدراج هذه القضايا كعناصر غير تجارية في خريطة الطريق اليورومتوسطية للزراعة. بغرض توجيه عملية تحرير التجارة. وتمت الإشارة إلى الزراعة العضوية. والسماوات الجغرافية معاً في الفصل الخاص بالزراعة المستدامة. والتنمية الريفية في الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (MSSD) التي تم إقرارها في عام 2005 من قبل المفوضية المتوسطة للتنمية المستدامة (MCSD) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويقوم المستثمرون. والحكومات الوطنية. والشركات الخاصة. والمنظمات غير الحكومية. بوضع إمكانات التآزر والتعاقد المتعدد الأوجه بين الزراعة العضوية. والسماوات الجغرافية. في حساباتهم.

ووفقاً لدراسة قامت بها شبكة الزراعة العضوية بالدول المتوسطة¹ في 2006 يوجد في دول جنوب وشرق المتوسط والبلقان. 344 000 هكتار من الأراضي المستزرعة عضوياً. و20 669 مزرعة تزرع بالطريقة العضوية. وإذا أضفنا إلى ذلك حصاد النباتات الطبية والعطرية. يكون إجمالي المساحة السطحية أكثر من 2 مليون هكتار. وتعتبر تركيا. وتونس. ومصر. والمغرب. أهم الدول من حيث الانتاج. أما الاتحاد الأوروبي. والولايات المتحدة الأمريكية. واليابان. ودول الخليج العربي. فهي أكبر الدول المستوردة للمنتجات العضوية. من دول جنوب وشرق المتوسط والبلقان.

جدول 2 الزراعة العضوية في بلدان جنوب وشرق المتوسط. وبلاد البلقان. 2006.

الدولة	مساحة الأراضي العضوية بدون نباتات برية (هكتار)	مساحة الأراضي العضوية مع النباتات البرية (هكتار)	الجهات العاملة (العدد)
اليابان	171	1201	93
اليوسنة والهرسك	714	488 804	60
كرواتيا	6 012	23 670	342
مقدونيا	509	2 101	104
الجيل الأسود	**25 051	158 851	15
صربيا	906	1 102 906	48
تركيا	100 275	192 789	14 737
شبه الاجمالي	133 638	1 970 322	15 399

460	14 165	14 165	مصر	المشرق	الدول الأوروبية المتوسطية الشركاء في سياسة الجوار
25	1 024	1 024	الأردن		
213	3 470	3 407	لبنان		
303	641	641	الأراضي الفلسطينية		
3 256	30 493	30 493	سوريا		
4 257	49 793	49 793	شبه الإجمالي	المغرب	
61	2 400	1 550	الجزائر***		
-	-	-	ليبيا		
لا توجد بيانات	10 4216	4 216	المغرب		
952	220 467	154 793	تونس		
1 013	327 092	160 559	شبه الإجمالي	الإجمالي	
20 669	2 347 207	343 990			

المصدر: تمت مراجعته و تحديثه من البيطار. (2008).
ملاحظات: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب هما كيانان يكونان البوسنة والهرسك وفقا لاتفاقية ديتون للسلام؛
ونعتبر وزارة الزراعة على مستوى كيان الدولة: ** وتشمل المراعي: *** الأرقام الخاصة بالجزائر تقلل من قدر النباتات البرية
والمراعي بها.

على مدى العقدين الماضيين أصبحت الزراعة العضوية في البحر المتوسط قطاعا ديناميكيا واعداً بسبب حصولها على استثمارات، بفضل افكار وعزيمة روادها من الشركات الخاصة. والحصول على دعم مادي وفني من الجهات المالية المانحة. ومؤخرا من خلال الاجراءات التي قامت الحكومات بتطبيقها. وبالرغم من اختلاف مستوى ومعدل طاقات التنمية لديها من دولة إلى أخرى في المنطقة، فإنه ليس من الصعب ان نتعرف على عدد من المشكلات والفرص الشائعة في كافة المشروعات العضوية في دول جنوب وشرق المتوسط.

وهناك ثلاثة طرق لتنمية الزراعة العضوية، والتي يبدو انها تطورت احيانا بالتوازي وحيانا بصورة متعارضة - ولكن يتم الجمع بينها الآن عنوة. بسبب الاحتياجات الملحة لاجراء حوار دائم وبناء بين القطاع الخاص والعام (بوجلزي والبيطار، 2008). وأولى هذه الطرق الثلاثة هو ما اتبعه رواد الزراعة العضوية من أنشطة. وما قامت به جمعيات عديدة، بدعم من السلطات المحلية.

1. بدأ مشروع تنمية الإنتاج في الجنوب في عام 2002، وكان يرتكز على الوحدات الإجتماعية الإقليمية UST - وهو تعبير مستساغ تبادياً لاستخدام اصطلاح المجتمع العرفي أو القبلي التي قامت في المناطق الريفية لمناقشة الأهالي المعنيين بكيفية إدارة النطاق الزراعي- الرعوي في إطار تشاركي صريح.

والجهات المانحة للتمويل. وأحيانا من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية. وقد ضمنت هذه الجهات نشر مبادئ وطرق الزراعة العضوية بين الفلاحين الصغار والفلاحات والعمل على خلق وعي بالزراعة العضوية، وتنظيم حركة وطنية لتبنيها. وإلى جانب المبادرات المسئولة عن التسوق الذي يقوم على مبدأ التضامن. أصبحت الجهات المشار إليها تشارك في حماس في تشجيع الزراعة العضوية في الأسواق المحلية وهي أسواق لا تزال عموما متخلفة في غالبية هذه الدول.

مبادرة الزراعة المدعومة من قِبَل المجتمع. في المغرب

تعتبر شراكات التضامن المحلية بين المنتجين والمستهلكين. والتي تُعرَّف بشكل مختلف باسم "الحادات الحفاظ على الزراعة الريفية" في فرنسا. والحادات الزراعة المدعومة من قبل المجتمع في الدول الأنجلوسكسونية، شراكات وثيقة الصلة بين المزرعة ومجموعة من المستهلكين. ويقوم المستهلكون بشراء حصة من حصاد موسم مقدما في شكل "سلال" من إنتاج المزرعة بسعر متفق عليه مع الفلاح. وهذا يلزم المستهلكين والمنتجين بنفس الدافع وهو: تشجيع الزراعة الصحية. والتي تلتزم بمبدأ العدالة الاجتماعية. وتم انشاء أول شراكة من هذا النوع في السبعينيات من القرن الماضي في اليابان في أول الأمر. ثم في ألمانيا. وسويسرا. ولم تبدأ فرنسا في هذه التجربة حتى عام 2001. ولهذا النظام العديد من المزايا منها: أنه يوفر للفلاحين دخلا مضمونا يسمح لهم بالحفاظ على انشطتهم الزراعية. ويستطيع المستهلكون الحصول على الانتاج الموسمي الطازج. وفي نهاية الأمر يضمن للشريكين سعرا عادلا.

وقد حاز النموذج أيضا قبولا في المغرب. وهو يمزج بين التنمية الاجتماعية. وبين أساليب الانتاج الصديقة للبيئة. وفي منطقة "شول" shoul بالقرب من مدينة الرباط. قامت مجموعة من الجمعيات بإنشاء مشروع تسويق الحاصلات البستانية العضوية منذ 2007 في أحد أفقر المجتمعات الريفية في المغرب. وكان هذا البرنامج بمثابة فكرة جديدة تماما في المغرب. وكان يهدف الى الجمع بين المستهلكين والمنتجين. بين الريف والمدينة. بنفس طريقة عمل شراكات التضامن المحلية بين المنتجين والمستهلكين: وينتج عن الاشتراك في خطة سلال (شهريا او ربع سنوي بناء على الحالة المادية للأسرة) تمويل انتاج الخضروات والحبوب العضوية. وتظل المزايا كما هي. أي الوصول الى سعر عادل للمنتج. وحصول المستهلك على منتج ذي جودة. ولم يؤد ذلك الى تنوع الانتاج في المنطقة فحسب (التي كان يغلب عليها تربية الماشية والحصاد) لكنه أدى أيضا الى تحسين التكامل الاقتصادي للمنتجين المحليين. وسوف يؤدي نجاح المشروع الى إنشاء اول شراكة تضامن محلية بين المنتجين والمستهلكين في المغرب قريبا.

المصدر: سيام (2008).

الزراعة العضوية والتنمية الريفية في تركيا: حالة مشروع القمح

في عام 2005. كانت بلدية اسطنبول والشركة العامة للخبز (IHE) التابعة للقطاع العام. قد أقامت مشروعا أطلق عليه المشروع التعاقدى للخبز العضوي والزراعة العضوية (مشروع القمح). وكان المشروع -الذي اقيم في عشر مقاطعات في شرق الأناضول ومنطقة البحر الاسود. حيث ينتشر الفقر الشديد- يستهدف دعم انتاج القمح العضوي. الذي كان يتم معالجته في مؤسسة الشركة العامة للخبز (IHE). وفي عام 2006. قامت المجال الصغيرة ومحال السوبر ماركت في اسطنبول ببيع 10 000 رغيف خبز (بزن كل منها 400 جرام) قامت الشركة العامة للخبز بتجهيزها باستخدام 8 000 طن من القمح العضوي (والقمح

المحَوَّل). والذي تم شراؤه بسعر يزيد بنسبة 40% (20% القمح المحَوَّل) عن سعر القمح التقليدي من 1 400 منتج. بموجب عقد ضمن المشروع. وكان من المخطط أن تتم زيادة عدد المنتجين إلى 12 500 على مدى خمسة أعوام. وتقوم الشركة العامة للخبز بتزويد المزارعين بدفعات مالية مقدّمة. ومستلزمات إنتاج inputs مدعومة (اسمدة عضوية وبذور عضوية) كما كانت تغطي تكلفة الاعتماد certification وكانت تقدم الدعم المالي للمزارعين الذين كانوا يرغبون في ترك العاصمة والعودة الى قراهم للعمل في المشروع.

وكان الالتزام بأهداف المشروع قد أدى الى العديد من المزايا المتعددة الأبعاد:

- < زيادة في دخل المنتجين (ليس من خلال السعر المتميز المضمون فحسب. ولكن من خلال تحسين العائدات الناجمة عن استخدام مستلزمات إنتاج افضل).
- < تدعيم التنمية المحلية من خلال الحد من الهجرة إلى المدن وتشجيع الهجرة العكسية.
- < زيادة جذب الزراعة العضوية للمنتجين والمستهلكين من خلال تطوير السوق المحلية.
- < خلق بيئة مواتية للتنمية من أجل المؤسسات المشاركة.
- < تشجيع الزراعة العضوية في تركيا. وحماية البيئة. وصحة الانسان. نتيجة لذلك.

وكان التعاون مع وزارة الزراعة. والمؤسسات المحلية. ومراكز البحوث. والجامعات. واتحادات الفلاحين. والجمعيات الأهلية. أمرا أساسيا لنجاح المبادرة. وقامت الإدارات الاقليمية التابعة لوزارة الزراعة بتغيير برامجها التدريبية والترويجية بحيث تشمل الزراعة العضوية. وقد أجرى تقييم للمبادرة في عام 2007. أنتهى الى أن المشروع قد حقق نجاحا حقيقيا وأنه بمثابة نموذج يحتذى به في المناطق الأخرى من البلاد.

المصدر: إيجيز (2008).

ويمكن ان تشارك تلك الاخذات أيضا في تصدير كميات صغيرة (بصورة متفرقة أحيانا) من المنتجات التقليدية والعضوية التي تباع الى أوروبا مثلا. في المتاجر الصغيرة المتخصصة. وهو أمر ممكن من خلال العلاقات التعاونية بين الاخذات المحلية والجهات الأجنبية المشاركة (الجمعيات الأهلية. جهات الاعتماد. المصدرون). وهذه مجرد قصص نجاح صغيرة. لا يمكن ان تصبح مستدامة بدون دعم مالي من الجهات المانحة.

وبدون شك. يظل المنفذ الرئيسي للمنتجات العضوية من دول جنوب وشرق المتوسط. هو تصدير كميات كبيرة إلى الأسواق الأوروبية. وهذا هو الطريق الثاني لتطوير هذا القطاع. وقد تم إطلاقه بصورة مستقلة عن الطريق الأول. من خلال جهات محلية وأجنبية خاصة وقامت بتنفيذ كافة المراحل تقريبا من مرحلة الإنتاج وحتى مرحلة طرح المنتجات في الأسواق. وهي تقدم للمنتجين -وفقا للعقد- كافة مستلزمات الإنتاج. والخدمات الضرورية. التي تتضمن توفير المساعدات الفنية وشهادات الاعتماد. إن معظم القيمة المضافة التي نتجت عن سوق المنتجات العضوية وجزء لا بأس به من مساحة الأرض. والفلاحين الذين يقومون بالزراعة العضوية في تلك الدول. يمكن أن تجدها في هذا النهج.

ويرتبط الطريق الثالث. والذي يمكن أن يوصف بأنه «مؤسسي». بالالتزام الذي تعهدت به

حكومات عديدة مؤخرًا، اجتذبتها إمكانات قطاع الزراعة العضوية، واسهامه الإيجابي في الميزان التجاري للأغذية -الزراعية. وفي هذه الحالة، فإن التدخل الحكومي يتمثل في انشاء سياق تشريعي، واستخدام مختلف أشكال الدعم المالي للقطاع، وحقيق الفاعلية بدرجاتها متفاوتة التي تتطور في الوقت الحالي بصورة مستمرة. وكما هو الحال في النهج الأول، لعب التعاون الدولي دورا حيويًا وسمح بتدعيم الإمكانيات المؤسسية، وإمكانيات الشبكات المزمع انشاؤها للسماح بتبادل المعلومات، وتبادل أفضل الممارسات.

وتضفي منتجات الجودة (العضوية والتقليدية) قيمة مضافة على المهارات المحلية والتراث الثقافي لمناطق معينة، وتشير الأدلة الى ان التميز والنخوص يمكن ان يصبحا من عناصر الرد على مشكلات التهميش. ومنذ عام 1995، كان إضفاء قيمة مضافة على المنتجات الخاصة بالمناطق المحلية في الدول المتوسطة من اهداف منظمة الأغذية والزراعة -سيام- من خلال مشروع «المنتجات الجبلية». وفي السياق الحالي لتحرير التجارة، فإن القيمة المضافة المحققة يمكن ان تسمح للمنتجين في المناطق الجبلية -الذين يعانون من ارتفاع تكلفة النقل، وغياب البنية الأساسية، وعدم كفاية التكنولوجيا، وصعوبة النفاذ الى الاسواق- بمواجهة منافسة نظم ومناطق الانتاج التي تتمتع بظروف أفضل. وفي الحقيقة، فإن ظهور شبكات للأطراف الفاعلة سواء كانت عامة أو خاصة، مثل: (قنوات توزيع المنتجات، وإدارات محلية وطنية) يوضح ان من استطاعوا حقيق التميز لمنتجاتهم، وخدماتهم، بل وحتى مناطق انتاجهم يربحون من حيث الإنتاجية. إن مشروع المنتجات الجبلية قد جعل من الممكن، وضع قائمة بالمنتجات الجبلية تضم أكثر من 50 سلعة أصلية متميزة في البلدان المتوسطة. وقد وفر المشروع ايضا نظام معلومات ديناميكي لجمع المعلومات التي من الممكن ان تشجع على تطوير هذه المنتجات¹.

ووفقا للتقرير الأخير لبرنامج المنتدى اليورومتوسطي لمعهد العلوم الزراعية بشأن المنتجات المتوسطة (Ilbert, 2005) اظهرت الدراسات وجود منهج الجودة "والتميز المحلي في الأغذية" وبخاصة بالنسبة لتمور "دجلة نور" و"زيت زيتون كابيلي". ويعتبر هذا المنهج ظاهرة حديثة تنبع من الديناميكيات المحلية المتغيرة، ولكنها ضعيفة بسبب صعوبة الوصول الى اسواق الأغذية- الزراعية الخارجية. ثم إن انخفاض نسبة مشاركة السلطات العامة والجهات الاقتصادية الكبرى في تدعيم مناهج الجودة يترك الباب مفتوحا أمام الديناميكيات المحلية مبادرات التنمية الريفية، وقد ادرك بعض المنتجين، والباحثين، والمشغلين، أهمية المنتجات الغذائية المحلية المتميزة، ويحاولون الآن تحويلها الى ميزات اقتصادية. ففي المغرب- وباستثناء بعض المبادرات المحلية (زيت الأركان) - جرى وضع شعارات LOGOS تشير الى الجودة ولكن في ظل ضعف تنظيمي لسلاسل التوزيع، وفي ظل اطار تنظيمي غائب جزئيا. ومع ذلك، فقد كان هناك تنوع في المجال الزراعي الإيكولوجي، وفي المهارات، وتوقعات المستهلكين التي تتعلق بالوجود الفعلي للمنتجات ذات الجودة.

وفي تونس استفادت بعض المنتجات مثل الأنبيذة والمشروبات الكحولية، من الشعارات التي تشير الى علامة المنشأ الحمية، منذ عدة عقود.

انشاء قطاعات منتجات زراعية وأغذية-زراعية عالية الجودة في تونس

إن تونس -باعتبارها احدى دول البحر المتوسط- لها تاريخ طويل في زراعة الأرض. والاهتمام بالثروة الحيوانية. وكانت تحظى دائماً بمنتجات فريدة ترتبط بالطبيعة. والأرض. بالمفهوم الواسع للكلمة. وفي عام 1999، قامت الحكومة التونسية باصدار قانون رقم 57-99. الصادر في 28 يونيو 1999 بشأن حماية علامات المنشأ. والسمات المميزة للمنتجات الطبيعية والزراعية. ووضع ذلك موضع التطبيق ويستهدف القانون حماية السمات الخاصة والمميزة للمنتجات الزراعية والغذائية الطبيعية والمجهزة والخضروات والحيوانات وتزويدها بالقيمة المضافة من خلال اعطائها علامة منشأ محمية وسمات جغرافية.

وفي إطار مشروع تعزيز الخدمات الداعمة للزراعة. وهو مشروع قامت بتنفيذه وزارة الزراعة والموارد المائية. بقرض من البنك الدولي (قرض رقم 7306) فإن المكون الذي حمل عنوان "تحسين وتعظيم قدرات الجماعات المهنية (2003) IG. والذي كان يشار اليه ايضا "بمكون الجودة". الذي قامت بتنسيقه وكالة الترويج للاستثمارات الزراعية ويستفيد منه العديد من الجماعات المهنية المتخصصة IG في مجال الخضروات والفاواكه (بما في ذلك التمور) IGF ومنتجات الاسماك. ومنتجات الطيور والارانب IGBRP واللحوم والألبان IGMM. وقد ظهرت بعض هذه العلامات مؤخرًا. عندما تم دمج الجماعات المهنية المتخصصة في اطار اعادة الهيكلة التي تمت منذ عام 2003. ولكون الجودة عدة أهداف:

- < التعرف على علامة جودة المنتجات ذات الجودة العالية من المنتجات الزراعية والاغذية الزراعية التونسية. والإعلان عنها.
- < تحديد مستوى الجودة (التوحيد القياسي. علامات المنشأ المحمية. السمة الجغرافية. الزراعة العضوية، الخ) في الانتاج الزراعي التونسي
- < تحسين عملية توفير الخدمات لكافة المشغلين داخل قنوات التوزيع بحيث يتمكنون من تحقيق النمو في تسويق المنتجات التي سوف يسهل التعرف عليها. وشرائها بأسعار مجزية ومعرفة مسارها من المنتج إلى المستهلك.
- < ضمان نشر المعلومات بصورة سريعة بين المنتجين. ومقدمي الخدمة. وشركات التصنيع. والسوق.
- < الترويج للمنتجات الزراعية التونسية. ذات السمات الخاصة. من خلال تقديم معلومات تفصيلية وكاملة عن تلك المنتجات. عن طريق مختلف وسائل الاتصال بالنسبة لمجموعة مستهدفة وواضحة من المستهلكين.
- < تدريب المشغلين التونسيين على أساليب الترويج والتسويق والتعبئة والتوزيع الخ. وذلك لتسهيل الدخول الى الاسواق المحلية واسواق التصدير.

وقد تم إسناد الدعم الفني إلى مجموعة من ثلاثة من الخبراء الفرنسيين من مركز الأبحاث الزراعية الفرنسية للتنمية الدولية. والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية. والمعهد الوطني الفرنسي لعلامات المنشأ. وقد قامت هذه المجموعة بالعديد من المهام في هذا المجال مع وكالة الترويج للاستثمارات الزراعية. والجماعات المهنية المتخصصة. والاتحاد التونسي للزراعة وصيد الأسماك. والاتحاد التونسي للصناعة. ومركز الأنشطة التجارية والحرفية. والمكتب الوطني للبتترول. والادارات المركزية والاقليمية لوزارة الزراعة والوزارات الأخرى المعنية. والشركات الخاصة. كما شارك العديد من الخبراء المحليين والأجانب.

وكان انشاء "شبكة الجودة" من بين أنشطة هذا المشروع. وتم انشاء "خلايا" جودة على مستوى المجموعات المهنية المتخصصة، والمكتب الوطني للبرترول. لتغطية عدة قطاعات مثل الفاكهة والخضروات، ومنتجات المزارع، واللحوم الحمراء، والألبان، والمنتجات البحرية، وزيت الزيتون. وضمت تلك الخلايا افراداً من الادارة وفنيين ذوى خبرة متخصصين في المجالات الفنية والتجارية. وقد عمل هذا الفريق بالتعاون مع متخصصين في القطاع، لتوعية المستهلكين التونسيين والأجانب بجودة المنتجات الزراعية التونسية. وقد قامت وكالة الترويج للاستثمارات الزراعية بإدارة هذه الشبكة.

وقد تم إجراء نوعين من الدراسات، بهدف الترويج لجودة المنتجات الزراعية التونسية: (وضع شعارات Logos، وضع علامات المنشأ، والسماوات الجغرافية، والزراعة العضوية الخ) بهدف تحسين النفاذ الى اسواق التصدير. وتضمن المشروع أيضاً القيام بأنشطة تدريبية في تونس والخارج كان لها تأثيرها على جميع العاملين في شبكة الجودة (دورات تدريبية متعلقة بالجودة، وسلامة الغذاء، والتصدير) وعلى المنتجين، والمصدرين المتخصصين، وعلى المسائل المتعلقة بالجودة، والتغليف، وإعداد المنتج للتصدير، والأساليب الفنية للتجارة الدولية (جودة اللحوم الحمراء، تصدير الفاكهة والخضروات، جودة منتجات الدواجن، معايير الممارسات الزراعية الجيدة في أوروبا والخاصة بإدارة المزارع، تجهيز وتصدير منتجات الاسماك، تسويق منتجات الاسماك، شهادات الايزو22000)

وكان الغرض من أنشطة البحوث هو تحسين جودة المنتجات، وتطوير منتجات خاصة باسواق مستهدفة، وإتقان عملية جديدة من التحكم الحيوي، وتحسين الأساليب الفنية التغليف والتجهيز. وقد قامت المؤسسات التعليمية وأو البحثية التابعة لمعهد الأبحاث والتعليم العالي الزراعي، بتطوير أربعة عشر موضوعاً من موضوعات البحوث.

وأخيراً، تم التخطيط لإنشاء بوابة زراعية إلكترونية، بغرض الترويج، وتهدف إلى تسويق وتصدير المنتجات الزراعية. وتعتمد البوابة على الرصد الوطني للزراعة، وسوف يكون لها روابط بالعديد من مواقع المؤسسات والجهات الوطنية والخاصة التي تعمل في القطاع، وسوف تكون البوابة مركزاً للتجارة الإلكترونية الخاصة بالمنتجات الغذائية التونسية.

وفي الوقت الحالي، فإن أهم نتيجة لمكون الجودة هو اعتماد اللجنة الاستشارية الفنية لعلامات المنشأ للعديد من المنتجات الزراعية التونسية مثل رمان منطقة قابس (Gabs)، وتفاح سببيا (Sbiba)، وتمور دجلة نور من نفازوه Nefzoua (كابيلي) وتمور دجلة نور من جريد (Jerd). وتم اتخاذ خطوات للحصول على شهادات اعتماد Certification لمجموعة من المنتجات مثل المنتجات التالية: الروبيان (الجمبري) الكبير سردين البحر المتوسط، هريسة كاب بون Cap bon، وخراف سيدي بوزيد، وأغنام بلاك ثيبار، كما أن هناك طلباً يتم النظر فيه لاعطاء علامة منشأ لزيت زيتون من الساحل (منطقة مونستير)، وكانت الميزانية المحددة لهذا المكون 5.02 مليون دينار تونسي، وكان من المرجح أن تصل عند استكمال المشروع الى 4.2 مليون دينار.

المصدر: (حسانيه، 2008).

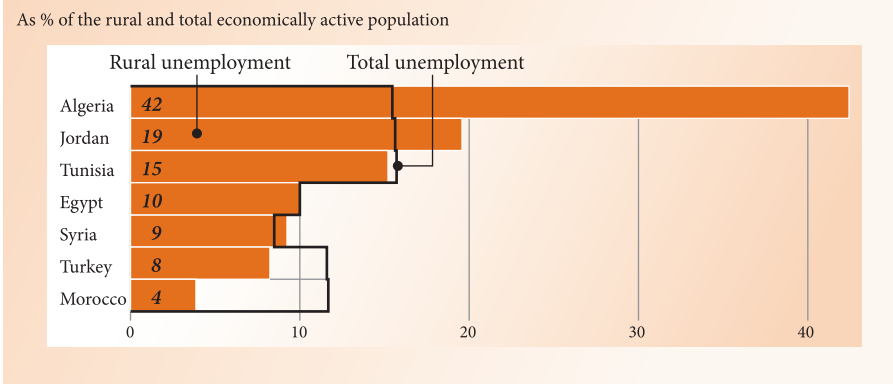
وفي تركيا، كانت عملية اعتماد Certification لمنتجات المنشأ ذات الجودة، تقليداً، يخضع للقوانين واللوائح منذ عام 1502 وفي ظل الامبراطورية العثمانية. واليوم، تقوم الدولة بالذود عن سياسة حمائية قوية للسماوات الجغرافية، لأنها واحدة من الدول، مثلها مثل الهند، أو الصين، والتي تحب ان ترى توسعا في الحماية الجغرافية في منظمة التجارة العالمية، وتم اصدار

وإقرار لائحة حول حماية السمات الجغرافية (قانون رقم 555 الصادر في 27 يونيو 1995) ودعمها قانون صدر في عام 2003 يحكم السمات الجغرافية داخل معهد براءات الاختراع. وفي عام 2008، كان هناك 95 منتجاً تتمتع بالحماية وفقاً للوائح السمات الجغرافية. كان من بينها 53 سلعة غذائية-زراعية. (Tekeliglu and Demirer, 2008). وتوضح الأهمية الاقتصادية لتلك المنتجات ومزاياها. فيما يتعلق بالدخل: هناك أربعة منتجات ذات سمات جغرافية - بندق جيريسون، مشمش ملاطيا، مشمش بحر إيجة، وفستق عنتيب- وهي تمثل 60% من إجمالي صادرات الأغذية الزراعية التركية.

تطوير الاقتصاد الريفي غير الزراعي

يُجد أن آلاف الشباب العاطلين، من دول جنوب وشرق المتوسط، يغادرون الريف بحثاً عن فرص عمل في المدن. وهذه الهجرة ليست هي الحل بالنسبة لكل شخص. ذلك أن البطالة أحياناً ما تكون أكثر ارتفاعاً في المدن عنها في الريف (انظر الشكل البياني 4). ولما كان التقدم المحرز في الزراعة ليس كافياً لمواجهة تحديات التشغيل في البيئة الريفية، فإن الاقتصاد الريفي غير الزراعي لا بد أن يصبح أيضاً مصدر الفرص عمل جديدة. ويجب البحث عن بدائل للزراعة، وبخاصة في قطاع الصناعات التحويلية الذي لا يزال مرتبطاً بالبيئة الحضرية إلى حد كبير، بسبب وجود العديد من القيود التي تواجهها في البيئة الريفية.

شكل بياني 4 معدلات البطالة في الريف ومعدلات البطالة الإجمالية في منطقة المتوسط



مصدر: رضوان (2007) طبقاً للبحوث الوطنية.

وقد عرف قطاع الخدمات - إلى جانب أنشطة التجارة والنقل - نشاط السياحة الريفية، الذي يظهر الآن كسبيل لتنوع دخل الأسرة. وبالرغم من المزايا التي تترتب على السياحة، مثل خلق فرص العمل وإدارة الدخل، وتحسين البنية الأساسية، وهي أمور غنية عن التعريف، إلا أن للسياحة آثاراً سلبية واضحة في دول جنوب المتوسط، وحتى مع افتراض أن السياحة البيئية، وسياحة التجارة الحرة، لها تأثير أقل من السياحة العامة فإنه يجب ألا ننسى، مثلاً، أن هناك منافسة شرسة في هذه البلدان من أجل الحصول على السلع الأساسية مثل المياه، وأثر ذلك على أصحاب الأراضي فظيع. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من كون السياحة مصدراً هاماً لفرص العمل، إلا تلك الفرص متدنية المهارات وضعيفة الأجر، وغالباً ما تدفع الأجور نقداً وهي فرص عمل غير ثابتة. وأخيراً، يمكن أن يؤدي نمو السياحة أيضاً إلى هجر الزراعة المنتجة للغذاء،

لصالح أنشطة أخرى، مثل بيع الهدايا التذكارية، أو التسول، وهي أنشطة عديمة المزايا من المنظور الاجتماعي والثقافي. (Collombon, Barlet and Ribier, 2004).

ومن بين الدول التي تطل على الساحل الجنوبي للمتوسط، نجد أن المغرب قد قررت الاستثمار في مجال السياحة، كوسيلة لتحسين تنمية المناطق الريفية بها، وفي إطار مبادرة السياحة المغربية "رؤية 2010"، تم اطلاق برنامج تحت عنوان "السياحة: رؤية، وخطى ورغبة" للفترة من 2000-2010، ويقوم هذا البرنامج -الذي تم التوقيع على خطته من قبل الاتحاد العام للمشروعات المغربية ويتضمن دمج اهداف وتوجهات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية- على ثلاثة محاور رئيسية:

- < وضع رؤية واقعية طموحة لتنمية القطاع حتى عام 2010.
- < تحديد الأوراق الراححة التي يتعين استغلالها، والتحديات التي يتعين التغلب عليها.
- < وضع استراتيجية طوعية شاملة تستطيع إطلاق العنان لديناميكية تنمية السياحة بما يسمح للبلاد بأن تبرز على خريطة اكثر المقاصد السياحية جذبا للسائحين في العالم.

والى جانب السياحة التقليدية، بدأت المغرب في التركيز على السياحة الريفية، حتى تتمكن من تحفيز الانتعاش الاقتصادي في المناطق النائية، وتشجيع المهاجرين المغاربة على زيارة مسقط رأسهم والاستثمار فيها. وفي كل عام تستقبل المغرب بين 150 000 و 200 000 سائح يزورون جبال اطلس، والصحراء، والريف، وبالعودة إلى الوراء، إلى عم 2003، قامت المغرب باطلاق مبادرة سياحة ريفية تضمنت جميع العوامل التي تؤثر على تنمية القطاع: من الانشاءات الى التدريب، ومن التنظيم الى التوعية والترويج. وفي هذا السياق، قامت وزارة السياحة بإقرار استراتيجية لتنمية السياحة ودمجها في البيئة الريفية، اعتمادا على المفهوم الفرنسي "الريف المضيف للسائحين" (PAT)، ويغطي الريف المضيف للسائحين مساحة محددة، لها هويتها الخاصة بها، وتمتع بعوامل جذب شديدة، وقد تمتد مناطق الجذب أحيانا عبر عدة أقاليم، وبذلك تهيء فرصة منظمة لتوسيع آفاق السياحة، ويهدف مشروع الريف المضيف للسائحين الى دفع السائحين الى اكتشاف المناطق الريفية في المغرب، من خلال الجولات الموضوعية التي تمكنهم من الالتقاء بسكان الريف ومشاهدة اسلوب حياتهم خارج الدوائر السياحية المعتادة، وقد تضمنت هذه التجربة في بداية الامر مناطق في شيفشواون حول متنزه تالاسيمانتي، والريف المضيف للسائحين في افران/ووسط جبال الاطلس حول متنزه افران والريف المضيف للسائحين في ايموزار ايدا اوطاناني.

وهناك مشروع آخر للتعاون مع فرنسا، وقد دعمته بصفة خاصة وكالة التنمية الفرنسية، وهو يهدف الى تيسير وصول السائحين الى المناطق الريفية، واستهدف هذا المشروع تحفيز الاقتصاد المحلي، حتى يقنع الناس بعدم ترك الريف والاتجاه نحو المدينة او السفر للخارج، الى جانب تشجيع المغتربين المغاربة على العودة والاستثمار في بلدهم، وهو يستهدف انشاء "شرايين لاستضافة السائحين" في المناطق النائية مثل "شيفشاون"، "وافران"، "وايموزار"، "وايدا" أو "طاناني"، بالإضافة إلى مناطق تتمتع بحركة سياحة قوية لكنها في حاجة إلى تحديث ودعم، مثل جبال اطلس الكبرى، صحراء الرشيدية، "واوارزاستي"، "وزاجورا"، كما استهدف

ايضا الاستثمار في المناطق النائية. حيث توجد خطط لإنشاء عشرين فندقا ريفيا جديدا. وقد بدأت تسعة من هذه الفنادق في "تارودانت"، "تيزنيت"، "وارزازاتي"، "وحاووز"، "وتاتا"، "وشتوكا آيت باحه"، "وراشيدية"، "وزاجورا"، في استقبال الزائرين. وتنصرف استراتيجية هذا المشروع للترويج للسياحة الريفية إلى تزويد القرى بالطرق التي تؤدي إلى الفنادق. وتزويدها بالكهرباء، ومياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي. وقد قدمت شبكة التنمية الاجتماعية للتنمية. التدريب اللازم في هذا المجال. لكن التشغيل اليومي للفنادق يعتمد على مالكي الفنادق وهم مواطنون عادوا إلى موطنهم أو أشخاص متقاعدون. وكانت الفكرة أيضا هي توعية المغاربة بالموارد الرائعة التي يمتلكونها وامكانية استغلالهم لها. وهذا يعنى تحويل المزايا العديدة للقرى المغربية وطبيعتها الفريدة، إلى مزايا مالية. ولقد استفاد من هذا النوع من السياحة، حتى الآن، الأجانب والمتحمسون لهذا النوع من السياحة. وقد بدأت المجتمعات المعنية أيضا تتفهم ان الظروف الجيدة والمشجعة للسائحين تزيد من اهمية ما لدى تلك المجتمعات من تراث وكنوز طبيعية. ويساعد المشروع أيضا على تحسين الظروف الاجتماعية لسكان المناطق التي انشئت الفنادق بها. مع دعم سياسة الدولة لمكافحة الهجرة من الريف. وتوجد مناطق جبلية نائية تم اعادة تأهيلها. وتحسين مستوى معيشة الافراد هناك. من خلال توفير فرص عمل جديدة مثل: (تصنيع منتجات محلية تقليدية، وأدلاء للطرق التي تسلكها الجمال لزيارة المواقع التاريخية التي يوجد العديد منها في المنطقة).

تجربة اتحاد الهجرة والتنمية من أجل تنمية المناطق الريفية في المغرب

تم انشاء اتحاد الهجرة والتنمية في عام 1986 بمعرفة 50 مهاجراً اضطروا، في أعقاب إغلاق أحد المصانع في فرنسا، للعودة إلى بلادهم الأصلية. وهي الجزائر والمغرب وتونس. وفي جنوب المغرب. وبالتعاون مع المهاجرين الذين يعيشون في مقاطعة بروفانس (الفرنسية) ومواطنين فرنسيين يعملون في صندوق حماية البيئة، وفي قرى مغربية. قام الاتحاد بعمل ربط كهربائي لثمانية قرى في مقاطعة "تارودانت". وهي منطقة جبلية ذات مناخ شبه جاف كان سكانها يعيشون في ظروف صعبة بدون كهرباء. او ماء شرب. أو شبكات صرف صحي. ولم تكن لديهم صيدليات او مدارس إلا فيما ندر. وقد عرفت المنطقة بأنها مصدر غني للعمالة غير الماهرة تمد به المدن المغربية وجنوب أوروبا.

وفي كل قرية من القرى. قام اتحاد الهجرة والتنمية، بإنشاء اتحاد قروي مزود بمبادئ ادارة القرية. وهو ما يسر تطبيق مشروعات التنمية الأخرى المتعلقة بالبنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والبيئية. وقد اصبحت هذه الاتحادات القروية بالتعاون مع المهاجرين في فرنسا. عوامل هامة حقيقية للتنمية الريفية في المناطق الجبلية وذلك بفضل منهج المشاركة بصفة خاصة (كافة المشروعات تم تمويلها ذاتياً من قبل الاتحادات القروية والمهاجرين بنسبة 40%) ومنهج الشراكة (شاركت المؤسسات المحلية في العملية) وديناميكية التجارة الدائمة بين المغرب وأوروبا.

وقد تمت ترجمة الجهود التي بذلت لخلق فرص عمل محلية، وإضفاء قيمة على الموارد الزراعية المحلية. في صورة إنشاء ورش صغيرة رائدة حول مناطق زراعة الزيتون. وشجر الأركان. ولزعفران. والتمور، والحنة. وقامت هذه الورش بتجهيز المواد الزراعية الأولية من أجل تحقيق القيمة المضافة وفرص العمل في موقع الانتاج. وكان هناك أيضا مشروع لتدعيم الف سيدة فم بنسج سجاد البربر. من خلال توعيتهن بحقوقهن، وتقديم التدريب الفني والمعدات

اللازمة لهن. وانشاء جمعيات تعاونية لبيع إنتاجهن. وبهذه الطريقة كان للمشروع تأثير على السياحة الريفية. تم انشاء 18 نزلًا ريفيا. بالإضافة الى عدد من الاستراحات. وقامت كل قرية من القرى المشاركة بإقرار "ميثاق التضامن السياحي" وقامت القرى بإنشاء منظمة شبكات: شبكة الحادات القرى للتضامن من أجل السياحة. ويجرى الآن انشاء جمعية تعاونية للبربر لخدمات السائحين لتكون بمثابة وكالة استقبال اقليمية. وسوف تقوم بمراقبة الالتزام بمواصفات وجودة الخدمات المقدمة في الفنادق. والإشراف على الأسر التي تستضيف نزلاء في الاستراحات. وفي سياق هذا النهج. يفكر المروجون لمشروع السياحة الريفية أيضا. في انشاء متحف يعرض التراث المحلي. وبناء مركز يقدم وسائل الترفيه للسائحين. والانشطة الثقافية والتجارية: تنظيم المهرجانات المحلية. بيع المنتجات المحلية. طقوس الحنة. الخ.

المصدر: (Collomban, Barlet and Ribier 2004).

ومن أجل التأكيد على التزام الحكومة بتنمية أراضيها بهذه الطريقة. قامت وزارة السياحة والصناعات الحرفية المغربية. بالشراكة مع الاتحاد الوطني لصناعة الفندقية. بتنظيم يوم وطني للسياحة والبيئة. تحت عنوان «من أجل سياحة مستدامة وأكثر مسؤولية تجاه البيئة» والذي تناول الادارة الجيدة للبيئة على مستوى الفنادق. وقد عقد هذا المهرجان في الدار البيضاء في يوليو 2008. وكان أول حدث يجمع كافة الاطراف المعنية بالمشكلات البيئية في قطاع السياحة مع التركيز على موضوعات معينة ذات أهمية.

ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. قررت تركيا ان تقوم بالتنوع وتلجأ الى اشكال بديلة في مجال السياحة. كي تصبح اكثر تنافسية مع الدول الأوروبية الأخرى. وكانت بعض المناطق بصفة خاصة -مثل وسط الأناضول وشمال تركيا- ملتزمة للغاية بالترويج لقضاء العطلات في الريف (قضاء عطلات في التجوال. الأرخال في عربات جرها الدواب. وركوب الطوف في المياه الخ). وقد بدأت السلطات المحلية مؤخرا العمل مع المنظمات غير الحكومية لتطوير السياحة الريفية. من خلال مشروعات خاصة. تستهدف تحويل الموارد المحلية التقليدية والطبيعية والمعمارية والثقافية الى ميزات اقتصادية. وهناك أيضا عدد من شركات القطاع الخاص والتي ظهرت وتخصصت في مجال السياحة الريفية. وتأمل ان تقدم للزوار عطلات بديلة في أحضان الطبيعة. وقد بدأ هذا الاتجاه الجديد في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية. من خلال ترميم المساكن القديمة. وتجميل مداخل القرى. وخلق فرص عمل جديدة. وفرص للهروب من العزلة (Akca, 2006).

وأخيرا. قامت وزارة الثقافة والسياحة التركية بوضع استراتيجية سياحية تمتد أفقها حتى عام 2023. وتهدف الى دعم الاشكال البديلة للسياحة مثل السياحة الزراعية. والسياحة البيئية و "سياحة الهضاب" (السياحة المتعلقة بمناطق الهضاب العليا في تركيا). ويجري التخطيط لعدد من الاجراءات الرامية إلى إنشاء قاعدة لتنمية هذه الأنواع من السياحة. مثل: تحسين البنية الأساسية للطرق. وتوفير التدريب للمجتمعات المحلية لمساعدتها على ادارة الانشطة السياحية (ادارة الاعمال. الجودة. بيع المنتجات). وتشجيع افتتاح المتاحف التي تعرض الخصائص الإيكولوجية والعرقية للإقليم.

الزراعة أولاً وقبل كل شيء:

يعتبر وجود الكثير من أوجه التفاوت بين مختلف المناطق. أحد التحديات الكبرى التي تواجه التنمية المستدامة للمناطق الريفية في أوروبا. وإذا ما أخفقت السياسات في أن تأخذ في الاعتبار عدم تجانس المناطق الريفية، فهناك خطر من تفاقم ظاهرة الاكتظاظ السكاني في المناطق الريفية، أو هجرها. مع وجود مضاعفات غير مقبولة تتعلق بتوصيات استراتيجيات لشبونة وجوتنبرج.

إننا نعرف ان علم الاقتصاد يلعب دورا هاما في إقامة علاقة متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية. وسوف تظل تنافسية قطاعي الزراعة والأغذية-الزراعية عاملا محوريا بالنسبة لاقتصاد كثير من المناطق الريفية. وبالرغم من ذلك، فإنه لا يمكننا ان نتجاهل العدد الهائل من البدائل الاقتصادية التي يتم تطويرها في المناطق الريفية القريبة من المدن. او تلك التي تظهر في البيئات الأكثر عزلة والمهمشة بفضل وجود عدد كبير من الأطراف الفاعلة المحلية وغير المحلية وبسبب وجود بعض المصالح.

وسوف يسمح توافر الاطار المؤسسي الاجتماعي والاقتصادي الجيد لدول شمال المتوسط بتنوع المزارع والاقتصاد الريفي لديها. والاعتماد بصفة عامة على المزايا التي توفرها البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة (بما في ذلك تكنولوجيا الاتصالات). وليس الحال كذلك، في كثير من المجتمعات الريفية في دول جنوب وشرق المتوسط -التي يحركها التفكير الحماسي والديناميكي- والتي تدرك امكانياتها وتقع في مناطق منعزلة، وتعانى من بنية اساسية ضعيفة، وتنفصل مكانيا وثقافيا عن المراكز الحضرية، وعن الفرص التي تتوافر بها. ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه المجتمعات تكاد تكون غائبة عن الأنظار، وتظل مناطق غير جاذبة.

وفي هذا السياق، فإن مجال، خيارات التنوع، لايزال محدوداً ومرتبلاً ارتباطاً وثيقاً بقطاع الزراعة، و تطوير مشروعات ذات ربحية عالية وبخاصة تجهيز المنتجات الزراعية، أو ممارسة الزراعة العضوية، أو إنتاج نوعيات من الأغذية ذات طبيعة محلية خاصة، ويمكن لهذا القطاع ان يندمج مع صناعة الحرف اليدوية، والصناعات المنزلية، ثم السياحة الريفية مؤخرا -وهي كلها أنشطة مستقلة عن الزراعة- وغالبا ما يكون تطوير تلك الأنشطة، كما هو الحال مع البدائل الاقتصادية للزراعة، نتيجة لمؤثرات خارجية (الجمعيات الاهلية الاجنبية، ومشروعات التعاون، وحويلات المهاجرين)، ومن نافلة القول، إن استدامة هذه الأنشطة واندماجها في تركيبة الاقتصاد المحلي، إنما تعتمد على المجتمعات الريفية التي تأخذ بها، وهو ما يمكن الجازه بصفة خاصة، عن طريق دعم امكانيات الاطراف الفاعلة المحلية، وتوفير التدريب، وبخاصة للشباب، ومن الأهمية بمكان ايضا، وضع سياسات ترمي الى تقليص المشكلات التي تواجه البنية الاساسية.

المراجع

Akca (H.), "Assessment of Rural Tourism in Turkey using SWOT Analysis", Journal of Applied Sciences, 2006

Al-Bitar (L.), "Organic Farming in the Mediterranean: Towards Further Development", in H. Willer, M. Yussefi-Menzler and N. Sorensen (eds), The World of Organic Agriculture. Statistics and Emerging Trends 2008, Frick (Switzerland), IFOAM and FiBL, 2008

ANIMA, "Le secteur agro-alimentaire dans la région euro-méditerranéenne", Notes et documents Anima, 16 November 2005

Benghabrit-Remaoun (N.) and Rahou (Y.), "Itinéraire de femmes entrepreneurs en Algérie: cas d'Oran", international symposium Création d'entreprises et territoires, Tamanrasset, 3-4 December 2006

Cataldi (G.), Ciola (G.), Pugliese (P.), Altamura (A.) and Maggi (M.), "Le linee guida per la costruzione di un bio-itinerario", Project Sviluppo e Promozione per i Sistemi di Produzione Biologica (Pro.Bio.Sis) Interreg III A Grèce-Italie 2000-2006, Ciheam-IAMB, 2008

Ciheam, Mediterra 2008. The Future of Agriculture and Food in Mediterranean Countries, Paris, Presses de Sciences Po, 2008

Collombon (J.-M.), Barlet (S.) and Ribier (D.) (dir.), Tourisme solidaire et développement durable, Paris, Les Éditions du Gret, 2004

Dubois (C.), Du tourisme rural au tourisme durable, DESS Aménagement rural et développement local, Montpellier, Université Paul-Valéry Montpellier III, 2004

Dufour (M.), État des lieux de la diversification des exploitations agricoles du Limousin. Enjeux, poids et acteurs, conseil régional du Limousin, service Animation agricole et Forêt, 2007

Engiz (M.), "The IHE Organic Farming or Wheat Project. Organic Agriculture as a Social Responsibility Project within the Context of Poverty Alleviation and Rural Development", dans P. Pugliese and L. Al-Bitar (eds.), Organic Farming Policy in South-East Mediterranean and Western Balkans. Approaches and Measures in Government Support, Bari, MOAN, Ciheam- IAMB, 2008

European Union, Rural Development in the European Union: Statistical and Economic Information, Brussels, 2007

Hervieu (B.), "La Multifonctionnalité de l'agriculture: genèse et fondements d'une nouvelle approche conceptuelle de l'activité agricole", Cahier d'études et de recherches francophones, 11 (6), November-December 2002

IFAD, Impact of Trade Liberalization on Agriculture in the Middle East and North Africa, Rome, IFAD, 2007

IFAD, The Role of High Value Crops in Rural Poverty Reduction in the Near East and North Africa, Rome, IFAD, 2008

IFAD, The Status of Rural Poverty in the Near East and North Africa, Rome, IFAD, 2007

Ilbert (H.) (dir.), Produits du terroir méditerranéen: conditions d'émergence, d'efficacité et modes de gouvernance, Rapport final du Programme Femise, Montpellier, Ciheam-IAMM, June 2005

Ministry of Tourism, "Tourisme rural", Le Tourisme de A à Z, Paris, Tourism Directorate, 2007 (www.tourisme.gouv.fr/fr/).

Ministry of Culture and Tourism, Tourism Strategy of Turkey 2023, Ankara, 2007 (www.kulturturizm.gov.tr/).

Nihous (F.), Rapport sur la diversification et la valorisation des activités agricoles au travers des services participant au développement rural, Paris, Ministry of Agriculture and Fishing, 2008

Padilla (M.), "Dietary patterns and trends in consumption", in Ciheam, Mediterra 2008. The Future of Agriculture and Food in Mediterranean Countries, Paris, Presses de Sciences-Po, 2008

Pugliese (P.), "The Role of Organic Agriculture in Rural Development: Experiences in Italy and Mediterranean countries", contribution, FAO Regional Workshop New Horizons in Organic Agriculture, Istanbul, 19-20 March 2007

Pugliese (P.) and Al-Bitar (L.), (eds.) Organic Farming Policy in South-East Mediterranean and Western Balkans. Approaches and Measures in Government Support, Bari, MOAN, Ciheam- IAMB, 2008

Radwan (S.), Rural Youth Unemployment and Coping Strategies in the Near East and North Africa region, Rome, IFAD, 2007

Salvioni (C.), "Diversification, Multifunctionality and Pluriactivity in Italian FADN", contribution, meeting of Wye City Group, York, 8-9 April 2008

SINAB, "Bio in cifre 2007", 2007 (www.sinab.it/programmi/).

Tarik (R.), "Des jardins maraîchers pour combattre la pauvreté", Le Matin, 28

September 2008

Tekelioglu (Y.) et Demirer (R.), Küresellesme sürecinde, yöresel ürünler ve coğrafi isaretlerin geleceği, 2008

Vallée (S.) and Flandrin (A.), "L'agro-alimentaire: une opportunité de croissance à saisir", Conjoncture, 860, May 2005

Van Huylenbroeck (G.), Vandermeulen (V.), Mettepenningen (E.) and Verspecht (A.), "Multifunctionality of Agriculture: A Review of Definitions, Evidence and Instruments", Living Review in Landscape Research, 1 (3), 2007

World Bank, World Development Report 2008: Agriculture for Development, .Washington (D. C.), World Bank, 2007

World Bank, Tunisia: Agricultural Policy Review, Washington (D. C.), World Bank, 2006

National studies

Abdelhakim (T.), National Study - Egypt, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ahouate (L.) and Tamehmachet (Z.), National Study - Morocco, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Ceña (F.) and Gallardo (R.), National Study - Spain, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Civici (A.), National Study - Albania, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Elci (A.), National Study - Turkey, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Goussios (D.) (coord.), National Study - Greece, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Hassainya (J.), National Study - Tunisia, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Le Goff (A.) and Seiler (A.), National Study - France, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Mantino (F.), National Study - Italy, Plan Bleu-Ciheam, May 2008

Moulai (A.), National Study - Algeria, Plan Bleu-Ciheam, May 2008



قياس التنمية الزراعية والريفية

فلورانس بنتو Florence Pintus (الخطة الزرقاء)،
جان بيير جيرو Jean-Piere Giraud (الخطة الزرقاء).

تتطور الأفكار المعنية بمؤشرات التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط. بما يتماشى مع الاتجاه العالمي؛ وقد أصبحت الجهود الرامية إلى تحديد واختيار المؤشرات المتعلقة بمتابعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية بمثابة جدول الأعمال اليومي في الوقت الراهن. وقد تم صياغة وإقرار الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة من قبل الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة أثناء الدورة الرابعة عشرة المنعقدة في "بورتوروز" Portoroz عام 2005. حيث تم إضافة 34 مؤشراً من المؤشرات ذات الأولوية من أجل متابعة تلك الإستراتيجية. ولا بد من وضع التعريفات الدولية المقررة أو المقترحة، في الاعتبار. عند وضع الوثائق ذات الصلة. وتشير أربعة من هذه المؤشرات إلى الزراعة والتنمية الريفية.

وقد تم صياغة مؤشرات إضافية، وخاصة تلك المؤشرات المقترحة بهذا الفصل. لتكون أساساً لمتابعة ورصد الاتجاهات التي تتعلق بتحقيق أهداف الإستراتيجية المتوسطة رسداً دقيقاً. وقد اعتمدت تلك المؤشرات على الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بشأن مؤشرات التنمية الريفية المستدامة، وخاصة تلك الجهود التي بذلتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والوكالة الأوروبية للبيئة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ وتستفيد تلك المؤشرات من عدد كبير من المتغيرات، التي تتوافر أحياناً، من المؤسسات الدولية أو الوطنية الأخرى، والتي تخضع للمواءمة والتكيف في بعض الحالات. ويُعنى المستوى الوطني، أساساً بتلك المؤشرات بما يسمح بإجراء تحليل شامل للبلاد.

ونورد في هذا الفصل، تعريف المؤشرات الموثقة فقط في إطار هذه المطبوعة، ونعرض في هذا الفصل أيضاً السلاسل الزمنية؛ وهناك بيانات متفرقة موزعة بين الفصول الأخرى. وللحصول على قائمة كاملة للمؤشرات، أو أية تفاصيل منهجية أخرى بشأن الحسابات، أو التدابير الاحتياطية، من أجل الاستخدام، أو مصادر بيانات دولية، أو مبررات اختيار المؤشرات، فإنه ينبغي على القراء الرجوع إلى صفحات المؤشرات على الموقع الإلكتروني التالي: www.planbleu.org/themes/rural_prog_travail_html فيما يتعلق بالمؤشرات الريفية، والموقع الإلكتروني: www.planbleu.org/methodologie/indicateursSmd.html فيما يتعلق بجميع المؤشرات.

ويبدأ هذا الفصل بربط كل من هذه المؤشرات بأهداف الإستراتيجية المتوسطة؛ ثم يقدم تعريفات المؤشرات، حتى يتمكن القراء من فهم السلاسل الزمنية اللاحقة، وينتهي الفصل بنظرة نقدية للأساليب المستخدمة في حساب وتفسير هذه المؤشرات.

جدول 1 قائمة المؤشرات الريفية للإستراتيجية المتوسطة من أجل التنمية المستدامة

المؤشرات		الأهداف الإستراتيجية
نسبة عدد السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف	AGR_P 01	تنوع الاقتصاد الريفي عن طريق استحداث أنشطة غير زراعية
حصة العمالة الزراعية في المناطق الريفية	AGR_C 01	
عدد المشروعات غير الزراعية في المناطق الريفية	AGR_C 02	
فقدان الأراضي الزراعية	AGR_P 02	مكافحة التصحر وفقدان الأراضي المنتجة
معدل الموجودات في الأراضي الرعوية	AGR_C 03	
مؤشر الكثافة النباتية بأراضي الغابات	AGR_C 04	
الحصة المخصصة في الموازنة العامة لبرامج التنمية الريفية المستدامة	AGR_P 03	دعم خطط التنمية الزراعية وبرامج التنمية الريفية المستدامة في المناطق الريفية المهمشة وتعزيز الترابط الاجتماعي والإقليمي
نسبة المنتجات الزراعية ذات الجودة	AGR_P 04	دعم التنوع والجودة بمنطقة البحر المتوسط. وزيادة القيمة المضافة من خلال التنمية. والاعتراف بجودة السلعة والتسويق
حصة الأراضي الزراعية المستخدمة في الزراعة العضوية		
عدد المنتجات ذات السمة/ الموثقة	AGR_C 05	
وجود إطار قانوني للمنتجات ذات الجودة	AGR_C 06	
حصة المنتجات المجهزة في الصادرات الزراعية	AGR_C 07	
عدد منتجي المنتجات العضوية	AGR_C 08	
عدد الطلبات المقدمة للاعتراف بالمنتجات ذات الجودة	AGR_C 09	

نسبة كمية الأسمدة إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي	AGR_C 010	تشجيع الزراعة المنتجة والرشيده
نسبة كمية مبيدات الآفات إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي	AGR_C 11	
نسبة الطاقة الميكانيكية إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي	AGR_C 12	
نسبة حجم المياه المستهلكة إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي	AGR_C 13	
حصة دخل الأسرة المخصصة لاستهلاك الطعام	AGR_C 14	تخفيف حدة الفقر في الريف وتضييق الفجوة الاجتماعية بين سكان الريف وسكان المدن.
النسبة المئوية للمزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار	AGR_C 15	
حصة العمالة الزراعية مدفوعة الأجر	AGR_C 16	
النسبة المئوية للمناطق المحمية	AGR_C 17	حماية التنوع الحيوي والمناظر الطبيعية
وجود قائمة بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية المحلية	AGR_C 18	
نسبة الأراضي الحراجية (الغابات)	AGR_C 19	
عدد الجماعات النسائية (الجمعيات والتعاونيات الخ).	AGR_C 20	تعزيز الإدارة الرشيدة في المجتمعات المحلية، ودور المرأة
الضرائب المحلية والتحويلات غير المخصصة من ميزانية الدولة إلى المجتمعات المحلية	AGR_C 21	
انتخابات الحكومة المحلية	AGR_C 22	

ملحوظة: أبرزنا مؤشرات الأولوية بالبنط الأسود.

تعريفات

نسبة عدد السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف (AGR_P 01)

يقيس هذا المؤشر نسبة عدد السكان الذين يمارسون الزراعة إلى سكان المناطق الريفية. ويتم التعبير عن هذا المؤشر كنسبة مئوية (%). والهدف هو تنوع الاقتصاد الريفي عن طريق خلق فرص عمل غير زراعية، ومن ثم تحقيق تناقص في المؤشر.

ويُعرف السكان الذين يمارسون الزراعة بأنهم جميع الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة، وصيد الحيوان، وصيد الأسماك، والحراجة. ولما كانت هذه التقديرات تغطي جميع العاملين الذين

ينخرطون فعلياً في هذه المجالات. بالإضافة إلى من يعملون. فإن جزءاً من السكان الذين يمارسون الزراعة يمكن أن يكونوا من الحضر.

وعادة ما تكون المناطق الحضرية -ومن ثم السكان الذين يعيشون فيها- محدودة بصفة عامة. بينما تعد المناطق المتبقية مناطق ريفية. وتتفاوت معايير التمييز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. من الناحية العملية. من دولة لأخرى؛ إلا أنه. يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: محليات ذات حجم معين. تصنّف على أنها مناطق حضرية - مراكز إدارية ذات تقسيمات مدنية أقل حجماً. تصنّف على أنها مناطق حضرية. وأقسام مدنية أدنى. وتصنف حسب معيار معين يمكن أن يشتمل على نوع الإدارة المحلية. أو عدد السكان. أو نصيب السكان العاملين في الزراعة.

نصيب العمالة الزراعية في المناطق الريفية (AGR—C01)

يقيس هذا المؤشر إجمالي السكان العاملين في الزراعة في المناطق الريفية. باعتبارهم جزءاً من السكان الناشطين اقتصادياً في المناطق الريفية. ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية (%).

ولا يوجد هنالك تعريف متفق عليه دولياً للمناطق الريفية. وتتعلق الفروق بتوصيف الأوضاع الريفية: (الأبعاد الثقافية. والاقتصادية. والجغرافية. الخ) والتعريفات التي تم تكييفها مع السياسات الوطنية. ومستويات جمع البيانات ذات الصلة. وتعد منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في تعريف المناطق الريفية واحدة من أكثر المنهجيات استخداماً؛ كما تعتبر المنهجية الوحيدة المقبولة دولياً. وهي تركز على كثافة السكان. وتعد البلديات مناطق ريفية إذا كانت كثافة السكان فيها تقل عن 150 نسمة في الكيلومتر المربع. وعلى هذا فإن المناطق الحضرية -ومن ثم السكان الذين يعيشون فيها- معرّفة بصفة عامة. بينما تعتبر المناطق الباقية. مناطق ريفية.

ويتألف السكان العاملون في الزراعة (القوة الزراعية العاملة) من جميع الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً. أو الذين يبحثون عن فرص عمل في الزراعة. أو صيد الحيوانات. أو صيد الأسماك. أو الحراثة. ويندرج العمال الموسميون. والعمال غير الدائمين. ضمن هذا التعريف. باعتبارهم عمالاً أجراً. يعملون في أنشطة متنوعة في المزارع (تعددية الوظائف): السياحة الريفية. وتجهيز المنتجات في المزارع. والبيع المباشر. والعديد من الأنشطة الأخرى. ويمكن أن يظهر العامل الزراعي في الإحصاءات أيضاً على أنه عامل غير زراعي في قطاع أو قطاعات أخرى متعددة. بسبب انتشار ظاهرة العمل في العديد من الأنشطة المختلفة في بلدان محددة.

عدد المشروعات غير الزراعية في المناطق الريفية (AGR—C 02)

يقيس هذا المؤشر عدد المشروعات والشركات والحرفيين المعروفين. الذين تقع مكاتبهم المسجلة في مناطق ريفية. ولا تنتمي أنشطتهم إلى الزراعة. أو الحراثة. أو صيد الأسماك؛ ونسبتهم إلى عدد المشروعات في المناطق الريفية. ويتم التعبير عنهم بأرقام مطلقة ونسبة مئوية (%). وتوصي الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة بإيلاء اهتمام خاص إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية. من خلال الترويج للسياحة الريفية. والصناعة النظيفة. وصناعة الأغذية الزراعية. والخدمات.

ويندرج الفلاحون، الذين ينخرطون في العديد من الأنشطة المختلفة، ضمن تعريف هذا المؤشر. حينما يكون النشاط- أو الأنشطة التي يمارسونها غير زراعية. ويُجد أن الإحصاءات الأوروبية بشأن دخل الأسر الزراعية، بها ما يكفي من التفصيلات لقياس أثر هذا النمط من التنوع على حياة المزارع وبقائها.

فقدان الأراضي الصالحة للزراعة (AGR_P 02)

يقيس هذا المؤشر الاتجاه في رفعة الأراضي الزراعية وفقاً لأنواع الضغوط السائدة أو استخدامات الأراضي: التصحر، والتعرية، وارتفاع نسبة الملوحة، واستخدام الأساليب الصناعية، وإزالة الغابات والتوقف عن الزراعة الخ، ويُعبّر عن ذلك بالهكتار، ويتمثل الهدف في الحد من فقدان رفعة الأراضي الزراعية بفعل التعرية، أو زيادة نسبة الملوحة، أو التصحر أو التوسع الحضري، أو الأشكال الأخرى للتوقف عن الزراعة، بنسبة الثلث على الأقل بحلول عام 2015.

"الأراضي الصالحة للزراعة" هي الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة (المساحات التي يتم الحصاد منها مرتين تحتسب مرة واحدة فقط) والمراعي التي تُقطع لقطع الحشائش منها أو يتم الرعي فيها، وحدائق الأسواق أو حدائق الخضروات، (بما في ذلك محاصيل الصوبات الزجاجية) والأراضي المراحة مؤقتاً (أقل من خمس سنوات). ولا يتم احتساب الأراضي المهجورة بعد تحول الزراعة عنها (منظمة الأغذية والزراعة).

معدل الموجودات في المراعي (AGR_C 03)

يقيس هذا المؤشر عدد وحدات الحيوان لكل وحدة مساحة من المراعي الصيفية والشتوية في السنة، ويُعبّر عنه بعدد وحدات الحيوان لكل هكتار من الأراضي الزراعية. ورغم أن هذا المؤشر لا يتلاءم، بالضرورة، مع القضايا المعاصرة في المناطق الجافة وشبه الجافة في منطقة المتوسط، للأسباب الموضحة بالفصل 7، إلا أنه من المتعارف عليه عادة، وجود معدل أمثل للموجودات في المراعي¹ الذي يتحدد وفقاً لأهداف إدارة المراعي؛ والمعدل الأمثل هو أساس الحفاظ على المراعي بينما يحقق أقصى الأرباح، وينطبق ذلك على كافة أنماط تربية الحيوان، من النظم التجارية البحتة إلى النظم التي تركز بشكل خالص، على الاكتفاء الذاتي (منظمة الأغذية والزراعة). وتتألف المراعي من جميع الأراضي غير المستزرعة، بما في ذلك أراضي الغابات، التي تنتج العلف الكافي لرعي الحيوانات (منظمة الأغذية والزراعة). ويشتمل تعريف المراعي على أراضي الرعي الدائمة والمؤقتة، ولما كانت تلك المؤشرات، تتباين تبايناً ملحوظاً، من دولة لأخرى (ما بين مناطق شبه جافة إلى أراضي مخصصة لزراعة محاصيل العلف العشبية)، فإن التعريف المستخدم في أي دولة لا بد أن يكون تعريفاً محدداً.

نسبة المنتجات الزراعية ذات الجودة، ونصيب الأراضي الزراعية المستخدمة من الزراعة العضوية (AGR_P 04)

يقيس هذا المؤشر: (1) حجم المنتجات الزراعية ذات الجودة (التعريف، وسمة السلعة، وعلامة المنشأ، والمنتجات المحلية، والزراعة العضوية) التي يتم إنتاجها في كل دولة من الدول المتوسطة (2) نصيب الأراضي الزراعية المستخدمة من الزراعة العضوية، ويتم التعبير عنها كنسبة

1. باستثناء مناطق عدم التوازن، حيث إنها مسألة خلافية.

مئوية (%).

والمنتجات. المعتمدة باعتبارها منتجة عضوية. هي المنتجات التي يتم تخزينها، وجَهِيزها، وإدارتها، وتسويقها، وفقاً لمواصفات (معايير) فنية محددة، بضمان أجهزة رقابية معتمدة.

والزراعة العضوية هي نظام للإدارة الجمعية holistic للإنتاج. يعزز صحة المنظومة الزراعية، بما في ذلك التنوع الحيوي، والدورات الحيوية، والنشاط الحيوي للتربة، وتركز الزراعة العضوية على أساليب الإدارة أكثر منها على الطرق الخارجية للإنتاج، وتأخذ في الحسبان ضرورة تكيف النظم المحلية وفقاً للظروف الإقليمية.

عدد المنتجات ذات السمّة/ المعتمدة (AGR_C 05)

يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات الزراعية على المستوى الوطني (بما في ذلك منتجات الغابات والمواد الغذائية الزراعية)، ذات السمّة و/أو المعتمدة، التي مُنحت علامة جودة من قِبَل جهة رقابية مختصة أو جهةٍ قُدم لها طلب للحصول على السمّة أو الاعتماد.

وتشجع الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة على تنمية منتجات متوسطة عالية الجودة، إلى جانب تحرير التجارة، وخاصة المنتجات الزراعية التقليدية، مثل النبيذ، وزيت الزيتون، والخضروات، والفاكهة، والزهور، والقمح الصلب (الديوروم) والمنتجات الحيوانية. وتوصي الإستراتيجية بتهيئة بيئة إقليمية ووطنية مواتية للحصول على السمّة وعلامات الجودة، واعتماد المواد الغذائية، والترويج للنظام الغذائي المتوسطي.

وإلى جانب سمّة "الزراعة العضوية" والعلامات الأوروبية: حماية سمّة المنشأ PDO، وحماية السمّة الجغرافية PGI، وضمان الأغذية التقليدية TSG، والتي تحمل شعارات وطنية رسمية، أو شعارات مجتمعية محلية. - فإن علامات التعريف الدولية، ناهيك عن علامات التعريف المتوسطة، لا تحظى بمواصفات مشتركة، أو أي علامة مشتركة يتفق عليها الجميع.

ولا بد أن تشتمل المنتجات ذات السمّة/ المعتمدة، على إشارة إلى المواصفات و/أو الإطار القانوني. ولا بد أن تكون الهيئة التي سُجلت لديها وثائق الالتزام بعلامة الجودة، وهيئة التوثيق المعتمدة التي تصدر علامة الجودة، والأجهزة الرقابية المعتمدة، من الهيئات المعترف بها.

ونظم الجودة الأوروبية مفتوحة أمام أطراف ثالثة منذ 31 مارس 2006، حيث يمكن تقديم طلبات حماية سمّة المنشأ (PDO) وحماية السمّة الجغرافية (PGI) من جانب المنتجين في تلك البلدان، إلى المفوضية الأوروبية مباشرة، ويمكن أيضاً تصنيف المنتجات التي تم منحها السمّة في إطار آخر، بناءً على ما إذا كانت تتمتع بعلامة الجودة وسمّة المنشأ (PDO الخ) أو إقرارات ترفع من مكانة السلعة (مثل صفة "جبليّة"، أو "منتجات مرزعية" الخ) أو شهادات مطابقة.

ثم إنه يمكن استخدام نظام إحصاءات سعر المزرعة للتمييز بين المنتجات العضوية والمنتجات التقليدية.

وجود إطار قانوني للمنتجات ذات الجودة (AGR_C06)

يقيس هذا المؤشر ما إذا كان قد صدر قانون لتعزيز جودة السلع الزراعية الرئيسية، والمواد الغذائية الزراعية؛ بحيث يمكن تطبيق هذا القانون على مختلف المستويات، بناء على طبيعة القضايا التي تنشأ وترتيب أولوياتها. ويقوم هذا المؤشر على الإجابة إما بنعم وإما بلا. والهدف هو تشجيع البلدان المتوسطة على وضع سياسة وطنية، أو حتى سياسة دون إقليمية، بشأن جودة المنتجات الزراعية، فضلاً عن إطار قانوني لحماية وتنمية المواد الغذائية - الزراعية. وحيثما تُمنح المنتجات المتوسطة علامة الجودة الأوروبية (علامة سمة المنشأ، أو علامة السمة الجغرافية، أو علامة ضمان الأنواع الغذائية التقليدية)، فإن ذلك يشير إلى قانون مجتمعي (انظر التعريف تحت المؤشر لـ AGR_C05).

عدد منتجي المنتجات العضوية (AGR_C08)

يقيس هذا المؤشر عدد الفلاحين جميعاً في الدولة، الذين يديرون المزارع وفقاً لنظام زراعة عضوية معتمد، أو الذين هم على وشك تحويل مزارعهم إلى هذا النظام (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ويتم قسمة عدد الفلاحين على العدد الإجمالي للمزارع في البلاد، للحصول على النسبة المئوية.

والمنتج هو فرد أو كيان مؤسسي يقوم بإدارة المزرعة، وأية مزرعة (أو مشروع) يكون قد تم تسجيلها لدى هيئة رقابة معتمدة، باعتبارها مزرعة عضوية. يُنظر إليها على أنها "وسيط عضوي". ولا يوجد شرط بالحد الأدنى للمساحة لدى الفلاح، ويتم إنتاج المنتجات العضوية، وتعبئتها ووضع السمة عليها في المزرعة، ونظراً لعدم وجود تعريف دولي قاطع، حتى الآن، للزراعة العضوية - رغم أن هذا الوضع بدأ يتغير الآن في الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) - فإنه يمكن أن تختلف التعريفات والمعايير من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، فقد أصدر "الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية" خطوطاً إرشادية بشأن الاتجار في المنتجات الزراعية العضوية، من أجل هيئات الاعتماد والتصديق في جميع أنحاء العالم، حتى يتسنى لها تحديد المعايير الخاصة بها، مع مراعاة الظروف المحلية. بل إن الاتحاد أسس جماعة إقليمية في عام 1977، تعرف باسم "الزراعة الحيوية المتوسطة" تضم دول المتوسط وهي بمثابة منتدى يتناول القضايا الخاصة بالمحاصيل المتوسطة.

نسبة كمية الأسمدة إلى الناتج الزراعي الإجمالي (AGR_C10)

يتم حساب هذا المؤشر على أساس إجمالي كميات الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية، التي يتم بيعها في الدولة، مقسومة على الناتج الزراعي الإجمالي (GAP) في السنة، ويتم التعبير عنه بالطن لكل وحدة دولارية.

ويتم الحصول على التقديرات الخاصة بإجمالي استخدام الأسمدة، عن طريق جمع كميات الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية، معبراً عنها بالعناصر المغذية للنبات (N , P_2 , K_2O , OP_2 , O_5 ، على التوالي)، ويجري حساب الأسمدة المستخدمة على أساس السنة الزراعية (من يوليو إلى يونيو) (شعبة الإحصاء في منظمة الأغذية والزراعة). وتتوافر البيانات الخاصة

بمبيعات الأسمدة المعدنية لدى الجهات الرئيسية لصناعة الأسمدة. ولدى العديد من الدول الأعضاء برامج (لتحليل النص والبرنامج TAPAS).

ويقاس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مجموع مخرجات السلع والخدمات النهائية، التي يتم إنتاجها في البلاد. بغض النظر عن توزيع الطلب المحلي والأجنبي. ويعادل الناتج المحلي الإجمالي، بسعر التكلفة، مجموع القيم المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين وغير المقيمين. بالإضافة إلى الضرائب. مطروحا منها قيمة الدعم، والذي لا يتم تضمينه في قيمة المنتجات. ولا يتم طرح قيمة إهلاك السلع المصنعة أو تدهور أو استنزاف الموارد الطبيعية. ويعادل الناتج الزراعي الإجمالي صافي المخرجات القطاعية (تربية الحيوان، والحراجه، وصيد الحيوانات، وصيد الأسماك) بعد إضافة المخرجات الوسيطة، وطرح المدخلات الوسيطة. ولا يتم طرح قيمة استهلاك السلع المصنعة أو تدهور أو استنزاف الموارد الطبيعية، ويتحدد أصل القيمة المضافة وفقا "للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية"- (النسخة الثالثة المنقحة). ويعبر عن هذه البيانات بالدولار (شعبة الإحصاءات لمنظمة الأغذية والزراعة).

نسبة كمية مبيدات الآفات إلى الناتج الزراعي الإجمالي (AGR_C11)

يتم حساب هذا المؤشر على أساس إجمالي كمية مبيدات الآفات (المصنفة وفقا لصفاتها الجوهرية، مثل مدى سميتها بالنسبة للكائنات الدقيقة غير المستهدفة، وتأثيرها في الأجل الطويل، الخ) إذا أمكن بيعها (أو استهلاكها في حالة عدم وجود البيع) في الدولة، مقسوما على الناتج الزراعي الإجمالي في السنة. ويتم التعبير عنه بالطن لكل وحدة دولارية.

وتتوافر البيانات المتعلقة باستخدام مبيدات الآفات المختلفة لدى جهات التصنيع الرئيسية، ولدى العديد من الدول الأعضاء برامج (لتحليل النص والبرنامج TAPAS). ويقترَب هذا المؤشر من مؤشر مردودية تكاليف استخدام مبيدات الآفات، ولا بد من تفسيره بحذر، لأن قيمته يمكن أن تكون نتيجة للاختيار الرشيد للممارسات، والتغيرات في أسعار السوق، أو انخفاض القوة الشرائية للسكان. ويجب أن تكون مقارنة الاتجاهات بين مختلف المناطق في البلاد، محدودة، نظرا لأن الظروف المناخية (وخاصة معدلات الرطوبة) تتحكم، إلى حد معين، في تركيبة مبيدات الآفات ودرجة استخدامها.

نسبة القوة الميكانيكية إلى الناتج الزراعي الإجمالي (AGR_C12)

يتم حساب هذا المؤشر على أساس القوة الحصانية الإجمالية للجرارات الزراعية العاملة في البلاد، مقسوما على الناتج الزراعي الإجمالي، في السنة. والوحدة هي القوة الإجمالية، (الحصانية) لكل وحدة دولارية (1 قوة حصانية = 0.746 كيلووات)، ويقصد بمصطلح "جرارات زراعية"، عادة، الجرارات ذات الإطارات أو الجنائز (مع استبعاد الجرارات اليدوية) المستخدمة في الزراعة (شعبة الإحصاء لمنظمة الأغذية والزراعة) (انظر تعريف المؤشر AGR_C10)

نسبة حجم المياه المستهلكة إلى الناتج الزراعي الإجمالي (AGR_C13)

يتم حساب هذا المؤشر على أساس الكميات الإجمالية من المياه المستخدمة في الزراعة بغرض

الري، مقسوماً على الناتج الزراعي الإجمالي في السنة (وإذا أمكن، الناتج الزراعي الإجمالي للمحاصيل المروية). ويعبّر عنه بالمتر المكعب لكل وحدة دولاية. والمياه المستخدمة لأغراض الري هي المياه المستخدمة، بتدخل بشري، في الأراضي، للعمل على نمو المحاصيل والمراعي (استبيان مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي). وحيثما لا توجد مياه ري، ينبغي استخدام أرقام خاصة بمياه الزراعة؛ ويجب الإشارة إلى ذلك (يمثل الري أكثر من 80% من إجمالي حجم المياه المستخدمة في الزراعة في معظم البلدان المتوسطة - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ولا يتم حساب المياه المستخدمة في ري الحدائق والمتنزهات العامة والخاصة، كما لا يتم إدراج الفاقد من المياه بسبب التسرب (البحر أو النشع) أثناء عملية النقل بين نقطة استخراج المياه ومكان الاستخدام ضمن الحسابات أيضاً (انظر تعريف المؤشر AGR_C10).

النسبة المئوية للمزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار (AGR_C15)

يقيس هذا المؤشر المساحة الإجمالية للمزرعة، التي تشمل المساحة الزراعية المستغلة (الأراضي الزراعية، والحدائق المنزلية، والمراعي، والمروج الدائمة، والمحاصيل الدائمة) التي تستخدمها المزرعة، بالإضافة إلى المساحات الأخرى.

وتشتمل المساحة الزراعية المستغلة في المزرعة المساحة التي يشغلها المحصول الرئيسي الذي يتعين حصاده خلال سنة البحث (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي).

ويمكن أن تكون الزيادة في نسبة مساحة المزارع الصغيرة إلى إجمالي عدد المزارع، مؤشراً إلى تركيز الإنتاج، بصورة متنامية، في عدد صغير نسبياً من المزارع الكبيرة؛ ويعكس ذلك بصورة جزئية، التوسع في توفير فرص عمل في قطاعات أخرى خلاف قطاع الزراعة. ومن المهم أن نحدد المستوى الأدنى لمساحة المزرعة، والذي بدونه تصبح المزرعة غير صالحة للحياة أو البقاء.

نصيب العمالة الزراعية مدفوعة الأجر (AGR_C16):

يتم حساب هذا المؤشر على أساس العدد الإجمالي للعمال الزراعيين الأجراء، مقسوماً على العدد الإجمالي للفلاحين الموجودين بالمزارع الموجودة في المناطق الريفية. ويعبّر عنه كنسبة مئوية (%).

ويقصد بعبارة "عمالة زراعية أجنبية" الأشخاص الذين يعملون بموجب عقد لحساب وحدة مقيمة، تمارس الأنشطة المعهودة بقطاع الزراعة (أنشطة زراعية وأنشطة ثانوية غير زراعية ولكنها غير منفصلة عن النشاط الزراعي). ويحصلون في المقابل على عائد نقدي أو عيني. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار جزء من القوة العاملة غير المعلنة بمثابة عمالة مدفوعة الأجر. ويختلف هذا التصنيف عن التصنيف الذي يركز على أساس الروابط الأسرية مع الفلاح (الأيدي العاملة من العائلة والأيدي العاملة من غير العائلة). ولا يتم إدراج الأشخاص، الذين لا يزالون دون سن ترك الدراسة (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي). ويعد مدير المزرعة هو الشخص المسؤول عن مهام الإدارة اليومية للمزرعة. وفي حالة مزارع الشركات، حيث يستطيع عدة أشخاص أداء تلك المهمة، يتم اختيار الشخص الذي يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية كمدير، بينما يعتبر

الأخرون مساعدين للمدير. (المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE). ولا بد من التعبير عن حجم العمل الزراعي بالعمل المكافئ على أساس التفرغ.

ولا توجد قائمة بأنواع المزارع في المنطقة المتوسطة من نوع مزارع الشركات. وأكثر أنماط المزارع شيوعاً هو النوع الذي يقوم على الملكية الفردية: أما الأنماط الأخرى فيمكن اختزالها في شكل هيئات اعتبارية تقليدية أو خاصة (مثل جماعات الزراعة الجماعية، والشركات القابضة الزراعية ذات المسؤولية المحدودة الخ). وفيما يتعلق بهذا المؤشر، لا يتم التمييز بين المالك-الشاحل، والفلاح، والمزارع بنظام المشاركة، الخ (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي).

ولا يحدد هذا المؤشر أي حد أدنى لمساحة المزرعة أو مخرجاتها، ومن ثم، لا يعكس، بأي شكل من الأشكال، تباين مستويات الدخل، أو معدل تشغيل العمال الأجراء (عمالة طول الوقت، أو بعض الوقت، أو موسمية الخ) بناءً على ما إذا كانت المزارع كبيرة أو صغيرة، ولا يوفر أيضاً أي معلومات بشأن انعدام الأمان لدى العمال الزراعيين. ومن المهم أن نميز بين العمال الدائمين وغيرهم من العمال.

النسبة المئوية للمناطق المحمية (AGR_C17)

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لإجمالي المساحة المكرسة في البلاد (الأراضي والمياه الإقليمية) خصيصاً لحماية -أو الحفاظ على- التنوع الحيوي والموارد الطبيعية والثقافية المرتبطة بها وإدارتها. بغض النظر عن الإجراءات أو الأدوات القانونية المستخدمة، أو غيرها من الأدوات. ويتفاوت مستوى الحماية ما بين الحماية الكلية والحماية الجزئية (وفقاً لما ذهب إليه الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية IUCN).

ووفقاً للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، ينبغي أن يتم منح 10% من المنظومات البيئية للأراضي المتوسطة، صفة المناطق المحمية، بحلول عام 2010. ويجري تشجيع الإجراءات الرامية إلى إنشاء محميات النطاق الحيوي، ومحميات المنازه المفتوحة الإقليمية والوطنية، في المناطق الريفية المحرومة، بصفة خاصة. وتوصي الإستراتيجية، عموماً، بتطبيق اتفاقية التنوع الحيوي، وتحدد الإستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة عام 2010 كموعود نهائي لوقف فقدان التنوع الحيوي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والعمل على الحد بشكل جوهري من تلك الخسارة، في البلدان المتوسطة الأخرى. مع إيلاء اهتمام خاص لتفتيت البيئات الطبيعية.

ويمكن تصنيف هذه المناطق من قبل "الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية" IUCN، أو شبكة ناتورا 2000، أو إدارة المواطن الطبيعية (الموئل Habitat) أو أي نظام تصنيف وطني، يتوافق مع نظم التصنيف الرئيسية المعمول بها على الصعيد العالمي. والمناطق المشمولة هي مناطق الغابات، والمناطق الزراعية، التي تخضع لقواعد تنظيمية، أو قيود الاستخدام والممارسات، لأسباب بيئية. ولا تندرج ضمن تلك المناطق، المناطق المحمية بموجب التشريعات المحلية أو الإقليمية، ومن الصعوبة بمكان تقييم درجة الحماية وكفاءة الإدارة، فضلاً عن الاتجاهات ذات الصلة، نظراً لأن المناطق المحمية تتطور مع الزمن.

وجود قائمة بالموارد النباتية والحيوانية الوراثية المحلية (AGR_C18)

يقيس هذا المؤشر وجود شكل من أشكال القوائم (قائمة، كتالوج، ملخص، دليل الخ) عن العدد الإجمالي لأنواع النباتات المزروعة، والسلالات الحيوانية المستأنسة، وهو مؤشر يقوم على الإجابة بنعم أو لا. والغرض منه هو الحد من مخاطر الانقراض الوراثي. نظرا لعدم إمكانية تعويض أي خسائر. وتشجع الإستراتيجية المتوسطة على استخدام الأنواع الزراعية المحلية والخبرات التي تتلاءم مع بيئات بعينها. ومنظومات حيوية، ونظم إنتاج، ذات طبيعة خاصة.

وليس جميع أنواع النباتات المزروعة، ولا السلالات الحيوانية المستأنسة مسجلة أو حاصلة على شهادة اعتماد من أجل الإنتاج. ويمكن أن يصحب هذا المؤشر معلومات عن الحصة المزروعة لأغراض غير تجارية، والحصة الحاصلة على شهادة اعتماد من أجل التسويق. والحصة المعرضة للخطر. ومخاطر فقدان جزء لا يمكن استعاضته من احتياطي الموارد الوراثية المتوفرة. وسوف يرد ذكر نوع القائمة، فضلا عن عدد مرات تحديثها، وتاريخ آخر تحديث، وما إذا كانت شاملة أو ناقصة. وفي دول الاتحاد الأوروبي، يتعين جمع معلومات معينة، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة في الكتالوج العام لمتختلف أنواع النباتات الزراعية.

ولا بد أن نتوخى الحذر عند تفسير هذا المؤشر لأن عدد الأنواع لا يمثل بالضرورة، تنوعا وراثيا. ويجب ألا تستخدم مستويات الإنتاجية فحسب لتمييز سلالة من السلالات؛ وإنما لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا، بعض الجوانب مثل مقاومة البرودة، أو مقاومة الجفاف، والقيمة الغذائية، والمذاق. وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، يتعين أن ننوه بالتنوع الوراثي بين سلالات الحيوانات، وفي داخل السلالة الواحدة.

معدل التشجير (أراضي الغابات) (AGR_C14)

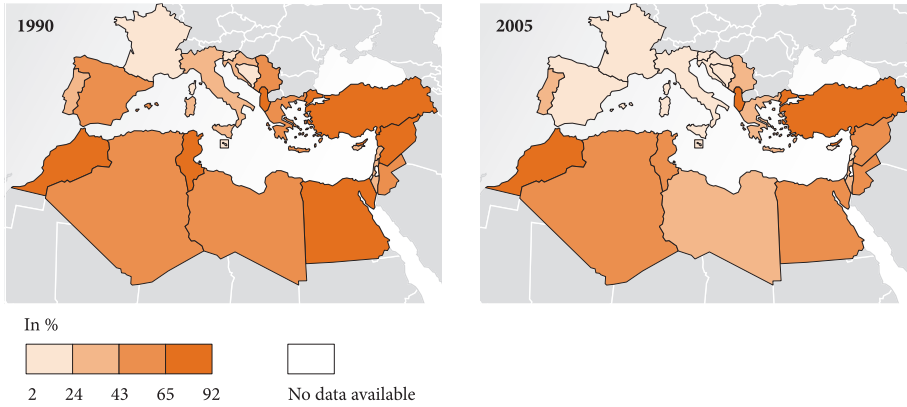
يقيس هذا المؤشر مساحات الغابات والمناطق الحرجية الأخرى كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلاد (باستثناء المساحات المغطاة بالمياه الداخلية).

وتتكون الأراضي الحرجية من الغابات والأراضي الأخرى المغطاه بالأشجار. ويشتمل اصطلاح "غابة" على الغابات الطبيعية، ومزارع الغابات، وخاصة تلك التي تتم زراعتها لأغراض الإنتاج أو للحفاظ على البيئة أو حمايتها، أو لكي تكون مصدات للرياح، أو أسبجة طبيعية. ويستبعد من هذا رصيد الغابات المزمع تخصيصه للإنتاج الزراعي، وينصرف هذا الاصطلاح إلى الأراضي التي يزيد الغطاء الشجري العلوي فيها عن 10%؛ ويشغل مساحة تزيد عن 0.5 هكتار، ولا بد أن تكون الأشجار قادرة على النمو لارتفاع لا يقل عن 5 أمتار. وتندرج أيضا ضمن هذا المفهوم الغابات التي أزيلت أشجارها مؤقتاً، ويتم تحديد الغابات بأمرين: وجود الأشجار، وعدم وجود استخدامات أخرى لأراضي الغابات. وتعرف الأراضي الحرجية بأنها الأراضي التي تغطيها الأشجار بنسبة تتراوح ما بين 5%-10%. وهي أشجار قادرة على النمو لارتفاع 5 أمتار على الأقل عند بلوغ النضج. أو التي لها غطاء يزيد عن 10% من الأشجار التي لا تستطيع النمو إلى ارتفاع 5 أمتار عند بلوغ النضج، أو التي لها غطاء يزيد عن 10% من الشجيرات والأجام، وينبغي الاستئناس بالتعريفات الكاملة التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

ولا يزال تفسير السلاسل الزمنية مخادعاً. نظراً لاختلاف التعريفات والأساليب والبيانات المشتقة منها اختلافاً كبيراً من دولة لأخرى. ومن ثم، فإنه ينبغي توثيق التباينات التي تطرأ على مساحات الغابات مع الزمن. وللاخذ بنهج أكثر ديناميكية. فإنه يتعين التمييز بين نسبة مساحة الغابات المعنية ضمن إجراءات إعادة التشجير كل عام، والمساحة المعنية في عملية التوسع الطبيعي للغابات، والنسبة المفقودة بسبب إزالة الغابات لأسباب بشرية أو طبيعية.

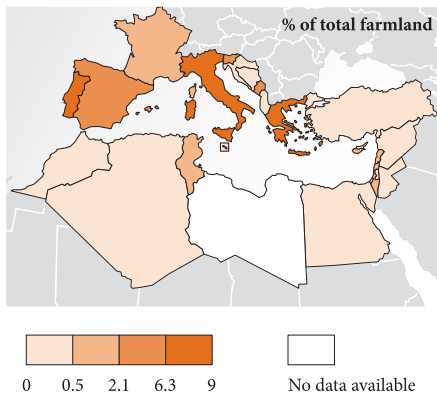
بعض النتائج

خريطة 1 نسبة السكان العاملين بالزراعة إلى سكان الريف، 2005-1990

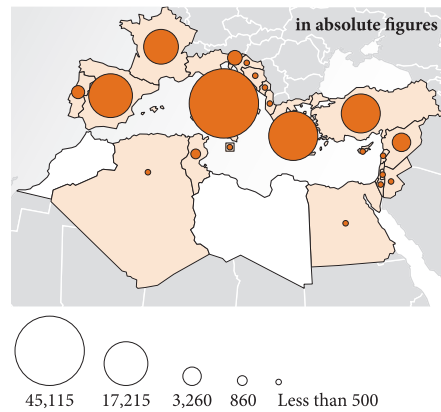


المصدر: شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

خريطة 2 الأراضي الزراعية المستخدمة في الزراعة العضوية، 2006

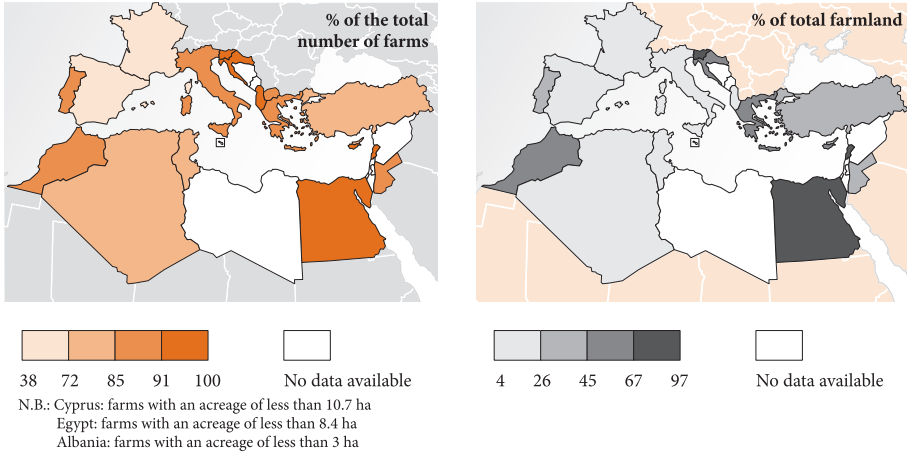


خريطة 3 المنتجون العضويون، 2006



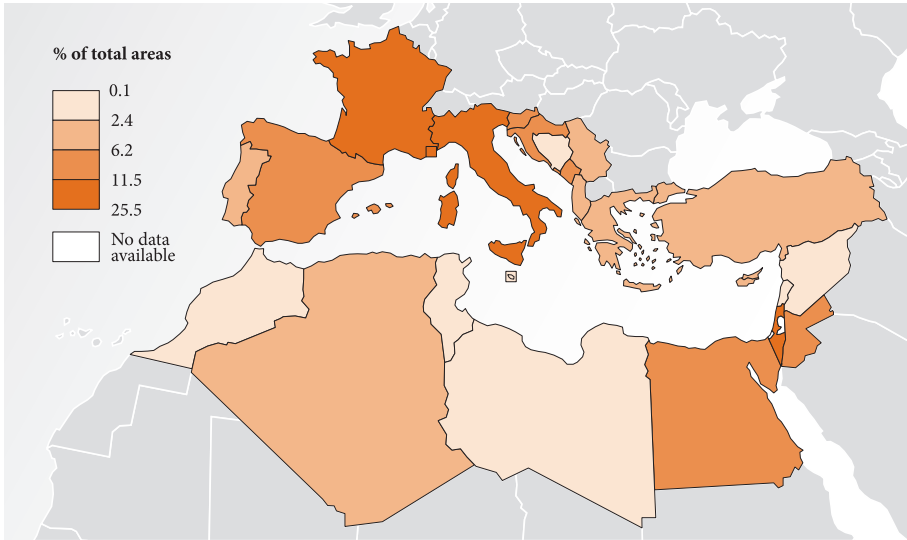
المصدر: هيلجا ويلر، مينويوسيفي: "عالم الزراعة العضوية"، إحصاءات وأبحاث بادية في الظهور، بون، الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (WWW.ifoam.org) 2006

خريطة 4 النسبة المئوية للمزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار



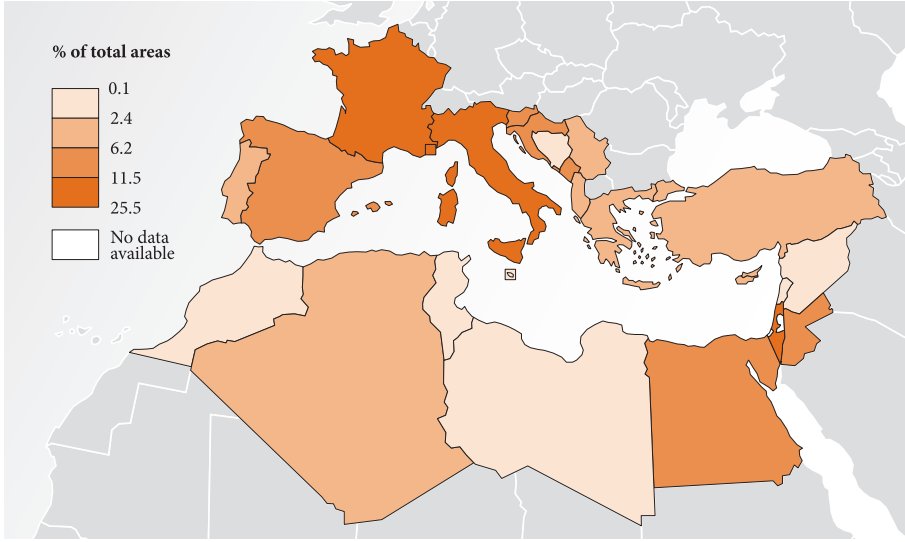
ملحوظة: قبرص. مزارع. تقل مساحتها عن 10.7 هكتار.
مصر مزارع تقل مساحتها عن 8.4 هكتار.
ألبانيا. مزارع تقل مساحتها عن 3 هكتار.
المصدر: شعبة الإحصاءات بمنظمة الأغذية والزراعة.

خريطة 5 المساحات المحمية.



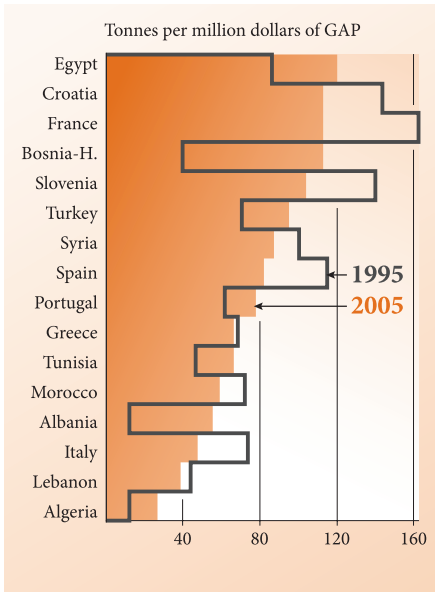
المصادر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP. والمركز العالمي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. والاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة IUCN. والمفوضية العالمية للمناطق المحمية WCPA.

خريطة 6 معدل التشجير 2005.



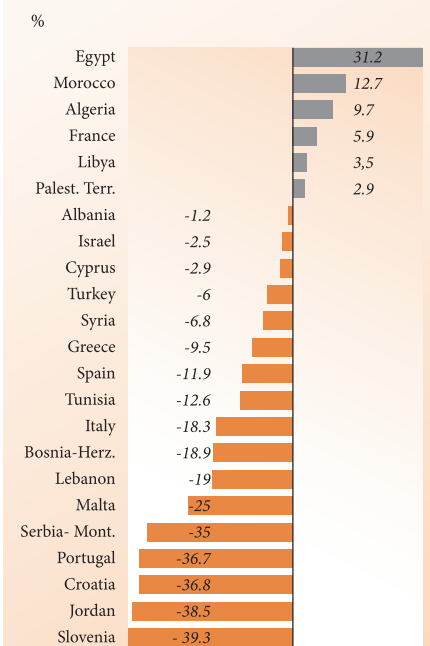
المصدر: شعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة.

شكل بياني 2 كميات الأسمدة، 2005-1980.



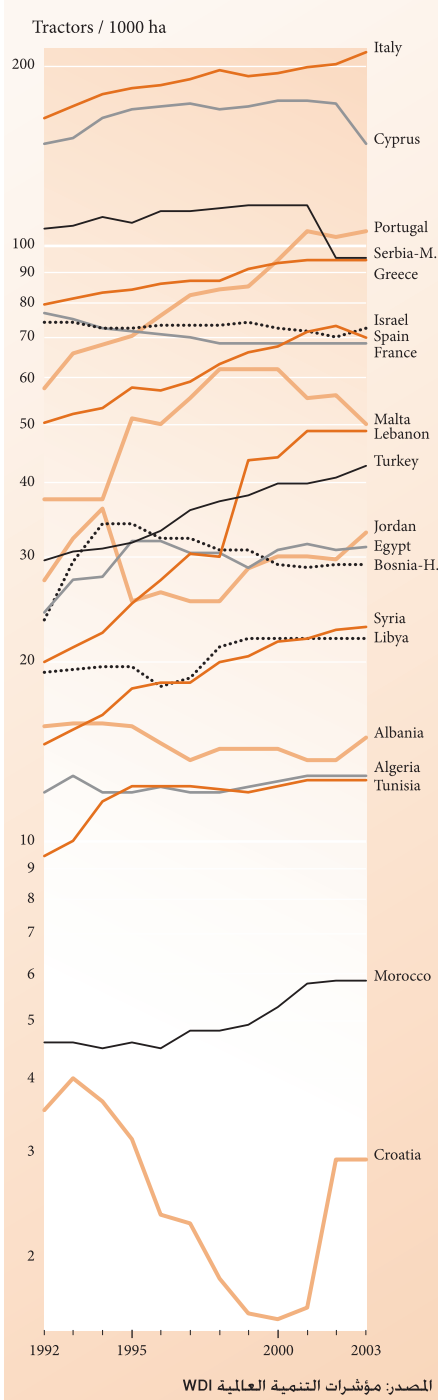
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية WDI وشعبة الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة، 2008.

شكل بياني 1 الفاقد الصافي في الأراضي الزراعية، 2005-1980.

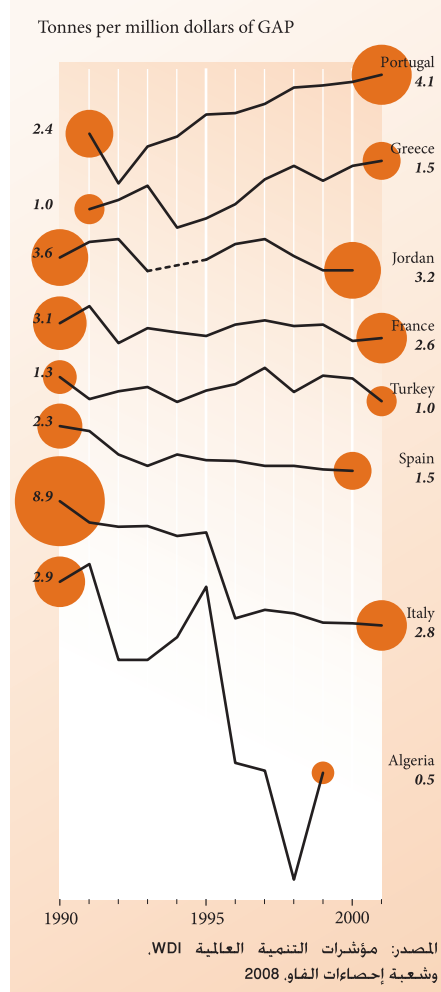


المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، مؤشرات التنمية العالمية، 2008.

شكل بياني 4 عدد الجرارات الزراعية
مقابل المساحة الزراعية. 2003-
1994 جارا/ 1 000 هكتار.



شكل بياني 3 كميات المبيدات الحشرية.
2001-1990



شكل بياني 5 نصيب العمالة الزراعية المدفوعة الأجر



مخفضات بخصوص الحسابات والتفسيرات

بناء على الدراسات القطرية، التي أجريت في إطار الشراكة بين "سيام"، "الخطة الزرقاء" من أجل متابعة الإستراتيجية المتوسطة، يمكن تصنيف المؤشرات المقترحة للتنمية الزراعية والريفية إلى ثلاث فئات حسب توافر البيانات:

< مؤشر يسهل حسابه (البيانات متاحة تماماً، ولكنها أحيانا ما تكون قديمة، عفي عليها الزمن)

- < مؤشر يمكن حسابه، لكنه يتطلب أن تكون البيانات مركزية و/أو أنها تشير فقط إلى معلومات جزئية (تغطية جغرافية و/أو تغطية زمنية)
- < مؤشر ينطوي على صعوبات كبرى في الحسابات والمصادقية (بيانات غير متاحة أو متناثرة إلى حد كبير)

وينشأ العديد من المشكلات المختلفة في حساب المؤشرات:

- < توافق تعريفات المتغيرات المدرجة في حساب المؤشرات. وتنشأ هذه المشكلة، بصفة خاصة، عندما يتطرق الأمر إلى تعريف المناطق الريفية، بناء على التعريف المستخدم: هل هو تعريف منظمة الأغذية والزراعة؟ أم تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟ أو تعريف أحد معاهد الإحصاءات الوطنية؟ كما تنشأ المشكلة أيضا عند تعريف الغابات أو المناطق الحمية. وحينما تختلف التعريفات، لا تسمح سلسلة البيانات بإجراء مقارنات بين قطاعات الدولة، بشأن الاتجاهات موضوع الملاحظة.
- < بيانات عفى عليها الزمن. يمكن أن يرجع ذلك إلى تاريخ الدراسة التي جرى استخلاص المتغير Variable منها. وعادة ما تجرى الإحصاءات الزراعية، كل 10 سنوات، وغالبا ما يكون ذلك هو الحال فيما يتعلق بأبحاث التنوع الحيوي. نظرا لمجموعة الأدوات المزعجة المطلوبة.
- < مصداقية البيانات. حتى البيانات الرسمية. يمكن أن تكون الأسباب الداعية إلى عدم المصداقية أسبابا استراتيجية (الموارد المائية في الشرق الأوسط) أو قد ترجع إلى تغير في المسميات، أو الحسابات، أو أخطاء في الإبلاغ، أو أخطاء في الوحدات المستخدمة الخ.
- < تفرق البيانات، وعدم وجود بيانات مركزية، بالنسبة لمتغيرات معينة، تعد ضرورة لحساب المؤشرات. وهذا هو الحال فيما يتعلق بفقدان الأراضي الزراعية لحساب التصحر. لأن المؤشر، بصفة عامة، يمكن أن يسمح فقط بتقييم تناقص مساحة الأراضي الزراعية، بغض النظر عن الأسباب.
- < تنافر البيانات وتشوشها بسبب المصادر المستخدمة. يتباين معدل الفقر في مصر، مثلا، في نفس السنة من 16% طبقا للمصادر الوطنية إلى 24% طبقا لتقرير التنمية البشرية. وتصدق الملاحظتان الأخيرتان بصفة خاصة، في حالة البيانات البيئية، حيث إن ظهور تلك الإحصاءات والأرقام حديث نسبيا.

ويعتبر اختيار المؤشرات، التي تظهر في سياق الأبحاث الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة، هو المرحلة الأولى لبناء مجموعة مشتركة من المؤشرات الأساسية على المستوى المتوسطي. ولكن الممارسة تصل إلى منتهاها عندما يتطرق الأمر إلى مقارنة النتائج، المتحصل عليها من سياقات متنافرة، كسياقات بلدان شمال، وجنوب، وشرق المتوسط، أو سياق الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والدول غير الأعضاء فيه.

وتثبت بعض المؤشرات، المصممة للدول المتقدمة، عدم ملائمتها للبلدان النامية، إما بسبب الافتقار إلى المعلومات الإحصائية بشأن البيئة الريفية أو عدم توفر البيانات الاقتصادية، أو

البيانات المتعلقة بالفقر. وإما بسبب المدة التي يستغرقها الأخذ بالأفكار والقيم من دولة إلى أخرى - وهذا هو الحال فيما يتعلق بفكرة الإدارة الرشيدة. ومن ثم، فإن إجراء المقارنات ليس بالفكرة الوجيهة تماما في تلك الأحوال.

ورغم أن الإحصاءات العالمية تحظى بميزة توفير المادة اللازمة للتحليلات والتوقعات الإقليمية، إلا أنها، مع ذلك، ليست كافية عموما لتوصيف الديناميكيات الخاصة بأقاليم معينة، بينها اختلافات واسعة في الغالب. وإذا كان لا بد من تحسين المؤشرات ذات الصلة، التي تركز عليها السياسات الوطنية، فإن أحد المزالق التي يتعين تفاديها تتمثل في الاهتمام فقط بالمؤشرات المجمعة على المستوى الوطني. لأن هذا يحجب الاختلافات المتنامية بين الأقاليم، التي يكون لجودة الحياة فيها معنى ومغزى، والأقاليم التي تعاني من الركود أو التراجع، والتي لا تتجاوز طموحات سكانها البنية الأساسية، وأحوال معيشية كريمة. ويستخدم المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، على سبيل المثال، مجموعة المؤشرات الإقليمية الخاصة به، بشأن تحسين الأحوال المعيشية.

ولكي تنعكس الاتجاهات التفاضلية على العديد من المزارع وهي تتجه نحو الزراعة الإنتاجية والرشيدة، على سبيل المثال، وبالأحرى، نحو أي مساهمات قد تقدمها لصالح التنمية المستدامة، فإنه لا بد من إعداد تقارير ذات مصداقية بشأن كيفية استخدام مستلزمات الإنتاج، وكيفية تنظيم الأنشطة الزراعية، وكيفية استخدام المنتجات، فضلا عن القدرات الفعلية للمزارع على التنمية والتكيف: بمعنى أنه لا بد من استكمال وتنقيح الإطار التحليلي. ويصاحب هذا التحول من مستوى لآخر، عملية إعادة توجيه السياسات الريفية صوب الأقلية الأكثر رشدا، وهي مسائل ناقشناها في الفصل الخامس. ومع التأكيد على تكامل السياسات والأنشطة، فإنه لا بد من اختيار مؤشرات جديدة ذات صلة، من أجل دعم السياسات الوطنية بشأن التنمية المستدامة، وتوفير أساس أكثر ملاءمة للمتابعة.

وتعد قضية مراعاة الأحوال السائدة والتوافق معها، قضية حاسمة، نظرا لأنها تتعلق أيضا بالديناميكيات. وأحيانا ما يكون نظام استنباط المعلومات -التي تعتمد عليها سياسات الحكم- نظاما استاتيكا جامدا بحيث تكون النتيجة أو عملية اختيار المؤشر غير صالحة بسبب الاتجاهات الهيكلية والاقتصادية، ولا بد أن تكون التنمية المستدامة سليمة وفعالة دائما وراسخة، ولا بد من تجنب الشعور بالرضا-الذي يمكن أن ينشأ عن "ثقافة تميز" معينة- عند إجراء عمليات التقييم، لأن التوقعات المستقبلية تستند على الافتراضات وسيناريوهات الاتجاهات وهي مجرد افتراضات، وليست مسائل يقينية.

ويتضح، في النهاية، أن نظام المتابعة الحالي لا يسمح للاستراتيجيات المتوسطة والوطنية للتنمية المستدامة بالتكيف مع الاحتياجات المتطورة للبيئات الريفية. وقد تم طرح العديد من المقترحات في التقارير القطرية لتوضيح العوامل المذكورة أعلاه من زاوية القضايا الوطنية السائدة، أو من وجهة النظر التحليلية، وإن إنشاء "مساحة للالتزام" من شأنه تدعيم تطبيق الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة؛ ويمكن لمجموعة من المؤشرات أن تهيئ أساسا لتقييم الوسائل المستخدمة في الدول المختلفة لتعزيز الاستدامة البيئية، مثل إجراءات دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية وإدراج الاعتبارات الاجتماعية-الاقتصادية في عمليات صناعة القرار، ووجود تعاون ودعم فني، واستحداث أساليب جديدة

بغية دعم الإستراتيجية المتوسطة الخ. وثمة إمكانية أخرى تنصرف إلى بناء مجموعتين من المؤشرات: مجموعة قائمة على مؤشرات الدولة. تحدد خصائص المناطق الريفية في منطقة المتوسط (التعريفات، والقياس الكمي الخ) ومستويات الدخل، وفرص العمل، وما إلى ذلك. وترتبط المجموعة الثانية بأدوات تنفيذ السياسات وأنواع تلك الأدوات، مثل المؤشرات الخاصة بالتحديث الهيكلي للزراعة، وصناعة والأغذية-الزراعية، ومؤشرات تحسين الإدارة البيئية، وينبغي أن تركز هذه الفئة على الاتجاهات السائدة في المكونات الخاصة بالمناطق الريفية.

وقد اقترح العديد من الدراسات القطرية مؤشرات مكملة للقائمة السابقة أو بديلة لها. بهدف استمرار التفكير في كيفية الاستفادة من تلك المؤشرات كأدوات لتوجيه السياسات الوطنية والإقليمية. ويمكن العثور على القائمة الكاملة ضمن الدراسات ذاتها.

ونورد فيما يلي قائمة الإستراتيجية الوطنية في أسبانيا:

- < الاتجاهات الخاصة باستخدامات الأراضي (الأراضي الزراعية، وأراضي الغابات، وأراضي أخرى)
- < نتائج سياسات وفورات المياه، وسياسات مكافحة التعرية والتّحات.
- < اتجاهات استهلاك المنتجات العضوية والمنتجات ذات الجودة.
- < اتجاهات المساحة الزراعية المخصصة لاستخدامات الطاقة.
- < التوزيع القطاعي للسكان العاملين في المناطق الريفية.
- < نفاذ سكان الريف إلى التكنولوجيا الحديثة.
- < تضيق الفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- < الميزانية التي تخصصها السلطات الحكومية المختلفة، على أساس تنسيقي، للإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستدامة.
- < مشاركة السكان المحليين في إجراءات التنمية المستدامة.

في حالة تونس:

- < تقييم اقتصادي لتكلفة تدهور الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة ووضع مؤشرات تتوافق مع حالة كل دولة، وفقا للبيانات والإحصاءات المتاحة (ويجري الآن إطلاق مسح بهذا الشأن في تونس).
- < استراتيجية تشجيع الزراعة العضوية، بما في ذلك عمليات التجهيز.
- < السياحة البيئية في البلدان المتوسطة (رحلات متوسطة) بهدف تنويع عرض المنتجات السياحية، وتطوير السمات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية.

في حالة مصر:

- < جودة المياه.

- < وجود شبكات مرافق لاستقبال النفايات والمياه العادمة.
- < وجود مصانع إعادة التدوير.
- < الوضع المهني للفئات المختلفة التي تشكل السكان العاملين في الزراعة.
- < تدريب السكان العاملين في الزراعة (مشروعات تدريب، ودورات تدريبية)

في حالة الجزائر:

- < تنظيم وهيكل أسواق السلع الزراعية الأساسية، التي تؤثر تأثيرا سلبيا، في الوقت الحالي، على عمليات تجديد رأس المال.
- < تنظيم قنوات التسويق ودمج المزارع في الأسواق الدولية.
- < تضافر الجهود بين المؤسسات على الصعيد الإقليمي.

في حالة اليونان، اختيار مؤشرات متكاملة من مشروع إقليمي:

- < نسبة المشروعات الصاعدة والمشروعات الهابطة.
- < نسبة الاستثمارات الناجمة عن المشروعات الصاعدة إلى إجمالي الاستثمارات.
- < الاتجاه في عدد المشروعات التي تديرها وحدات جغرافية تمثل مدينة صغيرة.
- < عدد الوحدات الإدارية الريفية التي قامت بوضع خطط عمل.
- < عدد المشروعات الصاعدة بكل خطة عمل.
- < مشاركة أو عدم مشاركة الاتحادات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، في المشروعات المتكاملة.
- < مشاركة أو عدم مشاركة سكان المجتمعات المحلية (اتحادات الشتات، Diaspora على سبيل المثال) في إدارة المشروع.
- < حصة فرص العمل المحلية التي توفرها الأنشطة المترتبة على المشروعات.

الفصل 11

تقييم أثر الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة

(الخطة الزرقاء).

يرجع الفضل في وضع الخطة الزرقاء، كمركز للأنشطة الإقليمية لخطة العمل المتوسطة (MAP) - إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لمتابعة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، التي تم إقرارها في نوفمبر 2005، وفيها احتلت التنمية الزراعية والريفية المستدامة مكان الأولوية في العمل. وعلى خلفية تلك الاتفاقية، وبالشراكة مع "سيام"، صدرت عشر دراسات وطنية لخبراء وطنيين، تهتم الدوائر الأكاديمية، والحكومية، والقطاع الخاص¹. وكان الخبراء مطالبين بالالتزام بالصلاحيات الممنوحة لهم فيما يتعلق أساساً بمدى اهتمام السياسات الوطنية للتنمية الريفية والزراعية بالاستدامة. وقد توخت الدراسات بصفة خاصة ما يلي:

- < عرض السياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية مع التأكيد على استدامتها.
- < تقييم تكلفة تلك السياسات حيثما يكون ذلك ممكناً.
- < إبراز المزايا الاقتصادية والاجتماعية بشأن إدماج البيئة في تلك السياسات.
- < إعداد دراسة حالة تمثل أهمية خاصة لإحدى البلاد.
- < إعداد قائمة بالممارسات المثلى-والإشارة قدر المستطاع إلى أمثلة من تلك الممارسات- أو الممارسات البديلة.
- < إدراج بعض الأفكار بشأن المخاطر المستقبلية المتعلقة بالاتجاهات، والتقدم بتوصيات للنظر فيها من جانب صانعي القرارات.

كما طُلب إلى الخبراء أيضاً الحصول على مؤشرات أداء الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة والتعليق عليها، بقدر ما تكون متاحة لهم.

تذكير بالإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة:

لماذا الاستراتيجية المتوسطة؟

في المؤتمر الثاني عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة [موناكو، نوفمبر 2001]، قررت الدول المتوسطة الإحدى والعشرون، والمجموعة الأوروبية، إعداد "استراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة" (MSSD) بحيث تتزامن مع عملية قمة الأرض². وقد اعتمد المؤتمر المتوسطي- الأوروبي الثاني لوزراء البيئة [أثينا، يوليو 2002] هذه المبادرة، وفي نفس الوقت، دعت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، إلى وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية، مع الإقرار

1. تذكرة بالدول موضوع الدراسة: ألبانيا، الجزائر، مصر، اليونان، فرنسا، إيطاليا، المغرب، أسبانيا، تونس، تركيا.

2. الخطة الزرقاء، الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، أثينا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP - وزارة الزراعة، يونيو 2005.

بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الظروف العالمية، وأنه لا بد من تطوير الحلول الدولية وفق الظروف المحلية والأحوال الاقتصادية للأقاليم.

والإستراتيجية المتوسطة هي استراتيجية اطارية، وهي تتوخى تطوير التعهدات الدولية وفق الظروف الإقليمية، ووضع الخطوط الإرشادية للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتدشين شراكة ديناميكية بين دول في مراحل تنمية مختلفة، مع الأخذ في الحسبان التطورات الأخيرة في مجال التعاون الإقليمي، وخصوصاً خطة العمل المتوسطة، والشراكة الأوروبية- المتوسطة (EMP)، والمبادرة العربية للتنمية المستدامة، وإستراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي (EU SSD)، وتختص هذه الأخيرة مباشرة بالدول المتوسطة الأعضاء، وتلك الدول التي تقف في طابور انتظار العضوية، كما أن لها تأثيرها غير المباشر على البلدان المتوسطة المجاورة للاتحاد الأوروبي، إلى حد طلب إدراج التنمية المستدامة، كإحدى الأولويات، في سياسات المجموعة بأسرها، ومن شأن تنفيذ الاستراتيجية من خلال الشراكة الأوروبية- المتوسطة وسياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي- وترتكز كلتاها على التنمية المستدامة- مساعدة البلدان المتوسطة على تحقيق تطلعاتها من خلال عملية تكافل نموذجية.

وأخيراً، فإن مجالات التعاون المبينة في "الإعلان الختامي للاتحاد من أجل المتوسط"، والمشروعات ذات الأولوية التي وقع عليها الاختيار في مؤتمر باريس، ومن بينها برنامج أفق 2020، الذي ينصرف هدفه إلى إزالة تلوث البحر المتوسط، وخطة الطاقة الشمسية للمتوسط التي تنطوي على تنمية مصادر بديلة للطاقة، يجب أن تسمح للبلدان المطلة على المتوسط بالتقدم في خطوات عملية لتنفيذ استراتيجية التنمية المتوسطة المستدامة MSSD.

أربعة أهداف رئيسية وأعمال مطلوبة

تحدد الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية ترمي إلى تشجيع التقدم من ناحية الاستدامة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والحوكمة: بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة وتعظيم الأصول المتوسطة؛ وتقليص الفوارق الاجتماعية، عن طريق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الهوية الثقافية؛ وتغيير الإنتاج غير المستدام، وأنماط الاستهلاك؛ وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وتحسين الحوكمة على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي.

وقد وقع الاختيار على سبعة مجالات عمل مستقلة تحظى بالأولوية، بسبب طبيعة الاتجاهات غير المستدامة التي تتسم بها، وبسبب أهميتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب ما يعتبرها من قصور من ناحية الحوكمة والتكامل، وتشتمل تلك المجالات على الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والطاقة، والنقل، والسياحة، والزراعة والتنمية الريفية، والتنمية الحضرية، والموارد الساحلية والبحرية، وفي مجال التنمية الزراعية والريفية، تم تقسيم مجالات العمل ذات الأولوية إلى أربع فئات رئيسية، يضم كل منها سلسلة من الأعمال

- < خربير التجارة، والترويج للمنتجات المتوسطة العالية الجودة.
- < تشجيع الزراعة الانتاجية الرشيدة.
- < التنمية الريفية والحوكمة المحلية.

< الإدارة المستدامة للمناطق الريفية والبيئة الطبيعية المتوسطة.

توصيات من أجل قيام الدول بتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية تضامناً والتزاماً إقليمياً، واشتراك الدول من خلال الاستراتيجيات الوطنية، والسلطات المحلية، والأطراف المعنية الاقتصادية- الاجتماعية، والإخادات والمجتمعات المحلية. كما يتطلب التنفيذ أيضاً أساليب جديدة للحكومة، ضرورة لأي تقدم صوب التنمية المستدامة، والمتابعة المشتركة على الصعيد المتوسطي.

ويجب أن تسعى المتابعة الشاملة للتقدم صوب التنمية المستدامة في منطقة المتوسط، إلى إبراز الظواهر الإقليمية الرئيسية من ناحية الفوارق الاقتصادية- الاجتماعية بين الشاطئين، والوزن الاقتصادي لمنطقة المتوسط في العالم، والفقر، والبطالة، ونصيب الإقليم المتوسطي في ظاهرة التلوث العالمية، وأثر التغير المناخي، وتكلفة تدهور البيئة، وقدرة الدول على مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، ومن أجل هذا الغرض، تم إعداد مجموعة من 34 مؤشراً من المؤشرات ذات الأولوية، ولما كانت تلك المؤشرات لا تغطي جميع المباحث الفرعية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD، فقد تم اعتماد مؤشرات إضافية لكل مبحث من المباحث [انظر فصل 10].

وعلى الرغم من أن المناهج الإقليمية، ودون الإقليمية، تأخذ على عاتقها متابعة مدى الدأب والمثابرة حسب التعريف الوارد في الاستراتيجية المشتركة، فإنه يتعين، بلامواربة، توضيح وتطويع الأهداف الوطنية وفق البرنامج الوطني لكل دولة؛ وينصرف نفس الشيء إلى مؤشرات التنمية الوطنية المستدامة، لأنه على الرغم من ضرورة وجود مجموعة من المؤشرات المشتركة، إلا أن أية مقارنة على هذا الأساس، بين بلدان شمال، وجنوب وشرق المتوسط- شأنها شأن أي مقارنة بين الاتحاد الأوروبي وغيره- إذا أخذنا في الاعتبار تباين الأوضاع، إنما هي جراءة في غير محلها.

التغذية الراجعة الأولية للخبرة في التنمية الزراعية والريفية

إطار ينطوي على التيسير في الشمال، ولكن مع إخفاق في استغلال الفرص من أجل التعاون الإقليمي.

الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD على الورق.

لا بد أن يكون واضحاً من البداية، أن مفهوم التنمية الريفية، كما يستخدم تطبيقياً في دول الاتحاد الأوروبي، لا يترادف تماماً المفهوم المستخدم في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، ويشتمل أحدث تعريف أوروبي- يتم على أساسه تمويل المشروعات بمعرفة الاتحاد الأوروبي- على أربعة أهداف أساسية هي: تنافسية قطاع الزراعة والغابات، الريف والتنمية الريفية، جودة الحياة الريفية وتنوع الاقتصاد الريفي، الحكومة وتعبئة الإمكانيات المحلية للتنمية في المناطق الريفية.

ووفقاً لهذا التعريف، لا تعنى التنمية الريفية، بالضرورة، تنمية القطاع الزراعي، ولكنها ترتكز بالأحرى على العلاقات بين القطاعات، مع الأخذ في الحسبان، احتياجات السكان المحليين ومواردهم. وهذه هي الفلسفة التي تنسجم وتتناغم مع التغيرات في السياسة الزراعية المشتركة، منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، يتلاقى هذا المفهوم الواسع مع العناصر المختلفة للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وخصوصاً العناصر المتعلقة بتشجيع الزراعة التنافسية والرشيده، والحوكمة، والإدارة المستدامة للمناطق الريفية، والموارد الطبيعية.

إلا أن المشكلة الرئيسية التي نواجهها عند كتابة التقارير القطرية، تكمن في عدم الإشارة إلى الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وخصوصاً عدم وجود نظم متابعة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، ولو وُضعت مبادئها موضع التنفيذ، فإن ذلك يكون من خلال الاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة، والسابق الدولي¹. حيث أولي اهتمام أكبر بإدراج التنمية المستدامة ضمن ذلك السياق، ويصدق ذلك بصفة خاصة على أسبانيا وإيطاليا، وفي اليونان، تغلبت الجهود المبذولة، من أجل رصد وجمع المعلومات من مختلف الوزارات والمؤسسات والمنظمات الأهلية المعنية، على ظاهرة التلكؤ، والموارد المحدودة المخصصة لإجراء الدراسة، ثم إن فرنسا وألبانيا لم تبديا أية إشارة للأخذ بالإستراتيجية المتوسطة في الحسبان.

النتائج الرئيسية

عندما حاول واضعو الدراسات مراجعة التقدم المحرز على الصعيد الوطني قياساً على الخطوط التوجيهية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD، ظهر أن هدف جودة الزراعة ذات القيمة المضافة العالية يمثل أولوية مطلقة لدول شمال المتوسط، ولا ينطوي هذا الهدف على إعادة هيكلة نظم الإنتاج فحسب، ولكنه ينطوي أيضاً على الدعم الملائم لتنظيم المنتجين، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، وإقامة إطار قانوني موثوق للمشروعات الصغيرة، وبينما نشاهد تقدماً حقيقياً في إنتاج السلع ذات الهوية الخاصة وتشجيع إنتاج تلك السلع، إلا أن نفاذها إلى الأسواق الوطنية والعالمية لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في معظم الأحوال.

على أن ما يساور أسبانيا من قلق فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الثلاث، هو أمر له خصوصية محددة بين دول شمال المتوسط؛ ذلك أن برامج العمل الوطنية في أسبانيا بشأن التصحر، والري، والطاقة المتجددة، إنما هي تعبير خاص عن السياسات الوطنية تأتي على رأس نهج شامل للتنوع الحيوي في برامج التنمية الريفية المستدامة، ولقد شكلت اليونان لجنة وطنية لمكافحة التصحر منذ عام 2000، وتُعنى سياسة التخطيط الوطني لديها بحماية أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعدم تشجيع تركيز الأراضي، على الرغم من الاتجاهات الأوروبية في هذا الشأن، وتميز تلك السياسة، قبل كل شيء، بالجهود المبذولة على صعيد التعاون دون الإقليمي [خطة التعمير الاقتصادي لبلاد البلقان-ESOAB] والتعاون الإقليمي [رئاسة الجمعية الأوروبية- المتوسطية المعنية بموضوع التغير المناخي، عملية برشلونة] ورغبتها في إرساء زعامتها الإقليمية.

وفي جميع الدول، سجلت الصكوك الأوروبية [ليدر leader، وبايدر Pider، وبرودر Proder، والعهود

1. وأهمها مؤتمر ريو Rio الذي عقد عام 1992، وتوقيع الاتفاقيات الدولية الثلاث، بشأن المناخ، والتغير الحيوي، والتصحر، فضلاً عن استراتيجية لشبونة لعام 2000 بشأن التشغيل والتنافسية، وإعلان جوتنبرج Gothenburg في عام 2001 الخ.

الإقليمية، وانترريج Interreg.. الخ¹ أفضل النتائج من حيث الحوكمة، وتنوع الأنشطة الريفية، والمشروعات، وخصوصاً في السياحة الريفية والصناعات الحرفية، والتدريب ودعم المشروعات المتناهية الصغر في إيطاليا، ومشاركة المرأة في جماعات العمل المحلية (LAGs) والمنظمات الزراعية في أسبانيا واليونان، وفي المشروعات الريفية في إيطاليا، أو في الصناعة الخالصة، والتصنيع - الزراعي في اليونان، وفي الأغلب الأعم، فإن تلك الصكوك هي مصدر التشغيل الملحوظ في المجالات الزراعية وغير الزراعية، وإنعاش الاستثمار الخاص الطويل الأجل في المناطق الريفية، في إيطاليا كمثال.

ومن الناحية الأخرى، فشلت تلك الصكوك في تقديم الخدمات للمجتمعات الريفية بعد فترة الدعم في جميع أنحاء إيطاليا- باستثناء توسكاني- وفي اليونان، كما فشلت في إحداث تأثير له معنى على مستويات الدخل، وفي أسبانيا، فشلت في سد الفجوة بين الريف-الحضر، أو في زيادة مشاركة المجتمعات الريفية، وعلاوة على ذلك، لا تزال المشروعات تُنفذ على مستوى متواضع، ولا تستطيع أن تغطي البلاد بأسرها، وفي السياق المتوسطي، فإن اللوم الرئيسي الذي يوجه إليها، يرجع إلى الإخفاق في تشجيع اندماج دول جنوب وشرق المتوسط، إما أن هذه الدول غير مؤهلة للمشاركة، وإما لأنها غير مؤهلة لتلقي التمويل الأوروبي، حتى ولو كانت من الدول المنتسبة، وفي اليونان نجد أن معظم تلك المبادرات تنبع من وكالات التنمية، بينما نجد أن بلدان الجنوب في وضع غير مواتٍ عندما يتعلق الأمر بالتعاون، لأنها لا تمتلك مثل تلك الوكالات، وعلى سبيل المثال، فإن العمود الانتقالي لبرنامج ليدر Leader لم يستطع إدراج بلدان جنوب المتوسط، لأنه لم يكن لديها جماعات عمل محلية (LAGs).

وترجع إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض إنشاء شبكات التعاون بالنسبة لمنطقة المتوسط بأسرها، إلى عدم وجود إحدادات ومنتديات للمشاركة، تمثل المجتمعات المحلية- وتعمل على اشتراكها مباشرة - في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وفي الشمال، يعزى الأمر إلى عدم تكامل برامج التنمية، مما يحول دون حدوث آثار المضاعف للاستثمار على الصعيد المحلي.

وفي اليونان، كانت الصعوبات المرتبطة بعدم التزام بين السياسات الإقليمية والسياسات القطاعية، أي بين الأقاليم والوزارات، تقترب من عدم مرونة النظم السياسية والمؤسسية، التي لا تأخذ في الحسبان، الطريقة التي واجهت بها المزارع الأسرية أوجه القصور في المؤسسات الزراعية، من خلال التعاون غير الرسمي، والأنشطة المتعددة، وفي مثل هذا السياق، لا بد أن يصبح اندماج الاستراتيجيات العائلية، أحد الأهداف الأساسية.

وفي أسبانيا، نجد أن قانون التنمية الريفية المستدامة الصادر في ديسمبر 2007 ذو توجهات إقليمية، ويتمثل هدفه أساساً في تحقيق تكامل أفضل بين المناطق الريفية، وفي هذا السياق، نجد أن الإنتاج الزراعي المتكامل هو نتاج لامتداد مفهوم التكامل بحيث يشتمل على جميع جوانب الأعمال الزراعية²، ولعل التجربة الأسبانية في هذا المجال، وتنمية الطاقة المتجددة [طاقة الرياح، والطاقة الشمسية] قد تهم البلدان المتوسطية الأخرى.

1. يعتبر برنامج انترريج Interreg وبرنامج ليدر (Leader+) اثنين من برامج المبادرات الأوروبية التي تم تنفيذها في إطار الصناديق البنانية، أما برنامج بيدر Pider، وهو برنامج تنمية ريفية متكاملة، وبرنامج برودر Proder وبرامج التنمية الريفية (PDR) فهي أسماء وطنية لبرامج التنمية الريفية.

2. تنطاع الخطة الأسبانية للطاقة المتجددة 2005-2010 إلى إشباع 12% على الأقل من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام 2010، و5.75% من استهلاك الوقود الحيوي في النقل. وكان الإنتاج المتكامل في عام 2005 ينصرف إلى 14 505 عاملاً منهم 131 جماعة إنتاج متكاملة تشمل 13 190 منتجا، وقد بلغت منطقة التكامل الإنتاجي المنزرعة 299 472 هكتار، وشملت المنظومة 69 هيئة من الهيئات الخائزة على شهادات الجودة.

والنتيجة الرئيسية التي تنتج عن خطط التنمية الريفية الإحدى والعشرين في إيطاليا، هي أن المعونة الحكومية للزراعة، تتعلق بما هو أكثر من مردودية التكاليف، عندما تُوجَّه صوب هدف محدد؛ على النقيض من الدعوات المفتوحة للعطاءات، أو الإجراءات الأحادية. وإذا كانت عملية التخطيط المتكامل تنطوي، بكل تأكيد، على تكاليف إدارية أكبر، فإنها تسمح للمعونات بالتخصيص بطريقة تعكس الأوضاع الحقيقية، الأمر الذي يحقق أقصى ما يمكن من عمليات التكافل المعروضة من جانب مختلف الصكوك، بفضل التنسيق مع المستوى المحلي، والتفكير المسبق بشأن الطريقة الأكثر ملاءمة لتشجيع الابتكار، وتحقيق أفضل النتائج.

وكقاعدة عامة، فإن تقييم إجراءات الزراعة-البيئية، والمعونات التعويضية في المناطق المحرومة- في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية- يوضح أمرين، الأول: أن تلك الإجراءات تفقد فعاليتها عندما يتم حسابها على أساس المتوسطات؛ والثاني: أنه في كلتا الحالتين، يتمخض عن مبالغ مدفوعة أكثر من اللازم، أو مبالغ مدفوعة أقل من اللازم¹.

في جنوب وشرق المتوسط، تعتبر نماذج الحوكمة هي العقبة الأولى أمام التنفيذ:

استراتيجيات "التحاييل والالتفاف"

إذا كان اصطلاح "التنمية المستدامة" اصطلاحاً راسخاً في الخطاب السياسية، إلا أن له شأناً آخر على الصعيد المؤسسي، فالجزائر والمغرب لديهما استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، (NSSD)، وكانت المغرب قد شرعت في عملية وضع تلك الاستراتيجية في بواكير عام 2008، وحددت 15 شهراً لتنفيذ ذلك². كانت تركيا قد أعلنت عن استراتيجية طوية للأجل للتنمية (2001-2037) يلحق بها استراتيجيات تنمية مستدامة قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل [أفق 2015] تتعلق بالزراعة، بينما نجد أن سياسة مصر تعتمد على السياسات القطاعية، ومن الصعب قياس درجة التأثير الحقيقي للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD بشأن توجهات تلك السياسات المختلفة، بينما تشير كل من الجزائر والمغرب وتونس إشارة صريحة إلى مرجعية تلك الاستراتيجية، وإلى الأجنحة 21؛ وعلى العكس من ذلك يبدو أن تركيا- بحكم اختيارها الخاص لمصطلحاتها، والفترات الزمنية، ومواعيد تحقيق الأهداف- ترغب في استعراض قدراتها على تحديد مؤشرات الخاصة التي تهمها.

ويوضح المؤلفون، في دراساتهم، أن جميع الدول منخرطة في عملية تحرير اقتصادياتها، مثل قيام المغرب بتوقيع اتفاقيات التعريف الجمركية والتجارة الحرة، وقيام تركيا بتوقيع اتفاقيات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، وإقامة منطقة جارة حرة مع الاتحاد الأوروبي في تونس، ومواصلة سياسة إلغاء رقابة الدولة على الإنتاج الزراعي في مصر، وبموجب الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع الاتحاد الأوروبي، أحرزت تقدماً واضحاً، ولا سيما في تطبيق ممارسات زراعية جيدة، والصحة الغذائية، والأمن الغذائي، ومع ذلك، فإن الصورة الشاملة للمناطق الريفية مختلطة، وذلك أن ظهور عمليات رأسمالية كبيرة، بعيدة كل البعد عن المزارع العائلية التي تسود قطاع الزراعة إلى حد كبير في جميع البلدان، تدعو إلى التخوف من السياسات الإقليمية "الانتقائية"، وإلى زيادة الاعتمادية الغذائية.

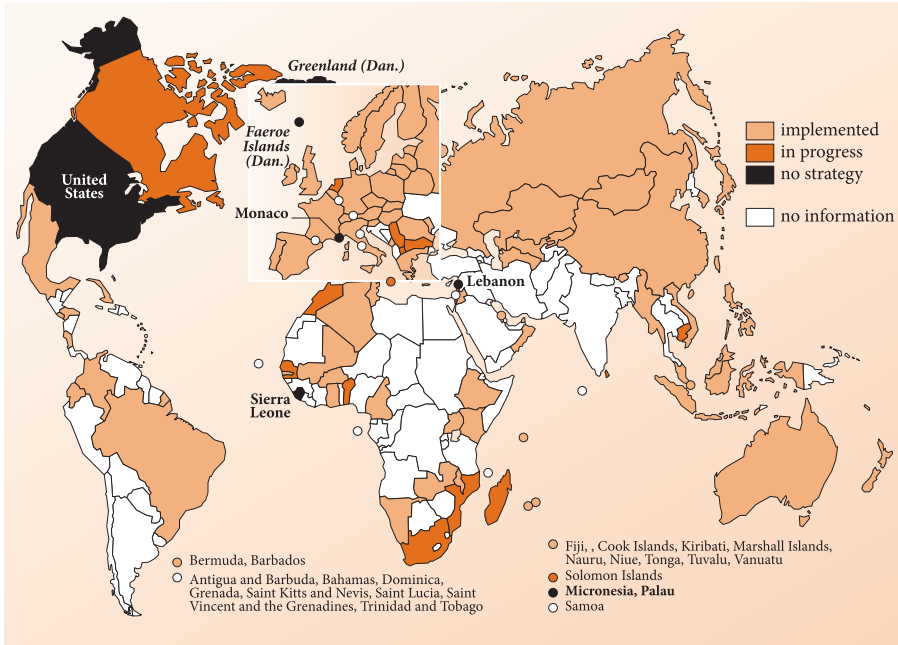
1. F.Mantino "التنمية الزراعية والريفية: دراسة فطرية عن إيطاليا"، 2008.

2. المفوضية الأوروبية: «تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي»، 2007. تقرير مرحلي عن المغرب، ورقة عمل المفوضية المرفقة ببيان المفوضية المرفوع إلى المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، 3 أبريل 2008، ص9.

ولا تزال العقبات كثيرة أمام الزراعة الإنتاجية الرشيدة. مثل: العجز في التنظيمات التجارية النشطة التي تمثل المنتجين الزراعيين تمثيلاً حقيقياً، وشروط الحصول على الائتمان، وعدم الاعتراف بالوضع المهني لصغار الفلاحين الذين ينتمون للزراعة الأسرية [مصر، تركيا]، وتفتت العرض [تونس]، وصعوبات التسويق والنفاذ إلى الأسواق [تونس، الجزائر]، وضعف أسواق الجملة [الجزائر]، وقانون الأراضي [الجزائر والمغرب]، والمستوى العام للتعليم في المناطق الريفية.

وتعلّق بلدان المغرب العربي أهمية كبرى على النهوض بالمنتجات وحصولها على شهادات الجودة وقد حققت المغرب وتونس تقدماً ملحوظاً في النصوص التشريعية [علامات منشأ مميزة في المغرب، والزراعة الحيوية، والجهود المبذولة لصالح قطاع الأغذية الزراعية في تونس]، ولم يحدث إلا مؤخراً، دخول تلك المعايير الدولية مصر، ولكن ارتباطها بهياكل الإنتاج، والمعونات الحكومية يجعل تنفيذها -في الواقع العملي- طويلاً ومعقداً، وتشترك تلك الدول الأربع في صعوبات -أو بالأحرى في غياب- التنوع سواء في المزارع أو في البيئة الريفية، باستثناء بعض التجارب المحدودة، على الرغم من التأكيد المتكرر على الإمكانيات الكبيرة للسياحة الخضراء، وخصوصاً من حيث كونها مصدراً للتشغيل، ومن القضايا التي تثار مرات ومرات: عدم وجود التزام تمويلي من جانب الدولة، وضعف المؤسسات، وقصور الاستقلال الذاتي الممنوح للسلطات المحلية، وعدم اشتراك المجتمعات المحلية.

خريطة 1 الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة



المصدر: الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة. www.un.org/esa/dsd

ونظر لأن الفوارق الإقليمية في تركيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الزراعية للهيكلة الاقتصادية للمناطق الريفية المتخلفة، فقد فطنت تركيا مبكراً إلى اعتبار التنوع في البيئة الريفية

أولوية من الأولويات. وقد سعت الخطط الخمسية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى التعجيل بتقديم الخدمات العامة والبنية الأساسية إلى المناطق الريفية بغرض التلاقي مع المناطق الحضرية، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق. ومن الناحية الأخرى، جُذ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية، قد نُجحت في الاندماج مع القطاع الصناعي، ومواجهة تحديات التشغيل، والمحافظة على الدخول الزراعية. ويحافظ التصنيع الزراعي، والزراعة المحلية كلاهما على النمو، ويوضح توزيع الثروة الذي حققه تلك الديناميكية تنوع الأنشطة ومصادر الدخل في المناطق الريفية، وهنا جُذ أن الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية قد حققت سبقاً واضحاً على البيئة.

ومن المفارقات الغربية، أن بلدان جنوب وشرق المتوسط، إذا ما أخذنا في الاعتبار الأهداف البيئية لإستراتيجية التنمية المستدامة، كان ادأؤها جيداً نسبياً في هذا الشأن. وكانت مصر في طليعة قائمة التنوع الحيوي، وكانت وتيرة تصنيف المناطق المحمية عالية نسبياً في جميع تلك الدول، وأصبحت جميعها أطرافاً في الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة التصحر، والتغير المناخي، والتنوع الحيوي.

الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، شرط مسبق للاستدامة البيئية

تشدد كافة الدراسات على ضرورة العمل من أجل التنمية البشرية: الصحة، الفقر، التعليم، التدريب، ويجب ألا تُخترَل التنمية المستدامة في أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك التي تحافظ على البيئة، لأن تلك الأساليب والأنماط ترتبط بأواصر لا تنفصم بالأحوال المعيشية، وتنطوي التنمية المستدامة بالضرورة على سياسات عامة جادة بشأن البنية الأساسية، والخدمات العامة، فضلاً عن الإصلاح المؤسسي، وإعانة الأطراف المعنية على تعلم أسلوب العمل الجماعي.

وإذا كانت الإعانة على تحسين هياكل المزارع، وتحسين الإنتاج الزراعي، أمراً أساسياً قائماً في البلدان المتوسطة، فإن الخصوصيات المؤسسية هي كذلك وأكثر، ويتوقف نجاح أو إخفاق سياسة التنمية الريفية على كفاءة مؤسساتها على تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة. ولقد برهنت المقاربات المتكاملة والتشاركية في أوروبا، بكل جلاء، على كثير من المزايا من ناحية التشغيل، والأثر على الاستثمارات الخاصة، والحوكمة المحلية الخ. وعلى أية حال، فإن النتائج تتوقف، في نفس الوقت، إلى حد بعيد، على الحوكمة المحلية والإقليمية، كما يتضح من التجربة الإيطالية. ولهذا، فإن الطريق إلى اللامركزية يتطلب استثماراً موجهاً إلى الأهداف المتنوعة، وليس هذا فحسب، بل لا بد له أيضاً أن يكون متواصلًا ومع بناء القدرات في المجتمعات المحلية وملأماً لها، ولعل هذا هو السبب الذي يدعو إلى تكريس مزيد من الجهود في هذه الدول - أكثر من أي مكان آخر- لرأس المال البشري والخبرة.

السبيل إلى التقاء سياسات التنمية

يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة في منطقة المتوسط بشكل أكثر فعالية عندما تخضع الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة MSSD لعمليات تقييم ملائمة تركز

على متابعة دقيقة لسير العمل في تنفيذ تلك الاستراتيجية في البلدان المتوسطة، وتبادل الخبرات فيما بينها. ومن المأمول أن تفصح التقارير الدورية عن إرادة الدول في المنطقة، ليس فقط من حيث إدماج مبادئ الاستدامة في سياساتها العامة، ولكن الأهم من ذلك، تنفيذ تلك المبادئ وتطويعها حسب المشكلات الخاصة بتلك البلدان.

وتناقش الدراسات، الظروف التي يجري فيها وضع مؤشرات التنمية الريفية المستدامة، وكيفية إدماجها ضمن الإحصاءات الرسمية، وبشكل أكثر شمولاً، نظم المعلومات التي تستند إليها السياسات في شئون الحكم، وإن تصنيف المؤشرات -في بلدان جنوب وشرق المتوسط حيث نجد الفوارق بين الريف والحضر، فضلاً عن الفوارق بين المناطق الريفية ذاتها وهي أكبر بكثير منها في بلدان شمال المتوسط- بات أمراً ضرورياً حتى تتمكن من تقدير الفوارق في التنمية المحلية.

إن إنشاء آلية وطنية خاصة من أجل متابعة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، لن يساعد فحسب على إصدار تقارير مؤقتة، ولكنه ييسر أيضاً تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفق الاحتياجات المتغيرة للبيئة الريفية في مرحلة التطبيق، ولهذا السبب، فإن لتلك الآلية أهمية بالغة.

وتشير الأمثلة الوطنية التي تركز على البعد الإقليمي الهام [أسبانيا، اليونان، إيطاليا]، إلى أن هذا النوع من الخبرة يجب أن يرتبط ببرنامج إطار عملي، على الصعيد الإقليمي، وتؤكد الدراسات على ضرورة الاتساق بين الاستراتيجيتين الإقليميتين، وليس هذا فحسب، ولكنها تؤكد أيضاً على ضمان قيام الاستراتيجية المتوسطة بتعزيز الاستراتيجية الأوروبية؛ ولهذا توصى تلك الدراسات، ضمناً، باعتبار الجوانب التي تتشابه فيها الأوضاع، إلى حد كبير، بين البلدان أو الاقاليم، نقطة انطلاق لبدء العمل في هذا الشأن ("الاستراتيجيات الموجهة").

وأوجه الشبه عديدة بين الاستراتيجيات المتوسطة والأوروبية للتنمية المستدامة، كما هي معروفة في مختلف الدول الأعضاء بالنسبة للفترة من 2007-2013، ولهذا السبب، يجب إيلاء اهتمام للإطار القانوني وصكوك سياسات التنمية الريفية الأوروبية.

وقد يذهب البعض إلى القول بأن مخصصات الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، هي مخصصات إجمالية، إلى حد يتعذر معه التمييز بين ما إذا كانت تلك الاستراتيجية تقوم عليها أو على أي شيء آخر، وعلى أية حال، فإن المخاوف كبيرة، حيث إن تلك الاستراتيجية تبعد كثيراً عن اهتمامات وشواغل معظم الدول، لأسباب مختلفة: ففي الشمال يرجع ذلك إلى مجرد عدم الاهتمام؛ وفي الجنوب، هناك مشكلات أكثر إلحاحاً؛ إلا أن الدول لا تزال تجد قيمة في هذا المشروع المشترك، وسوف تواصل باستمرار البناء عليه والاستفادة منه، عن طريق تطبيق قواعد الحوكمة، والمشاركة السديدة على الصعيد المحلي، مع التأكيد على الإمكانيات الكبيرة القائمة لنقل الموارد والخبرات.





خاتمة

إن التنمية الزراعية والريفية، والتنمية المستدامة، ترتبطان ببعضهما البعض في المنطقة المتوسطة، حيث تتواصل الزيادة السكانية على الأرض التي تسعى جاهدة إلى توفير الغذاء لهؤلاء السكان. ويتطلب هذا الوضع إعادة النظر في سياسات التنمية الزراعية والريفية في منطقة المتوسط كمسألة عاجلة ملحة، كما يثير ذلك الوضع سؤالاً بشأن مكانة تلك السياسات في اقتصاديات البلدان المتوسطة جميعاً.

وبعد أن اعتمدت البلدان المتوسطة- ربما أكثر من اللازم على ما تمتعت به من مزايا طبيعية وتراثية أولاً سيما المناخ ونمط الحياة، راح كثير من تلك البلدان يدفع الثمن الآن. ثمن دخولها إلى عصر الصناعة، واعتمادها على النظام الاقتصادي العالمي مع أن دورها في التأثير عليه محدود. أما سحر منطقة المتوسط بالنسبة للسياح، من شمال أوروبا بصفة خاصة، فيرجع إلى سياحة الاستمتاع بأوقات الفراغ على الشواطئ من جانب الأرستقراطية البريطانية الثرية، التي بدأت تفد إلى تلك المناطق في بواكير القرن العشرين. ونتيجة للاختيارات الاقتصادية، تبعت هؤلاء الرواد، سياحة جماهيرية ضخمة ومن يُطلق عليهم: "جّار الشمس"¹، الذين برهن تأثيرهم الإيجابي بالنسبة للتشغيل وميزان المدفوعات، على تدمير التوازن الهش للمجتمعات التي لم تكن مهياً تماماً لصدمة الاقتصاد النقدي العالمي².

وإذا كان ثمة دور للمناطق الريفية كملاد للإقامة والسكن، وإذا كان هذا الدور قد تأكد في بلدان شمال المتوسط، فإن تلك المناطق قد تعرضت، في نفس الوقت، لعملية نزوح سكاني وأصبح السكان الباقون فيها من كبار السن- وهي ظاهرة تكاد تتلاشى بحكم الهجرة الصافية إلى تلك المناطق في عدد قليل من الدول مثل اليونان وأسبانيا فقط. وهذه العملية المزدوجة المتمثلة في التحول إلى القطاع الثالث، وتراجع مكانة الزراعة في المناطق الريفية، تثير بالضرورة مسألة استدامة هذا النموذج من التنمية، وتشتمل الزراعة في أوروبا على مزارع للإقامة والسكن، أما في بلدان جنوب وشرق المتوسط فهي مزارع للإعاشة، وتسعى السياحة الريفية إلى إثبات وجودها في البلدان الأخيرة كوسيلة لتنويع دخل الأسرة، وتتركز المهام الانتاجية للمناطق الريفية في عدد محدود من الاقاليم ذات الكثافة الزراعية المكرسة نحو التصدير [فصل 6].

وفي نفس الوقت، كان الميزان التجاري الزراعي لبلدان جنوب وشرق المتوسط يتقلص بشكل مستمر طوال 30 عاماً³، ولم يعد الناتج المحلي يكفي لتغذية السكان، وأصبحت الاعتمادية الغذائية في تزايد مستمر. وهذا هو الحال مع القمح بصفة خاصة، حيث أصبح واحداً من صنوف العذاب الدائمة لمنطقة المتوسط، وأخذت المناطق الريفية تعاني من ضعف المحاصيل أكثر مما تعاني منه المناطق الحضرية، لأنه في حالة أي عجز غذائي أو مجاعة، فإن المدن هي أول

1. M.Aymard, «Migrations», La Me-diterranee. Les Hommes et l->he>riage,flammarion, Paris, 1986.

2. تمثل السياحة العالمية 6% من إجمالي قيمة السلع والخدمات في العالم بأسره، وتمثل 18%- 30% في معظم بلدان جنوب وشرق المتوسط [الخطة الزرقاء، «مؤشرات الأولوية من أجل متابعة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة»].

من يستقبل الإمدادات الغذائية التي تقدمها حكومات المدن¹ إلا أنه في عام 2008، اندلعت مظاهرات الغذاء في بعض المدن المتوسطية. وأصبحت مخازن الغلال في أوروبا خاوية. ومن ثم أجهت بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى مقاصد أبعد للحصول على واردات ضخمة من الحبوب، أو البحث عن اراضى قابلة للزراعة لاستئجارها².

وعلى الأرجح سوف يكون المناخ - العامل الاساسي الذي يوحد المنطقة المتوسطية - هو الذي سوف يجمع بين الشواطئ المختلفة فيقربها من بعضها البعض، وسوف يتعين على المنطقة المتوسطية مواجهة التحديات المتوقعة للتغيرات المناخية. وكما توقع فريق الخبراء الدولي المعنى بالتغير المناخي³، فإنه هو يتعين على بلدان شمال المتوسط، أن تعد العدة لمواجهة سلسلة من الظواهر [انخفاض في المعدل السنوى لهطول الامطار، وانتشار التصحر وما إلى ذلك]، وهي الظواهر التي شاهدها بلدان جنوب وشرق المتوسط لعدة عقود. وهي معرضة لما هو أسوأ. إن تحدى التكيف -وهو أمر أساسي في الزراعة [فصل 3]- يجب أن يؤدي إلى إعادة تقييم علاقات الشمال- الجنوب من منظور جديد للتضامن والشراكة.

الموارد الطبيعية والخبرات المحلية

ترتبط مسألة التصحر ارتباطاً محدوداً بالفقر والرعى الجائر، ولكنها ترتبط أكثر بتزايد الضغوط البشرية، والري، وفقدان الأراضي الخصبة فقداناً مضطرباً. وتجد أن الأقاليم الموجودة في شمال بلدان المغرب العربي أكثر عرضه للتهديد منها في الأقاليم الجنوبية، التي تضررت بالفعل من جراء التصحر منذ عدة عقود. ولقد بات لزاماً في هذا السياق وضع معايير إشارية بالنسبة لإجراءات اقامة [أو استمرار تفعيل] النظم الوطنية للمتابعة والتقييم، بغية تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة، ولا سيما في المجال الاقتصادي - الاجتماعي [حيث الحاجة أكبر لمثل هذا التقديراً]، وتطوير المعلومات الخاصة بالمناطق، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لقياس الظواهر الطبيعية، وترجمتها إلى اصطلاحات اقتصادية، وإجراء الدراسات حول الاتجاهات في خصائص التربة فيما يتعلق بممارسات الزراعة [الخواص، وأداء الوظائف، الخ] (فصل 4)، وتعتبر قحولة الأراضي، واحتياطي المياه المحدود ظاهرتين تبعثان على القلق في الأجل المتوسط.

وعلى الرغم من أن الزراعة المتوسطية هي أساساً زراعة مطرية، إلا أن قطاع الزراعة يستهلك نصيب الأسد من الموارد المائية المتاحة. وعلى الرغم من مشاريع المياه الزراعية ذات التقاليد القديمة التي ترجع إلى قرون، والبنية الأساسية التقليدية، فإن الموارد المائية موزعة توزيعاً غير عادل من حيث الزمان والمكان، مما يحد من إتاحتها، وبما يعنى أن استخداماتها المختلفة تتنافس مع بعضها البعض مما يجعل سياسات إدارة أزمة الطلب على المياه سياسات ضرورية وملحة⁴. على أنه يمكن الاقتصاد في المياه سواء على مستوى الأراضي أو شبكات توزيع المياه، وأن كان من المفيد أيضاً التخطيط لإجراءات استعادة التوازن بشأن كيفية تخصيص المياه بين بلدان حوض المتوسط. من خلال التجارة الدولية في السلع الرئيسية على أساس مفهوم المياه الفعلية

1. F.Baudel, «La terre», La Me-diterrane>e L'espace et l'histoire, Paris, Flammarion, 1985.

2. 'L'actualite' agricole en Me'diterrane'e` Les notes d'analyse du Ciheam, 42, 2008.

3. الوكالة الأوروبية للبيئة تأثير التغير المناخي في أوروبا، 2008، التقييم القائم على المؤشرات، مكتب لوكسمبورج للمطبوعات الرسمية، التابع للاتحاد الأوروبي، 2008.

4. وإدارة المياه بهذا المعنى سوف تنطوي أيضاً على استخدام عدادات لقياس كميات المياه بالنسبة لشبكات الري بالرش في العالم العربي.

(فصل 2) وهذه التجارة في المياه الفعلية تتم الآن بالفعل في تجارة السلع الزراعية الرئيسية. ولهذا يجب أن نركز أكثر على ذلك المفهوم في ذاته.

وعلى أي حال، فإن الأمن الغذائي في منطقة المتوسط لا يمكن أن يرتكز فقط على تدبير الواردات الغذائية. حيث أصبح لزاماً، اقتران تلك الإجراءات باستراتيجيات التكيف على عدة مستويات، فعلى مستوى المنتج تستحق استراتيجيات التعامل مع أخطار المناخ إلى النظر فيها عن كثب. حيث إن أخطار المناخ قد سادت مؤخراً، انماط الحياة الرعوية التقليدية للمجتمعات المحلية في جنوب وشرق المتوسط، وهي الأنماط التي فقدناها بشكل قاطع في المناطق التي كانت تتوطن فيها القبائل. وتتألف تلك الاستراتيجيات من مجموعة واسعة من العوامل أهمها : تنوع مصادر العرض [اختيار الأنواع، والسلالات، وتخزين الاحتياطي، وتوزيع الأماكن طبقاً للاستخدامات ذات الأولوية، وإعادة تدوير المنتجات الثانوية للحصاد، الخ]، والتدفق النقدي، والتحكم المرن في أعداد القطعان، والدخول أيضاً في أنشطة مختلفة عديدة وفي عملية الانتقال والحركة (فصل 7).

وتلعب الدولة دوراً تكميلياً، ولكنه أساسي، في استراتيجيات التكيف لمتخلف فئات السكان الأصليين، والتي تتألف أساساً من ضمان وجود دعم زراعي مستقر وموثوق به، ودعم الأسعار، والعمل على النفاذ إلى الأسواق، ووضع الخطط للحفاظ على القطعان، وتوضيح طبيعة الأرض، ويجب النظر إلى السياسات الرعوية أيضاً على أنها سياسات زراعية بيئية -وهي بحق كذلك- لأنها تطبق في اقاليم تتعرض فيها الظواهر الأيكولوجية للخطر، وهذا أمر لا بد أن يحظى باهتمام خاص، وتنصرف أهم الإجراءات الرامية إلى تكامل الممارسات السلمية بيئياً، إلى العمل على استعادة وتأهيل الأراضي الرعوية، وتوسيع الحميات الطبيعية، التي غالباً ما ترتبط بإجراءات حماية الغابات (فصل 7)

إن أراضي الغابات في منطقة المتوسط تأتي في الطليعة على مستوى العالم عندما يتطرق الأمر إلى فقدان التنوع الحيوي، واستمرار التعرض لضغوط شديدة، على الرغم من أن الاستغلال الاقتصادي لهذا المورد محدود، ولكنه ليس المورد الوحيد الذي يتعين حمايته، وبعد اعتماد الاتفاقية المعنية بالتنوع الحيوي، أصبح التنوع الحيوي مسألة سيادة وطنية، وشرعت البلدان النامية على الفور في تصنيف الموارد الجينية لديها، وأصبح هناك العديد من القوائم المتاحة الآن في البلدان المتوسطة (فصل 1)، ولكن لا يزال هنالك سؤالان أساسيان بلا إجابة هما: البراءات، وتسويق الحياة، والثاني يتعلق بامتداد حقوق الملكية الفكرية إلى كافة الموارد الجينية (الوراثية).

وبفضل تقييم المنظومة الحيوية للألفية، ولو جزئياً، لم يعد التعامل يمكننا الآن مع فكرة تقديم الخدمات من خلال التنوع الحيوي [مكافحة الآفات، والحد من استخدام المبيدات، الخ]، على اعتبار أنها قضية منفصلة عن الزراعة، والعكس بالعكس، وفي الجهود الرامية إلى تطوير النماذج الزراعية، وبصفة خاصة النماذج الموجودة في البلدان المتوسطة، لا بد أن تنصرف إلى الاهتمام الدائم "بالإنتاج بشكل أكثر، والإنتاج بشكل أكثر كفاءة"، ونجد أن نموذج المحاصيل الكثيفة في السهول محل شك في هذا السياق، لأنه يجمع بين عاملين على الأقل، يحدان من التنوع الحيوي: الزراعة الأحادية، والتجانس البيئي، ولقد أصبح لزاماً إعادة إدخال التنوع في بنية المناظر الطبيعية، إذا كنا نريد إحراز تقدم صوب هذا الهدف، وتستطيع دول شمال المتوسط الاستفادة

من بلدان معينة في جنوب وشرق المتوسط في سياق هذا التغيير: تنوع أكثر للأنواع المحلية. مصادر قائمة من الأنواع والسلالات الأعرق والأكثر قدرة وصلابة (استقرار غلة المحاصيل مع مرور الزمن. ومقاومة الأمراض). ونظم زراعية ذات دوائر قصيرة مغلقة. ونظم مختلطة "للفوائد المتبادلة" التي يتعين تطويع المبادئ والأسس التي تقوم عليها.

الأنشطة والمجتمعات الريفية

لا بد من إيلاء الأولوية للعمل. كمسألة لها أهميتها. بقصد التعرف على. وتسمية. كافة أشكال الزراعة والحياة الريفية في منطقة البحر المتوسط. وسوف ينطوى ذلك حتماً على بناء نماذج للزراعة المتوسطة في كل دولة من الدول المتوسطة. ولقد أصبح واضحاً للجميع الآن. أنه لا بد من منح الأسبقية للزراعة. ولكن مسألة وسائل العمل. التي يتعين استخدامها. لا زالت مفتوحة. ولعل من الأفكار المفيدة والسديدة. التمييز بين الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة الخ. وإعادة التأكيد على أن الزراعة - كضرورة بيئية - لا بد من الحفاظ عليها في مناطق تحفل بالمعوقات الملحوظة. بغية تفادي تركيز الجهود فقط على أكثر الأقاليم ازدهاراً. ومن هذا المنطلق يصبح لزاماً. الربط بين الأقاليم بحيث يمتد الاهتمام إلى جميع أراضي الوطن. ولم تعد المسألة مسألة اختيار نوع واحد من الزراعة. بل لا بد من تسمية جميع الأنواع؛ ثم لا بد من استبعاد عدة أنواع من الزراعة من الأراضي المشاع التي تخضع للسياسة العامة. وهي الأنواع التي كانت مُهْمَلَةً حتى تعتبر من شئون السياسات العامة. ومن ثم تفتح أمامنا مجالات جديدة للبحث والتقصى. مثل الإنتاجية في الزراعة الاقتصادية. والمحاصيل المختلطة. ومزايا الأراضي الاحتياطية Landsparing. على الزراعة الصديقة للحياة البرية². في سياقات المناطق القاحلة والعمليات الطبيعية التي يتعذر إلغاؤها.

إن تعددية وظائف الزراعة. وتنوع الأنشطة. تشهد الآن ازدهاراً في شمال المتوسط. ولكنها لا تزال تعتمد على نشاط رئيسي راسخ ومستقر. وتراث مكتسب يتعين تنميته. كما تشهد منتجات الجودة - ولا سيما منتجات الزراعة العضوية - ازدهاراً كذلك. بالإضافة إلى الهياكل الوطنية التي تساعد الفلاحين في تسويق منتجاتهم. والتي تعزز الحاديات المنتجين. وتدعم تلك المنتجات. المنظومة الأوربية لتحسين الجودة. والتي تمنح لها شهادة المنشأ. وتمارس تلك المنظومة مهامها منذ عام 1991. وعلى الرغم من الأهمية التي تعلقها بلدان جنوب وشرق المتوسط على المنتجات الزراعية والحيوانية ذات القيمة المضافة العالية التي تستطيع بها تعظيم قوة العمل -فضلاً عن الأصول الأخرى- إلا أن الواقع العملي يؤكد أن عدم التنوع في المزارع أو في المناطق الريفية. إنما هو دليل على الصعوبة التي يواجهها الناس في تلك البلدان في توليد دخل كافٍ من الزراعة بصفة خاصة. ومن المناطق الريفية بصفة عامة. ولا بد أن نذكر بأن البدائل الاقتصادية لا تزال محدودة. وإن كان تصنيع الأغذية الزراعية يتمخض عن إمكانيات هامة لتعزيز العرض المحلي. طالما أنه يقترن بإجراءات لإعادة توزيع الثروة على الصعيد المحلي. وآليات التسويق. والبنية الأساسية الخ. ودَرْءاً للمخاطر. تقوم الطبقات المتوسطة في منطقة

1. انظر أيضاً تقرير ورشة عمل باري Bari بشأن "الزراعة والتنمية الريفية في منطقة المتوسط" مايو 2008 (www.planbleu.org/themes/atelier_rural_bari.html)

2. تنطوي الزراعة الصديقة للحياة البرية على زيادة المساحة المحصولية من أجل الحفاظ على مستوى الناجح. وتتعارض في بعض البحوث مع فكرة الأراضي الاحتياطية التي تنطوى على تقليص المساحة المحصولية وتكثيف الإنتاج. ويؤثر هذان النموذجان الزراعيان على الموارد الطبيعية. كل بطريقته.

المتوسط بالشراء أساساً من فروع المتاجر الكبرى والمتوسطة التي تحصل على السلع المعروضة فيها من الأسواق العالمية، بدلاً من الأسواق المحلية، ولهذا بات لزاماً استكشاف طرق تنوع الاقتصاديات الريفية في منطقة المتوسط (فصل 9).

إن الهياكل المزرعية والأوضاع العمالية، حدان الفرص أمام الأسر للدخول في عدة أنشطة مختلفة، كوسيلة لإدارة المخاطر، والمساهمة في إضفاء الحيوية على المزارع الصغيرة، ويقترن هذا الشكل من التنوع بدرجة عالية من الانتقالات السكانية، والحراك الجغرافي، وهما السمة التي كانت تميز دائماً البلدان المتوسطة، وكما كتب موريس أيمار Maurice Aymard في عام 1986: "التنقل جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية [المتوسطة]، وهو ظاهرة دائمة، وتكاد تكون متواترة، إلا أنها عادة ما تكون ظاهرة صامتة، لأنها عادة راسخة من قديم، وهي تعكس قدرة الناس على التكيف مع البيئة، والرد على إichاءات من مناطق أخرى، واقتباس وتذويب المدخلات الخاصة، بحيث يمكن أن تصنع مدخلات خاصة بها". وإذا كانت العمالة المدفوعة الأجر، تعمل على التطور الآن في بلدان شمال المتوسط، إلا أنها مجرد شكل من الأشكال الكثيرة لأوضاع العمالة في بلدان جنوب وشرق المتوسط، ولو تخيلنا عن هذه الحقيقة، فسوف يواجه السكان -الذين يتزايدون بسرعة والذين لم تعد الزراعة قادرة على استيعابهم- مخاطر أكبر تتمثل في عدم الأمن (الفصل 6).

الأقاليم، والسياسات، والحوكمة

المناطق الريفية في كل من شمال المتوسط- وجنوب وشرق المتوسط على وجه الخصوص، لا تزال متخلفة في مسيرة التقدم، والفجوة بين الريف والحضر آخذة في الاتساع، وهي تتعلق بتعليم القراءة والكتابة، والتعليم، والصحة، والجودة، واستمرارية الخدمات الأساسية، والاهتمام بالمرافق، وتكافؤ الفرص، وما إلى ذلك. ولا يمكن قياس التنمية المستدامة من ناحية أنماط الاستهلاك والإنتاج فحسب، بل لابد أن نأخذ الأحوال المعيشية أيضاً في الاعتبار.

وينعكس هذا الاهتمام في سياسات التنمية الريفية للدول الأوربية في فترة التخطيط الأحدث [2007-2013] التي وُضعت في إطار اللائحة الأوربية المعنية بتدعيم التنمية الريفية، بموجب قرارات استعادة التوازن، في الموازنات المخصصة للمناطق المحرومة، ولتحسين نوعية الحياة فيها، ولكن إجراءات تحديث تدخلات الدولة، وتوجيه المساعدات توجيهها صائباً إلى أهدافها، من شأنه تحقيق كفاءة أعلى. وتظل الزراعة والجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، هما الهدفان اللذان يحظيان بالأولوية في بلدان جنوب وشرق المتوسط؛ وبالنظر إلى درجة إلحاح المشكلة راحت الدول تعول أكثر على القطاع الخاص، وتسعى إلى تشجيع المستثمرين كهدف له أولويته، ولكن ذلك يثير مسألة الاستدامة المتعلقة بنموذج التنمية الناجم عن تلك السياسات (فصل 8).

ولقد أثبتت الأدوات -التي تيسر المقاربات الإقليمية- جدارتها بالنسبة للتنمية الريفية ولقد تم التعرف على حدودها وأبعادها، حيث جُذ أن المناطق المعنية تمثل نسباً متواضعة، وكثرة المؤسسات المنبثقة عن ذلك تؤدي إلى الإفراط في التأكيد على الجانب الإقليمي، ثم إن المزايا المكتسبة لا تتجاوز دائماً مدة المشروع، والصعوبة التي تواجهها بلدان جنوب وشرق المتوسط ثلاثية الأبعاد بمعنى أنه لا يوجد إطار إقليمي على نسق الهياكل الموجودة في الجانب الأوربي.

ويكون له تأثير حاسم في السياسات الوطنية -وصعوبة ترجمة الأفكار إلى واقع- وضعف آليات التنسيق على وجه العموم. ويجدر التنويه بأن المشروعات الإقليمية جلب معها أشكالا جديدة للحوكمة، وتلك هي حسنتها الكبرى (فصل 5).

وتواجه الدول المتوسطة صعوبات في تطبيق إجراءات لامركزية عملية صنع القرارات. وسواء في الشمال أو الجنوب، فإن ذلك يثير مسألة المستويات التي عندها تتخذ القرارات. وخصوصاً قرارات إدارة التمويل. ويتوقف نجاح اللامركزية أساساً على مستوى تدريب العاملين في خدمات الإرشاد المحلية، والعمل على تكامل وترابط المقاربات التقليدية. بل ولا بد للسياسات العامة أن تصبح هدفاً في ذاتها.

أن الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، تطرح إطاراً إقليمياً فعلاً لتبادل المذكرات بشأن الخبرات، وجميع الأجازات في مختلف المجالات. بيد أن تقييم تطبيقاتها يكشف عن أن الدول ومؤسساتها السياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لا تزال تواجه بعض الصعوبات في حسم جميع المشاكل التي جرى التعرف عليها (فصل 11). وهذه الصعوبات -الموجودة أيضاً في أطر دولية أخرى- هي بمثابة حجة لصالح إدراج التعاون الإقليمي ضمن عملية مراجعة التنمية الزراعية والريفية في منطقة المتوسط، وهو التعاون الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها؛ وربما كان الاتحاد من أجل المتوسط هو الفرصة المتاحة لذلك.

المنطقة المتوسطية

إعادة النظر في التنمية الريفية في بلدان البحر المتوسط

تحرير "برتراند هيرفيو" و"هنري لوس ثيبو"

< ينمو الوعي في منطقة البحر المتوسط. شأنها في ذلك شأن أجزاء أخرى من العالم. حقيقة أن مستقبل المنطقة سيشهد حتما نظما زراعية ومناطق ريفية نامية .

< التغير المناخي، الإدارة المسئولة عن الموارد المائية، دينامية الأراضي، والتنوع الاقتصادي هي من التحديات التي تواجه استدامة وتنافسية الأنظمة الزراعية المتوسطية. ويتولى تقرير المنطقة المتوسطية لعام 2009 إجراء مسح للإجراءات الزراعية والريفية المطبقة لتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة بمنطقة البحر المتوسط. ويتبنى رؤية جديدة للسياسات المتبعة في المناطق الريفية .

< تقرير المنطقة المتوسطية لعام 2009 هو ثمرة للتعاون بين المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لإقليم البحر المتوسط (سيام) والخطة الزرقاء؛ وهو خلاصة وافية لخبرات مشتركة يمكن توظيفها كأدوات لاتخاذ القرار. والغرض منها هو أن تمد كل الفاعلين، المهنيين والباحثين في منطقة البحر المتوسط بمعايير تقييم أساسية ومؤشرات استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية .

تم إعداد تقرير المنطقة المتوسطية لعام 2009 تحت الإشراف العلمي للسيد "برتراند هيرفيو" الأمين العام للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لإقليم البحر المتوسط (سيام) والسيد "هنري لوس ثيبو" مدير الخطة الزرقاء. وتم نشره في خمس لغات (الفرنسية، الإنجليزية، الأسبانية، العربية والإيطالية).